

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
عمادة البحث العلمي  
سلسلة نشر الرسائل الجامعية  
-١٥-



# شرح الرضة لكافية المحجرات

القسم الثاني - المجلد الأول

دراسة وتحقيق  
الدكتور يحيى بشير مصري

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

أشرفت على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(ح) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ -  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.  
مصري، يحيى بشير

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. القسم الثاني - المجلد الأول  
٧٩٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٤ - ١٤٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية      ٢ - الصرف      أ - العنوان  
ديوي ٤١٥،١      ١٦ / ١٠٨٠

رقم الإيداع : ١٦ / ١٠٨٠

٣ - ٢١٠ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

ردمك : ٤ - ١٤٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع والنشر محفوظة للجامعة

## [أفعال القلوب، وبيان عملها]

قوله: «أفعال القلوب»<sup>(١)</sup>: (٢٢١ب) ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت.  
«ورأيت، ووجدت، تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي»  
«عنه، فتنصب الجزأين»<sup>(٢)</sup>.

اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها  
حكاية لفظها، أو، لا، فالأولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد،  
أو: زيد ضارب، ولا يعمل فيها القول<sup>(٣)</sup>، إذ القصد حكاية اللفظ، فيجب مراعاة  
المحكي.

والثانية، أي التي المقصود منها معناها، دون لفظها، لا بد أن يعمل الفعل  
الداخل عليها في جزأها<sup>(٤)</sup>، لتعلق معناه بمضمونهما، فلا يدخل، إذن، إلا على  
الاسمية لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذر عمله في الفعلية، لأن  
الضروري من عمل الفعل: رفع المسند إليه، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة  
الفعلية، ولا يرتفع به ما أسند إليه ذلك الفعل، أيضاً، إذ لا يرتفع اسم بفعلين، إذ  
لا أثر واحد، عن مؤثرين مستقلين، وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب،  
فيجب أن ينصب كلا جزأي<sup>(٥)</sup> الفعلية، لتعلق معناه بمضمونهما، ولا ينتصب  
الفعل<sup>(٦)</sup> إلا بالحرف، والمسند إليه يستحيل انتصابه، فلا يتبين فيهما أثر الفعل

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٠، والفوائد الضيائية ٢٧٦/٢.

(٢) ط: الجزئين، وهذا خطأ إملائي.

(٣) أي لا يؤثر فيها لفظاً، وإن كانت منصوبة المحل.

(٤) ط: في جزئها.

(٥) د، ط: جزئي الفعلية.

(٦) م: «ولا ينتصب الفعل ظاهراً إلا بالحرف».

الداخل، بلى، إذا كان فعل معلق عن النصب، جاز دخوله على الفعلية لأنه لا يعمل، إذن، في الظاهر، كقولك: علمت بمن تمر، وعلمت أي يوم سرت، وأيهم رأيت، بنصب، «أي»، على أنه معمول الفعل المؤخر.

ثم نقول: الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها، إما فاعل، أو مفعول، فإن اقتضى فاعلاً، وذلك في باب كان، رفعنا المبتدأ، تشبيهاً له بالفاعل، ونصبنا الخبر تشبيهاً له بالمفعول، ولم يَجْزُ رفعهما لأن الفعل لا يرفع فاعلين، فلا يرفع شبيهين بالفاعل، ولا نصبهما، إذ يبقى الفعل بلا مرفوع، ولا يجوز<sup>(١)</sup>، ولا نصب الأول ورفع الثاني، لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب، والفاعل، في الحقيقة، في مثل هذا: مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، ففي، كان زيد قائماً: فاعل «كان»: قيام زيد، لأنه هو الحادث الكائن في الحقيقة، وكذا في: صار زيد قائماً، الصائر هو قيام زيد، وكذا في جميع أخوات «كان»، لأن كلُّها بمعنى «كان»، مع قيد آخر، فمعنى «صار»: كان بعد أن لم يكن، ومعنى: مازال، وأخواتها: كان دائماً، ومعنى أصبح وأخواتها: كان في الصُّبح، والمساء، والضُّحى، ونحو ذلك، ومعنى «ليس»: ما كان.

وأما أفعال المقاربة، فليست من هذه، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة، بل المرفوع بها فاعلها في الحقيقة، وأخبارها مفعولة، كما يجيء في بابها<sup>(٢)</sup>.

وإن اقتضى مفعولاً، نصبنا جزأئي<sup>(٣)</sup> الجملة، لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذ معنى، علمت زيداً

(١) أي لا يجوز بقاء الفعل بلا مرفوع.

(٢) في هذا الجزء بعد الانتهاء من الأفعال الناسخة.

(٣) ط: نصبنا جزئي الجملة.

قائماً: علمت قيام زيد، فأعرابُ الجزأين إعرابُ الاسمِ الواحدِ، أي ذلك المفعول الحقيقي، فلذلك يدخل على هذين الجزأين<sup>(١)</sup> «أنَّ» الجاعلة للجزأين<sup>(٢)</sup> في تقدير جزءٍ واحدٍ، ولم يدخل على<sup>(٣)</sup> الجزأين اللذين بعد «كان» وأخواتها، وإن كانا، أيضاً، بتقدير المفرد كهذين الجزأين المنصويين.

ثم هذا المقتضى للمفعول، إمَّا أفعال القلوب أو غيرها. فأفعال القلوب على أَضْرُبٍ، إمَّا للظن فقط، وهي حَجَا يَحْجُو، بمعنى ظَنٌّ، وَخَالَ يَخَالُ، وَحَسَبَ يَحْسُبُ، وكذا، هَبَّ، غير متصرف.

فإذا كانت الأفعال بالمعنى المذكور، وَلِيَهَا الاسمية مجردة من «أنَّ»، نصبت جزأيها، فإن كان «حَجَا» بمعنى غلب، أو قَصَدَ، أو غير ذلك، وخال بمعنى: اختال، وهَبَّ، أمراً من الهبة، أو كانت الاسمية مصدرةً بأنَّ، لم تنصب المفعولين، وكذا جميعُ أفعال القلوب المذكورة في المَثْنِ: تَنْصِبُ المفعولين إذا وَلِيَهَا الاسمية غير مصدرةً بأنَّ.

ويستعمل «أَرَى» الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله من أرى، عاملاً عَمَلَ «ظَنَّ» الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى «عَلِمَ» وإنَّ كانت أريت بمعنى: أعلمت.

«وإمَّا لليقين<sup>(٤)</sup> فقط وهو» «عَلِمَ» بمعنى «عَرَفَ»، ولا يُتوهم أن بين «علمت» و«عرفت» فَرْقاً معنوياً<sup>(٥)</sup>، كما قال بعضهم<sup>(٦)</sup>، فَإِنَّ معنى، علمت أنَّ زيداً قائم،

(١) ط: «الجزئين». (٢) ط: للجزئين.

(٣) سقطت من ط.

(٤) مقابل قوله: أما للظن، وكذلك ما سيأتي.

(٥) في م: «وإمَّا لليقين، وهو والمعرفة بمعنى واحد، ولا يتوهم...».

(٦) في د: من حيث المعنى.

(٧) وكذلك علمت إذا قصدت بها عِلْمُ الشيء في نفسه إنما تقتضي واحداً، وفُسِّرَها بعرفته؛ لأن وضع عرفته لذلك خاصة، وبهذا يتبين أنَّ تفسير الجميع بالمعرفة أولاً غيرُ مُدِيدٍ.

[إيضاح المفضل ٢/٦٣] وانظر: شرح عمدة الحفاظ ص ٢٤٦.

و: عرفت أَنَّ زيدا قائم: واحدٌ، إِلَّا أَنَّ: «عرف» لا ينصب جزأي الجملة الاسمية، كما ينصبها «علم»، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكولٌ إلى اختيار العرب، فإنهم قد يَخْصُونَ أَحَدَ المتساويين في المعنى بِحُكْمٍ لفظيٍّ دون الآخر.

وأجاز هشامٌ، إلحاقَ <sup>(١)</sup> «عَرَفَ»، و«أَبْصَرَ» بِعِلْمٍ في نصب المفعولين. وَيُسْتَعْمَلُ «دَرَى» بمعنى عِلْمٍ، وتَعَلَّمَ، أمراً بمعنى «اعْلَمْ»، لكن لا ينصبان المفعولين، بل تَرِدُ الاسمية بعدهما مصدرةً بَأَنَّ، نحو: دَرَيْتُ أَنَّكَ قائمٌ، و: <sup>(٢)</sup>

٧١٠ - [تَعْلَمُ أَنَّ بعد <sup>(٣)</sup> الغيِّ رُشْداً] وَأَنَّ لِتَالِكِ الْغَيْرِ انْقِشَاعاً

ولا يُتَصَرَّفُ في «تَعْلَمُ» بمعنى: اعْلَمْ، فإذا قيل لك: تَعْلَمُ أَنَّ الأمر كذا، فلا تقول: تعلمت، بل: عَلِمْتُ.

فإن كان «دَرَى» بمعنى «خَتَلَ»، وتَعْلَمُ، من: تَعَلَّمْتُ الشيء، أي تكلفت علمه، (٢٢٢أ) فليسا من هذا الباب، فعِلْمٌ، <sup>(٤)</sup> يَنْصِبُ الجزأين إذا لم يُصَدَّرَا <sup>(٥)</sup> بَأَنَّ.

(١) التسهيل ص ٧١.

(٢) قاتل البيت (القطامي) بفتح القاف، وَضَمُّهَا [المهجع ص ٢٨، والخزانة ٣٧٠/٢ هارون].

ديوانه (ص ٤٠)، الخزانة ١٢٩/٩، معجم الشواهد ٢١٤/١.

الشاهد فيه أَنَّ تَعْلَمُ التي بمعنى (اعْلَمْ) أمراً، لا تنصب المفعولين، بل تَرِدُ الاسمية مصدرةً بِ (أَنَّ) السادة مع معموليها مسدِّ المفعولين. وَيَقُولُ نصبها للمفعولين، كقول زياد بن سيار الجاهلي:

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ غَدُوَّهَا \* فبالغ بلطفٍ في التحيل والمكر

[الخزانة ١٢٩/٩ هارون].

(٣) ظهر هذا الشطر من البيت في ط، وكأنه عبارة.

(٤) في ط: فلم بدل فعِلْمٍ.

(٥) ط: لم يُصَدَّر.

وإِذَا لَظَنَ فِي الظَّاهِرِ، مَعَ احْتِمَالِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِلْيَقِينِ، وَهُوَ «ظَنَّ» لَا بِمَعْنَى: اتَّهَمَ<sup>(١)</sup>، قَالَ تَعَالَى فِي الظَّنِّ بِمَعْنَى الْيَقِينِ: <sup>(٢)</sup>

﴿إِنِّي ظَنَنْتُ<sup>(٣)</sup> أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةً﴾

، وَقَدْ يَجِيءُ «ظَنَّ» بِمَعْنَى: اتَّهَمَ<sup>(٤)</sup>، فَيَنْصَبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا، وَمَعْنَى الْاِتِّهَامِ: أَنْ تُجْعَلَ شَخْصًا مَوْضِعَ الظَّنِّ السَّيِّئِ، تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا، أَيْ: ظَنَنْتُ بِهِ أَنَّهُ فَعَلَ سَيِّئًا، وَكَذَا: اتَّهَمْتُهُ.

وَإِذَا لِلْاِعْتِقَادِ الْجَازِمِ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ مَعِيْنَةٍ، سَوَاءٌ كَانَ مُطَابِقًا، أَوْ لَا، وَهُوَ «رَأَى»، فَإِذَا كَانَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَوَلِيَّتُهُ الْأَسْمِيَّةُ الْمَجْرُودَةُ عَنْ «أَنَّ»، نَصَبَ جُزْأَيْهَا، نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا غَنِيًّا، سَوَاءٌ كَانَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ غَنِيًّا، أَوْ لَا، قَالَ تَعَالَى:

﴿إِنَّهُمْ<sup>(٥)</sup> يَرَوْنَهُ بِعِيدٍ﴾<sup>(٦)</sup>

وَهُوَ غَيْرُ مُطَابِقٍ، وَنَرْنَهُ<sup>(٧)</sup> قَرِيبًا، وَهُوَ مُطَابِقٌ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿أَلَمْ تَرَ<sup>(٨)</sup> إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا...﴾

(١) في م بعد قوله «اتَّهَمَ»: مايلي: «إِذَا وَلِيَهَا اِسْمِيَّةٌ مَجْرُودَةٌ عَنْ أَنَّ».

(٢) التَّصَارِيفُ (بِحَسْبِ بْنِ سَلَامٍ، تَحْقِيقُ هِنْدِ شَلْبِي ص ٢٦٢).

(٣) الْحَاقَّةُ / ٢٠.

(٤) وَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْأَحْزَابِ «وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنَّ» يَعْنِي التَّهْمَةَ. وَنَظِيرُهَا فِي الْفَتْحِ «وَتَظُنُّونَ ظَنًّا سَوِيًّا» وَقَالَ فِي إِذَا

الشمس كُورَتْ: «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِّينَ»... [التَّصَارِيفُ ص ٢٦٣]. قُرِءَ «بِظَنِّينَ» عَلَى مَعْنَى «مُتَّهَمِينَ»

وَهُوَ الَّذِي يُرِيدُهُ بِحَسْبِ بْنِ سَلَامٍ فِي كِتَابِهِ التَّصَارِيفُ.

قِرَاءَةُ الظَّاهِرِ لِابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَالْكِسَائِيِّ. [الْكَشْفُ ٢/٣٦٤]، وَانْظُرِ التَّبَصُّرَةَ وَالتَّذَكُّرَةَ ١/١١٥.

(٥) ط: ساقطة. (٦) الْمَعَاجِرُ / ٦.

(٧) الْمَعَاجِرُ / ٧. (٨) ط: أَلَمْ تَرَا.

(٩) الْبَقَرَةُ / ٢٤٣، وَالآيَةُ بِنِهَايَتِهَا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَخَذَهَا رَبُّكَ لَدُوًّا قَضَلَ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾.

متضمن معنى<sup>(١)</sup> الانتهاء، أي: أَلَمْ يَنْتَهَ عِلْمُكَ إِلَى حَالِهِمْ؟!

وقد تُلَحِّقُ «رَأَى» الحلمية، برَأَى العلمية، في نصب المفعولين، قال تعالى:  
﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإِذَا لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق، نحو: عَدَّ وَجَعَل، فإذا كانا بالمعنى المذكور، وَوَلِيَّتُهُمَا الاسمية المجردة، نصباً جزأياً، نحو: كنت أَعُدُّهُ فقيراً فَبَانَ غنياً، وقال تعالى:

﴿وَجَعَلُوا آلَ مَلِكِكَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ﴾<sup>(٣)</sup>، أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة.

وإِذَا للقول بأن الشيء على صفة، قولاً غير مستند إلى وثوق، نحو: زعمتك كريماً، وقد يستعمل «زعم» في التحقيق، قال أُمَيَّةُ:<sup>(٤)</sup>

٧١١ - [نُودِي قُمْ وَارْكَبْ<sup>(٥)</sup> بِأَهْلِكَ إِ نَّ] اللَّهُ مُوفٍ لِلنَّاسِ مَا زَعَمُوا<sup>(٦)</sup>

---

(١) فتح القدير ٢٦١/١. هذا، وقد ذَكَرَ الشُّوكَانِيُّ أيضاً معنى الوصول: أَي أَلَمْ يَصِلْ عِلْمُكَ إِلَيْهِمْ، والرؤية البصرية: أَي أَلَمْ تَنْظُرْ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا، والتنبيه، أي: تنبه إلى أمر الذين خَرَجُوا...

(٢) يوسف / ٤، ونفسها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَخِيهِ يَتَابِعْ إِنِّي بَرَأْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(٣) الزُّخْرَفُ / ١٩، والآية بتمامها: ﴿وَجَعَلُوا آلَ مَلِكِكَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنِ شَاءَ أَشْهَادًا خَلَقَهُمْ سَتَكُنُّ بِشَهَادَتِهِمْ مُسْتَكُونًا﴾.

في كتاب التصاريف ص ٢٢٠: «تفسير (وجعلوا) على وجهين، الوجه الأول: الجَعْلُ: الوصف، وذلك... كقوله في الزُّخْرَفِ: «وجعلوا الملائكة الذين هم...» يعني وصفوا. والوجه الثاني: وجعلوا يعني فَعَلُوا...».

(٤) ابن أبي الصَّلْتِ، كما في الخزانة ١٣٤/٩، ويُنسب البيت إلى التابغة الجعدي (ديوانه ١٣٦)؛ وفيه: مَا زَعَمَا بَدَل مَا زَعَمُوا.

و (زَعَمَ) ههنا فسر بمعنى ضمن، وبمعنى قال، وبمعنى وعد. اللسان / زَعَمَ / .  
الشاهد فيه أَنَّ (زَعَمَ) هنا بمعنى قَالَ ووَعَدَ، كما يُقال: زَعَمَ الشافعي، أي: قال.

(٥) ليس في د، ط.

(٦) في م: مَا زَعَمَا.



وإِذَا لِإِصَابَةِ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ، وَهُوَ: وَجَدَ، وَالْفَى، وَغَدًا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ،  
لَأَنَّكَ إِذَا وَجَدْتَ الشَّيْءَ عَلَى صِفَةٍ، لَزِمَ أَنْ تَعْلَمَهُ عَلَيْهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا،  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا﴾<sup>(١)</sup> لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا، لِأَنَّهُ تَعَالَى، قَدْ يَسْتَعْمَلُ<sup>(٢)</sup>  
مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَسْتَحِيلُ مَضْمُونُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ، كَقَوْلِهِ:  
«تَبَتَّلِيهِ»<sup>(٣)</sup>، وَ«يُضِلُّ»<sup>(٤)</sup>، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ تَعَالَى، قَدْ صَادَفَهُ عَائِلًا، وَعَلِمَهُ بَعْدَ  
أَنْ يَعْلَمَ فَأَصْلَحَ حَالَهُ.

وَلَا يَسْتَعْمَلُ: أَصَابَ، وَصَادَفَ، اسْتَعْمَالَ وَجَدَ، فِي نَصْبِ الْمَفْعُولَيْنِ خِلَافًا<sup>(٥)</sup>  
لَابْنِ دَرَسْتَوِيهِ<sup>(٦)</sup>.

فَهَذِهِ هِيَ الْأَفْعَالُ عَلَى الْأَسْمِيَةِ الَّتِي مَفْعُولُهَا الْحَقِيقِيُّ: مُصَدَّرُ الثَّانِي مُضَافًا إِلَى  
الْأَوَّلِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الثَّانِي جَامِدًا، تَحْصُلُ مِنْهُ فَمَعْنَى عَلِمْتَ أَخَاكَ زَيْدًا: عَلِمْتَ  
زَيْدِيَّةَ أَخِيكَ<sup>(٧)</sup>.

وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا الْفَعْلِيَّةُ، فِي النُّدْرَةِ، فَضَمِيرُ الشَّأْنِ مَقْدَرٌ قَبْلَ الْفَعْلِيَّةِ، لِتَصِيرَ  
بِهِ أَسْمِيَّةً: نَحْوُ: حَسِبْتَ يَقُولُ زَيْدٌ، أَيْ: حَسِبْتَهُ<sup>(٨)</sup> يَقُولُ زَيْدٌ.

(١) الضحى ٨/، ونصها: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾.

(٢) عبارة غير مناسبة، وقد كررها قبل، والمراد أنه يراد في كلامه تعالى مثل هذا.

(٣) الدهر ٢/، والآية بنهاهما: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾.

(٤) فاطر ٨/، ونصها: ﴿أَفَمَنْ زَيْنَ لَهُ سُوءَ عَمَلِهِ فَرَاهُ حَسَنًا فَإِنْ لَمْ يَضِلُّ مِنْ يَشَاءَ وَهَدَى مِنْ يَشَاءَ فَلَا نَذْهَبُ

نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ خَسِرْتَ إِنْ لَمْ يَضِلُّ عَلَيْهِمْ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾.

(٥) التسهيل ص ٧١.

(٦) أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه، وقد ضبطه ابن مأكولا بفتح الدال والراء والواو، وضبطه السمعاني بضم

الدال والراء وسكون السين، وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء (درستويه). أخذ عن المبرد، وابن قتيبة. له:

الإرشاد، كتاب الكتاب، الهجاء، شرح الفصيح. توفي سنة ٣٤٧هـ. [البغية ٣٦/٢، النزعة ٢٨٣، الإنباه

١١٣/٢، ١١٤، تاريخ بغداد ٩/٤٢٨، ٤٢٩].

(٧) أي كون زيد أخاك.

(٨) فالضمير للشأن هو المفعول الأول، وجملة يقول هي المفعول الثاني.

وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد، مع كونه بالمعنى <sup>(١)</sup> المذكور، نحو: علمت زيدا، وعلمت خروج زيد، أي عرفته، وبعضها يقل فيه ذلك نحو: ظننت، وحسبت، قال <sup>(٢)</sup>:

ولقد نَزَلَتْ فلا تَظُنِّي غيرَهُ مِنِّي بمنزلة المُحِبِّ المُكْرَمِ ٢٠٠  
أي لا تَظُنِّي شيئا غيرَ نزولِكَ كذا.

قال الفراء: وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقامَ مفعوليَّهما، تقول لمن قال: أظن زيدا قائما: أنا أيضاً <sup>(٣)</sup> أظنه، أو أظن هذا، وكذا باقي أفعال القلوب.

قال الأندلسي: لو جاز قيام لفظ «ذاك» أو «هذا» مقامَ الجملة، لجاز وقوعه صلة، وليس ما قال بشيء؛ لأنَّ مفعوليَّ باب «علمت» بتقدير المفرد، على ما قدمناه، والصلة لا تقدَّر بالمفرد على حالٍ.

قال الأندلسي وغيره: إنَّ الضمير والإشارة بمعنى المصدر، أي: ظننت الظن، قلت: لا مَنَعَ مِمَّا قاله الفراء، على ما ذكرنا.

وتقول: ظننت به، إذا جعلته موضع ظنك، قال تعالى:

﴿ يَظُنُّوكَ بِاللهِ <sup>(١)</sup> غَيْرَ الْحَقِّ ﴾

(١) أي المعنى الذي يقتضي مفعولين.

(٢) سبق تحريجه ص ٦٦٩ من القسم الأول.

(٣) سقطت من د.

(٤) آل عمران / ١٥٤؛ والآية بنماها: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّوكَ بِاللهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِّنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخَفِّفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَان لَنَا مِّنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُل لَّوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾.

أي ظَنَّا غَيْرَ الْحَقِّ، فهو مفعولٌ مطلقٌ، فلا مَنَعَ من كونه مفعولاً<sup>(١)</sup> به، أي شيئاً غيرَ الْحَقِّ، كما في قوله: فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ.

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه» أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد، وقوله: هي عنه على حذف المضاف، أي: حكمها عنه، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر، صادر عنه، ففي قولك علمت زيداً قائماً، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادرٌ عن عِلْمٍ، وفي ظننت زيداً قائماً: عن ظَنِّ.

### [خصائصُ أفعالِ القلوب]

[حُكْمُ حَذْفِ المفاعيلِ، التعليقِ، الإلغاءِ، جوازُ اتِّحَادِ الفاعلِ والمفعولِ]:

قوله: «ومن خصائصها: أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب أعطيت، ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء، إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين، كلاماً، بخلاف باب أعطيت، مثل: زيد علمت، قائم، ومنها: أنها تُعَلَّقُ بحرف الاستفهام، والنفي، واللام، مثل: علمت أزيد عندك أم عمرو، ومنها: أنه يجوز أن يكون فاعلُها ومفعولُها ضميرين لشيء واحدٍ، مثل علمتني منطلقاً، ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد، فظننت بمعنى اتهمت، وعلمت بمعنى عرفت، ورأيت بمعنى أبصرت، ووجدت بمعنى أصبت».

قوله: «إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر بخلاف باب أعطيت»، اعْلَمْ أَنَّ حَذْفَ المفعولينِ (٢٢٢ب) معاً في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيّاً مَنْسِياً، تقول: فلان يُعْطِي ويكسو، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعوليّ باب<sup>(٢)</sup> علمت وظننت، فإنك لا تحذفها معاً نسيّاً

(١) ويكون (بالله) مفعولاً به ثانياً. [التبيان ٣٠٣/١]. وانظر إيضاح المُفَصَّل ٦٧/٢.

(٢) م: ساقطة.

مَنْسِيًّا، فلا تقول: علمت، ولا: ظننت لعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أنَّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأمَّا مع القرينة، فلا بأس بحذفهما، نحو: مَنْ يَسْمَعُ<sup>(١)</sup> يَخْلُ، أي: يَخْلُ مسموعه صادقاً، وقال: <sup>(٢)</sup>

٧١٢ بَائِي كِتَابٌ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ  
وهذا، أيضاً من خواص هذه الأفعال.

وَأَمَّا حَذْفُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، فلا شك في قِلَّتِهِ، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر، مع القرينة غير قليل، وسبب القِلَّة ههنا، أنَّ المفعولين معاً كاسم<sup>(٣)</sup> واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حذفت أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله، فقد ورد ذلك مع القرينة.

أَمَّا حَذْفُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، فكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾، إلى قوله: «هُوَ خَيْرًا لَهُمْ»<sup>(٤)</sup>، أي: بُخْلُهُمْ هو خيراً لهم.  
وَأَمَّا حَذْفُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فكما في قوله: <sup>(٥)</sup>.

(١) «يقال: خِلْتُ إِيخَالَ، بالكسر، وهو الإفصاح، وينوأسد يقولون «أخال» بالفتح وهو القياس، المعنى: مَنْ يَسْمَعُ أخبار الناس ومعانيهم يقع في نفسه عليهم المكروه». مجمع الأمثال ٢/٣٠٠ رقم المثل ٤٠١٢ / مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ. وانظر المجمع ١٥٢/١. وابن الناطم ص ٧٩.

(٢) الكُمَيْتُ بْنُ زَيْدٍ (هاشميات الكُمَيْتِ ٣٢) ط. جوزيف هوروفيتس، ليدن سنة ١٩٠٤م).  
الخزانة ١٣٧/٩، المؤني ١٢٦، المحتسب ١٧٣/١، المجمع ١٥٢/١، المعجم الكبير ٦٧١/١ (ط). المجمع، مصر سنة ١٩٧٠م)، معجم الشواهد ٣٥/١.

الشاهد في قوله (وتحسب) فإنه حذف مفعوله للقرينة، والتقدير: وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ.

(٣) في م، د: وَأَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ معاً بمنزلة اسم واحد.

(٤) آل عمران ١٨٠، والآية بتمامها: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَّهُمْ آلَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ سَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَاللَّهُ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٥) سبق تحريجه ص ٢٣١ من القسم الأول.

لا تَخَلُّنَا عَلَى غِرَائِكَ<sup>(١)</sup>، إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَىٰ بِنَا الْأَعْدَاءُ (٤٨)

أَيُّ: لا تَخَلُّنَا أَذِلَّةً، عَلَى إِغْرَائِكَ الْمَلِكِ بِنَا.

قوله: «ومنها أنه يجوز الإلغاء»، الفرقُ بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل: أَنَّ التعليق: إبطالُ العمل لفظاً لا معنىً، والإلغاء: إبطالُ العمل لفظاً ومعنىً، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولاً به للفعل المعلق<sup>(٢)</sup>، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا مَنَع من عطف جملةٍ أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل، نحو: علمت لَزِيدُ قائمٌ، وبكراً فاضلاً، على ما قال ابنُ<sup>(٣)</sup> الخشَّاب.

وأما الإلغاء<sup>(٤)</sup> فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى زيد علمتُ قائمٌ: زيد في ظني<sup>(٥)</sup> قائمٌ، فالجملة الملغى عنها، لا محلَّ لها؛ لأنه لا يقع المفرد موقعها، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل.

والفرق الآخر: أَنَّ الإلغاء<sup>(٦)</sup> أمرٌ اختياريٌّ لا ضروريٌّ<sup>(٧)</sup>، والتعليق ضروريٌّ<sup>(٨)</sup>. وقيل: الجملة الملغى عنها في نحو: زيد قائم ظننت، مبنية على اليقين، والشك عارض، بخلاف المعلق عنها، وليس بشيءٍ، لأنَّ الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين، ولا شكَّ أَنَّ معنى الفعل الملغى:

(١) ط: غرائك.

(٢) انظر موقع الجملة المعلقة من الإعراب في دراسات، القسم الثالث ٦٢٧/٢ وما بعدها.

(٣) المرتجل ص ١٥٢ وما بعدها.

وابنُ الخشَّاب: هو عبد الله بن أحمد البغدادي، روى عنه السمعاني، له: شرح اللُّمع، المرتجل في شرح الجُمَل، أغلاط الحريري. توفي سنة ٥٦٧ هـ. [البلغة ١٠٥، البغية ٩٩/٢، الإنباه ٩٩/٢].

(٤) «الإلغاء: هو ترك العمل لفظاً، ومعنى لا مانع» ارتشاف الضرب ص ١٠٦٣.

(٥) المناسب في تفسير المثال أن يقول: في علمي، أو يكون المثال: زيد ظننت قائم.

(٦) ط: إلغاء.

(٧) في م: «والفرق الآخر أن الإلغاء ليس بمانعٍ ضروري، بل هو اختياريٌّ...».

(٨) لأنه إذا وُجِدَ المعلق امتنع العمل ولا يصحُّ.

معنى الظرف، فنحو: زيد قائم ظننت بمعنى: زيد قائم في ظني، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنياً على اليقين.

ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب؛ لأن عامل الرفع معنوي، عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما، يغلب اللفظي المعنوي.

وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر، كما شرحنا في حد الإعراب<sup>(١)</sup>: ترافعهما ضعيف، فمع تقدم عامل غيرهما، يغلبهما، ومع ذلك قد جاء قوله: <sup>(٢)</sup>

٧١٣ كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت: ملاك الشيمة الأدب وقوله<sup>(٣)</sup>:

٧١٤ أرجو وأمل أن تدنو<sup>(٤)</sup> موثتها وما إخال لدينا منك تنويل

ولما جاء ذلك، مع ضعفه؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضاً معمولها في الحقيقة: مضمون الجملة، لا الجملة، وسيبويه<sup>(٥)</sup> لا يحمل ذلك على الإلغاء، بل على التعليق، ويقول: اللام مقدرة، حذفت للضرورة.

(١) في الجزء الأول. وخذ الإعراب هو مصدر أعرب يحيى لمعان؛ منها: الإبانة، والتحسين، والتغيير، والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه: الإبانة، إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة، شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٢٦.

(٢) أبو تمام، كما في الحماسة بشرح المرزوقي ١١٤٦. الخزاعة ١٣٩/٩، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٣١٤/١، الممع ١٥٣/١، العيني ٤١١/٢، المنصف ١٤٣/٢، ابن الناظم ص ٧٧. الشاهد في قوله (وجلت) فقد ألغى عن العمل مع تقدمه، وهو ضعيف قبيح.

(٣) كعب بن زهير (ديوانه ص ٩ بشرح السكري، دار الكتب بمصر سنة ١٣٦٩هـ). الخزاعة ١٤٣/٩، شرح قصيدة بانث سعاد ص ١٨ (تحقيق المستشرق ف. كرنكي)، ابن الناظم ٧٧، العيني ٤١٢/٢، الممع ١٥٣/١، معجم الشواهد ٢٩٤/١، قصيدة البردة ص ٩٨ (تح د. زيني). و (تنويل): تفعيل، من التوال.

الشاهد فيه أنه قد ألغى (إخال) عن العمل مع تقدمه ووجه إلغاء (إخال) ههنا عدم تصلُّرها، فإن حرف النفي لما تقدمها أزال عنها التصدر المحض فسُهل إلغائها.

(٤) ط: أن تدنوا.

(٥) الكتاب ٦١/١، ١٢٠ بلاق.

وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: ضمير الشأن مقدَّرٌ بعد الفعل<sup>(٢)</sup>، وهذا أقرب، لِثُبُوتِ ذلك ضرورةً في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء، نحو قوله: <sup>(٣)</sup>  
 إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً ٧٨  
 فعلى هذا، الفعل عامل، لا مُلغى، ولا معلق.

وَيَقُلُ الْقُبْحُ في نحو: متى تظن، زيدُ ذاهب، أعني إذا تقدم معمولُ الخبر، إذ هو كَتَقَدَّمِ الخبر وتوسَّط فعل القلب بين المبتدأ والخبر، وهو، مع ذلك، ضعيفٌ. وإذا توسَّط الفعل بين المبتدأ والخبر، جازَ الإلغاء بلا قُبْحٍ ولا ضَعْفٍ، وكذا جاز الإعمال، وهما متساويان، وذلك لأنَّ الرفع<sup>(٤)</sup> القوي، أي فعل القلب، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر.

وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه، نحو ضَرَبَ: أحسب، زيد، وبين اسمِ الفاعل ومعموله، قال: <sup>(٥)</sup>

٧١٥ ولستم فاعلين، إخالُ، حتى ينال أقاصي الحطبِ الوقودُ  
 وبين معمولي «إِنَّ»، نحو: إِنَّ زيدا، أحسب، قائم، وبين «سوف»

(١) انظر المجمع ١٥٣/١. وقوله (بعضهم): هو ابنُ جني كما في الخزانة ١٣٩/٩ هارون.

(٢) فتكون (وَجَدَ) عاملةً على التقديرين. الخزانة ١٣٩/٩.

(٣) سبق ترجمته ص ٣٠٩ من القسم الأول.

(٤) ط: الرفع.

(٥) عقيل بن عُلْفَةَ الجُهني، كما في حاشية أبي تمام ٢٠/١ ط. بيروت. الخزانة ١٥٦/٩، الحاشية بشرح المروزقي ٤٠١، معجم الشواهد ١٠٦/١.

ومعنى البيت: أنكم في ظني لستم فاعلين ما أطلبه منكم حتى يبلغ الشرُّ مداه، وكُنِّي عن ذلك ببلوغ النار أقاصي الحطب.

والشاهد فيه أنَّ الجارَ والمجرورَ في قوله (حتى ينال) متعلِّقٌ باسمِ الفاعل (فاعلين)، وقد وقع بينه وبين عامله: الفعل القلبي إخال.

ومصحوبها<sup>(١)</sup>، كسوف، أحسب، يقوم زيد، وبين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جاءني زيد، وأحسب، عمرو.

وتوكيد الملغى بمصدر، قبيح، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فيبينهما شبه التنافي.

وأما توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل، إذ ليسا بصريحين<sup>(٢)</sup> في المصدرية، نحو: زيد، أحسبه، أو: أحسب ذاك، قائم.

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً (١٢٢٣) مطلقاً، يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق نحو أعجبني ظنك زيدا قائماً، وعلمك: لزيد قائم.

وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر، نحو زيد قائم، ظني غالب، أي: ظني زيدا قائماً: غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قيل، وقد تقدم ذلك في باب<sup>(٣)</sup> المصدر.

وإن كان مفعولاً مطلقاً، فإن كان الفعل مذكوراً معه، فالعمل للفعل، كما مر في باب المصدر، وكذا إن<sup>(٤)</sup> حذف الفعل جوازاً، نحو: ظناً زيدا قائماً، ففي صورتين يجوز إلغاء الفعل وإعماله، متوسطاً ومتأخراً، لكن الإلغاء قبيح، لما مر من<sup>(٥)</sup> قبح تأكيد الفعل الملغى.

(١) من مثل قول زهير: وما أدري - وسوف، إخال أدري -:

أقوم آل حِصْن، أم نساء؟

[شعر زهير، صناعة الأعلام ص ١٣٦، والبغداديات ص ٣٦٠].

(٢) ط: إذا ليسا بصريين.

(٣) في هذا الجزء.

(٤) في د: «وكذا إن لم يذكر الفعل معه، وحذف جوازاً».

(٥) تقدم قبل قليل.



وَأَمَّا إِنْ حُذِفَ الْفِعْلُ وَجُوبًا، كَمَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْفَاعِلِ، نَحْوُ ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا،  
 أَي: ظَنُّ ظَنًّا، فَعِنْدَ مَنْ قَالَ: الْعَامِلُ الْفِعْلُ دُونَ الْمَصْدَرِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ  
 الْمَصْدَرِ، هُوَ كَمَا لَوْ حُذِفَ جَوَازًا: يَجُوزُ «الْإِلْغَاءُ مُتَوَسِّطًا، وَمَتَأَخَّرًا، نَحْوُ: مَتَى  
 زَيْدٌ، ظَنُّكَ، قَائِمٌ، وَمَتَى زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنُّكَ، وَيَجُوزُ الْإِعْمَالُ، أَيْضًا، لِأَنَّكَ تُعْمَلُ  
 الْفِعْلُ لَا الْمَصْدَرُ، وَكَذَا عِنْدَ مَنْ قَالَ: الْعَامِلُ هُوَ الْمَصْدَرُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ، لَا  
 لَكُونِهِ مُقَدَّرًا بِأَنِ الْفِعْلُ، يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ، تَوَسِّطًا، أَوْ تَأَخَّرًا؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيمَا  
 تَقْدُمُ عَلَيْهِ هُوَ الْفِعْلُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا الْمَصْدَرُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكَ» مَنْصُوبًا لَكُونِهِ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ، كَزَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا،  
 عَلَى مَا قِيلَ <sup>(١)</sup>، لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ <sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: «وَمِنْهَا» <sup>(٣)</sup>: أَنَّهَا تَعَلَّقَتْ بِحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ، التَّعْلِيقُ، مَاخُذٌ مِنْ  
 قَوْلِهِمْ: امْرَأَةٌ مَعْلُوقَةٌ، أَي مَفْقُودَةُ الزَّوْجِ، تَكُونُ كَالشَّيْءِ الْمَعْلُوقِ، لَا مَعَ الزَّوْجِ  
 لِفَقْدَانِهِ، وَلَا بِلَا زَوْجٍ، لِتَجْوِيزِهَا وَجُودَهُ فَلَا تَقْدَرُ عَلَى التَّزْوُجِ، فَالْعَامِلُ الْمَعْلُوقُ  
 مَمْنُوعٌ مِنَ الْعَمَلِ لَفْظًا، عَامِلٌ مَعْنَى وَتَقْدِيرًا؛ لِأَن مَعْنَى: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، عَلِمْتُ  
 قِيَامَ زَيْدٍ، كَمَا كَانَ كَذَا عِنْدَ انْتِصَابِ الْجُزْأَيْنِ، فَمِنْ ثَمَّ جَازَ عَطْفُ الْجُزْأَيْنِ  
 الْمَنْصُوبَيْنِ، عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَعْلُوقَةِ عَنْهَا، نَحْوُ: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَيَكْرَهُ قَاعِدًا.

قَوْلُهُ: «بِحَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ»، الْمَعْلُوقُ قَدْ يَكُونُ حَرْفُ الِاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ  
 اتِّفَاقًا وَكَذَا «هَلْ»، عَلَى خِلَافِ فِيهَا، كَمَا يَأْتِي، وَقَدْ يَكُونُ اسْمًا مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى  
 الِاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِنَعْلَمَ <sup>(٤)</sup> أَيُّ الْحَزِينِينَ <sup>(٥)</sup>﴾، وَ: عَلِمْتُ أَيْنَ جَلَسْتَ

(١) أَي قِيلَ: يَكُونُ ظَنُّكَ مَنْصُوبًا؛ لَكُونِهِ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا.

(٢) فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

(٣) أَي مِنْ خِصَائِصِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.

(٤) فِي ط: «لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِينَ أَحْصَى».

(٥) الْكَهْفُ ١٢/، وَالْآيَةُ بِتَاهُمَا: ﴿تَرْيَبْنَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِينَ أَحْصَى لِمَا لَيْسُوا أَمْدًا﴾.

(أَيْهَا) مُبْتَدَأٌ، (أَزْكَى) خَبَرُهُ. [الْبَيَانُ ١٠٣/٢].

ومتى تخرج، وفي معناه: الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام نحو: علمت غلامٌ مَنْ عندك، وقد يكون لام الابتداء نحو: علمت لزيدٌ عندك، وقد يكون حرف النفي، وهو: ما، وإن، ولا، نحو: علمت مازيدٌ قائماً، وإن زيد قائم، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجل في الدار.

أما الاستفهام، ولام<sup>(١)</sup> الابتداء، وما<sup>(٢)</sup>، وإن<sup>(٣)</sup>، النافيتان، فللزوم وقوعها في صدر الجمل<sup>(٤)</sup> وضعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجمالية، رعاية لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد.

وأما دخول لام الابتداء في المفرد، نحو: إن زيدا لقائم، فلضرورة ملجئة إليه، وهي اجتماع إن واللام، كما يجيء.

وأما «لا» الداخلة على الجملة الاسمية فإنما كانت معلقة، لأنها لا التبرئة المشابهة لأن المكسورة اللازمة دخولها على الجمل.

ومن المعلقات: إن المكسورة، إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيزها لام الابتداء، نحو: علمت إن زيدا لقائم، فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة، كما يجيء<sup>(٥)</sup>، وأما إذا تجردت «إن» عن اللام فإنها لا تعلق، لإمكان فتحها،

ويجوز أن تكون (أي) موصولاً مبنياً مفعولاً لتعلم على مذهب سيبويه، وعلته في ذلك أنه لما حذف العائد من (أي) بناها على الضم. (وأزكى) خبر مبتدأ محذوف. [البحر ١١١/٦، الكتاب ١٢٠/١ بولاق، المشكل ٣٨/٢].

(١) كقوله تعالى: ﴿... وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ البقرة ١٠٢.

انظر البيان ١١٥/١، والمشكل ٦٥/١، وابن الناظم ص ٧٨.

(٢) كقوله عز وجل: ﴿... لَقَدْ عَلِمْتُمَا هَذَا وَلَآ يَنْطِقُونَ﴾ الأنبياء ٦٥، انظر البحر ٣٢٥/٦.

(٣) كقوله سبحانه: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الإسراء ٥٢، دراسات، القسم الثالث ٦٣٠/٢، وفيه أن

الآية المذكورة رقمها ٢٢ وأنها من سورة النحل، وهذا خطأ، والصواب ما أثبت.

(٤) ط: الحمل.

(٥) في د بدل قوله «كما يجيء» ما يلي: «وقوله:

فغبرت بعدهم بعيش ناصب \* وإخال أتى لاحق مستعج

بتقدير اللام.

وَجَعَلَهَا مَعْمُولَةً لِفَعْلِ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَنْصُوتَيْنِ بَعْدَ فَعْلِ الْقَلْبِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، فَإِذَا أَمَكَّنَكَ جَعَلَ «أَنَّ» حَرْفًا مَصْدَرِيًّا مَعْمُولًا لِفَعْلِ الْقَلْبِ بِأَن تَفْتَحَ هَمْزَتَهَا، فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ عَزْلِ الْعَامِلِ بِكَسْرِ «إِنَّ» عَنْ عَمَلِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: <sup>(١)</sup>

٧١٦ وَلَقَدْ عَلِمْتَ لَتَأْتِيَنَّ مِنِّي إِنَّ الْمَنِيَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا

فَإِنَّمَا أَجْرَى «لَقَدْ عَلِمْتَ»، مُجْرَى الْقِسْمِ، لِتَأْكِيدِهِ لِلْكَلَامِ؛ لِأَنَّ فِيهِ اللَّامَ الْمَفِيدَةَ لِلتَّأْكِيدِ، مَعَ «قَدْ» الْمُؤَكَّدَةِ، وَفِي عَلِمْتَ مَعْنَى التَّحْقِيقِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: <sup>(٢)</sup>

[إِنِّي لَأَمْنُحُكَ <sup>(٣)</sup> الصَّدُودَ] وَإِنِّي \* قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ

وَقَدْ يَجْرِي نَحْوُ: عَلِمَ اللَّهُ، مَجْرَى الْقِسْمِ، فَيَجَابُ بِجَوَابِهِ، فَتَجِيءُ بَعْدَهُ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ، نَحْوُ: عَلِمَ اللَّهُ إِنَّكَ قَائِمٌ، أَيْ: وَاللَّهِ . . . .

وَالْفَعْلُ الْمَعْلُوقُ، قَدْ يَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، نَحْوُ: عَلِمْتَ بِمَنْ تَمَرُّ، وَعَلِمْتَ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ، بِنَصَبِ «أَيُّهُمْ» عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ضَرَبْتَ، وَعَلِمْتَ أَيُّ يَوْمٍ سَرْتُ، وَعَلِمْتَ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ.

وَإِعْرَابُ الْجُمْلَةِ الْمَعْلُوقِ عَنْهَا إِذَا لَمْ يَتَقَدِّمَ عَلَيْهَا فَعْلُ الْقَلْبِ، فَيَجُوزُ فِي: عَلِمْتَ أَيُّ يَوْمٍ: الْجُمُعَةُ، رَفْعٌ، «أَيُّ» عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَيْ:، أَيْ

---

(١) لَبِيدُ بْنُ رَيْبَعَةَ الْعَامِرِيُّ (دِيَوَانُهُ ص ١٧١).

الْخَزَانَةُ ١٥٩/٩ هَارُونَ، سَبْيُوهِ ٤٥٦/١ بُولَاق، الْمَغْنِي ص ٥٢٤، ٥٣٢، الْمَجْمَع ١٥٤/١، ابْنُ النَّازِمِ ص ٧٨.

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ (عَلِمْتُ) فَإِنَّهُ نَزَلَ مَنَزِلَةَ الْقِسْمِ، فَيَكُونُ جُمْلَةً (لَتَأْتِيَنَّ مِنِّي) جَوَابُ الْقِسْمِ الَّذِي هُوَ (عَلِمْتُ).

(٢) سَبْقُ تَخْرِيجِهِ ص ٣٧٧ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

(٣) لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ مِنْ م.

يومٍ يوم الجمعة، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع، فيكون كعلمت أي يوم الخروج، قال:

٧١٧ لقد علمت أي يوم عقيبتي<sup>(١)</sup>

والمنصوب، أيضاً، خبر، لكنه ظرف.

وإذا صُدِّرَ المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى أن لا يتعلّق فعل القلب عن المفعول الأول، نحو: علمت زيدا مَنْ هو، وعلمت بكرةً أبو مَنْ هو، وجوز بعضهم<sup>(٢)</sup> تعليقه عن المفعولين (٢٢٣ب)؛ لأنَّ معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد «علمت»، كأنه قيل: علمت أبو مَنْ زيد.

وليس بقويّ: لا تفاهم على النصب في نحو: علمت زيدا ما هو قائماً مع أن المعنى: علمت ما زيد قائماً.

---

(١) لم يعرف قائل هذا الرجز، وقد ذكره ابن السّيرافي، والأسود الغنّجاني هكذا:

أأنت يابْسِطَةُ التي التي

هَيْنِيكَ فِي الْمَقِيلِ صُحْبَتِي

لقد علمت أي حين عقيبتي...

[شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٢٤/١ وفُرحة الأديب ص ٥٢].

قال ابن السّيرافي: «وهذا بيت من شعر قد خُلط في الكتاب بالكلام».

في سيبويه ١٢٢/١ بولاق: «وبعض العرب يقول: لقد علمت أي يوم عقيبتي، وبعضهم يقول: لقد علمت أي حين عقيبتي».

وفي الْمُخَصَّص ١١٩/٧: «... والعُقبَةُ: الموضع الذي يُركب فيه، والجمع عُقَب، والعُقبَةُ تكون اسماً ومصدرًا، ولذلك أجاز سيبويه في قول العرب \* لقد علمت أي حين عقيبتي \* الرفع والنصب، فالرفع على الاسم، والنصب على المصدر، أي في أي الأحيان اعتقابي».

لقد خفي هذا على الأستاذ هارون، وأوردَه الأستاذ أحمد راتب النّفاخ في فهرس سيبويه ص ٧٣.

الشاهد فيه جواز رفع (أي) على الاستدعاء، ونصبها على الظرفية.

(٢) انظر المجمع ١٥٥/١ - ١٥٦، وفي ابن الناظم ٧٨: «وقد ألحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسأل واستنبا...».

وأما قولهم: رأيت زيدا ما صنع، بمعنى أخبرني<sup>(١)</sup>، فليس من هذا الباب، حتى يجوز الرفع في «زيد» بلِ النصب فيه واجب، ومعنى رأيت: أخبر، وهو منقول من رأيت بمعنى أبصرت<sup>(٢)</sup> أو عرفت، كأنه قيل: أبصرت<sup>(٣)</sup> وشاهدت حاله العجيبة، أو أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء.

وقد يوتى بعده بالمنصوب<sup>(٤)</sup> الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو: رأيت زيدا ما صنع، وقد يحذف، نحو:

﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾،

الآية، و«كُم» ليس بمفعولٍ كما يجيء، بل هو حرف خطاب<sup>(٥)</sup>.

ولابد، سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت به، من استفهامٍ ظاهرٍ أو مقدّرٍ، يبيّن الحال المستخبر عنها، فالظاهر نحو: رأيت زيدا ما صنع، و:

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر سيبويه ١٢٢/١ بولاق، وقول أبي حيان في النهر الماد ١٢٣/٤.

(٢) انظر المجمع ١٥٤/١.

(٣) د، ط: أبصرت.

(٤) د: المنصوب.

(٥) الأنعام / ٤٠، والآية بتامها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَاكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

وفي الأنعام / ٤٧، ونصّها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

(٦) في مُثَكِّلِ إعراب القرآن ٢٦٦/١: «الكاف والميم للخطاب، لا موضع لهما من الإعراب عند البصريين، وقال القراء: لفظهما لفظ منصوب، ومعناها معنى مرفوع...».

وفي معاني القرآن للأخفش ٢٧٠/٢: «فهذا الذي بعد التاء من قوله «أرأيتم» إنما جاء للمخاطبة، ... مثل كاف «ذاك»، ومثل ذلك قول العرب: أبصرك زيدا، يُدخلون الكاف للمخاطبة، وإنما هي: أبصر زيدا». وانظر المقتضب ٢٧٩/٣ الطبعة الأخيرة.

(٧) الأنعام / من ٤٧.

و : ﴿ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا ..... ﴾<sup>(١)</sup> .

والمقدّر نحو قوله تعالى :

﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَى لَيْنٍ<sup>(٢)</sup> آخَرَتَيْنِ ... ﴾

أني أرايتك هذا المكرّم، لم كرمته، وقوله تعالى : ﴿ لَيْنٍ آخَرَتَيْنِ ﴾ كلام مستأنف .

وقد تكون<sup>(٣)</sup> الجملة المتضمنة للاستفهام جواباً للشرط، كقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ ... ﴾ الآية، وقوله :

﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى<sup>(٤)</sup> عَبْدًا إِذَا صَلَّى<sup>(٥)</sup> ﴾ ، إلى قوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ ﴾ ،

قوله : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ ﴾ ، كرر «أرايت» للتوكيد، ولا محلّ للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام، لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر<sup>(٦)</sup> عنها، كأنه قال المخاطب لما قلت أرايت زيداً : عن أي شيء من حاله تسأل؟ فقلت : ما صنع، فهو بمنزلة قولك : أخبرني عنه ما صنع، وليست<sup>(٧)</sup> الجملة المذكورة مفعولاً ثانياً لأرايت، كما ظنّ بعضهم<sup>(٨)</sup> .

(١) الأحقاف / ٤، ونصّها : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَشْتَرُونَ بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

(٢) الإسراء / ٦٢، والآية بتمامها : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَى لَيْنٍ آخَرَتَيْنِ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ لِأَخْنِيكَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٣) ط : يكون .

(٤) العلق / ٩ - ١٤ ، والآيات بتمامهن : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى<sup>(١)</sup> عَبْدًا إِذَا صَلَّى<sup>(٢)</sup> أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَذْهَبِ<sup>(٣)</sup> أَوْ أَمَرَ بِالْتَّقْوَى<sup>(٤)</sup> أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى<sup>(٥)</sup> أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ بَرُّهُ<sup>(٦)</sup> ﴾ .

(٥) د : المخبر .

(٦) ط : وليس .

(٧) الفارسي ، كما في المجمع ١/ ١٥٦ .

وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر، لأنه لما صار بمعنى أخبر، كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية<sup>(١)</sup> عن شيء آخر، نحو: النجاءك<sup>(٢)</sup> فاستغنى بتصريف الكاف تشيئةً وجمعاً وتأنياً عن تصريف تاء الخطاب، فبقيت التاء في الأحوال مفردة مفتوحة، سواء كان المخاطب مذكراً، أو مؤنثاً، مفرداً، أو مشئاً، أو مجموعاً، وفاعل: أرأيتك<sup>(٣)</sup>: التاء، لا «أنت» المقدّر في نحو: رويدك، لأن مفعوله بقي منصوباً على حاله مع صيرورته بمعنى أخبرني، نحو: أرأيتك زيداً ما صنع، فلا مَنَعٌ مِن بقاءِ فاعله أيضاً.

وقال الفراء<sup>(٤)</sup>: بل أزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف، وهو مثل رويدك<sup>(٥)</sup>، والنجاءك، كما مضى في أسماء الأفعال، أعني أن الكاف مرفوع المَحَلِّ.

فإذا أردت برأيت، فعل القلب، فالكاف الملحق به: اسم يتصرف<sup>(٦)</sup> بتصرف المفعول الثاني، وكذا التاء: يصرف بتصرفهما، نحو أرأيتك<sup>(٧)</sup> زيداً، و: أرأيتكما الزيدَين، و: أرأيتموكم الزيدَين، وأرأيتك هنداً، و: أرأيتكما الهندَين، و: أرأيتن كنَّ الهندات.

(١) أي إلى كونه اسم فعل، وتعبير الرضي فيه تساهل.

(٢) انظر المقتضب ٢٧٩/٣ الطبعة الأخيرة، وسيبويه ١٢٣/١ - ١٢٤ بولاق.

(٣) انظر سيبويه ١٢٢/١، ١٢٥ بولاق.

(٤) معاني القرآن ٣٣٣/١.

(٥) انظر المقتضب ٢٧٩/٣ الطبعة الأخيرة.

(٦) ط: بتصرف.

(٧) في المقتضب ٢٧٩/٣ الطبعة الأخيرة: «اعلم أن هذه الكاف زائدة، زيدت لمعنى المخاطبة. والدليل على ذلك أنك إذا قلت: أرأيتك زيداً، فإنها هي: أرأيت زيداً؛ لأن الكاف لو كانت اسماً استحال أن تُعَدِّي (رأيت) إلى مفعولين: الأول والثاني هو الأول.

وإن أردت رؤية العين، لم يتعد إلا إلى مفعول واحد، ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه، فيتصل ضميره إلا في باب ظننت وعلمت...». وانظر التبصرة والتذكرة ١١٦/١.

واعلم أنك إذا قلت: قد علمت من قام، وجعلت «مَنْ» إمّا موصولة أو موصوفة،  
فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها.

وإن جعلتها استفهامية، فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى، بل المعنى:  
علمت أي شخص حصل منه القيام، ورُبّما كنت تعرف قبل<sup>(١)</sup> ذلك ذات القائم وأنه  
زيد، مثلاً، وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً، لما تقدم لفظه<sup>(٢)</sup>  
عليها، لاقضائها صدر الكلام، فيكون مفعول علمت، إذن، مضمون الجملة،  
وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيداً، وأمّا إن كانت موصولة أو موصوفة،  
فالعلم واقع عليها، فكأنك قلت: علمت زيداً الذي قام.

ويتبين الاستفهام من غيره في «أي» لكونه معرباً، تقول، في الاستفهام: علمت  
أيهم قام، برفع «أي»، وإذا كان موصولاً قلت: علمت أيهم قام، بنصبه.

وليست<sup>(٣)</sup> أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو: علم زيد أيهم قام، مفيدة  
لاستفهام المتكلم بها<sup>(٤)</sup>، للزوم التناقض في نحو: علمت أيهم قام، وذلك لأن  
«علمت»، المقدم على «أيهم»: مفيد أن قائل هذا الكلام عارفٌ بنسبة القيام إلى  
هذا القائم المعين، لما ذكرنا أن العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان «أي»  
لاستفهام المتكلم لكان دالاً على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه، لأن: أيهم  
قام، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معين، ربما يعرفه الشاك بأنه  
زيد أو غيره، فيكون المشكوك فيه، إذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو  
تناقض، فنقول أداة الاستفهام إذن،: لمجرد الاستفهام، لا، لاستفهام المتكلم،  
والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أي

(١) م: بعد.

(٢) أي للعامل الذي تقدم عليها لفظاً.

(٣) ط: وليس.

(٤) انظر المقتضب ٢٦٧/٣، والبحر ٢٩٤/٢، و ٥٠٣/٦.



شخص هي ، وذلك الشخص في فرضنا : زيد ، فالمعنى : عرفت قيام زيد ، وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل : علمت زيداً قائماً ، أو : علمت قيام زيد ، لأن المتكلم قد يكون له (٢٢٤) داعٍ إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داعٍ إلى التصريح به ، كقوله تعالى :

﴿وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>

ومثله كثير.

فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه : لا ، أو ، نَعَمْ ، بعد فعل القلب ، نحو : علمت أزيد قائم ، أو : هل زيد قائم ، والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا : انتساب القيام إلى زيد ، أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وأم ، ومع أسماء الاستفهام : أن انتساب الفعل إلى هذا المعين أو إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام .

وكذا يجوز : علمت : أزيد قام أو عمرو ، وعلمت : هل زيد قام ، أو عمرو ، وجوابها : لا ، أو نَعَمْ ، والمشكوك فيه ، المستفهم عنه ههنا : نسبة القيام إلى واحد من المذكورين ، أو عدم النسبة إليه ، فالمعنى في جميع ذلك : علمت هذا الذي يُشكَّ فيه فيُستفهم عنه .

وَمَنْعَ قَوْمٍ مِنْ وَقُوعِ اسْتِفْهَامِ جَوَابِهِ : لا ، أو ، نَعَمْ ، بعد فعل القلب ، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية ، لا يَصِحُّ أن يكون متعلّقاً للعلم<sup>(٢)</sup> إلا بتأويل ، وهو أن يقال : متعلّقه : ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام ، وبأسماء الاستفهام : شيء معين منسوب إليه الحكم المذكور في

(١) سبا / ٢٤ ، والآية بتمامها : ﴿قُلْ مَنْ رَزَقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

وتثليل الرضي بهذه الآية لطلاق الإبهام بصرف النظر عن موضوع البحث .

(٢) انظر الهمع ١ / ١٥٤ .

الاستفهام، فمعنى علمت أزيد قائم أم عمرو: علمت أحدهما بعينه على صفة القيام، لأنه<sup>(١)</sup> هو الذي يقال في جوابه<sup>(٢)</sup>: إِمَّا: زيد، أي زيد قائم، وإِمَّا عمرو، وإِمَّا إذا قلت: علمت هل زيد قائم، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها، حتى يقال: إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها، وإنما جوابه: نَعَمْ، أَوْ، لا، وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة.

والجواب عَمَّا قالوا: أنا لا نسلِّم، أَوَّلًا، أَنَّ مضمونَ الجُملة الاستفهامية لا يكون متعلِّقًا للعلم، بَلَى، مضمون استفهام المتكلم لا يَصِحُّ أَنْ يكون متعلِّقًا للعلم، للتناقض المذكور في نحو: علمت أيهم قائم، ولو سلَّمنا ذلك قلنا: إِنَّ «نَعَمْ» أَوْ «لا»، في الجواب، متضمن، أيضاً، لمعنى النسبة ونفيها؛ لأنَّ المعنى: بلى زيد قائم، وما زيد بقائم، فحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب، وهو المصحح لتعلق العلم.

ثم اعلم أَنَّ جميع أدوات الاستفهام، ترد على الوجه المذكور<sup>(٣)</sup>، أي لِمُجَرَّد الاستفهام، لا لِاستفهام المتكلم، بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، لتبيين<sup>(٤)</sup> المشكوك فيه، نحو: شككت: أزيد في الدار أم عمرو، و: نسيت، أو ترددت: أأقوم أم أقعد، كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كعلمت، وتبينت، وذريت، وبعد كل فعل يُطلب به العلم، كفكرت، وامتحنت، وبلوت، وسألت، واستفهمت، وجميع أفعال الحواس الخمس، كَلَمَسْتُ، وأبصرت، ونظرت، واستمعت، وشممت، وذقت، تقول: فكرت: أزيد يأتيني أم عمرو.

(١) في م، د: «لأن ذلك هو الذي...».

(٢) في ط بعد قوله: «في جوابه»: «وذلك لأن جوابه إِمَّا...».

(٣) انظر البحر المحيط ٢/٢٩٤، و ٥٠٣/٦.

(٤) في ط: ليتين.

وقد يُضمَر الدال على التفكير، كقوله تعالى :

﴿ يَنْزَرِي مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيَسْكُهُ عَلَى هُوَ أَرِيدُسُهُ فِي التَّرَابِ أَلَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

، أي متفكراً، أي مسكه أم يدسه، وفي نهج البلاغة : « يتخالسان أنفسهما : أيهما يَسْقِي صَاحِبَهُ كَأْسَ الْمَنُونِ »<sup>(٢)</sup>، أي : متفكرين : أيهما يسقي، ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجوزين على الآخر.

وجوز<sup>(٣)</sup> يونس، تعليقَ جميع الأفعال، نحو: ضربت أيَّهم في الدار، وقتلت أيَّهم في البيت، وقد مضى ذلك<sup>(٤)</sup> في باب الموصولات.

ويجوز في نحو: سألتك هل زيد قائم، واستفهمت: أقام زيد، أن يُنَوَّى بعده القول، والجملة مفعول لذلك المَنَوِي، على ما هو مذهب البصريين، أو يُضْمَن السؤال معنى القول، فيلحق به في الحكاية بعده، على ما هو مذهب الكوفيين، كما يَجِيءُ بَعْدُ، من مذهب الفريقين<sup>(٥)</sup>.

فنقول: الجملة بعد الفعل المعلق<sup>(٦)</sup> في موضع النصب، وهي : إِمَّا<sup>(٧)</sup> في موضع

---

(١) النحل / ٥٩، والآية بتمامها: ﴿ يَنْزَرِي مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيَسْكُهُ عَلَى هُوَ أَرِيدُسُهُ فِي التَّرَابِ أَلَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾.

(٢) من خطبة لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه، في وصف المؤمنين وقتالهم مع أعدائهم. [نهج البلاغة ص ٧٢ ط. دار الشعب].

(٣) «وخرَّج عليه: ثم لتزعزُع من كل شيعةٍ أيم أشد. والجمهور لم يوافقوه على ذلك». الجمع ١/ ١٥٥. وانظر دراسات، القسم الثالث ٢/ ٦١٩، وسيبويه ١/ ٣٩٧-٣٩٨ بولاق، وابن يعيش ٧/ ٨٧.

(٤) في د: «وقد مضى العذر عنه في باب الموصولات».

(٥) انظر دراسات، القسم الأول ١/ ٤٧٧.

(٦) م، د: المطلق.

(٧) انظر دراسات، القسم الثالث ٢/ ٦٢٧ وما بعدها.

مفعول ينصب بنزع الخافض<sup>(١)</sup>، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك، نحو شككت أزيد في الدار أم عمرو، أي شككت في هذا الأمر، أو في موضع مفعول تعدى إليه الفعل بنفسه، إمّا لاقتضاء الفعل إياه وضعاً، وإمّا لتضمن الفعل ما يقتضيه، والأول: صريح العلم والمعرفة، وهذا الفعل إمّا أن يطلب مفعولاً واحداً، نحو: عرفت هل زيد في الدار، فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله، أي: عرفت هذا الأمر، وإمّا أن يطلب أكثر، فتكون تلك الجملة، إمّا في مقام المفعول الأول والثاني، نحو: علمت هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني والثالث نحو: أعلمتك هل زيد في الدار، أو في مقام الثاني وحده نحو: علمت زيدا أبو من<sup>(٢)</sup> هو، وكذا قوله تعالى:

﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾؛<sup>(٣)</sup>

لأنَّ «أدري» يتعدى إلى مفعولين، كأدريتك الحق، وإن كان بمعنى أعلم، أو في مقام الثالث وحده نحو: أعلمتك زيدا (٢٢٤ب)، أبو من هو.

وأما الثاني، أي المتضمن لمعنى العلم، فهو كل فعل ذكرنا أنه مما يطلب به العلم، نحو: فكرت هل زيد في الدار، فإنَّ «فكر» لازم وضعاً لكن يتعدى إلى مفعول لتضمينه معنى «تعرف»، أي: تعرفت هذا الأمر، بالتفكير فيه، وكذا قولك: انظر إليه: أقاتم هو أم قاعد؟ أي: تعرف هذا الحكم بالنظر إليه.

ورفع «زيد» في مثل: انظر، وسل، وزيد أبو من هو، لكونه بمعنى: انظر وسل أبو من زيد: أهون من رفعه في نحو: اعلم زيد أبو من هو؛ لأنَّ انظر الذي بمعنى

(١) وعلى هذا حل أبوحيان قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِيكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾. [الحاقة / ٣]، إذ جعل «ما الحاقة» في موضع نصب، بعد إسقاط حرف الجر. وهذا بعيد جداً؛ لأنَّ الجمل لا تنصب بنزع الخافض [البحر ٧/ ٣٢٠ - ٣٢١، إعراب الجمل وأشباه الجمل د. قباوة ص ١٧٥].

(٢) انظر الهمع ١/ ١٥٥.

(٣) الانقطار ١٧.

تفكر، وسل، الذي بمعنى: سل الناس، لا ينصبان زيدا، لو سلطتهما عليه، كما ينصبه «اعلم»، إذا سلطته عليه.

وكذا الحكم إن كان الفعل المطلوب به العلم متعدياً بالوضع، تُعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه، ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرف، نحو: امتحنت زيدا: هل هو كريم، أي تعرّفت كرمه بامتحانه، وأبصرت زيدا: هل هو في الدار، أي: تعرّفت كونه في الدار بإبصاره، وكذا قوله تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾<sup>(١)</sup>

أي يترقبون<sup>(٢)</sup> وقت إرسائها بسؤالك عنها، وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في: عَمَرَكَ الله<sup>(٣)</sup>، أن الكاف مفعول أصل الفعل و: الله، مفعول الفعل المضمّن.

وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلاً ممّا قبلها، نحو: شككت في زيد هل هو قائم، أو، لا، أي: شككت في قيامه، فهي في محل الجرّ، وتقول: عرفتكَ

(١) النازعات ٤٢.

(٢) ط: يتعرفون.

(٣) انتصب (عمر) على المصدرية بتقدير: عمرك الله تعميراً؛ أي: أعطيتك.

(أ) عمراً بأن سألت الله أن يعمرّك، فالله مفعول ثانٍ على تضمين (عمر) معنى سأل. وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض. التقدير: أقسم بعمرّك الله، والمراد بالعمرّ التعمير، والمعنى: أقسم بتعميرك الله، أي بإقرارك له بالدوام والبقاء.

(ب) يكون التقدير: أسأل الله عمرك، أي أسأله تعميرك.

(ج) يكون التقدير: أسأل بحق تعميرك الله، أي اعتقادك بقاءه وأبديته، فعمرّك منصوب على نزع الخافض، وهو مضاف للفاعل، و(الله) مفعول به.

(د) أبوالعلاء: مأخوذ من قولهم: عمرك البيت الحرام: إذا زرتّه، ونصب عمرّك بتقدير أذكرك عمرك الله أي زيارتك.

(هـ) أو من العبارة أي بعمرّك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته.

[المقتضب ٣٢٧/٢ الطبعة الأخيرة هامش].

الحال: أزيد في الدار أم عمرو، فهي في محل نصب بدل من «الحال»، وكذا: عَرَفْتُ زيداَ أَبُو مَنْ هو: الجملة فيه بَدَلٌ مِنْ «زيداً»<sup>(١)</sup>.

هذا، وقد أوجب الأخفش<sup>(٢)</sup>: إِنْ زيداَ لظننت أخوه قائم، قال، وإنما لم يجز: لظننت أخاه قائماً؛ لأنَّ اللام للابتداء، فلا تدخل على<sup>(٣)</sup> الماضي كما يجيء في باب «إِنْ»، فهي في التقدير داخلَةٌ على «أخوه» كأنك قلت: ظننت لأخوه قائم.

وأما الإلغاء والتعليق في: أَعْلَمَ وأرى، عن المفعولين الأخيرين فالظاهر، كما ذهب إليه ابنُ مالك<sup>(٤)</sup>، أنه يجوز<sup>(٥)</sup> الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في عِلْمَ ورأى، تقول: أعلمتك لزَيْدٍ منطلق، وأزيد قائمٌ أم عمرو، وما زيد قائماً، وزيدٌ أعلمتك قائم، وزيد قائم أعلمتك.

وكذا الحكم إذا بنيت باب أَعْلَمَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، نحو: أعلّمت ما زيد قائماً، وزيدٌ أعلّمت قائمٌ.

وقال الأندلسي: الذي أُعَوِّلُ عليه: امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما.

وفي بعض نُسخِ الجُزْولية، ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل امتنع إلغاؤه وتعليقه، وإذا بنيته للمفعول جاز<sup>(٦)</sup>.

---

(١) وهذا ما اختاره السريافي وابنُ مالك، ثم قال ابنُ عُصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف، والتقدير: عرفت قصة زيد أو أمر زيد أبو من هو، واحتج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى. وقال ابن الصائغ هي بدل الاشتغال ولا حاجة إلى تقدير. وذهب المبرد والأعلم وابنُ خروف وغيرهم إلى أن الجملة في موضع نصب على الحال.

وذهب الفارسي إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبوحيان. [المعجم

١٥٥/١ - ١٥٦].

(٢) المعجم ١٥٣/١.

(٣) سقطت من د، ط.

(٤) في د: المالكى.

(٥) التسهيل ص ٧٣.

(٦) ط: جازا.

«والذي أرى، أنه لا مَنَعٌ من الإلغاء<sup>(١)</sup> والتعليق سواء» بني الفعل للفاعل، أو للمفعول.

وقال ابن جعفر: لو ألغيت<sup>(٢)</sup> فقلت: زيد أعلمتك قائم، أو علّقت فقلت: أعلمتك لزيد قائم، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة، لأنه لا بُدَّ من إعماله في المفعول الأول، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدة.

وليس ما قال بشيء، لأن إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءه، أو تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر، فهو مثل: زيد علمت قائم، أعلمته في الفاعل وألغيته عن المفعول، وكذا في: علمت لزيد قائم: أعلمته في الفاعل وعلّقت عن المفعول، وأيضاً، المُعْمَلُ معنى الهمزة؛ أي التصيير والمُلغى أو المُعلَق: أصل عِلِم، فالملغي غير المُعْمَل.

واعلم أنه لا خلاف في أنه لا يُلغى ولا يعلَق عن المفعول الأول إذ هو كأول مفعولي أعطيت.

قوله: «ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد»، هذه الأفعال المذكورة في متن الكافية، ولفظة «هَب» بمعنى: احسب، ورأى، الحلمية، يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متّحدتي المعنى نحو: علمتني قائماً، وقال تعالى:

﴿إِنِّي أَرِنِّي أَغَصِرُ خَمْرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) الجمع ١/١٥٣.

(٢) التسهيل ص ٧٣.

(٣) يوسف ٣٦، والآية بتمامها: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرِنِّي أَغَصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرِنِّي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِّئْنَا بِتِلْكَ إِنَّا نَرُوكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر، نحو: رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم،  
و: رأيتماك<sup>(١)</sup> تقول كذا، وقد يجري مجراها «رأى» البصريّة، حملاً على «رأى»  
القلبيّة، وكذا: عديم، وفقد، حملاً على وجد<sup>(٢)</sup>، لأنهما ضدّاه في أصل الوضع.

ولأنما لم يجوز<sup>(٣)</sup> ذلك في غير الأفعال المذكورة؛ لأنّ أصل الفاعل أن يكون  
مؤثراً والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغيّر المتأثر، فإن اتّحدا معنى كره  
اتفاقهما لفظاً، فلذا لا تقول: ضرب زيد زيدا، وأنت تريد: ضرب زيد نفسه، فلم  
يقولوا: ضربتني، ولا ضربتنا، وإن تخالفا لفظاً، لاتحادهما معنى واتفاقهما من  
حيث كَوْن كُلِّ واحدٍ منهما ضميراً متصلاً.

فقصّد، مع اتحادهما معنى: تغيّرهما لفظاً بقدر الإمكان، فمن ثمّ قالوا ضرب  
زيد نفسه؛ لأنّه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة  
المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه،  
مُظْهَرَيْنِ<sup>(٤)</sup>، متغايرين في الظاهر (٢٢٥أ) وأمّا أفعال القلوب، فإن المفعول به  
فيها، ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى، فجاز  
اتفاقهما لفظاً، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، والقياس جواز: ظنّ زيد  
زيداً قائماً، أي نفسه.

وأما إن كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً، فيجوز في غير أفعال القلوب،  
أيضاً، سواء وقع المنفصل بعد «إلا» أو معناها، أو لم يقع، نحو: ما ضربت إلاّ

(١) أي إذا كان الخطاب لاثنتين، والمراد أحدهما.

(٢) في الجمع ١٥٦/١: ... وحكى الفراء عدمتي وفقدتني ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة. وفي الإيضاح في شرح المفصل ٧١/٢: ... ومحل عليها قولهم: «عدمتي وفقدتني»؛ لأنها ضدّ وجدت منها، فحملتا على ضدّهما. ولا بُدّ في أن يُحمَل الشيء على ضدّه، والله أعلم بالصواب.

(٣) في د: «ولأنما لم يميز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين في غير الأفعال ...».

(٤) أي حالة كونها مُظْهَرَيْنِ، ومتغايرين: خبر صار.



إِيَّاكَ وَ: «إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا»، <sup>(١)</sup> وإِيَّاكَ فَاضْرِبْ، وما ضَرَبَكَ إِلَّا أَنْتَ.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ مُتَّحِدَيْنِ مَعْنَى، وَأَحَدُهُمَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَالْآخَرُ ظَاهِرٌ، نَحْوُ: زَيْدًا ظَنَّ قَائِمًا، وَظَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمًا لَمْ يَجْزِ الْمَثَالُ الْأَوَّلُ مُطْلَقًا، وَجَازَ الثَّانِي فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ خَاصَّةً.

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ مُنْفَصِلًا، جَازَ مُطْلَقًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ جَمِيعُ ذَلِكَ بِعِلَّتِهِ فِي الْمَنْصُوبِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ. <sup>(٢)</sup>

هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ <sup>(٣)</sup> مِنْ خَوَاصِّ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ.

وَمِنْ خَوَاصِّهَا، أَيْضًا، جَوَازُ دُخُولِ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَنْصُوبَةِ الْجُزْأَيْنِ، نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، وَلَا يَجُوزُ <sup>(٤)</sup>: أَعْطَيْتُ أَنَّ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَفْعُولَهَا فِي الْحَقِيقَةِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ، هُوَ مُصَدِّرُ الْخَبَرِ مُضَافًا إِلَى الْمُبْتَدَأِ، وَ«أَنَّ» الْمَفْتُوحَةُ مَوْضُوعَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى فَنَقُولُ:

إِذَا دَخَلَتْ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ عَلَى «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةِ فَهِيَ نَاصِبَةٌ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ هُوَ مَفْعُولُهَا الْحَقِيقِيُّ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِمَّا يَقِلُّ نَصْبُهُ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، نَصْبًا صَرِيحًا، كَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَظَنَنْتُ <sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهُ لَا تَطْلُبُ فِي ظَاهِرِ الْإِسْتِعْمَالِ إِلَّا مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ، سَوَاءٌ نَصَبْتَهُمَا، كَمَا فِي: حَسِبْتُ زَيْدًا قَائِمًا، أَوْ لَمْ تَنْصِبْهُمَا نَحْوُ: حَسِبْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمًا، إِذْ مَقْصُودُ الْجُزْأَيْنِ الْمَنْصُوبَيْنِ هُوَ الْمُصْرَحُ بِهِ فِي الْجُزْأَيْنِ الْمُصَدِّرَيْنِ بَأَنَّ.

(١) إشارة إلى بيتٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي بَابِ الضَّمَايِرِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى \* إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

وَالْبَيْتُ فِي سَبِيحَةِ ٢٧١/١ بُولَاقٍ.

(٢) فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

(٣) انْظُرِ الْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ ٦١/٢ وَمَا بَعْدَهَا، وَشَرَحَهُ عَلَى الْكَافِيَةِ ص ١١٠ وَمَا بَعْدَهَا.

(٤) ط: وَلَا تَقُولُ.

(٥) فِي دَبْعِدْ قَوْلِهِ: «وَوَظَنْتُ»: «كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ».

هذا مذهبُ سيبويه<sup>(١)</sup>، أعني أنَّ «أَنَّ» مع اسمِها وخبرِها، مفعولُ ظَنٍّ، ولا مفعول له آخر مقدراً، والأخفشُ يجعل «أَنَّ» مع جُزْأَيِها في مقامِ المفعولِ الأولِ ويقدرُ الثاني، أي: علمت أنَّ زيدا قائمٌ حاصلًا<sup>(٢)</sup>، أي: قيامُ زيدٍ حاصلًا، ولا حاجةٌ إلى ذلك، كما بيَّنا، ولو كان مقدراً لَجَازَ إظهارُهُ، إذ لم يَسُدَّ مَسَدُهُ شيءٌ حتى يكونَ واجبَ الإضمارِ.

ولا نقولُ إنَّ «أَنَّ» مع جزأَيِها<sup>(٣)</sup> في تقديرِ اسمٍ مفردٍ في جميعِ المواضعِ، كما يَجِيءُ في الحروفِ المُشَبَّهَةِ بالفعلِ، فكيف تكونُ في تقديرِ اسمين، بل الأولى أنَّ يُقالَ: إنَّ الاسْمَيْنِ المنصويَّين نحو: علمت زيدا قائماً، سادَّانِ مَسَدٌ «أَنَّ» مع اسمِها وخبرِها ومُفيدانِ فائدتهما، إذ هما<sup>(٤)</sup> بتقديرِ المصدرِ بلا آلةٍ مصدريةٌ كما كان الكلامُ مع «أَنَّ» بتقديرِ المصدرِ.

هذا آخرُ الكلامِ في أفعالِ القلوبِ.

---

(١) الكتاب ١/٦٤، ٤٦١، ٤٦٢ بولاق.

(٢) ط: حاصلًا.

(٣) في م: مع اسمها وخبرها.

(٤) علَّةُ الأولوية التي أشار إليها.

## [أَفْعَالٌ أُخْرَى تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ]

وأما غير أفعال القلوب مما ينصب جزأي الجملة بتقدير المصدر، فهو<sup>(١)</sup>: صَيَّرَ وما رادفها<sup>(٢)</sup> من: جَعَلَ، وَهَبَ<sup>(٣)</sup> غير متصرف، وردَّ، وترك، وَتَخَذَ وَاتَّخَذَ و: أكان<sup>(٤)</sup>، وأصل الباب: صَيَّرَ، ومفعولاه في الحقيقة، هما اسم وخبر لصار في الأصل، إذ منزلة صَيَّرَ زَيْدًا قائماً من: صار زَيْدٌ قائماً، كمنزلة: أحفرت زَيْدًا النهر من: حَفَرَ زَيْدٌ النهر، فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معاً بلا قرينة، وجوازه معها، كحال مفعولي علمت، يقال: جعلت زَيْدًا كريماً، فتقول: بل أنا جعلتُ، وأما بلا قرينة فلا يجوز ذلك، إذ كُلُّ إنسانٍ لا يخلو من تصيير شيء شيئاً في الأغلب، فلا فائدة في ذكر الفعل وَحْدَهُ، كما قلنا في: علمت وظننت.

وكذا لا يجوزُ حَذْفُ أَحَدِ المفعولين إلا قليلاً؛ لأنَّ مضمونهما هو المفعول لصَيَّرَ، كما كان مضمونهما فاعل صار.

وكان القياس، بناءً على أنَّ المفعولين في تقدير المصدر: جواز تصديرهما بأنَّ، كما في مفعولي علمت، إلا أنه روعي أصلهما حين كانا اسماً وخبراً لصار، فإنهما لا يُصَدَّران، إذن، بها، كما ذكّرنا في أول هذا الباب.

وأما إلغاء صَيَّرَ ومرادفاتها وتعليقها، فلم يأتيها، كما أتيا في أفعال القلوب<sup>(٥)</sup>، لأنَّ ذلك فيها، لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي، إذ هي أفعال باطنة،

(١) أي غير أفعال القلوب المتحدث عنه.

(٢) ط: يرادفها.

(٣) ط: ووهب.

(٤) المراد الفعل «كان» مع همزة التعدية، وسيأتي أنه قليل الاستعمال.

(٥) في د بعد قوله: «أفعال القلوب»: «لأنها إنما جاءا في أفعال القلوب لأن...».

بخلاف التصيير، فإنه يظهر أثره في الأغلب، كجعلته غنياً فهو أمرٌ ظاهرٌ للعيون، إذ هو إحداث الشيء بعد أن لم يكن.

ومرادفات «صَيَّرَ» قد تخرج من هذا الباب، وذلك إذا لم تكن بمعناه، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ<sup>(١)</sup> الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ<sup>(٢)</sup>﴾، أي: خَلَقَ،<sup>(٣)</sup> وَوَهَبَ، أي أعطى، وردّه أي جَعَلَهُ راجعاً، وترك، أي خَلَّى، وَتَخَذَ وَاتَّخَذَ، أي أخذ.

وأما «أَكَانَ» فهو قليل الاستعمال، لكنه لا يَجِيءُ إلا بمعنى «صَيَّرَ»، وذلك لما ذكرنا أن معنى صار: كَانَ بعد أن لم يكن، ومعنى «أَكَانَ»: جعله كائناً، فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون وهو معنى التصيير، ولم يستعمل «كُونَ» متعدياً إلى مفعولين.

وقد جَعَلَ بعضهم<sup>(٤)</sup> «ضَرَبَ» مع «المَثَلِ» بمعنى «صَيَّرَ»، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ<sup>(٥)</sup> اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا﴾،

(١) سقطت الواو من الأصل.

(٢) الأنعام / ١، والآية بتمامها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾

(٣) قال أبو جعفر النحاس: «... وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ، بمعنى خَلَقَ، فإذا كانت جَعَلَ بمعنى خَلَقَ، لم تتعدَّ إلا إلى مفعول واحد».

[إعراب القرآن ١/٥٣٥].

وقال الشوكاني: «قال النحاس: جَعَلَ هنا بمعنى خَلَقَ... وقال القرطبي: جَعَلَ هنا بمعنى خَلَقَ لا يجوز غيره». [فتح القدير ٢/٩٨]. وقال أبو السعود: «والجَعْلُ هو الإنشاء والإبداع كالخلق خلا أن ذلك مختص بالإنشاء التكويني وفيه معنى التقدير والتسوية، وهذا عام له كما في الآية الكريمة...». [إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٢/٧٧].

(٤) جَوَزَ ذلك الزمخشري وأبوحيان. [الكشاف ٢/٥٥٢، ٥٥٣، البحر ٦/١٣٣]، ولكن أباحيان قال في البحر ١/١٢٢: «الأصح أن (ضَرَبَ) لا يكون من باب ظَنٍّ وأحواتها، فيتعدَّى إلى اثنين».

«قال ابن مالك: والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى ضَرَبَ مَثَلٌ فاستمعوا له. فنبئت للمفعول، واكتفت بالمرفوع، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب...». [المجمع ١/١٥٠ - ١٥١].

(٥) في الأصل: وضرب، وهذا تحريف.

ونحو ذلك، (٢٢٥ب) وإليه ذهب الأندلسي، فيكون «مثلاً» مفعولاً ثانياً، و«عَبْدًا» هو الأول، أي جعله مثلاً، أو صاغه مثلاً، ضرب الخاتم والطين.

ويجوز أن يقال: معنى ضرب مثلاً، أي: بَيَّن، فهو مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ، والمنصوب بعده: عَطْفُ بَيَانٍ.

وقال ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ<sup>(١)</sup>: يُلْحَق «غَادَر» بِصَيَّرَ، كما ألحق به «تَرَكَ» الذي بمعناه، نحو: غادرته صريعاً، وإذا كان الثاني نكرةً، جازَ جَعْلُهُ حالاً، ويكون «غَادَر» بمعنى خَلَّفَ وَخَلَّى، وأما إذا كان معرفةً كما في<sup>(٢)</sup> قولك:

٧١٨ غادرته<sup>(٣)</sup> جَزَرَ السَّباعِ<sup>(٤)</sup>.

فإلحاق<sup>(٥)</sup> «غَادَر» بِ«صَيَّرَ» هو الظاهر<sup>(٦)</sup>.

ومِمَّا يَنْصِبُ المبتدأ والخبر، غير أفعال القلوب، ومن غير مرادفات «صَيَّرَ»: سَمِعَ، المعلق بعين<sup>(٧)</sup>، نحو سمعتك تقول كذا، ومفعوله: مضمون الجملة، أي سمعتُ قولك، ويجوز تصدير الجملة بأنَّ، نحو: سَمِعْتُ أَنَّكَ تقولُ.

(١) التسهيل ص ٧١، والمجم ١/١٥١.

(٢) م: كقوله.

(٣) د: فتركته.

(٤) إشارة إلى جزء من بيتٍ عنتره في المُعلِّقة، وهو قوله:

غادرته جَزَرَ السَّباعِ يُنْشَنُ • ما بين قَلَّةِ رأسِهِ والمِغْصَمِ

(ديوانه ص ٢١٠ ط. سعيد مولوي، دمشق)، شرح القصائد العشر للبربري ص ٢٩٨؛ وفيه فتركته بدل

غادرته، الحزاة ١٦٥/٩؛ قال المُحقِّق: لم أجِدْ من استشهد به في النحو غيره. و(الجزر): جمع جَزْرَةٍ، وهي

الشاة، والناقَة تُذبح وتُنحر. و(يُنْشَنُ): يتناولنه بالأكل. و(المِغْصَم): مَوْضِعُ السَّوَارِ. وَقَلَّةُ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ.

و(ما) في موضع نصب بـ (يُنْشَنُ)؛ أي: فيها بين قَلَّةِ رأسِهِ.

الشاهد فيه أن (غَادَر) مُلْحَقٌ بـ (صَيَّرَ) في العمل والمعنى إذا كان ثاني المنصوبين معرفةً.

(٥) في د: «فالظاهر إلحاق...».

(٦) «الجمهور أنكروا ذلك، وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً...» [المجم ١/١٥١].

(٧) أي العامل في اسم ذات كالکاف في قولك سمعتك.

قالوا: وإذا عَمِلَ في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلا فِعْلاً دالاً على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا، أو تتكلم.

وأنا لا أرى منعاً من نحو: سمعتك تمشي<sup>(١)</sup>، لجَوَازِ سمعت أنك تمشي، اتفاقاً، قال: <sup>(٢)</sup>

٧١٩ سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا \* فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلَالَا

بِنَصْبِ النَّاسِ، وقد رُوِيَ برفعه، على حكاية الجملة. <sup>(٣)</sup>

ومما يدخل على المبتدأ والخبر، القول، وما يتصرف منه، والأصل في استعماله: أن يقع بعده اللفظ المحكي: إما الذي مضى ذكره قبل، نحو: قلت زيد قائم، أو الذي هو واقع في الحال، نحو: أقول الآن: زيد قائم، فينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفظاً بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام، وإلا، لم يكن حكاية، أو الذي يقع بعده نحو: أقول غداً: زيد قائم، أو: قل: زيد قائم.

(١) انظر الحُلل في شرح أبيات الجُمَل ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٢) ذو الرُّمَّة (ديوانه ص ٤٢٩ - ٤٥١، نشر كمبرج سنة ١٩١٩ م وطبع بيروت).

والبيت في مديح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أمير البصرة وقاضياها.

الخزاعة ١٦٧/٩، المقتضب ١٠/٤، شروح سقط الزند ١٢٠٥/٣، ١٢٠٦، الجُمَل ٣٢٩ [ط. جديدة]،

الحُلل ٣٨٧، الإفصاح ٣٣٠، الأغاني ١١٦/١٦ (طبعة ساسي بمطبعة التقدم بمصر)، ذُرَّةُ الغَوَاصِ ٢٣٨.

ومعنى (ينتجعون): يَقْصِدُونَ ويَطْلُبُونَ، والغَيْثُ: يكون المطر، ويكون النبات الذي يَنْبُتُ عنه، وهو من تسمية

الشيء باسم الشيء، إذا كان منه بسبب. و(صَيْدَح): اسم ناقته.

الشاهد فيه إلحاق (سَمِعَ) المعلقة بَعَيْنَ، التي لا يُخْبِرُ بعدها إلا بفعل يدل على صوت، بـ (رأى) العلمية الحُلْمِيَّة.

(٣) «لأن (سَمِعْتُ) فعلٌ غير مؤنث، فجاز أن يعلق، ويقع بعده الجُمَل، وتقدير المعنى: سمعت مَنْ يقول: الناس

ينتجعون غيثاً...» [الإفصاح ص ٣٣٠]. وفي ذُرَّةُ الغَوَاصِ ٢٣٨:

«ومن أوهامهم... أنهم يَنْشِدُونَ بَيْتَ ذِي الرُّمَّة: سمعت... فينصبون لفظة «الناس» على المفعول.

ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ النصب يجعل الانتجاع مما يَنْسَمَعُ، وما هو كذلك، وإنما الصواب أن يَنْشَدَ بالرفع على وجه

الحكاية؛ لأنَّ ذا الرمة سمع قوماً يقولون: الناس ينتجعون غيثاً، فحكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق

به....»

واللفظ الواقع بعده إما مفرد أو جملة، والجملة أكثر وقوعاً، والمقصود من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام، لا مجرداً، بل: مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون إلا مفرداً، نحو: قيل زيد قائم، أي: قيل هذا اللفظ، ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل، جاز أن يغير اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فجوز تغيير<sup>(١)</sup> اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك، أيضاً، كالباري تعالى، وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك، لكن، مع تغيير اللفظ، يجب ألا يعمل القول في شيء آخر من أجزاء الجملة، إجراءً لمثل هذه الجملة مجرى أصلها أي المحكية، بأعيان ألفاظها، فعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمّن قال: زيد قائم، قال فلان قام زيد.

ولهذا نرى الكتاب العزيز، يُقَصُّ فيه عن الأمم المختلفة اللسان، باللسان العربي.

وتقول: قال زيد: أنا قائم، وقلت لعمرو: أنت بخيل، رعاية للفظ المحكي، ويجوز: قال زيد هو قائم، وقلت لعمرو: هو بخيل، بالمعنى الأول، اعتباراً بحكاية الحال، فإن زيدا، وعمراً في حال الحكاية غائبان. ومنه قوله تعالى:

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>

والأول أكثر استعمالاً.

(١) د: تغير.

(٢) الأحقاف / ١١، والآية بنهاها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِمْ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْ فَاكَ قَدِيرٌ﴾.

وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول، قال تعالى :  
﴿تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ<sup>(١)</sup> لَنُبَيِّتَنَّهُ﴾، و : «لَيَبَيِّتَنَّهُ» بالياء،<sup>(٢)</sup> والنون.

وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولاً بها، لا مفعولاً مطلقاً، على ما وهّم المصنف كما تقدم في باب أعلم وأرى، وذلك لأن معنى قلت زيد قائم : قلت هذا اللفظ فهو مقول، وقد تقدّم أن آية المفعول به : أن يُطلق عليه اسم المفعول، كما تقول : ضربت زيداً فهو مضروب، ولا تقول ضربت ضرباً فالضرب مضروب، وكذا تقول : أنا قاتل<sup>(٣)</sup> زيد قائم، بالإضافة، والفاعل لا يُضاف إلى مصدره، فلا يقال : زيد ضارب الضرب القوي .

والذي أوهم المصنف، قولهم إن معنى قلت زيد قائم : قلت هذا القول، وذهل عن أن القول يطلق على المقول .

فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به، قلنا يجوز عطف المفرد عليها، منصوباً، نحو : قلت : إما زيد قائم أو لفظاً<sup>(٤)</sup> آخر مثله . وقد يقع المفرد بعد القول، على خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون مؤدياً معنى الجملة فقط، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة، ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة، كما تقول، مثلاً : قلت كلاماً حقاً، أو باطلاً أو صدقاً، أو كلاماً حسناً، إذا قلت : زيد قائم ثم تقول : زيد قائم كلام حق، أو باطل أو كلام حسن .

(١) النمل / ٤٩، ونصها : ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ ﴾ .

(٢) قراءة مجاهد . وقراءة السبعة ما عدا حمزة والكسائي بالنون، وقرأ حمزة والكسائي بالتاء جميعاً . الكشف ١٦١/٢ .  
١٦٢، حجة القراءات ص ٥٣٠، السبعة ٤٨٣ ط ٢ .

(٣) بإضافة (قاتل)، ولذلك لا يُنَوَّن .

(٤) معطوف على محل جملة : زيد قائم، فهو داخل في المثال الذي أوردته .



وثانيها: أن يعبر به عن المفرد لا غير، نحو قلت كلمة، أو لفظة عبارة عن زيد، ويعتبر ذلك بأن يقع خبراً عن اللفظ المفرد، نحو: زيد كلمة أو<sup>(١)</sup> لفظ.

وثالثها: أن يكون لفظاً يصلح لأن يعبر به عن المفرد، وعن الجملة، نحو: قلت لفظاً، فإنك تقول: زيد لفظ، وزيد قائم لفظ، فتتصب هذه الثلاثة، لأنها ليست أعيان اللفظ<sup>(٢)</sup> المحكي حتى تراعى، وليست، أيضاً، جملاً مغيراً لفظها اعتماداً على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلها.

ورابعها: مفرد غير معبر به، لا عن جملة ولا عن مفرد، بل المراد به: نفس ذلك اللفظ بعينه، فيجب حكايته، ورعاية إعرابه، نحو: قال فلان: زيد، إذا تكلم بزيد مرفوعاً وأما بناؤه فهل يراعى أو، لا، ذكرناه في باب العلم<sup>(٣)</sup>.

(٢٢٦أ) وخامسها: مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى:

﴿ قَالَ سَلِّمْ قَوْمٌ مُّتَكَبِّرُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> أي: عليكم سلام، قال<sup>(٥)</sup>:

٧٢٠ إذا أقبلت قلت دُبَاءَةٌ [من الخُضِرِ مغموسة<sup>(٦)</sup> في الغُدر]

(١) في ط: زيد لفظة أو كلمة.

(٢) ط: الفاظ.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) الذاريات / ٢٥، ونصها: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمْ قَالُوا سَلِّمْ قَوْمٌ مُّتَكَبِّرُونَ ﴾.

(٥) امرؤ القيس (ديوانه ص ١٦٦ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ط ٢، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٤م). والبيت في وصف الفرس.

الحزاة ١٧٥/٩، معجم الشواهد ١٣٦/١.

والدُبَاءَةُ: واحدة الدُّبَاءِ، وهو القرع، توصف بها الخيل لدقة مقدمها، وعظم مؤخرها. وقوله: «مغموسة في الغُدر» أراد أنها: ناعمة رطبة.

الشاهد في قوله (دُبَاءَةٌ) فإنها ليست وحدها محكية بالقول، بل هي خبر مبتدأ محذوف، أي: هي دُبَاءَةٌ، والمجموع هو المحكي.

(٦) من م، د.

أي : هي دُبَاءَةٌ، وقوله تعالى :

﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ۖ ﴾<sup>(١)</sup>،

يجوز أن يكون «سلاماً» المنصوب معبراً به عن الجملة، كما يقال فلان يُقرئك السلام، أي : سلامٌ عليك، فيكون المنصوب في : قالوا سلاماً بمعنى المرفوع في قوله، قَالَ سَلَامٌ، ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه<sup>(٢)</sup>، فيكون مفعولاً مطلقاً لِفَعْلٍ محذوفٍ، أي : سَلَّمْنَا سلاماً، فيكون الجواب المرفوع، أعني قوله : قال سلام، أحسنُ منه على ما قال تعالى : ﴿ فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ <sup>(٣)</sup> مِنْهَا ﴾، وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع، على ما مضى في باب المبتدأ.

ويلحق، عند الكوفيين بالقول، في الحكاية، ما في معناه، كقولك : ناديته<sup>(٤)</sup> : عَجِّلْ، وأخبرته : زيد قائمٌ، قَالَ :<sup>(٥)</sup> :

٧٢١ تَنَادَوْا بِالرَّحِيلِ غَدًا وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي

(١) الذاريات / من ٢٥.

(٢) أقرأ : يتعدى بنفسه رباعياً، حكى ذلك ابنُ القطّاع، وقال الأصمعي : وتعديته بنفسه خطأ. [باب القاف، معجم الأخطاء الشائعة].

(٣) تعريف الجزأين، هو مذهب الكوفيين. الإنصاف، المسألة ٤٣، وانظر ذُرَّةُ الْغَوَاصِ ١٢٥ - ١٢٦.

(٤) النساء ٨٦، والآية بتمامها : ﴿ وَإِذَا حَيَّيْتُمْ بِنَحْوِهَا فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴾.

(٥) و«أذن، استجاب، دعا، قضى، كتب، كلّم، أوْحَى».

[دراسات، القسم الأول ٤٧٧/١ وما بعدها].

(٦) لم يُعرف قائله.

الخزانة ١٨٢/٩، المحتسب ٢٣٥/٢، معجم الشواهد ٢٠٠/١، ذُرَّةُ الْغَوَاصِ ص ٢٣٩، وفيه : وذكر أبو الفتح عثمان بن جني قال : أنشدني شيخنا أبو علي الفارسي قول الشاعر : تنادوا . . . فأجاز في (الرحيل) ثلاثة أوجه : الجهر بالبهاء، والرفع والنصب على الحكاية،

فحكاية الرفع كأنهم قالوا : الرحيلُ غداً، وحكاية النصب على تقدير قولهم : اجعلوا الرحيلَ غداً.

الشاهد فيه أن جملة (الرحيلُ غداً) محكيةٌ بقول محذوفٍ عند البصريين، والتقدير : تنادوا بقولهم : الرحيلُ غداً. وعند الكوفيين محكيةٌ بـ (تنادوا)، معناه : نادى كلٌ منها الآخر ورفع صوته بهذا اللفظ وهو : الرحيلُ غداً.

وعند البصريين، القولُ مقدَّرٌ بعد مثل هذا الفعل، وليس ملحِقاً به، وإضمار القول ليس بعزِيزٍ في الكتاب العزيز<sup>(١)</sup>، فالتقدير: أخبرته وقلت: زيد قائم، وتنادوا بقولهم: الرحيلُ غداً، وكِلا القولين قريبٌ.

وتقول: نadiته سلامً، كما تقول: قلت سلامً، والتأويل ذلك التأويل.

وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة، كما يسأل: مَنْ قال زيد قائم، فتقول: أنا قلت، كما يحذف القول ويبقى المحكي، كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

..... \* جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قط ٩٦

واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن خلافاً لظاهر كلام سيويه<sup>(٣)</sup>، وبعض المتأخرين.

قال<sup>(٤)</sup> المصنّف، والأندلسي: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: كيف تقول زيدا قائماً، فتجيب: أعلمه قائماً بالسيف، فهو، إذن، بمعنى الاعتقاد علماً كان أو ظناً.

وجواز إلحاقه بالظن مطلقاً: لغة سليمة<sup>(٥)</sup>، وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا

(١) انظر الآيات التي أضمر فيها القول، في دراسات ق ١، ٤٨٠/١ - ٤٨١.

(٢) عجز بيت من الرجز، وصدره: حتى إذا جنّ الظلام واختلط \*... في الخزانة ١١٢/٢ هارون: «وهذا الرجز

لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله. وقيل: قائله العجاج، والله أعلم». وقد سبق تحريجه.

(٣) الكتاب ٦٢/١ بولاق.

(٤) في الإيضاح في شرح المفضل ٦٢/٢: «... وقول النحويين: إنه بمعنى الظن تسامح. وإلا فقد يقال في هذه

المسألة ومتى تقول زيدا منطلقاً؟ بمعنى ما تعتقد أو ما تعلم أو ما تظن، ولو كان بمعنى الظن لم يصح الاستفهام

بها عما يعلم ولا الجواب بما يكون معلوماً، ونحن نعلم خلافاً...»

(٥) في الإيضاح في شرح المفضل ٦٢/٢: «وبنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت...»

وفي سيويه ٦٣/١ بولاق: «وزعم أبو الخطاب - وصالته عنه غير مرة - أن ناساً من العرب يؤثّق بعريتهم، وهم

بنو سليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت».

بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً، وقال<sup>(١)</sup> الأندلسي: منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب، فيجوز نحو: أيقول<sup>(٢)</sup> زيد: عَمراً قائماً، على ما قال ابن جعفر، ولا بُدَّ عند الأكثر، في الإلحاق من شرط تقدّم استفهام متّصل، نحو: أتقول زيداً قائماً، أو منفصلٍ بظرفٍ، نحو: أَقْدَامَكَ تقول زيداً جالساً، و: أبالسوطِ تقول زيداً ضارباً، أو بأحد المعمولين كقوله: <sup>(٣)</sup>

٧٢٢ أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أُمُّ مُتَجَاهِلِينَا

فإن نقض بعض الشرائط، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر، كما ذكرنا، وتجوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط<sup>(٤)</sup>.

قوله: «ولبعضها معنى آخر»، بل لِكُلِّهَا، فَإِنَّ «حَسِبْتَ» بمعنى صِرْتَ أَحْسَبَ، وهو الذي في شعره شقرة، وَخَلِيتَ أَي صِرْتَ ذَا خَالٍ، أَي خِيَلًا وَزَعَمْتَ بِهِ أَي كَفَلْتَ.

وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة.

قوله: «وعلمت بمعنى عرفت، ووجدت بمعنى أصبت»، قد ذكرنا أنه إذا تعدّى علمت، ووجدت، إلى مفعولين، فإنهما بمعنى عرفت وأصبت، أيضاً، إِلَّا أَنَّ

(١) سقطت الواو من م، د.

(٢) ط: بقول.

(٣) الكُمَيْت (ملحقات ديوانه ٣/٣٩، تحقيق داوود سلوم، مكتبة النعمان ببغداد سنة ١٣٨٦هـ).

الخرّانة ٩/١٨٣، سيبويه ١/٦٣ بولاق، المقتضب ٢/٣٤٩، معجم الشواهد ١/٣٨٦.

أراد بـ «بني لؤي»: جمهور قريش؛ لأن أكثرهم ينتمي إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها. والشاعر يفخر على اليمن، ويذكر فضل مضرٍ عليهم قائلاً: أنظن قريشاً جاهلين حين استعملوا البنانين في ولاياتهم، وآثروهم على المضربين، مع فضلهم عليهم؟

والتجاهل: من يستعمل الجهل وليس من أهله.

الشاهد فيه أنه فصل بالمفعول الثاني (جَهَالًا) بين الهمزة، وبين (تقول).

(٤) في م: «فإن نقض بعض الشروط، فعند الأكثر يرجع إلى الحكاية مع استيفاء الشروط».

المعروف، والمصاب<sup>(١)</sup>، مضمون الجملة، ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال، فعرفت، وأصببت، مع كونهما بمعنى علمت، ووجدت، لا ينصبان<sup>(٢)</sup> المفعولين.

### [الأفعال الناقصة، معناها، ألفاظها، ما يتضمن معناها]:

قوله: «الأفعال الناقصة»<sup>(٣)</sup>: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وأض وعاد وغدا وراح، وما زال وما فتىء وما انفك<sup>(٤)</sup> وما برح، وما دام، وليس، وقد جاء: ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة، تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء<sup>(٥)</sup> الخبر<sup>(٦)</sup> حكم معناها، فترفع الأول، وتنصب الثاني، مثل: كان زيد قائماً<sup>(٧)</sup>.

إنما سميت ناقصة<sup>(٨)</sup>، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً<sup>(٩)</sup>، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب.

وما قال بعضهم من أنها سُميت ناقصة لأنها تدلُّ على الزمان دون المصدر، ليس بشيء، لأن «كان» في نحو: كان زيد قائماً، يدلُّ على الكون الذي هو الحصول

(١) المراد بالمعروف والمصاب: ما وقع عليه معنى، فعل المعرفة والإصابة.

(٢) في م: «لا يستعملان استعمالهما في نصب المفعولين».

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢، والفوائد الضيائية ٢/٢٨٦.

(٤) ط: «وما زال وما برح وما فتىء وما انفك وما دام...».

(٥) ط: لإعطاء.

(٦) ط: الخبر.

(٧) الحق الفراء بكان وأخواتها: «أسحر وأفجر وأظهر»، ولم يذكر شاهداً على ذلك. [المع ١/١١٢، ١١٣].

(٨) انظر: ابن النظم ص ٥٤، ابن يعيش ٧/٨٩، إصلاح الخلل ص ١٣٤ وما بعدها، التسهيل ٥٢، ٥٣.

(٩) أي لا تصير مع المرفوع كلاماً تاماً، ومثله ما بعده.

المطلق، وخبره يَدُلُّ على الكون المخصوص، وهو كَوْنُ القيام، أي حصوله، فَجِيءَ أولاً بِلَفْظِ دَالٍ على حُصولِ ما، ثم عُيِّنَ بالخبر: ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن<sup>(١)</sup>، على ما مرَّ في بابه، مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان الحصول المقيد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معاً، (٢٢٦ب) فَـ «كان» يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يَدُلُّ على ما حَدَثَ معين واقع في زمان مطلق تقييده في «كان» لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق أي الكون: وضعيَّة، ودلالة الخبر على الزمان المطلق: عقلية، وأمَّا سائر الأفعال الناقصة، نحو: صار، الدال على الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته<sup>(٢)</sup>، ومادام الدال على معنى الكون الدائم، وما زال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته، وليس، الدال على الانتفاء: فدلالته على حدث معين لا يدل عليه الخبر: في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه.

قوله: «ما وُضِعَ لتقرير الفاعل على صفة»، كان ينبغي أن يقيَّد الصفة فيقول: على صفة غير مصدره، فإن «زيد» في ضرب زيد، أيضاً، متصف بصفة الضرب، وكذا جميع الأفعال التامة، وأمَّا الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة، متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى كان زيد قائماً أنَّ زيدا مُتَّصِفٌ بصفة القيام المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود، ومعنى صار زيد غنياً: أنَّ زيدا مُتَّصِفٌ بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أنَّ لم يحصل.

قوله: «لتقرير الفاعل على صفة»، أي جَعَلَهُ وتثبيته عليها.

قوله: «كان، وصار، إلى آخرها»، لم يذكر سيبويه منها سوى «كان»، و«صار»

(١) أي قبل تفسيره بذكر خبره، وهو الإبهام ثم التفصيل.

(٢) المراد بأخواته: الأفعال الدالة على وقت، من مثل: أَمْسَى، وَأَضْحَى.

و«مادام» و«ليس»، ثم قال: <sup>(١)</sup> وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر، والظاهر أنها غير محصورة، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: تَمَّتْ التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامة، وكَمَلَ زيدٌ عالماً، أي صار عالماً كاملاً، قال تعالى:

﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ <sup>(٢)</sup> أي صار مثل بشر، ونحو ذلك.

وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنّف <sup>(٣)</sup>، ونُقِص منه، فالذي زيد من مرادفات «صار»: آل، ورجع، وحال، وارتد، كانت كلها في الأصل بمعنى «رجع» <sup>(٤)</sup> تامةً، وكذا: استحال وتحول، فإنهما كانا في الأصل بمعنى: انتقل، وكذا كان أصل «صار»، فكان حَقُّ جميعها أن تُستعمل تامةً فتتعدى إلى ما هو مصدر لخبرها بإلى، إِنْ عُدِّيَتْ، نحو: صار إلى الغنى، ثم ضُمَّنت <sup>(٥)</sup> كلها معنى: كان بعد أن لم يكن؛ لأنَّ الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائنًا بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة: مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجع والمنتقل.

(١) سيبويه ٢١/١ بولاق.

(٢) مريم ١٧/، والآية بتمامها: ﴿فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾

(٣) الإيضاح في شرح المَفْصُل ٨١/٢، وشرحه على الكافية ص ١١٢.

(٤) في د: «بمعنى (رجع) من الرجوع التام».

(٥) ط: ضُمِّن.

وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُ «صَارَ» وَمَرَادُفَاتِهَا تَامَةً عَلَى الْأَصْلِ، قَالَ: <sup>(١)</sup>

٧٢٣ فَصَرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَّ كَلَامُنَا وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيْ إِذْلالِ

وقال: <sup>(٢)</sup>

٧٢٤ أَيْقَنْتُ [أَنِي] <sup>(٣)</sup> لَا مَحَالَةَ، حَيْثُ صَارَ الْقَوْمُ صَائِرًا

أَي: مَكَانَ الْقَوْمِ مُنْتَقِلًا، وَقَالَ تَعَالَى:

﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾ <sup>(٤)</sup>

وَلَا يَبْدُ فِي التَّامَةِ أَنْ يَلِيهَا لَفْظَةٌ عَلَى، وَإِلَى، ظَاهِرَيْنِ أَوْ مُقَدَّرَيْنِ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ  
وَالِانْتِقَالَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ، لَا يُفْهَمُ مِنْ دُونِ الْمُنْتَقِلِ عَنْهُ، وَالْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ.

(١) امرؤ القيس (ديوانه ٣٢، مختار الشعر الجاهلي ٣٨/١).

الخزانة ١٨٧/٩، المحتسب ٢٦٠/٢، المقتضب ٢١٢/١ الطبعة الأخيرة.

و (صار) ههنا تامة، بمعنى رَجَعَ، و (الحسنى): مصدر بمعنى الإحسان، أو اسم تفضيل، مؤنث الأحسن؛

أي: إلى الحالة الحسنى. وراض الدابة: ذللها وساسها، فالترويض للحيوان، والتوطين للإنسان.

وذلت الدابة: سهلت وانقادت فهي ذلول، و (صعبة) مفعول به للفعل راض، و (أي) مفعول مطلق، عامله

(راض)؛ لِأَنَّ مَعْنَى رُضْتُ: أَذَلَّتْ.

يقول: صرنا بعد الشهاس والامتناع، إلى ما يجب من الأمور ويستحسن.

الشاهد فيه أَنَّ (صار) تامة، و (نا) فاعلها؛ أي: رَجَعْنَا، وَانْتَقَلْنَا. يقال: صار الأمر إلى كذا؛ أي: رَجَعَ.

(٢) قس بن ساعدة الإيادي، من أبيات ختم بها إحدى خطبه.

الخزانة ١٨٨/٩، السيرة النبوية لابن هشام الحِميري ١١/١ (تحقيق السقا وآخرين، البابي الحلبي بمصر سنة

١٩٥٥م)، الزاهر ٣٦٤/٢، الأغاني ٤٠/١٤.

و (أيقنت) جواب (لما) في البيت قبله:

لما رأيت مواردا \* للموت ليس لها مصادير

و (لا محالة): لا تغيير ولا تبدل. و (صائر) خبر أَنَّ.

الشاهد فيه أَنَّ (صار) تامة؛ أي: أَيْقَنْتُ أَنِي مُنْتَقِلٌ حَيْثُ انْتَقَلَ الْقَوْمُ.

(٣) في الأصل: أَنَّ.

(٤) في ط: «ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ» <sup>(١)</sup>. الانشقاق ١٤.



وليس إلحاق مثل هذه الأفعال، بصار، قياساً، بل سماعً، ألا ترى أن نحو  
«انتقل، لا يلحق به، مع أنه بمعنى «تحوّل».

وكذا، زيد على «مازال»<sup>(١)</sup>، من مرادفاتهما: ما فتىء، وما أفتأ، وما انفك، وما  
وَنِي، وما رام، من رام يريم<sup>(٢)</sup>، أي: برح.

وأصل مازال، وما برح، وما فتىء وما فتأ<sup>(٣)</sup>، وما انفك: أن تكون تامة بمعنى:  
ما انفصل، فتعدى بمن إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع مازال زيد  
عالمًا: مازال زيد من العلم، أي: ما انفصل منه، لكنها جعلت بمعنى: كان  
دائمًا، فنصبت الخبر نصب «كان»، وإنما جعلت بمعناه، لأنه إذا لم ينفصل  
شخص عن فعل، كان فاعلاً له دائماً.

وكذا أصل «برح» و«دام»، أن يكونا تامين، بمعنى: زال عن مكانه، فيتعديان  
بأنفسهما، وبمن، نحو: برحت بابك ومن بابك، ورمتُ بابك ومن بابك، وأصل  
«وَنِي»: قَصَر، فكان الأصل أن يتعدى<sup>(٤)</sup> بفي نحو: ما وني زيد في القيام، فجعل  
الثلاثة بمعنى: كان دائماً؛ لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل، ولا<sup>(٥)</sup> يقصر فيه،  
يكون فاعلاً<sup>(٦)</sup>، وإنما أفاد دخول النفي على النفي<sup>(٧)</sup> دوام الثبوت؛ لأن نفي النفي  
إثبات، وإذا قيّد في الشيء بزمان، وجب أن يُعمَّ ذلك النفي جميع ذلك الزمان،  
بخلاف الإثبات، فإنك إذا قيدت إثبات الشيء بزمان، لم يلزم استغراق الإثبات

(١) قوله «مازال» من: ساقطة من ط.

(٢) وأما إن كان من رام، يروم، فهو متعدٍ بنفسه، بمعنى قَصَدَ.

(٣) في ط: ما أفتأ بعد قوله: ما فتأ، هذا ولم يذكر الرضي (مافتأ) الثلاثي بين ما ذكره فيها زيد على مازال، وذكره هنا  
في بيان أصلها.

(٤) ط: يمدى.

(٥) د: أولاً يقصر فيه.

(٦) في ط: ويكون فاعلاً له دائماً.

(٧) أي على النفي المستفاد من معاني هذه الأفعال.

لذلك الزمان، إذا قلت، مثلاً، ضرب زيد، كفي في صدق هذا القول: وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي.

وأما قولك: ما ضرب، فإنه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي.

وذلك (٢٢٧) لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض، فلو جعل النفي كالإثبات مقيداً بوقوعه، أي وقوع النفي في جزء غير معين من أجزاء الزمان المخصوص، لم يكن يناقض ذلك الإثبات، إذ يمكن كَوْنُ الجزء الذي يُقَيَّدُ الإثبات به غير الجزء الذي يُقَيَّدُ النفي به، فلا يتناقضان، فاكْتَفِيَ في الإثبات بوقوعه مطلقاً، ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراق، إذ استمرار الفعل، أصعب وأقل من استمرار التَّرك، فصار نحو: ضَرَبَ، وما ضَرَبَ، كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية، اللَّتَيْنِ تَنَاقِضُ إحداهُما الأُخرى.

فتبين بهذا، أن النهي يفيد التكرار، على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين<sup>(١)</sup>، فحصل من هذا كله، أن نفي النفي يكون، أيضاً، دائماً، ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم، وهو المقصود.

ولا يُجعل كل فعل مفيد للنفي، داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائماً، بل ذلك موقوفٌ على السَّماع، فلا يُقال: ما انفصل أو ما فارق ضارباً، ولا يقال: ما زلت أميراً، بضم الزاي، ولا: ما أزول أميراً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٨٤ (مكتبة المعارف الرياض): «اتفق العقلاء على أن النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائماً، خلافاً لبعض الشاذين، ودليل ذلك، أنه لو قال السيد لِعَبْدِهِ: «لا تفعل كذا» وقدرنا نَهْيَهُ مجرداً عن جميع القرائن، فإن العبد لو فعل ذلك في أي وقتٍ قدر، مخالفاً لنهي سيده، ومستحقاً للذم في عُرف العقلاء وأهل اللغة. ولو لم يكن النهي مقتضياً للتكرار والدوام، لما كان كذلك».

(٢) مع أن في الفعل معنى التكرار.

وما زال، الناقص: واوي، مضارعُه: مايزال، كخاف يخاف، فأما زال، يزول، وقولك: زاله يزيله أي فرقه، من الباء<sup>(١)</sup>، فتأمان.

وقد حكى سيبويه<sup>(٢)</sup> وأبو الخطّاب عن بعض العرب: ما زيل يفعل كذا، وكيد يفعل كذا، وأصلهما: زَوَلَ وَكَوَدَ، فنقلوا كَسْرَةَ الواوِ فيهما إلى ما قبلها وقُبِلَتْ ياءٌ، كما يُفعل في المبني للمجهول في نحو: قيل، وهو<sup>(٣)</sup> خلافُ القياس، والأكثر: ما زال، وما كاد<sup>(٤)</sup>.

وقد يُستعمل بعض هذه الأفعال المصدّرة بما، للنفي: تأمّا، نحو: ما برح من موضِعِه، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ﴾<sup>(٥)</sup>، و: ما ونى في أمره، و: ما انفكّ من هذا الأمر، وأمّا: ما زال، أو: لا يزال، وما فتىء، أو: فتأ، أو أفتأ، فلا يُستعملان<sup>(٦)</sup> إلا ناقصين.

قال سيبويه<sup>(٧)</sup> إن «به» في قولك: ما زلت به حتى فعل: مفعولٌ به، والأولى أن نقول هو الخبر، أي: ما زلت معه.

ونقص ابن مالك من أخوات أصبح: غداً، وراح<sup>(٨)</sup>، فقال: هما لا يكونان إلا

(١) من الباء: راجع إلى (زاله، يزيله). وانظر المرادي على الألفية ٣٠٤/١.

(٢) عبارة سيبويه ٣٦٠/٢ بولاق: «وحدّثنا أبو الخطّاب... حَقُّ الرضي أن يقول: وحكى سيبويه عن أبي الخطّاب، لأنّ أبا الخطّاب هو الاخفش الأكبر، شيخ سيبويه...»

(٣) أي هذا النقل والإبدال بالنسبة إلى المبني للمعلوم.

(٤) ذَكَرَ (ما) مع (كاد) في التمثيل للأكثر غير ضروري، ولكن المراد: الأكثر من حيث كون الفعل واويّ العين.

(٥) يوسف ٨٠، والآية بتمامها: ﴿فَلَمَّا اسْتِئْذِنُوا مِنْهُ خَالَصُواِ حِجًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لىَ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾.

(٦) الشّية باعتبار أنّ المذكور نوعان من الأفعال، هي: زال، وتصرفاتها، وفتىء وتصرفاتها.

(٧) الكتاب ١٥٠/١ بولاق.

(٨) التسهيل ص ٥٤. قال: «والأصحُّ ألاَّ يلحقَ بها غداً، وراح.

تَأْمِينٍ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ مَرْفُوعِهِمَا مَنْصُوبٌ فَهُوَ حَالٌ كَقَوْلِهِ: <sup>(١)</sup>

٧٢٥ غدا طاوياً يُعَارِضُ الرِّيحَ هَافِئاً [يُخَوْتُ بِأَذْنَابٍ <sup>(٢)</sup> الشُّعَابِ وَيُعْسِلُ]

أَقُولُ: إِذَا كَانَ «غَدَا» بِمَعْنَى مَشَى فِي الْغَدَاةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>

وَرَاحٌ بِمَعْنَى رَجَعَ فِي الرِّوَا حٍ وَهُوَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ إِلَى اللَّيْلِ، نَحْوُ: رَاحَ إِلَى بَيْتِهِ،

فَلَا رَيْبَ فِي تَمَامِهَا، وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ: <sup>(٤)</sup>

٧٢٦ [وَلَا خَالِفٍ دَارِيَّةٍ <sup>(٥)</sup> مُتَغَزِّلٍ] يَرُوحُ وَيَغْدُو دَاهِنًا يَتَكَحَّلُ

فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى يَدْخُلُ فِي الرِّوَا حٍ وَالْغَدَاةِ، فَهُمَا أَيْضاً تَأْمَانٍ، وَالْمَنْصُوبُ بَعْدَهُمَا حَالٌ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى يَكُونُ فِي الْغَدَاةِ وَالرِّوَا حٍ فَهُمَا نَاقِصَانِ، فَلَا مَنَعَ، إِذْنِ، مِنْ كَوْنِهِمَا نَاقِصَيْنِ.

(١) الشَّنْفَرِيُّ (لَامِيَةِ الْعَرَبِ ص ٢٥ د. عَبْدِ الْحَلِيمِ حَفْصِي). الْخَزَانَةُ ١٩٠/٩.

وَالطَّوَايِي: الْجَمَاعَةُ، يُعَارِضُ الرِّيحَ يَسْتَقْبِلُهَا وَحَيْثُذْ يَكُونُ عَكْسُ اتِّجَاهِهَا.

وَيُخَوْتُ: يَنْقُضُ، وَالْأَذْنَابُ: الْأَطْرَافُ، وَالشُّعَابُ: بِكَسْرِ الشَّيْنِ، جَمْعُ شُعْبٍ، وَهُوَ الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ. وَيُعْسِلُ: يَمْشِي مَشْيًا سَرِيعًا. وَالْبَيْتُ كُلُّهُ وَصِفَ لِحَالِ الذَّنْبِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ: (غَدَا) فَعْلٌ تَأْمٌ يَكْتَفِي بِفَاعِلِهِ، وَالْمَنْصُوبُ بَعْدَهُ حَالٌ.

(٢) لَيْسَ فِي ط.

(٣) الْقَلَمُ ٢٢/، وَنُصِّهَا: ﴿أَنْ أَعْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَرِيمِينَ﴾.

[انْظُرْ فَتْحَ الْقَدِيرِ لِلشُّوكَانِيِّ ٢٧٢/٥].

(٤) الشَّنْفَرِيُّ (لَامِيَةِ الشَّنْفَرِيِّ ص ١٩ د. حَفْصِي). الْخَزَانَةُ ١٩٧/٩.

وَالْخَالِفُ: التَّافَهُ الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ، وَالدَّارِيُّ وَالدَّارِيَّةُ: الْمَقِيمُ فِي دَارِهِ لَا يَرْجِعُهَا، وَالْمُتَغَزِّلُ: الْمُتَفَرِّغُ لِمُغَازَلَةِ النِّسَاءِ، وَالرِّوَا حٍ: عَكْسُ الصَّبَاحِ، مِنَ الظَّهْرِ إِلَى اللَّيْلِ، وَالْغَدُو: مِنَ الصَّبَاحِ إِلَى الظَّهْرِ. وَالدَّاهِنُ: الَّذِي يَتَزَيَّنُ بِدِهْنٍ نَفْسِهِ، وَالتَّكَحُّلُ: الَّذِي يَكْحُلُ عَيْنَيْهِ. فَالشَّاعِرُ يَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ صِفَاتِ الْمُخْتَلِنِ الَّتِي تَتِمُّثَلُ فِي هَذِهِ الْمَظَاهِرِ مِنْ عَدَمِ مَزَاوَلَةِ الْعَمَلِ، وَالتَّفَرُّغِ لِمُغَازَلَةِ النِّسَاءِ وَالتَّشَبُّهِ بِهِنَ فِي الْإِدْهَانِ وَالتَّكَحُّلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (يَرُوحُ)، وَ (يَغْدُو) وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى يَدْخُلُ فِي الرِّوَا حٍ وَالْغَدَاةِ فَهُمَا تَأْمَانٌ، وَالْمَنْصُوبُ حَالٌ. وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى يَكُونُ فِي الرِّوَا حٍ وَالْغَدَاةِ فَهُمَا نَاقِصَانِ.

(٥) «لَيْسَ فِي الْأَصْلِ، وَط، وَهُوَ مِنْ د.

وَمِنْ الْمُلْحَقَاتِ: جاء، في: ما جاءت<sup>(١)</sup> حاجتك، أي: ما كانت حاجتك، و«ما» استفهامية، وأنَّ الضميرَ الراجعَ إليه، لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثاً، كما في: مَنْ كانت أمك، ويروى برفع حاجتك على أنها اسم «جاءت» و«ما» خبرها، وأول من قال ذلك: الخوارج، قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولا من علي رضي الله عنه.

ومنها «قَعَدَ» في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها<sup>(٢)</sup> حرباً، أي صارت.

قال الأندلسي: لا يتجاوز بهذين: أعنى جاء، وقَعَدَ، الموضع الذي استعملتهما فيه العرب، وطَرَدَهُ<sup>(٣)</sup> بعضهم<sup>(٤)</sup>.

وقال المصنّف، وأجَادَ: الأولى طَرَدُ جاء، في مثل: جاء البرُّ قَفِيزَيْنِ، وقيل: هو حال، وليس بشيء، لأنه لا يراد أن البرُّ جاء في حال كونه قَفِيزَيْنِ، ولا معنى له، قال<sup>(٥)</sup>: وأما «قَعَدَ» فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد فإنما يُطَرَّدُ في مثل هذا الموضع الذي استعمل فيه أولاً، يعني قول الأعرابي، فلا يقال: قَعَدَ كاتباً، بمعنى صار، بل يقال: قعد كأنه سلطان، لكونه مثل: قعدت كأنها حرباً.

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها»، وذلك لما<sup>(٦)</sup> قَدَّمْنَا: أن مضمون الأفعال الناقصة صفة لمضمون خبرها.

(١) في سيبويه ٢٥/١: «وزعم يونس أنه سمع زُؤبة يقول: ما جاءت حاجتك». وانظر التسهيل ص ٥٣، والإيضاح في شرح المفصل ٧٣/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٧٣/٢.

(٣) ط: وطرد. ومعنى طَرَدَهُ: جعله مطرّداً يُقَاسُ عليه.

(٤) هو الفراء: [حاشية الشريف الجرجاني، ضمن الكتاب المطبوع ٢٩٢/٢].

(٥) أي ابن الحاجب. وقوله مذكور في: الإيضاح في شرح المفصل ٧٤/٢.

(٦) ط: كذا.

قوله: «ترفع الأول وتنصب الثاني»، تسمية مرفوعها اسماً لها، أولى من تسميته فاعلاً لها<sup>(١)</sup>، إذ الفاعل، كما ذكرنا، في الحقيقة: مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً: فالقياس ألا يسمى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً، لكنهم سمّوه فاعلاً على القلة ولم يُسموا المنصوب مفعولاً، لما مهّدوا<sup>(٢)</sup> من أن كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول.

قوله: «فكان»<sup>(٣)</sup>، تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً، دائماً أو منقطعاً، وبمعنى صار، ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامة، بمعنى ثبت، وزائدة، (٢٢٧/ب) وصار، للانتقال، وأصبح وأمسى.

وأضحى لاقتران مضمون الجملة بأزمانها، وبمعنى صار، وتكون تامة، وظل ويات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى صار وما زال<sup>(٤)</sup> وما فتىء وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذكراً قبله، ويلزمها النفي، ومادام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرف،

وليس، لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل مطلقاً. شرع يذكر معاني هذه الأفعال الناقصة، ويذكر، أيضاً مجيء<sup>(٥)</sup> بعضها تاماً أو زائداً.

قال: فكان، تكون ناقصة بمعنيين: أحدهما ثبوت خبرها مقروناً بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص، إما ماضياً، أو حالاً، أو استقبالاً، فكان

(١) انظر دراسات، القسم الثالث ٣٩٤/١ وما بعدها.

(٢) أي وضعوا من القواعد والأصول التي تنفرع عنها الجزئيات.

(٣) انظر أصلها في مسائل خلافية للعكبري، المسألة الخامسة ص ٦٦، وانظر التبصرة ١٩١/١، واللّمع ص ١٢١،

وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢.

(٤) في ط: وما يرح بعد قوله: «وما زال».

(٥) في د بعد قوله (أيضاً): «إن جاء شيء منها غير ناقص».

للماضي ، ويكون للحال أو للاستقبال ، وذهب بعضهم<sup>(١)</sup> إلى أن «كان» يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي ، وشبهته قوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كَوْنِ اللَّهِ سَمِيعًا بَصِيرًا ، لا من لفظ «كان» ، ألا ترى أنه يجوز: كان زيد نائماً نصف ساعة فاستيقظ ، وإذا قلت: كان زيد ضارباً لم يُقَدِّ الاستمرار ، وقول المصنّف: دائماً أو منقطعاً: ردّ على هذا القائل ، يعني أنه يجيء دائماً ، كما في الآية ، ومنقطعاً كما في قولك: كان زيد قائماً ، ولم يدلّ لفظ «كان» على أَحَدِ الأمرين ، بل ذاك إلى القرينة .

والمعنى الثاني : أن يكون بمعنى «صار» وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأول ، قال<sup>(٣)</sup> :

٧٢٧ بتيهاء قَفَرٍ والمطي كَأَنها قَطَا الحَزَنِ قَد كَانَتْ فِرَاحاً بِيَوْضِهَا

(١) انظر المجمع ٢٠/١ ، البحر ١٥٩/٣ ، و٤٩٠/٧ ويحث (كان للاستمرار) في دراسات القسم الثالث ٣٤٨/١ وما بعدها .

(٢) النساء / ١٣٤ ، والآية بتمامها : ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِندَ اللَّهِ ثَوَابٌ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ .

(٣) ابن حجر (ديوانه ص ١١٩ ، تحقيق حسين عطوان ، دمشق ، بلا تاريخ) ، وهو شاعر إسلامي مخضرم .  
الخزانة ٢٠١/٩ ، شرح المفصل ١٠٢/٧ ، ونسبه ابن يعيش إلى ابن كنز ، إصلاح الخلل ص ١٥٤ ، ونسبه البطلاني إلى ذي الرُّمة ، الإيضاح في شرح المفصل ٨٠/٢ ، أسرار العربية ١٣٧ ، المقتصد ٤٠٢/١ .  
والتيهاء : المفازة التي لا يمتدّ فيها ، والقطا : طائر سريع الطيران . قال ابن الحاجب معلقاً على هذا البيت : «إن (كان) فيه بمعنى صار ؛ لتعذر حملها على أحد الأوجه الأربعة ، فالتامة والزائدة والتي فيها ضمير الشأن امتناعها واضح ، وأما التامة فلأنه يجب أن يكون (فراخاً) حالاً فيلزم أن يكون البيض في حال كونه فراخاً وهو فاسد ، وأما الزائد فيفسد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى ، أما اللفظ فلنصب فراخاً ، وأما المعنى فلإخبار عن البيض بأنه فراخ ، وأما التي فيها ضمير الشأن فللأمرين بعينيهما ، والناقصة إنما لم يستقم ؛ لأنه يؤدي إلى عكس المعنى ؛ لأنه يُشعر بأن الفراخ سابقة على البيض ؛ لأن المعنى يصير : كان البيض فراخاً وهو عكسه ؛ لأنه كان الفراخ بيضاً ، فلما كان مؤدياً إلى عكس المعنى ، تعذر حمله على ذلك ، فحمل على (صار) والمعنى عليه» . [الإيضاح في شرح المفصل ٨٠/٢] .

الشاهد فيه أن (كان) بمعنى صار .

قوله: «ويكون فيها ضمير الشأن» أي يكون في «كان» الناقصة على أي معنى كانت من معنيَّيها: ضمير الشأن مقدراً، فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها، منصوبة<sup>(١)</sup> المحل، خبراً لكان.

وقال بعضهم: كان، المضمرة فيها الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير، أي: وقعت القصة، ثم فُسِّرَت القصة بالجملة، والأوَّلُ أَوْلَى، لأنه لم يثبت في كلام العرب ضميرُ شأنٍ إلَّا مبتدأ في الحال، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، أو في الأصل كاسم «إن»، وأول مفعوليَّ ظننت، نحو: إنه زيد قائم، وظننته: زيد قائم.

وتكون تامة بمعنى «ثَبَّتَ» وقد تقدَّم<sup>(٢)</sup> ما يرشدك إلى أنَّ الناقصة، أيضاً، تامة في المعنى، وفاعلها مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، فوزانُهما<sup>(٣)</sup> وَزَانُ «عِلِمَ» الناصبة لمفعول واحد، وعِلِمَ، الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحد.

ونُقِلَ أَنَّ «كان» تجيء بمعنى: كَفَّلَ، وَغَزَلَ<sup>(٤)</sup>.  
قوله: «وزائدة»<sup>(٥)</sup>، اَعْلَمَ أَنَّ «كان» تُزاد غير مفيدة لشيء، إلَّا محض التأكيد،

(١) هكذا جاءت هذه الكلمة، والمراد بها أَنَّ المبتدأ والخبر معاً بعد كان: يصيران جملة منصوبة المحل.

(٢) الإخلاص / ١.

(٣) في م، د: «وقد تقدَّم في أول الباب».

(٤) لفظة «وَزَان» وَرَدَتْ في الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٩٧/٢. أي: تقديرها كتقدير عِلِمَ.

(٥) ذكر هذا اللُّغَوِيُّونَ في غريب اللغات، يقال: كان الرجلُ الصَّبِيَّ إذا كَفَّلَهُ، وكان الصَّوْفُ إذا غَزَلَهُ.

و (كان) في هذين الموضعين ليست بما تدخل على مبتدئ وخبر، إنها هي فعلٌ صحيحٌ بمنزلة ضرب وقتل، ونحوهما مما يتعدى إلى مفعول واحد.

[إصلاح الخلل ص ١٥٥].

(٦) ما معنى الزيادة؟ يرى ابنُ يعيش أنَّ زيادة (كان) معناها أنَّ دخولها وخروجها سواء لا عمل لها في اسم ولا خبر. وذهب السِّيرافي: إلى أنَّ معنى قولنا زائدة ألا يكون لها اسم، ولا خبر، ولكنها دالَّة على الزمان، وفاعلها مصدر. واشترط ابنُ هشام للزيادة شرطين: الأول كونها بلفظ الماضي، والآخر كونها بين شيئين متلازمين ليسا جازراً ولا مجروراً فإن جاءت بلفظ المضارع فهو شاذ، وقد أجاز أبو البقاء زيادة مضارع كان.

[ابن يعيش ٩٩/٧].



وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، كقوله: <sup>(١)</sup>  
٧٢٨ سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِيْ عَلَى، كَانَ، الْمُسُوْمَةُ الْعَرَابِ

وكذا قيل في قوله تعالى:

﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾

إنها زائدة <sup>(٢)</sup>، غير مفيدة للماضي، وإلا، فأين المعجزة <sup>(٣)</sup>، و«صَبِيًّا» على هذا، حال، وكذا قولهم <sup>(٤)</sup>: وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ: الْكَمَلَةَ مِنْ عَبَسَ، لم يوجد، كان، مثلهم، وكذا قول الفرزدق: <sup>(٥)</sup>

٧٢٩ فِي لَجَةِ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

---

(١) لم أعتد إلى قائله.

الخزاعة ٢٠٧/٩، ابن الناطم ٥٥، إصلاح الخلل ١٥٧، عبث الوليد ٧٣؛ وفيه: المطهمة الصلاب بدل المسومة العرب، ضرائر الشعر ص ٧٨، مشور الفوائد ص ٢٩، الإيضاح العُصْدِي ٩٦/١، المقتصد ٤٠٢/١؛ وفيه: جباد بدل سَراة. و(سَراة): قيل هو جمع سَرِي على غير قياس، وقيل اسم جمع له، وهو الشريف. قيل: ويحتمل أن يكون بالضم، جمع سار، كفضاة جمع قاض. و(تسامى) مضارع حذفته منه التاء، وأصله: تتسامى، والمسومة: الملعنة. و(العرب): الخيل العربية.

الشاهد فيه أن (كان) زائدة بين الجار والمجرور.

(٢) مريم / ٢٩، والآية بنهماها: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾.

(٣) انظر نجاز القرآن ٧/٢، ابن يعيش ١٠٠/٩، المقتضب ١١٧/٤ - ١١٨.

(٤) ط: المعجز. يعني أن اعتبار (كان) مفيدة لمعنى الماضي؛ أي غير زائدة تضع مع المعجزة؛ لأنه لو لم تكن زائدة، لكان المعنى أنه كلمهم بعد انقضاء فترة الطفولة.

(٥) قائله: قيس بن غالب البدرى، وفاطمة زوج زياد بن عبدالله العبسي، وهي من منجيات قريش. وَلَدَتْ لزياد ربيعا الكامل، وقيسا الحافظ، وعارة الوهاب، وأنس الفوارس، فقيل لها: أي بنيك أفضل، فقالت: ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس، نكلتهم إن كنت أعلم آيهم أفضل.

[المعارف لابن قتيبة ص ٣٧ المطبعة الإسلامية، مصر].

وانظر: [حاشية الصبآن على الأشموني ٢٤١/١، ابن يعيش ٧٧/٧، الإيضاح في شرح المفصل ٧٩/٢].

(٦) ديوانه ٨٥٠، الخزاعة ٢١١/٩، ضرائر الشعر ص ٧٧، معجم الشواهد ٣٧٦/١.

و(اللجة): معظم الماء، و(غمرت): غطت. والغمر: الماء الكثير.

الشاهد فيه أن (كان) زائدة بين المتعاطفين لا عمل لها، ولا دلالة على مضي.

وأما إذا دَلَّت «كان» على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسنَ زيداً، وكذا قولهم: إنَّ من أفضلهم كان، زيداً، فهي زائدة عند<sup>(١)</sup> سيويه<sup>(٢)</sup>.

وقال المبرد<sup>(٣)</sup>: إنَّ «زيداً» اسم إنَّ، وكان خبرها، ومن أفضلهم، خبر كان، ورُدَّ بأنَّ «إنَّ» لا يتقدم على اسمها، إلّا إذا كان ظرفاً، ففي تسميتها زائدة، نظرٌ، لما ذكرنا: أنَّ الزائد من الكلام عندهم، لا يُفيد إلّا محض التأكيد فالأولى أن يُقال: سميت زائدة مجازاً، لعدم عملها، وإنما جازاً ألا تعملها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدالتها على الحدث المطلق، الذي كان الحدث المقيد في الخبر يُغني عنه، لا لدالتها على زمنٍ ماضٍ<sup>(٤)</sup>، لأنَّ الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أن تُجرّدها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه فإذا جرّدها لم يبقَ إلّا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً، فبقي<sup>(٥)</sup> كالظرف دالاً على الزمان فقط، فلذا جاز وقوعه موقعاً لا يقع فيه غيره، حتى الظرف، تبييناً لإلحاقه بالظروف التي يُتسّع فيها، فيقع بين «ما» التعجب، وفعله، وبين الجار والمجرور، نحو: على كان<sup>(٦)</sup> المُسوِّمة.

فثبت أنَّ «كان» المفيدة للماضي، التي لا تعمل، مجردة عن الحدث المطلق.

(١) قوله: «فهي زائدة عند سيويه». العبارة ساقطة من د، ط.

(٢) نقل ذلك سيويه عن الخليل ٢٨٩/١ بولاق.

(٣) نظيرها عند المبرد قول الفرزدق:

فكيف إذا مررتُ بدار قوم \* وجيران لنا كانوا كرام

فقد جعل (كان) غير زائدة، خبرها (لنا) تقدّم عليها. [المقتضب ١١٧/٤].

(٤) ط: الماضي.

(٥) الحديث عن كان. والرضي تحدث عنها بأسلوب التانيث، ثم قال (فبقي) أي لفظ كان. وتذكّر الألفاظ وتانيثها

جائز في ذاته باعتبارها ألفاظاً، أو كلمات، ولكن الرضي كثيراً ما يجمع بين الحالتين في عبارة واحدة كما ترى هنا.

(٦) إشارة إلى قول الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى \* على كان المُسوِّمة العراب

وقد ذكر السِّيرافي<sup>(١)</sup>: أَنَّ فاعلَهَا: مصدرها، أي: كان الكون، وهو هَوَسٌ، إذ لا معنى لقولك: ثَبَّتَ الثبوتُ.

وقوله<sup>(٢)</sup>:

٧٣٠ [لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ<sup>(٣)</sup> حَقٌّ لِقَاؤُهُ] بدا<sup>(٤)</sup> لَكَ مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بِدَاءٍ

معناه: رأي بادٍ، المصدر بمعنى اسم الفاعل.  
ومذهب أبي علي<sup>(٥)</sup>، أنه لا فاعل لها، على ما اخترنا، فعلى هذا، قول الفرزدق<sup>(٦)</sup>:

٧٣١ فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

---

(١) معه الصِّيمَرِي. التبصرة ١٩٢/١، وانظر المجمع ١٢٠/١.

(٢) محمد بن بشر الخارجي، قاله في رجل وعده بقلوصٍ، ثم مطله.

الخزانة ٢١٣/٩، المغني ص ٥٠٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٣/٦، الخصائص ٣٤٠/١، الأمالي الشجرية ٣٠٦/١. على أَنَّ جملة (الموعودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ) اعتراضية بين لَعَلَّكَ وبين خبرها وهو: بَدَا لَكَ. أما أبو علي الفارسي فقد أعرب (الموعود) صفة لموصوف محذوف، تقديره: الأمر الموعود. [شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٤/٦، نقلًا عن الحجة ٢/ق، ٥٤/ب].

الشاهد فيه أَنَّ (بَدَاءَ) فاعل (بدا)، وهو مصدرٌ بمعنى اسم الفاعل، والتقدير: بدالك رأيٌ بادٍ.

(٣) ليس في ط.

(٤) ط: بذلك.

(٥) المسائل البغداديات ص ١٦٩، سطر (٥)، شرح جمل الزُّجَاجِي لابن عُصفور ٤٠٩/١، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٩٥/٦، الخزانة ٢١٣/٩.

(٦) ديوانه ٨٣٥. من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك.

الخزانة ٢١٧/٩؛ وفيه: حَلَلْتُ بدل مررت، سيبويه ٢٨٩/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤؛ وفيه: ولو مررت بدل إذا مررت، الجُمَل ص ٦٢، الحُلُل ٥٩، إصلاح الخلل ص ١٥٦، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٤١ [لعلي المجاشعي، تحقيق د. حسن فرهود، دار العلوم، الرياض سنة ١٩٨٢م]، المقتضب ١١٦/٤ الطبعة الأخيرة، المغني ص ٣٧٧، شرح أبيات المغني للبغدادي ١٦٨/٥.

الشاهد فيه أَنَّ (كان) هنا ناسخة كما ذهب إلى ذلك المبرد على الصحيح، والواو اسمها ولنا خبرها، وليست بزايدة كما قال سيبويه.

«كانوا» فيه، ليست بزائدة<sup>(١)</sup>، كما ذهب<sup>(٢)</sup> إليه المبرد، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها، و<sup>(٣)</sup> «لنا» خبرها، (٢٢٨/أ) أي: جيران كرام كانوا لنا، وقال سيبويه<sup>(٤)</sup>: هي زائدة مع الفاعل؛ لأنه كالجُزء منها، والأول أولى لإفادتها معنى وعملها لفظاً.

ثم اعلم أن الزائدة، والمجردة للزمان، أعني غير العاملة، لا تقعان أولاً؛ لأن البداية تكون باللوازم والأصول، والمجردة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر، وتقعان في الحشو كثيراً، وفي الأخير، على رأي، نحو قولك: حضر الخطيب، كان، ولا تزداد، ولا تُجَرَّد إلا ماضية، لِخِفَّتِها، وقد أجاز أبوالبقاء: زيادة مضارع «كان»<sup>(٥)</sup> في قول حسان<sup>(٦)</sup>:

٧٣٢ كأن سبيته من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء  
على رواية رفع مزاجها، وعسل وماء.

- (١) مع الرضي: الأشموني، وابن هشام. [الأشموني ٢٤٠/١].
- (٢) المبرد لم يذهب إلى زيادة (كان)، قال في المقتضب ١١٧/٤: «... وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان). وذلك أن خبر (كان): (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا». إذا ما ذهب إليه الرضي من نسبة زيادة (كان) إلى المبرد وهم، وقد سبقه إلى هذا الوهم الزجاج تلميذ المبرد.
- [المقتضب ١١٧/٤ حاشية، والخزانة ٢١٧/٩].
- وقد أحسن البطلاني في كتابه الخلل ص ٦٢ إذ قال: «وكان أبوالعباس المبرد يرد ذلك، ويقول: وجيران كرام كانوا لنا...».
- وتابع أبا العباس على ذلك جماعة من النحويين، وقالوا: كيف تلغى (كان) في هذا البيت، والضمير قد اتصل بها؟...».
- (٣) في ط: (بل) بدل الواو.
- (٤) الكتاب ٢٨٩/١، و٣٠٧/٢ بولاق، وهذا مذهب الخليل والجمهور.
- (٥) ذكر أبونصر، الحسن بن أسد الفارقي في كتابه الإفصاح ص ٦٤ هذا التوجيه، وهو زيادة (يكون)، ولم ينسب إلى المكبري.. وفي ابن الناطم ص ٥٥: «وندر زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل: أنت تكون ماجد نبيل \* إذا تهب شمال بليل».
- (٦) (ديوانه ص ٣ نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م). والبيت قبل تحريم الخمر.
- وهو في: الخزانة ٢٢٤/٩، سيبويه ٢٣/١ بولاق، المقتضب ٩٢/٤، الإفصاح ص ٦٢؛ وفيه: سُلَاقَة بدل سبيته، ومعناها واحد، وهو الخمر. وقد ذكر الفارقي لهذا البيت خمسة أوجه، شواهد التوضيح ص ٣٦، المغني =

قوله: «وصار للانتقال»، هذا معناها إذا كانت تامة، كما تقدّم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أن لم يثبت، ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن.

قوله: «وأصبح وأمسى وأضحى»، لاقتران مضمون الجملة بأزمانها»، هذه الثلاثة تكون ناقصة، وتامة، والناقصة بمعنيين: إمّا بمعنى «صار» مطلقاً، من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل، أعني الصباح، والمساء، والضّحي، بل باعتبار الزمن الذي تدل<sup>(١)</sup> عليه صيغة الفعل، أعني الماضي والحال والاستقبال.

وإمّا بمعنى: كان في الصباح، وكان في المساء، وكان في الضّحي، فيقترن، في هذا المعنى الأخير، مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم، بزمان<sup>(٢)</sup> الفعل، أعني الذي يدل عليه تركيبه والذي تدل<sup>(٣)</sup> عليه صيغته.

فمعنى أصبح زيدٌ أميراً: أن إشارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى يصبح قائماً: أن قيامه مقترنٌ بالصبح في الحال أو في الاستقبال.

وتكون تامة، كقولك: أصبحنا والحمد لله، وأمسينا والمُلك لله، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وكذلك: أصبحنا، فَيَدُلُّ، أيضاً، كُلُّ منها على الزمانين.

---

ص ٥٩١، شرح أبيات المغني للبيهقي ٣/٣٤٩، ابن يعيش ٧/٩١، معاني الفراء ٣/٢١٥، ضرائر الشعر ٢٩٦، الحُلُل ص ٤٦. والسبب: الحمر، وبيت رأس: بلدة في الأردن عُرفت بخمرها وقيل: عني برأس: رئيس الحمارين، «وخصه بالذكر؛ لأن خمره أعتق من خمر غيره» [الحُلُل ص ٤٧].  
الشاهد فيه أن أبا البقاء جوز زيادة (يكون) بلفظ المضارع، وأدعى أنها ههنا زائدة على رواية رفع (مزاجها) على المتبدأ، (وعسل) خبرها.

(١) ط: يدل.

(٢) ط: بزمان.

(٣) ط: يدل.

وحكى<sup>(١)</sup> الأخفش زيادة «أصبح» و«أمسى»، بعد «ما» التعجب، ككان، في لفظين، وهما: ما أصبح أبردها<sup>(٢)</sup>، وما أمسى أدفاها<sup>(٣)</sup>، وردّه أبو عمرو<sup>(٤)</sup>، وقال السيرافي: إنه في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشيةً في كتابه.

أقول: لو ثبت ما حكى الأخفش، لكان كلُّ منهما مجرداً عن الحدث للزمانين، أي الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ «كان» مجرداً للماضي.

قوله: «وظلَّ ويات.. إلى آخره»، يعني أن معنى ظلَّ زيدٌ متفكراً: كان في جميع النهار كذلك، فاقترن مضمون الجملة، وهو تفكُّرُ زيد، بجميع النهار مستغرقاً له، ويقترن، أيضاً، بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة أي: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال وتصريفه: ظلَّ يَظُلُّ ظلُّواً.

قالوا: ولم تُستعمل «ظلَّ» إلا تامّةً، وقال ابنُ مالك<sup>(٥)</sup>: تكون تامّة بمعنى طال، أو دام، والعهدة عليه.

(١) الأصول ٦٤/١.

وأجاز هذه الزيادة أبو عليّ الفارسيّ في قول الشاعر:

عدو عينيكَ وشائنيهما \* أصبح مشغولٌ بمشغول

وقول الشاعر:

أعاذلُ قولي ما هَوَيْتِ فَأُوْبِي \* كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبي

[الأسموني ٢٤١/١، ٢٤٢]، وانظر ابن الناطم ص ٥٥.

(٢)، (٣) يعني الدنيا. [شرح جمل الزُّجاجي لابن عُصفور ٥٨٦/١].

(٤) كذا «أبو عمرو» في جميع النسخ، وهذا خطأ، ولعله يريد أبا عمرو الجرمي، فإن أبا عمرو بن العلاء لا يمكن أن يرد على الأخفش رايه؛ لتأخر الأخفش عنه، فأبو عمرو متوفى سنة ١٥٤هـ، وتوفي الأخفش سنة ٢١٥هـ. ورب قائل يقول: هو الأخفش الأكبر، والجواب عن هذا من وجهين: الأول: إذا أطلق لفظ الأخفش، انصرف إلى الأخفش الأوسط، كما ههنا. والآخر: ليس للأخفش الأكبر حاشية على كتاب سيبويه، وإنما هي للأخفش الأوسط فيما أعلم.

(٥) التسهيل ص ٥٣.

وقولك: بات زيد مهموماً، أي كان في جميع الليل كذلك، فاقترن همُ زيد بزمانيّ «بات»، وهما: جميع الليل والزمن الماضي، ومصدره: البَيْتُوتَة، ومضارعه: يَبِيتُ، وبيات كباع يبيع، وهاب يَهَابُ.

وتَجِيءُ تامةٌ بمعنى: أقام ليلاً، ونزل، سواءً نام أو لم يَنَمْ، وفي كلامهم: ليلة السبت، سِرٌّ، وبِتْ، وقد جاءت «ظَلٌّ» ناقصةً بمعنى «صار» مجردة<sup>(١)</sup> من الزمان المدلول عليه بتركيبها، قال تعالى:

﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًا﴾.<sup>(٢)</sup>

وأما مجيء «بات» بمعنى صار، ففيه نظرٌ، قال الأندلسيُّ: جاء<sup>(٣)</sup> في الحديث بات بمعنى صار، وهو: «أين باتت<sup>(٤)</sup> يَدُهُ»، قال: لأنَّ النوم قد يكون بالنهار، قال: «<sup>(٥)</sup>» ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مُخرج الغالب، لأنَّ غالب النوم بالليل.

قوله: «وما زال... إلى آخره»، قد ذكرنا أنَّ معنى ما زال وأخواته: كان دائماً، فقولك ما زال زيدٌ أميراً، أي استمرت الإمارة ودامت لزيد مُدُّ قبلها واستأهل لها،

(١) ط: مجرداً.

(٢) النحل ٥٨، والآية بتمامها: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

[انظر مُشْكِل إعراب القرآن ١٦/٢، والتبيان ٧٩٩/٢].

(٣) ط: جاز.

(٤) حديث شريف صحيح، وردَّ في ثلاث روايات: الأولى: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده». الموطأ - كتاب الطهارة ٩، والبخاري، كتاب الوضوء ٢٦.

الثانية: «إذا قام أحدكم من النوم فإراد أن يتوضأ، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها؛ فإنه لا يدري أين باتت يده، ولا على ما وضعتها». صحيح أبي داود برقم ٩٣، الجامع الصغير ٢٥٧/١ (الألباني).

الثالثة: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً». [سنن النسائي ٦/١ - ٧،

٢١٥، مُسند أحمد ٧/١٣، صحيح البخاري بهامش فتح الباري ٢٣٠/١].

(٥) أي الأندلسي.

وهو وقت<sup>(١)</sup> البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه، لا قبل ذلك.

قوله: «ويلزمها النفي»، إن كانت ماضية<sup>(٢)</sup> فيما، ولم، وبلا في الدعاء، وإن كانت مضارعة فيما ولا ولن.

والأولى<sup>(٣)</sup> ألا يفصل بين لا، وما، وبينها بظرف أو شبهه، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال، نحو: لا اليوم جئتني ولا أمس، وذلك لتركب حرف النفي معها لإفادة الثبوت.

وقوله: <sup>(٤)</sup>

٧٣٣ فلا، وأبي دهماء، زالت عزيزة [على قومها ما<sup>(٥)</sup> قتل الزند قاده]

شاذ، وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى:

﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يَوْسُفُ﴾<sup>(٦)</sup>

بتأويل: لا وأبي دهماء، لازالت؛ لأن حذفهما<sup>(٧)</sup> لم يسمع إلا من مضارعاتها، وإنما جاز حذفها لعدم اللبس، إذ تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها، قال: <sup>(٨)</sup>

٧٣٤ تَنفَكُ تسمع ما حَيَّ ت بهالكِ حَتَّى تكونَ

(١) أي وقت قبوله لها، واستحقاقه لها.

(٢) أي ماضية ولو معنى كالمضارع المنفي بلم أو لا، ولا يكون المضارع ماضيًا في المعنى إلا بعدهما.

(٣) م: والأكثر.

(٤) لم أعتد إلى قائله.

الخزانة ٢٣٧/٩، معاني الفراء ٥٤/٢، ١٥٤، المقرب ٩٤/١، المغني ص ٥١٣، ضرائر الشعر ص ١٥٦؛

وفيه: لَعَمْرُ أبي دهماء بدل: فلا وأبي دهماء.

الشاهد فيه أنه قد فصل بالجار والمجرور، وهو الجملة القسمية (أبي دهماء) بين (لا) النافية وبين (زالت).

(٥) ليس في ط.

(٦) يوسف / ٨٥، ونضها: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يَوْسُفُ حَتَّى تَكُونَ حَرًّا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

(٧) ط: حذفها.

(٨) خليفة بن براز، شاعر جاهلي.

الخزانة ٢٤٢/٩، ابن الناطم ص ٥١؛ وفيه: «وقد يغني معنى النفي عن لفظه... قال الشاعر: تنفك =



وتحذف منها كثيراً في جواب القسم كقوله تعالى ﴿تَاللَّهِ تَقْتَوُونَ تَذَكَّرُ﴾<sup>(١)</sup>.  
وقولها: <sup>(٢)</sup>

٧٣٥ تزال حبال مُبرمات<sup>(٣)</sup> أعدها لها ما مشى يوماً على خفه جمل  
لأن حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضاً، نحو:  
والله أقوم، أي: لا أقوم، فكيف بها<sup>(٤)</sup>.

ولكون مازال، وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا تتصل  
(٢٢٨/ب) أداة الاستثناء بخبرها؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا  
في الفضلات، كما مر في بابهِ، وخبر<sup>(٥)</sup> المبتدأ ليس بفضلة، فلا يجوز: مازال زيد  
إلا عالمًا، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم.

وأما خبر ليس، وأخبار كان، وصار، وأخواتهما، إذا كانت منفية فيجوز اقترانها  
بإلا، إذا قصدت الإثبات.

تسمع...، ابن يعيش ١٠٩/٧. جملة (تسمع مع فاعله الضمير): خبر تنفك، و(ما) مصدرية ظرفية.  
و(بهالك): متعلق بـ «تسمع» على تقدير مضاف، أي بخبر هالك. وسمع هنا ليست بما يتعدى لمفعولين. ويجوز  
أن تكون الباء زائدة، فتكون متعدية إلى مفعول واحد، كقولك: سمعت الخبر. و(حتى) حرف جر بمعنى إلى،  
والهاء في (تكونه) ضمير الهالك. والأكثر في خبر (كان) إذا كان ضميراً أن يكون منفصلاً. وهذا من القليل.  
الشاهد فيه أن حرف النفي محذوف، والتقدير: لا تنفك.

(١) يوسف ٨٥.

(٢) ليل امرأة سالم بن قُحفان، بضم القاف، وسكون الحاء.

الخزاعة ٢٤٥/٩، الحماسة بشرح المرزوقي ١٧٢٧، ابن يعيش ١٠٩/٧.

والبيت شاهد على أن (تزال) جواب قسم، وحذف منه حرف النفي؛ أي: لا تزال، والقسم في بيت قبله، وهو:

حلفت يميناً يا ابن قُحفان بالذي \* تكفل بالأرزاق في السهل والجبل

والضمير في (لها) عائد على الإبل، أي: لا تزال تعد لها حبالاً مبرمات لسداد الرجال.

(٣) ط: مبرات.

(٤) الباء في مثل هذا زائدة؛ أي فكيف هي (يعني هذه الأفعال)؛ لأن ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة عند  
حذفه.

(٥) الذي هو خبر هذه الأفعال.

وقد يمتنع ذلك فيها، أيضاً، وذلك إذا تقدمت أخبارها<sup>(١)</sup> عليها، فلا يجوز: إلا قائماً لم يكن زيد، وإلا غنياً لم يصِرْ خالد، لامتناع تصدُرِ «إلا» كما مرَّ في بابه<sup>(٢)</sup>، وقد خطي<sup>(٣)</sup> ذو الرِّمَّةِ في قوله<sup>(٤)</sup>:

٧٣٦ حراجيجُ ما تنفك إلا مناخَةً على الخسفِ أو ترمي بها بلداً قفراً  
واعتذر بأن «تنفك» تامة<sup>(٥)</sup>، أي: ما تفارق وطنها، ومناخَةً: حال<sup>(٦)</sup>، وعلى الخسفِ، متعلّقٌ بمناخه، جُعِلَ الخسف كالأرض التي تُناخ عليها،<sup>(٧)</sup> كقوله:  
٣٣٧ [وخيلٍ قد دَلَفْتُ<sup>(٨)</sup> لها بِخَيْلٍ] تحيةٌ بينهم ضربٌ وجيع<sup>(٩)</sup>

(١) انظر التبصرة ١/١٨٧، وابن يعيش ٧/١١٣.

(٢) أي باب الاستثناء.

(٣) مَن خطاه أبو عمر الجرمي. [الكافي في شرح الهادي للزُّنجان ١/٩٠ رسالة دكتوراه للدكتور يوسف الفُجَال].  
وأبو عمرو بن العلاء. [الخرزانه ٩/٢٤٨ هارون].

(٤) ديوانه (ص ١٧٣) نشر كارليل هنري هيس مكارتي كمبرج سنة ١٩١٩م. [الخرزانه ٩/٢٤٧، سيبويه ١/٤٢٨ بولاق، الأماشي الشجرية ٢/١٢٤، شرح الكافية الشافية ١/٤٢٢ [تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دمشق سنة ١٩٨٢م لصالح جامعة أم القرى].

الجتنى ٥٢٠، ٥٢١، ضرائر الشعر ص ٧٥؛ وفيه: «... ويقال إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله: «ما تنفك إلا مناخه وفطن له، فقال: إنها قلت: «وآلا مناخه»، أي شخصاً...»، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٤. وحراجيج جمع حرجوج: الناقة الطويلة على وجه الأرض، وهي الضامرة. يريد أنها لا تنفك من أوطانها التي لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال حالتان: إما الإناخة على الخسف أي على غير العلف في المراحل، وإما السير في البلد القفر. الشاهد فيه أنه خطي ذو الرمة؛ لأن ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا يتصل الاستثناء بخبرها كما بينه الرضي.

(٥) الذي قال إن (تنفك) تامة هو القراء. [معاني القرآن ٣/٢٨١]. ونقل ابن الأنباري أنه قول الكسائي، رواه عنه هشام. [الإنصاف، المسألة ١٧]. وانظر التبصرة ١/١٩٠، وابن يعيش ٧/١٠٧.

(٦) هذا الرأي لابن مالك. [شرح الكافية الشافية ١/٤٢٢].

(٧) «يريد أن الإناخة إنما تكون على العلف، فجعل الخسف بدلاً منه...». [الخرزانه ٩/٢٥٢].

(٨) ليس في ط، د.

(٩) عمرو بن معديكرب الزبيدي. (ديوانه ١٣٠ تحقيق هاشم الطعان، بغداد سنة ١٩٧٠م).

الخرزانه ٩/٢٥٧، سيبويه ١/٣٦٥، ٢/٤٢٩، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٨٢، المقتضب ٢/١٨ الطبعة

الأخيرة، شروح سقَط الزُّنْد ١/١٧٦، ٣٠٥، الخصائص ١/٣٦٨، التبصرة والتذكرة ١/٣٨٠.

وترمي، عطف على مناخة، نحو قوله تعالى: ﴿صَفَقَتِ وَيَقِضَنَّ﴾<sup>(١)</sup>، وقيل: هي ناقصة، خبرها على الخسف، أي معه، ومناخة حال، وفيه ضعف من وجهين، إن كان العامل في الحال ما تنفك، أحدهما: أن المفرغ قلما يأتي في المثبت وإن كان المستثنى فضلة<sup>(٢)</sup>، كالحال في مثالنا، والثاني أن العامل قبل «إلا» لا يعمل، عند البصريين، فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه، كما مر في بابه<sup>(٣)</sup>.

وإن كان العامل في الحال، «على الخسف»، ففيه ضعف من ثلاثة أوجه: أحدها أن المفرغ قلما يأتي في المثبت، والثاني أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يُجزَّه سيبويه<sup>(٤)</sup>، خلافاً للأخفش، والثالث أن المستثنى، إذن، يكون مقدماً في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين، كما تقدّم في باب الاستثناء.

قوله: «ومادام لتوقيت أمر... إلى آخره»، أي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك: اجلس مادام زيد قائماً أبوه، مؤقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد، وكذا إن كان فاعل الخبر ضمير اسم دَامَ، نحو: اجلس مادام عمرو قائماً.

---

والبيت شاهد على أنه جعل الضرب الوجيع كالتحية، كما جعل الخسف كالارض التي يناخ عليها.  
و(الخيل): اسم جمع الفرس لا واحد له من لفظه، والمراد به الفرسان. وأراد بالخيل الأول خيل الأعداء، وبالثاني خيله، والضمير في (بينهم) للخيّلين. و(دَلَفْتُ): دَنَوْتُ وزحفتُ من باب ضرب. والباء للتعدية، أي جعلتها دالفة إليها، فاللام بمعنى إلى.  
(١) المُلْك / ١٩، والآية بتأمامها: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ قَوْدهُمْ صَفَقَتِ وَيَقِضَنَّ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾.

(٢) في ط زيادة (أيضاً) بعد قوله: فضلة.

(٣) شرح الرضي بإسهاب هذا في باب الفاعل في الجزء الأول، وذكره في باب الاستثناء أيضاً.

(٤) الكتاب ٤٢٨/١ بولاق.

قوله: «وَمِنْ ثَمَّ احتاج...»، أي: ومن أجل كونه توقيتاً لشيء، يكون ظرفاً لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بُدَّ مِنْ تَقْدُمِ جملة، اسمية، كانت أو فعلية، لفظاً أو تقديرًا، كغيره من الفضلات، و«ما» التي في أول «مادام»: مصدرية زمانية، والمضاف الذي هو الزمان محذوف، أي مدة دوام قيام زيد.

قوله: «وليس لنفي مضمون الجملة» قال سيبويه<sup>(١)</sup>، وتبعه ابن السراج: ليس، للنفي مطلقاً<sup>(٢)</sup>، تقول: ليس خَلَقَ الله مثله في<sup>(٣)</sup> الماضي، وقال تعالى: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، في المستقبل.

وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال، قال الأندلسي - وأحسن<sup>(٥)</sup> - ليس بين القولين تناقض، لأن خبر ليس، إن لم يقيد بزمان، يحمل على الحال، كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قُيدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيدَ به، هذا قوله.

وحُكِّمَ «ما» كَحُكِّمَ «ليس»، في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد، على ما قُيدَتْ<sup>(٦)</sup> به، وقد ذكرنا حُكْمَ «لا» في باب المضارع.

وأصل ليس: لَيْسَ<sup>(٧)</sup>، كهيب، كما يقال<sup>(٨)</sup> في عِلْمٍ: عِلْمٌ، والزامهم تخفيفاً بالإسكان، وتركهم قلب يائها ألفاً، كما هو القياسُ في: هاب، الماضي،

(١) الكتاب ٣٥/١ بولاق.

(٢) انظر كتاب (أبوحيان النحوي) د. خديجة الحديثي ص ٤٨٨.

(٣) بمعنى: ما خلق الله مثله. فلفظ (خَلَقَ) بصيغة الماضي؛ والمثال في: سيبويه ٣٥/١ بولاق، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٤١.

(٤) هود ٨/، والآية بتمامها: ﴿وَلَكِنَّ آخِرَ نَجَاتِهِمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّمٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ الْآيُومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَخَافَ رَبَّهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ﴾.

(٥) جملة (أحسن) معترضة. وقد قصد الرضي بها التعجيل بتزكية رأي الأندلسي.

(٦) ط: ما قيد.

(٧) انظر التطور النحوي لبرجشتراسر ص ١٦٩، ومدرسة الكوفة ص ٢١٧، ومشتور الفوائد ص ٢٥ - ٢٦.

(٨) ط: (كما يقال عِلْمٌ في عِلْمٍ).

لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف، ولا يُجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً.

وسيبويه<sup>(١)</sup> والأكثرون على أنه فعل غير متصرف، وقال أبوعلّي في أحد قوليّه: إنه<sup>(٢)</sup> حرف، إذ لو كان مخفف «فَعَلَ» كَصَيْدَ في صَيْد، لعادت حركة العين على الياء، عند اتصال الضمير، كَصَيْدَت، ولو كان كهاب لكسرت الفاء، كهبت.

والجواب: أن ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرف<sup>(٣)</sup>.

قال أبوعلّي: وأما<sup>(٤)</sup> إلحاق الضمير به في: لست ولستما ولستم، فلتشبيهه بالفعل، لكونه على ثلاثة، وبمعنى «ما» وكونه رافعاً فناصباً، كما ألحق الضمير في: هاء، هائيا، هاؤوا، هائي، هائيا، هائين، مع كونه اسم فعل، تشبيهاً بالفعل.

والأولى الحكم بفعليّته، لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادراً، كما ذكرنا في هاء<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الكتاب ٢١/١ بولاق: «فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تُصرف تصرف الفعل الآخر».

(٢) المسائل الحلبيات ق ٤٨/١-٥٢/ب [مخطوط، رقم ٥ نحوش ٨ دار الكتب المصرية]، والجنتي الداني ص ٤٩٤، ومعه ابن السراج، وابن شقير.

(٣) انظر المقتضب ٨٧/٤.

(٤) ط: «وما إلحاق...».

(٥) في باب أسماء الأفعال.

## [تقدّم خبر كان وأخواتها على أسمائها]

قوله: «ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها، وهي في تقديمها» عليها على ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup>، قسم يجوز، وهو من: كان، إلى «راح، وقسم لا يجوز، وهو ما في أوله «ما»، خلافاً لابن كيسان<sup>(٢)</sup> في غير مادام، وقسم مختلف فيه وهو ليس». ذكر ابن معيط<sup>(٣)</sup>: أن خبر مادام لا يتوسط بينه وبين الاسم<sup>(٤)</sup>، وهو غلط لم يذكره<sup>(٥)</sup> غيره، وقد ذكرنا ذلك في باب الموصولات.

قوله: «من كان إلى راح»، كل ما ليس في أوله «ما» مما ذكره المصنف، ومما لم يذكره، من الأفعال الناقصة، يجوز تقديم أخبارها عليها، وفي «ليس» خلاف، على ما يجيء، وأما «مادام» فلا خلاف في امتناع (أ/٢٢٩) تقديم خبرها عليها «كما ذكرنا<sup>(٦)</sup> في الموصولات»، وكذا لا يجوز فصل «ما» عن الفعل بالخبر، كما مرّ هناك، وأما غير «مادام» ممّا في أوله «ما» من هذه الأفعال، فأجاز الكوفيون<sup>(٧)</sup> غير الفراء<sup>(٨)</sup>، ووافقهم ابن كيسان: تقديم خبرها عليها، قالوا: لأن «ما» لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، بخلاف نحو: ما

(١) ذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح أربعة أقسام. انظر الأشباه ٥٦/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٨٧/٢، والأشباه ٥٦/٢.

(٣) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطي، ولد سنة ٥٦٤ هـ وأقرأ العربية مدة بعصر ودمشق. وهو من تلامذة الجزولي الأجلاء، وهو صاحب الألفية المشهورة. توفي سنة ٦٢٨ هـ بمصر.

[البيان ب/٣٤٤، الإنباء ٣٨/٤، شذرات الذهب ١٢٩/٥].

(٤) الفصول الخمسون [لابن معيط. تحقيق د. محمود الطناحي، ط الحلبي] ص ١٨١.

(٥) في م: لم يوافقه فيه أحد.

(٦) في د: لأن (ما) مصدرية، وقد ذكرنا العلة في ذلك في الموصولات.

(٧) الإنصاف، المسألة ١٧.

(٨) التسهيل ص ٥٤.

فارق، وما انفصل، فإنها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى، والفصل بينها وبين الفعل لم يجز ذلك في هذه الأفعال.

ولم يجوز ذلك غيرهم، نظراً إلى لفظ «ما»، ولو لم يكن فيها معنى النفي، لم يصير الكلام مثبتاً بمعنى الدوام.

وأما توسط<sup>(١)</sup> الخبر بين «ما» النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوزه أحدٌ منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: ما قائماً زال زيد، كما جاز، ما قائماً كان زيد، اتفاقاً، وكل حكم ذكرناه في «ما» النفي، فهو ثابت في «إن» النافية.

وأما غيرها من حروف النفي نحو لم، ولن، ولا، فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة، لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الأفعال، اتفاقاً، لما ذكرنا في «ما» ويجوز تقديمها عليها، اتفاقاً؛ لأنها ليست كما في طلب التصدير، كما مر في المنصوب على شريطة التفسير.

وأما «ليس»، فالأكثر<sup>(٢)</sup> على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفية<sup>(٣)</sup> من ذلك، لأن مذهبهم أنها حرف، كما، فالحقها بها، كأن، ووافقهم<sup>(٤)</sup> المبرد، وإن كان مذهبها أنها فعل، نظراً إلى عدم تصرفها ومشابقتها<sup>(٥)</sup> لما، ولنقصان فعليتها،

(١) ط: توسط.

(٢) منهم أبو علي الفارسي، والسيرافي وابن بزهان. [شرح عمدة الحفاظ ٢٠٦، ٢٠٧]، وانظر: [الإنصاف، المسألة ١٨، والخصائص ١/١٨٨]. هذا، وقد جعل السيوطي في الجمع ١١٧/١ الفارسي والسيرافي من القائلين بالتمنع. وجعل البطلاني سيويه من المجوزين [إصلاح الخلل ص ١٤٠] وانظر سيويه ٥٢/١ بولاق.

(٣) ومعهم المبرد والزجاج وابن السراج والجرجاني وابن مالك وأكثر المتأخرين. [الإنصاف، المسألة ١٨، ظاهرة الشذوذ ص ٢١٩، شرح التصريح ١/١٨٨].

(٤) في المقتضب ٤/١٠٢: وكذلك لو قلت: غلامه كان زيد ضرب لكان جيداً؛ لأن (كان) بمنزلة ضرب؛ ألا ترى أنك تقول: ضارباً أخاك ضربت، ورجلاً قائماً أكرمت. فهذا بمنزلة ذلك.

وقال في ٤/١٩٤: وليس تقديم الخبر وتأخيرها فيها سواء يريد التوسط. وانظر ٤/٤٠٦.

(٥) د: وتشبيهاً لها بـ «ما».

جاء ترك نون<sup>(١)</sup> الوقاية معها، كما في قوله: <sup>(٢)</sup>:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامَ لَيْسِي ٣٩٢

ولذلك، أيضاً، أجاز بعضهم<sup>(٣)</sup> إبطال عملها بإلاً، كما في قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع<sup>(٤)</sup>.

واستدل المجوز<sup>(٥)</sup> بقوله تعالى:

﴿الْأَيَّامَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

قالوا: لأن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل.

ولا يطرد لهم ذلك، فإنك تقول: زيداً لن أضرب، ولم أضرب، ولا منع أن يقال: إن «يوم يأتيهم» ظرف لليس<sup>(٧)</sup>، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالاتها على مطلق الحدث.

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف، كما ذكرنا في باب المبتدأ، كما يكون للنعته المقطوع بالرفع، وللممدوح أو المذموم، ولا على مبتدأ لازم التصدر كأسماء الاستفهام والشرط، ولا على مبتدأ عادم التصرف، كما،

(١) م، د: «جاز ألا تدخلها نون الوقاية».

(٢) رؤية (ديوانه ١٧٥)؛ وقبله: عذدت قومي كعديد الطيس. وقد سبق تحريجه.

والشاهد فيه أن (ليس) لنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها.

(٣) منهم أبو عمرو بن العلاء. طبقات النحويين واللغويين ٤٣ [أبو بكر الزبيدي، القاهرة سنة ١٩٧٣ م].

(٤) انظر: مجالس العلماء، المجلس الأول ص ١، والأشباه ٢٣/٣، ١٦٥، والجنى ٤٩٦-٤٩٧، وإصلاح الخلل ص ١٤١، والتخميم ٤٦٢/١.

(٥) هم: سيبويه، والقراسي، وابن بزهان، والزمخشري، والشلّوئين، وابن عصفور. [الإنصاف، المسألة ١٨، والهمع ١١٧/١، والإيضاح العسدي ١٠١/١، والمغني ٥٧٠].

(٦) هود / من ٨.

(٧) انظر الخصائص ٤٠٠/٢.



التعجبية، ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل، كقولهم: الطعن يَظَارُ<sup>(١)</sup>،  
أو يلزمها لكونه في جملة كالمثل، كالجمل الاعتراضية، كقوله: <sup>(٢)</sup> :

فأنتِ طلاقٌ، والطلاق عزيمة<sup>(٣)</sup> \* [ثلاثاً ومن يخرق<sup>(٤)</sup> أعقُ وأظلم]

أو يلزم الابتدائية لكونه بعد «أما» وإذا المفاجأة، أو لتضمنه معنى الدُّعاء،  
كسلام عليك، فإنه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

ولا تقع<sup>(٥)</sup> أخبار هذه الأفعال جَمَلاً طلبيةً، وذلك لأن هذه الأفعال، كما تقدم<sup>(٦)</sup>  
صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، ألا ترى أن معنى كان زيد قائماً: لزيد قيام  
له حصول في الزمن الماضي، ومعنى صار زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في  
الزمن الماضي بعد أن لم يكن، ومعنى أصبح زيد قائماً: لزيد قيام له حصول في  
الزمن الماضي وقت الصبح، وكذا سائرهما، إذ في كُلِّها معنى الكون مع قيد آخر،  
كما ذكرنا غير مرة.

فلو كانت أخبارها طلبيةً لم تَحُلْ هي من أن تكون خبريةً أو طلبيةً، فإن كانت  
خبريةً، تناقض الكلام؛ لأن هذه الأفعال، لكونها صفة لمصدر خبرها، تدلُّ على  
أن المصدر مُخْبِرٌ بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلبُ في الخبر، يدلُّ على  
أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض، وبعبارة أخرى: مصدر الخبر  
في جميعها فاعلٌ للفعل الناقص، كما مرَّ تقديره، فلو قلت: كان زيد هل ضَرَبَ

---

(١) مجمع الأمثال للميداني ٤٣٢/١، رقم المثل ٢٢٧٩؛ وفيه: «يقال: ظَلَرْتُ الناقةَ أظارها ظاراً، إذا عطفتها على  
ولد غيرها. يُضرب في الإعطاء على المخافة، أي طَمَنَكَ إياه يَعِطُهُ على الصلح».

(٢) سبق تخريجه ص ٧٩٢ من القسم الأول.

(٣) د، ط: آلية.

(٤) ليس في ط.

(٥) ط: ولا يقع.

(٦) د: «كما تقدم الإشارة إليه».

غلامه، كان ضربُه لغلامه مخبراً عنه بكان، ثابتاً عند المتكلم، مسئولاً عنه بهل، غير ثابت عنده، وهو تناقض.

وأما قولهم: علمت أزيدُ عندك أم لا، فقد ذكرنا أن: أزيدُ، ليس للاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض.

وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها، وهي، كما ذكرنا، صفة للأخبار، اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطالبان متساويين إذ الطلبُ فيها طلبٌ في أخبارها، تقول: كُن قائماً، أي: قُمْ، وهل يكون قائماً، أي: هل يقوم.

وقد جاء الطلبُ فيهما معاً في الشعر، قال: (١):

٧٣٨ وكوني بالمكارم دُكريني \* [ودلي دَلٌ ماجدة<sup>(٢)</sup> صناع]

وان اختلف الطالبان، بأن يكون أحدهما أمراً، مثلاً، والآخر استفهاماً، نحو: كوني هل ضربت، اجتمع طالبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال.

---

(١) بعض بني تَئِشَل، وهو جاهلي.

الخرابة ٢٦٦/٩، نوادر أبي زيد ٢٠٦ و ٢٦٠، ضرائر الشعر ٢٥٨، المغني ص ٧٦٢.  
و (الماجدة): الكريمة، و (الصناع): الرقيقة الكف بالعمل، يقول: اخلطي ذاك بمنفعة وصنعة، ولا تكوني خرقاء لا ينتفع أهلها.

والبيت شاهد على أنه جاء خبر كان جملة طلبية، وهذا مختص بالشعر.  
قال ابن عصفور: «فجعل دُكريني في موضع (مذكرة)، وهو قبيح؛ لأن فعل الامر لا يقوم مقام الخبر في باب «كان». وإنما فعل ذلك؛ لأن (كوني) أمر في اللفظ، ومحصول الأمر منه إنا واقع على التذكير، فلما كان في المعنى أمراً لما بتذكيره، استعمل فيه لفظ الامر [الضرائر ص ٢٥٩]، وانظر التسهيل ص ٥٢. وقال ابن هشام: «والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية؛ أي: وكوني تذكيرتي، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضلالة فَلْيَمُذْ له الرحمن مذاً﴾ [مريم/٧٥] أي فيمذ. [المغني ٧٦٢ ط. م].

(٢) ليس في د، ط.

وأما إن كان خبرها مفرداً متضمناً لمعنى الاستفهام، جاز<sup>(١)</sup>؛ لأن<sup>(٢)</sup> ذلك المفرد يجب تقدّمه عليها، نحو: أين كان زيد، وأيّهم كان زيد، وكل كلمة استفهام تقدمت على (٢٢٩/ب) جملة، أحدثت فيها معنى الاستفهام، فلا يبقى، إذن، في الفعل «إخبار حتى<sup>(٣)</sup>» يتناقض الكلام».

فإن قيل: فيجب أن يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها، على ما ذكرت، نحو: أيّهم ضرب كان زيد.

قلت: إن كلمة الاستفهام تُحدث في الجملة التي تليها بلا فصل، معنى الاستفهام، لا في جملة أخرى بعدها.

فعلى هذا يجوز وقوع أسماء الاستفهام أخباراً لهذه الأفعال إذا لم تكن مُصدّرة بما، النفي<sup>(٤)</sup>، فلا تقول: أين، ما كان زيد، ولا: متى مازال عمرو<sup>(٥)</sup>، لوجوب تصدّر «ما» النفي، ويجوز<sup>(٦)</sup>: متى لم يزل زيد، وأي وقت لم يزل سهاك.

ومنع الجزولي<sup>(٧)</sup> والشلّوبيني<sup>(٨)</sup>: ذلك، في «ليس» نحو: أين ليس زيد، فإن منعاً ذلك بناءً على منع تقدّم خبر ليس عليه، فقد مرّ الكلام عليه، وإن منعاً لأدائه إلى المُحال، من حيث المعنى؛ لأنّ زيداً، لا يجوز أن يكون في جميع الأمكنة، فالجواب أنّ ذلك على سبيل المبالغة، ويفرض ذلك في غير المستحيل، نحو: متى ليس وجود الله، أو علمه، أو قدرته.

(١) جواب (أما)، وحقه الاقتران بالقاء، وكثيراً ما يأتي مثل هذا في كلام الرضي، وقد أشرنا إلى هذا من قبل.

(٢) في ط: لأنّ جاز ذلك المفرداً.

(٣) في م: «معنى الإخبار حتى يتناقض هو ومضمون الخبر».

(٤) هذا كقوله: ما التعجب بالإضافة.

(٥) ط: زيد.

(٦) في ط: «يجوز متى لم يزل هذا، وأين لم تزل عمرو، وأي وقت لم يكن سهاك».

(٧) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ص ٨٠.

(٨) التسهيل ص ٥٣. والشلّوبيني: هو عمّار بن محمّد، له شرح لكتاب سيّويه، وشرح للجزولية. توفي سنة

٦٤٥هـ. وكان يقال له: الشلّوبين أيضاً. [البلغة ١٧٢، الإنباه ٣٣٢/٢، البغية ٢٢٤/٢].

ثم نقول: إذا كان الخبر مفرداً مشتملاً على ماله صدرُ الكلام، وَجَبَ تقديمُه على كان وأخواته، إن لم تصدر بما، وذلك<sup>(١)</sup>: إمَّا كلمة الشرط نحو: أين تكن أكن، أو كلمة الاستفهام، نحو: أين كنت وأيَّهم كنت.

وإذا كان الخبر ظرفاً والاسم نكرة، وجب تأخيرُ الاسم عن الخبر، نحو: كان في الدار رجلٌ، وفي الدار كان رجل، وكذا إن دخل «إلا» على الاسم نحو: لم يكن قائماً إلا زيدٌ، أو: قائماً لم يكن إلا زيدٌ، لما ذكرنا في باب الفاعل<sup>(٢)</sup>، ويجب، أيضاً تأخيرُه عن الخبر، إذا كان لجزء الخبر ضميرٌ في الاسم، نحو: كان في الدار صاحبُها، وكذا إذا كان الاسم «أَنْ» مع صلتها، نحو: كان عندي أَنَّكَ قائمٌ، وعندي كان أَنَّكَ قائمٌ، إذ لو تأخر الخبر لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، على تقدير إضمار الشأن في الفعل، ويجب تأخيرُ الخبر عن كان، واسمه معاً إن دخله «إلا» نحو: ما كان زيدٌ إلا قائماً، ويجب توسيطُه أو تأخيرُه، إذا كان الفعل مُصَدِّراً بما يقتضي التصدر، وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل، كَهَلْ وأسماء الاستفهام والشرط، نحو: هل كان زيد قائماً، ومتى كان قائماً زيد، إذ لا تفصل هذه الكلم عن الفعل، كما مَضَى في المنصوب على شريطة التفسير.<sup>(٣)</sup>

وأما همزة الاستفهام، وما، النفي، إذا لم يكن مع زال وأخواتها<sup>(٤)</sup>، فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص، نحو: ما قائماً كان زيدٌ، و: أفاثماً كان زيدٌ، ولا يجوز تقديمُه عليهما.

ويجب تأخيرُ الخبر أيضاً عن الاسم إذا تأخرَ مرفوعُه عنه نحو: كان زيد حسناً وجهه، فلو قلت: كان حسناً زيدٌ وجهه، أو: حسناً كان زيدٌ وجهه، لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئته، بالأجنبي.

(١) أي ماله صدر الكلام.

(٢) في الجزء الأول الذي يحققه الزميل حسن حفظي.

(٣) في الجزء الأول.

(٤) انظر الإنصاف، المسألة ١٧.

وأما إذا تأخر منصوبه، فيجوز على قُبْحٍ، إذا لم يكن المنصوب ظرفاً، نحو:  
ضارباً كان زيدٌ عمراً، إذ المنصوب ليس كجُزئِهِ، أما إذا كان منصوبُهُ ظرفاً فإنه  
يجوز بلا قُبْحٍ، نحو ضارباً كان زيدٌ اليوم أو في الدار، إذ الظرفُ مُتَسَّعٌ<sup>(١)</sup> فيها.  
وألزم بعضهم تأخير الخبر إذا كان جملةً، ولا وَجَهَ لِمَنْعِ تَوْسِطِهَا أو تَقَدُّمِهَا،  
والأصلُ الجَوَازُ.

ولا يُفصل، عند البصرية بين كان وأخواته، ويَبَيِّنُ المرفوع بها من معمولات  
الخبر إلا بالظرف، أو الجارِ والمجرور<sup>(٢)</sup>، نحو: كان أمامك زيدٌ جالساً، وذلك  
لكون الفعل الناقصَ عاملاً ضعيفاً، فلا يفصل بينه وبين مفعوله، من الأجنيبات  
إلا بالظرف، وإن كان العامل قوياً، جازَ الفصلُ بينه وبين معموله، بِشَرَطِ أن يكون  
فضلةً، بغير الظرف أيضاً، نحو: عمراً كان زيدٌ ضارباً.

وأجاز الكوفيون<sup>(٣)</sup> الفصلَ بين كان ومرفوعه بغير الظرف أيضاً، نحو: كان زيداً  
عمروُ ضارباً.

وَفَرَّقَ بعضُ البصريين، بين الخبر العامل المتصل بذلك الم معمول الفاصل،  
وبينه إذا لم يتصل، فجَوَّزَ في المتصل، نحو: كان زيداً ضارباً عمرو، ولم يجوِّزْ  
في المنفصل، نحو: كان زيداً عمروُ ضارباً، وما أُوهم خلاف ذلك، قدَّرَ فيه  
البصريون ضميرَ الشأن، اسماً لكان وأخواته نحو: كان زيد الحمى تأخذ، أو: كان  
زيداً تأخذ الحمى، قال: <sup>(٤)</sup>

٧٣٩ قنأذ هذأجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

(١) د: يُتَسَّعُ.

(٢) حاشية الصَّبَّان ٢٣٨/١. وانظر الإنصاف، المسألة ١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٦/١.

(٣) إصلاح الخلل ص ١٥٢، والإنصاف، المسألة ١٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٦/١.

(٤) الفرزدق (ديوانه ٢١٤/١). والبيت من قصيدة يهجو فيها جريراً، وعبد القيس، وقد وصفهم بالفجور والحيانة،  
وشبههم بالقنأذ في مشيهم بالليل.

الخزانة ٢٦٨/٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٧/١، إصلاح الخلل الواقع في الجُمْل من ١٥٢، المعنى =

ويجوز في البيت، زيادة<sup>(٦)</sup> كان<sup>(٧)</sup>.

واعلم أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة، على ما ذكرنا في باب المبتدأ، قال: <sup>(٨)</sup>  
٧٤٠ مادام فيهن فصل<sup>(٩)</sup> حياً

وتقول: مازال رجل واقفاً بالباب، وكذا في باب «إن»، قال: <sup>(١٠)</sup>

ص ٧٩٥ شرح أبيات المغني للبغدادى ١٧٠/٥.

والقنافذ جمع قنْفَذ، بضمين بينهما سكون، أو بضم القاف، وسكون النون وفتح الفاء. وآخره ذال معجمة، أو دال مهملة: حيوان يُضْرَبُ به الثَّل في السرى، فيقال: «هو أسرى من القنْفَذ». و(هذاجون): جمع هذاج، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، وهي مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، ويروى قنافذ دراجون، وهي رواية الديوان. و(عطية) هو أبو جريز.

والبيت شاهد للكوفيين على جواز إيلاء كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جارٍ ومجرور، وقد رد عليهم البصريون. [انظر إصلاح الخلل ص ١٥٢].

(١) أو الإضمار فيها. [إصلاح الخلل ص ١٥٣].

والحاصل: أنه يجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً، أو مجروراً، نحو: كان عندك، أو في المسجد زيد معتكفاً. فإن لم يكن أحدهما، فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً، وفصل ابن السراج، والفارسي، وابن عصفور فجازوه إن تقدم الخبر معه: كان طعامك آكلًا زيد، ومنعوه إن تقدم وحده: «كان طعامك زيد آكلًا».

(٢) في د تكملة بعد قوله: «زيادة كان» كما يلي: «يجوز عمرًا كان زيد ضاربًا بلا قنْفَذ؛ لأن العامل قوي، فيجوز الفصل بينه وبين معموله الفضلة بأجنبي».

(٣) ابن ميادة (شعره ص ٢٣٧).

الخزانة ٢٧٢/٩، سيبويه ٢٧/١ بولاق، نوادر أبي زيد ص ٥١٢، شرح أبيات سيبويه لابن السرايى ٢٦٦/١، الإفصاح ص ٢٧٨، اللسان / فصل ط. الخياط والراجز يخاطب ناقتة، وقوله: (مادام فيهن): أي في هذه الإبل. والفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه بعد فطامه. الشاهد في تقديم (فيهن) وهو ظرف ملغى على الاسم لحصول الفائدة؛ لأنك إذا قلت: مادام فصيل حياً، فالمراد: أبداً. فلما لم يتم الفائدة إلا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة.

(٤) في د: فضيل.

(٥) امرؤ القيس. وتكير (شفاء) هي رواية سيبويه ٢٨٤/١ بولاق. الخزانة ٢٧٤/٩، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٨؛ وفيه: وإن (شفائي) بدل (شفاء). فلا شاهد فيه عندئذ. والمهراقة: المصبوبة، والهاء مفتوحة في الوصف، كما هي مفتوحة في المضارع: يهريق؛ لأنها ليست بأصلية، إنما هي بدل من همزة أراق. الشاهد فيه =

٧٤١ وإن شفاءً عبرة مهراقة [فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ<sup>(١)</sup> مِنْ مُعْوَلٍ] كذا أنشده سيبويه<sup>(٢)</sup>.

وقد يُخبر، في هذا الباب، وفي باب «إن» بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك (٢٣٠/أ) في المبتدأ والخبر للالتباس، لِاتِّفَاقِ إِعْرَابِ الْجُزْأَيْنِ هُنَا وَاخْتِلَافِهِمَا هُنَا.

وقد ذَكَرْنَا أَنَّ سِيبَوِيهَ قَالَ فِي نَحْوِ مَنْ زَيْدٌ: إِنَّ «زَيْدًا» هُوَ الْخَبَرُ<sup>(٣)</sup>.  
وقال<sup>(٤)</sup> الزمخشري: لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة إلّا ضرورة، نحو قوله<sup>(٥)</sup>:  
..... يكون مزاجها عَسَلٌ وماءٌ ٧٣٢

فيمين نصب<sup>(٦)</sup> «مزاجها»<sup>(٧)</sup>، وقال: (٨)

[قَفِي قَبْلَ التَّفْرِيقِ<sup>(٩)</sup> يَاضُبَاعًا] وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا ١٤٣  
وقال ابنُ مالك<sup>(١٠)</sup>: بل يجوز ذلك اختياراً؛<sup>(١١)</sup> لِأَنَّ الشَّاعِرَ أَمَكْنَهُ أَنْ يَقُولَ:  
..... وَلَا يَكُ مَوْقِفِي مِنْكَ الْوَدَاعَا

نصب وشفاء؛ اسماً؛ لأن مع تنكيرها؛ لأن الخبر نكرة مثلها.

وهو أحسن من أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة في نحو: إن قريباً منك زيد.

(١) ليس في ط.

(٢) الكتاب ٢٨٤/١ بولاق.

(٣) الكتاب ١٥٢/١ بولاق. وقوله: (أنشده سيبويه): أي، بالتثنية للكلمة (شفاء).

(٤) المفضل ص ٢٦٣.

(٥) حسان بن ثابت. وصدُر البيت: كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ \* وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٦) في م: «فيمين روي النصب في مزاجها».

(٧) على أنه خبر مقدم، وهو معرفة، وعَسَلُ اسم كان مؤخر وهو نكرة.

(٨) سبق تخريجه ص ٤٧٧ من القسم الأول.

(٩) ليس في ط.

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٣/١.

(١١) مبني على مذهبه في الضرورة، وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة، والجمهور يقولون: هي ما وقع في الشعر، ولو كان للشاعر عنه مندوحة.

وأن يرفع «مزاجها» على إضمار الشأن في «كان»، كما في الرواية الأخرى.

ولا خلاف، عند مُجَوِّزِهِ<sup>(١)</sup> اختياراً، أيضاً: أَنَّ الأولى: جَعَلَ المعرفة اسماً والنكرة خبراً،<sup>(٢)</sup> ألا ترى أنهم قالوا: إِنَّ «أَنَّ»<sup>(٣)</sup> أولى بالاسمية ممَّا تقدم<sup>(٤)</sup> في نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٥)</sup>، مع كونهما معرفتين، لمشابهتها المضمَر من حيث لا توصف كالمضمَر.

ولإنما جرَّاهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر: عَدَمُ اللَّبْسِ في بَابِي كان وإنَّ، لاختلاف إعراب الجزأين.

وأورد سيبويه<sup>(٦)</sup> للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة قوله: <sup>(٧)</sup>

٧٤٢ أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرٌ؟

(١) في م، د: «عند مَنْ جَوَّزَ مثل هذا أيضاً أن الأكثر والأولى...».

(٢) انظر دراسات ق ١، ٣٥٨/١.

(٣) يعني هي، وما دخلت عليه من الفعل، فيؤلَّان بالمصدر في موضع رفع اسم (كان).

(٤) أي ممَّا قبلها في الآية، وهو «حجَّتَهُمْ». ويجوز العكس.

(٥) الجاثية / ٢٥، والآية بتمامها: ﴿وَإِذَا نَظَرْنَا عَلَيْهِمْ لَمْ يَجْعَلْ لِنَفْسِنَا إِلَهًا وَكَانُوا بِالْحَقِّ كَافِرِينَ﴾.   
صَدِيقِينَ ﴿

انظر: [المشكل ٢٩٧/٤، دراسات ق ١، ٣٥٨/١، الإنحاف ص ٣٩٠].

(٦) الكتاب ٢٣/١ بولاق.

(٧) الفرزدق (ديوانه ٤٨١)، وقد ذُكر البيت مفرداً على أنه من فوائت الديوان.

الخزانة ٢٨٨/٩، سيبويه ٢٣/١، ٣١٤، المقتضب ٩٣/٤، الخصائص ٣٧٥/٢، ملحق المسائل العسكرية ص ١٤٥.

ويعني بابن المراغة جريراً، لُقِّبَ الفرزدقُ أُمُّهُ بِالْمَرَاغَةِ، وهي الأتان التي لا تمتنع من الفحول... والشاهد فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

هذا، و «بعض العرب - وهم بنو دارم وبنو نضل - يقولون: قائمٌ كان عبد الله، وكان قائمٌ عبد الله، فيجعلون النكرة اسماً، والمعرفة خبراً - «كان»»، وإنما يفعلون ذلك؛ لأنَّ النكرة أشدُّ تمكناً من المعرفة.

[شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩].



وقوله: <sup>(١)</sup>

فإنك لا تبالي بعد حَوْلٍ أَطْبِيَّ كان أمك أم حمار ٥٢٤

وقوله: <sup>(٢)</sup>

٧٤٣ ألا من مبلغ حسان عني أطبُ كان سحرَك أم جنونُ

ورَدَّ عليه المبرد <sup>(٣)</sup> بأن اسمَ كان، هو الضميرُ وهو معرفة <sup>(٤)</sup>.

وأجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بأن همزة الاستفهام في: أَطْبِيَّ، و: أَطْبُ، و: أسكرانُ: دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند إلى ضميره، فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل أولى، فاسم كان «إذن، نكرة، ورَدَّ الجواب بأن «أم» المتصلة يليها أحد المستويين والآخر <sup>(٥)</sup> الهمزة، ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً، لم يلهما المستويان.

---

(١) خدّاش بن زهير، كما في سيبويه ٢٣/١ بولاق، والمقتضب ٩٤/٤ الطبعة الأخيرة. أوثرؤان بن فزارة العامري، كما في الخزّانة ١٩٢/٧ هارون.

والشاهد فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة؛ لأنّ النكرة أشدّ تمكّناً من المعرفة.

(٢) أبوقيس بن الأسلت الأنصاري الخزرجي في حسان بن ثابت، وهو من الأوس.

الخزّانة ٢٩٥/٩، سيبويه ٢٣/١ بولاق، اللسان / طَبَّبَ /.

الشاهد فيه لما تقدّم قبله.

(٣) المبرد في المقتضب ٩٣/٤، ٩٤ جعل البيتَ:

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هجا      تمياً بجوف الشام أم متسكراً

فإنك لا تبالي بعد حولٍ      أطبِيَّ كان أمك أم حمار

من ضرورة الشعر، فهو - على هذا - موافقٌ لسيبويه الذي جعل ضمير العائد على نكرة هو نكرة. وإذا فإن ما

ذهب إليه الرضي ليس بصحيح. هذا، وقد تابع الرضي في هذا الوهم ابنُ يعيش في شرح المفصل ٩٥/٧.

(٤) في دتكملة: «فلم يخبر إلا عن المعرفة».

(٥) أي وبلي الآخر الهمزة.

وأجيب عن ردّ الجواب، بأنّ الفعل لما كان محذوفاً وجوباً لأجل المفسّر فكأنه معدوم، وأيضاً فإن استواء ما وليّاهما قد لا يكون، في ضرورة الشعر، كما يجيء في باب العطف<sup>(١)</sup>.

هذا، ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أنّ المرفوع إنما يفسّر رافعه بظاهر، إذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو: ﴿إِنْ أَمُرُّهُ﴾ هَلَكَ<sup>(٢)</sup> وفي قوله خاصة: «أظنيّ كان أمك أم حمار»: الأولى أن يرتفع ظني بكان المقدّرة<sup>(٣)</sup> لما يجيء في باب العطف أنه بعد سواء، ولا أبالي، لا تدخل همزة التسوية إلّا على الفعل.

وأجاب بعضهم، المبرّد عن سبويه بأنّ الضمير راجع إلى منكّر فيكون منكراً، ورّدّ جوابهم بأنّ الضمير الراجع إلى نكرة: معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو: ضربت رجلاً وهو راكب، ولو كان نكرة لصحّ وصفه.

والجواب عن الردّ: أنّ الضمير إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو: جاءني رجل فضربته، وإلّا فهو نكرة نحو: أرجل ضربته أم امرأة، كما مرّ في حدّ المعرفة، والنكرات المفسّرة للضمير في الأبيات الثلاثة: غير مختصة، فالضمائر، إذن، نكرات.

(١) أي في باب حروف العطف، في قسم الحروف من هذا الشرح.

(٢) ط: امرء.

(٣) النساء / ١٧٦، والآية بتمامها: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْعَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلْثَانُ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

(٤) ط: مقدرة.

واعلم أنَّ «ليس» من بين أخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة، لما فيها من النفي، وبجواز حذف خبرها كثيراً كقوله<sup>(١)</sup>:

٧٤٤ [وإذا أقرضت<sup>(٢)</sup> قرضاً فاجزه] إنما يَجْزِي الفتى ليس الجمل

أي ليس الجمل جازياً<sup>(٣)</sup>، وقيل: بل حُمِلت على «لا» فصارت حرف عطف مثلها.

وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا: لَيْسَ، ودَامَ، ولتصاريفها ما لها، ولا يستعمل لما زال وأخواتها مصدر، واسم فاعل، إلا تَامَنَ؛ لأنها يلزمها حرف النفي، وهو لا يدخل على المفرد.

وقد تحذف<sup>(٤)</sup> لام «تَكُنْ»<sup>(٥)</sup> للجزم، تشبيهاً لنونها بالواو، فحذفت مع أنه قد

---

(١) لبيد (ديوانه ١٤١).

الخرانة ٢٩٦/٩، سيبويه ٣٧٠/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٧؛ وفيه: جُوزِيَتْ بدل أقرضت، شرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ٤٠/٢، المقتضب ٤١٠/٤، مجالس نعلب ٤٤٧/٢، منشور الفوائد ص ٣٢. وعجز البيت مثل؛ وفيه: «يريد: لا الجمل: يضرب في المكافاة، أي إنما يجزيك مَنْ فيه إنسانية، لا مَنْ فيه بهيمية، ويروى: الفتى يجزيك لا الجمل». [مجمع الأمثال، ٢٤/١، رقم المثل ٧٧، وكتاب الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٣٨، رقم المثل ٣٨٠، تحقيق د. قطامش ط ١ سنة ١٩٨٠ دمشق].  
والفتى: السَّيِّد الكريم. و(الجَمَل): الجاهل، أو لعله يعني أن الذي يعني بمقارضة لمعروف هو الإنسان، لا الحيوان.

الشاهد فيه أنَّ (ليس) يجوز حذف خبرها كثيراً؛ أي ليس الجمل جازياً أو يجزي. وقيل إن (الجَمَل) هو الخبر، وسكن لللقافية، واسمها ضمير اسم الفاعل المفهوم من يجزي، أي: ليس الجازي الجمل، فلا حذف فيه. وقيل: إنَّ (ليس) فيه عاطفة. وقد ذكره الرضي في (لا) العاطفة، كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

(٢) ليس في م، ط.

(٣) ط: جارياً.

(٤) ط: يحذف.

(٥) ط: يكن.

حذفت قَبْلَ، حركتها للجزم، وذلك لكثرة استعمالها، قال تعالى:

﴿لَمْ يَكْ مُغَيَّرًا نِعْمَةً﴾<sup>(١)</sup>،

كما حذفت كسرة لم أبال، فقليل لم أبل، بعد ما حذفت منه الياء، لكثرة الاستعمال، أيضاً.<sup>(٢)</sup>

قال سيويه<sup>(٣)</sup>: إذا لاقى نون «يَكُنْ» المجزوم ساكناً بعدها لم يَجُزْ حذفها، قال تعالى:

﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup>.

لتقويها بالحركة، وخرجها بها عن شبه حرف المد، وأجازه يونس،<sup>(٥)</sup> أنشد أبو زيد في نواذره:<sup>(٦)</sup>

٧٤٥ لم يَكْ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ  
قال السيرافي: هذا شاذٌ.

---

(١) الأنفال/٥٣، ونصها: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْ مُغَيَّرًا نِعْمَةً أَنْفَعَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٢) انظر شرح الشافية ٢/٢٣٥، والمنصف ٢/٢٢٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٩ بولاق.

(٤) البينة ١/، والآية بتمامها: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾.

(٥) في د: «وأجاز يونس الحذف مع ذلك أيضاً».

(٦) ص ٢٩٦. وقائل البيت: حُسَيْنُ بْنُ عُرْفُطَةَ، وهو شاعر جاهلي، كان اسمه حُسَيْلًا، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم حُسَيْنًا. (الإصابة ٢/٢٤٨). الخزائن ٩/٣٠٤، التمام في تفسير أشعار هذيل ١٧٥، المنصف ٢/٢٢٨، الخصائص ٩٠/١.

والسُرَر: بفتح السين والراء [نواذر أبي زيد ص ٢٩٦]: ذكر ياقوت أنه وإد يدفع من اليمامة إلى أرض حضرموت. و«السُرَر» بكسر أوله، هو موضع على أربعة أميال من مكة عن يمين الجبل بطريق منى [الخزائن ٩/٣٠٧].

الشاهد فيه أَنَّ نونَ (يَكُنْ) المجزوم الملاقي للساكن، جائزٌ عند يونس، شاذٌ عند السيرافي.

قال سييويه<sup>(١)</sup>: تقديم الخبر إذا كان ظرفاً: مُستحسن، ويسمى ذلك الظرف مستقراً<sup>(٢)</sup> بفتح القاف<sup>(٣)</sup>، وكذا كل ظرف عامله مقدر، لأن ناصبه، وهو: «استقرَّ» مقدر قبله، فقولك: كان في الدار زيد، أي: كان مستقراً في الدار زيد، فالظرف مُستقرُّ فيه، ثم حذف الجار، كما يقال: المحصول، للمحصول عليه، ولم يُستحسن تقديم الظرف اللغو، وهو ناصبه ظاهر، لأنه، إذن، فضلة فلا يُهْتَمُّ به، نحو: كان زيدٌ جالساً عندك، وأما قوله تعالى:

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup>،

فإنما قُدِّمَ اللغو فيه لأنه معقد الفائدة، إذ لَيْسَ الغرضُ نفي الكُفءِ مطلقاً، بل نفي الكُفءِ له تعالى، فقُدِّمَ اهتماماً بما هو المقصود، معنى، ورعايةً (٣٣٠/ب) للفواصل لفظاً.

(١) هذا بمعناه في الكتاب ٢٧/١ بولاق.

(٢) لأنه يقدر بـ «استقر». وإن لم يكن خبراً سَمَّاهُ لغواً.

(٣) كما في الضَّبَّان على الأَشْمُونِ ١/٢٠٠.

(٤) الإخلاص ٥/.



## [ أفعال المقاربة ]

قوله : «أفعال المقاربة»<sup>(١)</sup> : ما وُضع لدنو الخبر، رجاءً أو حصولاً، «أو أخذاً فيه».

الذي أرى<sup>(٢)</sup>، أن «عسى»، ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طَمَعٌ في حَقِّ غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله، ولا يجوز أن يقال: إنَّ معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي<sup>(٣)</sup>، والمُصَنِّف<sup>(٤)</sup>، أي أن الطامع يطمع في دُنُو مضمون خبره، كقوله: عسى الله أن يشفي مريضِي، أي: إني أرجو قُرْبَ شفائه، وذلك لأن «عسى»، ليس متعيناً بالوضع للطمع في دُنُو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً، سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعيد مدَّةً مديدة، تقول: عسى الله أن يدخلني الجنة، وعسى النبي عليه السلام أن يَشْفَعَ لي، فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج، فهو بمعنى لعله يخرج، ولا دُنُو في «لعل» اتفاقاً.

وكذا في عدَّهم «طَفِقَ» ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر: نظرٌ، لأنَّ معنى: طَفِقَ زيدٌ يخرج: أنه شرع في الخروج وتلبَّس بأول أجزائه، ولا يقال: إنَّ الخروج قُرْبٌ ودَنَا<sup>(٥)</sup> من زيد، إلَّا قبل شروعه فيه؛ لأنَّ معنى القرب: قِلَّةُ المسافة، بَلَى، يَصِحُّ أن يقال فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه.

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٤، والفوائد الضيائية ٢٩٨/٢.

(٢) م: الذي يظهر لي.

(٣) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ص ٩٧.

(٤) الإيضاح في شرح المُقْصَل ٩١/٢.

(٥) ط: دَنَى، وهذا خطأ إملائي.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لِذُنُو الخبر، إلّا: كاد ومرادفاته.

وقول المصنف<sup>(١)</sup>: لدنو الخبر رجاء، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، فيه خَبْطٌ؛ لأنَّ نصب هذه المصادر<sup>(٢)</sup>، على التمييز في الظاهر، وهو تمييز نسبة، فيكون فاعلاً<sup>(٣)</sup> للذُّنُو، في المعنى، كما في قولك: يعجبني طيب زيد علماً، أي طيب علم زيد، فيكون المعنى: لِذُنُو رجاء الخبر، أو لِذُنُو حصوله، أو لِذُنُو الأخذ فيه، وليس «عسى» لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنو خبره، على ما ذهب إليه، وكذا «طَفِقَ» وأخواته، ليست لِذُنُو الأخذ فيه<sup>(٤)</sup>، بل هي للأخذ فيه، ولفظ الجُزْولي، أي: أنَّ عسى لمقاربة الفعل في الرجاء، أوضح<sup>(٥)</sup> فيما قصده من المعنى، ولو جعلنا المنصوب حالاً<sup>(٦)</sup> من الخبر أي: لِذُنُو الخبر مرجواً أو حاصللاً أو مأخوذاً فيه، على تكلف فيه، إذ الحدُّ لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة، لم يصحَّ<sup>(٧)</sup> قوله: حصولاً؛ لأنَّ الخبر في «كاد» ليس حاصللاً، بل هو قريبُ الحصول، وتبيّن، أيضاً، أنَّ بين قُرْب الخبر، وحصوله تنافياً؛ لأنَّ القريب: ما لم يحصل بعدُ.

قوله: «فالأول: عسى، وهو غير متصرف، تقول: عسى زيد أن يخرج وعسى أن يخرج زيد، وقد تحذف<sup>(٨)</sup> أن، والثاني: كاد، تقول: كاد زيدُ يجيء، وقد تدخل<sup>(٩)</sup> أن، وإذا دخل النفي على<sup>(١٠)</sup> كاد، فهو كالأفعال على الأصحَّ، وقيل يكون

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٩٠/٢. (٢) أي: رجاء، وحصولاً، وأخذاً.

(٣) أي قبل تحويله إلى التمييز، فهو من قبيل المحوّل عن الفاعل.

(٤) في ط: في الخبر.

(٥) ط: أوضح وأصح.

(٦) أي حالاً بالتأويل، كما سيبيته الرضي.

(٧) جواب (لو) في قوله: ولو جعلنا المنصوب حالاً.

(٨) ط: يحذف.

(٩) ط: يدخل.

(١٠) انظر مجالس ثعلب ١٤٢/١، ابن يعيش ١٢٤/٧-١٢٦، المقتضب ٧٥/٣ الطبعة الأخيرة، معاني الفراء ٧١/٢.



للإثبات، وقيل يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال، تمسكاً بقوله تعالى:

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>،

ويَقُولُ ذِي الرُّمَّة: <sup>(٢)</sup>

٧٤٦ إذا غَيَّرَ النَّايَ المحبين لم يكد رسيس الهوى من حُبِّ مَيَّة يبرح

والثالث: جعل، وطفق، وكرب، وأخذ، وهي مثل كاد • وأوشك، وهي مثل عسى، وكاد في الاستعمال.

قوله: «فالأول عسى»، أي الذي لرجاء مضمون<sup>(٣)</sup> الخبر، قال سيبويه<sup>(٤)</sup>:  
عسى، طَمَعُ وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو:  
عسيت أن تموت ومعنى الإشفاق: الخوف.

ولأنما لم يُتَصَرَّفْ في «عسى» بل لم يأتِ منه إلا الماضي، لِتَضْمِينِهِ معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء، كَلْعَلٌ، والإنشاءات، في الأغلب، من معاني الحروف، والحروف لا يُتَصَرَّفُ فيها، وأما الفعل، نحو: بعث، والجملة الإسمية نحو: أنت حرٌّ، فمعنى الإنشاء عارضٌ فيهما.

---

(١) البقرة/ ٧١، والآية بهما: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا أَلَا أَتَىكَ الْخَيْلُ فَدَجَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾

(٢) ديوانه (٨٦ أوربة).

الخزانة ٣٠٩/٩، الإيضاح في شرح المَقْصَل ٩٥/٢، ابن يعيش ١٢٤/٧، ١٢٥، شواهد التوضيح ص ٨٠، معجم الشواهد ٨٢/١. و(الناي): البُعْدُ، و(رسيس الهوى): حديث النفس.

(٣) د: دنو.

(٤) الكتاب ٣١١/٢ بولاق.

قال<sup>(١)</sup> الجَوْهَرِيُّ: عسى من الله واجبة<sup>(٢)</sup>، لاستحالة الطَّمَعِ والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكونان إلا في المجهول، وقوله تعالى:

﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>

للتخويف<sup>(٤)</sup>، لا للخوف والإشفاق، كما أنَّ «أو» في كلامه تعالى، للإبهام، والتشكيك، لا للشك.

قال<sup>(٥)</sup> أبو عبيدة: عسى من الله إيجاب<sup>(٦)</sup>، فجاء على إحدى لغتي العرب لأن «عسى» للرجاء، ولليقين أيضاً، وأنشد لابن مِقْبَل<sup>(٧)</sup>:

٧٤٧ ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الأمثال

(١) الصُّحاح ٢٤٢٥/٦: «وعسى من أفعال المقاربة، وفيه طَمَعٌ وإشفاق ولا يتصرف؛ لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال...»

وفي ص ٢٤٢٦: «وعسى من الله واجبة في جميع القرآن، إلا في قوله: «عسى ربه إن طلقك أن يبدله» [التحريم/٥]، وقال أبو عبيدة: عسى من الله إيجاب، فجاءت على إحدى لغتي العرب؛ لأن عسى في كلامهم رجاء ويقين. وأنشد لابن مِقْبَل:

ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الأمثال. «أي ظني بهم يقين».

(٢) «رَوَى الْيَتِيمِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كُلُّ (عسى) فِي الْقُرْآنِ فَهِيَ وَاجِبَةٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَقَالُ: عسى مِنْ اللَّهِ وَاجِبَةٌ...».

[البرهان ٢٨٨/٤]. وانظر البحر ٩٥/٥.

(٣) التحريم ٥، والآية بتمامها: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكِ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَنَاطَتٍ يَنْكِحُكِ عِنْدَ رَبِّكِ بِإِذْنِ رَبِّكِ وَابْتِكَارًا﴾.

(٤) في فتح القدير ٢٥١/٥: «... أخبر عن قدرته على أنه إن وقع منه الطلاق أبدله خيراً ممنهن تخويفاً لهن...».

(٥) مجاز القرآن ١٣٤/١.

(٦) انظر دراسات، القسم الثالث ٤٤٧/١ وما بعدها.

(٧) ديوانه ٢٦١ [تحقيق د. عزة حسن، دمشق سنة ١٩٦٢م].

الحزنة ٣١٣/٩، مجاز القرآن ١٣٤/١، ابن يعيش ١٢٠/٧. والتنوفاً: الفلاة. يتنازعون: يتجادبون. جوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

الشاهد فيه أنَّ أبا عبيدة قال: إِنَّ (عسى) تأتي بمعنى اليقين كما في البيت.

أي : ظني بهم يقين<sup>(١)</sup>، هذا كلامه<sup>(٢)</sup>، وأنا لا أعرف «عسى» في غير كلامه تعالى لليقين، فقوله «عسى» لليقين، فيه نظر، ويجوز أن يكون معنى، ظني بهم كعسى، أي مع طمع.

وقد يكسرون سين «عسى» إذا اتصل به ضمير المتكلم<sup>(٣)</sup>، نحو: عسيْتُ، عسينا، أو ضمير المخاطب نحو: عسيْتَ عسيْتِما عسيْتِ عسيْتِما، عسيْتَن، أو تون جمع المؤنث نحو: عسيْن.<sup>(٤)</sup>

وزعم<sup>(٥)</sup> الزجاج أن عسى حرف، لما رأى من عدم تصرفه، وكونه بمعنى لعل، واتصال المرفوع به يدفع ذلك، إلا أن يعتذر بما اعتذر به أبو علي في<sup>(٦)</sup> ليس، كما تقدّم.

قوله: «عسى زيد أن يخرج»، المتأخرون على أن «عسى» يرفع الاسم وينصب الخبر، ككان، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزباء، (أ/٢٣١) عسى الغوير أبوساً<sup>(٧)</sup>، وقوله:<sup>(٨)</sup>

(١) مجاز القرآن ١٣٤/١.

(٢) أي كلام أبي عبيدة، ذكره الرضي ليعقب عليه، وينقده.

(٣) وبالكسر قرأ نافع «قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال» [البقرة/ من ٢٤٦].

[الكشف ٣٠٣/١، حجة القراءات ١٣٩، النشر ٢٣٠/٢، ابن مجاهد ط ٢، ١٨٦].

(٤) انظر الموجز لابن السراج ص ٣٣، والصاحبي ص ٢٣٧.

(٥) معه ثعلب، وابن السراج. الجنى ٤٦١، المغني ص ٢٠١.

(٦) المسائل الحلبيات ق ٤٨/أ- ٥٢/ب.

(٧) سبق الكلام عليه. وانظر الخزانة ٣٢٠/٩ للتأكيد بها جاء هناك، وكذلك كتاب الأمثال لأبي حنيفة القاسم بن

سلام ص ٣٠٠، والمستقصى ١٦١/٢، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص ١٢٩ [تحقيق د. عبدالحسين المبارك،

دار الرشيد، بغداد سنة ١٩٨٠م].

(٨) رؤية (ملحقات ديوانه ١٨٥).

الخزانة ٣١٦/٩، الأسالي الشجرية ١٦٤/١، الخصائص ٩٨/١، المغني ص ٢٠٣، شرح أبيات المغني

للبيهقي ٣٤٢/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٧/١.

الشاهد فيه أن المتأخرين استدلوا بهذا البيت، وبالمثل، وهو (عسى الغوير أبوساً) بوقوع المفرد منصوباً بعد =

٧٤٨ [أكثر في العذل<sup>(١)</sup> مُلِحاً دائماً] لا تكثر<sup>(٢)</sup> إني عسيت صائماً

ونُقِلَ عن سيبويه<sup>(٣)</sup> مَنَعُ كَوْنِ «أَنْ يَفْعَلَ» خبره، قيل: إنما قال ذلك؛ لأنَّ الحدث لا يكون خبراً عن الجُثَّةِ، وقوله: أبوساً، وصائماً، لَتَضْمُنَ «عسى» معنى «كان» فَأَجْرِي في الاستعمال مُجرَاهُ، وَعُذْرُ مَنْ جعله خبراً أَنْ يُقَدَّرَ مضافاً، إمَّا في الاسم، نحو: عسى حال زيد أن يخرج، أو في الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يخرج.

قال<sup>(٤)</sup> أبو علي في القَصَرِيَّاتِ: عسى زيد أن يقوم أي عسى زيدُ ذا قيام، وفي هذا العذر تَكَلُّفٌ، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم ولا في الخبر، وقال بعضهم: «أَنْ» زائدة، وفيه، أيضاً، نَظَرٌ؛ لأنَّ الزائدة لا يلزم إلَّا مع بعض الكلِّم، كزيادة «ما» في قولهم: «افْعَلْ هذا أثراً ما»<sup>(٥)</sup>، ولزومه مُطَرِّداً في موضع مُعَيَّن مع أي كلمة كانت: بَعِيدٌ.

وقيل: المقترون بأنَّ، مشبَّهة بالمفعول به، وليس بخبرٍ، كخبر كان، حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الجُثَّةِ، وذلك لأنَّ المعنى الأصلي، قارب زيدُ أن يخرج أي الخروج ثم تغيَّرَ معنى الكلام عن ذلك الأصل، بإفادة «عسى» لإنشاء الطَّمَع، كما كان أصل معنى: ما أَحْسَنَ زيداً، شيء جعله حسناً، ثم تغيَّرَ عنه بإفادة إنشاء التعجب، وكذا قالوا: أصل معنى: عَسَى أَنْ يخرج زيدٌ، قَرَبَ أَنْ يخرج زيدٌ، أي خروج زيد، فهو في الاستعمال الأول كالفعل<sup>(٦)</sup> المتعدي، وفي الثاني كاللازم.

مرفوع، على أَنَّ الْفِعْلَ فِي قَوْلِهِمْ: عسى زيد أن يفعل، في موضع نصب على أنه خبر لـ (عسى) وهي تعمل عمل كان.

(١) ليس في ط. (٢) د، ط: لا تلحن.

(٣) هذا مستفاد من كلامه ج ١/ ٤٧٧ بولاق، ولفظه: وعسى محمولة عليها أَنْ، كما تقول: دنا أن يفعلوا.

(٤) م: كما قال.

(٥) بزيادة «ما». والمراد: افعل هذا مؤثراً له على غيره؛ أي: ابدأ به.

(٦) د: «بمعنى الفعل المتعدي في الأصل، وفي الثاني بمعنى اللازم».

وفيه، أيضاً، نَظَرٌ، إذ لم يثبت في عَسَى، معنى المقاربة، وضعاً، ولا استعمالاً، كما مرَّ قَبْلُ.

وقال الكوفيون: إِنَّ «أَنْ يَفْعَلَ» في محل الرفع، بدلاً مِمَّا قَبْلَهُ، بدل الاشتمال، كقوله تعالى:

﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ...﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، أي لا ينهاكم عَنْ أَنْ تَبَرُّوهم.

«والذي أَرَى»،<sup>(٢)</sup> أَنَّ هذا وجهٌ قَرِيبٌ فيكون في نحو: يازيدون عسى أن تقوموا، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى، أيضاً، يساعد ما ذهبوا إليه، لأنَّ «عسى» بمعنى: يُتَوَقَّعُ، فمعنى عسى زيد أن يقوم: أي يُتَوَقَّعُ ويُرْجَى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال لأنَّ فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، كما مرَّ في باب البذل، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيمٌ لذلك الشيء في النفس، كما مرَّ في ضمير الشأن.

وأما: عَسَيْتُ صائماً، وَعَسَى الْغَوِيُّرُ أَبْوَساً فَشَادَّانِ<sup>(٣)</sup>، وقال بعضهم<sup>(٤)</sup> التقدير، عسى الغويُّرُ أَنْ يَكُونَ أَبْوَساً، وعسيت أن أكون صائماً، وجاز حَذْفُ «أَنْ» مع الفعل مع كونها<sup>(٥)</sup> حرفاً مصدرياً، لقوة الدلالة، وذلك لِكَثْرَةِ وقوع «أَنْ» بعد مرفوع

(١) المتنحة ٨، والآية بنهاها: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

(٢) «أَنْ تَبَرُّوهُمْ»: هذا المصدر المؤول في محلِّ جرِّ بدل من (الذين)، وهو بدل الاشتمال. [الكشاف ٨٨/٤، البحر ٢٥٥/٨]، أي عن برِّ الذين. [التبيان ١٢١٨/٢].

وقيل: مفعول من أجله. [مشكل إعراب القرآن ٣٧١/٢].

(٣) د: «ولا أرى هذا وجهاً بعيداً».

(٤) في ط: «فشادَّانِ لتضمينها معنى كان».

(٥) المَرْدَ، وابن هشام. [المقتضب ٦٩/٣، ٧٠، المغني ص ٢٠٣].

(٥) د: أنها حرفٌ مصدرى.

«عسى»<sup>(١)</sup>، فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله، كما ذكرنا من مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> في المفعول معه، ومثله ما قَدَّرَ الكِسائي في البيت<sup>(٣)</sup>: إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَرْقَدَانِ، إِلَّا أَنْ الْقَرِينَةَ ههنا أدل كما ذكرنا.

فعلى مذهب الكوفيين، إذا حذفت «أَنْ» في الخبر، مع قلة ذلك، قلنا إنها مقدرة لقوة الدلالة عليه فيكون كقولهم تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي لَا أَنْ<sup>(٤)</sup> تراه.

قوله: «وعسى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، اعْلَمْ أَنْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنْ «أَنْ» مع الفعل في: عسى زيد أَنْ يخرج، خبر عسى، جاز أن يقول في عسى أَنْ يخرج زيد: إنه خبر، وأيضاً، وهو من باب التنازع، فيقول في التثنية على اختيار البصريين: عَسِيَا أَنْ يخرج الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أَنْ يَخْرُجَا الزيدان، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أن يقول: إِنَّ «أَنْ يَخْرُجَ» فاعل «عسى» وزيد فاعل يخرج، فيقول في التثنية: عسى أَنْ يخرج الزيدان لا غير<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى:

﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّخْمُودًا﴾<sup>(٦)</sup>،

لو جعلنا الفِعْلَيْنِ متنازعين في «ربك» لم يجز إعمال الأول أعني «عسى»، لِكَوْنِ

(١) قال البغدادي: «وأحسن من ذلك كله أَنْ يَقْدَرُ يَتَأَسُّ أَبُو سَأً، فيكون مفعولاً مطلقاً، ويكون مثل قوله تعالى:

﴿فَطَفِقْ مَسْحًا﴾ [ص ٣٣]، أي يَمْسَحُ مَسْحًا... [الخزانة ٣٢١/٩].

(٢) الكتاب ١٥٦/١ بولاق.

(٣) إشارة إلى قول عمرو بن معديكرب:

وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُائِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

ديوانه ١٨١، سيبويه ٣٧١/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٤٨، المغني ص ١٠١، ٧٣٩، الخزانة

٤٢١/٣ و ٣٢١/٩ هارون.

(٤) سبق تحريجه المثل.

(٥) انظر المختضب ٧٠/٣ الطبعة الأخيرة، وشرح المازدي على الألفية ٣٣٢/١ - ٣٣٣.

(٦) الإسراء ٧٩، والآية بتمامها: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ. نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّخْمُودًا﴾.

«ريك» وهو أجنبي، إذن، فاصلاً بين بعض الصلّة وبعض. <sup>(١)</sup>

أَعْمَلَ الثاني لقال كادت، إِلَّا عند الكِسَائِي<sup>(١)</sup> فإنه يحذف الفاعل في مثله، كما مر<sup>(٢)</sup>.

وأما على قراءة<sup>(٣)</sup> من قرأ<sup>(٤)</sup> «كاد يزيغ»<sup>(٥)</sup> بالياء، فليس من باب التنازع وإلَّا وَجَبَ تَأْنِيثُ أَحَدِ الْفَعْلَيْنِ لِإِسْنَادِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤنَّثِ، بل هو على إضمار الشأن في «كاد».

وقولك: (٢٣١/ب) كاد يقوم زيد، يحتمل التنازع، فتعمل أيهما شئت، ويحتمل إضمار الشأن في «كاد»، ومثله: «ليس خَلَقَ اللَّهُ مثله»<sup>(٦)</sup>

وليس بمشهور إضمار الشأن، من أفعال المقاربة، إلَّا في «كاد» ومن الأفعال الناقصة إلَّا في «كان» و«ليس».

ولا يتقدم «أَنَّ» مع الفعل على «عسى» أَمَّا عند مَنْ قال إنه خبرٌ، فَلِضَعْفِ «عسى» لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، وَأَمَّا عند مَنْ قال هو بَدَلٌ، فَلَامْتِنَاعِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ.

وقد يحذف الخبر من هذا الباب إِنْ عُلِمَ، نحو<sup>(٧)</sup>:

٧٤٩ هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ، وَكِدْتُ، وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عَثْمَانَ تَبْكِي حَلَالَتُهُ

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٢١.

(٢) باب التنازع، في الجزء الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن حفظي.

(٣) ط: قراءة.

(٤) قرأ حمزة وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. [حُجَّةُ القراءات ص ٣٢٥، السبعة ٣١٩ ط ٢، حُجَّةُ ابن خَلَوَيْهِ ص ١٧٨]. وانظر توجيه الآية في المسائل العسكرية ص ٥٢ وما بعدها.

(٥) ط: «تزيغ» بالتاء.

(٦) سقطت من ط، وقد تقدَّم هذا مِنْ قَبْلُ.

(٧) قاتل البيت ضايع البرُّجُمي، كما في الخزائنة ٣٢٣/٩، والكمال ٢١٧/١، ٢٢٠، وانظر معجم شواهد العربية ٢٨٧/١.

الشاهد فيه أَنَّ خبر (كِدْتُ) فيه محذوف، والتقدير: وكدت أفعل.



أي كِدْتُ أفعَل<sup>(١)</sup>، وكذا تقول: كم «عسى زيد»، إذا قيل لك: عسى زيد أن يقوم: أي: كم «عسى زيد أن يقوم».

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب، غالباً، من اختصاص، فلا يقال: كاد رجل أن يقوم، ولا: عسى شخص أن يقوم، إلا قليلاً<sup>(٢)</sup>.

قوله: وقد يحذف «أن»، كقوله: <sup>(٣)</sup>

٧٥٠ عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه يكون وراءه فَرَجٌ قريبٌ وهو قليلٌ، وذلك لتشبيه «عسى» بكاد، «عند مَنْ قال هو خَيْرٌ، وقد<sup>(٤)</sup> مرَّ أن ذلك عند الكوفيين «بتقدير» أن».

ويتعين في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكونَ فاعلُ أخبارها ضميراً عائداً إلى اسمها، فلا تقول: كاد زيد يخرج غلامه، إلا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى

---

(١) «كذا قدره أبو علي في كتاب الشعر، وأورد له نظيراً. والمزاد: هَمَمْتُ يَقْتُلُهُ، ولم أفعله، وكِدْتُ أَقْتُلُهُ». [الخزّانة ٣٢٣/٩].

(٢) انظر في وقوع خبر (كاد) مقروناً بأن، وهو ما خفي على أكثر النحّوين في شواهد التوضيح ص ٩٨.

(٣) هُذِبَ بن الحَشْرَمِ العُذْرِي.

[الخزّانة ٣٢٨/٩، سيبويه ٤٧٨/١ بولاق، المقتضب ٧٠/٣، الجمل ٢٠٩، الحلل ٢٧١، المرادي على الألفية ٣٢٦/١، الجنى ٤٦٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٦٩، المرتجل ١٣٠، أسرار العربية ١٢٨، الفوائد الضيائية ٣٠٢/٢، روضة العقلاء ١٣٦ [البستي، ط مصطفى السقا، مصر سنة ١٩٥٥م]، أخبار النساء ١٠٦ [ابن قيم الجوزية، ط نزار رضا، بيروت سنة ١٩٦٤]، ضرائر الشعر ١٥٣.

الشاهد في البيت إسقاط (أن) بعد عسى ضرورة، ورفع الفعل، وإجراء عسى مجرى كاد. أكثرهم يقول هذا. لكن ابن السّيد، قال في كتابه الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٧٤:

«والأحسن عندي أن يقال: إن (عسى) شُبِّهَتْ بِـ (لعل)؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما رجاءٌ وطَمَعٌ، كما أنهم رُبُّما أدخلوا في خبر (لعل) (أن) تشبيهاً بِـ (عسى)، كما قال مُتَمِّمٌ بنُ نُؤَيْرَةَ:

لعلك يوماً أن تَلِمَ مُلَمَّةٌ \* مِن اللَّامِي يَدْعُكَ أَجْدَعَا.

ويروي: أَمْسَيْتَ - بفتح التاء - على المخاطبة لابي نُمَيْر ابن عمه، وأَمْسَيْتَ - بضم التاء - على وجه الإخبار عن نفسه. [الحلل ص ٢٧٤].

(٤) في د: «وأما عند الكوفيين فعل إضمار (أن)، كما ذكرنا، ويتعين...».

الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيدٌ تخرج نفسه، هو بمعنى: كاد زيدٌ يموت.

وقد يُستعمل حَرِيَّ زيدٌ أَنْ يفعلَ كذا<sup>(١)</sup>، واخْلَوْلَقَ عمروٌ أَنْ يقومَ، استعمال «عسى» بلفظ الماضي فقط، ومعناها: صار حَرِيّاً وَحَرِيٌّ أي جديراً، وصار خليقاً، وأصلهما: حَرِيَّ بَأَن يفعلَ، واخْلَوْلَقَ بَأَن يقومَ، فحذف حرف الجر، كما هو القياسُ مع أَنَّ وَأَنْ.

ويقال أيضاً: هو حَرِيٌّ أَنْ يفعلَ، بفتح الراء والتنوين، على أنه مصدرٌ بمعنى الوَصْفِ، فلا يُشْنَى ولا يُجمع ولا يُؤنَّثُ، نحو: هُنَّ حَرِيٌّ أَنْ يفعلنَ، وإن قلت: هو حَرِيٌّ، على فَعِيلٍ، أو حَرٍ بكسر الراء كَعَمٍ<sup>(٢)</sup>، أن يكون<sup>(٣)</sup>، ثنيت وجمعت وأنثت، ويقال أيضاً: بالْحَرَى أَنْ يكونَ.

وقد يقع بعد «اخْلَوْلَقَ»: أَنْ مع الفعل، نحو: اخْلَوْلَقَ أَنْ يفعلَ زيدٌ<sup>(٤)</sup>، كما قلنا في: عسى أَنْ يفعلَ زيدٌ.

وقولُ الشاعر: <sup>(٥)</sup>

٧٥١ عسى طِيءٌ من طِيءٍ بعد هذه ستطفيء غلاتِ الكلى والجوانح<sup>(٦)</sup>

(١) في ط: «حَرِيَّ زيدٌ أَنْ يفعلَ كذا - بكسر الراء -».

(٢) صفة مشبهة على وزن فَعِيلٍ، مثل فَرِحَ فهو فَرِحٌ.

(٣) راجع إلى الأمثلة التي قبل: عَمٍ.

(٤) ط: زيدا.

(٥) قَسَامُ بن رَوَاحَةَ السَّنْسِي. والبيت آخر أبيات أربعة أوردتها أبوتمام في باب المراثي من الحماسة.

الحماسة بشرح التبريزي ١١/٣، الخزانة ٣٤١/٩، الجنى ٤٦٠، ابن عيمش ١١٨/٨، ١٤٨، الإيضاح في شرح

المفصل ٢٣٨/٢، المغني ص ٢٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٣٤٤.

و(غلات) جمع غلة، وهي حرارة العطش، و(الكلى): جمع كُليّة.

ومعنى البيت: عسى أن ينتصر بعض طييء على بعضها الباغي بعد هذه الحالة التي وصلوا إليها.

الشاهد فيه أن السين في قوله (ستطفيء) قائمة عند المتأخرين مقام أن؛ لكونها للاستقبال.

(٦) ط: والجوابح.

السين فيه عند المتأخرين، قائمة مقام «أن» لكونهما للاستقبال.<sup>(١)</sup>

والوجه عند الكوفيين أن يكون فاعل «عسى» مضمون الجملة الاسمية التي بعده، كما في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ بَدَأْهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُجُنَّهٗ﴾<sup>(٢)</sup>

أي: يتوقع إطفاء غلات الكلأ.

قوله: «والثاني كاد»، أي ما وضع لدنو حصول الخبر: كاد، وهو من كدت تكاد كيداً ومكادة، مثل: هبت تهاب.<sup>(٣)</sup>

وحكى الأصمعي: كَوَدَّ بالواو<sup>(٤)</sup>، فيكون، كَخِفْتُ تَخَافُ خَوْفًا وَمَخَافَةً وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ، وَأَوْشَكَ بِمَعْنَاهُ، ومعنى «كاد» في الأصل: قَرَّبَ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى أَصْلِ الْوَضْعِ، فَلَا يَقَالُ: كَادَ زَيْدٌ مِنَ الْفَعْلِ، وَمَعْنَى أَوْشَكَ فِي الْأَصْلِ: أَسْرَعَ، وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى الْأَصْلِ فَيُقَالُ: أَوْشَكَ فُلَانٌ فِي السَّيْرِ.

---

(١) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: «إِلَّا أَنْ وَضَعَ السَّيْنُ مَوْضِعَ (أَنْ) شَاءَ وَسَبَّهَ إِمَّا لِأَنَّ (أَنْ) أَكْثَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، فَخَصَرَهَا لِكَثْرَتِهَا، وَإِمَّا لِأَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ: قَارِبُ زَيْدٍ الْخُرُوجِ، وَالسَّيْنُ لَيْسَتْ مَصْدَرِيَّةً فَخَصَّتْ (أَنْ) لِذَلِكَ».

[الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٨].

(٢) يوسف / ٣٥، ونصها: ﴿ثُمَّ بَدَأْهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُجُنَّهٗ حَتَّى جِينِ﴾. «فاعل (بدا) عند سيبويه محذوف، قام مقامه «لَيْسَجُجُنَّهٗ»، وقال المبرد: فاعله المصدر الذي يدل عليه (بدا). وقيل: الفاعل محذوف لم يعوض منه شيء، تقديره: ثم بدا لهم رأي [المشكل ١/٤٣٠]. وانظر سيبويه ١/٤٥٦، والمقتضب ٤/٣٩١، والبيان ٢/٤١.

(٣) «وبعض العرب يقولون: كُدت، بالضم». [المفصل ص ٢٧١ ط. دار الجيل] حكاه سيبويه عن بعض العرب. [ابن يعيش ٧/١٢٤].

(٤) المنصف ١/٢٥٦، ابن يعيش ٧/١٢٤. «وحكى قُطْرُب: كاد كِيداً، وكيدودة، وقال بعضهم كَوَاداً ومكاداً...» [المنع ١/١٢٩].

ومن مرادفات كاد وأوشك: أُولَى، وَكَرَبَ وَهَلَّهَلْ<sup>(١)</sup>، وَكَرَبَ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى قَرَّبَ، يُقَالُ كَرَبَتِ الشَّمْسُ أَي دَنَتْ لِلْغُرُوبِ، وَأَمَّا أُولَى فَمَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ قَارَبَ، قَالَ: <sup>(٢)</sup>

٧٥٢ فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأُولَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ

أَي قَارَبَ وَكَادَ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ «أَنْ»، وَالْأَظْهَرُ<sup>(٣)</sup> كَوْنُهَا مَفْعُولًا لِأُولَى.

وَيَجِبُ تَجْرِيدُ خَيْرِ «هَلَّهَلْ» مِنْ «أَنْ»<sup>(٤)</sup>، وَأَمَّا كَادَ وَكَرَبَ وَأَوْشَكَ، فَتُسْتَعْمَلُ<sup>(٥)</sup> أَخْبَارُهَا مَعَ أَنْ، وَمَجْرَدَةٌ، وَالتَّجْرِيدُ مَعَ كَادَ وَكَرَبَ أَكْثَرُ وَأَعْرِفُ، وَإِذَا كَانَتْ مَعَ أَنْ فَهُوَ بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَي: كَادَ أَوْ كَرَبَ مِنْ أَنْ يَقُومَ، وَأَوْشَكَ فِي أَنْ يَقُومَ، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَوْجِبُوا هَهُنَا حَذْفَهُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَ«أَنْ» إِمَّا مَنْصُوبَةٌ أَوْ مَجْرُورَةٌ كَمَا مَرَّ.

وَقَدْ يَقَعُ بَعْدَ أَوْشَكَ: أَنْ، مَعَ الْفِعْلِ نَحْوُ أَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، أَيْ أَسْرَعَ خُرُوجَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّنَازُعِ، فَأَوْشَكَ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ نَحْوُ كَادَ، لَكِنْ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ كَادَ، أَي مَجْرَدَ الْخَبَرِ مِنْ أَنْ، وَيُسْتَعْمَلُ عَسَى، عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْمَعْلُومَيْنِ.

(١) «لَكِنْ التَّرِيمُ كَوْنُ خَيْرِهَا مُضَارِعًا مَجْرَدًا مَعَ «هَلَّهَلْ»...» [التسهيل ص ٥٩].

(٢) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ. وَقَدْ نَقَلَهُ الْبَغْدَادِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ مِنْ غَيْرِ نِسْبَةٍ إِلَى أَحَدٍ.

الخزانة ٣٤٥/٩، المصنف ١/١٢٨، اللسان (وَلِي)، المُسَاعِدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢٩٢/١، معجم الشواهد

٧٦/١. (وَعَادَى): مِنَ الْعِدَاءِ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَهُوَ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ الصَّيْدَيْنِ بِصَرْعِ أَحَدِهِمَا عَلَى آثَرِ الْآخَرِ فِي طَلْقِ

وَاحِدٍ. (وَالْهَادِيَةُ): أَوَّلُ الْوَحْشِ.

الشاهد فيه أَنْ (أُولَى) مِنْ مُرَادِفَاتِ (كَادَ) وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ (أَنْ).

(٣) م: فظاهر.

(٤) التسهيل ص ٥٩.

(٥) ط: فَيُسْتَعْمَلُ أَخْبَارُهَا.

وإذا حذف أن من أخبار هذه الأفعال الثلاثة، فإما أن تقدر مع الحذف، كما في: تسمع بالمُعَيدي<sup>(١)</sup>، وإما أن تحذف رأساً بلا تقدير، لاستعمال كاذ وكرب وأوشك، لشدّة دلالتها على مقارنة الفعل: استعمال كان.

ولاستعمال كاذ مثل كان، جاء في الضرورة:  
فأبْتُ إلى فهم، [وما كدت<sup>(٢)</sup> آيياً] وكم مثلها فارقتها وهي تصفر<sup>(٣)</sup>

ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو: «كَادَ<sup>(٤)</sup> يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ»<sup>(٥)</sup>.

واستعمل، أيضاً، الأفعال التي للشروع في الفعل، استعمال «كان»، وهي طَفِقَ<sup>(٦)</sup>، وأخذ، وأنشأ، وأقبل، وقرب، وهب<sup>(٧)</sup>، وعلق، وجعل، وكانت بذلك، أولى من كاد، وأخواتها، لأن أخبارها (أ/٢٣٢) حاصلة المضمون، كأخبار كان، بخلاف خبر كاذ.

وكان أصل استعمالها، أن يُقال: طَفِقَ زيدٌ في الفعل، وأخذ في الفعل، وجعل الفعل، من قوله تعالى:

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾<sup>(٨)</sup>،

(١) قد سبق تحريجه.

(٢) ما بين القوسين من الأصل، والتممة من م، د.

(٣) سبق تحريج البيت، وهو لئابطُ شرأ.

(٤) التوبة / من ١١٧، وتقدّمت قريباً.

(٥) ط: ساقطة.

(٦) «بكسر الفاء وفتحها - وطبق - بالياء أيضاً». [شرح المرادي على الألفية ١/٣٣٠]. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٩٤.

(٧) دُكر في التسهيل: (قام) مع (هب): ص ٥٩. و«هما غريبان».

[المرادي على الألفية ١/٣٣٠].

(٨) الأنعام ١/، والآية بشامها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

أي أَوْجَدَ<sup>(١)</sup>، وكذا أنشأ الفعل، وأقبل على الفعل، وقَرَّبَ الفعل، وهَبَّ في الفعل، من قولهم: هَبَّ البعيرُ في سَيْرِهِ، أي نَشِطَ فيه، فاستعملت استعمالَ كان لتضمينها معناها.

وأما هَلْهَلَّ، فإنما لزم تجريدُ خبره من أن، مع أنه بمعنى كاذ، لا بمعنى طَفِقَ، لأنَّ المبالغة في القُرب فيه أكثرُ، ومثُلُ هذا التركيب يَدُلُّ على المبالغة مثل زلزل، وصرصر<sup>(٢)</sup>، فكأنه، للمبالغة في القرب، لاحقٌ بالأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير<sup>(٣)</sup> أن، نحو: هَلْهَلْتُ أقوم.

ولكُونِ أفعالِ المقاربة، أي كاذ، ومرادفاته، وأفعال الشروع أي طَفِقَ ومرادفاته فروعاً لكان ومحمولةً عليها، لم تقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليه.

وإنما لزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن أن، دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بأن؛ لأنَّ المضارع المجرد من علامات الاستقبال ظاهرٌ في الحال، كما مَضَى في بابه، فهو من حيث الفعلية يَدُلُّ على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائماً، لم يَدُلُّ على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهورُهُ في الحال، يدل على كونه مُشْتَغلاً به، دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قام، دَلَّ على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: كان زيد وقت الزوال يقوم، دَلَّ على<sup>(٤)</sup> اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما حُمِلت هذه الأفعال على كان، وقَصِدَ المعنيان، أي حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مُشْتَغلاً به، وَجَبَ ألا يكون اسماً، ولا ماضياً، ولا مضارعاً بأن<sup>(٥)</sup>.

(١) وبمعنى خَلَقَ. وقد ذكرنا ذلك من قبل. [فتح القدير ٩٨/٢، أبو السعود ٧٧/٢].

(٢) يرى بعض العلماء أنَّ أَصْلَ مضاعف الرباعي كززل، وصرصر أنه مضاعف الثلاثي، فلما أريد تضعيفه قيل زلزل، وكراهة توالي ثلاثة أمثال، أبدلوا أحدها من جنس الفاء. ومن هنا تأتي المبالغة التي أشار إليها الرضي.

(٣) د: «بغير أن استعمالها، يقال: هلهلت...».

(٤) د: «دَلَّ على أنه كان مُشْتَغلاً به...».

(٥) م، د: «ولا مضارعاً مقترناً بأن، بل يكون مضارعاً مجرداً منها».

ولإنما غلب في أفعال المقاربة، أعني كاد ومرادفاته، كون أخبارها كذلك، وجوز  
اقترانها بأن، لكونها من شدة القرب الذي فيها، كأنها للانتقال والشروع أيضاً، فهي  
ليست متضمنة لمعنى كان، مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث  
الاستعمال فقط، فجاز في بعضها: اقتران الخبر بأن، كقوله: <sup>(١)</sup>  
٧٥٣ قد كاد من طول البلى أن يمصحاً

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال.  
وأما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعاً بأن، ومنعهم من أن يكون مصدراً،  
نحو: عسى زيد القيام، وكذا منعوا من: عسى قيام زيد، فلأن المضارع المقترن  
بأن للاستقبال خاصة، والطمع والإشفاق مُختصان بالمستقبل، فهو أليق بعسى من  
المصدر، ومن ثم <sup>(٢)</sup> قد تُحمل <sup>(٣)</sup> لعل وإن كانت من أخوات «إن» عليه، نحو: لعلك  
أن تقوم.

قوله: «وإذا دخل النفي على كاد... إلى آخره»، قال بعضهم في كاد، إن نفيه  
إثبات وإثباته نفي، بخلاف سائر الأفعال <sup>(٤)</sup>.

(١) رؤية (ملحقات ديوانه ص ١٧٢)؛ وقبله:

رسم عفى من بعد ما قد انحنى.

الحزنة ٣٤٧/٩، الاقتضاب ٣٩٦، الجمل ٢١٠، الحلل ٢٧٤، ابن يعيش ١٢١/٧، ضرائر الشعر ص ٦١،  
الفوائد الضيائية ٣٠١/٢.

و(البلى) - بكسر الباء - من بلى يبلى إذا خلق. و(أن يمصحاً) أي ينمحي. يقال: مصحت الدار إذا درست  
وذهبت. ومصح الظل إذا قصر. فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مصحت من طول البلى.  
الشاهد في «كاد... أن يمصحاً»، حيث استعمل (كاد) مثل (عسى) في كون خبره فعلاً مضارعاً مقروناً  
بـ (أن).

وقوله: «من طول البلى» يتعلّق الجار والمجرور بـ (كاد) تعلّق العلة بالعلول.

(٢) ط: ثمة.

(٣) ط: يُحمل.

(٤) قال الزركشي: «وللتخوين فيها أربعة مذاهب:

أحدها: أن إثباتها إثبات، ونفيها نفي، كغيرها من الأفعال.

أَمَّا كَوْنُ إِبْثَاتِهِ نَفِيًّا، فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ وَأَثْبَتَ الْكَوْدَ<sup>(١)</sup>،  
أَيِ الْقَرَبِ فَهَذَا الْإِبْثَاتُ نَفِيٌّ، فَهَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ وَكَيْفَ يَكُونُ إِبْثَاتُ الشَّيْءِ نَفِيًّا،  
بَلْ فِي: كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، إِبْثَاتُ الْقَرَبِ مِنَ الْقِيَامِ بِلا رَيْبٍ.

وإن أَرَادُوا أَنَّ إِبْثَاتَ كَادَ، دَالٌّ عَلَى نَفْيِ مَضْمُونِ خَبَرِهِ، فَهُوَ صَحِيحٌ وَحَقٌّ؛ لِأَنَّ  
قَرَبَكَ مِنَ الْفِعْلِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ انْتِفَاءِ الْفِعْلِ مِنْكَ، إِذْ لَوْ حَصَلَ مِنْكَ الْفِعْلُ لَكُنْتَ  
أَخَذًا فِي الْفِعْلِ، لَا قَرِيبًا مِنْهُ.

وَأَمَّا كَوْنُ نَفْيِهِ إِبْثَاتًا فنقول، أَيْضًا: إِنْ قَصَدُوا أَنَّ نَفْيَ الْكَوْدِ أَيِ الْقَرَبِ فِي: مَا  
كَدْتَ أَقُومُ: إِبْثَاتٌ لَذَلِكَ الْمَضْمُونِ، فَهُوَ مِنْ أَفْحَشِ الْغُلَطِ، وَكَيْفَ يَكُونُ نَفْيُ  
الشَّيْءِ إِبْثَاتًا، وَكَذَا إِنْ أَرَادُوا أَنَّ نَفْيَ الْقَرَبِ مِنْ مَضْمُونِ الْخَبَرِ إِبْثَاتٌ لَذَلِكَ  
الْمَضْمُونِ، بَلْ هُوَ أَفْحَشُ، لِأَنَّ نَفْيَ الْقَرَبِ مِنَ الْفِعْلِ أَبْلَغُ فِي انْتِفَاءِ ذَلِكَ الْفِعْلِ  
مِنْ نَفْيِ الْفِعْلِ نَفْسِهِ، فَإِنْ: مَا قَرَبْتَ مِنَ الضَّرْبِ، آكَدُ فِي نَفْيِ الضَّرْبِ مِنْ: مَا  
ضَرَبْتَ، بَلَى<sup>(٢)</sup>، قَدْ يَجِيءُ مَعَ قَوْلِكَ: مَا كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ، قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ  
الْخُرُوجِ بَعْدَ انْتِفَائِهِ وَبَعْدَ انْتِفَاءِ الْقَرَبِ مِنْهُ فَتَكُونُ تِلْكَ الْقَرِينَةُ دَالَّةً عَلَى ثُبُوتِ  
مَضْمُونِ خَبَرِ كَادَ فِي وَقْتٍ، بَعْدَ وَقْتِ انْتِفَائِهِ وَانْتِفَاءِ الْقَرَبِ مِنْهُ، لَا لَفْظَ كَادَ.<sup>(٣)</sup>

والثاني: أنها تُفِيدُ الدَّلَالَهَ عَلَى وَقْعِ الْفِعْلِ بِعُسْرٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَنِّي.

والثالث: أَنَّ إِبْثَاتَهَا نَفِيٌّ، وَنَفْيُهَا إِبْثَاتٌ، فَإِذَا قِيلَ: «كَادَ يَفْعَلُ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ «وإن كَادُوا  
لَيَفْعَلُنَّكَ» [الإِسْرَاءُ/٨٣]، وَإِذَا قِيلَ: «لَمْ يَكْدِ يَفْعَلُ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ فَعَلَهُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ»  
[البَقَرَةُ/٧١].

والرابع: التَّفْصِيلُ فِي النَفْيِ بَيْنَ الْمَضَارِعِ وَالْمَاضِي، فَنَفْيُ الْمَضَارِعِ نَفِيٌّ، وَنَفْيُ الْمَاضِي إِبْثَاتٌ، بِدَلِيلِ «فَذَبَحُوهَا  
وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ» [البَقَرَةُ/٨١] وَقَوْلِهِ: «لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا» [النُّورُ/٤٠]، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِ شَيْئًا، وَهَذَا حِكَاةُ ابْنِ أَبِي  
الرَّيْبِ فِي «شَرْحِ الْجَمَلِ» وَقَالَ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ... [الرُّهَانُ/٤/١٣٦].

(١) تقدم أنه نقل هذا المصدر عن الأصمعي.

(٢) ط: بل.

(٣) يعني أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَفَادٌ مِنَ الْقَرِينَةِ، لَا مِنْ لَفْظِ كَادَ.



ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد، فلا يكون، إذن، نفْيُ كاذ مُفيداً لثبوت مضمون خبره، بل <sup>(١)</sup> المفيدُ لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر كاد، بعد انتفائه، كما في قوله تعالى:

﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم:

﴿أَتَتَّخِذُنَا <sup>(٣)</sup> هُزُؤًا، .. أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ <sup>(٤)</sup>، أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا لَوْ نَهِيَ <sup>(٥)</sup>، ... أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ ...﴾ <sup>(٦)</sup>، وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضاً <sup>(٧)</sup>

(٢٣٢/ب) وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: مات زيد وما كاد يسافر، قلنا

(١) د: «بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته».

(٢) البقرة / ٧١، ونصها: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لِّدُلُولٍ تُبِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْفِي الْحَرْتَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا فَاَلْوَا النَّنِ جِثَّتْ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

(٣) البقرة / ٦٧، ونصها: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبْحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

(٤) البقرة / ٦٨، ونصها: ﴿قَالُوا أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لِأَفَارِصَ وَلَا يَكْرِعُونَ بَيْتَكَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾.

(٥) البقرة / ٦٩، والآية بتمامها: ﴿قَالُوا أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا لَوْ نَهَيْتُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفَرَاءُ فَاقْعَلْ لَوْ نَهَيْتُهَا تَسْرُ النَّظِيرِينَ﴾.

(٦) البقرة / ٧٠، ونصها: ﴿قَالُوا أَدْعُ لِنَارِكَ يَبِينَ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾.

(٧) انظر البرهان ٤/ ١٣٦ - ١٣٧.

مضمون كاد على انتفائه وعلى<sup>(١)</sup> انتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرِنُهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: <sup>(٣)</sup>

إذا غيّر النأي<sup>(٤)</sup> المحبين [لم يكد رسيس الهوى<sup>(٥)</sup> من حُبِّ مَيَّةٍ يَرِخُ]

إذ ليس في هذه المواضع ما يدلُّ على حصوله بعد انتفائه، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال إن نَفْيَ كَادَ إثبات، فقال بعضهم إنه للإثبات، في الماضي كان، كقوله تعالى:

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>

أو في المستقبل، واستدلَّ على كونه في المستقبل أيضاً للإثبات، بتخطئة الشعراءِ ذا الرُّمَّةِ في قوله: إذا غيّر النأي . . . البيت، وقولهم: نراه قد برح، حتى أدى ذلك إلى أن غيّر ذو الرُّمَّة، لم يكد، إلى: لم أجِدْ، ولم يكد، مستقبل، لأنه جواب إذا، فلولا أنهم فهموا الإثبات، لم يُخطئوه.

والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى:

﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>

أنَّ إثبات الفعل مفهومٌ من القرينة، أي قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾ لا من

(١) ط: «عل انتفائه وعل انتفاء القرب منه».

(٢) النور / ٤٠، والآية بتأنيها: ﴿أَوْ كَظُلُمْتَ فِي يَمِينِي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ، مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ، مَحَابُّ ظُلُمْتَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِرْهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾.

(٣) ذو الرُّمَّة، وقد سبق تحريج البيت.

(٤) ط: النار.

(٥) ليس في ط، وفي ط لفظة (البيت) بعد المحبين.

(٦) البقرة / من ٧١.

(٧) البقرة / من ٧١.

«كادوا»<sup>(١)</sup> كما تقدّم، ولهذا لم يُفد الإثبات في قولنا: مات زيد وما كاد يسافر، لما لم تكن قرينة.

وأما الجواب عن تَخْطِئَةِ الشُّعْرَاءِ... فَبِأَنَّ تَخْطِئَتَهُمْ وتصويب<sup>(٢)</sup> ذا الرُّمَّة في بديهته، بناء على الدليل المذكور، أي أَنَّ نَفْيَ القرب من الفعل لا يكون إثباتاً له، وقد خطأ المخطئين، وذا الرمة، في رَوِيَّتِه: مَنْ قال حين سمع تلك الحكاية: أَصَابَتْ بديهته وأخطأت رَوِيَّتُه.<sup>(٣)</sup>

وقال بعضهم<sup>(٤)</sup>: إِنَّ نفي الماضي إثبات، لشبهة قوله تعالى: ﴿فَذَجُّوْهَا وَمَا كَادُوْا يَفْعَلُوْنَ﴾<sup>(٥)</sup>، ونفي المضارع نفي، لقوله: ﴿لَمْ يَكِدْ يَرْنَهَا﴾<sup>(٦)</sup>، وقول ذي الرمة: «لم يكد يبرح». وعند الأخفش<sup>(٧)</sup> يَجُوزُ زيادةُ كَادَ.

قوله: «والثالث» أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر، وقد ذكرنا مرادفات طَفِقَ، وأحوالها، يقال: طَفِقَ يَطْفِقُ طَفْقاً، كغَرِقَ يَغْرِقُ غَرَقاً، وحكى الأخفش عن بعضهم: طُفُوقاً<sup>(٨)</sup>، وقد جاء: طفق يطفق<sup>(٩)</sup>، كجلس يجلس،

(١) «والأقرب أن يُقال: إِنَّ النفي واردٌ على الإثبات، والمعنى هنا: وما كادوا يفعلون الذبح قَبْلَ ذلك؛ لأنهم قالوا: «أَلَنْتَجِدُنَا هَرُوطاً» وغير ذلك من التشديد. [البرهان ١٣٧/٤].

(٢) ط: ونصوب.

(٣) معناه أَنَّ قوله الأول لم يكد يبرح كان على البديهة من غير تفكير، وقوله الثاني نشأ عن روية وتفكير بعد اتهام الشعراء له بالخطأ.

(٤) انظر البرهان ١٣٦/٤.

(٥) البقرة / من ٧١. (٦) النور / من ٤٠.

(٧) ط: يربها «على الإمالة».

(٨) إذا غَيَّرَ النَّاسُ الحين لم يكد \* رسيس الهوى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ.

(٩) التسهيل ص ٦٠، والمُتَمِّع ١٢٩/١، هذا ولم يتعرض الأخفش في معاني القرآن ٤٠٦/٢ لكاد البتة.

(١٠) المُتَمِّع ١٢٩/١. وفي اللسان (ط. الخياط) ٥٩٩/٢ «عن الرُّجَّاج والأخفش»، هذا ولم يذكر الأخفش المصدر في معاني القرآن ٢٩٦/٢.

(١١) حكاة الجوهري. [المُتَمِّع ١٢٩/١، وشرح المُرادى على الألفية ٣٣١/١].

ويستعمل مضارع<sup>(١)</sup>: كاد، وأوشك، خصوصاً من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب.

قوله: «وهي مثل كاد في الاستعمال»، وقد يَجِيءُ خَبَرٌ جَعَلَ جملةً اسميةً، قال: (٢)

٧٥٤ وقد جَعَلَتْ قُلُوصُ ابْنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ  
وقد يَجِيءُ شرطية مصدرة بإذا، نحو قولك: جعل زيد إذا كلمته يغضب، على  
أنَّ الجزء: المضارع، قال: (٣)

٧٥٥ وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلْنِي ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمَلِ

(١) في ابن الناطم ص ٦٠: «واستعملوا مضارعاً لأوشكا \* وكاد لا غير وزاد وأوشكا... أما (كاد) فجاءوا لها بمضارع لا غير، نحو: «يكاد زيتها يُضيء»، وأما (أوشك) فجاءوا لها بمضارع، نحو قول الشاعر:  
يُوشِكُ مَنْ قُرْ مِنْ مَنِيَّتِهِ \* في بعض غرأته يوافقها  
وهو فيها أعرف من مثال الماضي، وربما جاءوا لها باسم فاعل، كقول الشاعر:  
فمُوشِكة أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ \* خلاف الأنيس وحوشاً يباباً.  
(٢) ينسب البيت لرجل من بني بحتر بن عتود.

وقد اختلفوا في كون (جعلت) بمعنى طفقت - كما هو رأي ابن هشام - أو بمعنى صيرت. فعلى الرأي الأول تكون جملة (مرتعتها قريب) الاسمية خبر (جعلت). على أن المرزوقي والتبريزي وغيرهما من شراح الحماسة قالوا: إن جملة (مرتعتها قريب) حال، وهذا أمر غريب منهم. ونقل التبريزي عن أبي العلاء المعري أنه قال: كثير من الناس يرفع (القلوص) وهو وجه رديء؛ لأنَّ القائل إذا قال: جعلت، وهو يريد المقاربة، لم يكن بُدَّ من إتيانه بالفعل، وأحسن من هذه الرواية أن تنصب (قلوصاً)، ويكون في (جعلت) ضمير المرأة المذكورة وهو الفاعل، وتكون «قلوص» بالنصب مفعولاً أول، وجملة «مرتعتها قريب» مفعولاً ثانياً.

الجزءان ١٢٠/٥ و ٣٥٢/٩، المغني ص ٣١٠، شرح أبيات المغني للبغدادى ٣٦٢/٤، الحماسة بشرح المرزوقي ٣١٠، الحماسة بشرح التبريزي (ت عبد الحميد) ٢٩٦/١، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٨/١. والقلوص: الناقة الشابة. والأكوار جمع كور، بالضم، وهو الرجل بأداته. والمرتع: موضع الرتوع، وهو أكل الماشية ماشاءت. تقول: رتعت الماشية رتوعاً.

الشاهد فيه أنه قد جاء نادراً خبر (جعل) جملة اسمية، وهو قوله: (مرتعتها قريب).

(٣) عمرو بن أحر الباهلي (ملحقات ديوانه ١٨١)؛ وفيه: السَّكِرُ بدل الثَّمَلِ؛ لأنَّ البيت من قصيدة رائية.

الجزءان ٣٥٥/٩، الغني ١٧٣/٢، الهمع ١٢٨/١، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٢/١، المغني ص ٧٥٤، =

## [فِعْلُ التَعَجُّبِ: معنى التعجب، وصيغته، وشروط صوغه]:

«فِعْلُ التَعَجُّبِ»<sup>(١)</sup> ما وُضِعَ لإنشاء التعجب، وهو صيغتان: «.

«ما أفعَلُهُ وأفْعِلْ، وهي غير متصرفة، مثل: «ما أحسنَ زيداً وأحسنَ به»<sup>(٢)</sup>، ولا يينان إلا مما يُبنى منه أفعال التفضيل». «وَيُتَوَصَّلُ فِي الممتنع بمثل: ما أَشَدَّ استخراجَه، وَأَشَدُّ». «بإستخراجِه ولا يتصرفُ فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فَصْلٍ».

«وَأَجَارَ المازنيُّ<sup>(٣)</sup> الفصلَ بالظرف، و: ما، ابتداء، نكرة». «عند سيبويه»<sup>(٤)</sup>، ما بعدها الخبر، موصولة عند الأخفش»<sup>(٥)</sup>.

«والخبر محذوف، وبه، فاعل عند سيبويه، فلا ضمير». «في أفْعِلْ، مفعول عند الأخفش والباء للتعدية، أوزائدة». «ففيه ضمير».

معجم الشواهد ٣١٢/١. و(نوب): بدل اشتغال من تاء (جَعَلْتُ)، لا فاعل يُثقلني، [المغني ٧٥٣]. وذلك بتقدير (إذا) ظرفية، لا شرطية. [الخرزانه ٣٥٦/٩].

والشاهد فيه أنه قد يجيء خبر (جعل) جملةً شرطيةً مصدرةً بـ (إذا). فجملة (إذا ما قمت يثقلني نوب) في محل نصب، على أنه خبر (جعل).

(١) «حَدُّ التَعَجُّبِ هو انفعالٌ يحدث في النفس عند الشعور من الشخص بأمر يحدث من خيرٍ وشرٍّ يُجْهَلُ سببه، فلا يعرف ما هو...». [شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٥٦]. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٥، والفوائد الضيائية ٣٠٦/٢.

(٢) ط: وأحسن بزيد.

(٣) قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ص ٩١٣: «وإن تعلق الظرف والمجرور بالفعل، فذهب الجرمي، والقراء، والأخفش في أحد قوليه، والمازني، والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلّوين إلى جواز الفصل، وهو الصحيح المنصور... وذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصّيمري إلى سيبويه». وفي ابن يعيش ١٥٠/٧: «وذهب آخرون، كالجرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف... واحتجوا بأن فِعْلَ التعجب، وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة «إن» في الحروف، وأنت تُجيز الفصل في (إن) بالظرف... وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أَوْجُز وإن ضعف؛ لأنه لا يتقاصر عن الحروف».

(٤) الكتاب ٣٧/١ بولاق.

(٥) الأصول ٥٩/١، ابن يعيش ١٤٩/٧، المقتضب ١٧٧/٤.

قوله: «ما وُضِعَ لإنشاء التعجب»، أي فعل وضع لإنشاء التعجب لأنه في قسم الأفعال، فلا ينتقض الحد بنحو: ناهيك به، ولله دَرُهُ، وواهاً له، وبالك رجلاً، وكاليوم رجلاً، ووَيْلُمُه رجلاً.

بلى، ينتقض بنحو: قاتله الله من شاعر، ولا شلَّ عَشْرُهُ<sup>(١)</sup>، فإنه فِعْلٌ وُضِعَ لإنشاء التعجب، وليس بِمَحْضِ الدعاء، وكذا قولهم: أبرحت<sup>(٢)</sup> رَبًّا، إلّا أن يقول: إن هذه الأفعال ليست موضوعةً للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، وأما نحو: تعجبت، وعجبت، فهو، وإن كان فعلاً: ليس للإنشاء.

وَأَعْلَمُ أَنَّ التعجب: انفعالٌ يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بَطَلَ الْعَجَب.

ولا يجوز التعجب، منه تعالى<sup>(٣)</sup>، حقيقة، إذ لا يَخْفَى عليه شيء.

ففعل التعجب في اصطلاح النحاة، هو ما يكون على صيغة: ما أَفْعَلَهُ، أو: أَفْعِلْ به دالاً على هذا المعنى، وليس كل فِعْلٍ أفاد هذا المعنى، يُسَمَّى عندهم فِعْلُ الْعَجَب.

قوله: «وهي غير متصرفة» لمشابهتها بالإنشاء للحروف وهي غير مُتَصَرِّفَة، وأيضاً، كل لفظ منها صار عِلْماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يُتَصَرَّفَ فيه، احتياطاً لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، فلهذا، لم يُتَصَرَّفَ في: نِعَم، وِبِشْس<sup>(٤)</sup>، وفي الأمثال.

(١) أي عشر أصابعه، وهو كقوله: لاشلَّت يداه.

(٢) إشارة إلى قول الأعشى:

تقول ابنتي حين جدَّ الرحيل أبرحتَ رَبًّا وأبرحتَ جارا

(ديوانه ٣٤)، وانظر الخزانة ٣٠٢/٣ هارون.

(٣) أي لا يصدر منه تعالى على الحقيقة، فقوله «منه» متعلق بـ «يجوز». انظر حاشية (٣) ص ٣٥٦ من شرح الحدود النحوية للمفكيهي.

(٤) ابن جني في الخصائص ٣/٢٤٤، يُبَيِّنُ سببَ جُودِ نِعَمٍ، وِبِشْس.

قوله: «ولا يُتَيْنَانِ إِلَّا مما يُتْنَى منه أفعال التفضيل»<sup>(١)</sup>، قد مضى ذلك في باب أفعال التفضيل، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يُتْنَى إِلَّا مما وقع في الماضي واستمر، بخلاف، التفضيل فإنك تقول: أنا أَضْرَبُ منك غداً، ولا يُتَعَجَّبُ إِلَّا مِمَّا حَصَلَ في الماضي واستمر، حتى يستحق أن يُتَعَجَّبَ منه، أما الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل بَعْدُ في الوجود، والماضي الذي لم يستمر فلا تستحق التعجب منها فلهذا كان أشهر صيغتي التعجب، على الماضي أعني: ما أَفْعَلَ.<sup>(٢)</sup>

قيل: لا يُتْنَى (أ/٢٣٣) فَعَلَ التعجب إِلَّا مِنْ فِعْلٍ، مضموم العين في أصل الوضع، أو مِنْ المنقول إلى فَعَلَ، إذا كان من غيره، نحو: ما أَضْرَبَ وما أَقْتَلَ، لِيُذَلَّ بذلك على أَنَّ المتعَجَّبَ منه صار كالغريزة، لأنَّ باب فَعَلَ موضوعٌ لهذا المعنى، وكذا قيل في أفعال التفضيل، فكأنَّ أَصَلَ: ما أَضْرَبَكَ لزيد، وما أَقْتَلَ<sup>(٣)</sup> له، وأنت أَضْرَبَ لزيد وأقْتَلَ له: ضُرِبَ لزيد وقُتِلَ له، ولم يستعمل هذا الأصل، لأن نقل الفعل إلى فَعَلَ، لبناء التعجب والتفضيل منه، لا لذاته، فلهذا لا يتعديان إلى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى إليه بنفسه، إِلَّا باللام، كما رأيت.

ولا يُتْنَى فعل التعجب من المبني للمفعول، لِما مرَّ في أفعال التفضيل، ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذَيْنِ مِنْ فَعَلَ المضموم<sup>(٤)</sup> العين كما ذكرنا، وهو لازم، ورُبُّما يُتْنَى من المفعول إذا أُمِنَ التباسه بالفاعل نحو: ما أَجَنَّهُ، وما أشهره، وما أمقته إِلَيَّ، وما أعجبه إِلَيَّ وما أشهاه إِلَيَّ، فيتعدى، كما ذكرنا في

(١) في هذا الجزء، وقد أحال الرضي هنا كثيراً على أفعال التفضيل.

(٢) اقتصر على التمثيل بالصيغة الأولى؛ لأنَّ في الثانية خلافاً وإن كان المشهور أنها صيغة فعلٍ ماضٍ حُوِّلَتْ إلى

صورة الأمر.

وسياقي تفصيل الحديث عنها، واختيار الرضي فيها.

(٣) ط: وما قتلك.

(٤) في د: «من فعل الموضوع أو المنقول إليه».

أفعل التفضيل، إلى ما هو الفاعل في المعنى بإلى، أو بعند، نحو: أحظى عندي، وذلك إذا تضمن معنى الحب، أو البغض.

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: جميع ذلك مبني على فَعَلَ، وإن لم يستعمل، فكان: أبغضه وأعجبه، وأمقته، من بَغَضَ، وَعَجَبَ، وَمَقَّتَ، وإن لم يستعمل، وأشهاه، من شَهَوَ، كما يقال: رَمُوتَ اليدُ يَدَهُ.

وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلةٍ لـ «ما» المصدرية، القائمة مقام المتعجب منه بعد: ما أَشَدُّ، وَأَشَدُّ ونحوهما نحو: ما أَشَدُّ ما ضُربَ، وَأَشَدُّ بما سُجِنَ.

ويُبنى، أيضاً من باب أَفْعَلَ إفعالاً، قياساً عند سيبويه، سَمَاعاً عند غيره، نحو: ما أَعْطَاهُ للمعروف، وما أَبْغَضَنِي له.

والأخفش<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup>، جَوَزَا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه<sup>(٤)</sup>، كما مرَّ في أفعل التفضيل، وربما بُني من غير فعل نحو: ما أحنك هذه الشاة، كما قيل: هو أحنك الشاتين، أي آكلهما، وكذا يقال: <sup>(٥)</sup> ما آبله، وما أفرسه، وإن لم يستعمل منهما الفعل كما مرَّ، ويستعمل منهما الفاعل، نحو: آبل وفارس، وقد يُبنى من غير متصرف، نحو: ما أنعم وما أبأس، ويجوز أن يُبنى من العيوب الباطنة كأفعل التفضيل، نحو: ما أَحْمَقَهُ وما أَنَوَكَهُ، وما أَلَدَّهُ، ونَدَرَ: ما خيرَه وما شرَّه بحذف الهزمة، بخلاف خير، وشرَّ في التفضيل.

(١) الكتاب ٣٧/١ بلاق.

(٢) ابن يعيش ١٤٤/٧.

(٣) تقدّم أن سيبويه والمبرد جَوَزَا بناء التعجب من أفعل فقط. انظر المقتضب ١٨٢/٤. واللّمع ص ١١٩.

(٤) العجيب أن ينسب الرضي إلى المبرد أنه يُجيز التعجب بقياس والمراد من صيغ الزوائد جميعاً، مع أن المبرد لا يُجيز بناء التعجب على ما أفعله، وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة.

[انظر المقتضب ١٨١/٤].

(٥) في م: «وكذا يقال: هو آبل من غيره وأفرس، وهو آبل وفارس، ولم يستعمل منهما الفعل كما مرَّ».



ويتعدى إلى غير المتعجب منه، كما يتعدى إليه أفعال التفضيل، سواء.  
ولمشابهة أفعال التعجب، لأفعال التفضيل في الوزن، والأصل المبني منه،  
وشرائط بنائه، وتصحيح العين في نحو: ما أَقُولُهُ وما أَبِيعُهُ، وتعدّيه بما يتعدى به  
أفعال التفضيل، توهم غير الكسائي من الكوفيين<sup>(١)</sup> أنَّ أفعال التعجب: اسم كأفعال  
التفضيل، وقوى وهمهم تصغيرهم إياه في قوله: <sup>(٢)</sup>

ياما أُمِيلِحْ غِرْلاناً شَدَنْ لَنَا [من هُوَلْيَاثِكُنَّ<sup>(٣)</sup> الضال والسَّمْرِ] (٦)

وأما الكسائي<sup>(٤)</sup> فوافق البصريين في فعليته، ولولا انفتاح أفعال التعجب وانتصاب  
المتعجب منه بعده، انتصاب المفعول به، لكان مذهبهم جديراً بأن يُنصَر، وقد  
اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقاً بأن يوضع له  
حرف، كما مرَّ في بناء اسم الإشارة، فبني لتضمنه معنى الحرف، وبُني على الفتح  
لكونه أخفَّ، فما مبتدأ، وأحسن خبره: أي: شيء من الأشياء متعجب من حسنه،  
و«ما» نكرة غير موصوفة، واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد أفعال: بكونه مشابهاً  
للمفعول لمجيئه بعد أفعال لفعل مضمر فاعله، فموقعه موقع المفعول به، فانتصب  
انتصابه، فهو نحو قوله: <sup>(٥)</sup>

(١) انظر الإنصاف، المسألة ١٥، أسرار العربية ١١٣، الأمالي الشجرية ١٣١/٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٦ من القسم الأول.

(٣) ليس في ط.

(٤) انظر الكتاب ٣٧/١ بولاق، والمقتضب ١٧٣/٤، ١٩٥، والأصول ٥٩/١. والإنصاف، المسألة ١٥ (٨١/١).

(٥) النابتة الذبياني (ديوانه ١٠٦، أبو الفضل)؛ وفيه: ونُسِكُ بدل وناخذ.

الخزانة ٣٦٣/٩، سيبويه ١٠٠/١، شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٢٨/١، وللنحاس ص ٦٣، المقتضب  
١٧٩/٢، الأمالي الشجرية ١٤٣/٢. وقوله: أجب الظهر: أي لا سنام له، كان سنامه قد جُبَّ، أي قطع من  
أصله. يقال: بعبر أجب، وناقة جباء.

و(ناخذ) يجوز فيه أن يجزم، ويكون معطوفاً على قوله (يَلِك) في بيت قبله:

فإن يَلِكْ أبوقابوس يَلِكْ \* ربيع الناس والشهر الحرام

الذي هو جواب الشرط. ويجوز أن يرفع على استقبال خبر يخبر به، أي ونحن نأخذ بعده بذناب عيش. ويجوز أن =

٧٥٦ وَاَتَّخِذْ<sup>(١)</sup> بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

بنصب الظهر، وهو ضَعِيفٌ؛ لَأَنَّ النَّصْبَ فِي مِثْلِ أَجَبَ الظَّهَرَ وَحَسَنَ الْوَجْهَ تَوَاطُؤًا لِصِحَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ الْمَنْصُوبِ، كَمَا مَرَّ فِي الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يُضَافُ أَفْعَلٌ إِلَى الْمُتَعَجِّبِ مِنْهُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ تَصْحِيحِ الْعَيْنِ فِي نَحْوِ: مَا أَقُولُهُ وَمَا أُبَيِّعُهُ، وَأَقُولُ بِهِ وَأُبَيِّعُ بِهِ: أَنَّ الْإِعْلَالَ نَوْعٌ تَصَرَّفَ، وَفَعَلَ التَّعَجُّبُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، وَمِنْ ثَمَّ<sup>(٣)</sup>، لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ فِي نَحْوِ: أَشَدُّ<sup>(٤)</sup> بِهِ فِي التَّعَجُّبِ، كَمَا جَازَ فِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا التَّصْغِيرُ فَمَعَ كَوْنِهِ شَاذًا مَقْصُورًا عَلَى السَّمَاعِ، إِلَّا عِنْدَ الْكِسَائِيِّ<sup>(٥)</sup>، فَإِنَّهُ يَدَّعِي اطِّرَادَهُ، وَيَقْيِسُ عَلَيْهِ أَفْعَلَ بِهِ فِي جَوَازِ التَّصْغِيرِ، فَإِنَّمَا<sup>(٦)</sup> جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ التَّصَرُّفِ فِيهِ شَابَهُ أَفْعَلُ، الْأَسْمَى كَأَبْيَضَ، وَأَقُولُ مِنْكَ.

قَوْلُهُ: «وَيَتَوَصَّلُ فِي الْمَمْتَنَعِ»، يَعْنِي بِالْمَمْتَنَعِ: مَا لَا يَكُونُ ثَلَاثِيًّا، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ اسْتِخْرَاجَهُ وَدَحْرَجَتَهُ، أَوْ كَانَ مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ، نَحْوُ مَا أَشَدُّ بَيَاضُهُ، أَوْ عَوْرُهُ<sup>(٧)</sup>، أَوْ لَمْ يَكُنْ تَامًا نَحْوُ: مَا أَشَدُّ كَوْنُهُ قَائِمًا.

يُنْصَبُ عَلَى الْجَوَابِ بِالْوَاوِ، أَيْ بِأَنَّ مَضْمُرَهُ وَجُوبًا، وَجَازَ النَّصْبَ بَعْدَ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ مَضْمُونَهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَقُوعُهُ، فَأَشْبَهَ الْوَاقِعَ بَعْدَهُ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ. [مِنْ ابْنِ السَّرَافِيِّ ٢٩/١]. وَرَوَايَةُ (الظَّهَرِ) عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَةٍ: الْأَوَّلُ بِالنَّصْبِ عَلَى نِيَّةِ التَّنْوِينِ فِي (أَجَبَ)، وَنَصْبِ الظَّهَرِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ. وَالثَّانِي رَفْعَ الظَّهَرِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالثَّلَاثُ جَرَّهُ بِإِضَافَةِ (أَجَبَ) إِلَيْهِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ نَصْبَ (الظَّهَرِ) عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

(١) ط: وَلِذَلِكَ. (٢) فِي هَذَا الشَّرْحِ.

(٣) ط: وَمِنْ ثَمَّةَ.

(٤) مَعَ وَجُودِ مُوْجِبِهِ، وَهُوَ اجْتِنَاعُ الْمُثَلِّينَ. وَلَوْ أَدْغَمَ لَقِيلَ: أَشَدُّ.

(٥) التَّسْهِيلُ ١٣٠.

(٦) جَوَابُ: وَأَمَّا التَّصْغِيرُ.

(٧) ذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّ صِفَةَ التَّعَجُّبِ تُصَاغُ مِنَ الْعَاهَاتِ، وَقَاسَ عَلَى ذَلِكَ وَتَبِعَهُ هِشَامٌ فِي صِبَاغَتِهِ مِنَ الْأَلْوَانِ،

كَمَا خَالَفَ الْكُوفِيِّينَ بِأَنَّ فَعَلَ التَّعَجُّبِ فَعْلٌ مَاضٍ. [الْمَجْمَعُ ١٦٦/٢، وَالْإِنْصَافُ، الْمَسْأَلَةُ ١٥].

«أَمَّا ما لزم النفي<sup>(١)</sup>، كما نبس<sup>(٢)</sup>، أَوْ كان مَصُوعاً للمفعول، أو عَادِماً لمصدر مشهور، فلا يمكن التوصل بمصادرهما إلى التعجب منها، ولا إلى بيان التفضيل فيها، إذ لا مصدر منفياً لنحو: نبس، أو مَصُوعاً<sup>(٣)</sup> (٢٣٣/ب) للمفعول لنحو: جن، وكذا لا مصدر لِنَعَم وبُشْس، ويذر ويدع، حتى يوقع<sup>(٤)</sup> شيئاً منها بعد ما أشد، وأشد منك.

وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه، بمثل التوصل المذكور كما لم يقل: ما أقيله، استغناء بما أكثر قائلته<sup>(٥)</sup>.

قوله: «ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير»، كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر؛ لأنك إذا قَدِّمْتَ شيئاً على شيء، فقد أَخَّرْتَ المقدم عليه عن المقدم، يريد أنك لا تقول: زيدا ما أحسن، ولا: ما زيدا أحسن، ولا بَزِيدٍ أَحْسَنَ، لما ذكرنا من الوجهين في عَدَمِ تَصَرُّفِهما في أنفسهما، وأما الفصل بين الفعلين، والمتعجب منه، فإن لم يتعلق الفصل بهما، فلا يجوز اتِّفَاقاً، للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز: لقيته فما أَحْسَنَ أَمْسٍ زيدا، على أن يتعلق «أمس» بَلَقِيْتُ، وكذا إن تَعَلَّقَ بهما وكان غير ظرفٍ، نحو: ما أحسن قائماً زيدا، وذلك لأنه نوع تصرف في عِلْمِ التعجب<sup>(٦)</sup>، وإن كان بين الفعل

(١) د: «أما ما كان لازماً للنفي، كما في نبس».

(٢) أي ما نطق، يقال: ما نبس بينت شقة.

(٣) أي ولا مصدر مَصُوعاً للمفعول من نحو: جن.

(٤) أي يوتى بمصدر هذه الأفعال بعد: ما أشد، أو أشد. وقوله: حتى يوقع بالبناء المعلوم، أي: يوقع التكلم شيئاً منها.

(٥) القائلة بمعنى القيلولة، وهي النوم ظهراً.

(٦) أي في اللفظ المختص بالتعجب، كاختصاص العَلَمِ بِمُسَمَّاه.

والفضلة، وأما بالظرف فَمَنْعَهُ الْأَخْفَشُ<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup>، وأجازَه الْفَرَاءُ<sup>(٣)</sup> والجَرْمِيُّ<sup>(٤)</sup>، وأبو علي<sup>(٥)</sup>، والمازني<sup>(٦)</sup>، نحو: ما أحسن الرجل أن يصدق وأحسن اليوم بزيد، وأجاز ابن كيسان<sup>(٧)</sup> توسط الاعتراض بلولا الامتناعية، نحو: ما أحسن، لولا كلفه<sup>(٨)</sup>، زيدا.

ويُفصل بكان، وحدها، بين «ما» وأفعل، وهي مَزِيدَةٌ على ما ذكرنا في باب كان، وقال السيرافي<sup>(٩)</sup>: «كان» خبر «ما» وفيها ضميره، وأحسن زيدا، خبر<sup>(١٠)</sup> «كان»، وفيه بُعد؛ لأن «كان» ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بُدَّ أن يكون على «أفعل».

وفائدة الفصل بكان في نحو: ما كان أحسن زيدا<sup>(١١)</sup>: أنه كان في الماضي حُسن واقع دائم، إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائما قبله.

(١) وابن السراج. [الأصول ١/٦٥].

(٢) في المقتضب ٤/١٧٨: «ولو قلت: ما أحسن عندك زيدا، وما أجمل اليوم عبدالله لم يجز...».

ولكن في ٤/١٨٧ ما يفيد الجواز من كلام المبرد، فقد مثل بقوله: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا... وما أقبح بالرجل أن يشتم الناس».

وجاء في الجمع ٢/٩١: «قال أبو حيان: وتخلُّ الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور، فإن تعلق به وجب تقديم المجرور، كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله: خليلي ما أخرى بذني اللب أن يرى \* صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر».

(٣) شرح عمدة الحفاظ ص ٧٥١.

(٤) ابن يعيش ٧/١٥٠، شرح عمدة الحفاظ ص ٧٥١.

(٥) المسائل البصريات ق ٨٢/ب مخطوط شهيد علي باشا برقم ٢٥١٦/٢، ومنه صورة في معهد المخطوطات.

(٦) ابن يعيش ٧/١٥٠.

(٧) التسهيل ص ١٣١.

(٨) الكلف - يفتح - يُقَعُّ تظهر في الوجه مغايرة للونه الأصلي فتعيبه بعض العيب.

(٩) شرح مجمل الزجاجي لابن عُصفور ١/٥٨٥، ابن يعيش ٧/١٥٢.

(١٠) م: «خبرها وفيها قال بعد؛ لأنه ليس كان على صيغة التعجب...».

(١١) الأصول ٢/٢٦٧، المقتضب ٤/١٨٤ - ١٨٥، البغداديات ص ١٦٧.

وَشَذَّ الْفَصْلُ بِأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وَالضَّمِيرُ لِلْغَدَاةِ ، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا<sup>(١)</sup> ، وَالضَّمِيرُ لِلْعَشِيَّةِ ، وَلَا يَتَجَاوَزُ الْمَسْمُوعُ فِيهِمَا وَلَا يُقَاسُ «يَكُونُ» عَلَى «كَانَ» فِي الْفَصْلِ بِهِ ، خِلَافاً لِابْنِ كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup> .

قَوْلُهُ : «وَمَا ، ابْتِدَاءً» أَيِ مُبْتَدَأٍ مَعَ كَوْنِهِ نَكْرَةً عِنْدَ سَيَبَوِيهِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْأَخْفَشُ<sup>(٤)</sup> فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يُجْهَلُ سَبَبُهُ ، فَالتَّنْكِيرُ يَنَاسِبُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، فَكَأَن مَعْنَى مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فِي الْأَصْلِ : شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، لَا أَعْرِفُهُ جَعَلَ زَيْدًا حَسَنًا ، ثُمَّ نَقَلَ إِلَى إِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ ، وَانْمَحَى عَنْهُ مَعْنَى الْجَعْلِ ، فَجَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي التَّعَجُّبِ مِنْ شَيْءٍ يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ بِجَعْلٍ جَاعِلٍ ، نَحْوُ : مَا أَقْدَرَ اللَّهَ ، وَمَا أَعْلَمَهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ مِنَ اللَّفْظِ عَلَى ثَمَرَتِهِ وَهِيَ التَّعَجُّبُ مِنَ الشَّيْءِ ، سِوَاءٍ كَانَ مَجْعُولًا وَلَهُ سَبَبٌ ، أَوْ ، لَا .

فَهَمْزَةُ أَفْعَلَ ، لِتَعْدِيَةِ مَا كَانَ لازِمًا بِالْأَصَالَةِ ، نَحْوُ : مَا أَحْسَنَهُ ، أَوْ لِتَعْدِيَةِ مَا صَارَ لازِمًا بِالنَّقْلِ إِلَى فَعَلَ ، إِلَى مَفْعُولٍ غَيْرِ مَفْعُولِهِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ فَاعِلُ أَصْلِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فِي : مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ، فَمَا مُبْتَدَأً ، وَأَفْعَلَ ، خَبْرُهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى «مَا» وَهُوَ فَاعِلُهُ ، وَالْمَنْصُوبُ بَعْدَهُ مَفْعُولُهُ .

وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي<sup>(٥)</sup> الْقَوْلِ الْآخَرِ : مَا مَوْصُولَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا صِلَتُهَا وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ ، أَيِ : الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا : مَوْجُودٌ ، وَفِيهِ بُعْدٌ ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ الْخَبَرَ ، وَجَوِبًا مَعَ عَدَمِ مَا يَسُدُّ مَسَدَهُ ، وَأَيْضًا لَيْسَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ مَعْنَى الْإِبْهَامِ اللَّاتِقِ<sup>(٦)</sup>

(١) «يعني الدنيا» [شرح مجمل الزَّجَاجِي ٥٨٦/١] . هذا ، وقد نقل ابن يعيش أَنَّ هذا القول حكاة الأخفش ، ونقله ابن السَّرائج عن (قوم من النحويين) ، ولعله يريد الكوفيين . [الأصول ٦٤/١] .

(٢) التسهيل ص ١٣١ .

(٣) الكتاب ٣٧/١ بولاق .

(٤) ارتشاف الضَّرْبِ ص ٩١٣ .

(٥) الجنى الداني ٣٣٧ ، الْمُزَنَّلُ ص ١٤٧ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ ، الأصول ٥٩/١ ، الْمُقْتَضَبُ ١٧٧/٤ .

(٦) م : الذي يليق .

بالتعجب، كما كان في تقدير سيبويه، ومذهب سيبويه<sup>(١)</sup> ضعيف من وجه، وهو أن استعمال «ما» نكرة غير موصوفة: نادر، نحو: ﴿فَنِعْمَ أَهْلُهَا﴾<sup>(٢)</sup>، على قول، ولم تسمع مع ذلك مبتدأ.

وقال الفراء<sup>(٣)</sup>، وابنُ دَرَسْتَوَيْهِ: ما استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قوي من حيث المعنى لأنه، كأنه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى:

﴿وَمَا آذَنَّاكَ<sup>(٤)</sup> مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾<sup>(٥)</sup>.

و: أتدري من هو، و: لله ذره أي رجل كان، قال: <sup>(٦)</sup>

٧٥٧ [فأومات<sup>(٧)</sup> إيماء خفياً لحبتر] والله عينا حبتر أيما فتى

(١) انظر دراسات، ق ١ ج ٣ ص ٣ وما بعدها.

(٢) البقرة / ٢٧١، والآية بتمامها: ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ يَمَّا تَمَلُّونَ خَبِيرٌ﴾.

[انظر: البحر ٣٢٤/٢، المشكل ١١٣/١ - ١١٤].

(٣) لم يذكر الآية. انظر معاني القرآن ١٧٨/١ وما بعدها.

(٤) ط: «وما أذريك»، عل الإمالة.

(٥) الانقطار ١٧.

(٦) الراعي النميري [ديوانه ص ٣ جمع وتحقيق راينهرت فايفرت، بيروت، سنة ١٤٠١هـ].

الخزانة ٣٧٠/٩، سيبويه ١٨٠/٢ هارون، الحماسة بشرح التبريزي ٧٥/٤، المجمع ٨٣/١، معجم الشواهد ٤٢٩/١.

وحبتر: اسم علم، ابن أخت الشاعر.

أيما - بالرفع -: استفهام فيه معنى التعجب مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو، وما: زائدة مؤكدة.

أيما - بالنصب -: حال من المعرفة (عينا حبتر).

الشاهد فيه أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب كما هنا، فإن فيه معنى التعجب من الفتوة كما تقول: أي رجل زيد؟! وقد تضمنت (أي) معنى المدح والتعجب الذي تضمنته نعم وحبداً.

(٧) ليس في ط، وهو في الأصل، ود.

قيل: مذهبه<sup>(١)</sup> ضعيف، من حيث إنه نُقِلَ من معنى الاستفهام إلى معنى<sup>(٢)</sup> التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

وأما أحسن بريد، فعند سيويه<sup>(٣)</sup>: أَفْعَلَ صورته أمرٌ ومعناه<sup>(٤)</sup> الماضي، من أَفْعَلَ، أي صار ذا فعل، كَالْحَمَّ أي صار ذا لحمٍ، والباء بعده زائدة في الفاعل<sup>(٥)</sup> لازمة، وقد تحذف إن كان المتعجب منه «أَنْ» وصلتها نحو: أَحْسِنُ أن تقول، أي بَأْنُ تقول، على ما هو القياس.

وضَعَفَ<sup>(٦)</sup> قوله<sup>(٧)</sup>، بَأْنُ الأمر بمعنى الماضي مِمَّا لم يُعْهَدْ، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو<sup>(٨)</sup>: اتَّقَى امرؤُ رَبَّهُ<sup>(٩)</sup>، وبَأْنُ أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا، قليل، ولو كان منه، لَجَازَ الْحِمِّ بَرِيدٍ، وَأَشْحَمَ بَرِيدٍ، وبَأْنُ زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرَدُ زيادتها في المفعول.

فقال الفراء، وتَبِعَهُ الزمخشري وابنُ خروف<sup>(١٠)</sup>: «إِنْ أَحْسِنَ أَمْرٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ بَأْنُ يجعلُ زِيداً حَسَنًا، وإنما يجعله حسنًا كذلك بَأْنُ يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صِفْهُ بِالْحُسْنِ كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال<sup>(١١)</sup>: ٧٥٨ وقد وَجَدْتُ (٢٣٤/أ) مكانَ القولِ ذَا سَعَةٍ فَإِنْ وَجَدْتَ لِسَانًا قَاتِلًا فَقُلْ

(١) أي الفراء ومن أخذ برأيه.

(٢) سقطت من م، ط.

(٣) الكتاب ٢٥٠/٢ بولاق.

(٤) انظر اللُّمَع ص ٢١٨، ٢١٩.

(٥) وهذا مذهب الجمهور. انظر الأصول ٦٠/١، وابن يعيش ١٤٨/٧.

(٦) انظر اللُّمَع ص ٢١٩، وابن الطَّوَاوَةِ النَّحْوِي ص ٢٠١ وما بعدها.

(٧) د: «وَضَعَفَ قَوْلُهُ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْأَمْرَ...».

(٨) معناه: لِيَتَّقَ كُلُّ امْرِئٍ رَبَّهُ.

(٩) في د: «وَنَحْوَهُ مِنْ جِهَةِ أَنْ أَفْعَلَ بِمَعْنَى صَارَ». بعد (رَبَّهُ).

(١٠) دُكِرَ الثَّلَاثَةُ فِي التَّسْهِيلِ ص ١٣٠.

(١١) المتنبي في مدح سيف الدولة والاعتذار إليه.

(ديوانه ٧٥/٣ بشرح أبي البقاء العكبري، دار الباز، مكة سنة ١٩٧٨م).

وهذا معنى مناسبٌ للتعجب بخلاف تقدير سيبويه، وأيضاً، همزة الجعل أكثر من همزة: صار ذا كذا، وإن لم يكن شيء منها قياساً مطرداً.

ولأنما لم يُصَرَّف على هذا القول، أَفْعِلْ، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقَلَّ: أَحْسِنَا، أَحْسِنُوا، أَحْسِنِي، أَحْسِنْ، لما ذكرنا من عِلَّةِ كَوْنِ فعل التعجب غير متصَرَّف، وسَهَّلَ ذلك انمحاء<sup>(١)</sup> معنى الأمر فيه كما انمحي في: ما أَفْعَلْ، معنى الجعل، وصار معنى أَفْعِلْ به كمعنى ما أَفْعَلْ، وهو مَحْضُ إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه، فهزمة أَفْعِلْ<sup>(٢)</sup>، على هذا للجعل، كهزمة ما أحسن، والباء مزيّدة في المفعول وهو كثير، كما يَجِيءُ في حروف الجرّ.

وأجاز الزُّجَّاجُ<sup>(٣)</sup> أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي: اجْعَلْهُ ذا حُسْنٍ، والأولُ أَوْلَى، لِقِلَّةِ همزة الصيرورة.

ثم إن الزُّجَّاجَ اعتذر لبقاء «أَحْسِنْ» في الأحوال، على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل، أي: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بَزِيدٍ، وفيه تَكَلُّفٌ وسِمَاجَةٌ من حيث المعنى، وأيضاً، نحن نقول: أَحْسِنْ بَزِيدٍ يَاعْمُرُو، ولا يُخَاطَبُ شيثان في حالة واحدة، إلا أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحي.

ويجب كون المتعجب منه مختصاً، فلا يُقال: ما أحسن رجلاً، لعدم الفائدة، فإن خَصَّصْتَهُ بوصفٍ نحو: رجلاً حاله كذا، جاز.

---

الحزنة ٣٧٤/٩. والبيت ليس ههنا للاستشهاد، وإنما ذكره الرضي تأييداً للمعنى الذي ذكره في شرح صيغة التعجب.

(١) في م، د: «ولأن معنى الأمر انمحي فيه».

(٢) في د: «فهزمة أحسن المعدية على هذا للجعل».

(٣) حكاه ابن يعيش ١٤٨/٧.



وإذا عَلِمَ المتعجب منه جاز حذفه ، نحو: لَقِيتَ زَيْدًا وما أَحْسَنَ ، قال تعالى :

﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾<sup>(١)</sup>

فلفظ «بهم» إنما جاز حذفه عند الفراء<sup>(٢)</sup> لكونه مفعولاً<sup>(٣)</sup> وأما عند سيبويه<sup>(٤)</sup> فإنه وإن كان فاعلاً والفاعل لا يجوزُ حذفه إلا أنه بملازمته للجَرِّ<sup>(٥)</sup> ، ويكون الفعل قبله ، في صورة ما فاعله<sup>(٦)</sup> مضمَر والجار والمجرور بعده مفعوله<sup>(٧)</sup> ، أشبه الفضلة فجازَ حذفه ، اكتفاءً بما تقدم ، فإن لم يلزمه<sup>(٨)</sup> الجر ، كما في : ما جاءني من رَجُلٍ ، وكفى بزيدٍ ، ولم يَجْزِ حذفه .

ولا يُؤْتَى لِفَعْلَى التعجب ، ولا لأفْعَل التفضيل بمفعولٍ مطلق ، خلافاً لِمَنْ أجازَ ذلك ؛ لأنها ، لِحُمُودها صارت كِنَعَمَ وَيُسَّ ، مما لا مَصْدَرَ له .

ولا يَجُوزُ العطفُ على الضمير المستتر في : ما أَحْسَنَ زَيْدًا ، ولا في : أَحْسَنُ بَزِيدٍ ، ولا سائر التوابع ، ولا الإخبار عنه بالذي أو باللام ، لأنه انمَحى عنه معنى الفاعلية كما قَدَّمْنَا ، بل معناه الآن ، أَيُّ حُسْنٍ حُسْنُ زَيْدٍ ، فلو جِيءَ بتوابعه ، أو أُخْبِرَ عنه ، لا اعتُبِرَ بعد انمحائه ، وأجاز ذلك قومٌ بعد المنصوب ، وأما قبله فَلَا ، لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لا يفصل إلا بالظرف .

(١) مريم / ٣٨ ، والآية بتامها : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ .

(٢) قال : « وما أَسْمِعُهُمْ ما أَبْصَرَهُمْ » . [معاني القرآن ١٣٩ / ٢] .

(٣) انظر المُرْتَجَل ص ١٤٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٥٠ بولاق .

(٥) ط : الجر .

(٦) د : « في صورة طلب المفعول ، والجار . . . » .

(٧) أي في صورة المفعول بواسطة حرف الجر .

(٨) أي الفاعل في ذاته ، وإن لم يكن في صيغة التعجب .



## [ أفعال المدح والذم : معناها، شرطُ فاعِلِها، المخصوصُ

وإعرابه ] :

قوله : «أفعالُ المدح والذم»<sup>(١)</sup> : ما وُضِعَ لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ ، فمنها : نِعَمَ وبِشَسَ ، وشرطُها أن يكونَ الفاعلُ معرُفًا باللام ، أو مضافًا إلى المعرُف بها ، أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة ، أو : بها ، مثل : فَنِعِمَّا هِيَ ، وبعد ذلك المخصوص ، وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبرُ مبتدأ محذوف مثل : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، وشرطُه مطابقةُ الفاعل ، و : بِشَسَ مَثَلُ القومِ الذين ، وشبهِه متأولٌ ، وقد يحذف المخصوص إذا عَلِمَ مثل :

نِعَمَ العبدُ<sup>(٢)</sup> و : ﴿فَنِعَمَ الْمَلَكُودُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وساءٌ ، مثل بِشَسَ ، ومنها «حَبَّذَا ، وفاعله : ذَا ، ولا يتغير»<sup>(٤)</sup> ، وبعده المخصوصُ وإعرابه كإعرابِ مخصصٍ نِعَمَ ، ويجوز أن يأتي ، قبل المخصوص أو بعده ، تمييزٌ ، أو حالٌ ، على وَفْقِ «مخصوصه»<sup>(٥)</sup> .

قوله : «ما وُضِعَ لإنشاء مدحٍ أو ذمٍّ» ، هذا ، كما تقدَّمَ في باب<sup>(٦)</sup> الكنايات ، في بيان أن «كم» الخبرية متضمنةٌ للإنشاء ، وذلك أنك إذا قلت : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، فلإنما تُنشِئُ المدحَ وتُحدِثُه بهذا اللفظِ ، وليس المدحُ موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٦ ، والفوائد الضيائية ٣١٢/٢ .

(٢) ص ٣٠ / والآية بتامها :

﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدَانِ لَهُ وَأَوَّابٌ﴾ ،

(٣) اللذاريات / ٤٨ ، ونصّها :

﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعَمَ الْمَلَكُودُونَ﴾ ،

(٤) د : «ولا يتغير بتغير المخصوص» .

(٥) واختلف في المنسوب بعد (حَبَّذَا) ، فقليل : حالٌ مطلقاً ، وهو قولُ جماعةٍ من البصريين ؛ منهم الاخفش والفراسي ؛ وقيل ؛ تمييزٌ مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ؛ وقيل : إن كان مشتقاً فحالٌ ، أو جامداً فتمييزٌ ؛ وفي البسيط لابن العليّ جوازُ نَصْبِهِ باعني ، فيكون مفعولاً . [ المُساعد على تسهيل الفوائد ١٤٤/٢ ] .

(٦) في هذا الشرح .

مطابقة هذا الكلام إياه، حتى يكون خبراً، بلى، تقصّد بهذا الكلام مدّحه على جَوْدَتِهِ خارجاً، ولو كان إخباراً صِرْفاً عن جَوْدَتِهِ خارجاً لدخله التصديق والتكذيب، فقول الأعرابي لَمَنْ بَشَّرَهُ بمولودةٍ وقال، نِعَمَ المولودةُ : والله<sup>(١)</sup> ما هي بِنِعَمَ الولد<sup>(٢)</sup> . . . ، ليس تكذيباً له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبارٌ بأنَّ الجَوْدَةَ التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلةٍ، فهو إنشاءٌ جُزْؤُهُ الخبرُ، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في «كم» الخبرية، وفي : رُبَّ.

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشِيَةِ<sup>(٣)</sup> ما قالوا، مِنْ كَوْنِ هذه الأشياءِ للإنشاء، ومع هذا كُلُّهُ فلي فيه نَظَرٌ، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار لأنك إذا قلت : زيد أفضلُ مِنْ عمرو، ولا ريب في كونه خبراً، لم يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك : إنك لم تفضّل، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضليّة زيد، وكذا إذا قلت : زيدٌ قائمٌ وهو خبرٌ بلا شك، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار، إذ لا يقال إنك أخبرت أو لم تخبر، لأنك<sup>(٤)</sup> أوجدت بهذا اللفظ : الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيام فيقال : إنَّ القيامَ حاصلٌ أو ليس (٢٣٤/ب) بحاصلٍ، فكذا قوله : ليس بِنِعَمَ المولودة بيان أن النُعْمِيَّة<sup>(٥)</sup>، أي الجَوْدَةُ المحكوم بشبوتها خارجاً، ليست بثابتة، وكذا في التعجب، وفي كم، ورُبَّ.

قوله : «فمنها نِعَمٌ وبِئْسَ» إِعْلَمَ أَنَّ نِعَمَ وبِئْسَ، في الأصل، فِعْلَانِ<sup>(٦)</sup> على وزن

(١) بقيته : «نَصْرُهَا بكاءً، وبرّها صدقة». [ ابن الناطم ١٨١ ]. «أي إذا أرادت أن تنصّر أباهها على أعدائه مثلاً لا تقدر على الدفع بنفسها، بل تصرخ لتستغيث بالناس، وبرها - بكسر الباء - أي : إذا أرادت أن تبرّأ أحدّاً سرت له من زوجها أو غيره، ويحتمل أنه بفتح الباء والزاي بمعنى السلب والأخذ قهراً»، [ المرادي على الألفية ٧٥/٣ هامش (١) ].

(٢) ط : المولودة.

(٣) أي جعله مستقيماً غير قابل للنقد.

(٤) سقطت من م.

(٥) نسبة إلى كلمة (نعم)، وهي مصدرٌ صناعي.

(٦) وفقاً للبصريين، والكسائي من الكوفيين. وزعم بعضهم أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في فِعْلِيَّةِ نِعَمَ =

فَعِلْ بكسر العين، وقد اطرَّد في لغة تميم، كما يَجِيءُ في التصريف، في «فَعِلْ» إذا كان فائؤه مفتوحاً وعينه حلقياً : أربع لغات، سواء كان اسماً، كرجل لَعِثَ ، أو فعلاً، كشهد، إحداها<sup>(١)</sup> فَعِلْ وهي الأصل، والثانية : فَعَّلْ، بإسكان العين مع فَتْحِ الفاء، والثالثة ؛ فِعْلْ بإسكان العين مع كسر الفاء، والرابعة فِعِلْ، بكسر الفاء إبتاعاً للعين<sup>(٢)</sup>.

وكذا، اطرَّد إبتاعُ الفاء للعين في فَعِيلْ إذا كان عينه حلقياً لمشكلة العين، قالوا : رَغِيفَ ، وشَهِيدَ ، وشِعِيرَ ، والأكثرُ في هذين الفعلين خاصةً : كَسَرُ الفاءِ ، وإِسْكَانُ العينِ ، إذا قَصِدَ بهما المدحُ والذَّمُّ عند بني<sup>(٣)</sup> تميم وغيرهم .

قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : «كَانَ عَامَّةُ الْعَرَبِ اتَّفَقُوا عَلَى لُغَةِ<sup>(٥)</sup> تَمِيمٍ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ طَرَفَةُ «نَعَمَ» عَلَى الْأَصْلِ<sup>(٦)</sup> فِي قَوْلِهِ<sup>(٧)</sup> :

وَيَنْشُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُم بَعْدَ إِسْنَادِهِمَا إِلَى الْفَاعِلِ ، [المُساعد على تسهيل الفوائد ١٢٠/٢] ، والمُرَادِي على شرح الألفية ٧٥/٣ - ٧٦ ، وابن النازم ١٨١].

(١) ط : إحدِها .

(٢) قال بَعْضُ المغاربة : أَفْصَحُهَا نَعَمَ ، وهي لغة القرآن ، ثُمَّ نَعِمَ . وعليها «نَعِمًا هِي» [البقرة / ٢٧١] ، ثُمَّ نَعِمَ وهي الأصلية ، ثُمَّ نَعَمَ وهي في المرتبة الرابعة . [المُساعد على تسهيل الفوائد ١٢٢/٢].

وفي لُغَات (نَعَم) انظر : سيبويه ٢٥٥/٢ بولاق ، والمقتضب ١٤٠/٢ ، والأصول ١٦٨/١ ، وابن يعيش ١٢٨/٧ ، والإيضاح في شرح الْمُفْصَل ٩٧/٢ ، إِذَا كُلُّ مَا كَانَ عَلَى (فَعِلْ) وَثَانِيهِ حَرْفٌ حَلْقِيٌّ فَلَهُمْ فِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ . [المُحْتَسَب ٣٥٧/١].

(٣) ، (٤) : سيبويه ٢٥٥/٢ بولاق .

(٥) في د : «على لغة بني تميم في إبتاع الفاء للعين ، ثُمَّ اسْكَنُوا الثَّانِيَّ ، كَمَا فِي إِبِلٍ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ عَلَى الْأَصْلِ فِي قَوْل طَرَفَةَ :» .

(٦) بفتح النون ، وكسر العين ، انظر [ابن يعيش ١٢٥/٨].

(٧) هذا عَجْزُ بَيْتٍ مِنْ قَصِيدَةِ لَطَرَفَةَ بْنِ الْعَبْدِ . (ديوانه ص ٨٥) وروايته :

مَا أَقْلْتُ قَدَّمَائِي ، لِنَهْمِ

وقد اختلف في ألفاظه . وفي صوره اختلافاً كثيراً ، ومن ذلك ما قيل إن صدره : مَا أَقْلْتُ قَدَّمَ فاعلها ...

كما رواه صاحب الإنصاف ، المسألة ١٤ ج ٧٩/١ ، وقد استوفى الكلام عليه البغدادي في الخزانة ٣٧٦/٩ وما بعدها ، وذكر كُلُّ ما يتعلقُ به .

## ٧٥٩ نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ

ومنه قوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(١)</sup>، بفتح الفاء وكسرها<sup>(٢)</sup> على القراءتين<sup>(٣)</sup>، ولم يَجْزِ إسكان كسرة العين مع «ما» لِقَصْدِ الإِدْغَامِ، وقرأ يحيى<sup>(٤)</sup> بَنْ وَثَاب فِي الشَّاذِّ<sup>(٥)</sup> : «فَنَعَمْ عُقْبَى<sup>(٦)</sup> الدَّارِ»، بفتح الفاء وسكون العين، ولم يَأْتِ «بِشَسْ» فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَكْسُورَ الْفَاءِ سَاكِنِ الْعَيْنِ<sup>(٧)</sup>.

وإنما لم يُتَصَرَّفْ فِيهِمَا لَكُونِهِمَا عَلَمَيْنِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ التَّعَجُّبِ<sup>(٨)</sup>.

قوله : «وشروطه أن يكون الفاعل معرفاً باللام أو مضافاً إلى المعرف بها» ، نحو :

== وهو في : سيبويه ٤٠٨/٢ ، المقتضب ١٣٨/٢ الطبعة الأخيرة ، الأمالي الشجرية ٥٥/٢ ، التبصرة ٢٧٥/١ ، المُرْتَجَل ١٣٨ ، التصريف المُلَوَّكِي ص ٣٨٧ ، شرح الجمل الكبير لابن عُصْفُور ٦٠٠/١ .  
والمُبَرِّ ؛ الغالب القاهر ، وهو اسم فاعل من (أَبَرَّ) فَلَانٌ عَلَى أَصْحَابِهِ ؛ أَي : غلبهم . أَي : هم نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْغَالِبِ الَّذِي عَجَزَ النَّاسُ عَنْ دَفْعِهِ .

الشاهد فيه أن طَرْفَةَ بِنِ الْعَبْدِ قَدْ اسْتَعْمَلَ (نَعَمْ) عَلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ (نَعِمٌ) ؛ بَفَتْحِ النُّونِ ، وَكَسْرِ الْعَيْنِ .

(١) البقرة / ٢٧١ ، والآية بتمامها :

﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَبْدَقْتُمْ مِنْكُمْ وَإِنْ يُتَخَفُوا لَأَخِفُّوهُنَّ وَأَنْ تَنْفَخُوا لَأَنْفُخَنَّاهُمْ فَهُمْ خَيْرٌ لَكُمْ وَكَفَّرَ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٢) كَسْرُ النُّونِ وَالْعَيْنِ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَوَرَشٍ عَنْ نَافِعٍ ، وَحَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ ، وَابْنِ كَثِيرٍ .

وَفَتْحُ النُّونِ ، وَكَسْرُ الْعَيْنِ : قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ .

[ الْكَشَفُ ٣١٦/١ ، وَحُجَّةُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ١٠٢ ] .

(٣) ط : عَلَى الْقَرَاتَيْنِ ، وَهَذَا خَطَأٌ إِمْلَاقِي .

(٤) رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَعَنْ مَسْرُوقٍ ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ ، وَأَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ .

وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْأَعْمَشُ ، وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ ، وَحَدَّثَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ، مَاتَ سَنَةَ ١٠٣ هـ . [معرفة القراءة

الكبار ٥١/١ ، غَايَةُ النِّهَايَةِ ٣٨٠/٢] .

(٥) البحر ٣٨٧/٥ .

(٦) الرعد / ٢٤ ، والآية بتمامها :

﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعَمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ ،

(٧) فِي الْمُسَاعَدَةِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١٣٢/٢ : «... أَفْصَحُهَا نَعَمْ ، وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ» .

(٨) فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا .

نِعَمَ صاحبُ القومِ ، أو مضافاً إلى المضاف إلى ذي اللام ، وهَلُمَّ جَرًّا ، نحو : نِعَمَ وَجْهَ فرسٍ غلامِ الرجلِ .

واعلم أنَّ اللامَ في نحو : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، ليست للاستغراق الجنسي ، كما ذهب إليه أبو علي<sup>(١)</sup> وأتباعه<sup>(٢)</sup> ، لما ذكرنا في باب المعرفة أنَّ علامةَ المعرَّف باللام الجنسية : صِحَّةُ إضافة «كل» إليه ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾<sup>(٣)</sup> ،

ولا يصحُّ أن يقال : نِعَمَ كُلُّ الرجلِ زيدٌ ، وكيف يكون زيدٌ كُلُّ الرجالِ ؟!

فإن قلت : بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة ، كما تقول : أنت الرجلُ كُلُّ الرجلِ .

قلت : امتناعُ التصريحِ في مثل هذا بنحو : نِعَمَ كُلُّ الرجلِ ، يدلُّ على أنه لم يُقصدُ به ذلك المعنى ، وكل قائل<sup>(٤)</sup> بنحو : نِعَمَ الرجلِ ، يجد من نفسه أنه لا يُقصدُ ذلك المعنى ، وأيضاً ، فإنه لا يُقصدُ معنى المبالغة المذكورة إلّا مع التصريح بلفظ «كل» ، فلا يُقال : أنت الرجلِ بمعنى أنت كل الرجلِ ، بل معنى أنت الرجلِ ، إذا قصدت المدح : أنَّ مَنْ سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برجلٍ .

وليسَتِ اللامُ في نِعَمَ الرجلِ للإشارة إلى ما في الذَّهْنِ ، كما قال المصنِّفُ<sup>(٥)</sup> ، لما بيَّنا في باب المعرفة<sup>(٦)</sup> .

ودليلُ فعليّتهما : لحاقُ التاء التي لا تُقلِّبُ هاءً في الوقف بهما ، وهي إنما تلحق

(١) الإيضاح العُصدي ٨٥/١ ، وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٣/١ ،

(٢) كالبرد . التسهيل ص ١٢٧ .

(٣) العصر ٢/ .

(٤) أي وكل متكلم أو ناطق ؛ حتى يصحَّ تعديته بالباء .

(٥) الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٩٩/٢ . وانظر الأقوال في آل المصاحبة لفاعل هذا الباب (المساعد ١٢٦/٢) .

(٦) في هذا الشرح .

الفعل، وأربعة أحرف، إحداهما<sup>(١)</sup> : لات<sup>(٢)</sup>، مع أنَّ بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup> يقول هي التاء التي تزداد في أول «حين» و«الآن»، قال<sup>(٤)</sup> :

نَوَّلِي قَبْلَ نَائِي دَارِي جُمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا وَقَالَ<sup>(٥)</sup>

٣١٣ العاطفون تَحِينُ ما من عاطفٍ والمطعمون زَمَانُ ما من مطعمٍ  
كما مرَّ في قِسْمِ الأَسْمَاءِ، والثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ : اللَّتَانِ تَلْحَقَانِ ثُمَّ، وَرُبَّ،  
والأَكْثَرُ أَنَّهُمَا لَا تَلْحَقُهُمَا إِلَّا إِذَا وَلِيَهُمَا الْمُؤَنَّثُ، إِذَا نَأَى بِهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَذَلِكَ  
إِذَا عَطَفْتَ بِثُمَّ قِصَّةً<sup>(٦)</sup> عَلَى قِصَّةٍ، قال<sup>(٧)</sup> :

(١) ط : إحداهما.

(٢) وثبتت ورببت ولعلت، كما مضى في باب المذكر والمؤنث.

انظر، [الخزانة ٤٢١/٧ - ٤٢٤ هـ] هارون، وابن الطَّرَاوَةِ النُّحْوِي ص ١٦٧، وما بعدها.

(٣) أبو زيد. وقد حكى : حسبك تَلَان، يُريد الآن، [سِرُّ الصَّنَاعَةِ ١٨٥/١].

(٤) جميل بن مَعْمَرٍ. (ديوانه ص ٢٢٩ تحقيق د. حسين نصار، مصر. بلا تاريخ).

الخزانة ١٤٩/٢ بولاق، وقد نسب البغدادي لِعَمْرُو بْنِ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيِّ الْجَنِّي ٤٥٣ ط. العراق، سِرُّ الصَّنَاعَةِ  
١٨٥/١، رصف المباني ١٧٢، ١٧٣، إعراب القرآن للنحاس ٧٨٣/٢، المذكر والمؤنث لابن القاسم الأنباري  
ص ١٧١ [تحقيق د. طارق الجنابي].

ومعنى نَوَّلِي : أَعْطَيْتِي وَلَمَسْنِي، وَجُمَانُ : اسم امرأة، مُرَّخِمُ جُمَانَةٍ. الشاهد فيه دخولُ التاءِ على «الآن»، كما في  
قوله (تَلَانَا). وَأَقُولُ : قَدْ وَرَدَ دُخُولُ التاءِ على الأحياءِ في قول عُمَرَ : (أذهب بها تَلَانُ إِلَى أَصْحَابِكَ). [الجنِّي  
٤٥٣ ط. العراق].

(٥) سبق تخريجه ص ٨٦٩ من القسم الأول.

(٦) أي جملة على جملة،

(٧) عَجَزُ بَيْتٍ، وَصَدْرُهُ :

ولقد مررتُ على اللَّثِيمِ يَسْتَبِي .....

قائله : شَمِيرُ بْنُ عَمْرٍو الْخَنْفِيُّ، كما في الأصمعيات ص ١٢٦. وزعم البغداديُّ أَنَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلُوكٍ.

الخزانة ٣٥٧/١ و ٣٨٣/٩ هـ هارون. سيبويه ٤١٦/١ بولاق، المُغْنِي ص ١٣٨، الْأَحْجَاجِي ص ٤٢،  
الاعتضاب ص ٣٨٨، الْمُخَصَّص ١٦ / ١١٦، الْخَصَائِص ٣٣٠/٢، ٣٣٢.

و(تُثَمَّتْ) هي العاطفة «وإذا كانت مع التاء اختصت بعطف الجمل». [الأصمعيات ١٢٦ حاشية].

وأقول : قد وقع في شعر رُؤْبَةَ عَطَفُ الْمَفْرَدِ بِهَا، قال :

=



٥٥ ..... فمضيتُ ثُمْتُ قُلْتُ : لا يعنيني

ولا تقول : جاءني زيدُ ثُمْتُ عمروُ ، وقد جَوَزَهُ<sup>(١)</sup> ابنُ الأنباري ، ولا أدري ما صِحَّتُهُ<sup>(٢)</sup> .

وقال<sup>(٣)</sup> :

٧٦٠ ماويي ، ياريتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم<sup>(٤)</sup>  
وقد جاء<sup>(٥)</sup> :

٥٥٠ يا صاحباً ، رُبْتُ إنسان حسن يسأل عنك اليوم أو يسأل عن  
ويجوز أن يكون أرادَ بالإنسان مؤنثاً<sup>(٦)</sup> والرابعة : التي تلحق «لعل» ، نحو : لعلت هند  
قائمة .

= فإن تكن سوائق الحمام ساقتهُم للبلد الشام

فبالسلام ثُمْتُ السلام [ملحقات ديوان رؤية ١٨٣] .

الشاهد في البيت أن (ثُمْتُ) إذا لحقتها التاء اختصت بعطف جملة على جملة .

(١) أي جَوَزَ أن تَعْطَفَ (ثُمْتُ) المفرد على المفرد على الرغم من كَوْنِ التاء معها ،

(٢) أقول : تجويزه مأخوذ من شعر رؤية ..... فبالسلام ثُمْتُ السلام وحينئذٍ صِحَّتُهُ واضحة . انظر ،

[الخرزانه ٣٨٤/٩ هارون] .

(٣) ضَمْرَةٌ بن ضَمْرَةِ النَّهْشَلِي .

الخرزانه ٣٨٤/٩ ، نوادر أبي زيد ٢٥٣ ، ابن يعيش ٣١/٨ ، التصريف الملوكي ص ٤٣٠ ، الأمازي الشجرية

١٥٣/٢ ، إيضاح الشعر ١٥/ب ، الإنصاف ، المسألة ١٤ (٧٠/١) ، المبهج ص ٣٧ ، والميسم : آلة توضع

في النار ، ثم تكوى بها الإبل كيّاً خفيفاً ؛ لتكون علامة له .

والشُعْواء : الغارة الكثيرة المنتشرة . أراد الخيل التي تُغِير .

والبيت شاهد على أن التاء لحقت (رُبْتُ) للإيذان بأن مجرورها مؤنث ، و (ما) : زائدة بين (رُبْتُ) ومجرورها ، كما

قاله الرضي في (رُبْتُ) من حروف الجر .

(٤) ط : باميسم .

(٥) رجز ، لم أقتدِ إلى قائله .

الخرزانه ٣٨٦/٩ ، نوادر أبي زيد ص ٣٤٣

والبيت شاهد على أنه جاء مجرور (رُبْتُ) مذكراً على خلاف القياس .

(٦) «الإنسان : يكون للواحد ، والاثنتين ، والجميع ، والمؤنث بلفظ واحد . . . .» .

[ المذكر والمؤنث لابن القاسم الأنباري ٣٢٢/١ تحقيق الشيخ عزيمة رحمه الله تعالى ] .

ودليل فعليتهما<sup>(١)</sup> أيضاً، ما حكاه الكسائي<sup>(٢)</sup> من نحو: نَعِمًا رَجُلَيْنِ، وَنَعْمُوا رَجَالًا والضمائر المرفوعة البارزة من خواص الأفعال، وأيضاً، جواز استعمال جميع باب فَعَلَ مع فعليته، استعمال نَعَمَ وَبِئْسَ، يُقَوِّي فعليتهما أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ثم نقول: إنهما بعد ذلك، وهو كونها فَعْلَيْنِ مستقلين بفاعليهما<sup>(٤)</sup> كلاماً صاراً مع فاعليهما<sup>(٥)</sup> بتقدير المفرد، كصفة متقدمة على موصوفها، كما في قوله<sup>(٦)</sup>:

٣٤٧ والمؤمن العائذات الطير يمسحها [ركبان مكة بين<sup>(٧)</sup> الغيل فالسند]

وجرد قطيفة، فصار معني نعم الرجل: رجل في غاية الجودة، فكأنه كان أصل نعم الرجل: رجل نعم، أي جيد، فصاراً معاً<sup>(٨)</sup> جزء جملة بعد ما كانا جملة مستقلة، ولهذا نظائر، نحو قوله تعالى:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>،

وظننت زيدا قائماً<sup>(١٠)</sup>، على ما مرَّ في باب ظننت، ونحو:

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾<sup>(١١)</sup>

فإن الجمل في هذه الصور، منسلخة عن معنى الجمليَّة بدليل كَوْنِ مضمون الأولى

(١) رجوع إلى الحديث عن نَعَمَ وَبِئْسَ بعد هذا الاستطراد.

(٢) المجمع ٨٤/٢، شرح المرادي على الألفية ٧٥/٣، الإنصاف، المسألة ١٤ (١/٦٩).

(٣) لا داعي لذكر كلمة (أيضاً)، فقد بدأ بها الحديث.

(٤) ط: بفاعليهما.

(٥) ط: مع فاعليهما.

(٦) سبق تخريجه ص ١٠١٤ من القسم الأول.

(٧) ليس في ط، وهو في الأصل، م.

(٨) يعني نَعَمَ والمرفوع بعدها، على الوجه الذي رآه الرضي.

(٩) البقرة / ٦، والآية بتامها:

﴿إِنَّا أَلَّيْمُونَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(١٠) د: منطلقاً.

(١١) المائدة / ١٠٩؛ ونصها:

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾.

مبتدأً، على ما قيل<sup>(١)</sup>، وكون مضمون الثانية مفعولاً، ومضمون الثالثة فاعلاً<sup>(٢)</sup>، ومضمون الرابعة مضافاً إليه.

ومبنى كلامهم أَنَّ الجُمْلَ إذا كانت بمعنى المفرد، فإن كانت علماً فهي محكية مطلقاً، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، كما مرَّ في باب علمت، قال تعالى :

﴿ثُمَّ يَدَّاهُ لَمْ يَنْبَغِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتُهُ﴾<sup>(٣)</sup>،

أي : بدا لهم سجنهم إياه، وإن كانت اسمية، أعرب الجزءان بما استحققه مضمونها فنُصِبَ الجزءان، إن كان مفعولاً، نحو : علمت زيدا قائماً، وأعرب الجزء الأول بإعراب الفاعل، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب كان، إذ لم يَجْزُ رفعهما كما جاز نُصِبُ المذكورتين بعد علمت، إذ لا يرفع فعلٌ واحداً اسمين بلا إتياع، ولم يَجْزُ، أيضاً حكايتهما إذ الفعل لأبَدُّ له من مرفوعٍ به.

وحكي الجزءان<sup>(٤)</sup>، إن كان المضمون مضافاً إليه، إذ<sup>(٥)</sup> لم يمكن جرَّ اسم واحد إلا اسماً واحداً من دون إتياع، ولو اقتصرَ على جرَّ أولهما لم يكن لثانيهما إعرابٌ مناسبٌ، كما كان نصبُ الثاني مناسباً للرفع تشبيهاً بالمفعول.

وأما الجُمْلُ التي هي خبرُ المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، كخبرِ كان، وثاني مفعولي ظننت، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محل من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مرَّ<sup>(٦)</sup>.

(١) ناقش الرضي إعراب النحاة لئلا هذا التركيب في باب حروف العطف.

(٢) ليس في المطبوع ما يرجع إليه هذا، وفي م، د التمثيل بنحو : كان زيداً منطلقاً فيكون هو المقصود بأن مضمون الجزأين فاعل.

(٣) يوسف / من ٣٥، ونُصِّها :

﴿ثُمَّ يَدَّاهُ لَمْ يَنْبَغِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتُهُ حَتَّى يَجِيَنَّ﴾.

(٤) ط : الجزآن. وقوله : (حكي الجزءان) معطوف على قوله : (فنصب الجزءان).

(٥) م : «إذا لم يمكن جرهما؛ لأن اسماً واحداً لا يجر إلا اسماً...».

(٦) تقدم في غير موضع، والرضي يقول في كل مرة : لا دليل على ذلك.

ولنرجع إلى المقصود ، فنقول :

لما صار : نِعَم الرجل بمعنى المفرد ، وَجَبَ حمايتها لكونها فعليةً ، (٢٣٥ / أ) كما في :

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ،

لكن ليس كونها بمعنى المفرد ، كما في سائر الجُمَل المذكورة ، أعني بتقدير مضمونها ، بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفاً بالفعل المتقدم ، كما ذكرنا .

وكان الأصل تنكير فاعل نِعَمٍ وَشَس ؛ لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص ، كما يجيء ، فكان القياس أن يقال : نِعَمَ رجلٌ زيدٌ ، ونِعَمَ رجلان زيدان ونِعَمَ رجالٌ الزيدون ، إذ معنى نِعَمَ الرجلُ زيدٌ : زيد رجلٌ جيّدٌ ، لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرّفاً باللام تعريفاً لفظياً ، كما في : اشترى<sup>(٢)</sup> اللحم ، أو ضميراً مفسراً بما بعده ، وهو ، أيضاً ، منكر في المعنى ، كما مرّ في باب المعرفة<sup>(٣)</sup> ، لِذَا ع<sup>(٤)</sup> لهم إلى ذلك ، وهو أنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام ، إذ له في النفوس وَقَعٌ ، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة في الحقيقة ، ليكون الكلام المفيد للمدح أو للذم في الظاهر مَصُوغاً على وجه لا ينكر ؛ لأنّ مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمّه ، لا فائدة فيه ، فبنوا أمر المدح والذم من أول الأمر ، على وجه يَصِحُّ في الظاهر ، والجملة الفعلية ، كما ذكرنا في تقدير مفرد ، وهو الفاعل الموصوف بالفعل ، وذلك لأنه سُلِبَ من الفعل معنى الزمان والحدوث ، فصار معنى نِعَمَ : جيّدٌ ، فكأنه صفة مشبهة ومُجَوِّزٌ ذلك كون جميع الأفعال في المعنى ، صفات لفاعليها ، فصار نعم الرجل ، كجرد قطيفة<sup>(٥)</sup> .

(١) البقرة / من ٦ وتقدّمت قريباً .

(٢) انظر المرادي على الألفية ٨٤ / ٣ .

(٣) في هذا الشرح .

(٤) علّة لقوله : لكنهم التزموا .

(٥) أي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف .

ولا يقال : إن ما ذكرت ، قريبٌ من دعوى عِلْمِ الغيب<sup>(١)</sup> ، فإنَّ<sup>(٢)</sup> الأصول<sup>(٣)</sup> تدعو إليه ، وذلك لأنه تَقَرَّرَ بالدليل أنَّ المخصوصَ مرتفعٌ بالابتداء ، ما بعده خبرُهُ ، لا خبر مبتدأ مقدر ، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر ، لم تدخل<sup>(٤)</sup> نواسخُ الابتداء عليه مقدماً على فعل المدح أو الذم ، ومؤخراً عنه ، نحو : كنت نعم الرجل ، و :

٧٦١ يَمِيناً لِنِعَمِ<sup>(٥)</sup> السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ<sup>(٦)</sup>

فإذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبرُهُ ، فلو كان الخبر باقياً على جُمْلِيَّتِهِ لَوَجَبَ أَنْ يكون فيها عائداً إليه .

(١) كثيراً ما يَرُدُّ الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله :

- وهذا قريبٌ من دعوى علم الغيب ، وقد فرض ههنا أنه يقال له في ما ذكره من تفسير نعم الرجل . - هذا عُذْرٌ باردٌ .

هذا هَوَسٌ .

- فهذا غَلَطٌ فاحشٌ .

- هذا من أفحش الغَلَطِ .

(٢) بيان لأنه لا يقال ذلك .

(٣) م ، د : «فإن الأصول تؤيد وتدعو إليه» .

(٤) ط : لم يدخل .

(٥) في ط : ونعم السيدان وجدتما .

(٦) قائل البيت : زهير بن أبي سلمى (شعر زهير بشرح الأعلام ص ١٥ ، وصنعة نعلب ص ٢٣) .

الخزانة ٣٨٧/٩ ، شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ١٧٤ ، المجمع ٤٢/٢ .

أي : نعم السيدان وجدتما ، حين تفاجأ إن الأمر قد أبْرَمْتَاهُ ، وأمر لم يُبرمه ، ولم تُحكاه . أي : على كل حال ، من شدة الأمر ، وسهولته .

وأصل «السَّحِيلِ والمُبْرَمِ» أن المَبْرَمَ : يُقْتَلُ خَيْطَيْنِ ، حتى يصيرا خيطاً واحداً . والسَّحِيلُ : خَيْطٌ واحدٌ ، لا يُضْمُّ إليه آخر .

والبيت شاهدٌ على أنه قد يدخل الفعلُ الناسخُ على المخصوص بالمدح أو الذم سواء تقدَّم المخصوص ، كما في المثال الذي قبل هذا البيت : «كنت نعم الرجل» ، أو تأخَّر ، كما في هذا البيت . وأصله لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ أَنْتُمَا . فدخل عليه الناسخ ، فصار وجدتما ، فضمير التثنية نائب الفاعل لِـ «وَجَدَ» ، وهو المفعول الأول له . وقوله : «لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ» جواب القسم ، والقسم وجوابه في موضع المفعول الثاني لِـ «وَجَدَ» .

وكذا إعرابه على مقتضى مختار الرضي في جعلِ المخصوص مبتدأ ، وجمله المدح أو الذم خبره .

والاعتذار بِكَوْنِ ذِي اللامِ جِنْساً مُسْتَغْرَقاً<sup>(١)</sup> وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد، قد ذكرنا ما عليه<sup>(٢)</sup>، ولو كان كذا، لم يبق مع الضمير المبهم المفسر<sup>(٣)</sup> بالنكرة استغراقاً؛ لأنَّ استغراقَ المضمير للجنس غيرُ معهودٍ، والنكرة المفسرة، أيضاً بعيدة من الاستغراق، لكونها في حيز الإيجاب.

والاعتذار بكون ذى اللام قائماً مقامَ الضمير، على ما قاله المصنّف، لا يَتِمُّ، إذ لو كان في مقام الضمير، لكان الضمير إذا قام مقامه راجعاً إلى المبتدأ، غير محتاجٍ إلى التمييز في نحو: زيد نَعَمْ رجلاً، وكذا في نحو: نَعَمْ رجلاً زيدٌ، أيضاً؛ لأنَّ الضمير فيه<sup>(٤)</sup>، إِذَنْ، كما في قولك: أبوه قائم زيد.

وليس، إِذَنْ، اعتذارُ الأندلسيِّ، بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون، إِذَنْ، كالضمير الراجع: بشيء<sup>(٥)</sup>، إذ لا يجوز: زيد ضرب رجلٌ، مع أنَّ «رجل» يطابق كل فرد، وإن لم يكن فيه لام يُشار بها إلى ما في الذهن على زعمهم، وقد مرَّ في باب المعرفة<sup>(٦)</sup>، أنَّ التعريفَ الذهني لا معنى له، فلم يَتَّقَ، إِذَنْ، بَعْدَ بُطْلانِ الوجه<sup>(٧)</sup>، إلَّا أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يُحتاج إلى الضمير.

ويؤيد كونها بتقدير المفرد: دخولُ حَرْفِ الجرِّ، على نَعَمْ وبِشَسْ، مَقْرَداً، كقول الأعرابي لما بُشِّرَ بمولودةٍ وقيل له نَعَمْ المولودة: واللّه ما هي بِنَعَمْ المولودة، نَصَرُها

(١) أي شاملاً لكل فرد.

(٢) ذكر ذلك في روابط الخبر بالمبتدأ، في الجزء الأول الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

(٣) في الصورة الثانية لـ «نَعَمْ»، وهي صورة الضمير المستتر المفسر بنكرة منصوبة.

(٤) أي في قولك: نَعَمْ رجلاً زيدٌ.

(٥) خبر «ليس» في قوله: وليس اعتذارُ الأندلسي ...

(٦) في هذا الشرح.

(٧) أي الوجه المذكورة.

بُكَاءٌ ، وبِرُّها سرقة ، وقولهم : نِعَمٌ <sup>(١)</sup> السَّير على بَشَسٍ <sup>(٢)</sup> العَيْر ، وليس زيد بنِعَمٍ  
الصاحب وغير ذلك ، وليس ذلك على الحكاية وحذف القول ، كما قال بعضهم <sup>(٣)</sup> ،  
كقوله <sup>(٤)</sup> :

٧٦٢ والله ما ليلى بنام صاحبه [ولا مخالط اللبان <sup>(٥)</sup> جانبه]  
أي بمَقولٍ فيه ذلك ؛ لأنَّ ذلك في نِعَمٍ وبَشَسٍ ، مُطَرِّدٌ كثيرٌ ، بخلاف : «بنام  
صاحبه» <sup>(٦)</sup> .

وحكى قُطْرُبٌ <sup>(٧)</sup> : نَعِيمَ الرجل زيد ، على وزن شَدِيدٍ وكَرِيمٍ ، فهذه الحكاية إنَّ  
صَحَّتْ <sup>(٨)</sup> ، تؤكِّد كَوْنُ «نِعَمٍ» كالصفة المشبهة ، فيحمل ما جاء مطرداً من نحو :  
يَانِعَمَ المَوَلَى ، وَيَانِعَمَ النصير ، وَيَابَشَسَ الرجل على أنه منادى ، وأيضاً يجوز دخول لام

(١) ابن الناطم ص ١٨٢ ، والمُرَادِي على الألفية ٧٥/٣ . والعَيْر - يفتح العين وسكون الياء - هو الحمار ، وجمعه أعيار ،  
كَبَيْت وأبيات ، والأنثى : غَيْرَة . وانظر الإنصاف ، المسألة ١٤ (٦٧/١) .

(٢) في ط : باس ، وهذا خطأ .

(٣) هو ابنُ أُمِّ قاسم المُرَادِي ، كما في شرحه على الألفية ٧٥/٣ .

(٤) رجز لم أهد إلى قائله .

الخزانة ٣٨٨/٩ ، الخصائص ٣٦٦/٢ ، ابن الناطم ص ١٨٢ ؛ وفيه : عَمَرُك ما ليلى بدل والله ماليلي ، الأمالي  
الشجرية ١٤٨/٢ ، الإنصاف ، المسألة ١٤ (٧٤/١) .

واللبان - بتخفيف الياء - مصدر لأن ؛ أي آن جانبه ، أي جنبه لا يجيد مكاناً سهلاً ليناً .

والبيت شاهدٌ على أنَّ حرف الجر داخلٌ على محذوف ؛ أي ؛ بمَقولٍ فيه : نام صاحبه ، فحذف القول ، وبقي  
المحكى به . . . . .

(٥) ليس في ط .

(٦) قال ابنُ الناطم ص ١٨٢ : ولا حُجَّةٌ فيما أوردوه ، لجواز أن يكون دخول حرف الجر في نِعَمَ الولد ، وعلى بَشَسَ  
العَيْر ، كدخوله على نام في قول القائل :

عمرُك ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه

تقديره : ما ليلى بليلى نام صاحبه ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت صفته مقامه ، فجري عليها حكمه ،  
وهكذا . . . ما هي بولدي نِعَمَ الولد ، ونِعَمَ السَّير على عَيْرٍ بَشَسَ العَيْر . . . . .

(٧) الإنصاف ، المسألة ١٤ (٧٩/١) ؛ وفي المُرَادِي على الألفية ٧٧/٣ : «وحكى بعضهم» نَعِيمَ الرجل ، واستدل  
به على الاسمى ؛ لأنَّ فَعِيلاً من أوزان الأسماء ، ورُدُّ بأنَّ ذلك من باب الإشباع على سبيل الشذوذ فلا يثبت لغة .

(٨) د : «إن صحت تؤيد وتؤكد . . . . .»

الابتداء ، ولام القسم عليهما نحو : إن زيدا لَنِعَمَ الرَّجُلُ<sup>(١)</sup> ، و : والله لَنِعَمَ الرَّجُلُ أنت ، مع أنها لا تدخلان الماضي بدون «قد» .

وهذه الأشياء ، هي التي غرَّتِ الفراءَ حتى ظنَّ أنها في الأصل اسمان<sup>(٢)</sup> ، ولو كانا كذلك ، لم يكن لرفع ما بعدهما وجهٌ ، إلا بتكلفٍ .

ولأجلِ كَوْنِ الجملة بمنزلة المفرد ، لم يُتَوَسَّطْ بين جزأيهما<sup>(٣)</sup> ، لا ظَرْفٌ ولا غيره ، فلا يقال : نِعَمَ اليومَ الرَّجُلُ .

فإذا تقرر ذلك ، قلنا في نِعَمَ الرجلُ زيدٌ : إن «زيد» مبتدأ و : «نعم الرجل» خبره<sup>(٤)</sup> ، أي : زيدٌ رجُلٌ جيّدٌ ، ولم يُحْتَجْ إلى الضمير العائد إلى المبتدأ ؛ لأنَّ الخبر في تقديرِ المفرد .

والأكثرُ في الاستعمالِ كَوْنُ المخصوصِ بعدِ الفاعلِ ، ليحصل التفسير بعد

(١) ط : لبس .

(٢) هذا هو المشهور عن الفراء ، وجاء هذا الوهم من أبي البركات ، وابن الشجري . [ الإنصاف ، المسألة ١٤ .  
الأمالي الشجرية ١٤٧/٢ ] . إنَّ الفراءَ يذهب إلى فِعْلِيَّةِ نِعَمَ ، وبُشْسَ . انظر معاني القرآن ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ،  
١٤١/٣ - ١٤٢ .

وأوتر أن أنقل فقراتٍ من كلام نحوي متأخر ، جمع نحو الكوفة كله أو كاد في كتاب خاص وسَمَّه بـ «الموفي في النحو الكوفي» لِنَقْفِ على ما في كلام النحاة المتأخرين من اضطراب ، وسوء فهمٍ لكلام الفراء . يقول : «نِعَمَ وبُشْسَ ، وكلها أسماء عند الجمهور ، أفعالٌ عند الشيخ [يعني الكسائي]» . ويقول : «وَكثُرَ فَضْلُ فاعله عنه بنكرة منصوبة ، وهي تميِّزُ عند الفراء ، حالٌ عند الكسائي» .

ويقول : «نحو نِعَمًا هي : فما معرفة تامة فاعل نِعَمَ ، و : هي ، المخصوص ، فالتقدير : نِعَمَ التي هي : هو قولُ الشيخين : الكسائي ، والفراء . ويقول : «ونُقِلَ عن الكسائي ما نُقِلَ عن الفراء أنه استتر فاعله ، وحُدِفَ التمييز ، وما بعده المخصوص» .

[الموفي ص ٨٦ - ٨٨ مطبوعات المجمع بدمشق ، تحقيق الأستاذ البيطار . وأنظر الإشارة للمجاشعي ص ٥٢ ، والسهيل ١٢٦] .

(٣) ط : بين جزئيهما .

(٤) هذا مذهب سيبويه والأخفش . وقيل : زيدٌ : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو زيدٌ . ونُسِبَ هذا إلى سيبويه ، وقال به جماعةٌ منهم : الجريري ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والسرياني ، والفارسي ، وابن جني . [الأشعري ٩١/٣ ، البصرة ٢٧٥/١ ، ذكر الصُميري الوجهين] .



الإيهام، كما مرَّ، فيدخله عوامل الابتداء مؤخراً نحو: نعم الرجل كنت، وقوله<sup>(١)</sup>:

٧٦١ يميناً لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

وقد يتقدم (٢٣٥/ب) المخصوص على نِعَمٍ وبُشْسٍ، نحو: زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ، وهو قليل، ومع ذلك يستعمل الفاعل بلامٍ زائدة كما رأيت، أو مضمراً مفسراً بما بعده، كقول الأخطل<sup>(٢)</sup>:

٧٦٣ أبو موسى، فجدُّكَ نِعَمٌ جَدًّا وَشَيْخُ الْحَيِّ خَالُكَ، نِعَمٌ خالاً

ولأننا لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ؛ لأن تقدمه كالتأخر، بالنسبة إلى تأخره.

ويدخله، مقدماً، نواسخ المبتدأ، نحو: كنت نعم الرجل، وظننتك نعم الرجل، والضمير في: جدُّكَ نِعَمٌ جَدًّا، لا يرجع إلى المبتدأ، وإلا لم يحتج إلى التفسير، بل هو

---

(١) زهير بن أبي سلمى، وتقدَّم تحريج البيت قبل قليل.

(٢) ليس للأخطل، كما زعم الرضي، فإن الأخطل هلك قبل ظهور بلال، والأخطل كان من شعراء معاوية بن أبي سفيان، وبلال كان على عهد عمر بن عبدالعزيز، والبيت لذي الرُّمة في مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وهو المقصود بقوله: نِعَمٌ جَدًّا. (ديوان ذي الرُّمة ١٥٣٨/٣ تحقيق د. عبدالقُدوس أبو صالح)، وروايته هكذا:

أبو موسى فَحَسْبُكَ نِعَمٌ جَدًّا وَشَيْخُ الرِّكْبِ خَالُكَ نِعَمٌ خالاً

وقد صحَّح البيت البغدادي أيضاً.

والفاء في: فَحَسْبُكَ: زائدة لازمة، وحسبُ: اسمٌ بمعنى ليكف، كما قال الرضي في باب الإضافة، مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف، تقديره: هذا النسب. والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر. وشيخ الرُّكْب: القافلة.

ومعنى البيت: أنه لا يدع أحداً من الركب يحمل زاداً لسفره، بل هو يجري النفقات على جميع من صحبه في السفر. ومدحه في هذا البيت بشرف النسيين: نسب الأب، ونسب الأم.

والبيت شاهد على أنه قد يكون فاعل (نعم) ضميراً مفسراً بنكرة، مع تقدم المخصوص بالمدح، كما هنا. فإن «أبو موسى» هو المخصوص، وفاعل (نعم) ضمير فسرّه بقوله جَدًّا. وكذا الشطر الثاني، فإن قوله «شيخ الحي» هو المخصوص، ونخالك بدل منه، وفاعل (نعم) ضمير مفسر بقوله خالاً. [الخراتة ٩/٩ - ٣٩٠ - ٣٩٢].

ضمير قبل الذكر مفسراً بما بعده، فالذي<sup>(١)</sup> روي، وإن كان كالشاذ لِقَلَّتِهِ في نحو :  
مررت بقوم نَعَمْ قوماً، وَنِعْمُوا قوماً، ليس الضميران، أي : هم ، والواو، براجعين  
إلى الموصوف وإلا، لم يُفسراً.

قوله : «مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة»، إَعْلَمَ أَنَّ الضمير الْمُبْهَمَ في نَعَمْ وَبِئْسَ، على  
الأظهر الأغلب، لا يُشْنَى ولا يُجْمَع، ولا يُوْثَّ، اتِّفَاقاً بين أهلِ الْمَصْرَيْنِ، لِعِلَّتَيْنِ :  
إحداهما<sup>(٢)</sup> عَدَمُ تَصَرُّفِ نَعَمْ وَبِئْسَ، فلم يقولوا : نعماً رجلين، ونعموا رجالاً،  
ونعمت امرأة؛ لأن ذلك نوع تصرف، ولهذا أجازوا : نعم المرأة هنداً، وبئس المرأة  
دعداً، كما أجازوا نعمت المرأة، لكن إلحاق تاء التانيث أَهْوَنُ من إلحاق علامتي التثنية  
والجمع، لأنها تلحق بعض الحروف، أيضاً، كَلَاتَ، وَثُمَّتَ، وَرَبَّتَ، وَلَعَلَّتْ،  
فلذلك أُطْرِدَ : نعمت المرأة، ولم يطرد : نعماً رجلين ونعموا رجالاً، والعلة الثانية :  
أَنَّ الضمير المفرد المذكر، أشدُّ إيهاماً من غيره، لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدّمه ما  
يعود عليه، إلا معنى «شيء» وشيء يصلح للمثنى والمذكر والمؤنث، ولو ثُنِّيَتْهُ وجمعتُهُ  
وأنشئت، لَتَخَصَّصَ، بسبب، إفادة معنى التثنية والجمع والتانيث، والقصدُ بهذا  
الضمير : الإيهام، فما كان أوغل فيه كان أولى.

وأما تمييزُ هذا الضمير، فَيَتَصَرَّفُ فيه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتانيثاً، نحو : نَعَمْ رجلاً  
أو رَجُلَيْنِ، أو رجالاً، أو امرأة، أو امرأتين، أو نِسوةً، اتِّفَاقاً منهم، أيضاً.

وأما الضميرُ في : رَبُّهُ رَجُلًا، فالبصريون يلتزمون إفراده للعلة الثانية المذكورة،  
والكوفيون يجعلونه مطابقاً لما يُقْصَدُ، فَيُثْنُونَهُ، وَيَجْمَعُونَهُ، وَيُوْثِّنُونَهُ، وليس ما ذهبوا  
إليه ببعيد، لأنه مثلُ قوله :

(١) في م : «فما روي»، وإن كان قليلاً من قولهم : مررت بقوم نَعَمْ قوماً . . . . .

(٢) د : إحديهما.

وبالها قصة،

وقد تُصَرَّفُ في الضمير، كما رأيت .

وأما تمييزُ هذا الضميرِ، فذهب الجزولي<sup>(٣)</sup>، وتبعه مَنْ شَرَحَ كلامَهُ إلى لزومِ إفرادِهِ والظاهر أَنَّهُ وَهَمٌّ مِنْهُمْ، بل تجب مطابقتها لما قصد، عند أهلِ المِصْرَيْنِ، أمَّا عند أهلِ الكوفة فظاهر؛ لأنهم يُطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وأمَّا عند أهلِ البصرة فلاَّئهم لو التزموا إفرادَهُ كما التزموا إفرادَ الضمير، لجاء اللَّبْسُ، إذا قُصِدَ المثني والمجموع، وقد صرَّحَ ابنُ مالِكٍ، والمُصَنِّفُ بمطابقتها لما قُصِدَ، وهو الحقُّ.

ولا يَجُوزُ الفصلُ بين مثل هذا الضميرِ المبهَمِ وتمييزه، لِشِدَّةِ احتياجه إليه، إلَّا بالظرف، قَالَ اللهُ تَعَالَى :

﴿ يَنْسِلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾<sup>(٤)</sup>

وإذا لم يُفصل في نحو: عشرون رجلًا، بين المبهَمِ وتمييزه، إلَّا في الضرورة، فما ظنُّكَ بمثل هذا الضميرِ.

وقد جاء شاذًّا بغير الظرفِ نحو: نَعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا، وأمَّا الفصلُ بين ذا، في : حَبْدًا، وتمييزه، فَلَجَواز استغنائه عنه، فلذا قيل : حَبْدًا رَجُلًا زَيْدًا، وحَبْدًا زَيْدًا رَجُلًا.

(١) سبق تخريجه ص ٦٩٩ من القسم الأول .

(٢) سبق تخريجه ص ٦٩٩ من القسم الأول .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ١١٥ .

(٤) الكهف / ٥٠ ، والآية بتمامها :

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

ولا يجوز أن يُجاء<sup>(١)</sup>، لهذا الضمير بالتوابع، كالبذل والتأكيد والعطف<sup>(٢)</sup>، لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم، والاعتبار بتمييزه، وهو المفيد للمقصود، ويلزم هذا الضمير، غالباً، أن يُميز.

وقيل في قوله تعالى :

﴿يَنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾<sup>(٣)</sup> :

إنَّ التمييزَ محذوف<sup>(٤)</sup>، أي : يَنْسَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ، والأولى حَذْفُ المضافِ من الذين، على أنه المخصوصُ أي : يَنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ : مَثَلُ الَّذِينَ، أو حذف المخصوص . أي : يَنْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الْمَكْذِبِينَ مِثْلَهُمْ<sup>(٥)</sup> كما يَجِيءُ.

وقد يَجِيءُ، عند المبرد<sup>(٦)</sup>، وأبي علي<sup>(٧)</sup>، بعد الفاعل الظاهر تمييزٌ للتأكيد، قال<sup>(٨)</sup> :

٦٦٤ تَرَوُّدٌ مِثْلُ زَادٍ أَيْكَ فِينَا \* فَتَنَمُ الزَادُ زَادُ أَيْكَ زَادَا

(١) د، ط : يَجِيءُ.

(٢) د . : والعطفين.

(٣) الجمعة / ٥، والآية بتامها :

﴿مِثْلُ الَّذِينَ حَبَلُوا النَّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَارًا يَتَّبِعُ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا اللَّهُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾.

(٤) هذا رأي الزحسري . [الكشاف / ٤/ ١٠٣، البحر / ٨/ ٢٦٥]. وانظر المقتصد : ٣٧١/١.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٧٧/٢، والتبيان للعكبري ١٢٢٢/٢.

(٦) المقتضب ١٥٠/٢.

(٧) الإيضاح العضدي ٨٨/١.

(٨) جرير . (ديوانه ص ١٣٥ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣ هـ). والبيت من قصيدة يمدح بها عُمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه.

الحزانة ٣٩٤/٩، المقتضب ١٥٠/٢، الإيضاح العضدي ٨٨/١، المقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٢/١،

سيبويه ٣٠٠/١ - ٣٠١ بولاق، الخصائص ٨٣/١، ٣٩٥ - ٣٩٦، المرادي على الألفية ٩١/٣.

الشاهد فيه أنه قد يَجِيءُ بعد الفاعل الظاهر تمييزٌ للتوكيد. وفي هذا خلافٌ بين النحاة : منع ذلك سيبويه والسرياني وابن السراج، وأجازاه المبرد وأبو علي.

وقال تعالى :

﴿ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾<sup>(١)</sup>.

أي ذِرَاعُهَا، إذ المصدر لا يُخبر عنه بأنه سبعون ذراعاً، وهذا كمجيء الحال في : قم قائماً، وتعال جاثياً للتأكيد.

ومنع سيبويه<sup>(٢)</sup> ذلك ؛ لأن وضع التمييز لرفع الإبهام، وتأول البيت بتزود مثل زاد أبيك زاداً<sup>(٣)</sup>، على أن «مِثْلَ» حال من مفعول تَزَوَّدَ، وهو «زاداً» وقوله تعالى : ﴿ذَرَعُهَا﴾ مصدر بمعنى المفعول، أي مذرعوها أي : طولها سبعون ذراعاً.

قوله : «أو بئها، مثل «فَنِعْمًا هِيَ»<sup>(٤)</sup>»، اختلف في «ما»<sup>(٥)</sup> هذه، ف قيل : كافة هيأت نِعَمَ وبِشَسَ، للدخول على الجمل، كما قيل في : قلماً، وطالماً، قال الأندلسي : هذا بعيد؛ لأن الفعل لا يكف لقوته، وإنما ذلك في الحروف، فالأولى في طالماً وقلماً كون «ما» مصدرية<sup>(٦)</sup>.

ويمكن أن يُقال : إنما جاز أن يُكفَّ نِعَمَ وبِشَسَ عن فعليتهما، لِعَدَمِ تَصَرُّفِهما، ومشابهتهما للحرف، إلا أنه يحتاج إلى تَكَلُّفٍ في إضمار المبتدأ (٢٣٦/أ) في نحو : «فَنِعْمًا هِيَ» .

(١) الحاقة ٣٢/، ونصها :

﴿تُزَوِّي سَلِيلَ ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٠ - ٣٠١ بولاق. وانظر ابن يعيش ٧/١٣٢، ١٣٣، والمقتضب ٢/١٥٠.

(٣) ط : زاد.

(٤) البقرة / ٢٧١، ونصها :

﴿إِنْ تَبُدُّوْا الصَّدَقَتِ فَنِعْمًا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُزَوِّهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَذِكْرُكُمْ عَنْكُمْ مِنْ سَكَتَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٥) انظر البحر ١/٣٠٤، ٣٢٤/٢، المشكل ١/١١٤.

(٦) انظر ابن يعيش ٧/١١٦، والمقتضب ١/٢٢٢ الطبعة الأخيرة ١/٤٨، والمغني ص ٤٠٤ ط. م، والمرادي على

الألفية ٣/٩٨.



وقال سيبويه<sup>(١)</sup>، والكِسَائِيُّ<sup>(٢)</sup> : ما ، معرفة تامّة ، بمعنى «الشيء» فمعنى : فنعماً هي : نَعَمْ الشيءُ هي ، فما ، هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذي اللام ، و «هي» مخصوص ، ويضعفُهُ : عَدَمُ مجيء «ما» بمعنى المعرفة التامة ، أي : بمعنى «الشيء» في غير هذا الموضع ، إلا ما حكى سيبويه<sup>(٣)</sup> أنه يُقال : إني مِمَّا<sup>(٤)</sup> أفعل ذلك ، أي : من الأمر والشأن أن أفعل ذلك . قال : وإن شئت قلت : إني مِمَّا أفعل ، بمعنى : ربّما أفعل ، كما يجيء في الحروف .<sup>(٥)</sup>

بَلَى<sup>(٦)</sup> ، يجيء «ما» بمعنى «شيء» ، إمّا موصوفة نحو :  
 ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾<sup>(٧)</sup> ، أو غير موصوفة كما مرّ في الموصولات ، وأيضاً ، يلزم حذف الموصوف ، أي المخصوص ، وإقامة جملة مقامه ، في نحو نِعِمَّا يَعِظُكُمْ به ، و :

- 
- (١) الكتاب ٤٧٦/١ بولاق ، البحر ٢٧٧/٣ .  
 (٢) الشُّكْل ٦٢/١ ، البحر ٢٧٧/٣ ، التسهيل ١٢٦ . أمّا الفراء ، فقال : «ولا نعرف ما جهته ... ، وأنا لا أجيزه» . [معاني القرآن ٥٧/١] .  
 (٣) الكتاب ٤٧٦/١ بولاق .  
 (٤) ط : بما أن أفعل .  
 (٥) د : في حروف الجر .  
 (٦) ط : بل .  
 (٧) ق ٢٣/١ ، ونصّها : «وقال قرينه هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ» .  
 \* لقد تحدّث سيبويه عن (ما) النكرة الموصوفة ، ومثّل لها بهذه الآية . (سيبويه ٢٦٩/١) وكذلك المرّد في المقتضب ٤٢/١ ، والفارسي في البغداديات ص ٢٦٢ ، وابن الشجري في أماليه ٢٣٧/٢ - ٢٣٨ ، والفراء في معاني القرآن ٢١/١ - ٢٢ ، وابن الأنباري في البيان ٣٨٦/٢ .  
 والآية تحتمل - أيضاً - للموصولة عند النحاس (إعراب القرآن ٢٢٠/٢) والعكبري (البيان ١١٧٥/٢) ، والزحشرّي (الكشاف ٧/٤ الطبعة المصورة) وابن يعيش ٣/٤ ، و ١٠٨/٨ ، وأبي حيّان (البحر ١٢٦/٨) ، وابن هشام (المغني ص ٣٩٢ ط . م) .

«وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ»<sup>(١)</sup> ، وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله: <sup>(٢)</sup> :

٣٨ أنا ابنُ جَلَا، وطلاع الثنايا [متى أضع العِامة<sup>(٣)</sup> تعرّفوني]  
فيكون التقدير : نِعَم الشيءُ شيءٌ يَعِظُكُمْ به ، وبشئ الشيءُ شيءٌ شَرَوْا به  
أَنْفُسَهُمْ ، مع أنه قد جاء صريحاً في قوله <sup>(٤)</sup> :

٧٦٥ نِعَمَ الفتى فَجَعَتْ به إخوانه يومَ البقيعِ حوادثُ الأيامِ  
أي فنيَ فَجَعَتْ ، ويجوز أن يكون «تَخْرُجُ» ، في قوله تعالى :  
﴿كَثُرَتْ كَلِمَةُ تَخْرُجُ﴾<sup>(٥)</sup> ، صفة<sup>(٦)</sup> مخصوصٍ محذوف ، وأن يكون صفة<sup>(٧)</sup> التمييز المذكور

(١) البقرة / ١٠٢ ، والآية بتمامها :

﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ  
النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِإِلَّهِ هُرُوتَ وَمَرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا  
تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ  
مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَمِينَ اشْرَبَهُ مَالَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ  
أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٨٢ من القسم الأول . (٣) ليس في ط .

(٤) محمد بن بشير الخارجي ، أوردَه أبو نِعمٍ في باب المرائي من ديوان الحماسة ، ونسبَه بعضهم لإبراهيم بن هرمة .

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٠٨ ، والخزانة ٤٠٢/٩ .

والبيت شاهدٌ على أن المخصوص بالمدح محذوف ، وهو موصوفٌ بجملة أقيمت مقامه ، تقديره : نِعَمَ الفتى فتى  
فَجَعَتْ به . إلخ .

والهاء في (به) عائدة على موصوفٍ محذوفٍ ، أي ، نِعَمَ الفتى فتى فَجَعَتْ به حوادثُ الأيامِ . ويومُ البقيعِ :  
ظرفٌ ، ويجوز أن تنصبه على أنه في المعنى مفعول به ؛ لأن الفعل في هذا النحو يُسندُ إلى ظرف الزمان ، نحو  
قولك : سرّني يومٌ كذا فتنسب الفعل إلى ذلك اليوم . والرفعية : الرزية . وفجعه فجعاً من باب نفع ، فهو  
مفجوعٌ ، في ماله وأهله .

(٥) الكهف / ٥ ، ونصّها :

﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا إِلَهَ بِهِنَّ كَثُرَتْ كَلِمَةُ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾

[ انظر المشكل ٣٦/٢ .

والمساعد على تسهيل الفوائد ١٣٩/٢ ] .

(٦) ط : صيغة .

(٧) ط : صيغة .



والمخصوصُ محذوفٌ «أي : قولهم<sup>(١)</sup> وفي قوله تعالى :  
﴿يَتَسَكَّمَا أَشْتَرَا بِهِنَّ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾<sup>(٢)</sup> ،

يجوز أن يكون على هذا القول، أي كون<sup>(٣)</sup> «ما» بمعنى «الشيء» وقوله : اشتروا به  
أنفسهم ، جملةً متوسطةً بين الفاعل والمذموم ، بياناً لا ستحقاقه الذم ، وأن يكون صفةً  
مذمومة محذوف ، فقوله : أن يكفروا ، بدل<sup>(٤)</sup> من ذلك المذموم ، أو خبر مبتدأ محذوف  
والجملة بيانٌ للمذموم .

قال الزمخشري<sup>(٥)</sup> والفارسي في أحد قوليه : «ما» نكرةٌ مميّزة<sup>(٦)</sup> منصوبةٌ المحل ، إمّا  
موصوفة بالجملة ، والمخصوص إمّا محذوف كما في قوله :

﴿نِعَمًا يَعْظُمُ كَرِيمَةً﴾<sup>(٧)</sup> ،

أو مذكور كما في قوله تعالى :

﴿يَتَسَكَّمَا أَشْتَرَا بِهِنَّ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾<sup>(٨)</sup> ،

أو نكرة غير موصوفة ، كما في نحو : ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾<sup>(٩)</sup> ، وقولهم دَقَّقَتْهُ دَقًّا نِعَمًا<sup>(١٠)</sup>

ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر ، تأكيداً معنوياً ، لأنه<sup>(١١)</sup> لا يكون إلّا للمعارف كما هو  
مذهب البصريين ، وهذا المعروف باللام في معنى النكرة ، كما بيّنا ، ويجوز تأكيده لفظاً ،

(١) انظر المشكل ٣٦/٢ .

(٢) البقرة / من ٩٠ ، وتقدّمت قريباً .

(٣) م ، د : أي على أن «ما» . . . .

(٤) انظر دراسات ، القسم الأول جـ ٣٧٩/١ ، والبحر ٣٠٤/١ .

(٥) ومعه مكّي . انظر المُشْكِل ١١٣/١ - ١١٤ ، والتسهيل ص ١٢٦ ، والمُغْنَى ٥٧١ .

(٦) الشّيرازيات ١/٣٨ ، والتسهيل ١٢٦ ، والمُغْنَى ص ٥٧١ .

(٧) النساء / من ٥٨ ، وتقدّمت قريباً .

(٨) البقرة / من ٩٠ .

(٩) البقرة / من ٢٧١ .

(١٠) «قال سيّويه أي نِعَم الدَّق . [ ابن الناظم ص ١٨٣ ] .

(١١) م : «لأن التأكيد المعنوي لا يكون . . . .» .

نحو: نِعَمَ الرَّجُلِ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وقد يوصف كقوله تعالى: ﴿يَتَسَّ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾<sup>(١)</sup>  
«وَقَالَ<sup>(٢)</sup> :

٧٦٦ نَعَمْ الْفَتَى الْمُرِيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ شَبُّوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ  
خِلَافًا لِابْنِ السَّرَّاجِ<sup>(٣)</sup>، قَالَ : لِأَنَّ الصِّفَةَ مَخْصُصَةً وَالْمَقْصُودَ الْعَمُومَ وَالْإِبْهَامَ، وَقَالَ :  
إِنَّ الْمَرْفُودَ : مَذْمُومٌ، وَالْمُرِيُّ : بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى .

وليس بشيء؛ لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باقٍ، إذ المخصوص لا يعين، فهو كقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ مَوَّانٌ...﴾<sup>(٤)</sup>

ولا يَمْتَنِعُ عند أبي عليٍّ<sup>(١)</sup> والمبرِّد<sup>(٢)</sup>، وهو الحقُّ، خِلافًا لغيرهما : إسنَادُ<sup>(٣)</sup> نِعَمَ وَبُشْسَ

(۱) هود / ۹۹، والآية بتسامها :

﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ ۚ لَعْنَةُ يَوْمِ الْقِيَمَةِ عَلَى الْبَغِيِّ الْمُرْفُودِ﴾

(٢) زهير بن أبي سلمى (شعر زهير)، صنعة الأعلام ص ٢٣٣، وصنعة ثعلب ص ١٩٨؛ وفيه : حضروا بديل شيوا).  
الخزانة ٤٠٤/٩، المرادي على الألفية ٨٧/٣، المساعد على تسهيل القوائد ١٢٨/٢، الأصول ١٤٢/١، المغني  
ص ٧٦٥.

و (لَدَى) : عند. و (الحُجُرَات) جمع حُجْرٍ، وحُجْرٌ جمع حُجْرَةٍ، يريد شدة الشتاء. والموقد : الذي لا تَحْمَدُ نَارَهُ للضيف والطارق. ويقال الحُجُرَات : السُرَادِقَات.

الشاهد فيه أنه يجوز وصف فاعل نعم، فإن (المُرِّي) صفة الفتى لا بَدَل منه خلافاً لابن السَّراج كما بيَّنه الرُّضي.

(٣) الأصول ١/١٤٢، المغني ص ٧٦٥، والمُرَادِي على الألفيَّة ٣/٨٧، والمُسَاعِد على تسهيل الفوائد ٢/١٢٩.

(٤) البقرة / ٢٢١ ، والآية بتمامها :

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنُ وَلَا أُمَةٌ مُؤْمِنَةٌ حَتَّى تَمُوتَ ۚ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَا أُعْجِبَتْكُمْ ۚ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ۚ وَلَمَّا يُؤْمِنِ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَا أُعْجِبَتْكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۚ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۚ وَسُبْحَانَ عِزِّهِ ۚ إِنَّ النَّاسَ لَعَالَمٌ يَتَذَكَّرُونَ ۝﴾

(٥) التسهيل ص ١٢٧ .

(٦) في المقتضب ١٤٣/٢ : «ولو قلت : نِعَم الذي في الدار أنت، لم يُجْزَ؛ لأنَّ الذي بصلته مقصودٌ إليه بعينه...

فإن قلت : قد جاء : «والذي جاء بالصدق صدق به» [الرُّمَرُ / ٣٣]، فمعناه الجنس، فإن (الذي) إذا كانت على هذا المذهب صُلِحَتْ بعد نِعَمٍ ونِشْن. وإنما يُكرَهُ بعد هذا تلك الخصوصية.

(٧) فاعل لقوله : ولا يمتنع .

إلى «الذي» الجنسية، وكذا «مَنْ» و «ما» وأعني بالجنسية ما تكون صلتها عامة، وفي نهج البلاغة<sup>(١)</sup> : «وَلَنِعْمَ دَارُ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَارًا» .  
قال<sup>(٢)</sup> :

٧٦٧ فَنِعْمَ مَرْكَأً<sup>(٣)</sup> مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ  
وتقول : نِعْمَ الذي هو عبد : زيد ، وأمّا إن كانت صلتها مخصوصةً ، نحو : نِعْمَ  
الذي كان اليوم في الدار، والإشارة إلى شخص معين، فلا يجوز ، إذ يلزم فاعلها<sup>(٤)</sup>  
الإبهام، وقد يرد فاعلها منكراً مفرداً نحو : نِعْمَ رجلُ زيد، أو مضافاً إليه<sup>(٥)</sup> ،  
كقوله<sup>(٦)</sup> :

٧٦٨ فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ [وصاحب الركب عثمان<sup>(٧)</sup> بن عفّان]  
وهو قليل<sup>(٨)</sup> .

- (١) ص ٢٧٣ طبعة دار الشعب. والمقصود من الكلام وصف الدنيا.
- (٢) لم أهد إلى قائله. والبيت في مدح بشر بن مروان بن الحكم، وقبّله :
- وكيف أَرَهَبَ أَمْرًا أَوْ أَرَاعَ لَهُ      وقد زكَاتَ إِلَى بَشَرِ بْنِ مَرْوَانَ
- الخزانة ٤١٠/٩، إيضاح الشعر ٩٣/ب، المساعد على تسهيل الفوائد ١٣١/٢، العيني ٤٨٧/١، المغني ص ٤٣٣، ٥٦٩، ٥٧١ ط. م، معجم الشواهد ٤٠٢/١، شرح جمل الزّجاجي لابن عُصفور ٦٠١/١.
- الشاهد فيه أنّ (مَنْ) الثانية موصولة بمعنى الذي، وقعت فاعلاً (نعم) عند أبي علي والمبرّد، وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مثله، والجملة صلة (مَنْ)، والمخصوص بالمدح محذوف، تقديره : بشر.
- (٣) ط : مرزاء.
- (٤) ط : فاعلها.
- (٥) في التسهيل ص ١٢٦ : «فاعل نعم وبشر في الغالب ظاهرٌ معرفٌ بالالف واللام، أو مضافٌ إلى المعرف بهما مباشراً أو بواسطة... وقد يُنكرُ مفرداً أو مضافاً».
- (٦) كثير بن عبدالله النّهشلي، المعروف بابن الغريّة. وقيل لحسان، وليس في ديوانه. الخزانة ٤١٥/٩، المرادي على الألفية ٨٠/٣، ابن يعيش ١٣١/٧، شرح جمل الزّجاجي ٦٠١/١، الأشموني ٣٧١/٢، المجمع ٨٦/٢، معجم الشواهد ٣٨٢/١.
- الشاهد فيه : «نعم صاحب قوم»، حيث وردّ فاعل (نعم) اسماً منكراً، مضافاً إلى نكرة، أجازة الفراء، ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج. ومنع ذلك عامة النحويين إلّا في الضرورة.
- (٧) ليس في د، ط، وهو في الأصل وم.
- (٨) «أني عجيء فاعل (نعم) نكرة مضافة إلى مثلها». [الخزانة ٤١٥/٩ هارون].

وقد رُوِيَ : مُرَّ بَقُومٍ نِعَمَ بِهِمْ<sup>(١)</sup> قوماً ، والباء في الفاعل ، لتشبيهه نِعَمَ بفعل التعجب ، وهو : أَفْعِلْ به ، وتضمينه معناه ، فكأنه قيل : أَنْعَمَ بِهِمْ قوماً ، وقد تَدْخُلُ هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام : «نِعْمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ»<sup>(٢)</sup> ، أي نِعَمَ شَيْئاً : المال الصالح ؛ لأنَّ المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا ، وقد رُوِيَ : مررت بَقُومٍ نَعِمُوا قوماً بِالْحَاقِ الضمير البارز ، وهو قليلٌ كما ذكرنا .

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup> إنه سمع : نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ ، وَبِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا إِنْ كَانَ<sup>(٥)</sup> كذا ، وهو شاذٌّ ، إذ الفاعل ليس بمضافٍ إلى المَعْرِفِ الجِنْسِي ، وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز<sup>(٦)</sup> ابنُ كَيْسَانَ من تنكير المضافِ لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال ، كما مرَّ في باب الإضافة .

وقد رُوِيَ<sup>(٧)</sup> : شهدت صِفَيْنِ ، فَبِئْسَتِ الصَّفُونِ ، والأولى أن يكون هذا ، وإن

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٢/٢ ، والتسهيل ص ١٢٧ .

(٢) روايته : نِعَمَ الْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ .

أخرجه أحمد في مُسْنَدِهِ ٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ .

هذا ، ولم يُخَرِّجْهُ البَغْدَادِيُّ في المخطوط . وانظر الْمُعْجَمَ الْمِفْهَرَسَ لِأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ ٣٣٥/٣ .

(٣) التسهيل ص ١٢٧ .

(٤) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٢/٢ .

(٥) «هذا من قول ابن مسعود أو غيره من العبادة رضي الله عنهم»

[المساعد ١٣٢/٢]

وأقول : «ليس عبد الله بن مسعود من العبادة ، وإنما هو عبد الله بن عمرو . نَصَّ على ذلك ابنُ حنبلٍ ، وَصَرَّحَ بذلك البيهقي . وقد وقع لصاحب الصَّحاحِ الْغَلَطُ بعينه .

[البدیع في علم العربية ، لابن الأثير ، مخطوط ، ق ٩/ب] .

(٦) ابن النازم ص ١٨٥ .

(٧) صِفَيْنِ : موضعٌ كانت به وقعة بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما ، في المِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ من سُورِيَةِ .

وقوله : «شهدت صِفَيْنِ ، وَبِئْسَتِ صِفُونِ» من قول سهل بن حنيف رضي الله عنه . [المساعد على تسهيل الفوائد

١٣٢/٢]

وفي التسهيل ص ١٢٧ «صِفُونِ» بلام .

كان أيضاً خلاف الأصل، مما ترك تمييز ضميره، أي : بَسَّتْ بُقْعَةً الصَّفُونِ، (٢٣٦) / (ب) فالصَّفُونُ مخصوصٌ، لا فاعلٌ، ومثله قولهم : «فَبِهَا وَنِعْمَتْ»<sup>(١)</sup> ، أي : فَمَرَحَباً بهذه القضية، وَنِعْمَتْ هي ، فالتَّمْيِيزُ والمخصوصُ حُذِفَا معاً .  
وقد يُؤْنِثُ نِعَمٌ وَيُنْثَسَ ، وإن كان فاعلهما<sup>(٢)</sup> مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً نحو :  
نِعِمْتَ الْإِنْسَانُ هُنْدُ ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ<sup>(٣)</sup> :

٧٦٩ أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءُ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزُّورِ نِعِمْتَ زَوْرَقُ الْبَلَدِ  
وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكراً، لتأنيث المخصوص كقوله تعالى :  
﴿سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا﴾<sup>(٤)</sup> ، و﴿حَسَنَتْ مُسْتَقَرًّا﴾<sup>(٥)</sup> ،

(١) جزءٌ من حديث شريف، ونصه : «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمْتَ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» .  
رواه سُمرَةُ بن جُنْدَبٍ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . واللفظ في سُنَنِ النَّسَائِيِّ ٩٤/٣ بشرح  
الشيوطي وحاشية السندي (طبعة مصورة عن ط ١ سنة ١٩٣٠م ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت) ،  
ومُسْنَدُ أَحْمَدَ ١٦/٥ ، وسنن أبي داود بشرح عَوْنِ المعبود ٣٩/١ ؛ وفيه : «فهو أفضل» بدل : فالغسل أفضل .  
وقد أخرج البُخَارِيُّ في الوضوء ٢٦ ، ومُسْلِمٌ في الطهارة ٨ ، ١٢ وأبو داود في الطهارة ٣٢ ، ٥١ ، ١٢٨ ،  
والتِّرْمِذِيُّ في الطهارة ٤٥ ، والجمعة ٥ ، والنسائي في الجمعة ٩ ، وابن ماجه في الطهارة ٦ ، ٤٧ ، ومالك في الموطأ  
ص ٤٧ .

(٢) د : فاعلها .

(٣) ديوانه ١٧٤/١ [تحقيق د . أبو صالح] .

الخزانة ٤٢٠/٩ ، المفصل ٢٧٤ ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، التبصرة والتذكرة ٢٧٦/١ ، شرح الجمل الكبير  
٦٠٧/١ .

قوله : أَوْ حُرَّةٌ : أو كريمة . و(عَيْطَلٌ) : طويلة العنق .  
و(ثَبَجَاءُ) : ضخمة الثدي ، والشج : الوسط . و(مُجْفَرَةٌ) : ضخمة الوسط ، و(دَعَائِمُ الزُّورِ) : الضلوع ،  
وَالزُّورُ : عظم الصدر .

و(دَعَائِمُ) : يروى بالنصب ، على التشبيه بالمفعول به ، فهو من باب الحسن الوجه .  
الشاهد فيه أنه قد يؤنث (نعم) ؛ لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً وإن كان الفاعل مذكراً ، فإنه أنث (نعم) مع أنه  
مسندٌ إلى مذكر ، وهو (زورق البلد) ؛ لأنه يريد الناقة ، فأنث على المعنى .

(٤) الفرقان / ٦٦ ، ونصها :

﴿إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ .

(٥) الفرقان / ٧٦ ، والآية بتامها :

﴿حَكِّدِينَ فِيهَا حَسَنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ ،

قوله : وهو مبتدأ ما قبله خبره ، أو خبر مبتدأ محذوف .

قال ابن خَرُوف : لا<sup>(١)</sup> يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه، وحكى الأندلسي مثله عن سيبويه، وهذا<sup>(٢)</sup> الذي نصرناه من<sup>(٣)</sup> قَبْلُ .

قوله : «وشرطه» أي شَرَطُ المخصوص مطابقة الفاعل ، يعني ينبغي أن يَصِحَّ إطلاقه عليه، و : «بَشَسَ مَثَلُ الْقَوْمِ<sup>(٤)</sup>»، متأول بأحد وجهين : إما على حذف المضاف أي بشَسَ مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين ، أو على حذف المخصوص و «الذين» صفة القوم، أي : بِشَسَ مَثَلُ القومِ المكذِبين مثلهم ، أي مثل المذكورين .

وشرط المخصوص ، أيضاً ، أن يختص ؛ لأنه للتخصيص بعد الإبهام ، فلا يجوز : نَعَمَ الإنسان رجل ، إلا أن تصفه بما يرفع الجهالة .

ولا يمتنع اعتراض «نعم» بذيله<sup>(٥)</sup> ، بين العامل ومعموله ، لأنها كالجُملة الاعتراضية ، نحو قولك : أبصرت ، ونعم الرجل هو ، زيدا ، ويجوز بالفاء ، نحو : فَنَعَمَ الرجل هو .

قوله : «وساءَ مِثْلُ بَشَسَ» ، نحو : «سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ<sup>(٦)</sup>» ، إَعْلَمَ أنه يُلْحَقُ بِنَعَمَ وبِشَسَ : كُلُّ ما هو على فَعَلٍ بضم العين ، بالأصالة نحو : ظَرَفَ الرجل زيداً ، أو بالتحويل إلى الضم من فَعَلٍ أو فَعِلَ ، نحو : رَمَتِ اليدُ يده ، وقَضُوا الرجل زيد ، بشرط تضمينه معنى التعجب ، ولهذا كَثُرَ انجرارُ فاعِلِ هذا الملحق بالباء ، وذلك لكونه بمعنى : أَفْعَلُ به .

(١) ابن النظم ص ١٨٥ .

(٢) في م ، د : «وهو الذي ذكرناه قَبْلُ واخترناه» .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) الجُمعة / من ٥ ، وتقدّمت قريباً .

(٥) أي مع ما يتبعه من فاعل ومخصوص ...

(٦) الأعراف / ١٧٧ ، والآية بتمامها :

«سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ» ،

نحو : ظرف زيد، أي : أَظَرِفْ بِهِ، وَيَكْثُرُ، أَيْضاً، اسْتَغْنَاؤُهُ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ،  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿وَحَسَنَ أَوْلِيَّتِكَ رَفِيقًا﴾<sup>(١)</sup>،

ورفيقا، تمييز لإبهام أولئك وقيل<sup>(٢)</sup> حال .

ونحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٧٠ [قَعَدْتُ لَهُ وَصَحْبِي<sup>(٤)</sup> بَيْنَ ضَارِح] وَبَيْنَ الْعُذَيْبِ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي

«ما» فيه زائدة، وكذا في قولهم : شَدَّ مَا أَنْكَ ذَاهِبٌ، و«أَنَّ» فاعل «شَدَّ»، ويجوز أن تكون «ما» فيهما، كما في : نِعِمَّاءَ وَمُتَأَمَّلِي و«أَنَّ» مخصوصان<sup>(٥)</sup>.

وَيُضَمُّرُ فاعل «فَعَلَ» المذكور، كثيراً، على وَفْقِ مَا قَبْلَهُ، نحو : جَائِي الزِيدَانِ وَكِرْمًا، أي : ما أَكْرَمَها، ولم يَجْزُ ذلك في نِعَمٍ وَبِشْسٍ، وذلك لِعَدَمِ عِرَاقَتِهِ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَكَوْنُهُ كَفَعَلَ التَّعْجَبِ مَعْنَى .

(١) النساء ٦٩، ونصها :

﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ .

(٢) قَالَهُ الْأَخْفَشُ [معاني القرآن ١/٢٤٢] ؛ وفيه : «فليس هذا على «نِعَمِ الرَّجُلِ» ؛ لَأَنَّ «نِعَمَ» لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ أَوْ نَكْرَةً، وَلَكِنْ هَذَا عَلَى مِثْلِ قَوْلِكَ : كَرَّمَ زَيْدٌ رَجُلًا، تَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَالرَّفِيقُ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى جَمَاعَةٍ، مِثْلُ : هُمْ لِي صَدِيقٌ» .

وانظر المُشْكَل ١/١٩٦ .

(٣) هُوَ أَمْرُ الْقَيْسِ . وَالْبَيْتُ مِنْ مُعَلَّقَتِهِ . (شرح القصائد العشر للبريزي ص ٨٦) .

الْخِزَانَةُ ٩/٤٢٤، شرح شواهد الشافية ٤/٣٩ .

وَالْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ (بَعْدَ) فِيهِ لِلْمَدْحِ وَالتَّعْجَبِ . وَأَصْلُهُ : بَعْدَ ، بَفَتْحِ الْبَاءِ، وَضَمِّ الْعَيْنِ أَصَالَةً : أَحَقُّ بِفَعْلٍ الْمَدْحِ وَالتَّعْجَبِ، ثُمَّ حَذَفَتِ الضَّمَّةُ تَخْفِيفًا . وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ سَكُونُ الْعَيْنِ أَصْلِيًّا، وَتَكُونُ بَعْدَ ظَرْفًا، لَا فَعْلًا مَذْحَرٌ وَتَعْجَبُ . وَالرُّضْيَى لَمْ يَقْدِرْ جَوَازَ نَقْلِ الضَّمِّ بِكَوْنِ الْفَاءِ حَرْفًا حَلَقِيًّا، بَلْ أَطْلَقَ، وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ بَعِينُهُ . وَ(ضَارِح) ، وَ(الْعُذَيْبِ) : مَكَانَانِ .

(٤) لَيْسَ فِي د، ط .

(٥) أَيْ الْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْهَا وَمِنْ أَسْمِهَا وَخَبَرُهَا .

قوله : «ومنها حَبْذا، وفاعله ذا»، أصل «حَبٌّ» : حَبٌّ، كَطَرْفٍ، أي : صار حبيباً، فأدغم كغيره، وألزم منع التصرف، لما دَكَّرْنَا في نِعَمٍ وَبِئْسَ، قوله : «ولا يتغير» ، يعني : لا يُشَيَّ «ذا» ولا يُجمع ولا يُؤنَّث، بل يقال : حَبْذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هُنْدٌ، ولا يقال : حَبٌّ ذان، ولا : حَبٌّ أولاً ، ولا حَبٌّ تا، لأنه مبهم، كالضمير في نِعَمٍ وَبِئْسَ، فألزم الأفراد، وتخلع منه الإشارة، لغرض الإبهام، فحبذا، بمعنى : حَبٌّ الشيء.

وعند المبرِّد<sup>(١)</sup> وابن السَّراج<sup>(٢)</sup> : أنَّ تركيبَ حَبٍّ مع ذا، أزالِ فِعْلِيَّةَ «حَبٍّ» ؛ لأنَّ الاسمَ أقوى، فحبذا مبتدأ والمخصوص<sup>(٣)</sup> خبره، أي : المحبوبُ زيدٌ.  
وقال بعضهم<sup>(٤)</sup> : بل التركيبُ أزالِ اسميَّةَ «ذا» ؛ لأنَّ الفعلَ هو المقدم، فالعَلَبَةُ له، وصار الفاعل كـبعض حروف الفعل، فحبذا فِعْلٌ والمخصوصُ فاعِلُهُ.  
وإذا دخل «لا» على حبذا، وافق «بِئْسَ» معنىً.

والأولى أن يقال في إعراب مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نِعَمٍ، إمَّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كما قاله قومٌ هناك، لكن لا تعمل النواسخُ في هذا المخصوصِ ، ولا يقدِّم على حبذا.

وقال بعضهم<sup>(٥)</sup> : المخصوصُ بعدَ حبذا، عَطْفُ بَيَانٍ لِدَا، وكان ينبغي أن يجوز

(١) في المقتضب ١٤٥/٢ : «وأما حَبْذا فإنها كانت في الأصل : حبذا الشيء؛ لأنَّ (ذا) اسمٌ مبهمٌ يقع على كل شيء. فإنها هو حَبٌّ هذا، مثل قولك : كَرُمَ هذا، ثم جعلت (حَبٌّ)، و (ذا) اسماً واحداً، فصار مبتدأ، ولزم طريقة واحدة». وانظر سيبويه ٣٠٢/١ بولاق.

(٢) الأصول ١٤٥/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ١٤١/٢. «ووافقهما ابنُ عُصفور». [المُرادي على الألفية ١٠٨/٣].

(٣) على هذا الإعراب لا يسمى مخصوصاً، وإنما سَمَّاهُ المخصوصَ باعتبار بعض الأوجه الإعرابية.

(٤) منهم : الأنخس . [المُرادي على الألفية ١٠٨/٣]، وانظر ابن يعيش ١٤١/٧، والمُساعد على تسهيل الفوائد ١٤٢/٢.

(٥) المساعد ١٤٣/٢. وابنُ كَيْسَانَ جَعَلَ المخصوصَ بعدَ (حَبْذا) بدلاً من ذا. [المُرادي على الألفية ١١١/٣، والمُساعد ١٤٣/٢].



- ادعاء مثل ذلك في مخصوص نَعَمْ وَيَنْسَ ، إِلَّا أَنْ دخول النواسخ يمنع من ذلك .
- وقال الرُّبَعي : «ذا» زائدة<sup>(١)</sup> ، كما في : ماذا صنعت ، والمخصوص فاعل «حَبَّ» .
- وقد اشتق منه فعل ، نحو : لا تحبَّده<sup>(٢)</sup> ، كَحَوَّلَ ، وبَسَمَلَ ونحوهما .
- قوله : «وقد يقع قبل المخصوص أو بعده تمييزٌ» ، نحو : حبذا زيدٌ رجلاً ، وحبذا رجلاً زيدٌ<sup>(٣)</sup> ، وإن كان مشتقاً ، جاز أن يقع<sup>(٤)</sup> حالاً ، أيضاً ، والعامل «حَبَّ» ، نحو : حبذا محمدٌ رسولاً ، وحبذا رسولاً محمدٌ .
- ولم يجز في نَعَمْ تأخير التمييز عن المخصوص اختياراً ، وجاز ههنا ؛ لأنَّ التمييز ههنا عن الظاهر ، أي «ذا» وهناك عن الضمير المستكن .
- وأيضاً : التمييز لازمٌ عن<sup>(٥)</sup> عن الضمير ، جائزٌ عن «ذا» ، وإنما جاز تركُّ التمييز ههنا ، تفضيلاً للظاهر على الضمير ، وقيل : إنما لم يَجْزُ تركُّ التمييز في نَعَمْ ، إذ قد يَلْتَبَسُ المخصوصُ بالفاعل لولا التمييزُ في بعض المواضع ، نحو : نَعَمْ السلطان ، بخلاف حَبَّذا ، فإنَّ «ذا» فيه ، ظاهرٌ فاعليته .
- وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نَعَمْ ، وقد يُفرد «حَبَّ» عن «ذا» فيجوز ، إذن ، نَقْلُ ضَمَّةٍ عَيْنِهَا إلى فائِئِها ، كما يجوز حَذْفُهَا<sup>(٦)</sup> ، قال<sup>(٧)</sup> :
- 
- (١) في ارتشاف الضُّرب ص ٢٨٤/ب : «... وذهب الرُّبَعي إلى أنَّ «ذا» صِلَةٌ ، يعني زائداً ، وليس اسماً مشاراً إليه بدليل حذفه في : وَحُبُّ دِيناً ...» .
- (٢) ابن يعيش ١٤١/٧ . والضمير في «منه» أي : من (حَبَّ) مع (ذا) ، وهذا نوعٌ من النحت .
- (٣) انظر البصرة ٢٨٠/١ ، وسيبويه ٣٠٢/١ بولاق ، والمقتضب ١٤٥/٢ .
- (٤) ذهب إلى ذلك الأخفش والزَّجَّاجي . انظر الأصول ٧٦/١ ، والجمل ١٢٣ . وزعم أبو عمرو أنه تمييزٌ ، ولو كان مشتقاً . انظر شرح جمل الزَّجَّاجي لابن عُصفور ٦٠١/١ .
- (٥) د : ساقطة .
- (٦) أي حذف الضمة .
- (٧) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٢٦٣ صَنَّفَهُ إيليا الحاوي ، دار الثقافة ، بيروت سنة ١٩٦٨م) ، ورواية الديوان :
- فَأَطِيبْ بَدَلْ وَحَبَّ .

٧٧١ [فَقُلْتُ أَقْتُلُوهَا<sup>(١)</sup> عَنْكُمْ بِخَرَايَاهَا] وَحُبُّهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ  
بِفَتْحِ الْهَاءِ<sup>(٢)</sup> وَضَمُّهَا<sup>(٣)</sup>، وَكَذَا (٢٣٧ / أ) كُلُّ مَا هُوَ عَلَى فَعْلٍ، إِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِ  
الْمَدْحَ، أَوِ التَّعَجُّبَ كَقَوْلِهِ : بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي، وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ :

٧٧٢ لَا يَمْنَعُ النَّاسَ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا أُعْطِيَهُمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبًا<sup>(٤)</sup>  
وَيُرَوَّى، أَيْضًا : عَظُمَ الْبَطْنُ بِطَنِكَ.

والتَّغْيِيرُ فِي اللَّفْظِ، دَلَالَةٌ عَلَى التَّغْيِيرِ فِي الْمَعْنَى، إِلَى الْمَدْحِ أَوِ التَّعَجُّبِ.

وَقَدْ يُجَرُّ فَاعِلٌ «حَبٌّ» بِالْبَاءِ، مَفْرُودًا عَنْ «ذَا»، تَشْبِيهًا بِفَاعِلِ أَفْعَلَ، تَعَجُّبًا، كَمَا  
قَالَ<sup>(٥)</sup> : وَحُبُّهَا مَقْتُولَةٌ.

تَمَّ قِسْمُ الْأَفْعَالِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الخزانة ٤٢٧/٩، المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ ١١٢/٣، الْمُسَاعَد ١٤٦/٢، ابْنُ النَّازِمِ ١٨٦، ابْنُ يَعِيشَ ١٢٩/٧،  
الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٠٥/٢، التَّبَصُّرَةُ ٢٨١/١.

يَقُولُ : إِنَّهُ طَلَبَ مِنَ السَّقَاةِ أَنْ يُضَعِفُوا حِدَّةَ الْخَمْرَةِ بِمَزَجِهَا بِالْمَاءِ، فَطَطِبَ لَهُ، وَيَعَذِّبُ طَعْمَهَا. وَمَعْنَى قَتَلَ  
الْخَمْرَةَ إِذَا مَزَجَهَا بِالْمَاءِ، وَفِي الْبَيْتِ اسْتِعَارَةٌ.

(وَمَقْتُولَةٌ) : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (بِهَا)، وَ(بِهَا) فَاعِلٌ (حَبٌّ) زِيدَتْ فِيهِ الْبَاءُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

وَالْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ (حَبٌّ) فِيهِ لِلْمَدْحِ وَالتَّعَجُّبِ، وَأَصْلُهَا حَبَبٌ بَضَمَ الْعَيْنَ لِلتَّحْوِيلِ الْمَذْكُورِ. فَإِنْ نَقَلْنَا حَرَكَةَ  
الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ بَعْدَ حَذْفِ حَرَكَتِهَا صَارَ (حَبٌّ) بَضَمَ الْأَوَّلِ. وَإِنْ حَذَفْنَا ضَمَّةَ الْعَيْنِ صَارَ (حَبٌّ) بِفَتْحِ الْأَوَّلِ.  
وَالْإِدْغَامُ فِي الصُّورَتَيْنِ وَاجِبٌ؛ لِاجْتِنَاعِ الْمُثَلَّثِينَ، وَالْأَوَّلِ مِنْهَا سَاكِنٌ.

(١) لَيْسَ فِي م، د، ط، فِي الْأَصْلِ : اقْبَلُوهَا، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الدِّيَوَانِ.

(٢) عَلَى الْأَصْلِ. [التَّبَصُّرَةُ ٢٨١/١].

(٣) عَلَى تَقْدِيرِ نَقْلِ الْحَرَكَةِ، الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

(٤) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لِسْتَهْمِ بْنِ حَنْظَلَةَ الْغَنَوِيِّ، شَاعِرِ خَضْرَمَ، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ.

الْأَصْمَعِيَّاتُ ٥٦؛ وَفِيهِ : «حُسْنٌ أَصْلُهَا (حُسْنٌ) بِفَتْحِ فِضْمٍ، فَخَفَّفَ الضَّمُّ إِلَى السُّكُونِ، وَنَقَلَ الضَّمُّ إِلَى  
الْهَاءِ فِي اللُّغَةِ الْأُولَى، وَإِنَّمَا يَجُوزُ النُّقْلُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ».

وَالْبَيْتُ فِي الْخَزَانَةِ ٤٣١/٩، وَالْخَصَائِصُ ٤٠/٣، وَاللِّسَانُ / حَسَنَ /

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (حُسْنٌ) فِي الْبَيْتِ لِلْمَدْحِ وَالتَّعَجُّبِ، وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ أَنْ تَنْقُلَ ضَمَّةَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ كَمَا فَعَلَ الشَّاعِرُ،  
وَأَنْ تَحْدِفَ وَتَبْقَى الْفَاءُ عَلَى قَتْحِهَا.

و(ذَا) فَاعِلٌ (حُسْنٌ). وَ(أَدْبًا) : تَمْيِيزٌ، وَأَرَادَ حُسْنَ، فَخَفَّفَ وَنَقَلَ لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ التَّعَجُّبِ.

(٥) الْأَخْطَلُ التَّغْلِي، وَتَقَدَّمَ الْبَيْتُ.

## [قِسْمُ الحُرُوفِ] [الحَرْفُ ، وتعريفه] :

(أ/ ٢٣٧) قوله : «الحَرْفُ»<sup>(١)</sup> ما دَلَّ على معنى في غيره»

«قد مَضَى شَرْحُهُ في حَدِّ الاسمِ،»<sup>(٢)</sup>

قوله : «ومن ثَمَّ احتَاج في جزئيته إلى اسمٍ وفِعْلٍ»<sup>(٣)</sup> .

أي : ومن أجل أنَّ معناه في غيره، احتَاج في كونه جزء كَلامٍ إلى اسمٍ ، كالتنوين في : زيد قائم ، أو فعلٍ ، نحو «قد» في : قد قام زيدٌ ، فَكُلُّ واحدٍ من الكلامين المذكورين مركَّبٌ من اُزْبَعِ كَلِمَاتٍ<sup>(٤)</sup> .

وقد ذكرنا في أول الكتاب : أنَّ الكلام أخصُّ من الجملة ، فالاسم يَصِحُّ أن يكون جزء الكَلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو : قام زيد ، وأمَّا الحرف ، فلا بد في كونه جزء كَلامٍ من فعلٍ أو اسمٍ وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا ، وقد يحتاج إلى الجملة ، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط ، وقد يحذف المحتَاج إليه في نحو : نَعَمْ ، ولا ، وكأنَّ قَدِ ، وخرجت ولما .

---

(١) انظر حُدَّه في شرح الحدود النُحوية للفاكهي ص ٢٨١ ، والجامع الصغير ص ١٠ ، واللُّمَّة البدرية ٢١٤/١ -

٢١٥ ؛ وفيه : «دعوة دلالة الحرف على معنى في غيره ، وإن كان مشهوراً عند النحويين . إلا أنَّ الشيخ بهاء الدين

ابن النحاس نازعهم في التعليقة ، وزعم أنه دالٌّ على معنى في نفسه ، وتابعه المؤلف أبوحيان في شرح التسهيل .»

وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٨ ، والفوائد الضيائية ٣١٩/٢ .

(٢) في أول الجزء الأول الذي يحققه الزميل حسن .

(٣) في ط : أو فعل .

(٤) في الجملة الأولى إسكان وتنوين (زيد قائم) ، وفي الجملة الثانية حرف وفعل واسم وتنوين (قد قام زيد) .

## [أنواع الحروف : حروف الجر، الغرض منها، معنى مِن] :

قوله : «حروف الجر : ما وُضِعَ للإفشاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه، وهي : من، وإلى، وحتى، وفي، والباء واللام، ورُبُّ وواوها، وواو القسم وتاؤه، وعن وعلى والكاف، ومذ ومنذ، وحاشا وعدا وخلا، فَمِنْ، لابتداء الغاية، والتبيين، والتبويض، وزائدة في غير الموجب، خلافاً للكوفيين والأخفش<sup>(١)</sup>، وقد كان من مطر : مُتَأَوِّلٌ».

والإفشاء<sup>(٢)</sup> : الوصول ، والباء بعده للتعدية، أي لإيصال فعل . . . والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم، تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل، فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى :

﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ،

ويُسَمِّيها<sup>(٤)</sup> بعضهم<sup>(٥)</sup> حروف الإضافة، لهذا المعنى، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها، ومن هذا سُمِّيَتْ حروف الجر؛ لأنها تجر معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب.

(١) رصف المباني ٣٢٥، والتسهيل ١٤٤، والمفصل ٢٨٣، وشرح جل الزجاجي ٤٨٥/١.

(٢) الواو ساقطة من د، ط.

(٣) المائدة ٦، ونصها :

﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٤) ط : ونسبية.

(٥) الزمخشري ، المفصل ص ٢٨٣. وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/٢. وابن يعيش ٧/٨، وسيبويه

٢٠٩/١ بولاق، والمقتضب ١٣٦/٤.

وأراد بقوله : شبه الفعل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ،  
والمصدر ، كما ذكرنا في الحال ، نحو : مررت بزيد ، وأنا مارٌ بزيد ، وزيد ممرورٌ به ،  
ومروري بزيد حسنٌ ، وزيد بعيد الأذى .

ويعني بمعناه : الظرف ، والجار والمجرور نحو قولك ، زيد عندك أو في الدار  
لإكرامك ، فاللام في : لإكرامك ، يُعَدِّي الظرف إلى إكرامك ، وهو في الحقيقة معد  
للفعل المقدر ، أو لشبهه ، وذلك لأن التقدير ، زيد استقر أو مستقر ، لكن لما سُدَّ  
الظرف مقام<sup>(١)</sup> الفعل أو شبهه ، جاز أن يقال : إِنَّ الجارَّ معدٌّ للظرف ، وكذا في :  
يازيد ، فإن «ياء» قائم مقام أنادي .

وأورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل ، : هذا في الدار أبوه<sup>(٢)</sup> ، ولا أراه من  
ذلك لأن : في الدار ، حالٌ ، والعامل فيه معنى الإشارة ، كما في : ﴿وَهَذَا<sup>(٣)</sup> بَعْلِي  
شَيْخًا<sup>(٤)</sup>﴾ ، ولو صرَّحت بما هو معناه لقلت : أشير إليه في الدار ، أي كائنا في الدار ،  
فلفظ أشير ، يعمل النصب في لفظ «في الدار» لكونه حالاً ، لقيامه مقام الحال  
المحذوف ، وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به ، وكلامنا في عمل معنى  
الفعل في المفعول به بواسطة الحرف ، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج  
إلى حرف الجر .

ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم : أين أنت مني ؛ لأن معنى أين : أنت  
بَعُدْتَ .

---

(١) مرتبط بقوله : سد الظرف ، إما على اعتبار أنه مؤول بـ (قام) ، أو بأن «مقام» مؤول بمَسَدَ ، والرضي يسلك هذا  
الأسلوب كثيراً .

(٢) القصد أن تكون الإشارة إلى الأب ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ ، و (أبوه) خبر .

(٣) سقطت الواو من ط .

(٤) هود / ٧٢ ، والآية بتمامها :

﴿قَالَتْ يَوَاسِقَىءَ الْاِدْوَانَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا اِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ .

وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه، هل هو حرف جر، أو، لا، مِنْ : لولا، وكى، ولات<sup>(١)</sup>، وقد اختلف في «لعل» وسيجيء الكلام عليه.

قال المصنف<sup>(٢)</sup> : فالعشرة الأول، لا تكون إلا حروفاً، والخمسة التي تليها تكون حروفاً وأسماءً، والثلاثة الباقية تكون حروفاً وأفعالاً.

قال<sup>(٣)</sup> : ولم أعد «على» اسماً وفعلًا وحرفًا؛ لأنني أراعي في المد أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع، المتماثلتين في اللفظ توافقًا وتناسبًا من حيث المعنى، كتشارك «على» الحرفية والاسمية في معنى العلو، فلهذا لم أعد «من» فعلًا أيضًا، مع أنه يكون أمرًا من : مَن يَمِينُ، وكذا «في» مع كونه أمرًا للمؤنث من وَفِي يَفِي، و «له» أمرًا من : ولي يلي، وكذا، لم أعد «إلى» اسمًا، مع كونه يجيء بمعنى النعمة<sup>(٤)</sup>، كل ذلك لاختلاف المعنيين، قال : وأراعي، أيضًا، في العد، مع التشارك في المعنى : التساوي في أصل الوضع<sup>(٥)</sup>، و «على»، إذا كان فعلًا يكتب بالألف وأصله الواو، (٢٣٧ ب) بخلافه إذا كان اسمًا أو حرفًا، وكذا «من» و «في»، و «له» أفعالًا، أصلها : أمين، وأوفى، وأولى.

وفيا قال نظر؛ لأن «على» الاسمية تكتب ألفًا، وأصله واو اتفاقًا، لكنها إذا أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألف ياءً، تشبيهًا بعلى الحرفية.

(١) تقدم كل منها في موضعه.

(٢) شرح الكافية ص ١١٨.

(٣) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ص ١١٨ : فَإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ عَدَّ قَوْمٌ (على) اسمًا وفعلًا وحرفًا، فَلِمَ لَمْ تَعُدْ كذلك ؟ فالجواب أنه إنما قصد إلى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى الأصلي، وإلا عدت اللام حرفًا وفعلًا في قولك : ل زيدا إذ لفظها لفظ قولك لزيد . . . . .

(٤) فيكون جمعها : آلاء. قال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري في كتاب الزاهر ١٤٤/٢ : «وواحد الآلاء : إلى وإلى وإلى». والأصل في إلى ؛ وفي . . . . . وانظر اللسان / ألا/ ج١ ص ٩١ طبعة الخياط.

(٥) م : اللفظ.

وقوله<sup>(١)</sup> :

٧٧٣ باتت تنوش الحوض نَوْشاً مِنْ علا [نوشأ به تقطع<sup>(٢)</sup> أجواز الفلا]

«عَلَا» فيه، مبني<sup>(٣)</sup> على الضم، كقولهم : مِنْ عَلٌ ، بجذف المضاف إليه .

ثم اعترض<sup>(٤)</sup> على نفسه، وقال : فحاشا وخلا وعدا، الحرفية، لا أصل لألفاتها، بخلافها فعلية، وأجاب، بأنها لما تضمنت معنى الاستثناء أشبهت الحرف في عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها .

وهذا عُدْرُ بارد .

قوله : «فَمِنْ للابتداء» ، كثيراً ما يجري في كلامهم أن «مِنْ» لابتداء الغاية، و «إلى» لانتهاى الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى، كما أن الأمدَ، والأجل، أيضاً، يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الأمد والأجل، فإنهما يستعملان في الزمان فقط، والمراد بالغاية في قولهم : ابتداء الغاية، وانهاء الغاية : جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانهاء النهاية .

فَمِنْ ، للابتداء في غير الزمان عند البصرية، سواء كان المجرور بها مكاناً نحو : سرت من البصرة، أو غيره، نحو قولهم : هذا الكتاب من زيد إلى عمرو .

---

(١) من رجز لأبي النجم العجلي (ديوانه ص ٢١٠) . ونُسب في اللسان (نوش) إلى غيلان بن جريث . وهو في : الخزانة ٤٣٧/٩ ؛ قال البغدادي : «وهذا البيت من أبيات سيويه الخمسين التي لا يعلم قائلها . . . ، وسيويه ١٢٣/٢ بولاق، والمنصف ١٢٤/١، ومجالس ثعلب ٥٨٧/٢، ووصف المباني ٣٧١، والأحاجي النحوية ٥٨ .  
والضمير في (باتت) يعود إلى الإبل . والنَّوش : التناوش، والأجواز جمع جوز، وهو الوسط .  
والبيت شاهدٌ على أَنَّ (علا) فيه مبنيٌ على الضم، كقولهم : مِنْ عَلٌ، بجذف المضاف إليه .

(٢) ليس في ط، وهو في م، د .

(٣) قد سبق الرضي أبو علي الفارسي . انظر المنصف ١٢٤/١، ١٢٥ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ .

وأجاز الكوفيون<sup>(١)</sup> استعمالها في الزمان، أيضاً، استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا ﴾<sup>(٣)</sup> تُودَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ<sup>(٤)</sup> ، وقوله<sup>(٥)</sup> :

٧٧٤ لِمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ<sup>(٦)</sup>  
وأنا لا أرى في الآيتين<sup>(٧)</sup> معنى الابتداء، إذ المقصود من معنى الابتداء في «من»، أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً، كالسير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بمن : الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : سرت من البصرة أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو : تبرات من فلان إلى فلان، وكذا

(١) وافقهم الأخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين، وابن مالك وأبو حيان من المتأخرين.  
الإنصاف، المسألة ٥٤، ابن يعيش ١١/ ٨، شواهد التوضيح ١٢٩ - ١٣١، الجمع ٣٤/ ٢، الجنى الداني ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) التوبة / ١٠٨، ونصها :  
﴿لَا تَقْعُ فِيهِ أَبَدًا مَسْجِدٌ أَتَيْتَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾.

(٣) د، ط : ساقطة.

(٤) الجمعة / ٩، والآية بتمامها :  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّى لِّلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٥) زهير بن أبي سلمى (شعر زهير، صناعة الأعلام الشنمري ص ١١٤). والبيت في مدح هُرم بن سنان. وزعم الأصفهاني أن البيت من صنع حماد الراوية. [الأغاني ٨٩/ ٦ - ٩١].

الخزانة ٤٣٩/ ٩، معاني الحروف للرماني ص ١٠٣، المُخصَّص ٦٩/ ١٤، الأزهية ٢٩٢ - ٢٩٣، رصف المباني ٣٢٠، ابن يعيش ١١/ ٨، الجمل ١٣٩ [ط. جديدة]، شرح جمل الزُّجاجي ٣٤٥/ ١، الإيضاح في شرح المفصل ١٥٨/ ٢.

والقنّة : أعلى الجبل. وأراد بها هنا : ما أشرف من الأرض. والحجر، بفتح الحاء : قصبة اليمامة، وبالكسر : حجر ثمود. وأقوين : خلون وأقرون، والحجج : السُّنُون. وقوله : مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ، يريد : مِنْ مَرِّ حَجَجٍ وَمِنْ مَرِّ دَهْوٍ، فاجتزأ بالواحد عن الجمع؛ لأنه اسم جنس. يدل على ما كثر منه. ومعنى «من» ههنا كمعنى (منذ). الشاهد فيه أن الكوفيين أجازوا استعمال (من) الابتدائية في الزمان أيضاً كما في البيت.

(٦) ط : شهر.

(٧) في م بعد قوله في الآيتين : «من بمعنى الابتداء».



خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً، إذ يقال : خرجت من الدار، إذا انفصلت عنها ولو بأقل من خطوة، وليس التأسيس والنداء حَدَثَيْنِ ممتدَّين، ولا أَصْلَيْنِ للمعنى الممتد بل هما حَدَثَانِ واقعان فيما بعد «من» وهذا معنى «في»، و «من» في الآيتين بمعنى «في»<sup>(١)</sup>، وذلك لأن «من»، في الظروف كثيراً ما تقع «في» نحو : جئت من قبل زيد، ومن بعده، و : «وَمِنْ<sup>(٢)</sup> بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ<sup>(٣)</sup>»، وكنت من قدامك، وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية، وإقامة<sup>(٤)</sup> بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة، وكذا الإقواء<sup>(٥)</sup>، لم يتبدىء من الحِجَجِ، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك : نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال، وتعرف «من» الابتدائية، بأن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى أعوذ به : ألتجىء إليه وأفرُّ إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء، وإذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأ لشيء ممتد، جاز أن يقع موقعه «عن» لأنها لمجرد التجاوز، كما يجيء، تقول : خرجت من المكان وأخرج عنه، وانفصلت منه وعنه، ونهيت من كذا وعنه، وسقاه من العِيمة<sup>(٦)</sup> وعنها، أي بعده عنها.

وأما «من» التفضيلية فهي، وإن كانت لمجرد المجاوزة، كما مر، لكنه لا يستعمل

(١) «هذا الذي ذكره الرضي لا يحسن في آية التوبة، إذ أن معنى الآية، «من أول أيام تأسيسه...» [ابن الطراوة

النحوي ص ١٤٩ د. عباد النبي]

(٢) ط : الواو ساقطة، وهو تحريف.

(٣) فَصَلْتُ / ٥ والآية بتأنيها :

﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِمْ فِي مَا أَذَيْنَا وَقُرْ مِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ فَأَعْمَلُوا مَا نَعْمَلُونَ﴾.

(٤) ذكر المبرد في الكامل ٢٤٤/٦ - ٢٤٥ أن حروف الخفض يُبدل بعضها مكان بعض، وصنع مثل ذلك في المقضب

٣١٩/٢. وانظر الخصائص ٣٠٦/٢، والأمالي الشجرية ٢٦٧/٢، والاقتضاب ٣٣٩ - ٣٤٠، والبحر

٤٣٥/٤، و ١٥٢/٨.

(٥) الاستفادة من قوله (أقوين) في بيت زهير المتقدم.

(٦) العِيمة : شهوة اللبن [صحاح].

«عن» مكانها، لأنها صارت علماً في التفضيل، وكبعض حروف أفعال التفضيل، فلا تُغَيَّرُ ولا تُبَدَّلُ.

وأجاز ابن السراج<sup>(١)</sup>، كَوْن «مِنْ» لابتداء غايي الفاعل والمفعول، لكون الفعل مشتركاً بينهما، نحو: رأيت الهلال من مكاني من خَلَل<sup>(٢)</sup> السحاب، وكذا قولهم شِمِمَت<sup>(٣)</sup> المسك من داري من الطريق.

ومثال التبعض<sup>(٤)</sup> : أخذت من الدراهم، والمفعول الصريح لأخذت : محذوف، أي أخذت من الدراهم شيئاً، وإذا لم تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفاً، نحو: أخذت من الدراهم : هذا<sup>(٥)</sup>، فمِنْ متعلّقة بأخذت، لا غير، لأنه يقام مقام الفاعل نحو: أَخَذَ من الدراهم، والدراهم مأخوذ منها، ولو ذكرته بعد المفعول المنكر، نحو: أخذت شيئاً من الدراهم جاز أن يكون الجارّ متعلّقاً بالفعل المذكور، وأن يكون صفة لشيء<sup>(٦)</sup> فيتعلق بمقدر، أي : شيئاً كائناً من الدراهم، فيجوز، إذا تقدم على<sup>(٧)</sup> النكرة أن يكون، أيضاً، حالاً عن النكرة المؤخّرة، قال تعالى : ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً<sup>(٨)</sup>﴾ .

(١) الجنى الداني ٣١٢.

(٢) الحَلَل : الفُرجة بين الشيتين، والجمع الحِلَال، مثل جَبَل وجِبَال. اللسان / حَلَل / .

(٣) شِمِمَتُهُ أَشْمُهُ، وشِمِمَتُهُ أَشْمُهُ شَيْئاً وشَمِيماً. اللسان / شَمَم / .

(٤) قال الزركشي : «التبعض . ولها علامتان : أن يقع البعض موقعها، وأن يعمّ ما قبلها مابعداها إذا حذفت «كقوله تعالى :

﴿حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا حُبِبْتُمْ﴾ . . . ،

[البرهان ٤/٤١٦].

انظر سيبويه ٣٠٧/٢ بولاق، والمقتضب ١٣٧/٤، وابن يعيش ١٣/٨ .

(٥) أي بالإشارة إلى درهم معين.

(٦) د : الشيء

(٧) د : إذا تقدم على المفعول.

(٨) التوبة / ١٠٣، والآية بتأنيدها :

﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ .

وتعرف «من» التبعية، بأن يكون هناك شيء ظاهر، وهو بعض المجرور بمن، نحو: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً»، أو مقدر، نحو: أخذت من الدراهم، أي: من الدراهم شيئاً.

قال المبرد<sup>(١)</sup>، وعبدُ القاهر<sup>(٢)</sup>، والزخشي<sup>(٣)</sup>، إنَّ أصل «من» المَبْعُضَة: ابتداء الغاية؛ لأن الدراهم (٢٣٨/أ) في قولك أخذت من الدراهم: مبدأ الأخذ.

قوله: «وللتبيين»<sup>(٤)</sup>، كما في قوله تعالى:

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٥)</sup>،

وتعرفها<sup>(٦)</sup> بأن يكون قبل «من»، أو بعدها، مُبْهَمٌ، يصلح أن يكون المجرور بمن، تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال، مثلاً، للرجس: إنه الأوثان، ولعشرين، إنها الدراهم في قولك: عشرون من الدراهم، وللضمير في قولك: عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: إنه القائل، بخلاف التبعية، فإنَّ المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده؛ لأنَّ ذلك المذكور بعضُ المجرور، واسم الكل لا يقع على البعض، فإذا قلت عشرون من الدراهم، فإنَّ أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين فمن مَبْعُضَة؛ لأنَّ العشرين: بعضها، وإن قصدت بالدراهم: جنس

(١) في المقتضب ٤٤/١: «وكونها للتبعيض راجع إلى هذا، وذلك أنك تقول: أخذت مال زيد، فإن أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فإنها رجعت بها إلى ابتداء الغاية». وانظر ١٣٧/٤.

(٢) لم أجد رأيه في المقتصد.

(٣) الفصل ص ٢٨٣، ابن يعيش ١٠/٨، الإيضاح في شرح الفصل ١٤٢/٢، ١٤٣.

(٤) أي لبيان الجنس، ولها علامتان: أن يَصِحَّ وضع «الذي» موضعها، وأن يَصِحَّ وقوعها صفة لما قبلها. . . . [البرهان ٤١٧/٤].

(٥) الحج / ٣٠، ونصها: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ خُرُوسَتُ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ. وَأُجِّلَتْ لَكُمْ أَنْتُمْ إِلَّا مَا يَشُلُّ عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾.

انظر المشكل ٩٧/٢، والبحر ٣٦٦/٦.

(٦) قال ابن هشام: وكثيراً ما تقع بعد «ما» و«مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إيهامها. . . . [الغنى ص ٤٢٠ ط.

الدراهم فهي مبيّنة، لِصَحَّةِ إطلاق اسم المجرور على العشرين.

ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو : أخذت من الدراهم، أقلّ من النصف، كما قال<sup>(١)</sup> بعضهم، لأنه «لا يمتنع أن<sup>(٢)</sup> تصرّح» وتقول : أخذت من الثلاثين : عشرين، ومن العشرة : تسعة.

وقال الزمخشري : كونها<sup>(٣)</sup> للتبيين : راجع إلى معنى الابتداء.

وهو بعيد ؛ لأنّ الدراهم هي العشرون في قولك : عشرون من الدراهم، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان : نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له، وإنّا جاز تقديم «من» المبيّنة على المبهّم في نحو قولك : أنا من خطّه في روضة، ومن رعايته في حرم، وعندى من المال ما يكفي، ومن الخيل عشرون؛ لأنّ المبهّم<sup>(٤)</sup> الذي فسّر بمنّ التبيينية مقدّم تقديراً، كأنك قلت : أنا في شيء من خطّه في روضة، وعندى شيء من المال ما يكفي، وكذا قولك : يعجبني من زيد كرمه، أي من خصال زيد، كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد : كرمه، ومثله : كُبرت من زيد يده، أي : شيء من أعضاء زيد : يده .

ففي جميع هذا<sup>(٥)</sup> : المعطوف عليه محذوف والذي بعده «من» عطف بيان له، كما ذكرنا في باب عطف<sup>(٦)</sup> البيان، كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام ؛ لأن معنى

---

(١) ابن الأثير في كتابه البديع ، كما في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٤٦، ونصّ العبارة الواردة في البديع ؛ كما

يلي : وقد قيل ؛ إن (ومن) لأقلّ من النصف، كقوله تعالى :

«منهم المؤمنون، وأكثرهم الفاسقون» .

[الورقة ٨٥/أ]

(٢) د : لأنه يجوز أن تقول مصرحاً.

(٣) المفضل ٢٨٣ .

(٤) م ، د : لأنّ المبهّم في الحقيقة المفسر بمنّ . . . .

(٥) ط : ففي جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف . وفي د : ففي جميع هذا ما هو المبيّن . . .

(٦) في الشرح الأول .

يعجبني من زيد ، أي شيء من أشيائه بلا ريب فإذا قلت : وجهه ، أو كرمه ، فقد بينت ذلك الشيء المبهم .

وأما ما يسمى « من » التجريدية ، نحو : لقيت من زيد أسداً ، فليس من هذا ، بل هو مثله في حذف المضاف ، أي لقيت من لقاء زيد أسداً ، أي حصل لي من لقائه لقاء أسد ، والمراد تشبيهه بالأسد .

وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى :

﴿ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا ﴾<sup>(١)</sup> ،

وقولك لقيت بزيد أسداً ، أي ، سلّ بسؤاله خيراً ، ولقيت بلقاء زيد أسداً .

وقد تكون « من » للبدل ، في نحو قوله تعالى :

﴿ أَرْضِيئُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> ،

وقوله<sup>(٣)</sup> :

٧٧٥ فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان  
وتعرف بصحة قيام لفظ « بدل » مقامها .

قوله : « وزائدة في غير الموجب » ، هو إما نفي ، نحو : ما رأيت من أحد ، أو نهي

(١) الفرقان / ٥٩ ، والآية بتامها : ﴿ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّ بِهِ خَيْرًا ﴾ .

انظر ، المشكل ١٣٥/٢ ، والبحر ٥٠٨/٦ ، والمخصص ٦٥/١٤ .

(٢) التوبة / ٣٨ ، ونصها : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَالًا كَثِيرًا إِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْقَلْتُمْ إِلَى

الْأَرْضِ أَرْضِيئُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

انظر : [ البرهان ٤/٤١٩ ، والبحر ٤١/٥ ، ٤٢ ] .

(٣) يعلّي الأحوال الأزدي .

الحزنة ٤٥٣/٩ ، الأغاني ١١٢/١٩ ، معجم البلدان ( طهيان ) وهذا البيت يرتبط ببيت تقدّم في باب الضمائر ،

جاء شاهداً على حذف الحركة من الضمير ، وهو قوله :

فبت لدى البيت العتيق أزيقه ومطواى مشتاقان له أرقان .

أما محلّ الشاهد هنا فإن ( من ) قد تأتي للبدل ، أي : فليت لنا شربة بدل ماء زمزم .

نحو: لا تضرب من أحد، أو استفهام نحو: هل ضربت من أحد .

وغير الأخفش والكوفيين<sup>(١)</sup> شرطاً<sup>(٢)</sup> فيها شرطين : كونها في غير الموجب<sup>(٣)</sup>، ودخولها في النكرات، والكوفيون والأخفش<sup>(٤)</sup> لا يشترطون ذلك استدلالاً بقوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ،

فمن : في حيز الإيجاب ، وهي داخله على المعرفة .

وهي ، عند سيبويه<sup>(٦)</sup> : مُبْعَضَةٌ ، أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً ، قالوا : فقلوه تعالى :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾<sup>(٧)</sup> ،

يناقضه ، وأجيب بأن قوله تعالى :

﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> :

خطاب لقوم نوح ، عليه السلام ، وقوله تعالى<sup>(٩)</sup> :

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾<sup>(١٠)</sup> ،

(١) ط : والكوفيون ، وهذا خطأ .

(٢) ط : شرط .

(٣) «قد تكون (من) زائدة عند الكوفيين في الواجب، وحكوا : «قد كان من مطر ...» . [رصف المباني ٣٢٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/٣] .

(٤) معه الكسائي وهشام ، [الجنى ص ٣١٨ ، شرح جمل الزجاجي ١/٤٨٥] .

(٥) نوح / ٤ ، والآية بتمامها :

﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخِرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ .

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢ بولاق . وقيل لابتداء الغاية ، وقيل زائدة ، وقيل لبيان الجنس وردّ بأنه ليس قبلها مبهم . [البحر ٣٣٨/٨ ، حاشية الجمل ٤/٤٠٢] .

(٧) الزمر/ ٥٣ ، ونصها : ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ .

انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤٣/٢ .

(٨) نوح / من ٤ .

(٩) د : ساقطة .

(١٠) الزمر / من ٥٣ .

خطابٌ لأمة محمد، صلى<sup>(١)</sup> الله تعالى عليه وسلم ، ولو كانا أيضاً، خطاباً لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها.

واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب : قد كان<sup>(٢)</sup> من مطر، وأجيب بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سئل : هل كان من مطر، فأجيب قد كان من مطر، فزيدت في الموجب، لأجل حكاية الزيادة في غير الموجب، كما قال : دعني من<sup>(٣)</sup> تمرتان ، كما مرَّ في الموصولات<sup>(٤)</sup>.

وقول المصنف<sup>(٥)</sup> : شيء من مطر، ومن، للتبويض أو التبيين، فيه نظر؛ لأنَّ حَذَفَ الموصوفِ وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه<sup>(٦)</sup> في باب الموصوف<sup>(٧)</sup> : قليلٌ وخاصةً إذا كان الموصوف فاعلاً؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ، لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل، إلَّا إذا كان الجارُّ زائداً، نحو : كفى بزيد؛ لأنَّ حرف الجرِّ مُوصِّلٌ للفعل القاصر إلى ما كان يقصُرُ عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله.

ولو صحَّ تأويلُهُ، لجازَّ أن يكون الكاف في قوله<sup>(٨)</sup> :

- 
- (١) م، د : عليه الصلاة والسلام.
- (٢) انظر رصف المباني ص ٣٢٥، وإيضاح الفصل ١٤٤/٢.
- (٣) سيبويه ٤٠٣/١ بولاق.
- (٤) في أول هذا الشرح الذي أعزم على تحقيقه.
- (٥) الإيضاح في شرح الفصل ١٤٤/٢؛ وفيه : ... كأنك قلت : قد كان شيء من مطر، ولا بُعْدَ في مثل ذلك، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ...﴾. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩.
- (٦) د : ذكرنا ذلك الشرط في باب الموصوف.
- (٧) وهو أن يكون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بـ «من»، أو «في».
- (٨) الأعشى (ديوانه ١٤٩، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت / لبنان)؛ ورواية الديوان : هل تنتهون ؟ ولا ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل الخزانة ٤٥٣/٩، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٣؛ وفيه : لا تنتهون بدل أنتهون. الإيضاح العضدي =

٧٧٦ أُنْتَهَوْنَ، ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب<sup>(١)</sup> فيه الزيت والفُتْلُ حرف جرّ وقد حُذِفَ الفاعل وأقيم الجار مُقَامَهُ، فلا يَصِحُّ الاستدلالُ بالبيت على أن الكاف اسم<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى :

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِكُمْ (٢٣٨ / ب) الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ،

يجوز أن يُستدلَّ به على ما ذهب إليه المصنف<sup>(٤)</sup>، ويجوز أن يقال : إن ضمير : «جاء» للقرآن، وقوله : من نَبَأٍ حال.

والدليل على زيادة «من» الاستغراقية : دخولها على مالا توصل الفعل إليه، أعني الفاعل، في نحو : ما جاءني من أحد، فعند سيبويه<sup>(٥)</sup> : لا تزداد «من» إلا استغراقية، وعند الكوفيين<sup>(٦)</sup> والأخفش، تزداد غير استغراقية كما في الموجب، وفائدة «من» الاستغراقية : ما ذكرنا في باب<sup>(٧)</sup> «لا» التبرئة، أعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس، إذ لولاها لاحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون معنى ما جاءني

== ٢٦٠/١، المقتصد ٢/٨٤٩، البغداديات ٣٩٦، ٥٦٧، معاني الحروف للرماني ص ٤٩، والإشارة إلى تحسين العبارة ص ٧٧، الإفصاح ١٨٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٧٧، منشور الفوائد. لأبي البركات ص ٣٩ [تحقيق د. الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١٩٨٣ م].

والشطط : الجور والظلم.

الشاهد فيه أنه لا يَصِحُّ الاستدلالُ بهذا البيت على أن الكاف اسمٌ مع أنها اسم وجوباً.

(١) ط : يهلك.

(٢) انظر ضرائر الشعر ص ٣٠١، والمقتضب ١/٢٠٣، و ٤١/١٤١.

(٣) الأنعام / ٣٤، والآية بتامها :

﴿وَلَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولًا مِنْ قَبْلِكَ فَصَبْرُوا عَلَى مَا كَذَّبُوا وَأَوْذُوا حَتَّى أَنَّهُمْ نَصَرْنَا وَلَا مَبْدَلَ لِكَلِمَتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِكُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(٤) مجمل «من» زائدة. [انظر دراسات، القسم الأول جـ ٣ ص ٤١٨].

(٥) الكتاب ٢/٣٠٧ بولاق.

(٦) شرح جل الزجاجي ١/٤٨٥، الجنى ٣١٨، رصف المياني ٣٢٥، المغني ٤٢٨.

(٧) في الشرح الأول.



رجل : ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان أو أكثر، فهي ، إذن ، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق، لكنها كانت تحتل غير ذلك، وليس كذا : زيادة الباء في نحو : ألقى بيده، فإنها ليست للتنصيص على أحد المحتملين .

وقيل : إنَّ أصل «من» الاستغرافية في الأصل : ابتدائية، أي : ما جاءني من أحد إلى ما لا يتناهى .

وقد تحيىء للتعليل<sup>(١)</sup> ، نحو : لم آتكَ من سوء أدبكَ، أي من أجله ، وكأنها ابتدائية ، لأنَّ تَرْكَ الإتيان، حصل من سوء الأدب<sup>(٢)</sup>.

وتكون<sup>(٣)</sup> «من» مضمومة الميم، ومكسورتها، بمعنى تاء القسم، ولا تدخل إذن، إلَّا على<sup>(٤)</sup> لفظ «الرَّب» كاختصاص التاء بالله<sup>(٥)</sup> ، وشذ دخول كل واحدة منها على معمول الأخرى، نحو : تَرَبِّي، و : مِنْ الله، وهي حرف جر عند سيبويه<sup>(٦)</sup>، جاز ضم ميمه في القَسَم خاصة<sup>(٧)</sup>، وقيل<sup>(٨)</sup> : المكسورة الميم، مقصورة من يمين، والمضمومتها مقصورة من أيمن .

وتكون<sup>(٩)</sup> «من» في الظروف بمعنى «في»<sup>(١٠)</sup> كما تقدم ، وتختص «من» بجر : قبل،

(١) انظر المغني ص ٤٢١، والبرهان ٤/ ٤١٩، والإتقان ١/ ٢٣٠، والمساعد ٢/ ٢٤٧.

(٢) في د : وخروج منه بعد قوله : ... من سوء الأدب .

(٣) ط : ويكون .

(٤) م : إلا على لفظة الرب، نحو من ربي، كما أن تاء القسم مختصة باسم الله.

(٥) قال هذا البصريون . [معاني الحروف ص ٩٨] . هذا ويجوز في نونها الإظهار والإدغام مع راء (رَب) . [رصف المباني ص ٣٢٦] .

(٦) الكتاب ٢/ ١٤٥ بولاق .

(٧) د : وزعم بعضهم أن من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من أيمن، ويجيء الكلام عليها في باب القسم .

(٨) قال المالقي : «والأظهر عندي أن تكون اسماً مقتطعة من «أيمن» التي هي اليمن عند سيبويه رحمه الله، وجمع «يمين» عند الفراء ... » . [رصف المباني ص ٣٢٦] .

(٩) في د : و (من) تكون في الظروف ... .

(١٠) وهو قول كوفي . المساعد ٢/ ٢٤٩ وانظر المغني ص ٤٢٤، والبرهان ٤/ ٤٢٠، والإتقان ١/ ٢٣٠.

وبعد<sup>(١)</sup> ، وعند ، ولدى ، ومع ، يقال جثت من مَعِه أي من عنده ، وكذا «بَلَّه» نحو :  
فَمِنْ بَلَّهِ<sup>(٢)</sup> أن يأتي بالصخرة ، وقد ذكرنا ذلك في أسماء<sup>(٣)</sup> الأفعال .  
واختصت أيضاً بِجَرٍّ : عن<sup>(٤)</sup> ، وعلى<sup>(٥)</sup> ، اسْمَيْنِ .

## [إلى] :

قوله : «وإلى ، للانتهاء ، وبمعنى «مع» قليلاً ، وحتى ، كذلك»  
«وبمعنى مع ، كثيراً ، وتختص بالظاهر ، خلافاً<sup>(٦)</sup> للمبرد ،»  
«وفي ، للظرفية وبمعنى على ، قليلاً ، والباء للإلصاق ،»  
«والاستعانة والمصاحبة والمقابلة ، والتعدية ، والظرفية ، وزائدة»  
«في الخبر في النفي والاستفهام قياساً ، وفي غيره سماعاً ، نحو :»  
«بحسبك زيد ، وألقى بيده ، واللام للاختصاص ، والتعليل»  
«وزائدة وبمعنى عن مع القول ، وبمعنى الواو في القسم»  
«للتعجب» .

(١) في المغني ص ٤٢٩ : «واختلف في «من» الداخلة على «قبل» و «بعد» فقال الجمهور : لا ابتداء الغاية ، ورُدَّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان ، وأجيب بأنها غير متأصلين في الظرفية ، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان ؛ إذ معنى «جثت قبلك» : جثت زمناً قبل زمن مجيئك ؛ فلهذا سهل فيها . وزعم ابن مالك أنها زائدة ، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها . وانظر المساعد ٢/٢٥١ السطرين الأخيرين .

(٢) انظر المغني ص ١٥٦ .

(٣) في هذا الشرح .

(٤) كقول قَطْرِي بن الفُجَاءة :

فلقد أَرَانِي للرماح دَرِيَّةً  
مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

[المغني ص ١٩٩]

(٥) كقول مُزَاحِم بن الحارث العقيلي يصف قطاةً وفَرَّخَهَا :

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا  
تَصِيلٌ ، وَعَنْ قِيضٍ بَزِيَاةٍ مَجْهَلٌ

[المغني ص ١٩٤]

(٦) المقتضب ٤/١٣٩ .

اعلم أن «إلى» تستعمل في انتهاء<sup>(١)</sup> غاية الزمان والمكان بلا<sup>(٢)</sup> خلاف ، نحو :

﴿ثُمَّ أَمَرُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ<sup>(٣)</sup>﴾ ،

والأكثر عدم دخول حَدِّي الابتداء، والانتهاء في المحدود، فإذا قلت : اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء، ويجوز دخولهما فيه مع القرينة، وقال بعضهم، ما بعد «إلى» ظاهره الدخول فيما قبلها<sup>(٤)</sup> .

فلا تستعمل في غيره إلا مجازاً، وقيل : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، فالظاهر الدخول، وإلا، فالظاهر عدم الدخول ، نحو :

﴿ثُمَّ أَمَرُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ<sup>(٥)</sup>﴾ ،

والمذهب هو الأول .

قوله : «وبمعنى مع<sup>(٦)</sup> قليلاً» ، كما في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى<sup>(٧)</sup>﴾

(١) د : في غاية ابتداء الزمان .

(٢) لم يذكر لها سيويه والمبرد غير هذا المعنى . قال سيويه : «وأما (إلى) فتمتلى لابتداء الغاية» . [الكتاب ٣١٠ / ٢ بولاق] .

وقال المبرد : «وأما (إلى) فإنها هي للمتمتلى ، ألا ترى أنك تقول : ذهبت إلى زيد، وسرت إلى عبداً، ووكلتك إلى الله . . . » .

[المقتضب ٤ / ١٣٩] .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) البقرة / ١٨٧ ، والآية بنامها :

﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفْعُ إِلَى ذِيَابِكُمْ مِنْ لَيْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَيْسَ لَهُمْ عِلْمٌ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ أَتَقْنُونَ بَشِيرُهُمْ وَاتَّقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ وَلَا تَبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكُمْ فِي السُّكُوحِ ذَلِكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لِّلنَّاسِ لَمَلَهُمْ يَتَّقُونَ﴾ .

(٥) انظر البرهان ٤ / ٢٣٢ .

(٦) البقرة / من الآية ١٨٧ .

(٧) حكاه ابنُ عُصفور عن الكوفيين، وحكاه ابنُ هشام عنهم، وعن كثير من البصريين . [الجنى الداني ص ٣٨٦] .

(٨) النساء / ٢ ، ونصها :

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا أَمْوَالُهُمْ وَلَا تَبَدَّلُوا الْحَدِيثَ بِالطَّبِيبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّكُمْ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ .

أموالكم ﴿<sup>(١)</sup>﴾ والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي تضمونها إلى أموالكم <sup>(٢)</sup>، وكذا قوله تعالى :

﴿<sup>(٣)</sup> وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَاقِ ﴾ ،

أي مضافة إلى المرافق <sup>(٤)</sup>، و : الذَّودُ إلى الذَّود <sup>(٥)</sup> إبل، أي : مضافة إلى <sup>(٦)</sup> الذود، وقوله <sup>(٨)</sup> :

٧٧٧ وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتَ شَعْبًا إِلَى «بَدَا» إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادَ سِوَاهُمَا

(١) م : تكملة : أي مع أموالكم.

(٢) وقيل : المعنى : مع أموالكم، وقيل : يتعلق بـ (تأكلوا) على التضمين؛ أي : لا تأخذوا. [البحر ١٦٠/٣، والبرهان ٢٣٣/٤].

(٣) ط : الواو ساقطة.

(٤) المائدة ٦، والآية بنهاها : ﴿يَتَأَيَّدُوا إِلَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا اقْتُمُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَانْصَلُّوا وَجُوهَكُمْ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَاقِ وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ وَأَيَّدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٥) انظر البحر ٤٣٥/٣، ابن يعيش ١٥/٨، البرهان ٢٣٢/٢، ٢٣٣.

(٦) مثل، ونمائه : التمرة إلى التمرة تمر، والذَّودُ إلى الذود إبل.

قاله أخيه بن الجلاح.

وكان أصل هذا أنه دخل حائطاً له، فرأى تمره ساقطة، فتناولها، فعوتب في ذلك، فعندها قال هذه المقالة.

[كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ١٩٠، دار المأمون، دمشق ط ١ سنة ١٩٨٠ م].

(٧) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٤/٢.

(٨) كَثِيرٌ عَزَّةٌ (ديوانه ٣٦٣)، أو جميل بُيْتَةٌ (حياته - شعره ص ٩١، دار كرم بدمشق)؛ وفيه : لعمري، لقد حُسِّنَتْ بدل : وأنت التي حَبَّبْتَ.

الخزانة ٤٦٢/٩، المغني ص ٢١٥، الحامسة بشرح الرزوقي ١٢٨٨، اللسان بدا، المجمع ١٣١/٢.

و (شُعْب)، و (بدا) : اسمان لِمَكَائِيلَ.

أي : مضافاً إلى بدا<sup>(١)</sup> وقيل يجيء بمعنى في<sup>(٢)</sup> ، كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٧٨ فلا تركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب

والظاهر<sup>(٤)</sup> أنها بمعناها<sup>(٥)</sup> ، وذلك لأن معنى مطلي به القار أجرب : مكره مبغض ،

والتكريه يتعدى إلى ، قال تعالى :

﴿وَكُرْهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ﴾<sup>(٦)</sup> . . . . . ،

حملاً على التحبب المضمن معنى الإمالة ، قال تعالى :

﴿حَبَبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَنَ﴾<sup>(٧)</sup> ،

كما قيل : بعث منه ، حملاً على : اشتريت منه ، ورضيت عليه ، حملاً على سخطت ،

---

(١) «على أن (إلى) الأولى فيه لانتهاؤه . . . وذكر المتعلق لإفادة أن إلى مع مجرورها واقعة موقع الحال من شغب ، وإفادة أن الغاية ، داخل في المعنى .

وزعم الكوفيون أنها هنا بمعنى مع ، وهو خلاف الأصل من غير ضرورة تلجئ إليه . . . . . [الخزانة ٤٦٢/٩]

وهذا موضع الشاهد من البيت السابق .

(٢) قاله المالقي ، وابن الشجري ، وذكره القتيبي وابن مالك .

[رصف المباني ص ٨٣ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨ ، الجنى الداني ص ٣٨٧] ، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٥٥ .

(٣) النابغة الذبياني ، وهو يعتذر إلى النعمان بن المنذر .

(ديوانه ص ٧٣ طبعة دار المعارف ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم) .

الخزانة ٤٦٥/٩ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٦٨ ، المعنى ص ١٠٥ ، الأزهية ٢٨٣ ، ضرائر الشعر ٢٣٥ ، رصف

المباني ٨٣ . وقوله : مطلي به القار : من باب القلب المعنوي ، والمقصود : كأنني مطلي بالقار الشاهد فيه أن (إلى) بمعنى (في) ، والوجه أن تكون على أصلها لانتهاؤه : لأن قوله (مطلي به القار) معناه مكره مبغض ، وهو يتعدى بـ

(إلى) .

(٤) ط : والوجه .

(٥) قال أبو حيان : « . . . وأبعد من زعم أنها بمعنى في » [البحر ٨٢/٤] .

(٦) الحجرات ٧/٧ ، والآية بتأنيدها :

﴿وَأَعْلَمُوا أَن فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَٰكِن لَّهِ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ لِأَلَيْسَ فِي قُلُوبِكُمُ

وَكُرْهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْإِصْيَانُ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ﴾ .

قال<sup>(١)</sup> :

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبِي رِضَاهَا  
وقيل : إن «إلى» في نحو : أنت إليّ حبيب أو بغيض، وجلست إليه بمعنى «عند»  
والأولى بقاؤها على أصلها، كما ذكرنا، وكذا هي في قوله<sup>(٢)</sup> :

٧٧٩ وَإِنْ يَلْتَقِ الْحَيُّ الْجَمِيعُ تُلَاقِي إِلَى دُرُوءِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمُصْمَدِ  
بمعنى منتسب إلى ذروة، لا بمعنى «في» كما قيل<sup>(٣)</sup>.

### [حتى] :

قوله : «وحتى كذلك»، أي لانتهاه الغاية مثل «إلى»، إِلَّا أَنْ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، كما  
يجيء، وعَتَى، بالعين<sup>(٤)</sup> لغة هُذَلِيَّةٌ، وهي على ثلاثة أضرب<sup>(٥)</sup> : حرف جر، وحرف

(١) التَّخْفِيفُ الْعُقْلِيُّ، يمدح حكيم بن المسيب القشيري.

الخزانة ٢٤٧/٤ بولاق. الأزهية ٢٧٧/ ط ٢، الأمالي الشجرية ٢٦٩/٢، المخصص ٦٥/١٤، المغني ١٩١،  
شرح أبياته للبغدادي ٢٩٣/٢، و ٦٣/٤، و ٤٧/٨.

(٢) طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ. (ديوانه ٧٨ تحقيق مكس سلفسون، مدينة شالون سنة ١٩٠٠م).

الخزانة ٤٦٩/٩، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٢٧، الأزهية ٢٨٤، معاني الحروف للروماني ص ١١٥،  
رصف المباني ص ٨٣.

والمُصْمَدُ : الذي يصمد الناس إليه لشرفه.

وقوله : (إلى ذروة) : حال من الياء في (تلاقي)، التقدير: تلاقي منتسباً إلى ذروة ...

الشاهد فيه أَنَّ (إلى) على أصلها، وهي مع مجرورها حالٌ من الياء في (تلاقي)، وليست ههنا بمعنى (في) كما  
قال ابن السراج.

(٣) حكاية ابن السراج : [الأصول ٥٠٦/١]، والمالقي : [رصف المباني ص ٨٣]، والروماني : [معاني الحروف ص  
١١٥]. ورده ابن عُصفور : [الجنى ٣٨٨].

(٤) تسمى الفَحْصَةُ في لغة هذيل، يعملون الحاء عيناً، فيقولون في مثل : حَلَّتْ الْحَيَاةُ لِكُلِّ حَيٍّ : «علت الحياة  
لكل حي».

[لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي د. فتحي الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت ط ١ سنة ١٩٨١م. ص  
٥٦].

(٥) انظر المغني ص ١٦٦، والأزهية ص ٢٢٣، ورصف المباني ص ١٨٠.

عطف، وحرف استئناف، فإذا كانت حرف جر، فلها معنيان<sup>(١)</sup> : «إلى»، و«كي»، ولا تجر، بمعنى «كي»، إلا مصدراً مؤولاً به الفعل المنتصب بعدها بأن المضمرة، نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة، ولا تقول : حتى دخول الجنة، والتي بمعنى «إلى» تجر ذلك، نحو : سرت حتى تغيب الشمس، وتجر الاسم الصريح أيضاً، نحو : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتاً؛ لأنه حَدٌّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد<sup>(٣)</sup>، ونحو قوله تعالى :

﴿فَذَرْنَاهُ فِي غَرَابٍ وَاهٍ لِّئَلَّا يُبْصِرَ﴾<sup>(٤)</sup>،

بمعنى المؤقت<sup>(٥)</sup> أي : حين أخذهم<sup>(٦)</sup>.

ومذهب الكسائي : أن جر ما بعدها بإلى، لا بحتى ؛ لأن العامل ينبغي أن يكون لازماً لأحد القبيلين و«حتى» تدخل على الأسماء والأفعال فهي ، كـ «ما» ، في لغة تميم عنده، وقد ذكرنا ذلك في النواصب<sup>(٧)</sup>.

وأما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء، ولا تكون بمعنى «كي» ويجب توقيت ما بعدها<sup>(٨)</sup>، كما في حتى، الجارة، فلا تقول : ( ٢٣٩ / أ ) جاءني القوم حتى رجل ؛ لأنه حد فلا فائدة في إبهامه .

وتشترك الجارة والعاطفة في أنه لا بد قبلهما من ذي أجزاء، إلا أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفاً عليه، نحو : قدم الحجاج حتى المشاة، وأما في الجارة

(١) د : ... معنيان، أما بمعنى إلى، أو بمعنى كي.

(٢) القدر/٥، ونصها : ﴿سَلَّمْنَاهُ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾.

[انظر دراسات ق ١ ج ٢/١٥٤].

(٣) هذا شرط غريب في مجرور حتى، انفرد به الرضي . [انظر دراسات، القسم الأول ١٥٢/٢].

(٤) المؤمنون / ٥٤.

(٥) وقال مجاهد : حتى الموت، فهو تهديد لا توقيت، كما يقال : سيأتي لك يوم.. [القرطبي ٤٥٢٢/٥].

(٦) الفراء يصرح بأنه ليس حيناً مؤقتاً. [معاني القرآن ٢/٢٣٤].

(٧) في قسم الأفعال في هذا الشرح.

(٨) د : ويجب أيضاً أن يكون ما بعدها مؤقتاً، فلا تقول، .

فيجوز إظهاره نحو : ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره أيضاً، نحو : نمت حتى الصباح، أي : نمت الليلة حتى الصباح، ويتفارقان، أيضاً، بأن ما بعد «حتى» العاطفة يجب أن يكون جزءاً مما قبلها نحو : ضربت القوم حتى زيدا، أو كجزئه بالاختلاط، نحو : ضربني السادة حتى عبيدهم، أو جزءاً لما دُلَّ عليه ما قبلها، كما في قوله <sup>(١)</sup> :

١٥٧ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها  
عند من قال : إن نعله عطف على الصحيفة، أي ألقى جميع ما معه، لأنه إذا ألقى الصحيفة التي لا يمشى إلا لها، فقد ألقى كل شيء.

ويجب أيضاً دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، فالضرب في : ضربت القوم حتى زيدا، لا محالة واقع على زيد أيضاً، وأما الجارة فالأكثر على تجويز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها، كنمت البارحة حتى الصباح، وصمت رمضان حتى الفطر، كما يكون جزءاً منه نحو : أكلت السمكة حتى رأسها، بالجر، ... والسيرافي <sup>(٢)</sup>، مع جماعة، أوجبوا أن يكون ما بعدها جزءاً أيضاً مما قبلها، كما في العاطفة، فلم يُميزوا : نمت البارحة حتى الصباح، جرّاً، كما لم يُميزوا نصبه، وهو مردود بقوله تعالى : ﴿سَلَّمْنَاهُ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ <sup>(٣)</sup>﴾ .

وأما دخول الفجر <sup>(٤)</sup>، المجرور بحتى في حكم ما قبلها، ففيه أقوال، جزم جار الله <sup>(٥)</sup>، بالدخول مطلقاً <sup>(٦)</sup>، سواء كان جزءاً مما قبلها <sup>(٧)</sup>، أو ملاقي آخر جزء منه،

(١) سبق تخريجه ص ٥٤٢ من القسم الأول .

(٢) الممع ٢/ ٢٣ .

(٣) القدر ٥/ .

(٤) أي في الآية المذكورة؛ لأن دخول مطلعته دخول أوله .

(٥) أي الزمخشري ، [ابن يعيش ٨/ ١٥] .

(٦) ط : مطلقاً .

(٧) ط : قبله .



حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف<sup>(١)</sup>، وجوز ابن مالك<sup>(٢)</sup> الدخول وعدم الدخول<sup>(٣)</sup>، جزءاً كان، أو ملاقي آخر جزء منه.

وفصل عبد القاهر<sup>(٤)</sup>، والرماني، والأندلسي، وغيرهم فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل، وقال الأندلسي، إنما ذكرت «زيداً» مع دخوله في القوم، في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر، لغرض التعظيم أو التحقير، واستدل بأن حتى، كالتفصيل لما قبلها، فإذا دخل في الإجمال، دخل في التفصيل، وإذا لم يدخل، لم يدخل.

ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب.

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد «حتى» العاطفة<sup>(٥)</sup>، آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء، إذا رُتبت الأجزاء : الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعِداً، كان آخر الأجزاء أقواها، نحو : مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم، بالعطف، وليس هو، عليه الصلاة والسلام، آخرهم حساً، ولا دخولاً بل هو آخرهم قوة وشفراً، وإذا ابتدأت بعنايتك<sup>(٦)</sup> من الجانب الأقوى منحدرأً، كان آخر الأجزاء أضعفها، نحو : قدم الحجاج حتى المشاة، عطفأً، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركاب، أو معهم.

وأما الجارة فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك، وألاً يكون، فإذا لم يكن، وجب أن

(١) الإيضاح في شرح الفصل ٢٠٧/٢.

(٢) التسهيل ص ٢٤٦.

(٣) م. د : «وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقاً سواء كان أو جزءاً ملاقياً لآخر جزء».

(٤) المقصد ٨٤١/٢.

(٥) د : جارة كانت أو عاطفة.

(٦) أي بقصدك.

يكون آخر الأجزاء حسّاً أو ملاقيّاً له، نحو قولك : قرأت القرآن حتى سورة الناس ، جرّاً ، ولهذا جاء بعدها ما هو ملاقي أيضاً .

والتزم صاحب المغني : التحقير والتعظيم فيما بعد «حتى» الجارة أيضاً، وليس بمشهور، وكأنّ الجارة محمولة على «إلى»، في جواز عدم كون ما بعدها جزءاً، خلافاً للسّيرافي، وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها، كما قال ابن<sup>(١)</sup> مالك ، وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسّاً، لا قوة، ولا ضعفاً؛ لأنك إذا لم تقصد كونه آخرها ضعفاً، أو قوة، وجب في حتى كونه آخرها حسّاً، كما ذكرنا، فلا يجوز : أكلت السمكة إلى نصفها وإلى ثلثها .

والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافاً لمن تَوَهَّم ذلك ؛ لأنّ «حتى» لا بد فيها من معنى الانتهاء، بخلاف الواو .

وهذا كما تَوَهَّم المصنف، لدخول ما بعد «حتى» الجارة كثيراً فيما قبلها كما بعد «مع» : أن حتى تكون بمعنى «مع» فقال : وبمعنى مع كثيراً .

وإذا عطفت بحتى العاطفة على مجرور، فالاختيار إعادة الجار، دفعاً لتوهم كونها جارة، نحو : مررت بالقوم حتى يزيد .

وقد يكون ذو الأجزاء الذي قبل «حتى» . جارةً كانت أو عاطفةً، من تمام جملة ما بعد حتى ، نحو : القوم حتى زيدا رأيت، عطفاً وجرّاً .

وكل ما ذكرنا من الأحكام : هو لحتى العاطفة للاسم، وأمّا العاطفة للجملة فنحو : نظرت إليه حتى أبصرته، ويجوز أن يقال : إنّ حتى في مثله ابتدائية، وإنها لا تَعْطِفُ الجملة أبداً .

---

(١) د : «وإن كان جزءاً، وفاقاً للمالكي . وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسّاً لا قوة أو ضعفاً خلافاً لصاحب المغني ...» .

قوله : «وتختص بالظاهر خلافاً<sup>(١)</sup> للمبرد» ، إذا كانت عاطفة جاز (٢٣٩ / ب) دخولها على المضممر نحو : جاءني القوم حتى أنت ، ورأيت القوم حتى إياك ، ومررت بالقوم حتى بك ، وأما الجارّة فلا تدخل على المضممر ، اجتزاءً بإي ، لكون «إي» أشدّ تمكناً وأوسع تصرّفاً ، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو : قيم إلى زيد ، ولا يقال : قيم حتى عمرو .

وشبهة المبرد قوله<sup>(٢)</sup>

٧٨٠ وأكفيه ما يخشى وأعطيه سُؤْلُهُ وألحقه حتّاه بالقوم لا حقّ وليس في البيت بمعنى الجارة ، وإلا لم يكن لرفع «لا حق» وجه ، بل هي ابتدائية ، أي حتى هو كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

فبيناهُ يَشْري رحلَه قال<sup>(٤)</sup> قائلٌ . . . البيت

وتمسّك بقوله :<sup>(٥)</sup>

(١) الجامع الصغير ص ١٣٧ ، الخزانة ٤٧٢/٩ هارون ، المغني ١٦٦ ، رصف المباني ١٨٥ ، إيضاح المفصل ١٤٥/٢ .

(٢) لم أهد إلى قائله . وقال البغدادي في الخزانة ٤٧٤/٩ : «هذا البيت لم أقف له على خبر ، والله أعلم» .  
والبيت في : الضرائر للألوسي ١٩٨ [المطبعة السلفية ، القاهرة سنة ١٣٤١هـ] ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٢٦ ، وقد روي صوره هكذا :

وأعطيه ما يرجو وأوليه سُؤْلُهُ . . . . .

الشاهد فيه أن المبرد قد زعم أنّ (حتى) ههنا جرّت المضمير ، وليس كذلك ، وإنما (حتى) هنا ابتدائية ، والمضمير أصله : (هو) ، فحذف الواو ضرورة ، كما تقدم بيانه في شرح بيت المخلّب الهلالي : فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جل رخو الملاط ذلول .

(٣) هو المخلّب الهلالي ، لا العَجير السُلّولي . [فرحة الأديب ص ٧٩] . وقد سبق توثيق البيت .

(٤) قوله : قال قائل : ليس في د ، ط .

(٥) لم أهد إلى قائله . وقيل إن البيت مصنوع .

الخزانة ٤٧٤/٩ ، الضرائر للألوسي ١٩٧ ، ويروى : لا يلقاه بدل لا يُلقني ، ضرائر الشعر ٣٠٩ ، رصف المباني ١٨٥ ، العُني ٢٦٥/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٣/٢ .

الشاهد فيه أنّ المبرد تمسّك به على أن (حتى) تجر المضمير ، وأجاب الرضي بأنه شاذّ . والأحسن أن يقول ضرورة ، فإنه لم يرد في كلام منشور .

٧٨١ فلا والله، لا يُلفي أناسٌ فتى حتاك يا ابن أبي زياد<sup>(١)</sup>  
وهو شاذٌ .

### [الفرق بين (حتى)، و (إلى)]:

ومن الفرق بين حتى، وإلى، أن حتى يلزمه تقدم ذي الأجزاء إمّا لفظاً أو تقديرًا، كما ذكرنا، بخلاف إلى، وأن الأظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا، بخلاف إلى، فإن الأظهر عدمُ الدخولِ إلّا مع القرينة، وإن كان أيضاً، جزءاً.

وقال الأندلسي: لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها، فالظاهرُ الدخولُ فيهما، وإن لم يكن جزءاً، فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترناه: أظهر عند النحاة.

ومن الفرق بينهما أن الفعل المتعدي بحتى، يجب أن يستوفي أجزاء المتجزئ الذي قبل حتى، شيئاً فشيئاً، حتى ينتهي إلى ما بعد حتى، من الجزء، أو الملاقى، وأمّا «إلى»، فإن كان قبلها ذو الأجزاء وبعدها الجزء أو الملاقى، فحكمها أيضاً كذلك، وإلّا فلا. نحو: قلبي إليك.

ولا خلاف في صحّة وقوع الملاقى بعد «إلى» وأما بعد «حتى» ففيه الخلاف كما مرّ.

واعلم أن «حتى» لا يكون مستقرّاً<sup>(٢)</sup>، إلّا في نحو: كان سيري حتى أدخلها بنصب أدخل، وأعني بالمستقر: ما يتعلّق<sup>(٣)</sup> بمقدّر.

(١) م. ط: يزيد.

(٢) المستقر من الظروف - بفتح القاف - هو ما كان تعلقه بمحذوف وجوباً، ومعنى مستقر: أنه استقر فيه الضمير بعد حذف المتعلق.

انظر تفصيل ذلك في الشرح الأول، في باب المبتدأ والخبر.

(٣) في د: ما يتعلّق بمحذوف مقدر، وهو معنى الاستقرار.

وأما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع، ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناه هناك، وفائدة الابتدائية: أيضاً، إمّا التحقير<sup>(١)</sup>، كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

٧٨٢ فواعجاً حتى كَلَيْبُ تسبني<sup>(٣)</sup> كأن أباه<sup>(٤)</sup> نهشل أو مجاشع  
أو التعظيم<sup>(٥)</sup> كقوله<sup>(٦)</sup>:

٧٨٣ فما زالت القتل تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدم نحو: ركب  
القوم، حتى الأمير ركب، ولو قلت: حتى الأمير صاحك لم يُفد.

ويجوز حذف الخبر مع القرينة، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أي رأسها  
مأكول.

- (١) ذكر هذا الأندلسي في شرح المفصل. [الخزانة ١٤١/٤ بولاق].  
(٢) الفرزدق يهجو جريراً. (ديوانه ٥١٨/٢)؛ وفيه: فياعجي بدل فواعجياً. الخزانة ٤٧٥/٩، سيبويه ٤١٣/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٧١، المقتضب ٤١/٢، ابن يعيش ١٨/٨، ٦٢، معاني الفراء ١٣٨/١، معاني الحروف للرماني ص ١٦٥، المغني ١٧٣، شرح أبيات المغني للبغداد ١١٤/٣، ١٢٢، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٨١. و(كليب): جد رقط جرير. و(نهشل). و(مجاشع): ابنا دارم، رهط الفرزدق.

الشاهد فيه أن (حتى) ههنا ابتدائية، وفائدتها التحقير.

- (٣) ط: يسبني.  
(٤) ط: أباه.  
(٥) ذكر هذا الأندلسي في شرح المفصل. الخزانة ١٤١/٤ بولاق.  
(٦) جرير (ديوانه ٤٥٧). والبيت من قصيدة، يهجو فيها الأخطل التغلبي.  
الخزانة ٤٧٩/٩، شروح سقط الزند ٨٢٠/٢؛ وفيه: تمور بدل تمج، حروف المعاني والصفات ص ٦٨، المغني ص ١٧٣، شرح أبيات المغني للبغداد ١١٤/٣، و ١٨٢/٦.  
(والأشكل): الأبيض ثعلطه حمرة، والقتل: جمع قتيل، وتمج: تقذف.  
الشاهد فيه أن فائدة (حتى) الابتدائية هنا: التعظيم والمبالغة، وهو تغير ماء دجلة من كثرة دماء القتل حتى صار أشكل.  
فإن قلت: أين ما اشترط الرضي من كون خبر المبتدأ بعد حتى أي الجملة الاسمية الواقعة بعد حتى من جنس الفعل المقدم عليها؟  
قلت: ما قبل (حتى) في قوة قوله: فما زالت القتل تغير ماء دجلة بالدماء.

## [في]

قوله : «وفي للزفرية» ، إِمَّا تحقيقاً ، نحو : زيد في الدار ، أو تقديرًا ، نحو نظر في الكتاب ، وتفكر في العلم ، وأنا في حاجتك ، لكون الكتاب ، والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والتكلم ، مشتملة عليها اشتغال الظرف على المظروف ، فكأنها محيطة بها من جوانبها ، وكذا قوله عليه الصلاة والسلام : «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»<sup>(١)</sup> ، أي : في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للذية تضمّن الظرف للمظروف ، وهذه هي التي يقال إنها للسببية .

وقوله تعالى :

﴿وَلَا صَلَّيْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾<sup>(٢)</sup> .

قيل إن «في» فيه وفي قوله<sup>(٣)</sup> :

(١) جاء الحديث بهذه الروايات :

١ - «قضى في الذية على أهل الإبل مئة من الإبل» .

أخرجه أبوداود / ديات ١٦ ، والنسائي / قسامة ٤٧ ، ومالك / في الموطأ - عقول ١ .

٢ - «إن شئت أن تؤدّي مئة من الإبل» . أخرجه النسائي / قسامة ١ .

٣ - «قتل رجل ابنه عمداً ، فجعل عليه مئة من الإبل» .

مسند أحمد ١ ، ٤٩ . وابن ماجه (ديات ١٤) .

هذا ، وقد ذكر صاحب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٥/١ أحاديث أخر . والحديث «أخرجه أبو داود في المراسيل ، وقد صحّحه جماعة من أئمة الحديث ؛ منهم ؛ أحمد ، والحاكم وابن جبران والبيهقي» . [نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٢١٣ : نشر إدارات البحوث بالمملكة العربية السعودية] .

(٢) طه / ٧١ ، والآية بتمامها :

﴿قَالَ أَمْنَرُ لَهُ قَبْلَ أَنْ أَدْنَى لَكُمْ أَنَّهُ لَكَيْدٌ كَرَّمُ الَّذِي عَلَّمَكُمْ السِّحْرَ فَلَا تُطِيعُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَا صَلَّيْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ وَلَنْتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ .

لما كان الجذع مقراً للصلوب ، واشتمل عليه عدّى الفعل بـ «على» وقيل (في) بمعنى (على) . [البحر ٦/٢٦١ ، المخصص ١٤ / ٦٤ ، البرهان ٣٠٣/٤] .

(٣) عنتره . (ديوانه ص ٢١٢) .

الخزانة ٩/٤٨٥ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٠٣ ، المغني ص ٢٢٤ ، شرح أبياتة للبغدادي ٤/٦٥ ، الزاهر ٢/٣٣٥ [لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، المتوفى سنة ٣٢٨ هـ ، تحقيق د . حاتم الضامن ، جزءان ، دار الرشيد للنشر ، بغداد] .

=

٧٨٤ بَطَّلَ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ [يُحْدَى نَعَالٌ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ] <sup>(١)</sup>  
 بمعنى «على» <sup>(٢)</sup>، والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب من الجذع تمكّن المظروف  
 في الظرف.

وقيل إنها بمعنى الباء في قوله <sup>(٣)</sup>:

٧٨٥ ويركب يومَ الروح منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلَى  
 والأولى أن تكون بمعناها، أي لهم بَصَارَةٌ <sup>(٤)</sup> وَحَدَقُ <sup>(٥)</sup> في هذا الشأن.

وقيل : هي بمعنى «إلى» في قوله تعالى :

﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ <sup>(٦)</sup>،

= و (سَرَحَةٌ) : شجرة عالية، يُحْدَى : يُلْبَسُ، و (نعال السبت) : المدبوغة بالقرط، وكانت الملوك تلبسها.  
 وقوله : (ليس بتوأم) : أي لم يولد معه آخر، فيكون صغيراً  
 الشاهد فيه أن (في) بمعنى (على) ؛ لأنه معلوم أن ثيابه ليست في جوف سرحة، وهي الشجرة العالية، وإنما هي  
 على بدنه، لكن الرضي قال : الأولى أن تكون على بابها، لأن ثيابه إذا كانت عليها فقد صارت السرحة موضعاً  
 لها.

(١) من د، وليس في ط.

(٢) انظر شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٠٣.

(٣) زيد الخيل، أوزيد الخير - كما سباه رسول الله صلى الله عليه وسلم. والبيت من أبيات يردُّ فيها على كعب بن  
 زهير.

الخزانة ٤٩٣/٩، المغني ص ٢٢٤، شرح أبياته للبيгдаي ٧١/٤، الجنى ص ٢٥١، الاقتضاب ٢٤٢، ضرائر  
 الشعر ٢٣٤؛ وفيه : وتركب بدل ويركب. فيها بدل منا، الأزهية ص ٢٧١ ط ٢.

والأباهر : جمع أهر، وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه.  
 والبيت شاهدٌ على أنه قيل إن (في) بمعنى الباء، أي يصيرون بطعن الأباهر، ولكن الرضي لم يرتضِ هذا  
 التضمين فجعلها بمعناها.

(٤) «البَصَارَةُ مصدرٌ : كالبَصَرِ، والفعل بَصَرَ يَبْصُرُ». [اللسان ٢١٨/١ طبعة الحياط].

(٥) بكسر الحاء، ويفتحها. [اللسان ٥٩٢/١ طبعة الحياط].

(٦) إبراهيم ٩، والآية بتماها :

﴿الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ  
 جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا  
 تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾. انظر البرهان ٣٠٣/٤.

والأولى<sup>(١)</sup> أن تقول هي بمعناها والمراد التمكن<sup>(٢)</sup>.

وقيل : هي بمعنى «مع» في قوله تعالى :

﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾<sup>(٣)</sup> ،

وبمعنى الباء في قوله<sup>(٤)</sup> :

٧٨٦ نُحَابِي بِهَا أَكْفَاءَنَا وَنُهْنِيهَا وَنَشْرِبُ فِي أَثْمَانِهَا وَنَقَامُرُ

والأولى في الموضوعين كونها بمعناها، أي : حاصلة في زمرة عبادي ، أو بمعنى :  
أدخلي أيتها الروح في أجسام عبادي ، والشاعر جعل أثمانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً.

وقولهم : في الله من كل فائت خَلَفَ ، أي : في ألطافه ، وقولهم : أنت أخي في  
الله ، أي في رضاء الله ، أي رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا ، لا تخرج عنه إلى  
الأعراض الدنيوية ، وكذا قولهم : الحب في الله ، والبُغض في الله .

---

(١) د : والأولى بقاؤها على أصلها .

(٢) انظر المخصص ٦٦/١٤ .

(٣) الفجر / ٢٩ . انظر البرهان ٣٠٢/٤ .

(٤) م : ويجوز كونها باقية على معناها ، أي حاصلة في زمرة عبادي ، وقيل إنها بمعنى الباء .

(٥) سيرة بن عمرو الفقعسي .

الخزانة ١٥٢/٤ بولاق ، الأمل الشجرية ٢١٩/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٣٩ .

ونُحَابِي من المحابة ، من باب المغالبة ، من حَبَا يَحْبُو بمعنى أعطى : أي نغالب أكفاءنا في منحها .

ونقل البغدادي أن بعضهم يفسر نُحَابِي بمعنى نحبو ونعطي . الشاهد فيه أنَّ (في) بمعنى الباء ، أي ونشرب  
بأثمانها لكن الرضي قال : الأولى أن تكون على معناها ، بجعل أثمانها ظرفاً للشرب والقمار مجازاً .



## [الباء] :

قوله : «والباء للإلصاق» ، نحو : به داء ، أي التصق به ، وقولك : مررت به ، أي : ألصقت المرور بمكان يقرب منه .

ومنه : أقسمت بك\* ، وبحياتك أخبرني ، وتكون مستقراً نحو : الذي به : ضعف وبه داء ، وتكون للاستعانة نحو : كتبت بالقلم ، وخطت بالإبرة ، وبتوفيق الله حججت ، وهذا المعنى مجاز عن الإلصاق .

وتكون بمعنى «مع» ، وهي التي يقال لها : باء<sup>(١)</sup> المصاحبة ، نحو «<sup>(٢)</sup> وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا<sup>(٣)</sup> يَدَّ» ، واشتر الدار بآلاتها ، قيل : ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً ، أي : كائنين بالكفر ، وكائنة بآلاتها ، والظاهر أنه لا مَنَع من كونها لغواً ، وتكون للمقابلة<sup>(٤)</sup> نحو : اشتريته به ، وبدلته به ، وتكون مستقراً أيضاً ، نحو : هذا بذاك .

(٢٤٠ / أ) قوله : «وقد تكون للتعدية» جميع حروف الجر : لتعدية الفعل القاصر عن المفعول ، إليه<sup>(٥)</sup> ، لكن معنى التعدية المطلقة : أن ينقل<sup>(٦)</sup> معنى الفعل ، كالهزمة والتضعيف ، ويغيره ، وهذا المعنى يختص بالباء من بين حروف الجر ، نحو : ذهب

(١) م ، د : إنها للمصاحبة .

(٢) قوله : وقد : ساقطة من ط .

(٣) المائدة / ٦١ ، ونصها : ﴿ وَإِذَا جَاءَ وَكُمُ الْقُلُوبُ أَمَنًا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا إِلَى اللَّهِ أَعْتَرَبَا كَانُوا يَكْتُمُونَ ﴾ .

انظر دراسات ق ٢٧ / ٢٨ ، والمشكل ٢٣٧ / ١ .

(٤) أي للبدل . دراسات ق ١ ج ٢ ص ١٥ .

(٥) متعلق بقوله : لتعدية الفعل القاصر .

(٦) أي الحرف الذي جيء به للتعدية .

(\*) القَسَمُ بغير الله لا يجوز شرعاً في العقيدة ، ولكن ترك حِفَظاً على النص الأصلي للمخطوطة .

به، وقمت به، أي : أذهبت، وأقمته، ولا يكون مستقرًا، وما سمعته مقدراً إلا في قراءة من<sup>(١)</sup> قرأ :

﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ<sup>(٢)</sup>﴾ ،

أي ائتوني بزبر الحديد

قوله : «الظرفية» أي بمعنى «في» نحو<sup>(٣)</sup> :

٧٨٧ ما بكاء الكبير بالأطلال [وسؤالي وما ترد<sup>(٤)</sup> سؤالي]

أي : فيها، وتكون للسببية، كقوله تعالى :

﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا<sup>(٥)</sup>...﴾ ،

وقوله<sup>(٦)</sup> :

٧٨٨ غُلِبَ تَشَدَّرَ بِالذُّحُولِ كأنها [جِنُّ الْبَدِيِّ رواسياً<sup>(٧)</sup> أقدامها]

(١) قراءة سبعية. قرأ بها أبو بكر عن عاصم. [الإتحاف ٢٩٥، النشر ٣١٥، البحر ١٦٤/٦]. وتقدمت في باب المتعدي.

(٢) الكهف ٩٦، والآية بتمامها : ﴿أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَيْنَ الصَّدَقِينَ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ .

(٣) قاتل البيت : الأعشى . (ديوانه ١٦٣ المؤسسة العامة للطباعة والنشر بيروت، بلا تاريخ)؛ وفيه ؛ فهل بدل وما.

الخزانة ٥١١/٩، الاقتضاب ٤٤٨.

الشاهد فيه أن (الباء) للظرفية؛ أي : في الأطلال.

(٤) ليس في ط ، وهو في د.

(٥) النساء / ١٦٠، ونصها : ﴿فَيُظْلَمُونَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحُلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَيْدًا﴾ . [انظر حاشية الجمل ١/٤٤٤] .

(٦) لبيد بن ربيعة العامري . (ديوانه ١٧٧ دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ) . الخزانة ٥١٥/٩ ، المخصص

٦٩/١٤ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٥٠ ، الأزهية ص ٢٨٧ ط ٢ .

والغُلِبَ : جمع أغلب، وهو الغليظ العنق. تَشَدَّرَ : تنهد، وتنوَّعد. الذُّحُول : الثارات والأحقاد. الْبَدِيِّ : وإدليني عامر. الرواسي : الثوابت.

و(رواسياً) : منصوب على الحال، وصرفه للضرورة. و(أقدامها) : رفع بـ «رواسٍ» .

الشاهد في قوله (بالذُّحُول)، فإنَّ الباء فيه للسببية.

(٧) ليس في د، ط.

وهي فَرْعُ الاستعانة<sup>(١)</sup>.

وقيل : جاءت للتبعض<sup>(٢)</sup> ، نحو قوله تعالى :

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ،

قال ابن جني<sup>(٤)</sup> ، إِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَا يَعْرِفُونَ هَذَا الْمَعْنَى ، بَلْ يورده الفقهاء<sup>(٥)</sup> . ومذهبه أنها زائدة ؛ لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه .

وتحيء بمعنى «من» ، نحو :

﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> ،

وبمعنى<sup>(٧)</sup> «عن» نحو :

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾<sup>(٨)</sup> ،

(١) أي بآء السببية .

(٢) أثبت ذلك الأصمعي ، والفارسي في (التذكرة) ، والقُتيبي ، وابنُ مالك ، وقيل : والكوفيون . [المجمع ٢١/٢ ، الجنى ص ٤٣] .

(٣) المائدة / ٦ ، والآية بتامها :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ .

[انظر البحر ٤٣٦/٣ ، البرهان ٢٥٧/٤] .

(٤) الجنى الداني ص ٤٤ .

(٥) قال ابن جني في سِرِّ الصناعة ١٣٩/١ : «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ، رحمه الله ، عنه ، من أن الباء للتبعض فشيء لا يعرفه أصحابنا ، ولا وَرَدَ بِهِ ثَبُتٌ» . وانظر المغني لابن قدامة المقدسي ١٢٦/١ .

(٦) الإنسان / ٦ ، ونصها :

﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ ،

في دراسات ق ١ ج ٢ ص ٥ : «الباء للإلصاق ، أو ضمن (يشرب) معنى يروى ، أو زائدة . وجعلها الأصمعي والفارسي وابن مالك للتبعض ، أي يشرب منها» .

(٧) قال به ابن قُتيبة ، والزُّجاج ، ونسبه السيوطي للكوفيين ، بشرط اختصاصها بالسؤال . [المخصص ٦٥/١٤ ،

المجمع ٢٢/٢ ، أدب الكاتب ٥٠٥ ، البرهان ٢٥٧/٤ ، المشكل ٤٠٥/٢ - ٤٠٦] .

(٨) المعارج / ١ ، ونصها :

﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾

انظر المشكل ٤٠٦/٢ .

وتنجيء للتجريد، نحو: رأيت يزيد أسداً، أي: برؤيته أسداً، كما مرَّ في «من».

قوله: «وزائدة في الخبر والاستفهام»، بهل، لا في مطلق الاستفهام، فلا يقال: أزيد بقائم، كما يقال: هل زيد بقائم.

قوله: «والنفي»، بليس، نحو: ليس زيد براكب، وبما نحو: ما زيد براكب، وقيل: بلا التبرئة أيضاً، نحو: «لا خير بخير بعده النار»<sup>(١)</sup> والأولى أنها بمعنى «في»، ولم يُسمع في النفي بأن، فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام.

وتزاد قياساً في مفعول علمت وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت، وأحسست، وقوَّهْم: سمعت يزيد وعلمت به، أي بحال زيد، على حذف المضاف.

وتزاد قياساً، أيضاً، في المرفوع في كل ما هو فاعل لِكَفَى وتصرفاته، وفي فاعل أَفْعَل في التعجب على مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>، وفي المبتدأ الذي هو: حسبك، وتزاد شاذاً في خبر المبتدأ الموجب<sup>(٣)</sup> نحو: جزاء سيئة<sup>(٤)</sup> بِمِثْلِهَا<sup>(٥)</sup>. عند الأخفش<sup>(٦)</sup>، وتزاد سماعاً بكثرة في المفعول به نحو: ألقى بيده، ونحو<sup>(٧)</sup>:

(١) من كلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه. [نهج البلاغة ٢/ ١٨٣ ط دار المعرفة]. وتقدم ذكره في باب لا التبرئة في الشرح الأول.

(٢) الكتاب ١/ ٣٦٢، و ٢/ ٢٥٠ بولاق.

(٣) الجمهور لا يجوز زيادة الباء في الخبر الموجب أصلاً، ولا يُشتون سماعه.

[دراسات ق ١ ج ٢ ص ٥١].

(٤) في ط: «جزاء سيئة سيئة بمثلها»، وهذا تحريف.

(٥) يونس ٢٧، والآية بتامها:

﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ كَانُوا أَغْشَىٰ وَجُوهُهُمْ وَطَعْنَا مِنْ آلِئِلٍ مُّظْلِمًا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٦) في معاني القرآن ٢/ ٣٤٣: «وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بِحَسْبِكَ قَوْلُ السُّوءِ».

(٧) رَجَزُ، قائله النابغة الجعدي (ديوانه ٢١٥، ٢١٦)؛ وروايته هكذا:

نحن بنو جعدة أرباب الفلج

نحن منعنا سُبُلَهُ حتى اعتلج

٧٨٩ [نحن بنو ضَبَّة<sup>(١)</sup> أصحاب الفَلَج] نضرب بالسيف ونرجو بالفرج  
وقليلاً في خبر «لكن»، قال<sup>(٢)</sup> :

٧٩٠ ولكنَّ أجراً لو فعلتِ بهينَ وهل يُنكر المعروفُ في الناس والأجرُ  
ومع «أَنَّ» مرفوعة، قال<sup>(٣)</sup> :

٧٩١ ألا هل أتاها والحوادثُ جمةً بأنَّ امرأ القيسِ بنَ تَمَلِّكٍ بيقرًا  
وقد ذكرت مواضع زيادتها في «ما» الحجازية.

ومن غريب زيادتها: أن تزداد في المجرور، نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

وهو في : الخزانة ٥٢٠/٩، معاني الحروف للرماني ص ٣٨، وصف المباني ١٤٣، المغني ص ١٤٧، شرح أبياته  
للبيهقي ٣٦٧/٢، ضرائر الشعر ٦٣، الاقتضاب ٤٥٨.  
و(فَلَج) : مدينة بأرض اليمامة لبني جعدة وقشير وكعب بن ربيعة «ولعله المسمى اليوم بالأفلاج» [المغني حاشية  
٧ ص ١٤٧].

والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به، أو أَنَّ (نرجو) ضَمَنَ معنى (نطمع)، فتعدى بالباء.

(١) ليس في د، ط.

(٢) غير معروف، ولم أعتد إلى قائله.

الخزانة ١٦٠/٤ بولاق، العيني ١٣٤/٢، ابن يعيش ١٣٩/٨، الجمع ١٢٧/١، معجم الشواهد ١٥١/١.  
الشاهد فيه قوله (بهين)، فإنَّ الباء فيه زائدة سماعاً بقلَّة.

(٣) امرؤ القيس، كما في الخزانة ١٦١/٤ بولاق، ولم أجده في ديوانه. المفصل ٢٨٥، ابن يعيش ٢٣/٨، معاني  
الفراء ٢٢٢/٢، ضرائر الشعر ٦٣؛ وفيه : «التقدير: ألا هل أتاها أن امرأ القيس بن تَمَلِّكٍ بيقر». و(تَمَلِّك) :  
اسم أم امرئ القيس، لا ينصرف، ومنهم من قال : جدته. ولـ «بيقر» معانٍ ذكرها ابنُ السِّيد في الاقتضاب  
ص ٢٧٧ منها : «... ويَبْقَرُ : إذا هاجر من أرض إلى أرض، ويَبْقَرُ : إذا خرج من العراق إلى الشام، ويَبْقَرُ :  
إذا رأى البقر ... واسم الفاعل من جميعها : مُبَيِّقَر».

الشاهد فيه أن الباء قد تزداد بقلَّة مع (أَنَّ) الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل (أتى).

(٤) الأسود بن يعفر.

الخزانة ٦٢/٤ بولاق = ٥٢٧/٩ هارون، العيني ١٠٣/٤، المغني ٤٦٢، شرح أبياته للبيهقي ٢٤٤/١؛ وفيه :  
«فالذي ينبغي أن يحمل عليه البيت أن الباء زائدة للتوكيد؛ لأنَّ الباء قد عهد بزيادتها، ولم يعهد زيادة «عن» ...»  
معاني الفراء ٢٢١/٣. سِر الصناعة ١٥٣/١؛ وفيه :

«زاد الباء، وفصل بها بين عن، وما جرَّته، وهذا من غريب مواضعها»، ضرائر الشعر ص ٧٠؛ وفيه :

«فأدخل عن على (الباء) تأكيداً، لأنهم يقولون : سألت عنه، وسألت به، والمعنى واحد».

والبيت شاهدٌ على أنه من الغريب زيادةُ الباء في المجرور، فإنها زيدت مع (ما) المجرورة بـ (عن).

٧٩٢ فأصبحن لا يسألنه عن بما به أصعد في علو الهوى أم تصوباً  
وتضمير كثيراً مع «الله» في القسم، نحو: ألله لأفعلن، وشاذاً قليلاً في غيره، كقول  
رؤبة: خير<sup>(١)</sup>، لمن قال له: كيف أصبحت؟.

## [اللام]:

قوله: «واللام للاختصاص»<sup>(٢)</sup>، لام الجر مكسورة مع غير الضمير، مفتوحة  
معه، وكسرها معه أيضاً: لغة خزاعية، وربما فتحت قبل «أن» المضمرة، نحو:  
ليعلم<sup>(٣)</sup> بفتح الميم، ويُقل فتحتها مع جميع المظهرات.

اعلم أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو، والفاء، ولام الابتداء... فحقها  
الفتح، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف.

وإنما كُسِرَتْ باء الجر ولامه لموافقة معمولهما، ولم تكسر كاف التشبيه، لأنها تكون  
اسماً، أيضاً، فجرها، إذن، ليس بالأصالة، بل<sup>(٤)</sup> للقيام مقام الحرف، عند مَنْ قال  
إن المضاف هو الجار.

وإنما بقيت لام الجر، الداخلة على المضمرة على فتحها، إلحاقاً لها بسائر اللامات  
كلام الابتداء، ولام جواب «لو» وغير ذلك.

وإنما خُصَّتْ<sup>(٥)</sup> لام المضمرة بذلك، لأنها لا تلتبس، إذن، بغيرها من اللامات

(١) الإنصاف، المسألة ٧٢ (٣٠٥/٢)، والمغنى ٨٣٩.

(٢) «و[معناها] أنها تدل على أن بين الأول والثاني نسبة باعتبار ما دل عليه متعلقه، نحو: هذا صديق لزيد، وأخ  
له. ومنه: اللجنة للمتقين».

[البرهان ٣٣٩/٤ - ٣٤٠].

(٣) بفتح لام الجر في أول الفعل. وقوله: بفتح الميم، ليبين أن اللام للتعليل، وأن مقدرة بعدها، ليكون الفعل من  
المواضع التي أشار إلى فتح اللام فيها.

(٤) د: بل لتضمن الحرف كما مر في باب الإضافة.

(٥) ط: وإنما خص لام المضمرة...

إِذِ الْمَضْمَرُ الْمَجْرُورُ، غَيْرُ الْمَرْفُوعِ ، وَلَوْ فَتَحَتْ فِي غَيْرِ الْمَضْمَرِ لَالْتَبَسَتْ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ،  
وَالْفَرْقُ بِالْإِعْرَابِ لَا يَتِمُّ، إِذْ رَبِّمَا يَكُونُ الظَّاهِرَ مَبْنِيًّا، أَوْ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.

وفائدة اللام : الاختصاصُ، إمَّا بِالْمِلْكِيَّةِ، نحو : المال لزيد، أو بغيرها، نحو :  
الجلُّ للفرس، والجنة للمؤمن، والابن لزيد.

والتي تسمى لام العاقبة<sup>(١)</sup> نحو<sup>(٢)</sup> :

٧٩٢ لِدُوا لِلْمَوْتِ [وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلَّكُمْ<sup>(٣)</sup> يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ]  
وقوله تعالى :

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ<sup>(٤)</sup>﴾ ،

فَرُعُ لَامِ الْإِخْتِصَاصِ<sup>(٥)</sup>، كَأَنَّ وَلَادَتَهُمْ لِلْمَوْتِ، وَخَلَقَهُمْ لْجَهَنَّمَ، وَكَذَا الَّتِي لِلتَّعْلِيلِ  
نحو : جِتَّتِكَ لِلسَّمَنِ وَلِلضَّرْبِ، إِذِ الْمَجِيءُ مُخْتَصِّصٌ بِذَلِكَ.

واللام المقوية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله، نحو : لزيد ضربت، ويكونه

---

(١) يسميها البصريون لامَ العاقبة ... ويسميها الكوفيون لامَ الصيرورة.

[البيان ٢/٢٢٩]

وتسمى، كذلك، لامُ المَالِ. انظر البحر ٣/٩٥، وكتاب اللامات للدكتور عبد الهادي الفضلي ص ٧٩، [دار  
القلم، بيروت سنة ١٩٨٠م ط ١].

(٢) البيت منسوب لعلي بن أبي طالب، رضي الله عنه. [الذَرُّ اللوامع ٣١/٢ الشنقيطي، مصر سنة ١٣٢٨ هـ].  
وهو في : الخزانة ٣/١٦٣ بولاق = ٥٣٩/٩ هارون، الجنى ٩٨، معاني الحروف للرماني ١٤٣، الذَرُّ المصُون  
٨٦/٥ و ١٨٦ [مجلد ومضروب على الآلة الكاتبة، تقدم به د. أحمد الخراط، لنيل درجة مشارك].

الشاهد فيه أَنَّ اللام في قوله (للموت) تسمى لام العاقبة عند البصريين، ولام الصيرورة عند الكوفيين [البيان  
٢/٢٢٩]. وما قاله البغدادي من أن تسميتها بلام العاقبة، وبلام الصيرورة هو قول الكوفيين إنما هو وهم.  
[الخزانة ٥٢٩/٩ هارون].

(٣) ليس في م، ط.

(٤) الأعراف ١٧٩، والآية بتمامها : ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ  
أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آفَاقٌ لَا يُسْمِعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَّغْنَا أَمْرَهُمْ أَصْلَ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾.  
انظر البحر ٤/٤٢٦، حاشية الجمل ٢/٢٠٩.

(٥) أي لام العاقبة.

اسم فاعل نحو : أنا ضاربٌ لزيد، أو مصدرًا، نحو : ضربني لزيد حسنٌ، ويكونه مقدراً نحو : يا لزيد، وباللهاء : لام الاختصاص، صارت الأخيرة مع ذلك، علماً للاستغانة أو للتعجب.

وقد نحيء بمعنى «إلى»<sup>(١)</sup> نحو : سمع الله لمن حمده، أي : استمع الله إلى من حمده، و :

﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ ،

أي إلى الذي، وبمعنى «على»<sup>(٢)</sup> «نحو : وتلَّهُ للجبين»<sup>(٣)</sup> أي عليه، و : «يَخْرُونَ»<sup>(٤)</sup> لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا»<sup>(٥)</sup> ، أي عليها ،

قوله : «وزائدة»، في «رَدَفَ لَكُمْ»<sup>(٦)</sup> ؛ لأن رَدَفَ يتعدى بنفسه<sup>(٧)</sup> ، وكذا<sup>(٨)</sup> في :

(١) انظر دراسات ، القسم الأول ٤٤٢/٢ . (٢) الأنعام / ٧٩ ، ونصها :

﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَافِيًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ .

(٣) انظر وصف المباني ص ٢٢١ .

(٤) الصافات / ١٠٣ ، ونصها : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَّهُ لَلْجَبِينِ﴾ .

[انظر البرهان ٣٤١ / ٤] .

(٥) الإسراء / ١٠٧ ، والآية بتمامها : ﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِمْ أَوْ لَا تَوْفَعُوا إِنَّا الْإِلَهِمُ وَأَوْفُوا الْعَهْدَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا صَلَّي عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ .

[انظر البحر ٨٨ / ٦ - ٨٩ ، والبرهان ٣٤١ / ٤] .

(٦) ط . ساقطة .

(٧) النمل / ٧٢ ، ونصها :

﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ .

(٨) قال أبو حيان : «أصل (رَدَفَ) : التعدى بمعنى تبع ولحق، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللزوم، ولذلك فسرهُ ابنُ عباس وغيره بـ (أزف)، و (قرب)، لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمنه معناه، أو مزيد اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه». البحر ٩٥ / ٧ .

وقال ابنُ هشام : «وليس منه زيادة اللام «رَدَفَ لَكُمْ» خلافاً للمبرد [المقتضب ٣٧ / ٢] ومن وافقه، بل ضمن (ردف) معنى اقترَب، فهي مثل :

﴿اقترَب للناس حسابهم﴾ ،

الأنبياء / ١ . [المغني ص ٢٨٥] .

(٩) د ، م : وكذا ينبغي أن يكون في نصحت لك، وشكرت لك؛ لأن الفعلين يتعديان بأنفسهما، وأما . . .



شكرت له، على ما مرَّ في باب المتعدي، وأما في : وزنته المال، ووزنت له، فاللام ليست بزائدة، بل هي معدية قد تحذف تخفيفاً.

وهي (٢٤٠ / ب) في : لا أبالك، زائدة عند سيبويه<sup>(١)</sup>، وكذا اللام المقدرة بعدها «أن»، بعد فعل الأمر والإرادة<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى : ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا﴾<sup>(٣)</sup>

وقولك : ما أريد لأنسى حاجتي، وقيل : هما بمعنى<sup>(٤)</sup> «أن» والظاهر هو الأول، لقوله تعالى :

﴿وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ﴾<sup>(٥)</sup>،

وهي زائدة أيضاً، في قوله تعالى :

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ﴾<sup>(٦)</sup>،

لقوله : ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٧)</sup>

---

(١) الكتاب ١/٣١٥، ٣٤٥ - ٣٤٦ بولاق، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٧٣ وما بعدها.

(٢) انظر اللام بعد فعلَي الإرادة والأمر في دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٨٤.

(٣) البيّنة / ٥، والآية بتمامها :

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾.

(٤) قال هذا الرأي الفراء . [معاني القرآن ١/٢٦١].

(٥) الزمر / ١٢، والآية بتمامها : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

انظر [البحر ٧/٤٢٠، والكشاف ٣/٣٤٢].

(٦) الحج / ٢٦، ونصّها :

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكَ فِي شَيْءٍ وَطَهَّرَ بَيْتَ الْطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ﴾.

نعم قيل : اللام زائدة، وقيل : مفعول (بَوَّأْنَا) محذوف، والتقدير : بوأنا الناس، واللام للعلّة؛ أي : لأجل إبراهيم.

[البحر ٦/٣٦٣، المشكل ٢/٩٦، حاشية الجمل ٣/١٦٤].

(٧) يونس / ٩٣، والآية بتمامها :

﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ مِّمَّا أُصْدِقِي وَرَزَقْنَهُمْ مِنْ طَيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعَاثُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

وكذا اللام في قوله :<sup>(١)</sup>

١٣٤ فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للما<sup>(٢)</sup> بهم أبداً دواء

ويجوز أن يقال : إن الثانية<sup>(٣)</sup> للتأكيد ، تأكيداً لفظياً<sup>(٤)</sup> .

قوله : «وبمعنى عن ، مع القول» ، يعني في نحو قوله تعالى :

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا<sup>(٥)</sup> إِلَيْهِ﴾ ،

ولو كانت كاللام في قولك : قلت لزيد لا تفعل ، لقال : ما سبقتمونا إليه ، وقد ذكرنا في أفعال القلوب ، الكلام على<sup>(٦)</sup> هذا .

قوله : «وبمعنى الواو في القسم للتعجب ، نحو: لله لا يؤخر الأجل .

وقولهم<sup>(٧)</sup> في التعجب ، يعنون : في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه ،

فلا يقال : لله لقد قام زيد ، بل يستعمل في الأمور العظام ، نحو : لله لتُبْعَثَنَّ

وقيل : إن اللام في :

﴿لَا يَلْفِ قَرِيشٌ<sup>(٨)</sup>﴾ ، و : لِّلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا<sup>(٩)</sup>﴾ ،

للتعجب ، والأولى أن تكون للاختصاص ، إذ لم يثبت لام التعجب إلا في القسم ،

(١) سبق تخريجه ص ٤٦٢ من القسم الأول .

(٢) ط : للما .

(٣) قال بهذا الرأي ابنُ عُصفور . [ضرائر الشعر ص ٦٩] .

(٤) ط : تأكيد لفظي .

(٥) الأحقاف / ١١ ، والآية بتمامها :

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِمْ ، فَصَبَقُوا مِنْ هَذَا آفَاقًا قَدِيرًا﴾ .

(٦) في هذا الشرح

(٧) ط : الواو ساقطة .

(٨) قريش / ١ [انظر البرهان ٣٤٠/٤ ، الكتاب ٤٦٤/١ بولاق ، المشكل ٥٠٢/٢ ، ٥٠٣] .

(٩) البقرة / ٢٧٣ ، والآية بتمامها :

﴿لِّلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْفًا لِّالْأَنْفُسِ يَخْتَبِهِمْ الْجَاهِلُ

أَفْزَىٰ بِهِ مِنَ الْعَقْفِ عَلَيْهِمْ لَا يَتْلُونَ الْآيَاتِ الْكَافَّةَ وَمَأْتِيهِمْ مِنَ خَيْرِ قَارِئِ اللَّهِ بِهِ عَلَيْهِ﴾ .

وقيل : تحجيء بمعنى «في<sup>(١)</sup>» وبمعنى «بعد<sup>(٢)</sup>» وبمعنى «قبل»، في قوله تعالى :  
﴿جَامِعُ النَّاسِ يَوْمٍ﴾<sup>(٣)</sup> ،

أي في<sup>(٤)</sup> يوم وكتبته لِثَلَاثٍ خَلَوْنَ، أي بعد ثلاث، وَلِثَلَاثٍ بَقِينَ، أي : قبل ثلاث<sup>(٥)</sup>، والأولى بقاء الثلاثة على الاختصاص، كما مرَّ في باب العدد<sup>(٦)</sup>.

## [ رُبٌّ ]

قوله : وَرُبُّ التَّلْقِيلِ<sup>(٧)</sup>، ولها صَدْرُ الكلام، مختصة بنكرة موصوفة  
«على الأصَحِّ، وفعلها ماضٍ محذوفٌ غالباً، وقد تدخل  
«على ضمير مبهم مميّز بنكرة، والضمير مفردٌ مذكر، خلافاً  
«للكوفيين في مطابقة التمييز، ويلحقها، ما، فتدخل على  
«الجمَل، وواوها تدخل على نكرة موصوفة».

في «رُبٌّ» ثمان<sup>(٨)</sup> لغاتٍ : أشهرها ضَمُّ الراء وفتحُ الباءِ مشدَّدة، والثانية : ضَمُّ  
الراء وفتحُ الباءِ المخففة<sup>(٩)</sup>، والثالثة : ضَمُّ الراء وضمُّ الباءِ المخففة، والرابعة : ضَمُّ  
الراء وإسكانُ الباءِ المخففة، والخامسة فتَحُّ الراء وفتحُ الباءِ المشدَّدة، والسادسة فتَحُّ

(١) انظر البرهان ٣٤١/٤، دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٤٤.

(٢) انظر المغني ص ٢٨١، والبرهان ٣٤٢/٤.

(٣) آل عمران / ٩، ونسُها :

﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ يَوْمَ لَارِيبَ فِيهِ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلَفُ الْيَعْكَادُ﴾.

(٤) البحر ٣٨٧/٢.

(٥) في دبعده قوله : (قبل ثلاث) : «ونحو قوله عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته؛ أي بعد ذلك».

(٦) في هذا الشرح.

(٧) «كقولك : رب رجل يقول ذاك، أي : قل من يقول ذاك».

التنصرة والتذكورة ٢٨٦/١. وانظر شرح الكافية لابن الحاسب ص ١٢٠، والفوائد الضيائية ٣٢٦/٢، والإنصاف، المسألة ١٢١.

(٨) ذكر ابن هشام أنَّ فيها ست عشرة لَعَةً. [المغني ص ١٨٤].

وذكر السيوطي أنَّ فيها سبع عشرة لَعَةً [المع ٢٥/٢]، وانظر التسهيل ص ١٤٧.

(٩) انظر المتع ٦٢٦/٢.

الراء وفتحُ الباء المخففة، والسابعة والثامنة : ضم الراء وفتحُ الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة، ووضع «رُبَّ» للتقليل، تقول في جواب من قال : ما لقيت رجلاً، رُبَّ رجل لقيت، أي لا تنكر لقائي بالمرّة، فإني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً.

قال ابنُ<sup>(١)</sup> السَّرَّاج : النحاة كالمُجمِعين على أنَّ «رُبَّ» جوابٌ للكلام إمّا ظاهر أو مقدّر، فهي في الأصل موضوعةٌ لجواب فعل ماضٍ منفي، فلهذا لا يجوزون : رُبَّ رجلٍ كريمٍ أضرب، بل : ضربت، وإنهما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه.

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم<sup>(٢)</sup> تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٩٤ [أزهيرَ إن يَشِبَّ<sup>(٤)</sup> القذال فإنه ] رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَتَتْ هَيْضَلٍ

وقوله<sup>(٥)</sup> :

٧٦٠ ماويّ، يا ربّنا غارة شعواء كاللدعة بالميسم

(١) الأصول ٣٣٣/١.

(٢) د : ثم كثيراً ما تستعمل.

(٣) هو أبو كبير الهذلي . (ديوان الهذليين ٨٩/٢، مصر سنة ١٩٦٥ م).

الخزانة ٥٣٥/٩، الأمالي الشجرية ٤/٢، شرح الملوكي ٤٢٨، معاني الحروف للرماني ص ١٠٧، الممتع ٦٢٧/٢.

والقذال : ما بين الأذنين والقفاء، والهَيْضَلُ : الجماعة من التسلّحين أمرهم واحد . و (زهير) : مُرَحَّم زهير، وهي ابنة الشاعر.

الشاهد فيه أنَّ (رُبَّ) للتكثير، أي : كثيراً ما لففت هَيْضَلًا بهيضَلٍ.

(٤) ليس في د ، ط.

(٥) ضمرة بن ضمرة النُهْشَلِيّ، وقد سبق تخريج البيت . وهو في المبهج ص ٣٧.

وقوله<sup>(١)</sup> :

٧٩٥ [ فَإِنْ تُمَسِّمُ مَهْجُورٌ<sup>(٢)</sup> الْفَنَاءُ فَرُبَّمَا ] أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودٌ  
ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة  
إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح.

ومن هذا القبيل قوله تعالى :

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ<sup>(٣)</sup> ...﴾ ،

لأن «قد» لتقليل المضارع في الأصل، وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم : لا تنكر  
أني أعرف شيئاً من العلم وإن كان قليلاً.

وهي حرف جرٌّ عند البصريين، خلافاً للكوفيين<sup>(٤)</sup> والأخفش.

ولأنما حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً مع أنها في التقليل، مثل «كم» في الكثير،  
ولا خلاف في اسميتها، بل هي مفيدة للتكثير<sup>(٥)</sup> في الأغلب كما ذكرنا كإفادة «كم» :  
أنهم لم يروها تنجرُّ بحرف جر ولا بإضافة، كما تنجر «كم» فلا يقال ربُّ رجلٍ،  
ولا : غلام ربُّ رجل.

وتشكل عليهم حرفيتها بنحو : ربُّ رجل كريم أكرمت، فإن حروف الجر : هي

(١) هو أبو عطاء السندي . والبيت من أبيات أربعة، رثى بها يزيد بن هبيرة الفزاري .

الجزانة ٥٣٩/٩، الحماسة بشرح المازني ٨٠٠، أدب الكاتب ٢١.

الشاهد فيه أن (ربما) للتكثير. وهو ظاهر.

(٢) ليس في ط . م .

(٣) الأحزاب / ١٨، والآية بتماها :

﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

(٤) انظر دراسات، القسم الأول ٢ / ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩.

(٥) انظر المغنى ص ١٧٩، والإيضاح، المسألة ١٢١ (٤٩٧/٢)، وابن يعيش ٢٦/٨، والجنى ٤٣٩.

(٦) قال ابن هشام : «وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للكثيرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه، بل ترد

للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً». [المغنى ص ١٨٠].

وانظر رصف المباني ص ١٨٨، والجنى الداني ص ١٧٧.

ما يُفْضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفيض إليه ، وأكرمت ، يتعدى بنفسه ، قال صاحبُ المغني : إنما ذلك لأنه يَضْعَفُ الفعل المتأخر من المفعول ، عن العمل ، فيعمد بحرف الجر ، كقوله تعالى :

﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

ولا سيما إذا وجب تأخير الفعل ، كما في «رُبَّ» .

والجواب ، أن العادة ، أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر ، لإفادتها التخصيص ، حتى تخصّ مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول ، بذلك المفعول ، فلا يستنكر عمله فيه ، نحو : لزيد ضربت وأنا ضاربٌ لزيد ، وضري لزيد حَسَنٌ ، ويشكل أيضاً بمثل قولك : رب رجل كريم أكرمته ، لأنَّ الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر ، وإلى ضميره معاً ، فلا يقال : لزيد ضربته .

واعتذروا بأن أكرمته ، صفة<sup>(٢)</sup> وأن العامل محذوف ، وهو عُذْرٌ باردٌ ، لأن معنى رب رجل كريم أكرمت ، وأكرمته : شيء واحدٌ ، والأول جواب بلا خلاف ، ولا شك أنك إذا قلت في جواب من قال ، ما أكرمت رجلاً : رب رجل كريم أكرمته ، لم<sup>(٣)</sup> يحتاج معنى الكلام إلى شيء آخر مقدر ، مثل : تحققت أو : ثبت ، على ما ادَّعَوْا .

وإن اعتذروا بأن الضمير في أكرمته ، للمصدر ، أي : أكرمت الإكرام ، كما قيل في قوله<sup>(٤)</sup> :

٨٢ هذا سراقه للقرآن يدرسه [والمرء عند الرُّشا<sup>(٥)</sup> إن يلقها ذيبٌ]

(١) يوسف ٤٣/ ، والآية بنهاهما : ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ،

قوله تعالى : «الرُّؤْيَا» اللام للتقوية : دراسات ، ق ١ ج ٢ ص ٤٤٨ ، وجعلها مكى زائدة : المشكل ١٥٥/٢ .

(٢) م ، د : والجواب ، أي العامل محذوف . . .

(٣) د : لا يحتاج .

(٤) تقدم تخريج البيت .

(٥) ليس في م ، ط .

كان أَبَرَدٌ<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ ضمير المصدر المنصوب (٢٤١ / أ) بالفعل قليل الاستعمال، بخلاف نحو: رب رجل كريم لقيته، وإن قالوا: إن «لقيته» مفسرٌ لِلْقَيْتِ، المقدَّر كما في: زيداً ضربته: جاء الإشكال الأول، مع أنه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر، نحو: زيد جاوزته، أي: مررت بزيد جاوزته، ويشكل: أيضاً، بنحو: رب رجل كريم جاءني، في جواب مَنْ قال: ما جاءك رجل، ولا شك أن: جاءني، هو جواب رُبِّ، إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر، بل تَمَّ بقولك: جاءني، فيكون كقولك: بزيد مرُّ، والضمير في مرُّ، لزيد، وكقولك: زيداً اضرب، والضمير للمنصوب، وقد مرَّ في المنصوب على شريطة<sup>(٢)</sup> التفسير، امتناع ذلك، فإن ارتكب مرتكب مُتَمَحِّلاً أن جاءني صفة، والعامل تحققت ونحوه، فهو مُحَالٌ لعدم توقف معنى الكلام عليه، مع أن المصنف صرَّح في شرح قوله: «محذوف غالباً» بأنه قد يظهر نحو: رُبَّ رجل كريم قد حصل.

ويقوى عندي مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup> والأخفش<sup>(٤)</sup>، أعني كونها اسماً، فَرُبَّ: مضاف إلى النكرة، فمعنى رُبَّ رجل، في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أنَّ معنى كم رجل: كثير من هذا الجنس، وإعرابه: رَفَعَ أبداً، على أنه مبتدأ لا خبر له، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيد<sup>(٥)</sup>، فإنها يتناسبان، بما في «رُبَّ» من معنى القِلَّة.

وكما أنَّ نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو<sup>(٦)</sup>:

٥٣ غيرُ مأسوفٍ على زَمَنٍ يَنْقُضِي بِهِمُ والحزنِ

(١) راجع إلى قوله: وهذا عُذْرٌ بَارِدٌ، في رَدِّهِ على قولهم إن (أكرمه) صفة، وأن العامل محذوف...

هذا، ويكثر الشارح من مثل هذا الرَدِّ القاسي في أثناء نقده لأراء غيره.

(٢) في الشرح الأول. (٣) ط: ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيون!؟

(٤) الإنصاف، المسألة ١٢١ (٢/ ٤٩٧)، والمغني ص ١٧٩.

(٥) انظر باب الاستثناء في الشرح الأول، والمقتضب ٤/ ٤٠٥ هامش ١ الطبعة الأخيرة.

(٦) سبق تحريجه ص ٢٥٢ من القسم الأول.

وقولهم : خطيئة يوم لا أصيد<sup>(١)</sup> فيه، لتضمنه معنى النفي الذي له صدرُ الكلام، فكذا لا تدخل على «رُبَّ»، لأنَّ القِلَّةَ عندهم، تجري مجرى النفي فمن ثم، كان لِرُبِّ صدرُ الكلام.

قال أبو عمرو<sup>(٢)</sup> رُبَّ لا عامل لها، لأنها ضارعتِ النفي، والنفي لا يعمل فيه عاملٌ، ولتضمنها معنى النفي، كان القياس ألاَّ يجيء وصف مجرورها إلاَّ فعلية، كما في : أقلُّ رجل، المتضمن معنى النفي، وذلك لأن النفي يطلب الفعل، إلاَّ أنَّ «رُبَّ» لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواضعها جاز وقوعُ نعتِ مجرورها : اسمية كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٩٦ ياربُّ هيجا هي خير من دعه

ويكثر وقوعه<sup>(٤)</sup>، أيضاً، صفةً معطية لمعنى الفعل ههنا، بخلاف باب : أقلُّ رجل<sup>(٥)</sup>، كما مرَّ في باب الاستثناء، قال صلى الله عليه وسلم : «ألا رُبُّ نفسٍ طاعمة ناعمة

(١) معناه : يخطئ يوم لا أصيد فيه، والمراد : لا يمر يوم إلاَّ ويحدث فيه صيدٌ.

(٢) جعلها حرفية، كما يراها سيبويه. انظر الكتاب ٢٩٣/١ بولاق.

هذا، «وقد يقصد من كونها ضارعتِ النفي : مضارعتها له في كون كل منها له صدر الكلام «رُبَّ» و «النفي». والله أعلم». [آراء أبي عمرو : رسالة ما جستير لحسن الحفظي ص ٣١٥].

(٣) ليبد (ديوانه ص ٩٢، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ)، وهذا رَجَزُ قاله وهو صغير، وتجهه إلى النعمان بن المنذر، وكان سبباً في هجر النعمان للربيع بن زياد العبسي ؛ لأنَّ ليبدأ ضمَّنه أوصافاً في الربيع، جعلتِ النعمان يتفزز من الأكل معه.

والهيجا : الحرب، غم وتقصير، والدُّعة : خفض العيش والراحة. والهاء عوضٌ من الواو. [انظر الخزائنة ١٧١/٤ بولاق].

الشاهد فيه أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتاً لمجرور رُبِّ، فد (هي) مبتدأ. و (خير) خبره، والجملة (صفة لـ (هيجا)).

(٤) أي وقوع النعت.

(٥) انظر المقتضب ٤٠٥/٤ هامش ١ الطبعة الأخيرة.



في الدنيا : جائعة عارية يوم القيامة<sup>(١)</sup>»، ويتم الكلام بقوله : جائعة عارية، بلا تقدير شيء آخر، خلافاً لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل، والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية، إمّا ظاهرة، أو مقدّرة، فالظاهرة كقوله<sup>(٢)</sup> :

٧٩٧ رَبِّ رَفِدِ هَرَقَتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ<sup>(٣)</sup> وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ

وليس الجواب محذوفاً<sup>(٤)</sup> كما قال أبو علي<sup>(٥)</sup>، لأنه قد تمّ الكلام بقوله : رَبِّ رَفِدِ هَرَقَتَهُ، ولا يتوقف على شيء آخر، والرّفْدُ : القدح الضخم، يقال : هُرِقَ رَفْدُهُ، إذا مات، وهو كناية كقولهم : صَفِرَ وطابه؛ والمقدرة كما في قوله : وأسرى من معشرٍ أقيال، أي : أسرى من معشر، حصلت لي .

---

(١) أخرجه البخاري في : ١٩ - كتاب التهجد ، ٥ - باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب .

ونصه : « يارب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة » .

هذا، وقد جاء الحديث بروايات مختلفة .

انظر [التيسير بشرح الجامع الصغير ٤٠١/١]، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣١٢ .

(٢) الأعشى، يمدح الأسود بن المنذر اللخمي . (ديوانه ١٦٩، بيروت، لبنان، بلا تاريخ) . روي في ديوانه (أقتال) جمع قتل - بكسر القاف - وهو النظر، أو العدو المقاتل . أما (الأقيال) فمعناها : الملوك . والرّفْدُ : بفتح الراء القدح الضخم، وقد كنى عن القتل بإزالة الأقداح، والرّفْد - بكسر الراء - العطية . وأسرى : أي أسرتهم . والبيت في : الخزائن ١٧٦/٤ بولاق، المعني ص ٧٦٤، شرح أبياته للبغدادي ١٥٧/٥، الغني ٢٥١/٣، ابن يعيش ٢٨/٨، معجم الشواهد ٣٢٣/١، شرح جمل الزّجاجي ٥٠٣/١، المبيّج ص ٤٥ .

الشاهد فيه أنّ الأكثر مراعاة الأصل في وقوع صفة مجرور رَبِّ جملة فعلية سواء أكانت مذكورة أم مقدرة . وقد اجتمعا في هذا البيت . الأول جملة (هرقته) صفة لـ (رَفِد)، والآخر : (أسرى) مجرور بـ (رَبِّ) المذكورة بطريق التبعية . و (من معشر) متعلق بأسرى ، وصفة (أسرى) محذوفة تقديرها : حصلت لي، ولا جواب لـ (رَبِّ) في الموضعين ؛ لأن معنى الكلام تام لا يفتقر إلى شيء سوى الصفة المقدرة .

و (رَبِّ) : اسمٌ حملها الرفع على الابتداء لا خبر لها للاستغناء بالصفة عن الخبر . هذا تقدير كلام الرضي .

(٣) ط : ميم اليوم داخلة في الشطر الأول .

(٤) د : وليس الخبر منتظراً كما قال أبو علي .

(٥) الإيضاح العُصدي ٢٥١/١، ٢٥٢ .

وَأَمَّا نعت مجرور «أَقْلَ»، ففعلية أو ظرفية، كما اخترنا في باب الاستثناء<sup>(١)</sup>،  
واستشهد الأخفش<sup>(٢)</sup> على اسمية «رُبَّ» بقوله<sup>(٣)</sup> :

٧٩٨ إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ  
وقال : رُبَّ مبتدأ، وعار خبره<sup>(٤)</sup>، والأولى<sup>(٥)</sup> أن يكون «عار خبر مبتدأ محذوف  
والجملة نعت مجرور رُبَّ، كقوله<sup>(٦)</sup> : يَارُبُّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعِهِ.

قوله : «لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ»، لما ذكرنا، قوله : «مختصة بنكرة»، كما أن «كَمْ» مختصة  
بالنكرات، وإنما وجب دخولها على النكرة؛ لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة، نحو:  
جاءني رجل، وما جاءني رجل، فلو لم يحتملها لم تستعمل فيهما، والمعرفة إمَّا دالَّةٌ على  
القِلَّةِ فقط، كالمفرد والمنثى المعرفين، وإمَّا دالَّةٌ على الكثرة دون القِلَّةِ كالجمع المعرف،  
ورُبَّ، وكَم، علامتان للقِلَّةِ والكثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل حتى يصيرَ  
بها نصًّا. قوله : «موصوفة على الأصح»، هذا مذهب أبي<sup>(٧)</sup> على<sup>(٨)</sup> وابن السراج<sup>(٩)</sup>،

(١) في م بعد قوله : «في باب الاستثناء» ما يلي : «فهو مثل كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم. كما ذكرنا في باب  
المبتدأ».

(٢) تابع أهل الكوفة، وقد وافقهم ابن الطراوة، واستدلوا له بأربعة أدلة. الإنصاف، المسألة ١٢١، الجنى ٤٣٩،  
المع ٢٥/٢.

(٣) ثابت قطنة في رثاء يزيد بن المهلب بن أبي صفرة.

(٤) الخزانة ١٨٤/٤ بلاق، إيضاح الشعر، الورقة ٨٠/أ، المقرب ١/٢٢٠، الأزهية ٢٦٩، ضرائر الشعر ١٧٣،  
الجنى الداني ٤٣٩، الأمالي الشجرية ٣٠١/٢، المغني ص ٤١، شرح أبياته للبغدادى ١١٧/١، ١١٩،  
١٢٨، و ٨٢/٧.

(٥) الشاهد فيه أن الأخفش استدلل بالبيت على اسمية (رُبَّ)، فهي مبتدأ، و(عار) : خبرها. لكن الرضي أعرب  
(عاراً) خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ (قتل).

(٦) انظر المقتضب ٦٦/٣، هامش (١)، والإنصاف ٤٩٧/٢، المسألة ٢١، وضرائر الشعر ص ١٧٣.

(٧) الرضي مع الجمهور. [المقتضب ٦٦/٣ هامش ١].

(٨) لبيد بن ربيعة العامري، وتقدم قبل قليل.

(٩) ط : أبو.

(٨) الإيضاح العُصدي ٢٥٢/١.

(٩) الجنى ٤٥٠.

وَمَنْ تَبِعَهَا<sup>(١)</sup>، وقيل<sup>(٢)</sup> : لا يجب ذلك، والأولى : الوجوب، لأن «رُبَّ» مبتدأ على ما اخترنا، لا خبر له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما في : أقل رجل<sup>(٣)</sup> يقول ذلك على ما اخترنا، وقولهم : خطيئة يوم لا أصيد فيه، ولا يوصف «رُبَّ» فلا يقال : رب رجل كريم بالرفع، كما لا يوصف «أقل»، لكون «رُبَّ» كحروف النفي فإن التقليل عندهم كالنفي<sup>(٤)</sup>، فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ، ولزم الصدر.

قوله : «محذوف غالباً»، إذا كان الكلام الذي، رُبَّ جواب عنه، مصرحاً به نحو : ما لقيت رجلاً، لم يمتنع حذف نعت مجرور رب، لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك، كما في قوله<sup>(٥)</sup> : وأسرى من معشر أقيال، أي : أسرهم، وإن لم تكن هناك قرينة، وجب وصف مجرور «رُبَّ» بما يفيد معنى الكلام التام، كما ذكرنا في : أقل رجل يقول ذلك.

ووصفه، إمّا فعلية، نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته، أو : جار ومجرور أو ظرف نحو : رُبَّ رجل في الدار، أو : أمامك، أو اسمية نحو :

٧٩٦ يَارُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا<sup>(٦)</sup>

أو صفة مشتقة، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : «رُبَّ نفس طاعمة ناعمة»<sup>(٧)</sup> الخبر بتهامه، وليس شيء من هذه الأشياء عاملاً في «رُبَّ» بل هو وصف لمجرورها، كما ذكرنا وتسميته بجواب «رُبَّ» : بعيد.

(١) القائلون هم : الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن طاهر، وابن خروف.

[الجنى ٤٥٠ - ٤٥١].

(٢) د : وقيل لا يجب وصف مجرورها، والأولى أنه يجب ذلك.

(٣) انظر حاشية المقتضب ج ٤ ص ٤٠٥.

(٤) في م بعد قوله : «كالنفي» «فرب رجل بمنزلة ما رجل فلهذا لزم الصدر ولم يتقدم عليه ناسخ».

(٥) الأعشى، وتقدم الشاهد.

(٦) رجز قاله لبید، وقد تقدم.

(٧) سبق تخريج الحديث.

ويمحوز أن يُعطَفَ قياساً على المجرور برُبِّ ، وبِكَمِّ ، وعلى النكرة المجرورة بكلِّ ،  
وأَيِّ : اسم مضاف إلى ضميرها ، لكون ذلك الضمير نكرةً ، كما مرَّ في باب  
المعارف<sup>(١)</sup> ، نحو : رُبُّ شاةٍ<sup>(٢)</sup> وسخلتها ، وكم ناقة وفصيلها ، وكل رجل وأخيه ، وأي  
رجل وغلامه .

وقال الجزولي<sup>(٣)</sup> : هذا المعطوف معرفة ، لكنه جاز ذلك لأنه يحوز في التابع ما لا  
يحوز في المتبوع<sup>(٤)</sup> ، ولو كان كما قال ، لجاز رُبُّ غلام والسيد .

قوله : «وقد<sup>(٥)</sup> تدخل على مضمّر» ، هذا الضمير نكرة كما مرَّ في باب المعارف .  
قوله : «مميّز بنكرة» ، إلى قوله : في مطابقة التمييز» ، مضى شرحه في باب نَعَم<sup>(٦)</sup>  
وبُشْس .

قوله : «ويلحقها «ما» ، إذا دخلها «ما» فالأكثر كونها كافةً ، ورُبُّ (٢٤١ / ب)  
المكفوفة ، لا تحلُّ لها من الإعراب ، وإن كانت اسماً على ما اخترنا ، لكونها بمعنى  
«قلماً» ، وكونها كحرف النفي الداخل على الجملة .  
وقد جاءت «ما» بعد «رُبِّ» زائدة<sup>(٧)</sup> ، قال<sup>(٨)</sup> :

(١) في هذا الشرح .

(٢) في سيبويه ٢٤٤/١ ، ٣٥٦ بولاق : كل شاة وسخلتها بدرهم .

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ٢١٣ .

(٤) م : وليس بشيء ، إذ لو كان معرفة ، لجاز ...

(٥) قد : ساقطة من م ، د .

(٦) في هذا الشرح .

(٧) انظر الجنى الداني ص ٤٥٦ .

(٨) غلدي بن رَعْلَاء الغساني ، كما في الأصمعيات ص ١٥٢ [تحقيق شاكر وهارون ط ٥ ، بيروت] .

الخزانة ١٨٧/٤ بولاق ، رصف المباني ١٩٤ ، المغني ص ١٨٣ ، الفوائد الضيائية ٣٢٨/٢ ، شرح أبيات المغني  
للبيгдаدي ١٩٧/٣ ، الأزهية ٨٠ ، العيني ٣٤٣/٣ .

و(صقيل) بمعنى مصقول ، أي : مجلّو (النجلاء) : الواسعة البيئة الاتساع . و(بُصري) : بضم الباء وسكون  
الصاد بلد قرب دمشق . وإنما صح إضافة (بين) إلى (بصري) لاشتغالها على متعدد من الأمكنة ، أي : بين أماكن  
بُصري ونواحيها .

=

٧٩٩ رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى، وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ  
وقال<sup>(١)</sup>:

٧٦٠ مَؤَيٍّ، يَارُبَّتْمَا غَارَةٌ شَعَوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ  
ومثلها «ما» التي تلي كاف التشبيه، الأولى أن تكون كافةً، نحو: كن كما أنت، أي:  
كما أنت كائن، وزيد صديقي كما عمرو أخي.

وَشَدَّ إِعْمَالَ الْكَافِ مَعَ «مَا» وَ «مَا» لَا تَكْفُ «عَنْ» نَحْوُ<sup>(٢)</sup>: «عَمَّا قَلِيلٍ<sup>(٣)</sup>»، وَأَمَّا  
إِذَا وَلِيَتْ الْبَاءَ وَمِنْ، فَلأولى زيادتها، وإِعْمَالُ الْجَارَيْنِ، نَحْوُ: «فِيمَا رَحِمَهُ<sup>(٤)</sup>»، وَ: «مِمَّا  
خَطِئْتَهُنَّ<sup>(٥)</sup>»، وَقَدْ تَكْفَهُمَا، كَمَا يَجِيءُ.

و«رُبَّ» المكفوفة، لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ، كَمَا قَالَ سَيَبَوِيه<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلُهُ<sup>(٧)</sup>:

٨٠٠ رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَيَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

== والشاهد في (ربما ضربة) حيث دخلت (ما) على (رُبَّ)، فإن (ما) فيه: زائدة لا كافة، ولذا عملت (رُبَّ) الجرَّ في (ضربة).

(١) هو ضمرة بن ضمرة النهشلي. وتقدم تخريجه.

(٢) في ط: نحو «عما قريب» وهو تحريف.

(٣) المؤمنون / ٤٠، ونصها:

﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحُنَّ نَادِيَيْنَ﴾.

(٤) آل عمران / ١٥٩، والآية بتمامها:

﴿فِيمَا رَحِمَهُمُ مِنَ اللَّهِ لَنْ تُكَذِّبُوا وَلَوْ كُنْتُمْ قَطَّاعًا غِلَظَ الْقُلُوبِ لَا نَقْضُ وَاوْدَ حَرْكٍ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ  
وَسَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾.

(٥) نوح / ٢٥، ونصها: ﴿وَمِمَّا خَطِئْتَهُنَّ أَغْفِرُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا فَلَمَّا جَعَلُوا أُنثَىٰ فَهَرَسُوا بِأُنْثَىٰ أَلَا لَهُمْ آتَاءُ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾.

(٦) الكتاب ٤٥٩/١ بولاق، والجنى ٤٥٦.

(٧) هو أبو دؤاد، كما في الأزهية ص ٩٣.

الخرنابة ١٨٨/٤ بولاق، وصف المباني ١٩٣؛ وفيه (الطاعن) بدل (الجامل)، الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢، والمغني

١٨٣، شرح أبياته للبغدادى ١٩٨/٣، الجنى ص ٤٥٥، المساعد على التسهيل ٢٧٩/٢. والجامل «جماعة

الإبل، والمؤيل: كثير الإبل، والعناجيج: واحدناها عنجوج: أحسن الإبل، والمهار: أول ما ينتج من الخيل.

الشاهد فيه أن (رُبَّ) المكفوفة بـ (ما) لا تدخل إلا على الفعل عند سيبويه وهذا البيت شاذٌ عنده لدخول (رُبَّ)

المكفوفة فيه على الجملة الاسمية (الجامل فيهم).

شأذ عنده، ومثله قياسٌ عند الجزولي<sup>(١)</sup>، فيجيز : ربما زيد قائم، والتزم ابن السراج<sup>(٢)</sup> وأبو علي في الإيضاح<sup>(٣)</sup> : كون الفعل ماضياً<sup>(٤)</sup>، لأن وضع «رُبَّ» للتقليل في الماضي، كما ذكرنا، والعذر عندهما في نحو قوله تعالى :

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ<sup>(٥)</sup> الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ،

أن مثل هذا المستقبل، أي الأمور الأخروية : غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، نحو :

﴿وَسِيقَ الَّذِينَ<sup>(٦)</sup>﴾ ، و ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ<sup>(٧)</sup>﴾ ،

وقال الرُّبَّعي : أصله : ربما<sup>(٨)</sup> كان يَوَدُّ، فحذف «كان» لكثرة استعماله مع «ربما»، والأول أحسن ، وقال<sup>(٩)</sup> :

(١) قال : «ومنى لحقتها [أي رُبَّ] «ما» ساغ أن تليها الجملتان الاسمية، والفعلية، ليس هذا مذهب سيويه، ولكنها عنده، إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية ... » . [شرح المقدمة الجزولية ص ٢١٤].

(٢) الأصول ٣٨٦/١ ، ٥٠٩ ، وانظر المجمع ٢٥/٢ .

(٣) الإيضاح العُصدي ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ .

(٤) انظر الجنى الداني ص ٤٥١ .

(٥) الحجر /٢ ، ونصها :

﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ .

(٦) الزُّمَر / صدر الآيتين ٧١ ، ٧٣ .

﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ إِذَا جَاءَهُمْ نَزَقُوا فِيهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُوكُم لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ . الآية ٧١ .

﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ نَزَقُوا فِيهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوا خَالِدِينَ﴾ .

الآية ٧٣ .

(٧) الأعراف / ٤٤ ، والآية بينهما : ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ جِئْنَاكُمْ وَعَدَانَا رَبًّا قَدْ جَاءَكُمْ وَعْدُكُمْ حَقًّا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ نَحْنُ أَكْثَرُ عَدَدًا﴾ .

(٨) ذكرها في المعنى بصيغة : «وقيل» . [المعنى ٤٠٨ ط . المبارك] .

(٩) لم أعتد إلى قائله :

الخزانة ١٩١/٤ بولاق .

٨٠١ قتلنا ونال القتل منا ورُبِّما يكون على القوم الكرام لنا الظفر  
أي : ربما كان ، مثل قوله<sup>(١)</sup> :

٨٠٢ [ وانضح جوانب<sup>(٢)</sup> قبره بدمائها ] فلقد يكون أخا دَمٍ وذبائح  
والمشهور جواز دخول «ربما» على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو علي في  
غير<sup>(٣)</sup> الإيضاح .  
وقوله<sup>(٤)</sup> :

٤٣٧ رُبِّما تكره النفوس من<sup>(٥)</sup> الأمر ..... البيت  
«ما» فيه نكرة موصوفة عند النحاة «لا كافة» كما مرَّ في الموصولات<sup>(٦)</sup> .

وقد يحذف الفعل بعد ربما ، عند القرينة ، قال<sup>(٧)</sup> ؛

٨٠٣ فذلك إن يلق المنية<sup>(٨)</sup> يلقها حميداً وإن يستغن يوماً فربما

= الشاهد فيه أنَّ الرُّبِّيَّ زعم أنَّ المضارع بعد (ربما) بمعنى الماضي ، وإنَّما أوَّلُه بـ (كان) لأنَّ المعنى عليها ؛ إذ مرَّ أنَّ  
الشاعر إنَّ فشا فينا القتل فكثيراً ما قتلنا قوماً كراماً قَبْلُ ، فإنَّ الحرب سجالٌ يومٌ لك ، ويومٌ علينا ، وبهذا يحسن  
الاعتذار والتمدح ، لا بأنَّه سيحصل لهم الظفر .

(١) زياد الأعجم في رثاء المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة .

الخرزانة ١٩٤/٤ بولاق ، الأمالي الشجرية ٤٥/١ ، معجم الشواهد ٨٩/١ .

الشاهد فيه أنَّ المضارع (يكون) مؤوَّلُ بالماضي لأنَّه في مرثية ميت ، وهو إخبار عن شيء وقع ومضى ، لا إخبار  
عما سيقع ؛ لأنَّه غير ممكن .

(٢) ليس في د ، ط .

(٣) ذكره في الإيضاح العضدي ٢٥٤/١ على تأويل الحكاية .

(٤) أمية بن أبي الصلت (ديوانه ص ٥٠) أو عبيد بن الأبرص (ديوانه ص ٣٦) ، والبيت بتمامه :

ربما تكره النفوس من الأُمِّ — سر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعُقَالِ

وقد تقدم ذكره وتحريجه في باب الموصول ، أول هذا الشرح .

(٥) قوله : من الأمر : سقطت من د ، ط .

(٦) أول هذا الشرح .

(٧) حاتم الطائي .

الخرزانة ١٩٤/٤ بولاق ، الهمع ٣٨/٢ ، الدرر اللوامع ٤٢/٢ .

(٨) ط : الكرية .

أي : ربما يتوقع ذلك .

قوله : «وواوها»، أي واورُبَّ، مثل قوله <sup>(١)</sup> :

٨٠٤ وبلدة ليس بها أنيس إلاّ اليعافير وإلاّ العيس  
اعلم أنّ حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها <sup>(٢)</sup> قياساً ، إلاّ في : «الله» قسماً ، عند  
البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به ، على «الله» نحو : المصحف  
لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصرية ، لاختصاص لفظة «الله» بخصائص ليست  
لغيرها تبعاً لاختصاص مُسمّاها بخصائص ، فمنها : اجتماع «يا» واللام في : يا الله ،  
ومنها قطع الهمزة في : يا الله ، و : وأفأله <sup>(٣)</sup> وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ،  
ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو : ها الله ، وهمزة الاستفهام نحو : آله ، ومنها  
تعويض الميم عن حرف النداء نحو : اللهم ، ومنها تفخيم لامة بعد الضم والفتح ،  
وترقيقها بعد الكسر .

وتحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله ، إذا كان الجار «رُبَّ» بشرطين : أحدهما  
أن يكون ذلك في الشعر خاصة ، والثاني أن تكون بعد الواو ، أو الفاء ، أو بَلْ ، وأما  
حذفها من دون هذه الحروف نحو <sup>(٤)</sup> :

(١) جرّان القود النميري . (ديوانه ص ٥٢ ، رواية أبي سعيد السُّكْرِي ط ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٣١م) .

وهو في : سيبويه ٣٦٥/١ بولاق ، بلا نسبة ، شرح أبيات سيبويه لابن السُّرّافي ١٤٠/٢ ، شرح أبيات سيبويه  
للنحاس ص ٢٤٢ ، الفوائد الضيائية ٣٢٩/٢ ، معاني الحروف للرماني ص ٦١ ، الإنصاف ، المسألة ٥٥  
(٢٣١/٢) .

واليعافير ، جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس ، بكسر العين ، جمع عيساء ، وهي الإبل البيض ، يخالط  
بياضها شيء من الشُّقْرة .

الشاهد فيه أنّ الواو في (وبلدة) واورُبَّ ، و (بلدة مجرورة بـ (رُبَّ) المحذوفة ،

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٦٠/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٣٨٨/١ ، ٣٢٣/٢ الطبعة الأخيرة .

(٤) قائل البيت : جميل بن مَعْمَر ، صاحب بُثَيْنَةَ . (ديوانه ص ١٨٧) .

الحزنة ١٩٩/٤ بولاق ، معاني الحروف للرماني ص ٤٧ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد =



٨٠٥ رسم دارٍ وقفت في طَلَلِهِ كدت أقضي الحياة مِنْ جَلَلِهِ  
فشاذٌ في الشعر، أيضاً .

فالواو، كقوله <sup>(١)</sup> :

١٥١ وقاتم الأعماق خاوي المُخْتَرَقُ  
والفاء، كقوله <sup>(٢)</sup> :

٨٠٦ فإن <sup>(٣)</sup> أهلك فذي حَنْتٍ لظاه عليّ تكاد تلتهب التهاها  
وبَلْ ، كقوله <sup>(٤)</sup> :

٨٠٧ بل بلدٍ ذي صُعْدٍ وأصاب  
أما الفاء وبَلْ، فلا خلاف عندهم أن الجرَّ ليس بهما، بل بِرُبِّ مقدرة بعدهما؛ لأنَّ  
«بل» حَرْفٌ عَطَفَ بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط .

---

= ٢٩٦/٢، المغني ص ١٦٤، ١٨٢، شرح أبيات المغني للبغدادى ١٩٠/٣، و ٢٠/٤، الإنصاف، المسألة ٥٥  
(٢٣٢/٢).

الشاهد في قوله (رسم) فإنه مجرور بـ (رُبِّ) المحذوفة، وهو شاذٌ في الشعر كما بيَّنه الرضي .

(١) سبق تخريجه ص ٣٥ من القسم الأول .

(٢) هوربيعة بن مقروم . (ديوان الحماسة لأبي تمام ٥٤/٢، عالم الكتب ، بيروت).

الخزانة ٢٠١/٤ بولاق، الأمالي الشجرية ١٤٣/١، ١٦٤، المغني ص ٢١٨؛ وفيه : لَبْ بدل حَنْق، شرح  
أبيات المغني للبغدادى ٣٤/٤ :

ومعنى البيت : إن أمت فكم من رجل ذي حَنْقٍ سيبقي مضطرمَّ العداوة لما لقي مني .

الشاهد فيه أنَّ (رُبِّ) المحذوفة بعد الفاء تعمل الجرَّ في الشعر، و (ذي حَنْق) مجرور بها، وحذفها للعلم  
بموضعها .

(٣) ط : وان .

(٤) رؤية بن العجاج (ديوانه ص ٦، ط ابن الورد)، وتماه :

والأمر يُقَضَى في الشَّقَا لِلْخِيَابِ .

الشاهد فيه أن (رب) المحذوفة بعد (بل) تعمل الجر في الشعر، و (بلد) : مجرور بها .

والصُّعْدُ : بضمّتين جمع صُعُود، وهو خلاف الهبوط، والصُّبْب : الموضع المنحدر .

«وأما الواو، فللعطف، أيضاً، عند سيبويه<sup>(١)</sup>، وليست بجارة، فإن لم تكن<sup>(٢)</sup> في أول القصيدة أو أول الرجز كقوله<sup>(٣)</sup> :

٨٠٨ وَلَيْلَةَ نَحْسٍ يَصْطَلِي الْقَوْسَ رَبُّهَا وَأَقْطَعَهُ اللَّاتِي بِهَا يَنْبَلُّ

فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولها، كقوله<sup>(٤)</sup> : وقاتم الأعماق فإنه يُقَدَّر معطوفاً عليه، كأنه قال : رَبُّ هَوْلٍ أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ، وقاتم الأعماق .

وعند الكوفيين<sup>(٥)</sup> والمبرد<sup>(٦)</sup>، أنها كانت حرف عطف، ثم صارت قائمة مقام «رُبَّ»،<sup>(٧)</sup> جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رُبَّ»، فلا يقدرُون في نحو : وقاتم الأعماق، معطوفاً عليه ؛ لأن ذلك تعسف ، وكذا إذا كان في وسط الكلام نحو : وليلة نحس<sup>(٨)</sup> ، لا يقدرُونه عاطفاً على الكلام ، بل هو عندهم بمعنى «رُبَّ»، وجارٌّ مثله .

ولو كان للعطف لجاز إظهار «رُبَّ» بعده، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو عندهم، كانت حرف عطف قياساً على الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى «رُبَّ» فجزت كما تجرّ، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف في وسط الكلام نحو : وليلة نحس ، ولا : فوليلة نحس ، اعتباراً بأصلها، بخلاف واو القسم فإنها لما لم تكن في

(١) الكتاب ٢٩٣/١ - ٢٩٤ بولاق = ١٦٤/٢ هارون . وانظر الإنصاف، المسألة ٥٥ ج ١ ص ٢٣٣ خاصة .

(٢) في م العبارة ما يلي : «وأما الواو فعند سيبويه حكمها هكذا، والواو حرف عطف وإن لم تكن . . . » .

(٣) الشنفرى (لامية العرب ص ٤٢ د . حفتي) .

الشاهد فيه أن واو (رب) إن كانت في أثناء القصيدة فهي للعطف على سابق .

والمراد بالنحس ههنا : البرد، واصطلاء النار : الاستدفاء بها، ورُبُّها : صاحبها، والأقطع : جمع قطع - بكسر

القاف - وهو نصل السهم، ويتنبل : يتخذ منها النبل للرمي .

(٤) الشاهد المتقدم من رجز رؤية .

(٥) الإنصاف، المسألة ٥٥ (٢٣١/٢) .

(٦) المقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٨ .

(٧) م : كائنة بمعناها، جارة بنفسها .

(٨) الشاهد المتقدم من شعر الشنفرى .

الأصل واو العطف ، فلذا ، جاز دخول واو العطف والفاء وثم ، عليها نحو : ووالله ،  
و : فوالله و : ثم والله .

وإضمار<sup>(١)</sup> الباء باقياً عملها في قول رؤية : خير<sup>(٢)</sup> ، لما قيل له : كيف أصبحت ،  
شاذٌ .

وقيل في : كم رجلٍ : إنه مجرور بمن ، وقد مرَّ في بابه<sup>(٣)</sup> .

وأما قوله<sup>(٤)</sup> :

٧٠٦ [إذا قيل أيّ الناس شرُّ قبيلة] أشارت كليب بالأكفُ الأصابعُ

فشاذٌ .

وقال الخليل<sup>(٥)</sup> في : لاه أبوك : إنه مجرور بلام مقدرة<sup>(٦)</sup> ، كما قال في أمس في  
نحو : فعلته أمس إنه مجرور بالباء ، والأولى بناؤهما ، كما ذكرنا في الظروف المبينة .

هذا الذي ذكرنا في «رُبَّ» المقدرة : على مذهب البصريين في «رُبَّ» ، وأما على ما  
اخترنا ، فَرُبَّ مضاف مقدر ، مدلول عليه بالحروف الثلاثة .

---

(١) ط : وأضمر .

(٢) الإنصاف ، المسألة ٧٢ ، وقد مرَّ .

(٣) في باب العدد من هذا الشرح .

(٤) الفرزدق في هجاء جرير (ديوانه ٥٢٠/٢) ، وقد تقدم الشاهد في هذا الشرح ، في باب المتعدي واللازم .

والشاهد فيه أنّ كليباً مجرور بإلى محذوفة ، وهو شاذٌ .

(٥) ليس في د ، ط .

(٦) سيبويه ٢٤٤/٢ بولاق . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٦٢/٢ .

(٧) «تقديره» : لله أبوك ، فحذفت اللام الزائدة ، واللام التي بعدها للتخفيف . وقد يقلبون فيقولون : هُي أبوك ،

في معنى : لاه أبوك .

[منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري ص ٣٨] .

## [ واو القسم ] :

قوله : و «واو القسم إنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال، مختصة بالظاهر، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى، والباء أعسمُّ منها في الجميع، ويلتقي القسم باللام، وإنَّ وحرف النفي، ويحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدمه ما يدل عليه»

اعلم أنَّ واو القسم لها ثلاثة شروط : أحدها حَذْفُ فِعْلِ الْقَسَمِ معها فلا يقال : أقسم والله، وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالاً من أصلها، أي الباء، والثاني : ألا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال : والله أخبرني، كما يقال : بالله أخبرني، والثالث : أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال : وك، كما يقال : بك، واختصاصها (٢٤٢ / أ) بالحكمين الآخرين، لكونها فَرَعَ الباء وبدلاً منها، وإنما حكم بأصلاتها؛ لأنَّ أصلها الإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، وأبدلت الواو منها لأنَّ بينهما تناسباً لفظياً لكونها شفهيتين، ومعنوياً، ألا ترى أنَّ في واو العطف وواو الصرف<sup>(١)</sup> معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق.

والتاء مبدل<sup>(٢)</sup> من الواو، كما في وراث وتراث، ووَكَلَة وتُكَلَة، واتَّعد، فلهذا قصُرَتْ عن الواو فلم تدخل إلَّا على لفظة «الله» وفيها الخصائص الثلاثة التي كانت في الواو وحكى الأخفش<sup>(٣)</sup> : تَرَبَّى، و : تَرَبَّ الكعبة وهو شاذ.

ولام الجر تحيء بمعنى الواو كما ذكرنا، مختصة، أيضاً، بلفظ «الله» في الأمور العظام، وكذا «مِنْ» مكسورة الميم، وقد تضم<sup>(٤)</sup>، والكسر أكثر، مختصة بلفظ

(١) هي التي يسمونها واو المعية. والرضي يقول، أحياناً : واو الجمعية. ومعنى تسميتها واو الصرف، وهي تسمية الكوفيين، أنها تصرف ما بعدها عن مشاركة ما قبلها نظراً إلى أصل معنى الواو الذي هو الجمع.

[انظر المرجل ص ٢٠٧].

(٢) ط : بدل.

(٣) رصف المباني ص ١٧٢، والجنى الداني ص ٥٧، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٤/٢.

(٤) أي الميم، وقد ذكر الشارح هذا الكلام في أثناء الحديث عن (مِنْ) الجارة.

«ربي»، ومذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، كما ذكرنا، أنها حرفٌ جرٌّ، قامت مقامَ الباءِ، وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها، كما تقول في العلم : شُمس بن مالك، بضم الشين .

ومذهب بعض الكوفيين : أنَّ المضمومة الميم مقصورة<sup>(٢)</sup> من أيمن والمكسورتها مقصورة من يمين .

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ «أيمن» كما يجيء ، مختص<sup>(٣)</sup> بالله أو بالكعبة و«من» مختصة بلفظ «رَبِّي» .

ولا مَنَعُ أن يقال : تغير حكمه عند اختصاره، ويمكن أن يستدل ببنائه على أنه ليس محذوفاً من «أيمن» المعرب ؛ لأن اختصار المعرب ورده إلى حرفين، لا يوجب البناء، كما<sup>(٤)</sup> في : يد، ودم .

والأولى أن يقال إنَّ ما رُوي من قولهم : مَنُ الله<sup>(٥)</sup>، مضموم الميم والنون، ومكسورهما مع لفظ «الله» وحدها : هي «من» الجارة، المستعملة مع «رَبِّي»، اتبعت النون الميم ضمّاً وكسراً، للساكنين .

وأما : مَنَ الله بفتحيتين<sup>(٦)</sup>، فنقول : أصلها : مَنَ بكسر الميم وفتح النون، اتبع الميم النون وإن كانت فتحتها عارضةً للساكنين، طلباً للتخفيف، فعلى هذا، «من» الجارة تختص في القَسَمِ بربي، أو بالله .

---

(١) الكتاب ١٤٥/٢ بولاق، وانظر المغني ص ١٣٦، والإنصاف، المسألة ٥٩/٢٤٦ .

(٢) أي : مختصرة بالحذف، من أيمن .

(٣) ط : مختص كما يجيء بالله . . .

(٤) د : بدليل يد ودم .

(٥) ذكر المرادي في الجنى ص ٥٤١ عشرين لغة . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٥٥/٢ .

(٦) م : بفتح الميم والنون .

وقيل : بل الثلاثة ، أي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة « الله » مقصورة من أيمن .

أما اختصار : مُن الله بضميتين ، فظاهر ، وأما المكسورتها والمفتوحتهما فلا أرى لكونهما مقصورتين منه وجهاً ، لأن « أيمن » ، عندهم واجب الرفع سماعاً ، كما يجيء والقصر لا يوجب البناء ، فمن أين جاء كسر النون وفتحها ، بلى ، لو جاء أيمن الله على ثلاثة أوجه ، أي بالرفع والنصب والجر ، كما جاء يمين الله رفعاً ونصباً عند الجميع ، وجرأً ، أيضاً عند الكوفيين ، جاز أن يقال : أتبع الميم النون فتحاً وكسراً .

ويجوز أن يكون : مَن الله بفتحتين ، مقصوراً من : يمين الله باتباع الميم للنون بعد القصر ، ولا يجوز أن يكون : مِن الله بكسرتين مقصوراً من يمين الله باتباع النون للميم لأن حركة الإعراب لا تزال لأجل الاتباع .

وأما : أيم الله بفتح<sup>(١)</sup> الهمزة وكسرها<sup>(٢)</sup> مع ضم الميم ، فمقصوران من : أيمن الله ، بفتح الهمزة وكسرها .

وقد يقال : هيم الله بقلب الهمزة هاء مفتوحة ، وقد تحذف الياء<sup>(٣)</sup> مع النون ، فيقال : أم الله بفتح الهمزة وكسرها ، وكل ما قُصِر من أيمن لا يستعمل إلا مع لفظة « الله » ، ولا يُستعمل مع الكعبة ، كما استعمل أيمن ، معها ، وقد يقال : مُ الله<sup>(٤)</sup> ، بضم الميم وكسرها مقصورتين من « مِ » « و » « مَن » على ما قال<sup>(٥)</sup> سيوييه ، وقيل : هما مقصورتان من أيمن ، ففي كسر الميم ، إذن ، إشكالاً ، وقيل : المكسورة مقصورة من<sup>(٦)</sup> يمين ، وقيل : هما بدلان من الواو ، كالتاء ، لكون الميم والواو شفهيّتين فاختصا

(١) نُقلت عن نعيم . [المساعد ٣١١/٢] .

(٢) نقلت عن سُلَيْم . المصدر نفسه .

(٣) شرح الشافية ٢٥٤/٢ .

(٤) المسائل العسكرية ص ٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٤/٢ .

(٥) الدُّرر المَبْتُة ص ٧٣ .

(٦) وهورأي ابن جني . [المنصف ٦١/١] .

بلفظ الله كالتاء، وفيه نظراً؛ لأن الكلمة التي على حرف، لم تجم في كلامهم مضمومة.

وإذا حذف حرف القسم الأصلي، أعني الباء، فإن لم يبدل منها، فالمختار النصب بفعل القسم، ويختص لفظ «الله» بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض، والكوفيون<sup>(١)</sup> يجوزون الجر في كل<sup>(٢)</sup> ما حذف منه الجار من المقسم به وإن كان بلا عوض، نحو: الكعبة لأفعلن\*، و: المصحف لآتين\*.

ويختص لفظ «الله» بتعويض «ها»، أو همزة الاستفهام من الجار، وكذا يعوض من الجار فيها: قطع همزة «الله» في الدرج، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضاً من الحرف.

وجار<sup>(٣)</sup> الله، جعل هذه الأحرف بدلاً من الواو، ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة «الله» كالتاء، فإذا جثت بهاء التنبيه بدلاً، فلا بد أن تحي بلفظ «ذا» بعد المقسم به نحو: لا، ها الله ذا وإي ها الله ذا، وقوله<sup>(٤)</sup>:

٤١٢ تعلمن ها لعمر الله ذا قسماً فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة، كما يأتي في حروف التشبيه: قدّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف، ليكون عوضاً منه.

وإذا دخلت «ها» على «الله» ففيه أربعة أوجه، أكثرها إثبات ألف «ها» وحذف همزة الوصل من «الله» فيلتقي ساكنان: ألف «ها» واللام الأولى من «الله»، وكان

(١) المساعد ٣٠٧/٢.

(٢) م، د: جميع.

(\*) لا يجوز القسم بغير الله سبحانه وتعالى.

(٣) أي الزخشي. [المفصل ٣٤٤، ابن يعيش ٣٢/٨].

(٤) هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء الصيداعي.

(شعر زهير برواية الأعلام ص ٨٨). وقد تقدم تخريج البيت في باب اسم الإشارة، في أول هذا الشرح.

القياس حذف الألف لأن مثل ذلك إنما يغتفر في كلمة واحدة، كالمضامين، أما في كلمتين، فالواجب الحذف نحو: ذا الله، وما الله، إلا أنه لم يحذف، في الأغلب، ههنا، ليكون كالتنبيه على كون ألف «ها» من تمام (٢٤٢ ب) «ذا»، فإن: ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، ربما يؤهم أن الهاء عوض عن<sup>(١)</sup> همزة «الله»، كهرقت، في أرق<sup>(٢)</sup>، وهياك في إياك<sup>(٣)</sup>.

والثانية، وهي المتوسطة في القلة والكثرة، ها الله ذا، بحذف ألف «ها»، للسالكين، كما في: ذا الله، وما الله، ولكونها حرفاً، كلاً، وما، وذا.

والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة: إثبات ألف «ها» وقطع همزة «الله» مع كونها في الدرج، تنبيهاً على أن حقَّ «ها»، أن يكون مع<sup>(٤)</sup> «ذا» بعد «الله»، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج.

والرابعة حكاهما أبو علي، وهي أقل الجميع: ها الله، بحذف همزة الوصل وحذف ألف «ها» للسالكين بعد قلبها همزة، كما في: الضالين ودأبة<sup>(٥)</sup>.

قال الخليل<sup>(٦)</sup>: ذا من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذا، أو فاعل، أي: ليكوننَّ ذا، أو لا يكون ذا، والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا، نحو: ها الله ذا لأفعلنَّ، أو: لا أفعلنَّ: بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: ها الله أخوك، أي: لأننا أخوك ونحوه.

وقال الأخفش<sup>(٧)</sup>: ذا، من تمام القسم، إمّا صفة لله، أي: الله الحاضر الناظر،

(١) م: من.

(٢) الإبدال لابن السكيت ص ٨٨.

(٣) الإبدال لابن السكيت ص ٨٩.

(٤) م: في أول ذا.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٧/٢.

(٦) نقله عنه سيويه في الكتاب ١٤٥/٢ بولاق. وانظر المقتضب ٣٢١/٢ الطبعة الأخيرة.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٠/٢.



أو مبتدأ محذوف الخبر، أي : ذا قسمي ، فبعد هذا إما أن يجيء الجواب ، أو يحذف مع القرينة .

وأما همزة الاستفهام ، فإما أن تكون للإنكار ، كقول الحجاج في الحسن البصري ، رحمه الله : آلله ليقومَنَّ عبد<sup>(١)</sup> من العبيد فيقولنَّ كذا وكذا .

أو للاستفهام ، كما قال صلى الله عليه وسلم ، لِعبدِ الله بن<sup>(٢)</sup> مسعود رضي الله عنه لما قال هذا رأس أبي جهل : آلله الذي لا إله غيره<sup>(٣)</sup> ،

فإذا دخلت همزة الاستفهام على «الله» ، فإما أن تبدل الثانية ألفاً صريحةً ، وهو الأكثرُ ، أو تسهّل كما هو القياس في : آ الرجل ، ونحوه ، ولا تحذف للُّبس ، ولا تبقى للاستفهام .

وأما قطع همزة «الله» ، فهو في مكان مخصوص ، وذلك إذا كان قبله فاء ، قبلها همزة الاستفهام ، تقول لشخص ، هل بعت دارك فيقول نعم ، فتقول : أفأالله لقد كان كذا ، ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو : فأالله لقد كان كذا ، وهمزة الاستفهام ليست عوضاً من حرف القسم ههنا ، للفصل بينها وبين «الله» بقاء العطف .

وعند الأخفش : الفاء : في : أفأالله<sup>(٤)</sup> ، زائدة .

ودليل كون هذه الثلاثة أبدالاً ، معاقبتها لحرف القسم ، ولزوم الجر معها دون النصب ، مع أن النصب بلا عوض أكثر ، كما تقدّم .

---

(١) ط : العبيد من العبيد .

(٢) أحد الصحابة الأجلاء . عرض القرآن على النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وعليه الأسود وزر بن حُبَيْش . توفي سنة ٣٢ هـ .

[معرفة القراءة الكبار ٣٣/١ ، غاية النهاية ٤٥٨/١] .

(٣) في مخطوطة البغدادي ق ٣٤٥/ب رقم ١٠ : «هذا القول لابن مسعود ، كان في غزوة بدر ، لما جاء برأس أبي جهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم» .

(٤) انظر البغداديات ص ١٨٩ .

واعلم أنَّ الجملتين، أعني القسم والجواب، كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة.

فإن كانت القسمية اسمية، فإما أن يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم، كأيمن الله، ولعمرك، أو، لا، فإن تعين وجب حذف الخبر، كما مر في باب المبتدأ<sup>(١)</sup>، لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو: «ما أقسم به»<sup>(٢)</sup>، وسد الجواب مسد الخبر، وإن لم يتعين، كأمانة الله وعهد الله، ويمين الله، جاز لك حذف الخبر وإثباته، نحو. أمانة الله، ويمين الله وعهد الله لأفعلن، والمراد بأمانة الله: ما فرض الله على الخلق من طاعته<sup>(٣)</sup> كأنها أمانة له تعالى: عندهم، يجب عليهم أن يؤدوها إليه تعالى سالمة، قال تعالى:

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى... ﴾ الآية،

ومعنى يمين الله تعالى ما حلف به تعالى من قوله:

﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا <sup>(٤)</sup> وَ اللَّيْلُ <sup>(٥)</sup> وَالضُّحَى <sup>(٦)</sup> ،

ونحوها، أو اليمين التي تكون بأسمائه تعالى نحو: والله ورب الكعبة، والخالق، ونحو ذلك، والمعنى: يمين الله يميني، ويجوز إثبات الخبر، نحو: على أمانة الله، وعلي عهد الله، وعلي يمين الله، وكذا تقول: الكعبة أو المصحف لأفعلن، أو: الكعبة يميني لأفعلن.

(١) في الشرح الأول.

(٢) يعني أن التقدير مثلاً: أيمن الله هو ما أقسم به.

(٣) د: ... على الخلق وأودعه عندهم من طاعته.

(٤) الأحزاب / ٧٢، والآية بنهاها:

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾

(٥) الشمس / ١.

(٦) الليل / ١، ونصها:

﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَفَتًى ﴾

(٧) الضحى / ١.

(\*) لا يجوز شرعاً في العقيدة القسم بغير الله تعالى.

وقال الفراء : إن كان المبتدأ اسماً معني نحو : لعمرك وأيمن الله فجواب القسم : خبره ، ولا يحتاج إلى تقدير خبر آخر؛ لأن : لعمرك : يمين ، ولأفعلن ، يمين أيضاً ، فهو هو .

وليس بشيء ، لأن العمر ، معناه البقاء فهو مقسم به ، و : لأفعلن ، مقسم عليه ، فكيف يكون هذا ذاك ، وكذا الكلام في : أمانة الله ، وأيمن الله ، ونحوه .

والمبتدأ المحذوف خبره ، إن اقترن بلام الابتداء ، نحو : لعمرك ولا يمين الله : وجب رفعه ،

قال الجزولي : لم يسمع في لفظ «الله» إلا النصب أو الجر ، دون الرفع ، وجوز الأندلسي الرفع قياساً .

وأيمن الله عند الكوفيين ، جمع<sup>(١)</sup> يمين ، فهو مثل : يمين الله ، جعلت همزة<sup>(٢)</sup> القطع فيه وصلأ ، تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، كما قال الخليل في همزة «أل» المعرفة<sup>(٣)</sup> . وعند سيبويه<sup>(٤)</sup> : هو مفرد مشتق من اليمن ، وهو البركة ، أي : بركة الله يميني ، وهمزته للوصل في الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ، ويُسْتَبْعَد<sup>(٥)</sup> أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة ثم فتحت تخفيفاً ، لعدم «إفعل» بكسر الهمزة<sup>(٦)</sup> في الأسماء والأفعال ، ولذا قالوا في الأمر من : نصر أنصر بضم الهمزة ويُسْتَبْعَد أصالة «أفعل» في المفردات ، فيصدق ههنا قوله<sup>(٧)</sup> :

٥١٣ فأصبحت أنى تأتها تشتجر بها كلا مركيها تحت رجليك شاجر

(١) الإنصاف ، المسألة ٥٩ (٢/٢٤٦) ، والجنى ٥٣٨ .

(٢) د : الهمزة .

(٣) انظر باب المعرفة والنكرة في أول هذا الشرح .

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢ بولاق . ، وانظر الجنى ٥٣٨ ، والدرر المبتثة ص ٧٣ .

(٥) د : ويعد .

(٦) أي بكسر الهمزة وضم العين .

(٧) لبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ٦٥ دار صادر ، بيروت) . وقد تقدم البيت .

وإذا تكررت الواو بعد واو القسم ، نحو قوله تعالى :

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۖ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾<sup>(١)</sup> ،

فذهب سيويه<sup>(٢)</sup> والخليل ، أن المتكررة واو العطف وقال بعضهم (٢٤٣ / أ) هي واو القسم والأول أقوى ، وذلك لأنها لو كانت واو القسم لكانت بدلاً من الباء ولم تُفدِ العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول ، بل يكون التقدير : أقسم بالليل ، أقسم بالنهار : أقسم بما خلق ، فهذه ثلاثة أيانٍ كُلُّ واحدٍ منها مستقلٌ ، وكل قَسَمٍ لا بُدَّ له من جوابٍ<sup>(٣)</sup> ، فتطلب ثلاثة أجوبة ، فإن قلنا حذف جوابان استغناءً بما بقي بعد الحذف ، فالحذف خلاف الأصل ، وإن جعلنا هذا الواحد جواباً للمجموع ، مع أن كل واحد منها ، لاستقلاله ، يطلب جواباً مستقلاً ، فهو ، أيضاً ، خلاف الأصل ، فلم يبق إلا أن نقول : القَسَم شيء واحدٌ ، والمقسم به ثلاثة ، والقسم هو الطالب للجواب ، لا المقسم به ، فيكفيه جوابٌ واحدٌ ، فكأنه قال : أقسم بالليل والنهار وما خَلَقَ :

﴿إِنْ سَعَيْكُمْ لَتَشَقَّيْنَ﴾<sup>(٤)</sup> ،

أي أقسم بهذه الثلاثة : إن الأمر كذا ، وأيضاً ، فإنك تقول مُصَرَّحاً بالعطف : بالله فالله لأفعلن ، وبحياتك ثم حياتك لأفعلن ، ولا تقول : أقسم بالله ، أقسم بالنبي صلى الله عليه وسلم لأفعلن ، والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى .

واعترض على كون واو العطف ، بلزوم العطف على عاملين ؛ لأن النهار إذن ، يكون معطوفاً على الليل ، وإذا تَجَلَّى ، معطوف على : إذا يَغْشَى ، والعاطف واحد .

أجاب جار الله<sup>(٥)</sup> بأن قال : الواو كأنها عَوَظٌ عن<sup>(٦)</sup> حرف القسم وفعله معاً ،

(١) الليل / ١ ، ٢ . (٢) الكتاب ١٤٦/٢ بولاق . وانظر المغني ص ٦٣٤ .

(٣) انظر المغني ص ٦٣٤ ، ٧٤٠ ، والإيضاح في شرح الفصل ٣٣١/٢ .

(٤) الليل / ٤ .

(٥) أي الزمخشري . ابن يعيش ٣٢/٨ وما بعدها .

(٦) م : من .

وذلك لأنه، لكثرة ما استعمل في القسم، لم يستعمل الفعل معه، فصار، لما لم يجامع الفعل، كأنه عوض من الفعل، أيضاً، كما أنه عوض من الحرف، فقلوه : والنهار، كأنه معطوف على عاملٍ واحدٍ، هو الواو.

قال المصنف<sup>(١)</sup> : فيلزم على هذا : ألا يميز : بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلَّى ، وقد جاء قوله تعالى :

﴿فَلَا أَقِيمُ بِالْحَفِيسِ ۝١٥ الجَوَارِ الْكُنُوسِ ۝١٦ وَاللَّيْلِ إِذَا ۝١٧ عَسَسَ ۝١٨﴾ ،

فقلوه تعالى : والليل ، وإن لم يكن قبله معمولان ، إلا أنه يكون الواو فيه قائمةً مقام أقسم والباء، حتى كأنه يجزئ وينصب، وهو المحذور.

وقال المصنف<sup>(٢)</sup> : إنما جاز هذا، لأنه مثل : إن في الدار زيدا والحجرة عمراً، كما مرَّ في باب العطف .

وعلى ما قدّمنا في باب الظروف المبنية : إنَّ التقدير : وعظمة الليل إذا يغشى ، فالعامل في الليل ، في الحقيقة، هو العظمة المقدرة، وكذا في : إذا يغشى ، فيكون الواو قائماً مقامَ العظمة ، وهي عامل واحدٌ، فيكون التقدير<sup>(٣)</sup> : بعظمة الليل وقت عسعسته ، فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد .

واعلم أنَّ القَسَمَ على ضربين : إمّا قَسَمَ السؤال ، وهو : نشدتك الله ، وعمرتك الله ، وعمرتك الله ، وقعدك الله ، لتفعلن ، وقد يستعمل «لعمرك» في قَسَمَ السؤال ، فجواب قَسَمَ السؤال : أمرٌ أو نهْيٌ ، أو استفهامٌ كقوله<sup>(٤)</sup> :

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٣/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢١ .

(٢) التكويد / ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٣/٢ .

(٤) «يعني في الآية الثانية، ولو قال : وقت غشيانك لكان أولى؛ لأنه في الكلام على : والليل إذا يغشى» . [حاشية الشريف الجرجاني ٣٣٧/٢] .

(٥) قيس بن الملوّح، مجنون بني عامر . (ديوانه ٢٨٦) .

الخرزاة ٢١٠/٤ ، ٥٨٤ بولاق، المنصف ٢١/٣ ؛ وفيه : سُعدى بدل ليل، ابن يعيش ١٠٢/٩ ، المقتصد =

٨١٠ بدينك هل ضمنت إليك ليلي قُبِّلَ الصبحِ أو قُبِّلَتْ فاما  
وُجِبَ بالآ، ولَمَّا، نحو: نشدتك بالله إِلَّا فعلت، أو: لَمَّا فعلت<sup>(١)</sup>، وقد مضى في  
باب الاستثناء<sup>(٢)</sup>.

وقوله<sup>(٣)</sup>:

٨٦ قعيدك ألا تُسمعيني ملامَةً ولا تُنَكِّني قَرْحَ الفؤادِ فَيَجْعَا  
أَنْ فيه زائدة.

وربما قيل في قسم الطلب، أيضاً: لتفعلن، ولنفعلن، فيكون خبراً بمعنى الأمر.  
قوله: «وَيَتَلَقَّى الْقِسْمَ بِاللَّامِ، وَإِنْ، وحروف النفي»، معنى يَتَلَقَّى: أي  
يُستَقْبَل، والمعنى: يجاب القسم، يقال: تَلَقَّاهُ بكذا واستقبله به، أي أجابه به.  
اعلم أَنَّ جوابَ القسم: إمَّا اسمية أو فعلية، والاسمية إمَّا مثبتة، أو منفية،  
فالمثبتة تُصَدَّرُ بِإِنْ مشددة، أو مخففة، أو باللام<sup>(٤)</sup>، وهذه اللام: لام الابتداء المفيدة  
للتأكيد، لا فرق بينها وبين «إِنْ»، إِلَّا من حيث الفعل.

وإنما أُجِيبَ<sup>(٥)</sup> القسم بهما لأنها مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، واللام  
الداخلية بعد «إِنْ» المكسورة، في الأصل لام الابتداء، أيضاً، كما يجيء في باب

٨٦٤/٢؛ قال المحقق: «والشاهد فيه مجيء القسم على سبيل الاستعطاف، وهم يطلقون على مثل هذا النوع  
القسم الاستعطافي».

«كأنه قال: أسألك بحق دينك أن تُصَدِّقَنِي وتُعرِّفَنِي الحقيقة».

[المقتصد ٨٦٤/٢].

(١) انظر سيبويه ٤٥٥/١ بولاق.

(٢) في الشرح الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٦٣ من القسم الأول.

(٤) انظر المقتضب ٣٣٤/٢.

(٥) د: وإنما صلحا لأن يكونا في جواب القسم لأنها...

«إِنَّ»، فلا تدخل هذه اللام، أعني لام جواب القسم، إلا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد «إِنَّ».

ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل، لزيد قائم، جواب القسم أيضاً والقسم قبله مقدر، فعلى هذا، ليس في الوجود عندهم، لام الابتداء، قالوا : لأنك تقول :  
لطعامك زيد آكل، فقد دخلت على غير المبتدأ.

وأجيب بأنها في التقدير داخلة على المبتدأ، ورُدَّ عليهم بنحو : ظننت لزيد قائم،  
ولام القسم لا مدخل له بعد «ظننت» المفيد للشك .

ويجوز أن يعتدروا بأن الظن الغالب قائم مقام العلم، فهو مثل قولهم : يعلم الله  
إن زيدا قائم، بكسر «إن»، ولهذا قال بعضهم : إن قوله تعالى :  
﴿وَلَقَدْ أَتَوْا آلَهُمْ مِنْ تَحِيصٍ﴾<sup>(١)</sup> :

ظنوا «كالقسم»، و : ما لهم جوابه، وليس بنص، إذ يحتمل<sup>(٢)</sup> التعليق، بلى، لوجاء  
مثل : ظننت لقد فعل، لكان نصاً في إجراء ظننت مجرى القسم<sup>(٣)</sup>

ثم نقول : إن الأولى كون اللام في : لزيد قائم : لام الابتداء، مفيدة للتأكيد،  
ولا نقدر القسم كما فعله الكوفية ؛ لأن الأصل : عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من  
القسم : حاصل من اللام.

ثم إنها لا تجامع حرف النفي، وإن جاز أن تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي  
نحو : لزيد ما هو قائم (٢٤٣ / ب)، ولا يقال : لما زيد قائم، وذلك لأن اللام

(١) فُصِّلَتْ ٤٨/، ونصّها :

﴿وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ مِنْ قَبْلُ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِّصٍ﴾.

(٢) ظن ههنا بمعنى اليقين ؛ أي : «استيقنوا ؛ لأن (ما) ههنا حرف، وليس باسم، والفعل لا يعمل في مثل هذا،  
فلذلك جعل الفعل ملغى».

[معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٦٨].

وانظر : فتح القدير ٤ / ٥٢٢، الكشف ٣ / ٤٥٧، ابن كثير ٤ / ١٠٤، تفسير أبي السعود ٥ / ٢٦.

(٣) لأنه لا يكون من التعليق بسبب وجود (قد) بعد اللام.

للتقرير والإثبات، وحرف النفي للرفع والإزالة، فبينهما في ظاهر<sup>(١)</sup> الأمر تنافٍ، وأمّا قولك : لزيد ما هو قائم، وإن زيدا لم يقم، فإن، واللام : أثبتنا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين .

ثم إن لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ<sup>(٢)</sup> في كونه أول جزأي<sup>(٣)</sup> الجملة مثله مع مضارعه لطلق الاسم، قال المتلمس<sup>(٤)</sup> :

٨١١ لأورث بعدي سنة يقتدى بها وأجلو عَمَى ذِي شُبْهَةٍ إِنْ تَوَهَّمَا  
وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾<sup>(٥)</sup> ، خلافاً للكوفيين<sup>(٦)</sup> ، كما مرّ، ولا تدخل على الماضي وإن كان أول جزأي الجملة، لبُعده عن مشابهة الاسم، فإذا دخله «قد»، كثر دخول لام الابتداء عليه، نحو : «لَقَدْ سَمِعَ»<sup>(٧)</sup> ، و : «وَلَقَدْ آتَيْنَا»<sup>(٨)</sup> وذلك لأنها تقرّب الماضي من الحال ، فتصير الماضي

(١) د : فيبينها تنافر في ظاهر الأمر.

(٢) في د بعد قوله : «للمبتدأ» : «لأنه مضارع للاسم، وهو مجرد عن العامل كالمبتدأ . . . .»

(٣) م ، د : طرفي.

(٤) يعاتب خاله الحارث بن التّوم الشكري.

ديوانه ص ٢ (تحقيق حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م)، والأصمعيات ٢٤٤ - ٢٤٦، والرواية هكذا :

لأورث بعدي سنة يهتدى بها وأجلو عن ذي شُبْهَةٍ إِنْ يُفْهَمَا

والخزانة ٧٣/٣، و ٢١٤/٤ بولاق.

الشاهد فيه أن اللام في (لأورث) لام الابتداء دخلت على المضارع للتوكيد وليست في جواب قسم.

(٥) الضحى / ٥، ونصها :

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٣/٢ ، ٢٧٤ ، والمغنى ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٧) آل عمران / ١٨١ ، والآية بتمامها :

﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ مَسْكُوبُ مَا قَالُوا وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ دُونِ آبَائِكُمُ الْحَرْبِ﴾ .

(٨) سبأ / ١٠ ، ونصها :

﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَنُجِّدُ آلَؤُوفٍ مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَآلَ الْهَدِيدِ﴾ .



كالمضارع، مع تناسب معنى اللام ومعنى «قد»، لأن في «قد»، أيضاً، معنى التحقيق والتأكيد .

وتدخل ، أيضاً، لام الابتداء، على خبر المبتدأ، إذا وقع موقع المبتدأ، أي تقدّم عليه نحو: لقائم زيد، ولفي الدار زيد، وعلى معمول خبر المبتدأ، أيضاً، إذا وقع موقع المبتدأ، نحو: لطعامك زيد آكل، ولفي الدار زيد قائم، بشرط كون العامل اسماً، كما ذكرنا، أو فعلاً مضارعاً نحو: لطعامك زيد يأكل، أو ماضياً مع «قد» نحو: لطعامك زيد قد أكل، ولا يقال: لطعامك زيد آكل.

ولا تدخل على غير ما ذكرنا، من حرف الشرط وغيره، وإنما تدخل على نِعَم وبِشْس، وإن كانا في الأصل ماضيين، بلا «قد»، لما ذكرنا في بابها من صيورتها بمعنى الاسم، فقولك: لنِعَم الرجل زيد، كقولك: لحَسَن زيد.

وإذا وقع لام الابتداء بعد «إن»، جاز وقوعها في غير هذه المواقع أيضاً، نحو: خبر المبتدأ المؤخر، نحو إن زيداً لقائم، كما يجيء في باب «إن».

واللام في جميع ما ذكرنا ليست جواباً لقَسَم مقدّر، خلافاً للكوفية، بل هي لام الابتداء.

والاسمية المنفية مصدّرة بما، معملةً عند أهل الحجاز، مهملةً عند غيرهم أو بلا التبرئة، على اختلاف أحوالها، نحو: والله لا زيد فيها ولا عمرو، و: والله لا رجل في الدار، و: الله لا فيها رجل ولا امرأة، وإما مصدّرة بإن نحو: والله إن زيد قائم .

وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصديره باللام وكَسْعُهُ<sup>(١)</sup> بالنون، نحو: لأضربنّ، إلّا أن تدخل على متعلق للمضارع مقدّم عليه، كقوله تعالى :

---

(١) الكَسْعُ: الضرب بالرجل على مؤخرة الإنسان، ويستعمل الرضي هذا الاسم مُريداً به: إضافة شيء إلى ما قبله، ويريد ههنا ضم نون التوكيد إلى آخر الفعل المبدوء باللام.

﴿وَلَيْنَ مُتَمَّ أَوْقَلْتُمْ لَا إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

فإن فيه اللام فقط، وكذا إن دخل على حرف التنفيس، نحو: والله لسوف أخرج، فلا يؤتى بالنون، اكتفاء بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى، وقُلْ خُلُوْا المضارع من اللام، اكتفاء بالنون، وقد جاء<sup>(٢)</sup> :

٨١٢ وقتيل مرةً أثارن فإنه فرغ وإن أخاهم لم يقصد<sup>(٣)</sup>

ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة، ويحكى عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون، قال<sup>(٤)</sup> :

٨١٣ تألى ابن أوس حلقة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد  
بفتح اللام وضَمُّ الدال، ويروى : ليردني بكسر اللام ونصب الدال<sup>(٥)</sup>.

وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو: والله

(١) آل عمران / ١٥٨.

(٢) قائل البيت : عامر بن الطفيل.

المفضليات ص ٣٦٤، ضرائر الشعر ص ١٥٧، المغني ص ٨٤٥، المساعد ٣١٧/٢، معاني الحروف للرماني ص ٨٥ وفيه : ... وإن أحاكم لم يثار بدل وإن أخاهم لم يقصد، رصف المباني ص ٢٤٠ وفيه : ... حق وإن أباهم لم يثار، الأمل الشجرية ٢٢١/٢ وفيه : فرغ، بالغين، بدل فرع، لم يثار بدل لم يقصد. وقتيل مرة : «حنظلة بن الطفيل» أخو الشاعر.

و(فرغ) : رأس في قومه شريف، و(فرغ) : أي هدر لم يثار له. وقوله «أخاهم» أي : أخا بني مرة، يعني رئيسهم في تلك الموقعة لم يقصد : لم يقتل، يقال : أقصدت الرجل إذا قتلت. وقوله : (أثارن) : «يريد : لأثارن». [ضرائر الشعر ١٥٨].

الشاهد فيه أنه قد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون كما هنا، والكثر : لأثارن بهما جميعاً.

(٣) د، ط : يشهد.

(٤) هوزيد الفوارس الضبي.

الخرزاة ٢١٨/٤ بولاق، المقرَّب ٢٠٦/١، رصف المباني ٢٤٠، ضرائر الشعر ١٥٧، شرح جمل الزجاجة ٥٢٨/١، و(تألى) : حلف، و(المفائد) : عيدان الحديد التي يُشوى عليها اللحم، يعني بذلك عن خِسْتِهْن. جمع مفاد، وهو السُفود. الشاهد فيه أنه قد استغنى بلام التوكيد عن النون، وهذا ظاهر.

(٥) «على نصب الفعل بأن مضمرة على أنها لام كي» [الخرزاة ٢١٨/٤ بولاق].

لَتَفْعَلْنَ، هذا كُلُّهُ إِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ اسْتِقْبَالًا، فَإِنْ كَانَ حَالًا، فَالْجُمُهورُ جَوَّزُوا وَقَوَّعَهُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ، خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُتَحَقِّقُ الوجودِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْكِيدِهِ بِالْقَسَمِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُضَارِعِ، وَالْأَوَّلَى الْجَوَّازُ، إِذْ رُبُّ موجودٍ غَيْرِ مُشَاهِدٍ، يَصِحُّ إنْكَارُهُ، وَأُنْشِدَ الْفَرَاءُ<sup>(٢)</sup> :

٨١٤ لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيَعْلَمُ ربي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ<sup>(٣)</sup>  
وتقول : والله لَيَصِلِّي زيدا، فيجب الاكتفاء باللام، ولا يؤتى بالنون لأنها علامة الاستقبال، كما مَرَّ فِي الْمُضَارِعِ.

وإن كان المضارع منفياً فنفيه بما، وإن، ولا، على ما مضى، لكن «ما» و«إن» إذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدّم في الأفعال الناقصة، فالمبرد<sup>(٤)</sup> لا يُجَوِّزُ : والله ما أقوم، وإن أقوم، لكونه، إذن، ظاهراً في الحال، ومذهبه أن المقسم عليه لا يكون حالاً<sup>(٥)</sup>.

ولا يجوز نفي المضارع بلم، ولن، في جواب القَسَمِ، لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار، كما يجيء، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله، وإن أبطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف.

(١) في المقتضب ٣٣٣/٢ الطبعة الأخيرة : «... تقول : والله لا أضربك، والله ما أكرمك، ولا تحتاج إلى النون؛ لأن (ما) يدلُّ على الحال».

من هذا يظهر أنَّ المبرد يميز أن يقع المضارع للحال في جواب القَسَمِ !

(٢) قاتل البيت : الكميّ بن معروف، شاعرٌ أدرك الإسلام، وهو غير الكميّ بن زيد، صاحب الهاشميات.  
الخرّانة ٢٢٠/٤، ٥٤٥، ٥٧٨ بولاق، الغني ٣٢٧/٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٣١٦/٢.  
الشاهد فيه أن المضارع (ليعلم) الواقع جواباً لقسم إن كان للحال وجب الاكتفاء باللام كما هنا، فإن المعنى :  
ليعلم الآن ربي.

(٣) ط : أوسع.

(٤) قد سبق ذكر عبارة المبرد في المقتضب ٣٣٣/٢، الطبعة الأخيرة، وعلمنا أنه يُجَوِّزُ وَقَوَّعَ المضارع للحال في جواب القسم، لا كما وهم الرضي !

(٥) د : وهو يمنع من كون المقسم عليه حالاً فينبغي أن يقول ما يقوم غداً ونحو ذلك. ولا يجوز نفي ...

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً، فالأولى الجمع بين اللام و«قد» نحو: والله لقد خرج.

وأما في نِعَمَ وَيُسَّ، فباللام وحدها، إذ لا يدخلها «قد» لعدم تصرفها، قال<sup>(١)</sup>:  
 ٧٦١ يميناً، لِنِعَمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ  
 وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر، جاز الإقتصار على أحدهما<sup>(٢)</sup> قال تعالى  
 في الاستطالة:

﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾<sup>(٣)</sup>، فلم يأت باللام<sup>(٤)</sup>،  
 للطول<sup>(٥)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

٨١٥ حلفت (٢٤٤/أ) لها بالله حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

(١) زهير بن أبي سلمى. (شعر زهير بشرح الأعلام ص ١٥، وصنعة ثعلب ص ٢٣).

وقد تقدم هذا الشاهد في أفعال المدح والذم، في هذا الشرح.

والشاهد فيه أن (نعم) إذا وقعت جواب قَسَمٍ فإنه لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدها كما هنا.

(٢) انظر سيبويه ٤٧٤/١ بولاق، والمقتضب ٣٣٤/٢، ٣٣٥، ٣٣٦.

(٣) الشمس / من ١ إلى بداية ٩. والآيات بتمامهن:

﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ ١ ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا﴾ ٢ ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا أَجْلَاهَا﴾ ٣ ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا بَسَّهَا﴾ ٤ ﴿وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَتْهَا﴾ ٥ ﴿وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَّهَا﴾ ٦ ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ ٧ ﴿فَالْهَمُّهَا جُورُهَا وَتَقْوَاهَا﴾ ٨ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا﴾ ٩.

(٤) وقال الزجاج وغيره: هذا جواب القسم [قد أفلح من رزَّها]، وحذفت اللام لطول الكلام، والتقدير: لقد

أفلح، وقيل: الجواب محذوف، تقديره: لتبعثن، وقال الزمخشري: تقديره: ليدمد من الله عليهم... ».

[البحر ٨/٤٨١].

(٥) أي: «لطول المعاطيف على القسم». [النهر الماد ٨/٤٧٧].

(٦) هو امرؤ القيس. (ديوانه ص ٣٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر سنة ١٩٥٨م).

الحزنة ٢٢١/٤ بولاق، معاني الحروف للرماني ص ٥٤، الأزهية ٤١، المقتصد ٨٦٥/٢. المقرب ٢٠٥/١،

المغني ٢٢٩، شرح أبياته للبغدادى ٣٩٦/٢، و ٣٣٢/٧، رصف المباني ١١٠، التبصرة والتذكرة ٧٧/١،

٤٥٢.

«والفاجر ههنا: الكاذب. و (الصالي): الذى يصطلي بالنار».

[مختار الشعر الجاهلي ١/٣٨].

الشاهد فيه أن قوله (لَنَأْمُوا) جواب القسم، وجاز الربط باللام من غير (قد) لضرورة الشعر.

ويجب تقدير «قد» بعد اللام<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ لَامَ الابتداءِ لا تدخل على الماضي المجرَّد كما مرَّ، والاقتصار على اللام أكثر من العكس .

وأما نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

٨١٦ وأقسمُ أنْ لو التقينا وأنتمْ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلُمٌ

فمذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> : أنَّ «أنْ» موطئة كاللام في : لئن جئتني لأكرمتك، فاللام في : لكان، إذن، جوابُ القسم، لا جوابُ «لو»، فيكون جواب القسم في قوله<sup>(٤)</sup> :

٨١٧ وأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك، ولكن لم نجد لك مدفعا

محذوفاً<sup>(٥)</sup> وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط .

---

(١) أي لقد ناموا.

(٢) المُسَيَّب بن عَلس، يخاطب بني عامر بن ذهل من أبيات يذكر فيها ما بينهم من العداوة.

الخزانة ٢٢٤/٤ بولاق، سيبويه ٤٥٥/١ بولاق، معجم الشواهد ٣٤٠/١، التبصرة ٤٥١/١، شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ١٨٥/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٩٧؛ وفيه : «حُجَّةُ أَنْ (أَنْ) مع (لو) بمنزلة اللام».

• الشاهد فيه أَنْ (أَنْ) عند سيبويه موطئة كاللام في : لئن جئتني لأكرمتك، فاللام في (لكان) جواب القسم لا جواب (لو).

(٣) الكتاب ٤٥٥/١ بولاق.

(٤) هو امرؤ القيس . (ديوانه ص ٨٥، الرحمانية سنة ١٩٣٠م)، وروايته : وجدك لو شيء . . .

الخزانة ٢٢٧/٤ بولاق، ابن يعيش ٧/٩، ٧٤، تأويل مشكل القرآن ط ٢ ص ٢١٥.

الشاهد فيه أَنَّ الجواب في البيت محذوف، وهو جواب القسم لا جواب (لو) عملاً بمقتضى الضابط في اجتماع قسم وشرط والرضي استنبط هذا الحكم من كلام سيبويه من أَنَّ (أَنْ) الواقعة بعد القسم موطئة كاللام.

(٥) في الصناعتين (لأبي هلال العسكري . ط - الأستانة سنة ١٣٢٠هـ) ص ١٣٦ : «أي لرددناه»، وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٥ ط ٢.

وأقول : إن جواب القسم ليس محذوفاً، ولكنه في بيت بعد هذا البيت، وهو :

إذن لرددناه، ولو طال مكثه لدينا ولكننا بحبك ولعنا

فتكون جملة ولكن لم نجد لك مدفعا : معترضة بين القسم وجوابه، أو بين (لو) الشرطية وجوابها.

وإن كان الماضي<sup>(١)</sup> منفيًا، فبها. نحو : والله ما قام ، وأما إن نفي بلا ، وإن انقلب<sup>(٢)</sup> إلى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال<sup>(٣)</sup> :

٦٢٩ حَسْبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَالله لَا عَذَابَهُمْ بَعْدَهَا سَقَرٌ

أي لا تُعَذِّبُهُمْ ، فلا يلزم<sup>(٤)</sup> تكرير «لا» ، كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو : لا رَحِمَهُ اللهُ ، وذلك لأنَّ الماضي في الموضعين ، بمعنى<sup>(٥)</sup> المستقبل ، وفي غيرهما يجب تكريرها ، نحو :

﴿فَلَا صَلَفَ وَلَا صَلَاحَ﴾<sup>(٦)</sup> ،

وربما جاءت في الشعر غير مكررة ، كقوله<sup>(٧)</sup> :

٨١٨ وَأَيُّ أَمِيرٍ سَيِّئٍ لَفَعَلَهُ

وأما قوله تعالى :

﴿فَلَا أَقْنَحُمُ الْعِقَبَةَ﴾<sup>(٨)</sup> ،

فإنما لم<sup>(٩)</sup> يكرر فيه ، لتكرير تفسير العقبة ، وهو قوله : ﴿فَكَرَّعَ رَقَبَتَهُ﴾<sup>(١٠)</sup> ،

(١) ط : وإذا كان الماضي فيا منفيًا ، نحو . . .

(٢) جملة اعتراضية ؛ لأنَّ نفي المقصود به الدعاء يحوِّله إلى مستقبل .

(٣) المؤمل بن أمّيل المحاربي . والبيت من قصيدة ، قالها في امرأة كان يهاها من أهل الحيرة ، يقال لها : هند ، (الخزانة ٣٣٢/٨ هارون) . وقد تقدم تخريج البيت في الفعل الماضي من هذا الشرح .

(٤) جواب قوله : وإن كان الماضي منفيًا ، ، الخ ،

(٥) د : انتقل إلى معنى الاستقبال .

(٦) القيامة / ٣١ .

(٧) هو شهاب بن العيف العبدي ، شاعر جاهلي أمره المنذر الأكبر أن يهجو الحارث بن جبلة ، فقال :

لَاهُمْ إِنْ الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ رَزَأَ عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ

الخزانة ٢٢٨/٤ ، ٢٢٩ بولاق . ورزأ - بالتثقيل - : ضيق .

الشاهد فيه أن عدم تكرار (لا) في الماضي خاص بالشعر ، بدليل أنه لا يجوز في غير الدعاء والقسم : لا قام زيد .

(٨) البلد / ١١ .

(٩) م : فإنما جاز عدم تكريره .

(١٠) البلد / ١٣ .

إلى آخره، فكأنه قال : لا فاك رقة ولا أطعم مسكيناً.

وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل، وقبل ذلك الشرط قسم، قرنت أداة الشرط، كثيراً، بلام مفتوحة تسمى موطئة، أي : مُهَدَّة، ومعينة لكون الجواب للمقسم، لا للشرط، نحو قولك : والله لئن أتيتني لأتيناك، ويجوز : والله إن تأتني لأتيناك، بلا لام.

فإن حذف القسم وقُدِّر، فالأكثر : المجيء باللام الموطئة، تنبيهاً على القسم المقدَّر من أول الأمر.

وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى :

﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾<sup>(١)</sup> ،

وإن تقدم القسم على الشرط الماضي، وهو ما يكون بلو، فسيجيء حكمه في حروف الشرط .

ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضي، والاسمية، سواء كان المضارع : لا يزال وأخواته، أو غيرها، قال<sup>(٢)</sup> :

---

(١) الأنعام / ١٢١، والآية بتامها :

﴿وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي رَزَقْتُمْ مِنْ أَلْفِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَاسِقٌ إِذَا شَاءَ الشَّيْطَانُ لِيُوحِيَ إِلَيْهِمْ لِيُجَدِّدَ لَكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ .

(٢) امرؤ القيس . (ديوانه ٣٢، أبو الفضل إبراهيم سنة ١٩٥٨م).

الخزانة ٢٠٩/٤، ٢٣١، ٦٣٧ بولاق، سيويه ١٤٧/٢ بولاق، المقتضب ٣٢٦/٢، شرح مقصورة ابن دريد للبريزي ٥٦، ٤١٣ ط . عبد القادر زكار، دمشق سنة ١٩٦١م]، المخصص ١١٥/١٣، الصنائع ١٨٤، الطراز ١٠٩/٢، ٢١٤ [يجي بن حمزة العلوي، ط سيد على المرصفي، مصر سنة ١٩١٤م]، الأمل الشجرية ٣٦٩/١، التبصرة والتذكرة ٤٤٨/١ .

الشاهد فيه أنه يجوز حذف حرف النفي من الفعل المضارع الواقع جواب القسم كما هنا، وأصله : (لا أبرح)، فحذف (لا).

٨٠٩ فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعداً [ولو قطعوا رأسي<sup>(١)</sup> لديك وأوصالي]  
وقال<sup>(٢)</sup> :

٨١٩ تالله يبقى على الأيام ذو حيدٍ بمُشمِخٍ به الظيانُ والأسُ  
ولإنما لم تحذف من الاسمية، لأنها أقل استعمالاً في جواب القسم من الفعلية،  
والحذف لأجل التخفيف، وحُذِفَ من المضارع دون الماضي، لكونه في القسم أكثر  
استعمالاً منه، مع أن لفظ المضارع أثقل، ومن ثمَّ جاز حذف حرف النفي في غير  
القسم من : لا يزال وأخواته ، قال<sup>(٣)</sup> :

٧٣٤ تَنفَكُ تسمع مما حَيَّ تَ بها لِكَ حتى تكونُ  
ولإنما جاز فيها خاصةً، لِلزوم النفي إياها فلا يلتبس بالإيجاب<sup>(٤)</sup> .  
وأما قوله<sup>(٥)</sup> :

(١) ليس في م ، ط .

(٢) مالك بن خالد الخناعي، كما في ديوان الهذليين ٢/٣ (مصر سنة ١٩٦٥م)؛ ورواية الصدر فيه :

والحنس لن يُعَجِّزَ الأيامُ ذو حيدٍ .....

ونُسب في الكتاب ١٤٤/٢ بولاق إلى أمية بن أبي عائذ برواية لله بدل تالله . ونُسب في ابن يعيش ٨٩/٩  
إلى عبد مناة الهذلي . وهو في : المغني ص ٢٨٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ١٤٩/٢ .  
و(حيد) كَعَبَج جمع حيدة ، وهو العقدة في قرن الوعل ، والمُشْمِخَر : الجبل الشامخ ، والظيان والأس : نوعان  
من النبات .

الشاهد فيه أنه حذف من (يبقى) لا ، والتقدير : تالله لا يبقى .

(٣) خليفة بن براز، شاعر جاهلي .

الخرزاة ٤٧/٤ ، ٤٨ بولاق = ٢٤٢/٩ هارون ، ابن الناظم ص ٥١ ، ابن يعيش ١٠٩/٧ .

الشاهد فيه أنه يجوز حذف (لا) من أخوات زال كما هنا ، فإنَّ التقدير : لا تنفك تسمع ، وفي غيرها لا يجوز  
قياساً ، وقد وَرَدَ سماعاً . [انظر الخرزاة ٤/٢٣٣ بولاق] .

(٤) د : ولم يحذف من مازال .

(٥) لم أعتد إلى قائله . وقال البغدادي : «لم أقف على قائل هذا البيت ولا تكملته» ، يريد ما يتصل به من شعر قبله  
أو بعده .

الخرزاة ٤٥/٤ بولاق = ٢٣٧/٩ هارون ، المقرب ٩٤/١ ، معاني الفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، المغني ص ٥١٣ ، =



٧٣٣ فلا وأبي دهماء، زالت عزيزة [على قومها، ما<sup>(١)</sup> قُتل الزند قادح]

فلم يحذف النافي، بل فصل بينه وبين الفعل، كما مرّ في الأفعال الناقصة.

ولإنما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الإثبات، لأنها تكون في الأغلب علامتين : السلام والنون، كما ذكرنا، فحذف إحدهما يستلزم حذف الأخرى، فيكثر الحذف.

ولإنما حُكِمَ بأن المحذوفة من المضارع «لا»، دون «ما» لأنها أكثر استعمالاً في نفي المضارع من «ما».

قوله : «ويحذف جوابه، إذا اعترض، أو تقدم ما يدل عليه»، أي إذا اعترض القسم، أي توسط الكلام، نحو : زيد والله قائم، و : قام والله زيد، وفي نهج البلاغة<sup>(٢)</sup> : «قد<sup>(٣)</sup> والله، لقوا الله».

قوله : «أو تقدمه ما يدل عليه»، نحو : زيد قائم، والله، و : قام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم، أو تأخر عنه، هو من حيث المعنى جواب القسم، وهو كالعوض من ذلك الجواب، مثل جواب الشرط في : أكرمك إن تأتني، كما مرّ في بابه<sup>(٤)</sup>.

وقد يجيء بعد الجملة الاسمية<sup>(٥)</sup> قرينة دالة على الجواب، فيحذف، وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين، وذلك كقوله تعالى :

== ضرائر الشعر ١٥٦؛ وفيه : لعمر أبي دهماء بدل : فلا وأبي دهماء.

الشاهد فيه أن أصله : (فوأبي دهماء لازالت عزيزة) ففصل بين (لا) النافية، وبين (زالت) بالجملة القسمية التي هي : وأبي دهماء.

(١) ليس في م، ط.

(٢) ص ٢١٢ ط. دار الشعب، من خطبة، تحدّث فيها عن شهداء صفيين.

(٣) ط : وقد والله.

(٤) في هذا الشرح، عند الكلام على الجواز.

(٥) د : وقد يجيء بعد الجملة الاسمية مع حرف يمنعه عمله فيما قبله.

﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيْلٍ عَشْرٍ ۝﴾ ،  
 أي : لِيُؤْخَذُنَّ ، وليعاقِبُنَّ ، لدلالة قوله :  
 ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝﴾ ،  
 الآية ، عليه <sup>(٣)</sup> .

وقد تحذف الجملة القسمية ، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً ، دالاً عليها ، نحو : لا أفعله عَوْضُ ، وعَوْضُ العائضين ، وإنما كان كذلك لكثرة استعمال «عَوْضُ» مع القسم ، مع أَنَّ معناه : أبداً ، والبتة ، ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ، ولأجل إفادته قد يقدّم على عامله قائماً مقام الجملة القسمية وإن كان عامله مقترناً بحرف يمنع عمله فيما تقدمه ، كنون التأكيد و«ما» ، فيقال : عَوْضُ لَاتِينِكَ ، وعَوْضُ ما آتَيْكَ لغرض سَدِّه مَسَدَّ القسم ، كما يجيء في حروف الشرط نحو : أما يوم الجمعة فإنَّ زيدا قادمٌ ، وقد يستعمل في غير القسم كقوله <sup>(٤)</sup> :

٨٢٠ هذا ثنائي بما أوليت من حسنٍ لازلت عَوْضُ قرير العين محسودا

ويقوم (٢٤٤ / ب) مقام الجملة القسمية <sup>(٥)</sup> ، أيضاً ، بعضُ حروف التصديق ، وهو : «جَيِّ» <sup>(٦)</sup> بمعنى «نعم» ، والجامع <sup>(٧)</sup> : أَنَّ التصديق توكيد وتوثيق كالقسم ، تقول :

(١) الفجر / ١ ، ٢ .

(٢) الفجر / ٦ .

(٣) متعلق بقوله : لدلالة ؛ يعني أن الآية : ألم تَرَ كَيْفَ دَلِيلٌ على جواب القسم الذي قدّره .

(٤) ربيعة بن مقروم الضبي ، في مدح مسعود بن سالم بن أبي سلمى . الفضليات ص ٢١٤ ، الخزائن ٢٣٤ / ٤ بولاق .

و «عَوْضُ» : ضبطت في الأصول بالفتح والضم . قال الأنباري : أراد بعَوْضُ : الدهر ، وهو مبني على الضم . وفي اللسان : عَوْضُ ، يبنى على الحركات الثلاث . . . . [الفضليات حاشية ١٤ ص ٢١٤] .  
 الشاهد فيه أن (عَوْضُ) ربما لا يستعمل في القسم كما هنا ، وهو هنا ظرفٌ بمعنى (أبداً) متعلق به (لازالت) .

(٥) م : الاسمية .

(٦) الجنى الداني ٤٣٣ .

(٧) أي الوجه المشترك بين القسم وبعض حروف التصديق التي تقوم مقامه .

جَيْرٍ، لأفعلن<sup>(١)</sup>، كأنك قلت : والله لأفعلن، وهي مبنية على الكسر، وقد تفتح ككيف، وليست اسماً بمعنى «حقاً»<sup>(٢)</sup> خلافاً لقوم<sup>(٣)</sup>. وبناءؤهما عندهم، لموافقة «جَيْرٍ» الحرفية لفظاً ومعنى، ولا يكفي في البناء : الموافقة اللفظية.

ألا ترى إعراب «إلى» بمعنى النعمة<sup>(٤)</sup>.

وقد يؤتى بها دون القسم، قال<sup>(٥)</sup> :

٨٢١ وُقِّلَنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلَ مَشْرِبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ  
وَرَبِّهَا نُونَتْ ضَرُورَةً، قال<sup>(٦)</sup> :

(١) الجُمْلُ ص ٢٦٣.

(٢) الجنى ٤٣٣، والمغني ١٦٢ «لأنها ليست مما يقام مقام المصدر؛ لأنها حرف جاء لمعنى». [رسالة كَلَّا للطبري،

تحقيق د. فرحات، الرياض المكتبة الدولية ط ١ سنة ١٩٨٢م].

(٣) منهم : الكِسَائِيُّ، ونَصْرُ بْنُ يَوْسُفَ، وابنُ وَاصِلٍ، وابنُ الْأَنْبَارِيِّ.

[البحر ١٩٧/٦].

وانظر الصاحبي ص ٢١٨.

(٤) إِلَى، أَلَى، إِلَيَّ : واحد الآلاء، وهي النَّعْم.

[الزاهر ١٤٤/٢، فتح القدير ١٣٣/٥].

(٥) مُضَرَّسٌ بْنُ رَبِيعٍ الْأَسَدِيِّ.

الخزانة ٢٣٥/٤ بولاق، المغني ١٦٢، شرح أبيات المغني للبغدادي ٥٩/٣، ٦٥، ٦٦، الإيضاح في شرح

المفصل ٢٢٣/٢، ابن يعيش ١٢٢/٨.

و (الْفَرْدُوسُ) : اسمُ مكانٍ قُرْبَ الْبَيْمَةِ، و (دَعَائِرُهُ) : جمع الدَعُورِ، وهو الخوض المتلثم، و (أُبِيحَتْ) :

انْتَهَكَتْ.

و (إِنْ) بالفتح والكسر، ولكل معنى :

«فالفتح على معنى أن ذلك قد تحقق لأجل إباحة حيضانه وما تهدم منه، والكسر على معنى أن ذلك قد تحقق إن

كانت قد حصلت الإباحة لدعائره، فظهر أن الفتح في المعنى المراد أقوى من الكسر».

[إيضاح المفصل ٢٢٣/٢].

الشاهد فيه أن (جَيْرٍ) قد تستعمل في غير القَسَم كما هنا، فإنها حرف تصديق بمعنى نَعْم بدون قَسَمٍ.

(٦) لم يُعْرَفْ قَائِلُهُ. وهذا البيت أحد أبيات أنشدها يعقوبُ بْنُ السَّكَيْتِ، وشرَحَهَا، ولم ينسبها هو، ولا غيره. وهي

في التحسُّر على قومٍ ما توا قبل الشاعر.

الخزانة ٢٣٨/٤ بولاق، معجم الشواهد ٣٨٧/١.

=

٨٢٢ وقائلةً أُسِيتَ فقلت جَيْرٌ<sup>(١)</sup> أُمِّي ، إِنِّي<sup>(٢)</sup> من ذاك ، إِنَّهُ  
وبه استدللَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى اسْمِيَّتِهِ .

قال عبدُ القاهر : هو<sup>(٣)</sup> اسمُ فِعْلٍ ، بمعنى أَعْتَرَفَ<sup>(٤)</sup> ، ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع  
حروف التصديق .

وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله<sup>(٥)</sup> :

٨١٧ وأقسم لو شيء أنا رسولُهُ .....  
أي : أقسم بما يقسم به .

ويُستغنى ، كثيراً ، عن القسم بجوابه ، إِنْ أَكَّدَ بالنون ، نحو : لأضربنَّكَ ؛ لأنَّ  
النون لها مواضع ، كما يجيء ، ولا تحيء في الخبر الصَّرف ، نحو : تضربنَّ زيداً ، وأما  
نحو : «لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ<sup>(٦)</sup>» ولزید قائم ، فلم يَقم دليلٌ على كونها جوابيَّ القَسَم ، خلافاً  
للكوفيين ، كما تقدَّم .

وقد يقوم مقام القسم : حقاً<sup>(٧)</sup> ، وبقيناً ، وقطعاً ، وما أشبهها ، نحو : حقاً

الشاهد فيه أنه استدللَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى اسْمِيَّة (جَيْرٌ) بالتنوين اللاحق له كما هنا ، وجعلها الرضي ههنا حرفاً والتنوين  
لضرورة الشعر .

(١) ط : جيرا .

(٢) ط : أنه ،

(٣) لم يُنصَّ على هذا في كتابه المقتصد .

(٤) د : ... بمعنى أَعْتَرَفَ ، كما أن هيهات اسم لبعد ، ويلزمه أن يكون جميع حروف التصديق كذلك .

(٥) هو امرؤ القيس . والبيت بتهامه :

وأقسم لو شيء أنا رسولُهُ سواك ، ولكن لم نجد لك مدفعاً

وقد سبق تخريجه .

(٦) آل عمران / ١٨١ ، ونصّها :

«لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيكَ سَتَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ  
وَنَقُولُ دُفُّوا عَذَابَ الْحَرِيقِ» .

(٧) في م بعد قوله : «حقاً» : «وما في معناه ، نحو ، يقيناً لأفعلن وقطعاً لتركين» .

لأَفْعَلْنَ، كذا «كَلَّا»<sup>(١)</sup>، إذا لم يكن ردعاً نحو :

﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> ،

وكذا الالتزام، إمّا نَذَر، نحو : لله على كذا لأَفْعَلْنَ، أو : عهد، نحو : عاهدت الله لأَفْعَلْنَ، وعلى عَهْدِ اللَّهِ لِأَقَوْمَنْ.

[عَنْ :

قوله : «وعن للمجاوزه، وعلى للاستعلاء، وقد يكونان اسمين»

«بدخول مِنْ»<sup>(٣)</sup> ، والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسماً،

«ومذ ومنذ للزمان : للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر»

«نحو : ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا، وحاشا وعدا وخلا»

«للاستثناء».

قوله : «وعن للمجاوزه»، أي لبعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدى بها، نحو : رميت عن القوس، أي : بُعد السهم عن القوس بسبب الرمي، وكذا، أطعمه عن الجوع، أي : بُعدُه عن الجوع بسبب الإطعام، وكذا : أدّيت الدّين عن زيد، وقولهم : رَوّيت عنه علماً، وأخذته عنه : مجاز، كأنك نقلته عنه، وقولك : جلست عن يمينه، أي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس، وقوله تعالى : ﴿يَخَالِفُونَ عَنْ<sup>(٤)</sup> أَمْرِهِ﴾.

(١) ذهب إلى أنها صلة اليمين : النضر بن شميل تلميذ الخليل، والفراء ... [البحر ١٩٧/٦، مقالة كَلَّا ص ٣٧ لأحمد بن فارس تحقيق د. فرحات].

(٢) الهَمْزَةُ / ٤ ، ونُصِّها :

﴿كَلَّا لَيُبَدِّلَنَّهُ فِي الْخَطْمَةِ﴾.

في رسالة كَلَّا للطبري ص ٣٠، جَعَلَ كَلَّا في الآية بمعنى أَلَا : «أي : ألا لينبذن في الخطمة»، وانظر دراسات، القسم الأول ٣٩٨/٢.

(٣) «وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أَنَّ (عَنْ) إذا دخل عليها (مِنْ) باقية على حرفيتها. وزعموا أَنَّ (مِنْ) تدخل على حروف الجر كُلِّها، سوى «مذ»، واللام، والباء، و«في» .» [الجنى ٢٤٣].

(٤) النور / ٦٣ ، والآية بتمامها :

مضمن معنى : يتجاوزون ، و : ﴿ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ <sup>(١)</sup> ﴾ ، أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة ، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله ، وقوله : عن طبق ، صفة لـ (طبقاً) وليس المراد : طبقين فقط ، بل المقصود جنس أطباق ، كل واحد منها أعظم من الآخر ، فهو مثل التثنية في لَبَيْك ، وقوله تعالى : « كَرْنَيْنِ » <sup>(٢)</sup> ، والمراد في الكل : التكرير والتكرير ، فاقْتَصِرَ على أقل مراتب التكرير وهو الاثنان ، تخفيفاً ، وكذا قولهم :

٨٢٣ ورث السيادة كابراً عن كابر <sup>(٣)</sup>

أي : كابراً متجاوزاً في الفضل عن كابر آخر ، وقال بعضهم : أي كابراً بعد كابر ، والأولى : إبقاء الحروف على معناها ما أمكن <sup>(٤)</sup> .

﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلْلُونَ مِنْكُمْ لَوْ أَدَّاهُ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(١) الانشقاق / ١٩ ، ونصها :

﴿ لَتَرَكِبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ .

(٢) الملك / ٣ ، والآية بتمامها :

﴿ ثُمَّ أَتِجِعُ الْبَصَرَ كَرْنَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ .

(٣) الخزانة ٢٤١/٤ بولاق .

(٤) لقد عقد ابن جني في الخصائص ٣٠٦/٢ باباً عَنْوَتُهُ بقوله : باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض ، ثم قال : « ... إنه يكون ... على حَسَبِ الأحوال الداعية إلى ذلك ، والمُسَوِّغَةُ له . فاما في كل موضع ، وعلى كل حال فَلَا ... » .

وقال البَطْلَوِيُّ في الاقتضاب ص ٣٣٩ - ٣٤٠ : « هذا الباب أجازة قوم من النحويين ، أكثرهم الكوفيون ، ومنع منه قوم أكثرهم البصريون ، وفي القولين نَظَرٌ ؛ لأن من أجازة دون شرط وتقييد لزمه أن يميز : سرت إلى زيد ، وهو يريد : مع زيد . وهذه المسائل لا يميزها من يميز إبدال الحروف . ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف في التاويل لكثير مما وَرَدَ في هذا الباب » .

وانظر المقتضب ٣١٩/٢ ، والكامل ٢٤٤/٦ - ٢٤٥ ،

والأمالى الشجرية ٢٦٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٧٣/١ ،

و ٤٣٥/٤ ، و ١٥٢/٨ .

وقوله<sup>(١)</sup> :

٥٢٣ لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دَيَّاني فتخزوني

ضَمَّنَ فِيهِ<sup>(٢)</sup> «أفضلت» معنى : تجاوزت في الفضل :

قال أبو عبيدة في : «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىَّ»<sup>(٣)</sup>، أي بالهوى<sup>(٤)</sup>، والأولى أنها بمعناها،  
والجار والمجرور صفة للمصدر، أي : نطقاً صادراً عن الهوى، فـ «عَنْ» في مثله تفيد  
السببية، كما في قولك : قلت هذا عَنْ علم، أو عَنْ جهل، أي قولاً صادراً عن  
عِلْمٍ . . . .

وقوله<sup>(٥)</sup> :

٨٢٤ تَصُدُّ وتُبْدِي عن أسيلٍ وتَتَّقِي بناظرةً من وَحْشٍ وَجَرَةً مُطْفِلٍ

ضمن تبدي معنى تَكْشِفُ، أي تكشف الغطاء وتُبْعِده عن وجه أسيل .

قوله : «وعلى للاستعلاء»، إِمَّا حَقِيقَةً نحو : زيد على السطح ، أو مجازاً نحو :  
عليه دَيْنٌ، كما يقال : رَكِبَهُ دَيْنٌ، كأنه يحمل ثقل الدَّيْنِ على عنقه أو على ظهره،

- 
- (١) ذو الأصبع المدواني، خاطَبَ به ابنُ عَمِّ له، وكان ينافسه ويُعَادِيهِ، (المفضليات ٦٧/١ ط . القاهرة سنة ١٩٠٦م). وقد سبق تخريج البيت . الشاهد فيه هنا أَنَّ (أفضلت) ضَمَّنَ معنى : تجاوزت في الفضل، فلهذا تَعَدَّى بـ (عن)، ولولا التضمين لقال : أفضلت علي ؛ لأنه من قولهم : أفضلت على الرجل إذا أوليته فضلاً .
- (٢) د : بجوز أن يكون (أفضلت) مضمناً معنى تجاوزت في الفضل، وأن يجعل عن بمعنى على .
- (٣) والنجم / ٣ .

(٤) مجاز القرآن ٢٣٦/٢ . هذا، وقد ذهب مذهب أبي عبيدة : ابنُ قُتَيْبَةَ .

انظر : [أدب الكاتب ٥٠٧، المخصص ٦٥ / ١٤] .

(٥) هو امرؤ القيس، كما في شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٥٧ .

و (تَصُدُّ) : تعرض، و (أسيل) : صفة لموصوف محذوف، أي :

وتبدي عن خَدِّ أسيلٍ . و (ناظرة) : أي عينها . و (وَجَرَةً) :

موضع، وأراد بـ (وحش وجرة) : الظباء .

الشاهد فيه أَنَّ (تُبْدِي) ضَمَّنَ معنى : تكشف في تعديته إلى المفعول الثاني بـ (عن) وأما المفعول الأول فهو محذوف  
كما أشار إليه الرضي .

ومنه : عليّ قضاء الصلاة، وعليه القصاص، لأن الحقوق كأنها رابكة لمن تلزمه، وكذا قوله تعالى :

﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾<sup>(١)</sup>،

تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في شيء من الاستعمال : لم يُراعَ أصلُ معناه، نحو : ما أعظم الله .

ومنه : توكلت على فلان، واعتمدت عليه .

وأما قوله<sup>(٢)</sup> :

٨٢٥ إذا رضيت عليّ بنو فُشَيْرٍ [لَعُمُرَ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا]<sup>(٣)</sup>

فلحمل «رضيت» في التعدي على ضده، أي سَخِطْتُ، كما جُملَ بعثُ منه، عليّ : اشتريت، وقربت منه على : انفصلت عنه ،  
وقوله<sup>(٤)</sup> ؛

---

(١) مريم / ٧١، والآية بتأنيدها :

﴿وَإِنْ يَنْكُرُ لَهَا وَرَدُّهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ .

(٢) القُحَيْفُ الْعُقَيْلِي، يمدح حكيم بن المسيب القشيري .

الخزانة ٢٤٧/٤ بولاق، المغني ١٩١، شرح أبيات المغني للبغداد ٢٩٣/٢، و ٦٣/٤، و ٤٧/٨، الأزهري ٢٨٧، الأمالي الشجرية ٢٦٩/٢، المُخَصَّص ٦٥/١٤ .

الشاهد فيه أن تعدى (رضي) بـ (على) مع أنه يتعدى بـ (عن) لحمله على ضده، وهو سخط، فإنه يقال : سخط عليه، وهم قد يحملون الضدَّ على الضدِّ، كما يحملون النظرَ على النظر، وهذا التوجيه للكسائي . [الخزانة ٢٤٧/٤ بولاق] .

(٣) ليس في م ، ط .

(٤) الراعي النُمَيْرِي [ديوانه ص ١٤٢، تحقيق راينهرت فايرت] .

الخزانة ٢٥٠/٤ بولاق، الاقتضاب ٢٤٢، تأويل مشكلة القرآن ٣٩٧، ضرائر الشعر ٢٣٣ .

«واستغار أي هبط . . . قال الأزهري : معنى استغار في بيت الراعي هذا أي اشتد وصلب ، يعني شحم الناقة ولحمها إذا اكتنز . . .» [اللسان ط . الخياط ٢ / ١٠٢٨ غور] .

الشاهد فيه أنَّ (على) من قوله عليها ليست بمعنى اللام كما قاله الكوفيون ، وإنما ضَمَّنَ الفعل (خلا) معنى (وقف) وما قاله الرضي هنا تحريفٌ ووهمٌ . [انظر الخزانة ٤ / ٢٥١ بولاق] .



٨٢٦ رَعَتْهُ أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا [فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا<sup>(١)</sup>] وَاسْتَغَارَا

أي : على مذاقها، كأنه ملك مذاقها وتسلط عليه فهي تميل إليه وتتبعه .

وقولهم : فلان على جلالة يقول كذا، أي : معها، وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم : ركبته الديون أي لزمته .

ومنها : سِرَّ على اسم الله، أي ملتزماً به، فكأنه مركب يملك إلى مقصودك، ومنه قولهم : مررت على زيد، لأنه يفيد أن مرورك به كان من جهة الفوق، بخلاف معنى : مررت به .

وقوله<sup>(٢)</sup> :

٨٢٧ إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَغْتَمِلُ<sup>(٣)</sup> إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ  
«على» ليست فيه زائدة، بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله : إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا  
مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول، كما مر في باب<sup>(٤)</sup>  
الموصولات، فَقُدِّمَ عَلَى «عَلَى مَنْ (٢٤٥ / أ) يَتَّكِلُ» فصار : عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ، فجاز  
حذف الضمير لانتصابه، يَتَّكِلُ صريحاً<sup>(٥)</sup>

قوله : «وقد يكونان» ، أي عن، وعلى، اسمين<sup>(٦)</sup>، فلا يستعملان إلا مجرورين .

(١) ليس في د، ط .

(٢) رَجَزٌ لِأَخْدِ الْأَعْرَابِ، مجهول القائل .

الخزانة ٢٥٢ / ٤ بولاق، سيبويه ٤٤٣ / ١ بولاق، المسائل العسكرية ص ٨١، المغني ١٩٢، شرح أبيات المغني للبيهقي ٢٤٢ / ٣، ٣٠٤، الخصائص ٣٠٥ / ٢ .

و (يعتمل) : يعمل بنفسه، ويحترف لإقامة العيش .

الشاهد فيه أَنَّ (على) ليست زائدة، وإنما هي مقدمة من تأخير، والأصل : إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ .

(٣) ط : يعتمي .

(٤) في أول هذا الشرح .

(٥) في م تكملة : «لأن المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة» .

(٦) القائلون باسميهما : ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي، وابن معزوز، والشلويين في أحد

تولييه . [الجنى الداني ٤٧٣ ، وابن الطراوة النحوي ١٩٣] .

بمن، وإنما تتعين، إذن، اسميتها؛ لأنَّ الجَرَّ من خواصَّ الأسماء، قال<sup>(١)</sup> يصف قطاة :

٨٢٨ غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ  
وقال<sup>(٢)</sup> :

٨٢٩ ولقد أراني للرماح دريئة<sup>(٣)</sup> مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
فَيْنِيَان، إذن، لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسيين لهما معنى، فيلزم «عن» الإضافة، ومعناه؛ جانب، بخلاف «على»، قال<sup>(٤)</sup> :

٧٣٣ باتت تنوش الحوضَ نَوْشاً مِنْ عَلَا نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجَوَّازَ الْفَلَا  
أي : من فوق.

قوله : «والكاف للتشبيه»، ودليل حرفيته، وقوعه صلة في نحو : جاءني الذي

---

(١) مُزاحم العقيلي، شاعرٌ فصيحٌ بدوي إسلامي، كان في زمن جرير والفرزدق. (الخزانة ٤٥/٣ بولاق).  
المقتضب ٥٣/٣، أسرار العربية ٢٥٦، سيبويه ٣١٠/٢ بولاق، الاقتضاب ٤٢٨، المقرَّب ١/١٩٦،  
الإيضاح العُصْدي ٢٥٩/١، المتصّد في شرح الإيضاح ٨٤٥/٢، الإشارة إلى تحسين العبارة ٧٨.  
والضمير في (غَدْتُ) يعود إلى القَطَاة. والظم : ما بين الشربتين. و (تَصِلُ) : يسمع لجوفها صوتٌ من  
العطش. والقَيْضُ : قشر البيض الأعلى. و (مَجْهَلٍ) : الصحراء التي يجهل فيها، فلا يُتَدَى لسبيلها.  
الشاهد فيه أَنَّ (على) يتعين أن يكون اسماً إذا دخل عليها حرف جر كما هنا.  
(٢) قَطْرِي بن الفُجَاءة.

(٣) الخزانة ٢٥٨/٤ بولاق، الأمالي الشجرية ٢٢٩/٢، ٢٥٤، شواهد التوضيح ١٤٦، ابن يعيش ٤٠/٨، أسرار  
العربية ٢٥٥، ضرائر الشعر ٣٠٧.  
والدريئة : تهمز ولا تهمز. فتجعل من الدَّرء، وهو الدفع، ومن الدري، وهو الختل. ويمكن حمل البيت عليهما  
جميعاً.

الشاهد فيه أَنَّ (عن) اسم بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجر عليها.

(٤) ط : درية.

(٤) يُنسب في كتب النحو إلى غيلان بن حُرَيْث !.

على أنه رَجَز لابي النجم العجلي. (ديوانه ص ٢١٠). وقد سبق تحريجه. والشاهد فيه ههنا أن (علا) الاسمية  
لا تلزم الإضافة كما هنا بخلاف (عن) فلأنها تلزمها.

كزید، فهو مثل : الذي في الدار<sup>(١)</sup>.

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون بمعنى المثل، والمبتدأ محذوف، أي : الذي هو كزید، أي مثل زید.

قلت : قد تقدم في باب الموصولات<sup>(٢)</sup> : أن حذف المبتدأ في صلة غير «أي» إذا لم تطل، في غاية القلة، واستعمال نحو : الذي كزید : شائع كثير<sup>(٣)</sup>.

وتتعين<sup>(٤)</sup> اسميتها إذا<sup>(٥)</sup> انجرت، كما في قوله<sup>(٦)</sup> :

٨٣٠ يضحكن عن كالبرد المنهم

وإذا ارتفعت، كما في قوله<sup>(٧)</sup> :

٧٧٦ أنتتهون، وهل ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

أو على الابتداء، نحو : كذا عندي درهماً، على ما قال بعضهم، واستدل بقولهم : إن كذا درهماً مالك برفع : مالك، والأولى أن يدعى تركيب كذا كما مر في باب<sup>(٨)</sup> الكنايات، وما ذكره من رفع مالك، غير دال على مدعاه، وسيبويه<sup>(٩)</sup> لا يحكم

(١) انظر أدلة أخرى في الجني الداني ص ٧٨.

(٢) في أول هذا الشرح.

(٣) م : شائع كثير، فلا يكون اسماً.

(٤) ط : ويتعين.

(٥) د : وتتعين اسميتها مجرورة، نحو قوله :

(٦) العجاج (ملحقات ديوانه ٨٣، ابن الورد، ليسغ سنة ١٩٠٣ م).

الحزاة ٢٦٢/٤، ابن يعيش ٤٢/٨، ٤٤، المخصص ١٩/٩،

الإيضاح في شرح المفصل ١٥٧/٢، الفوائد الضيائية ٣٣٣/٢.

و(المنهم) : الذائب.

الشاهد فيه أن الكاف في (كالبرد) يتعين اسميتها إذا انجرت كما هنا، فالكاف اسم بمعنى مثل : صفة لموصوف

محذوف أي : عن ثغر مثل البرد.

(٧) الأعشى . وقد سبق تخريج البيت.

(٨) في هذا الشرح.

(٩) يستفاد هذا من كلامه في الكتاب ١٣/١، ٢٠٣ بولاق. وانظر الجني ٧٨، والمقتضب ١٤٠/٤.

باسميتها إلا عند الضرورة، وأما الأخفش<sup>(١)</sup> فيجوز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجزولي.

وتكون أيضاً، زائدة، إذا لم تلتبس بالأصلية، كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

٨٣١ لواحق الأقارب فيها كالمقّ

أي فيها المقق وهو الطول.

ويحكم بزيادتها عند دخولها على «مثل»، في نحو:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٣)</sup>

أو دخول مثل عليها، كقوله<sup>(٤)</sup>:

٨٣٢ فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَأْكُولٍ

إذ الغرض أنه لا يُشَبَّهَ بالمشبه، فلا بُدَّ من زيادة إحدى أداتي التشبيه، وزيادة ما

---

(١) شرح جمل الزُّجَاجي ٤٧٧/١. هذا، وقد وافق الأخفش ابن جني في سِرِّ الصناعة ٢٨٥/١.

(٢) رؤية بن العجاج (ديوانه) ص ١٠٦، وليم بن الورد، دار الآفاق، بيروت سنة ١٩٨٠م.

وهذا عجز بيت، وصدره: قُبَّ من التَّغْدَاءِ حُقْبٌ فِي سَوَقٍ \* ... الشاهد فيه أَنَّ الكاف في (كالمقق) زائدة،

(أي: فيها مُقَقٌّ؛ لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولاً، وليس يريد: أن فيها شيئاً مثل الطول ... إنما يريد

أنها طويلة ففيها الطول نفسه، لا شيء يشبه الطول [البغداديات ص ٤٠٠].

(٣) الشُّورَى / ١١، والآية بتمامها: فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً

يَذَرُوكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهو السميع البصير. انظر الإشارة للمجاشعي ص ٧٧.

والبغداديات ص ٤٠٠.

(٤) رؤية. (ملحقات ديوانه ١٨١). وينسب هذا الرجز، أيضاً، إلى حُمَيْدِ الْأَرْقَطِ، كما في سيبويه ٤٠٨/١ ط.

هارون.

الخزانة ٢٧٠/٤ بولاق، العُتْبِيُّ ٤٠٢/٢، رصف المباني ٢٠١، البغداديات ص ٣٩٨، سر الصناعة ٢٩٦،

إيضاح الشعر ٦٦/ب.

والشاهد فيه إدخال «مثل» على الكاف؛ لأن الكاف بمعنى مثل، والتقدير: مثل مثل عصف، وجاز التكرار لاختلاف اللفظين.

هو على حرف : أولى ، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف في الأغلب<sup>(١)</sup> ، والحكم بزيادة الحرف أولى ، وأما إذا اجتمع الكافان ، نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

وصالياتٍ ككما يُؤثَفَيْنُ (١٣٥)

فإما أن يكون من باب التوكيد اللفظي ، فهما إما إسكان أو حرفان كقوله<sup>(٣)</sup> :

... .. ولا لِّلِما بهم أبدأ دواء ١٣٤

وإما أن تكون إحداها زائدةً ، فتكون تلك الزائدة حرفاً ، إذ زيادة الحرف أولى ، فتكون ، إما الأولى ، مثل قوله : لَيْسَ كَمِثْلِهِ<sup>(٤)</sup> شَيْءٌ ، وإما الثانية ، فهو كقوله : مثل كعصف<sup>(٥)</sup> ، ولا يجوز أن يكونا اسمين أو حرفين ، وإحداها زائدة .

فإن قلت : لفظ مثل ، لأبْدُ له من اسمٍ مجرورٍ ، فكيف حكمت بزيادة الكاف في : مثل كعصف ؟ .

قلت : لا يمتنع منع الاسم عن الجر ، عند الضرورة ، وإن كان لازماً للإضافة ؛ لأن عمله الجر ، ليس بالأصالة ، ويجوز أن يكون «مثل» مضافاً إلى مقدر مدلول عليه بعصف ، الظاهر ، كما قلنا<sup>(٦)</sup> في :

ياتيم تيم عدي<sup>(٧)</sup> ١٣٢

فعلى هذا ، لا تكون الكاف زائدةً ، فكأنه قال : مثل عصف ، كعصف ، وكذا الكلام في : «ككما» .

(١) في د : بعد قوله في الأغلب : كما قرئ في الشواذ على الذي أحسن بالرفع .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٦٢ من القسم الأول .

(٣) مسلم بن معبد الوالي . وصدر البيت : فلا والله لا يُلغى لما بي \* ..... وقد سبق تخريجه .

(٤) الشورى / من ١١ .

(٥) رؤية . (ملحقات ديوانه ١٨١) ، أو حُمِدَ الأَرْقَطُ ، وقد تقدم الشاهد وتخريجه قبل قليل .

(٦) في باب المنادى ، في الشرح الأول .

(٧) سبق تخريجه ص ٤٦٠ من القسم الأول .

ويجوز في قوله تعالى :

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(١)</sup> :

أَلَّا يُحْكَمَ بزيادة الكاف<sup>(٢)</sup> ، بل يكون على طريقة قوله<sup>(٣)</sup> :

٨٣٣ ولا ترى الضَّبَّ بها يَنْجَحِر

وقولك : ليس لأخي زيد أخ ، أعني نفي الشيء بنفي لازمه ، لأن نفي لازم يستلزم نفي الملزوم ، فأخوزيد ملزوم ، والأخ لازمه ، لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد ، فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم ، أي : ليس لزيد أخ ، إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ ، هو زيد .

فكذا هنا : نفيت أن يكون لمثل الله مثل ، والمراد نفي مثله تعالى ، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله .

والكاف لا يدخل على المضمَر خلافاً<sup>(٤)</sup> للمبرد<sup>(٥)</sup> ، إذ لو دخله لَأَدَّى إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب ، فطرد المنع في الكل .

---

(١) الشَّوَرَى / من ١١ ، وتقدم نَصُّها .

(٢) جَعَلَهَا زائدة ابن فارس [الصاحبي ١٤٥] ، وابن سيدة [المُخَصَّص ١٤ / ٤٩] ، والمُرَادِي [الجنى ٧٩] ، و «المعنى : ليس مثله شيء» .

[الجنى ص ٨٧] . وانظر الإشارة ص ٧٧ ، واللَّمَع ص ١٥٨ ، والْبُرْهَان ٣١٠/٤ .

(٣) عمرو بن أحر الباهلي (ديوانه ص ٦٧) ، وقبله : لا تُفَرِّغْ الأَرْنَبا أحوالها . . . . . والبيت في وصف فلاة .

الخزانة ٢٧٣/٤ بولاق ، الخصائص ١٦٥/٣ ، ٣٢١ ، الأمالى الشجرية ١٩٢/١ ، حاشية على شرح بانت سعاد ٧٠٢/١ .

الشاهد فيه أنَّ الشاعر لم يرد أنَّ بها أرناب لا يفزعها أحوالها ولا ضباباً غير منججرة ، ولكنه نفى أن يكون بها حيوان .

(٤) المقتضب ٢٥٥/١ .

(٥) م ، د تكملة بعد قوله خلافاً للمبرد : «وإنها لم يدخل عليه لأنه كان يؤدي إلى اجتماع الكافين نحو كك ، ومؤنثة ومثنيتها ومجموعهما فطرد المنع في الكل وقد جاء في الشعر داخلاً على المنصوب .

وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل، قال<sup>(١)</sup> :

٨٣٤ فاجل وأحسِن في أسيرك إنه ضعيفٌ ولم يأسر كإياك أسر

وهو من باب إقامة بعض الضمائر مقامَ بعضٍ، وعلى المجرور أيضاً، قال<sup>(٢)</sup> :

٨٣٥ فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً كهُ ولا كهنٌ إلا حائلاً<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup> :

٨٣٦ وأُمُّ أوعالٍ كها أو أقرباً

وقد يدخل في السَّعة على المرفوع نحو : أنا كَأنت.

وتجيء «ما» الكافة بعد الكاف، فيكون لـ : كما، ثلاثة معانٍ :

---

(١) لم أعتد إلى قائله :

الخزانة ٢٧٤/٤ بولاق، مجالس ثعلب ١/١٣٣ ط ٣، ضرائر الشعر ٢٦٢.

الشاهد فيه أنَّ الكاف قد تدخل على الضمير المنفصل، كـ (إياك) لضرورة الشعر، كما هنا، قال ابنُ عُصفور : «يريد : كانت أسر. فوضع إياك موضع (أنت) للضرورة. وإنا قضى على «إياك» بأنها في موضع «أنت» : لأن الكاف لا تدخل في سعة الكلام على مضمير إلا أنَّ يكون صيغته صيغة ضمير رفع منفصل، نحو قولهم : ما أنا كَأنت ولا أنت كَأنا». [ضرائر الشعر ص ٢٦٢].

(٢) رؤية (ديوانه ص ١٢٨)، ونسب البيتان في الكتاب ١/٣٩٢ بولاق، وضرائر الشعر ص ٣٠٨ إلى العجاج.

الخزانة ٢٧٤/٤ بولاق، العيني ٣/٢٥٦، المسائل العسكرية ص ٤٤. و (البعل) : الزوج. و (الحلائل) جمع حليلة، وهي : الزوجة. والحائض، وهو المانع من التزويج؛ لأن الحمار يمنع أثنه من حمار آخر يريدهن. يعني أن تلك الأمتن جديرات بأن يمنعهن هذا العير.

والشاهد فيه قوله : (كه)، و (كهن)، من دخول الكاف على الضمير ضرورة.

(٣) م، د ط : حائلاً.

(٤) العجاج (ملحقات ديوانه ٧٤)؛ وقبله : خلى الذنابات شيئاً كَتَباً. الخزانة ٢٧٧/٤ بولاق، سيبويه ١/٣٩٢.

بولاق، شرح شواهد الشافعية ٤/٣٤٥، ضرائر الشعر ٣٠٨، ابن يعيش ٨/٤٤، شرح جمل الزجاجي ١/٣٣١. الإيضاح في شرح المفصل ٣/١٥٨، المسائل العسكرية ص ٤٤.

و (أم أوعال) : هضبة في ديار بني تميم. وهي بالنصب عطفٌ على الذنابات، وبالرفع على الاستئناف، وخبره (كها) أي مثل الذنابات في القرب منه، أو أقرب إليه منها.

والشاهد فيه دخول الكاف على الضمير ضرورة - كسابقه - تشبيهاً لها بلفظ (مثل)؛ لأنها في معناها.

أحدها : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى ، كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد ، قال تعالى : « أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ <sup>(١)</sup> » ، قال <sup>(٢)</sup> ؛

٨٣٧ فإن الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم فلا يقتضي الكاف ما يتعلّق به ، لأنّ الجار إنّما كان يطلب ذلك ، لكون المجرور مفعولاً ، وذلك لأنّ حروف الجر موضوعة ، كما ذكرنا ، لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به ، إليه ، والمفعول به لا بُدّ له من فعلٍ أو معناه ، فإذا لم تجر ، فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً .

ومعنى : كن كما أنت : كن في المستقبل كما أنت كائن الآن ، فأنت : مبتدأ محذوف الخبر ، فأنت تشبه الكون المطلوب منه ، بالكون الحاصل له الآن ، ومنه قوله عليه السلام : « كما ( ٢٤٥ / ب ) تكونون يؤلّى عليكم <sup>(٣)</sup> » ، شبه التولية عليهم المكروهة ، بكونهم المكروه ، أي بحالتهم المكروهة .

(١) الأعراف / ١٣٨ ، والآية بتامها :

« وَجَنُوزَنَا بَيْنَ إِسْرَاءِ يَلِ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَنْمُوسَى أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ » .

(٢) زياد الأعجم ، من معاصري جرير والفرزدق [الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ٤٣٠ - ٤٣٣ تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر ، طبع دار المعارف سنة ١٩٥٨ ، وط ٢ سنة ١٩٦٧ م] .

الخزانة ٤ / ٢٧٨ بولاق ، والأماي الشجرية ٢ / ٢٣٥ ؛ وفيه وجدنا بدل فإن ، المقتصد ٢ / ٨٥٢ ؛ وفيه : « فما كافة وما بعده جملة من مبتدأ وخبر ، ألا ترى أنك لو قلت : كالذي الحبطات شر بني تميم ، لم يكن كلاماً . ومثله من الكلام : زيد صديقي كما عمرو أخي » .

« والشاهد فيه أن الكاف المكفوفة بـ ( ما ربما تأتي لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى ، تشبه كون الحمر من شر المطايا بكون الحبطات شر بني تميم ، ووجه الشبه بينها وجود كلا الأمرين ) » .

[المقتصد ٢ / ٨٥٢ هامش ٢٨] .

(٣) حديث ضعيف مرسل . رواه الذيلمي ، والقضاعي في مسند الفردوس ، ورواه البيهقي في شعب الإيمان عن أبي إسحاق السبيعي .

وهو في كشف الخفاء ، ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ٢ / ١٢٦ للعجلوني ، نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٢ هـ . وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ص ٣٢٦ للسخاوي نشر الخانجي سنة ١٩٥٦ م .



وثانيها : أنَّ يكون «كما» بمعنى «لعل» حكى سيبويه<sup>(١)</sup> عن العرب : انتظرنى كما آتيك، أي لعلما آتيك، قال رؤبة<sup>(٢)</sup> :

٨٣٨ لا تُشتمَّ الناسَ كما لا تُشتمُّ<sup>(٣)</sup>

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك ، كما يجيء «نمّا» بمعنى «رُبّما»، قال<sup>(٤)</sup> :

٨٣٩ وإني لَمّا أضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقِي اللسان من الفم

أي : رُبّما، وتقول : إني لَمّا أفعل، أي : رُبّما أفعل، وقال بعضهم<sup>(٥)</sup> : إن «بها» يجيء أيضا بمعنى «رُبّما»، نحو : إني بها أفعل ، أي رُبّما.

(١) الكتاب ١/٥٩ بولاق = ١١٦/٣ ط . هارون .

(٢) ملحقات ديوانه ٨٣، الخزنة ٤/٢٨٢ بولاق، سيبويه ١/٥٩ بولاق، الغني ٤/٤٠٩، رصف المباني ٢١٤، البغداديات ص ٢٨٩ .

(٣) أي لا تشتم الناس لعلك لا تشتم إن لم تشتمهم . وعلى هذا تكون الكاف في (كما) للتشبيه المكفوفة بـ (ما) قد تغير معناها بالتركيب فصارت بمعنى لعل .

(٤) هو أبو حنيفة النُمَيْرِي، الهيثم بن الربيع (متوفى سنة ١٨٢هـ)، شاعرٌ مجيد، ورازج فصيح، من أهل البصرة ومخضرمي الدولتين .

الخزنة ٤/٢٨٢ بولاق، سيبويه ١/٤٧٧ بولاق، الأمالي الشجرية ٢/٢٤٤، المغني ٤٠٩، شرح أبياته للبغدادى ٣/١٦٣، و ٥/٣٢٧ . وفيها : وإنا لما نضرب بدل وإني لما أضرب .

و (الكبش) : رئيس القوم يقارع دونهم ويحميهم .

والبيت «مسبوْقُ بقول الفرزدق :

وإنا لما نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه والحرب قد لاح نورها

فكان أبا حنيفة لم يبيت الفرزدق؛ لأنه متأخر عنه» ،

[عن الأستاذ هارون . سيبويه ٣/١٥٦] .

الشاهد فيه أنَّ (من) الحارة لـ (ما) في (لَمّا)، كفت بـ (ما) تغير معناها وصارت بمعنى (ربما) مفيدة للتكثير أو للتقليل على خلاف في مدلولها .

(٥) السيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم .

[الخزنة ٤/٢٨٣ بولاق] .

وثالثها : أن تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود، نحو : ادخل كما يُسَلَّم الإمام، و : كما قام زيد قعد عمرو.

وجوز الكوفية نَصَبَ المضارع بعد «كما» يعني «كيما»، على أن يكون أصله «كيما» فحذفت الياء تخفيفاً، ولم يدفعوا الرفع، ولم يُثبت<sup>(١)</sup> البصرية، لا إفادة «كما» للتقليل، ولا نصب الفعل بعده، واستحسن المبرِّد القولين، وأنشد الكوفية :

٦٥٧ لا تظلموا الناس كما لا تُظلموا<sup>(٢)</sup>

والبصرية يشدونه على الأفراد، لا تظلم الناس كما لا تظلم، أي : لعلمًا.

وقد تكون «ما» بعد الكاف مصدريةً، أيضاً، نحو : كما تدين تُدان، و : افعل كما أفعل.

ويجوز أن يكون القسم الأول، أعني نحو : كن كما أنت، وقوله<sup>(٣)</sup> : «كما تكونون يولِّي عليكم»، من هذا النوع، كما يجوز<sup>(٤)</sup> أن يكون هذا النوع من القسم الأول، أي : تكون «ما» كافة.

وأما «ما» التي بعد «رُبَّ»، فمن قال إنَّ «رُبَّ» حرف، فهي تكفها عن العمل، فلا تطلب متعلقاً، كما ذكرنا في «كما»، وتبقى رُبَّ للتقليل، أي لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها، ومن قال إنها اسمٌ، فهي كافةٌ له، أيضاً، عن طلب المضاف إليه.

و«ما» التي بعد كَثُرَ، وَقَلَّ، وطال، نحو : قَلِّما، وكَثُرَما، وطالماً : إمَّا كافةٌ للفعل

(١) في م : والبصريون لم يشترطوا.

(٢) الإنصاف، المسألة ٨١، وقد سبق تحريمه في نواصب الفعل المضارع.

(٣) أي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) في د : كما يجوز أن تكون (ما) في هذا النوع؛ أعني نحو : كما تدين تُدان كافةٌ كما في القسم الأول.

عن طلب الفاعل، وإمّا مصدريةً، والمصدر فاعل الفعل، وقال بعضهم<sup>(١)</sup> : هي في قوله<sup>(٢)</sup> :

٨٤٠ صَدَدَتْ فَأَطُولَتْ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ  
زائدةً، ووصالٌ فاعل «قَلَّ»، وهي عند سيبويه<sup>(٣)</sup> كافةٌ ووصالٌ مبتدأ.

قوله : «ومذ ومنذ إلى آخره»، قد مضى شرحه في الظروف<sup>(٤)</sup> المبنية.

قوله : «حاشا وخلا وعدا للاستثناء<sup>(٥)</sup>»، مضى شرحها في باب الاستثناء<sup>(٦)</sup>.

(١) المبرد، كما في المغني ص ٤٠٤ طبعة المبارك. والحقُّ أنَّ نسبة (ما) في (فلما) زائدة إلى المبرد وهم من ابن هشام؛ فإنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في «فلما». [انظر المقتضب ٤٨/١ = ٢٢٢/١ الطبعة الأخيرة هامش (١)].

(٢) هو عَمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، كما في [شرح ديوان عمر ص ٥٠٢ تحقيق المرحوم عبي الدين. ط. السعادة سنة ١٩٦٠م].

والكتاب ١٢/١، ٤٥٩ بولاق.

ويُنسَبُ إلى المَرَارِ الفقهسي في الخزنة ٢٨٧/٤ بولاق.

وهو في : ضرائر الشعر ٢٠٢، إعراب القرآن للنحاس ١٩٠/٢، المغني ٤٠٣، شرح أبيات المغني للبغدادى ٢٤٧/٥، ٢٢٢/٧، ٢٤١، المقتضب ٢٢٢/١ الطبعة الأخيرة، النصف ١/١٩١، ٦٩/٢، المحتسب ٩٦/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٩، ابن يعيش ٤/٤٣، ٧/١١٦، ٨/١٣٢، ١٠/٧٦. و (أُطْلِيتِ) من أطال، وكان عليه أن يقول : (أُطْلِيتِ).

الشاهد فيه أن (ما) في قَلَّمَا عند بعضهم زائدة، و(وصالٌ) فاعل قَلَّمَا، وهي عند سيبويه كافة و(وصال) مبتدأ.

(٣) الكتاب ١٢/١، ٤٥٩ بولاق.

(٤) في الشرح الثاني، الذي صح عزمي على تحقيقه والحمد لله رب العالمين.

(٥) قال الصيمري : «وأما (عدا)، و(خلا) فهما في الاستثناء بمنزلة (ليس)، و(لا يكون)، فتضمير فيها اسميهما، وتَنْصِبُ ما بعدهما على الخبر، تقول : أتاني قومك عدا بكرةً، وخلا أخاك، بتقدير : عدا بعضهم بكرةً، وخلا بعضهم أخاك، بمعنى جاوز بعضهم بكرةً. ومنهم من يجعل «خلا» حرف جرٍّ فيجرُّ ما بعدها، فيقول : خلا بكرةً. فإذا أدخلت «ما» فقلت : ما عدا زيدا، وما خلا بكرةً لم يكن إلا النصب؛ لأن (ما) مع (خلا)، و(عدا) بتقدير المصدر، ولا توصل (ما) بالحروف. وأما (حاشا) فهو عند سيبويه حرف خفض، تقول : جاعني القوم حاشا زيدا، وعند أبي العباس أنه فعل. واستدل بتصريف الفعل منه كقولك : حاشيت أحاشي، كما قاله النابغة :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

أي ما أستثني، فأعرف ذلك إن شاء الله عزَّ وجلَّ. [التبصرة ١/٣٨٤ - ٣٨٥].

(٦) في الشرح الأول الذي يقوم بتحقيقه الزميل حسن الحفظي.

واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله وكونه كلمة أخرى، أو زيادته : أن يبقى على أصل معناه الموضوع هوله، ويُضَمَّن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب، فلا نقول إنَّ «على» بمعنى «من» في قوله تعالى :

﴿إِذَا أَكَاوَأَ عَلَى النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>،

بل يُضَمَّنُ «اكتالوا» معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا، ولا يُحكم بزيادة «في»، في قوله<sup>(٢)</sup> :

[وإنَّ تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي<sup>(٣)</sup> ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ] يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَضْلِي ١٠٣

بل يُضَمَّنُ «بجرح» معنى يؤثر بالجرح<sup>(٤)</sup> .

وقد مضى كثيرٌ من ذلك في أماكنه .

(١) سورة المطففين ٢/، ونضها :

﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَاوَأَ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٠٤ من القسم الأول .

(٣) ليس في ط ، م .

(٤) في م : معنى يؤثر بالجرح، وكذا قوله تُبدي عن أسيل كما تقدَّم . انظر المغنى ٦٧٦، وشرح أبياته للبغدادي

١٣٢/٧ .

## [ الحروف المُشَبَّهة بالفعل ، إِنَّ وأخواتها ] :

قوله : «الحروف المشبهة بالفعل : إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ،  
«وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ»<sup>(١)</sup> ، لها صدر الكلام سوى أَنَّ ، فهي بعكسها،  
«وتلحقها ما ، فتلغى على الأفصح ، وتدخل حيثنذ على  
«الأفعال».

إنما سُمِّيَتْ الحروفُ المذكورةُ : الحروفُ المُشَبَّهةُ بالفعل ، بخلاف «ما» ، لأنها تشبه «ليس» الذي هو فِعْلٌ ناقِصٌ<sup>(٢)</sup> ، وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي ، وأيضاً ، «ما» الحجازية ، تشبه «ليس» معنى لا لفظاً ، وهذه تشبه الأفعال المتعدية ، معنى كما يجيء ، ولفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ، وأما فتحة أواخرها ، فإن لم نقل إنها لمسابتها للأفعال ، بل قلنا : إنها لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر ، والياء في «ليت» ، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي ، فتعمل عمل الأفعال ، وإن قلنا إنها<sup>(٣)</sup> لمسابة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال ، لأنها تكون ، إذن ، بسبب المشابهة المتقدمة ، فما أُعْطِيت بعد المشابهة ، لا يكون بعض جهات المشابهة .

وكذلك نون الوقاية ، إن قلنا : إنها لحفظ فتحها ، فقط ، كما تحفظ سكون «من» ، و«عن» ، فهي من جهات المشابهة ، وإن قلنا : هي لأجل المشابهة ، فلا .

فلما شابهت الأفعال المتعدية معنىً ، لطلبها الجزأين<sup>(٤)</sup> مثلها ، وشابهت مطلق الأفعال لفظاً بما ذكرنا<sup>(٥)</sup> ، كانت مسابتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية ،

(١) عدها سيويه خمسة حروف ، فقال : «هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيها بعدها كعمل الفعل فيها بعده .

وهي إِنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ . [الكتاب ١/ ٢٨٠ بولاق].

ومع سيويه : المبرد ، وابن السراج . ولم يَعدُوا (أَنَّ) المفتوحة ؛ لأنها فَرَعٌ . وهو مذهب الفراء . [الجنى ٤٠٣].

وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٢ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٣٦ .

(٢) د ، ط : الذي هو فعل ناقص غير متصرف .

(٣) أي فتحة أواخر هذه الكلمات .

(٤) ط : الجزئين . (٥) وهو قوله : من حيث كونها ثلاثة أحرف ... الخ .

فَجُعِلَ عملها أقوى، بِأَنَّ قُدَّمَ منصوبها على مرفوعها، وذلك لأنَّ عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرف في العمل.

وقيل : قُدَّمَ المنصوب على المرفوع قصداً إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر، أو تنبيهاً بِجَعْلٍ عملها فَرْعِيّاً على كونها فُروعاً للفعل، وهاتان العِلَّتَانِ ثابتتان في «ما» الحجازية، ولم يقدِّم منصوبها على مرفوعها، فالعِلَّةُ هي الأولى. ومشابهتها معنىً لمطلق الفعل، من حيث إِنَّ : في : «إِنَّ، وَأَنَّ» معنى حَقَّقَتْ وأكَّدَتْ،

## [كَأَنَّ :

وفي «كَأَنَّ»<sup>(١)</sup> معنى : شبهت.

قال الزَّجَّاجُ : هي للتشبيه<sup>(٢)</sup> إذا كان خبرها جامداً، نحو : كأن زيدا أسداً، وللشك، (٢٤٦ / أ) إذا كان صفة مشتقة، نحو : كأنك قائم؛ لأنَّ الخبر هو الاسم، والشئ لا يشبه نفسه.

والأولى أن يقال : هي للتشبيه أيضاً، والمعنى : كأنك شخص قائم، حتى يتغايَر الاسم والخبر حقيقةً، فيصبح تشبيه أحدهما بالآخر، إلّا أنه حُذِفَ الموصوف، وأقيم الوصف مُقامه، وجُعِلَ الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، فلهذا تقول : كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل : كأني رجلٌ يمشي، وكأنك رجلٌ يمشي<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر سيبويه ٤٧٤/١ بولاق، والمقتضب ١٠٨/٤.

(٢) في الجنى ص ٥٧٢ نسب الرأي إلى الكوفيين والزجاجي، وكذلك في الهمع ١٣٣/١، وانظر ابن الطراوة النحوي

ص ١٣٤ [د. عياد الشبيبي، مطبوعات نادى الطائف الأدبي ط ١ سنة ١٤٠٣هـ].

(٣) ط : أمشي.

وقيل<sup>(١)</sup> : هي للتحقيق في نحو : كأنك بالدنيا لم تكن ، وكأنك بالآخرة لم تنزل<sup>(٢)</sup> ، وكأنك بالليل قد أقبل .

وأبو علي<sup>(٣)</sup> يعتقد في مثله : زيادة الاسم وحرف الجر ، حتى تبقى «كأن» ، للتشبيه أي : كأن الدنيا لم تكن .

والأولى أن نقول ببقاء «كأن» على معنى التشبيه ، وألاً نَحْكُمَ بزيادة شيء<sup>(٤)</sup> ، ونقول : التقدير : كأنك تبصر بالدنيا ، أي تشاهدها ، من قوله تعالى : ﴿فَبَصَّرْتَهُ بِهِ عَنْ جُنْبٍ﴾<sup>(٥)</sup> ،

والجملة بعد المجرور بالباء : حال ، أي : كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة ، ألا ترى إلى قولهم : كأني بالليل وقد أقبل ، وكأني بزيد وهو ملك<sup>(٦)</sup> ، والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخباراً لهذه الحروف .

## [لكنَّ:]

وفي «لكنَّ» معنى استدركت ، ومعنى الاستدراك : رفع توهم يتولد من الكلام السابق ، رَفْعاً شبيهاً بالاستثناء ، ومن ثم قُدِّرَ الاستثناء المنقطع بلكنَّ ، فإذا قلت : جاءني زيد ، فكأنه توهم أنَّ عَمراً جاءك<sup>(٧)</sup> لما بينهما من الألفة ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنَّ عَمراً لم يَجِيْءْ .

(١) ط : ففيل .

(٢) قوله : كأنك بالدنيا لم تكن ، وكأنك بالآخرة لم تنزل : هذا قول للحسن البصري . [الجني ٥٧٣] .

(٣) في المغني ص ٢٥٤ : « وقد اختلف في إعراب ذلك ، فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة في اسم كان ... وقال ابن عُصْفُور : الكاف والياء في كأنك وكأني زائدتان ... » .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ .

(٥) القصص / ١١ ، والآية بتامها :

﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيبُ فَبَصَّرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ .

(٦) د : بعد قوله وهو ملك : « والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي في لكن .

(٧) ط : أن عمراً أيضاً جاءك .

## [لَيْتَ] :

وفي «لَيْتَ» معنى تمنيت، وفي «لَعَلَّ» معنى تَرَجَّيْتُ، وماهية التمني غير ماهية الترجي، لا أَنَّ الفَرْقَ بينهما من جهةٍ واحدةٍ، وهي استعمالُ التمني في الممكن والمُحال واختصاص الترجي بالممكن، وذلك لأن ماهية التمني : محبةُ حصولِ الشيء، سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أو، لا، والترجي : ارتقابُ شيءٍ لا وثوقٌ بحصوله، فَمِنْ ثَمَّ، لا يُقال : لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب : الطمع والإشفاق فالطمع ارتقاب شيءٍ محبوبٍ، نحو : لعلك تُعطينا، والإشفاق : ارتقاب المكروه، نحو : لعلك تموت الساعة.

## [لَعَلَّ] :

وقد اضطرب<sup>(١)</sup> كلامهم في «لعل» الواقعة في كلامه تعالى، لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله، عليه، تعالى.

فقال قطرب وأبو عليٍّ، معناها التعليل<sup>(٢)</sup>، فمعنى :

﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ<sup>(٣)</sup> تُفْلِحُونَ<sup>(٤)</sup>﴾ ،

أي : لتُفْلِحُوا<sup>(٥)</sup>.

(١) م : وقد اضطرت أقوالهم.

(٢) نُقِلَ في (لَعَلَّ) أربع عشرة لغة. [الإنصاف، م ٢٦، المخصص ١٣ / ٢٧٥].

(٣) هذا المعنى أثبتته الكسائي والأخفش. [الجنى ٥٨٠، المغنى ٣٧٩].

(٤) الحج ٧٧، ونصها :

﴿يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ آمَنُوا أَرَأَيْتُمْ أَزْكَحُوا أَسْجِدُوا وَعَبَدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ .

(٥) ط : ترهون، وهو تحريف.

(٦) في الأزهية ص ٢١٨ ط : «معناه : كي تُفْلِحُوا». وانظر فتح القدير ٣ / ٤٧٠، وتفسير أبي السعود ٢٣ / ٤.



ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى :

﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾<sup>(١)</sup> ،

إذ لا معنى فيه للتعليل<sup>(٢)</sup> .

وقال بعضهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ، ولا يطرد ذلك في قوله

تعالى :

﴿... لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَحْشَنُوا﴾<sup>(٣)</sup> ،

إذ لم يحصل من فرعون تذكراً .

وأما قوله تعالى :

﴿ءَاَمَنْتُ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾<sup>(٥)</sup> ،

فتوبة يأس لا معنى تحتها ، ولو كان تذكراً حقيقياً لقبل منه .

والحق ما قاله سيبويه<sup>(٦)</sup> ، وهو أن الرجاء أو الإشفاق ، يتعلق بالمخاطبين ، وإنما ذلك لأن الأصل ألا تخرج الكلمة من معناها بالكلية ، فلعل ، منه تعالى : حمل لنا على أن نرجو أو نشفق ، كما أن «أو» المفيدة للشك ، إذا وقعت في كلامه تعالى : كانت للتشكيك أو الإبهام ، لا للشك ، تعالى الله عنه .

(١) الشورى / ١٧ ، والآية يتامها :

﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ .

(٢) في البرهان ٣٩٢/٤ : «... وأما استعمالها في الخوف ، ففي قوله تعالى : ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ فإن الساعة

مخوفة في حق المؤمنين ، بدليل قوله :

﴿وَالَّذِينَ ءَاَمَنُوا مُتْسِفُونَ مِنْهَا﴾ . [الشورى / ١٨ ...] .

(٣) طه / ٤٤ ، ونصها :

﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلَانِ إِنَّا لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ أَوْ يَحْشَنُوا﴾ .

(٤) ط : ﴿ءَاَمَنْتُ بِالَّذِي ءَاَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ . وهو تحريف .

(٥) يونس / ٩٠ ، والآية يتامها :

﴿وَجُنُودًا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَاقَاتِ بَعِثَهُمُ فِرْعَوْنَ وَجُنُودَهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا دَرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَاَمَنْتُ أَنَّهُ

لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَاَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ .

(٦) الكتاب ١٦٧/١ ، ٣١١/٢ بولاق .

وقيل : إِنَّ لَعْلَ ، تحييء للاستفهام ، تقول : لَعْلَ زيداً قائمٌ؟ ، أي هل هو كذلك .

وأخبارُ هذه الحروفِ ، عند الكوفيين<sup>(١)</sup> ، مرتفعةٌ بما ارتفعت به في حال الابتداء ، وكذا خبر «لا» التبرئة .

ومذهب البصريين<sup>(٢)</sup> : عمل الحروف في المبتدأ والخبر معاً لطلبها لهما معاً<sup>(٣)</sup>

ويجوز ، عند الفراء<sup>(٤)</sup> ، نصب الجزأين بليت ، نحو : ليت زيداً قائماً ، لأنه بمعنى : تمنيت ، ومفعوله : مضمون الخبر مضافاً إلى الاسم ، أي : تمنيت قيام زيد ، فنصب الجزأين ، كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لهما ، ومن ثمَّ جاز : ليت أنَّ زيداً قائمٌ<sup>(٥)</sup> ، كما جاز : علمت أنَّ زيداً قائمٌ ، فهي ، عنده ، كأفعال القلوب في العمل ، سواء .

واستشهد الفراء<sup>(٦)</sup> بقوله<sup>(٧)</sup> :

(١) ، (٢) : «ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو : إنَّ زيداً قائمٌ ، وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر . . .» [الإنصاف ، المسألة ١٢٢ / ١١٥ ط ٢] .

(٣) د : لطلبها لهما معنى .

(٤) الجنى ٣٩٤ ، ٤٩٢ ، المغني ٣٧٦ ، التسهيل ٦١ .

هذا ، وقد ذهب مذهب الفراء ابنُ سلام الجُمحي . ، كما في شرح جُمَل الرُّجَاجي ٤ / ٤٢٤ ، «وابنُ الطراوة وابنُ السَّيد» ، كما في ابن الطراوة النُّحوي ص ١٧٢ .

(٥) انظر الخزانة ٤ / ٢٩٠ بولاق .

(٦) المغني ٣٧٦ ، شرح جُمَل الرُّجَاجي ٤ / ٤٢٥ ، المجمع ١ / ١٣٤ ، ارتشاف الضَّرْب ص ٥٨٣ ،

(٧) العَجَّاج (ملحقات ديوانه ٨٢ ، ابن الورد ، ليسيع سنة ١٩٠٣ م) .

الخزانة ٤ / ٢٩٠ بولاق ، سيبويه ١ / ٢٨٤ بولاق ، معاني الحروف للرماني ١١٣ ، رصف المباني ٢٩٨ ، شرح جُمَل الرُّجَاجي ١ / ٤٢٥ .

و : (رواجعاً) حال من أيام الصبا ، العامل فيه مافي (ليت) من معنى التمني ، وخبر (ليت) محذوفٌ للعلم به .

[رصف المباني ٢٩٨] . هذا ، وقد روى الجُمحي في (طبقات فحول الشعراء ص ٦٥ ، دار المعارف بالقاهرة سنة

١٩٥٢ م) . أنَّ نَصَبَ الجزأين بِـ (ليت) لُغَةٌ لهم ، وأنَّ منشأ ذلك بلاد العَجَّاج ، فأخذها عنهم .

الشاهد فيه أنَّ الفراء استشهد بهذا البيت على نصب المبتدأ والخبر ، على حين قدَّر الكسائي (رواجع) خبراً لـ

(كان المحذوفة) .

## ٨٤١ ياليت أيام الصبا<sup>(١)</sup> رواجعاً

والبصريون<sup>(٢)</sup> يحملون «رواجعاً» على الحالية<sup>(٣)</sup>، وعامله : خبر «ليت» المحذوف،  
أي : ياليت أيام الصبا لنا، رواجع.

والكسائي<sup>(٤)</sup>، يقدر «كان»، أي : ياليت أيام الصبا كانت رواجع، وهو ضعيف؛  
لأن «كان» و«يكون»، لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالها فيه، فتكون الشهرة دليلاً  
عليها، كما في قولهم : إن خيراً فخير.

ويجوز عند بعض أصحاب الفراء : نَصَبُ الجزأين بالخمسة<sup>(٥)</sup> الباقية، أيضاً، كما  
رووا عنه عليه الصلاة والسلام : «إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً<sup>(٦)</sup>»، وأنشدوا<sup>(٧)</sup> :

٨٤٢ كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلِمًا مُحَرَّفًا<sup>(٨)</sup>

(١) ط : الصبى.

(٢) انظر سيبويه ١٤٢/٢ هارون، ابن يعيش ١٠٤/١، الجنى الداني ص ٣٩٤.

(٣) م : على أنه حال من خبر «ليت».

(٤) التسهيل ص ٦١، الأصول ١٨٨/١، المفصل ٢٨، ابن يعيش ٨٤/٨.

(٥) «إِنْ، أَنْ، كَانَ، لَكِنْ. لعل. انظر التسهيل ص ٦١، وابن الطراوة النحوي ص ١٧٢ [د. عياد الشبيبي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط ١ سنة ١٤٠٣هـ].

(٦) أخرجه مسلم في باب الإيذان ٣٢٩ (لسبعون). وانظر جامع الأصول ١١/١٤٥.

(٧) أي الكوفيين. [ضرائر الشعر ١٠٨].

(٨) الرجز لمحمد بن دُؤيب الغُماني، في وصف فرس.

الخزانة ٢٩٢/٤ بولاق، الغني ٢٥٥، شرح أبياته للبغدادي ١٨٤/١، المبهج ص ٤٠، ضرائر الشعر ١٠٨؛ وفيه :

«كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَتَا أَوْ قَلِمًا مُحَرَّفَا

يريد : قادمتان أو قلمان محرفان . . . ، [شرح جمل الزُّجَاجِي ٤٢٥/١].

و (تشوف) : تطلع. والقادمة : إحدى قوادم الطير، وهي مقدم ريشه، في كل جناح عشرة.

الشاهد فيه أن أصحاب الفراء جوزوا نصب المبتدأ والخبر بالخمسة الباقية [إِنْ، أَنْ، كَانَ، لَكِنْ، لعل]. ومنها

(كَانَ)، وقد نصب الشاعر بها الجزأين : الأول (أذنيه) والثاني (قادمة)

[الخزانة ٢٩٢/٤ بولاق].

وذلك أنَّ اسم «كأن» مشبه، وخبره مشبَّه به، فهما مفعولان لِشَبَّهَتْ : الأول مفعول بلا جَارَ، والثاني (٢٤٦ / ب) مفعول بحرف جر.

وليس ماقالوا بمشهور، وقد رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت ، وقال الممدوح<sup>(١)</sup> : الصواب : تحسب أذنية إذا تَشَوَّفَا قادمة<sup>(٢)</sup> . . . .

فنقول : إنَّ «ليت» متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحة، فلا تَصِلُ بهذا التضمنين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تَضَمَّنَه «ليت» .  
وأما نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٨٤٣ ياليت أني<sup>(٤)</sup> وسُبَّعاً في غَنَمٍ والخُرْج منها فوق كُرَّازٍ أَجَمٍّ

فإنَّ، مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين<sup>(٥)</sup> ، لا أنها مفعول تمنيت .  
وينبغي ، على ما ذهب إليه الأخفش في نحو : علمت أنَّ زيداً قائمٌ، من تقدير المفعول الثاني : أن يقدر، أيضاً، ههنا، خبر «ليت»، والاعتراض كالاغراض .  
وأجاز الأخفش<sup>(٦)</sup> قياس «لعل»، في مجيء «أنَّ» المفتوحة بعدها على : «ليت»، نحو : لعلَّ أنَّ زيداً قائمٌ، ولم يثبت .

(١) هو الرشيد العباسي، انظر الخزانة ٢٩٢ / ٤ بولاق وما بعدها.

(٢) انظر الخصائص ٤٣١ / ٢ .

(٣) الراعي النُميري (ملحق ديوانه ص ٣٠٩ تحقيق راينهرت).

الخزانة ٢٩٤ / ٤ . إصلاح المنطق ٤٥١ ، اللسان [س/ب/ع] . و (سُبَّع) : اسم رجل، و (الْكُرَّاز) : الكبش

الذي يحمل خُرْجَ الراعي، ولا يكون إلَّا أَجَمٌ : لأن الأقرن يشتغل بالنطح .

الشاهد فيه أنَّ (أنَّ) مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين، وهذا مما انفردت به ليت .

(٤) سقطت الواو من ط .

(٥) د ، ط : المفعولين .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢٠١ / ٢ .

وأما نصب باقي أخوات «ليت» للجزأين، فممنوع، والمروى : إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لسبعون خريفاً<sup>(١)</sup>، وأما قوله<sup>(٢)</sup> : كَانَ أَذْنِيهِ . . البيت<sup>(٣)</sup>، فقد ذكرنا أنه خُطِيء فيه<sup>(٤)</sup>.

قوله : «ها صدر الكلام»، كل ما يغيّر معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً، فمرتبه الصدر، كحروف النفي، وأما «لا» و«لم» و«لن» فقد مرّ في المنصوب على شريطة<sup>(٥)</sup> التفسير : عِلَّةُ جَوَازِ تَوْسُطِهَا، وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض والعرض وغير ذلك.

وأما الأفعال، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها، وإن أثرت في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر، إجراء لها مجرى سائر الأفعال.

وإنما لزم تصدير المغيّر، الدال على قسم من أقسام الكلام، ليبيّن السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصّد المتكلم، إذ لو جوّزنا تأخير ذلك المغيّر فأخر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيّرات، لتردّد ذهنه في أنّ هذا التغير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمّله على أنه خالٍ عن جميع المغيّرات، أو أنّ المتكلم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغيّر، فيبقى في حيرة.

وكل واحدة من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام<sup>(٦)</sup>، بخلاف «إن» المكسورة، فإنها<sup>(٧)</sup> تؤكد معنى الجملة فقط، والتوكيد : تقوية الثابت، لا تغيير

(١) الحديث الشريف المتقدم.

(٢) محمد بن ذؤيب العماني.

(٣) كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلْبًا مُخَرِّفَا

(٤) علمنا قَبْلَ أَنْ الذي خطئه هو الممدوح : الرشيد العباسي، وأن الصواب في البيت :

تَحَسَّبَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلْبًا مُخَرِّفَا.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) م ، د : من أقسام الكلام فوجب تصديرها.

(٧) د : فإنها لا تدل على قسم من أقسام الكلام لأنها تؤكد ، ، ،

للمعنى، إلا أنها، مع ذلك حرف ابتداء، كاللام، فلذلك وجب تصديرها كاللام،  
وأما «أن» المفتوحة، فلكونها مع جزأها في تأويل المفرد لكونها مصدرية، وجب وقوعها  
مواقع المفردات، كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ، والمضاف إليه، ولا تتصدر، وإن  
كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر، لما ذكرنا في باب المبتدأ.

فليت، ولعل، وكأن، وأن المفتوحة، لاتدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب،  
سواء كان ذلك الخبر مفرداً أو جملةً.

أما «ليت ولعل» فلائها لطلب مضمون الخبر، فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب  
آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد.

وأما، كأن، فلأن خبرها، أبداً، مفرد، لأنه مشبه به، كما ذكرنا، وهو إما ذات  
مذكورة شبة بها الاسم، نحو: كأن زيداً أسد، أو مقدرة، قامت الصفة مقامها  
نحو: كأنك قائم، وكأنك قمت أو تقوم، أو عندك، أو في الدار، كما ذكرنا.

والمفرد المتضمن لمعنى الطلب في كلامهم: اسم الاستفهام فقط، فلو كان خبرها اسم  
الاستفهام لوجب تقديمه عليها، فتسقط، إذن، عن مرتبة التصدر الواجب لها،  
والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلا خبرية، لأن النعت، كما مر في باب  
لا يكون طلبياً، ومن ثم أول<sup>(١)</sup> نحو قوله :

٩٦ جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

وأما «أن» المفتوحة، فلأن وضعها لتكون مع جزأها في تأويل المصدر، والمصدر لا  
طلب فيه.

فتبين بهذا أن «أن» في نحو قولك : أمرته أن قم، لا يجوز أن تكون مصدرية، على  
ما أجاز سيبويه، وأبو علي، كما تقدم في نواصب<sup>(٢)</sup> المضارع.

(١) «والتقدير: جاؤوا بمذق مَقُولٍ فيه: هل رأيت... فهي معمولة للصفة المحذوفة». [المغني ص ٣٢٥].

هذا، وقد سبق تخريج البيت.

(٢) في منتصف هذا الشرح.

وَأَمَّا «إِنَّ»، وَلَكِنْ»، فلا يمكن كَوْنُ خبرها مفرداً متضمناً لمعنى الطلب لما مرَّ في «كَانَ».

### [ هل تقع الجملة الطلبية خبراً لـ (إِنَّ) ؟ ] :

وَأَمَّا الجملة الطلبية، كالأمر والنهي والدعاء، والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك، فلا أرى منعاً من وقوعها<sup>(١)</sup> خبراً لهما، كما في خبر المبتدأ وإن كان قليلاً، نحو: إن زيداً لا تضربه، وإنك لا مرحباً<sup>(٢)</sup> بك، وإن زيداً هل ضربته، واضرب زيداً ولكن عَمراً لا تضربه، وقال<sup>(٣)</sup> :

٨٤٤ ولو أرادت لقات وهي صادقة إِنَّ الرياضة لا تنصبك للشيب

(١) لقد احتج مكي القيرواني على جواز وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ «إِنَّ» في هذه الآية الكريمة : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنْ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾  
«آل عمران / ٢١»، حيث أعرب جملة بشرهم خبراً لـ «إِنَّ».  
[المشكل ١/ ١٣١].

هذا، وعن جَوَز وقوع الجملة الطلبية خبراً لـ «إِنَّ» :  
«ابن عصفور في شرحه الصغير للجمل، وتأولته في شرحه الكبير للجمل». [دراسات، القسم الأول ١/ ٤٤٥].  
(٢) م : وإنكم لا مرحباً بكم.  
(٣) الجُمُيح الأسدي، مُتَقَدِّمُ الطَّلَاح، كما في المفضليات ص ٣٤؛ وفيه : أصابت بدل أرادت، وانظر الخزانة ٢٩٦/٤ بولاق.

والرياضة : التذليل والمعالجة، تنصبك : تتعبك. للشَّيب : جمع أشيب، وهو متعلق بالرياضة. و(لا تنصبك) نهي وقع خبراً لـ «إِنَّ»، وهو موضع خلاف، الراجح جوازُهُ، وتقدير الكلام : إن الرياضة للشَّيب لا تتعبك... وهذا موضع الشاهد.

## [ ليتمّا ] :

قوله : وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح ، إذا دخلت «ما» على «ليت» جاز أن تعمل ، وأن تلغى ، وروى قوله<sup>(١)</sup> :

٨٤٥ قالت ألا ليتمّا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

رفعاً، ونصباً، والإلغاء أكثر؛ لأنها تخرج بها، عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فالأولى ألاّ تعمل، كما تقدم في «ما» الحجازية، وإذا أهملت فما، كافة، ومذهب الجمهور أن «ما» الكافة حرف، وقال ابن درستويه<sup>(٢)</sup> : إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسماً والجملة بعدها خبرها.

وإذا أُعْمِلَتْ، فما، زائدة حرفية، كما في قوله تعالى :

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ لَكُنَّا مِنَ الْمُخَلَّفِينَ﴾

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ص ٢٤ تحقيق «محمد أبو الفضل»، دار المعارف).

الخزانة ٦٧/٤، ٢٩٧ بولاق، سيبويه ٢٨٢/١ بولاق، الأمالي الشجرية ١٤٢/٢، ٢٤١، ابن يعيش ٥٤/٨،

٥٨، الخصائص ٤٦٠/٢، الإشارة إلى تحسين العبارة ص ١١٤، المغني ٨٩، ٣٧٦، ٤٠٦، التبصرة

٢١٥/١. «وقوله : «فقد»، أي : حسي، موضعه من الإعراب الرفع على المبتدأ...». [ديوان النابغة ص

[٢٤].

«والمقصود بقالت : زرقاء البهامة، وقد تكلم الشاعر بحالها، وهو يرجو النعمان أن يكون حكياً». [المقتصد

٤٦٩/١ حاشية ١٥٨].

الشاهد فيه أن (ليت) إذا اتصل بها (ما) جاز أن تعمل وأن تلغى، وقد روي هذا البيت بالوجهين.

(٢) الهمع ١٤٤/١.

(٣) آل عمران / ١٥٩، والآية بتبانيها :

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ لَكُنَّا مِنَ الْمُخَلَّفِينَ﴾  
﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ لَكُنَّا مِنَ الْمُخَلَّفِينَ﴾



وَرَوَى أَبُو الْحَسَنِ<sup>(١)</sup> وَحَدَّه فِي : إِنَّمَا وَأَنْمَا : الإِعْمَالُ<sup>(٢)</sup> وَالْإِلْغَاءُ ، (٢٤٧ / أ) والإِعْمَالُ<sup>(٣)</sup> قَلِيلٌ فِيهِمَا لَضَعْفٍ مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِمَا ، لِأَنَّ التَّأَكِيدَ الَّذِي هُوَ مَعْنَاهُمَا : تَقْوِيَةٌ لِلثَّابِتِ ، لَا مَعْنَى آخَرَ مُتَجَدِّدٍ .

وَعَدَمَ سَمَاعِ الإِعْمَالِ فِي : كَأَنَّهَا ، وَلَعَلَّهَا ، وَلَكِنَّهَا ، وَقِيَاسَهَا فِي الإِعْمَالِ عَلَى : لَيْتَهَا ، سَائِغٌ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ<sup>(٤)</sup> ، وَأَكْثَرُ النُّحَاةِ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ لَيْتَهَا ، وَإِذَا سُمِعَ فِي : إِنَّمَا مَعَ ضَعْفٍ مَعْنَى الْفِعْلِ فِيهَا ، فَمَا ظَنُّكَ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ ، لَكِنَّ الْإِلْغَاءَ أَوَّلَى بِالِاتِّفَاقِ ، لَعَدَمِ السَّمَاعِ وَفَوَاتِ الْاِخْتِصَاصِ بِسَبَبِ «مَا» ، وَسَيُوبِيهِ<sup>(٥)</sup> يَمْنَعُ الإِعْمَالُ فِي غَيْرِ (لَيْتَهَا) لِلْسَّمَاعِ الْمَشْهُورِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ ،

### [ تَفْصِيلُ أَحْكَامِ : إِنَّ ، وَأَنَّ ] :

قَوْلُهُ : «فَإِنَّ» ، لَا تَغْيِيرَ مَعْنَى الْجُمْلَةِ ، وَأَنَّ مَعَ صِلَتِهَا فِي حَكْمِ «المفرد» ، وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكُسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجَمَلِ ، وَالْفَتْحُ «فِي مَوْضِعِ الْمَفْرَدِ ، فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً ، وَبَعْدَ الْقَوْلِ ، وَبَعْدَ «الموصول» ، وَفَتَحَتْ فَاعِلَةٌ وَمَفْعُولَةٌ وَمَبْتَدَأَةٌ ، وَمُضَافًا إِلَيْهَا ، «وَقَالُوا : لَوْلَا أَنَّكَ ، لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ ، وَلَوْ أَنَّكَ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، فَإِنَّ» «جَازَ التَّقْدِيرَانِ ، جَازَ الْأَمْرَانِ ، مِثْلُ مَنْ يَكْرُمْنِي فَإِنِّي أَكْرَمُهُ» ،

(١) المراد الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة ، قال السيوطي : وَيَتَعَيَّنُ الْإِلْغَاءُ فِي (إِنَّ) ، وَ(أَنَّ) ، وَ(لَكِنَّ) وَغَيْرِ إِلَى الْأَخْفَشِ .

[المجم ١/١٤٤] .

وَفِي التَّصْرِيحِ ج ١ ص ٢٢٥ . [ط دار الفكر] : «وَنَدَّرُ الإِعْمَالُ فِي (إِنَّمَا) ، نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ بِنَصَبِ زَيْدٍ . رَوَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ سَمَاعًا» ،

(٢) ط : الإِعْمَاءُ وَالْإِلْغَاءُ .

(٣) د : لَكِنَّ الإِعْمَالِ قُلْ فِيهِمَا .

(٤) التَّصْرِيحُ ١/٢٢٥ .

(٥) الْكِتَابُ ١/٢٨٢ بُولَاق .

٨٤٦ «و : إذا أنه عبدُ القفا واللهازم<sup>(١)</sup> وشبهه، ولذلك جاز العطف»  
«على اسم المكسورة لفظاً أو حكماً، بالرفع، دون المفتوحة،»  
«مثل : إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو، ويشترط معنى الخبر لفظاً»  
«أو تقديرًا، خلافاً للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنياً، خلافاً»  
«للمبرد<sup>(٢)</sup> والكسائي<sup>(٣)</sup> في مثل : إنك وزيد ذاهبان ولكن،»  
«كذلك، ولذلك دخلت اللام مع المكسورة، دونها، على»  
«الخبر أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما،»  
«وفي لكنّ، ضعيف، وتخفف المكسورة، فتلزمها اللام،»  
«ويجوز إلغاؤها ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ.»  
«خلافاً للكوفيين في التعميم، وتخفف المفتوحة فتعمل في»  
«ضمير شأن مقدر فتدخل على الجمل مطلقاً، وشذَّ إعمالها»  
«في غيره، ويلزمها مع الفعل : السين أو سوف، أو قد،»  
«أو حرف النفي».

- (١) عجز بيت، وصدره : وكنت أرى زيدا، كما قيل، سيِّداً \* . . . . . والبيت مجهول القائل.  
الخرائفة ٣٠٣/٤ بولاق، سيبويه ٤٧٢/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٤، الإيضاح في شرح  
المفصل ١٦٧/٢، ١٨٦، شرح جل الزجاجي ٣٢٠/١، الخصائص ٣٩٩/٢.  
«أرى، بضم الهزعة، بمعنى أظن، متعدّ لثلاثة مفاعيل، أولها نائب الفاعل، وثانيها (زيداً)، وثالثها (سيِّداً)،  
وهو ملازم للبناء للمجهول . . .  
مَنْ جعل (إذا) الفجائية ظرفاً كانت هي خبراً لمبتدأ، وَمَنْ جَعَلَهَا حرفاً كان الخبر محذوفاً، والتقدير : فإذا العبودية  
خاصلة. ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ، أي : فإذا أمره العبودية. والمعنى : كنت أظن زيدا سيِّداً شريفاً،  
كما قيل فيه، فظهر أنه لثيم . . . . . [المقتضب ٣٥٠/٢ الطبعة الأخيرة هامش (١)].  
و(اللهازم) : جمع لهزمة، وهي عظم ناتية في أصل الخنك .  
و(القفا) : موضع الصفع، أي أنه ذليل.  
الشاهد فيه جواز كسر همزة إنَّ وفتحها بعد (إذا) الفجائية.  
(٢) ذكر في المقتضب ١١١/٤ جواز الرفع والنصب على اسم (إنَّ) بعد الاستكمال، وخرُج الرفع على وجهين، ولم  
يشترط أن يكون اسم (إنَّ) مبنياً كما تُسبب إليه.  
(٣) التسهيل ص ٦٦.

قوله : فإن ، لا تغيّر معنى الجملة» ، أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ، فإن ، موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط ، غير مغيّرة لها ، وأن المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر<sup>(١)</sup> خبرها مضافاً إلى اسمها ، فمعنى ، بلغني أن زيداً قائمٌ : بلغني قيام زيد ، وكذا إن كان الخبر جامداً ، نحو بلغني أنك زيد ، أي : زيديتك ، فإن<sup>(٢)</sup> ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر<sup>(٣)</sup> ، نحو : الفرسية ، والصاربية والمضروبية ، وكذا بلغني أن زيداً في الدار ، أي : حصول زيد في الدار ، لأن الخبر في الحقيقة : حاصل المقدّر ،

قوله : «ومن ثم وجب الكسر» ، أي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة ، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد .

قوله : «فكسرت ابتداء» أي مبتدأ بها ، سواء كان في أول كلام المتكلم نحو : إن زيداً قائم ، أو كان في وسط كلام ، لكنه ابتداء كلام آخر ، نحو : أكرم زيداً ، إنه فاضل ، فقولك : إنه فاضل ، كلام مستأنف ، وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِئَةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾<sup>(٤)</sup> ،

وكذا تكسر بعد القول ، إذا قصدت به الحكاية ، لا الاعتقاد ، الشامل للعلم ، والظن ، فإنها تفتح ، إذن ، كما تفتح بعد الظن والعلم ، وإنما كسرتها بعد القول بمعنى

(١) د : بتأويل مصدر ويكون خبرها ...

(٢) م : فإن الجامد إذا لحقت ياء النسب في آخره أفاد معنى المصدر نحو الماهية والكمية .

(٣) يسمونه المصدر الصناعي ، « وقد ورد في كلام العرب قليلاً جداً ، من مثل : جاهلية ، وعنجية ، وفروسية ، ورهبانية ، ولصوصية ... وهذه الصيغ لم تعرف بالمصادر الصناعية إلا عند المتأخرين من العلماء ، وبعض المتقدمين كان يسميها : نظائر ... وقد رأى المجمع اللغوي العربي (ج ١) قياساً المصدر الصناعي للحاجة إلى ذلك في هذا العصر الحديث الذي كثرت فيه المخترعات ، وتشعبت الفنون والعلوم ، فقرر أنه : إذا أريد صنع مصدر من كلمة ، يزداد عليها ياء النسب والتاء . [التبيان في تصريف الأسماء . ط ٦ ص ٥٧ ، ٥٨] .

(٤) يونس / ٦٥ ، ونصّها :

﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْفِئَةَ لِلَّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ .

الحكاية، لأنه ابتداء الكلام المحكي، وكسرت بعد الموصول لأنَّ الصِّلة لا تكون إلاَّ جملة، نحو: أكرمت الذي إنه فاضل، قال تعالى:

﴿... مَا إِن مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ<sup>(١)</sup>﴾،

وكذا كسرت في جواب القسم، لأنه جملة لا محالة، نحو: بالله إنك قائم، وقد تفتح «إِنَّ» في جواب القسم عند المبرد<sup>(٢)</sup> والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أي أقسمت بالله على قيامك، وفيه بُعد، إذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم.

وتكسر أيضاً، إذا كانت حالاً، نحو: لقيتك وإنك لراكب، قال تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ<sup>(٣)</sup>﴾.

لأن الجملة تقع حالاً، ولا دليل على كونها في تأويل المفرد، كما مرَّ.

فإن قلت: أفتحها بتأويل المصدر، فإن المصدر أيضاً، يقع حالاً<sup>(٤)</sup>.

قلت: ذلك إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به.

(١) القصص / ٧٦، والآية بتامها:

﴿إِنْ تَرَوْْنَ كَاتٍ مِنْ قَوْمٍ مَوْسَىٰ فَبِعَنِّي عَلَيْهِمْ ذِي الْقُرْآنِ مَا إِن مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُمُ مُؤْتَلُوهُ فَقَرِحَ إِذِ اتَّخَذَ الْفَرِحِينَ﴾.

(٢) في المقتضب ١٠٧/٤: «أما (إن) فتكون صلة للقسم؛ لأنك لا تقول: والله زيد منطلق؛ لا نقطاع المحلوف

عليه من القسم. فإن قلت: والله إن زيداً منطلق اتصل بالقسم، وصارت (إن) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: والله لزيد خير منك».

إن كلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت (إن) في جواب القسم وجب كسر همزتها، وإن لم يكن في خبرها اللام. وما نسب إليه الرضي من أنه يميز الفتح مع الكوفيين غير صحيح.

(٣) الفرقان / ٢٠، والآية بتامها:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتَصِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾.

(٤) في دبعده قوله: «..... تقع حالاً» ما يلي: «قلت: وأما المصدر فيقع حالاً أيضاً، ولكن إذا كان صريح المصدر، لا المؤول به».

وتكسر، أيضاً، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين، نحو: زيد إنه قائم، وكان عمرو إنه قائم، إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ، في تأويل المفرد.

وأما إذا كان المبتدأ حَدَثًا، جاز<sup>(١)</sup> فتح «إِنَّ» في الخبر، نحو: مأمولي إنك قائم، وتكسر أيضاً إذا دخلت في مبتدأ، في خبره لام الابتداء، فإنها لا تجتمع إلاّ المكسورة، لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، وإن المكسورة، فهما سواء في المعنى.

قوله: «وفتحت فاعلة»، نحو: بلغني أنك قائم، لأن الفاعل لا يكون إلاّ مفرداً، وكذا المفعول به نحو: علمت أنك قائم، أي: علمت قيامك، وكذا المبتدأ، نحو: عندي أنك (٢٤٧ / ب) قائم، وكذا المضاف إليه، نحو: فعلت هذا كراهية أنك قائم، وكذا المجرور بحرف الجر، نحو: عجبت من أنك قائم.

قوله: «وقالوا لولا أنك<sup>(٢)</sup>»، هو جواب سؤال مقدر وهو: أن لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر «إن»، فأجاب بأن الجملة بعدها لا يجوز إظهار جزأها، كما تقدم في باب المبتدأ، بل يجب حذف الخبر، فلو كسرنا «إن»، لكان خبر الاسمية ظاهراً غير مقدر، ولا يجوز، ففتحناها لتكون «أن» مع جزأها في موضع المبتدأ، والخبر محذوف.

- 
- (١) علمنا قبل أن الرضي مجرد جواب أما من الفاء. وكان أسهل عليه أن يقول: وإن كان المبتدأ حَدَثًا جاز...  
(٢) في سيبويه ٤٦٢/١ بولاق: «وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت، فإن مبنية على (لولا) كما تبنى عليها الأسماء». قال السيرافي في تعليقه على هذا: «يريد معقودة بـ (لولا) في المعنى الذي تقتضيه. و (لولا) مقدمة عليه، وليس بعاملة فيه؛ لأن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، لا بـ (لولا) ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به فشبهت به ففتحت (أن) ولم تكسر؛ لأن (إن) المكسورة إنما تدخل على مبتدأ مجرد لم يغير معناه بحرف قبله.

وأما على مذهب الفراء<sup>(١)</sup>، ومذهب الكسائي<sup>(٢)</sup> في رفع الاسم الواقع بعد «لولا» كما ذكرنا في باب المبتدأ، ففتح «أن» ظاهر<sup>(٣)</sup>.

قوله : «ولو أنك، لأنه فاعل»، يعني أن «لو» حرف شرط، فلا بُدَّ من دخولها على الفعل، فلو كسرنا «إن»، لكانت داخلة على الاسم، ولا يجوز<sup>(٤)</sup>، ففتحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر، وهو ثبت، كما مرَّ في باب<sup>(٥)</sup> الفاعل، وسيجيء في حروف الشرط.

وكذا يلزم فتحها بعد «ما»<sup>(٦)</sup> التوقيتية، نحو : اجلس ما أن زيدا قائم، لأنها لا تدخل إلا على الفعل، وذلك أنها مصدرية، ويندر دخولها على الاسم، كما يجيء، فالتقدير : ما ثبت أن زيدا قائم، كما في : لو أنك قمت، سواء<sup>(٧)</sup>.

قوله : «فإن جاز التقديران»، أي تقدير الجملة وتقدير المفرد، جاز الأمران، أي فتح «أن» وكسرها، وذلك في مواضع :

بعد فاء الجزاء، نحو : من يكرمني فإني أكرمه، الكسر بتأويل فإنا أكرمه، والفتح على أن «أن» مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر، أي : فإكرامي له ثابت.

وكذا بعد «إذا» المفاجأة، كقوله<sup>(٨)</sup> :

وكنْتُ أرى زيدا، كما قيل، سيِّداً إذا أنه عبدُ القفا واللهازم  
أي : إنه عبد قفاه<sup>(٩)</sup>، أي لثيم القفا، يعني «صفعان»، واللهزمتان : عظمان

(١) الفراء يذهب إلى أن الاسم المرفوع بـ (لولا) نفسها كارتفاع الفاعل بالفعل. [معاني القرآن ١/ ٤٠٤].

(٢) يرتفع الاسم الواقع بعد (لولا) عند الكسائي والكوفيين على تقدير فعل ثابت (لا) منابه. [الجنى ص ٤٣].

(٣) انظر تفصيل ذلك في الشرح الأول، آخر باب المبتدأ والخبر.

(٤) يعني : وذلك لا يجوز.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) ط : ماء.

(٧) أي : هما سواء.

(٨) لم يعرف قائله. وتقدم تخريجُه قبل قليل. (٩) د : قفا.

ناتئان في اللحين تحت الأذنين، جمعها الشاعر بما حولها، كقوله : جُبَّتْ مذاكيره،  
فالكسر على تأويل : إذا هو ع. ر. القفا، والفتح على تأويل : فإذا عبودية قفاه ثابتة.

وكذا إذا وَلَيْتَ «إِنْ» : الواو، بعد قولك «هذا» أو «ذاك» تقريراً للكلام السابق،

قال تعالى :

﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ﴾<sup>(١)</sup> ،

فذلكم خبر مبتدأ محذوف، و«أَنَّ» عطف على هذا الخبر : أي : الأمر ذلك، والأمر  
أيضاً أَنَّ الله مُوهِنٌ، وإن كسرت، فعلى عطف «إن» مع جزأيا<sup>(٢)</sup> على الجملة المتقدمة  
المحذوف أحد جزأيا، قال<sup>(٣)</sup> :

٨٤٧ إني إذا خَفَيْتُ نَارُ لُرمِلَةٍ أُلْفَى بأرفع تَلُّ رافعاً ناري  
ذاك، وإني على جاري لذ وَحَدَبٍ أحنو عليه بما يُجْنَى على الجارِ

فهو مثل قوله تعالى : «ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ»<sup>(٤)</sup> الآية ، فالجملة الاسمية<sup>(٥)</sup> في الآية<sup>(٦)</sup>  
عطفٌ على الجملة المتقدمة.

(١) الأنفال / ١٨ ، ونُصِّها :

﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ ،

انظر سيبويه ١٢٤/٣ هارون.

(٢) ط : جزئيا.

(٣) الأحوص الأنصاري (شعره ١٠٧ ، ١٠٨ جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة النعمان بالنجف سنة  
١٣٨٨هـ).

الخزاعة ٣٠٤/٤ بولاق، سيبويه ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠١؛ وفيه : مرملة  
بدل لرملة، بأرفع نار بدل بأرفع تَلُّ، الخصائص ١٧٥/٣.

و (المرملة) : المرأة إذا مات عنها زوجها، وأرمل القوم إذا نفد زادهم . و (الحَدَب) : العطف.  
والمعنى : «إذا خفيت نار ولم تر بطروق ضئيف، وَجَدْتُ ناري لمرید القري». [شرح أبيات سيبويه للنحاس ص  
٣٠٣]. والشاهد في (ذاك وإني)، حيث كسر إنَّ لدخول لام التأكيد.

(٤) الحج / ٦٠ ، والآية بتيماها :

﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْنَاهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾.

(٥) ط : القسمية

(٦) مَنْ عَاقَبَ لَيَنْصُرْنَاهُ اللَّهُ : مَنْ : في موضع رفع لأنه مبتدأ، وهو بمعنى الذي ، وصلته (عاقب)، وخبره =

وكذا إذا وليت نحو : أوَّلُ قولي، وأول كلامي . . . فالفتح على أن «قولي» مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول، والتقدير: أول قولي أي أقوالي : حمد الله، فلم يجمع لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف، فيكون قد أخبر بالمصدر عن المصدر، والكسر على أن «قولي» بمعنى «مقولي»، أي أول مقولاتي، فلم يجمع مع أنه بمعنى المفعول، مراعاة لأصل المصدر، والمعنى : أول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو : إني أحمد الله، فيكون قد قال كلاماً أوله إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، كما تقول في أول السورة : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»<sup>(١)</sup>، وقال عليه الصلاة والسلام «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>.

ولا يكون قوله : إني أحمد الله، معمولاً للفظه قولي، كيف، وليس هو بمعنى

(لينصرته الله)، ولا تكون (مَنْ) ههنا شرطية؛ لأنه لا لام فيها، كما في قوله تعالى :

﴿لَمَنْ يَمَلِكْ مِنْهُمْ لَأَتَمَنَّاهُمْ مِنْكُمْ وَأَتَجْعَلَ مِنْكُمْ مَخْلُوعًا﴾

[الأعراف / ١٨].

[البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٨/٢].

وانظر البحر ٣٨٤/٦.

(١) النمل / ٣٠، ونصّها :

﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

قال مكّي في الكشف ٢٢/١ : «ولست ممن يعتقد أنها آية في شيء من القرآن، إنها هي بعض آية في «النمل».

ومن قال : إنها آية في أول كل سورة، فقد زاد في القرآن مئة آية وثلاث عشرة آية، ولم يقل بذلك أحد من

الصحابة ولا من التابعين . . . ».

وانظر النشر ٢٦٦/١ ، ٢٦٩.

(٢) نص الحديث : «خير الدعاء يوم عرفة، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له، له

الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير». أخرجه الترمذي عن ابن عمرو بن العاص . أخرجه مالك في

الموطأ، باب القرآن ٣٢، والهج ٢٤٦.

وفي مخطوطة البغدادي ق ٣٢٩/ب، رقم ١٠ :

«قال السيوطي في الجامع الكبير : أخرجه إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي في الأربعين عن علي لكن بلفظ :

«أفضل ما قلت أنا والأنبياء قبلي عشية عرفة : لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير».



المصدر بل بمعنى المقول، فهو كقولك : مضروبي زيد، فزيد مضروب من حيث المعنى، وليس معمولاً لمضروبي.

وقال أبو علي<sup>(١)</sup> : قولي مصدر مضاف إلى الفاعل، و : إني أحمد الله، بالكسر مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، أي : أول قولي ونطقي بهذا الكلام : ثابت .

ورده المصنف<sup>(٢)</sup> أحسن ردّ، وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون لنطقة بهذا الكلام أجزاء : أول ووسط وآخر، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث : تلفظه بلفظ «إني»، وباعتبار الحروف : تلفظه بهمزة «إني»، فيكون المعنى : إذا صرّحنا به : تلفظي بإني، أو بهمزة إني : ثابت، وهو خلف من الكلام، وغير مقصود به للمتكلم.

ويجوز الوجهان بعد «أما»، فإن فتحت، فأما بمعنى : حقاً، تقول : أحقاً أنك قائم، فإنّ، فاعل، أي : أحق ذلك حقاً، أو نقول : حقاً، في معنى الظرف، أي : أفي حق، فيكون، «أنّ» إمّا فاعلاً، أو مبتدأً، على المذهبين، كما مرّ في باب المبتدأ<sup>(٣)</sup>، قال<sup>(٤)</sup> :

---

(١) الإيضاح العُصدي ١٣٠/١، ١٣١، والمثال فيه : «أول ما أقول إني أحمد الله». وانظر شرح جمل الزجاجي ٤٦٥/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٧١/٢، ١٧٢، وشرح الكافية ص ١٢٣.

(٣) في الشرح الأول.

(٤) النابتة الجعدي . (ديوانه ص ١٦٤ ط . دمشق سنة ١٩٦٤م).

الحزنة ٣٠٦/٤ بلاق، سيبويه ٤٦٩/١ بلاق، الإيضاح في شرح المفصل ٧١١/١، العيني ٣٠٦/٤، معجم الشواهد ٤٠٦/١.

وينو خلف هم رهط الأخطل التغلبي، وكانت بينه وبين النابتة الجعدي مُهاجاةً، فقال النابتة فيه ذلك، كأنه يقول : إنه لا يصدق إقدام الأخطل على هجائه.

والرسول ههنا بمعنى الرسالة، وهو مما جاء على (فَعُول) من الأسماء كالوضوء، والطهور، ونظيرها : الألوك، وهو الرسالة أيضاً.

الشاهد فيه أنّ (حقاً) في معنى الظرف، فـ (أنّ) مع معموليّها مؤولة بمصدر فاعل لـ (ثبت) محذوفاً، أو فاعل للظرف على الخلاف، أو مبتدأ مؤخر والظرف قبله خبره.

٨٤٨ [ ألا أبلغ بني<sup>(١)</sup> خلف رسولاً ] أحقاً أن أخطلكم هجاني  
ودليل كونه في معنى الظرف قوله<sup>(٢)</sup> :

٨٤٩ أفى حق مواساتي<sup>(٣)</sup> أخاكم بما لي ثم يظلمني السريس  
فهو كقوله<sup>(٤)</sup> :

(٦٤) أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل تهذدكم إياي وسط المجالس  
وإن كسرت، فأما، حرف استفتاح، كالأ، تقول : (٢٤٨ / أ) أما إنك قائم،  
قال تعالى :

﴿أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> ،

وتقول أيضاً، أما والله أنه ذاهب، أي : أفى حق والله أنه ذاهب ، أي ذهابه، و :  
أما والله إنه ذاهب كأنك قلت ألا إنه والله ذاهب .

و «حتى» إن كانت ابتدائية، وَجَبَ كَسْرُ «إِنْ» بعدها، وإن كانت جارة، أو  
عاطفة، للمفرد فالفتح، نحو : عرفت أمورك حتى أنك صالح . وعجبت من  
أحوالك حتى أنك تفاخر .

ولا يجوز كسر «إِنْ» بعد مُذ، ومنذ، وإن جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو :

(١) ليس في م ، ط .

(٢) هو أبو زيد الطائي . (ديوانه ١٠١ تحقيق نوري حمود القيسي، المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م) .

الخزاعة ٣٠٩/٤ بولاق، معجم الشواهد ١٩٨/١، اللسان [ س / رس ] .

والسريس : الضعيف ، أو الرجل الذي لم تكتمل رجولته . والشاعر يعاتب أحواله بني تغلب الذين ظلموه ولم  
يردوا إليه ما أخذوه منه .

البيت شاهد على أن محي (في) مع (حق) يدل على أن حقا إنما نصب على الظرفية بتقدير (في) وهذا ظاهر . وقول  
الرضي : [في معنى الظرف] لأنه ظرف مجازي مشتمل على المحقق .

(٣) ط : مواتاتي .

(٤) سبق تحريجه ص ٢٨٠ من القسم الأول .

(٥) هود / ٦٠ ، والآية بتمامها :

﴿وَأَنذِرُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدُ لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ .

ما لقيتك مُذ زيد قائم ومذ قيام زيد، رفعاً وجراً؛ لأن الجملة بعدهما مضافٌ إليها، كما مرَّ، في باب الظروف المبنية<sup>(١)</sup>.

والغالب بعد «لا جَرَمَ» : الفتح ، قال تعالى :

﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ ،

فلا، إمَّا رَدُّ للكلام السابق<sup>(٢)</sup> على ما هو مذهب الخليل، أو زائدة، كما في : لا أقسم، لأن في جَرَمَ معنى القسم.

وجَرَمَ، فعلٌ ماضٍ عند سيبويه<sup>(٣)</sup> والخليل، وقال سيبويه<sup>(٤)</sup>، معنى جَرَمَ : حَقٌّ : فَأَنَّ فاعله . واستشهد بقوله<sup>(٥)</sup>

٨٥٠ ولقد طعنت أبا عيينة طعنة جَرَمْتَ فزاراً بعدها أن يغضبوا

(١) في ط تكملة : «فهي في تقدير المفرد، ألا ترى أن ريث وآية يضافان إلى الجملة، ولكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجرىء إن بعدهما إلا مفتوحة كما مرَّ في باب الظروف المبنية.

(٢) النحل / ٦٢، ونصها :

﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنَّ لَهُمُ الْفُسْطَىٰ لَاجِرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾

[انظر وجوه إعراب الآية في دراسات ٢ ق ١١ / ٤٨٧.

والمقتضب ٢ / ٣٥٠، ٣٥١ الطبعة الأخيرة، حاشية].

(٣) انظر الجنى الداني ص ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥.

(٤) الكتاب ١ / ٤٦٩ بولاق.

(٥) الكتاب ١ / ٤٦٩ بولاق، والمقتضب ٢ / ٣٥١ الطبعة الأخيرة، والاقتضاب ٣١٣.

(٦) هو أبو أسامة بن الضريبة، وقيل عطية بن عفيف. [الاقتضاب ٣١٣ ط دار الجليل].

الخزاعة ٤ / ٣١٠ بولاق، سيبويه ١ / ٤٦٩ بولاق، المخصص ١٣ / ١١٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٣٦، وللنحاس ٣٠٤، مجاز القرآن ١ / ١٤٧؛ وفيه ؛ جمعت بدل جرمت .

هذا، وقد وقع في بعض الكتب المحققة أنهم يضبطون (طعنت) بضم التاء، «وهذا غلط ، والصواب فتحها؛ لأن الشاعر خاطب بها كرزاً العقيلي، وكان طعن أبا عيينة، وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري يوم الحاجر، ويدل على ذلك قوله قبل هذا البيت :

يا كرز إنك قد فتكت بفارس . بطل إذا هاب الكماة وجببوا .

[الاقتضاب ٣١٣].

والبيت شاهدٌ على أن سيبويه قال (جَرَمَ) في البيت فعلٌ ماضٍ بمعنى (حَقَّ) و (فزاره) فاعل، و (أن يغضبوا) بدل اشتغال . . . .

برفع فزارة، وأن يغضبوا : بدل اشتغال منها، أي : حَقَّ غضب فزارة بعدها، وقال الفراء<sup>(١)</sup> : بل الرواية : جرمت فزارة، بنصب فزارة، أي : كسبت الطعنة فزارة الغضب، أي : جرمت لهم الغضب، كقوله تعالى :

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾<sup>(٢)</sup> . . . ،

أي لا يجرمن لكم<sup>(٣)</sup>، وبمثله فسر بعضهم الآية، أي : جرم كفرهم : أن لهم النار، فَإِنَّ مَفْعُولَ جَرَمَ .

وقال الفراء<sup>(٤)</sup> : هي، أي لا جَرَمَ، كلمة كانت في الأصل بمعنى : لا بُدَّ، ولا محالة، لأنه يروى عن العرب : لا جُرْمَ<sup>(٥)</sup> والفعل والفعل، يشتركان في المصادر، كالرشد والرشد، والبخل والبخل، والجُرْمُ : القطع، أي : لا قطع من هذا، كما أن : لا بد، بمعنى : لا قطع، فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها، فلذلك تجاب بما يجاب به القسم فيقال : لا جرم لأتيناك، ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم أنك قائم، فمن فتح، فللنظر إلى أصل : لا جَرَمَ، كما تقول : لا بد أن تفعل كذا، ولا محالة أنك تفعل كذا، أي من أن تفعل، ومن أنك تفعل، ومن كسر، فللمعنى العارض في لا جَرَمَ<sup>(٦)</sup> .

(١) الانتصاب ٣١٣ .

(٢) المائدة / ٢ ، ٨ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعْبِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحِيْدَ وَلَا ءَيْتِنِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَعُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوْنِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [٢ / ٥]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [٨ / ٥] .

(٣) في معجم غريب القرآن ص ٢٧ : يجرمنكم = يحملنكم . ومثله في فتح القدير ٧ / ٢ .

(٤) حروف المعاني والصفات ص ٧٤، والمغني ص ٣١٤ .

(٥) م : لا جُرْمَ، بضم الجيم . [انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٥ / ٢] .

(٦) المقصود : ما عرض لها من استعمالها استعمال القسم .

وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوهاً من التغيير جـ لا جَر<sup>(١)</sup>، بإسقاط الميم،  
و : لا ذا جرم، بزيادة «ذا»، و : لا ذا جَر، بغير ميم، و : لا أن ذا جرم، و : لا  
عن ذا جرم، وأن : زائدة وعين<sup>(٢)</sup> «عن» بدل من الهمزة كما في قوله<sup>(٣)</sup> :

٨٥١ أَعَن تَرَسَّمَت مِن خَرْقَاءَ مَنْزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ  
وتقول : شد ما أنك ذاهل، وعز ما أنك قائم، بالفتح، فَشَدَّ، وعزَّ، فِعْلَان  
مكفوفان بها، كَقَلَّمَا، وطَلَّمَا، وهما بمعنى «حقاً»، فمعنى شَدَّ ما أنك قائم : حقاً أنك  
قائم، أي : في حق، إِلَّا أَنْ «في» لا تدخل على : شَدَّ وعزَّ، لكونها في الأصل  
فِعْلَيْنِ، ويجوز أن يكون «ما» اسماً معرفة<sup>(٤)</sup> تامة، كما هو مذهب<sup>(٥)</sup> سيبويه في : نِعِمَّا  
صَنِيعُكَ، وبشما عملُكَ، أي : نِعَم الصنيعُ صنيعُكَ، وبشس العملُ عملُكَ، وقد  
ذكرنا أن جميع باب فَعُل مضموم العين، يجوز استعماله استعمال نِعَم وبِشس.

وتقول : زيد فاسق، كما أَنَّ عَمراً صالح، ليس «ما» ههنا كافة، كما كانت في  
قولك : زيد صديقي، كما عمرو أخي، ولو كانت كافة، لوجب كسر «انَّ»، ولا يجوز  
إلا الفتح.

فقال الخليل<sup>(٦)</sup> : «ما» زائدة، و«أَنَّ» مجرور بالكاف، ودليل<sup>(٧)</sup> زيادتها قوهم : هذا

(١) انظر إعراب القرآن للنحاس ٨٥/٢.

(٢) د : والعين في «عن».

(٣) هو ذو الرمة (ديوانه ٥٦٧ ط . كمبرج سنة ١٩١٩ م).

الحزاة ٣١٤/٤ بولاق، الخصائص ١١/٢، سر الصناعة ٢٣٤،

المغني ١٩٩، وفيه : «يقال : (ترسمت الدار) أي : تأملتُها، وسجم الدمعُ، وسجمته العينُ : أسالته، وكذا  
يفعلون في أنَّ المشددة، فيقولون : أشهد عنَّ محمداً رسول الله، وتسمى عنعنة تميم» .  
الشاهد في قوله (عن)، فإن أصلها : أَنَّ، فأبدلت الألف عيناً.

(٤) ط : اسماً معرباً تاماً.

(٥) الكتاب ٤٧٠/١ بولاق، وتقدم ذلك في باب أفعال المدح والذم، في هذا الشرح.

(٦) الكتاب ٤٧٠/١ بولاق.

(٧) م : والدليل على زيادتها.

حق مثل أنك ههنا، لكنهم ألزموا الكاف مع أن، هذه الزيادة، كراهة أن يجيء لفظها مثل «كأن».

ومعنى زيد فاسق كما أن عمراً صالح : أي هذا صحيح كَصِحَّةِ ذاك.

وتقول : حقاً أنك ذاهب<sup>(١)</sup> ، وجهد رأي أنك قائم ، بالفتح لا غير، لأن المعنى : في حق ، وفي جهد رأي ، وإذا جئت بأما فقلت : أما حقاً فإنك ذاهب ، وأما جهد رأي فإنك قائم ، فالكسر هو الوجه ، لأنك لم تضطر مع «أما» إلى جعل الظرفين خبرين لأن ، كما كنت مضطراً إليه من دون أما ، وذلك لأن معمول ما في حيز «إن» يتقدم عليها مع «أما» ، لما يجيء في حروف الشرط ، نحو : أما يوم الجمعة فإنك سائر ، وأما زيدا فإنك ضارب ولا يتقدم عليها من دون «أما» ، فاضطرت إلى فتح «أن» وجعل الظرف المتقدم خبراً.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : يجوز : أما في رأيي فأنت ذاهب بالفتح ، والوجه الكسر ؛ لأنك غير مضطر إلى فتحها.

وتقول : أما في الدار فإنك قائم بالكسر ، إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل في الدار ، وأما إن أردت أن : في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فإنه يجب الفتح ،

والتعريف (٢٤٨ / ب) المذكور<sup>(٣)</sup> ، أعني : الفتح في مواضع المفردات ، والكسر في مضان الجمل ، أولى من تعريف أبي علي<sup>(٤)</sup> : «كل موضع يصلح للاسم والفعل

(١) انظر الكتاب ٤٦٨/١ بولاق.

(٢) الكتاب ٤٦٢/١ بولاق ؛ وفيه أما والله أنه ذاهب ، وأما والله إنه ذاهب .

(٣) يقصد الضابط الذي تعرف به مواضع كل من الفتح والكسر .

(٤) الإيضاح القسدي ١٢٩/١ .

فالكسر، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح»، لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم، كقوله تعالى :

﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾<sup>(١)</sup> ،

ولا يتعين الكسر فيه، وأيضا ما بعد إذا المفاجأة، يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح،

---

(١) المائدة / ٩٥، والآية بنهاها :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بَطْلٌ أَوْ كَفَّرةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيًّا مَا لِيْذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾

## [ العطف على اسم إن وأخواتها ]

قوله : « ولذلك جاز العطف . . . إلى آخره » ، يعني : ولأجل أن « إن » المكسورة لا تغير معنى الجمل ، كان اسمها المنصوب في محل الرفع ، لأنها كالعدم ، إذ فائدتها التأكيد فقط ، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع .

ثم اعلم أنه يختلف<sup>(١)</sup> عبارتهم في ذلك ، يقول بعضهم ، كما قال المصنف<sup>(٢)</sup> : يعطف على اسم « إن » المكسورة بالرفع ، وبعضهم يقول : على موضع « إن » مع اسمها ، كما قال الجزولي<sup>(٣)</sup> .

وكأن الأول نظر إلى أنَّ الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخول « إن » ، ودخولها عليه كلا دخول ، فبقي على كونه مرفوعاً ، لكن محلاً ، لاشتغال لفظه بالنصب ، فإنَّ كاللام في : لزيد ، ولا شك أنَّ المرفوع فيه هوزيد<sup>(٤)</sup> وحده ، لا الاسم مع الحرف الداخل عليه ، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع « إن » .

ومن قال : على موضعها مع اسمها نظر إلى أنَّ اسمها لو كان وحده مرفوعاً المحل ، لكان وحده مبتدأ ، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم ، واسمها ليس بمجرد .

والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد ، لأن « إن » كالعدم ، باعتبارها ، وإنما يعتدُّ بها إذا اعتبرت النصب ، ويشكل عليه ، بأن « إن » مع اسمها ، لو كانت مرفوعة المحل ،

---

(١) ط : يختلف .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ، وشرح الكافية ص ١٢٤ .

(٣) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ص ٨١ ؛ وفيه :

«وتنفرد إن ، ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر . . .» .

(٤) م : هو الاسم وحده .



لكانت مع اسمها مبتدأة، والمبتدأ: هو الاسم المجرد على ما ذكرنا، وهي مع اسمها، ليست اسماً مجرداً<sup>(١)</sup>.

فالأولى أن يقال: العطف بالرفع، على اسمها وحده<sup>(٢)</sup>، وقد ذكرنا في باب الابتداء<sup>(٣)</sup> طَرَفًا من هذا.

قوله: «لفظاً أو حكماً» راجع إلى المكسورة، فالمكسورة لفظاً نحو: إن زيداً قائم وعَمَرُو، والمفتوحة التي في حكم المكسورة، نحو: علمت أن زيداً قائم وعَمَرُو، فأن ههنا مع اسمها وخبرها، وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى<sup>(٤)</sup>: علمت قيام زيد، لكنها في تقدير اسمين، إذ «أن» مع اسمها وخبرها ساذة مسددة مفعولي علمت، كما أن «إن» المكسورة مع جزأها بتقدير اسمين، أي المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب، حكم المكسورة في قيامها، مع ما في حيزها مقام الاسمين.

وفيما قال المصنف، مع هذا التحقيق البالغ، والتدقيق الكامل: نَظَرٌ، وذلك لأننا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها، بتقدير اسمين، نقول: إن ذَيْنِكَ الاسمين بتقدير المفرد، فعلمت أن زيداً قائم، بتقدير: علمت زيداً قائماً، وعلمت زيداً قائماً بتقدير علمت قيام زيد، كما مر في أفعال<sup>(٥)</sup> القلوب، فكونها بتقدير اسمين، لا يخرجها عن كونها مع جزأها بتقدير المفرد، إذ، ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد، أعني المصدر الذي: ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به.

وإنما دَعَا المَصْنَفُ إلى هذا التكلف: أنه رأى سيبويه<sup>(٦)</sup> مستشهداً على العطف على

(١) ط: ساقطة.

(٢) انظر المقتضب ١٣١/٤.

(٣) في الشرح الأول. باب المبتدأ والخبر.

(٤) د: من جهة أن التقدير.

(٥) في هذا الشرح.

(٦) جاء ذلك في الكتاب ٢٨٥/١ بولاق.

حل اسم « إِنْ » المكسورة بقوله تعالى : « وَأَذَنْ »<sup>(١)</sup> مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ<sup>(٢)</sup> ، و : أَذَانٌ ، بمعنى : إعلام ، وكذا استشهد سيبويه<sup>(٣)</sup> بقوله<sup>(٤)</sup> :

٨٥٢ وإلا فاعلموا أنا وأنتم \* بغاة ما بقينا في شقاقٍ على العطف على محل اسم إِنْ المكسورة ، بتقدير حذف الخبر من الأول ، والتقدير : أنا بغاة ، وأنتم بغاة<sup>(٥)</sup> ، فلولا أَنَّ المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسور لما صَحَّ منه الاستدلال المذكور .

وبعض النحاة ، لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة ، قال : إِنْ المفتوحة حُكْمُهَا مطلقاً حُكْمُ المكسورة ، في جواز العطف على محل اسمها بالرفع ، لأنها حرفان مؤكدان ، أصلهما واحد ، فيجوز العطف بالرفع في نحو : بلغني أَنَّ زيدا قائمٌ وعمرو .

(١) في ط : « وأذن من الله ورسوله » .

(٢) التوبة / ٣ ، والآية بتمامها : « وَأَذَنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » .  
(٣) الكتاب ١ / ٢٩٠ بولاق .

(٤) هو بشر بن أبي خازم (ديوانه ١٦٥ تحقيق عزة حسن ، دمشق سنة ١٣٧٩ هـ) .

والبيت من قصيدة قالها يهجو أوس بن حارثة .

الخرزانة ٣١٥/٤ بولاق ، سيبويه ٢٩٠/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٦ ، ولابن السبكي في ١٤/٢ ، الغني ٢٧١/١ ، معجم الشواهد ٢٥١/١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٤ . (وبغاة) : جمع باغٍ ، من البغي ، وهو الظلم والعدوان . والشقاق : الخلاف والتنازع . و (ما) مصدرية ظرفية . أي إن استمر ما بيننا من شقاق عددنا جميعاً بغاة .

والشاهد فيه أنه أتى بعد اسم (أَنْ) (وأنتم) ضمير المرفوع ، على أنه مبتدأ خبره بغاة ، وحذف الخبر الأول للدلالة الثاني عليه .

(٥) انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٦ .

والسِّيرافي<sup>(١)</sup>، وَمَنْ تابعه<sup>(٢)</sup>، لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا: لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم إنَّ المفتوحة مطلقاً، إذ لم يبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد، مرفوع أو منصوب أو مجرور، كما ذكرنا، فاسمها كبعض حروف الكلمة.

وَنَظَرُ أَبِي<sup>(٣)</sup> سعيدٍ : صحيحٌ ، فنقول<sup>(٤)</sup> : إن قوله تعالى : «ورسوله» عطف على الضمير في «بريء»<sup>(٥)</sup>، وجاز ذلك بلا تأكيدٍ بالمنفصل ، لقيام الفصل (٢٤٩/أ) بقوله : من<sup>(٦)</sup> المشركين ، مَقَامُ التأكيدِ ، أو نقول : رسوله مبتدأ خبره محذوف أي : ورسوله كذلك ، والواو اعتراضية ، لا عاطفة ونقول في قوله<sup>(٧)</sup> :

وَلَا فاعلموا أَنَا وأنتم \* بُغَاةٌ ما بَقِينَا في شِقَاقِ ٨٥٢  
إِنَّ : ما بقينا في شقاق ، خبر «أنا» وقوله : وأنتم بغاة ، جملة اعتراضية لكن لا يَتِمُّ لنا مثل هذا في قوله<sup>(٨)</sup> ،<sup>(٩)</sup> ..

(١) سيبويه ٢٩٠/١ بولاق .

(٢) ط : تبعه .

(٣) أي السِّيرافي .

(٤) ط : فنقول .

(٥) قال مكِّي بن أبي طالب : «... فعطفه على المضمر في «بريء» حسن جيد ، وقد أتى العطف على المضمر

المرفوع في القرآن من غير تأكيد ، ولا ما يقوم مقام التأكيد ؛ قال الله جل ذكره : «ما أشركنا ولا آباؤنا الأنعام /

١٤٨ ، فعطف الآباء على المضمر المرفوع...» . مشكل إعراب القرآن ٣٥٥/١ . وانظر البحر ٦/٢ ، ٦/٥ ،

والبيان ٣٩٤/١ .

(٦) ط : من الله .

(٧) هو بشر بن أبي خازم . وتقدم تخريج البيت قبل قليل .

(٨) ، (٩) : هذان البيتان من قصيدة واحدة ، أوردها أبو تمام في الحماسة ، وهي من شعر جعفر بن علبة الحارثي ،

قالها بعد أن حُكِمَ عليه بالقتل قصاصاً .

الخزانة ٣١٩/٤ بولاق ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٧/١ ، ٢٨ [عالم الكتب ، بيروت] ، شرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ٥٤ [تحقيق الأستاذ هارون ، لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ] .

٨٥٣ فلا تحسبن أني تَحَشَّعْتُ بعدكم \* لشيءٍ ولا أني من الموت أفرقُ

بعد قوله

ولا أنا مَن يزدهيه وعيدكم \* ولا أني بالمشي في القيد أخرقُ  
لأن قوله : ولا أني بالمشي في القيد أخرق ، عطفٌ على : أني تحشعت ، فلو جعلنا  
قوله : ولا أنا مَن يزدهيه وعيدكم ، جملة اعتراضية ، لكانت «لا» داخلية على معرفة  
بلا تكرير ، ولا يجوز ذلك إلا عند المبرد .

ولو روي : ولا إني بالمشي في القيد ، بالكسر ، لارتفع الإشكال وكان قوله : ولا  
أنا مَن يزدهيه ، مستأنفاً ، و «لا» مكررة .

وحكم «لكن» في جواز العطف على محل اسمها : حكم «إن» المكسورة ، خلافاً  
لبعضهم ، قال سيبويه<sup>(١)</sup> بعد ذكره جواز العطف على محل اسم «إن» بالرفع : لكن ،  
الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة «إن» ، يعني في جواز العطف المذكور ، وتفاوقها في أن  
اللام لا تدخل على ما في حيزها ، دون «إن» ، كما يجيء .

وإنما كانت «لكن» مثل «إن» ؛ لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل ، لأن  
الاستدراك في الحقيقة معني راجع إلى ما قبله ، لا إلى ما بعده ، إذ هو حفظ الكلام

و(تَحَشَّعْتُ) : تكلفت الخشوع ، والخشوع في البصر والصوت كالخضوع في البدن ، و(أفرقُ) : أخاف . و  
(الأخرق) : قليل الرفق .

والشاعر في البيت يصف نفسه بالصبر على ما يلقاه من الشدة .

الشاهد ههنا أن تخريج بيت بشر السابق ، وهو جعل جملة (أنتم بغاة) اعتراضاً بين أنا وخبره ، وهو قوله : (ما  
بقينا في شقاق) لا يتمشى مثله هنا ؛ لأن قوله : (ولا أني بالمشي في القيد أخرق) عطفٌ على (أني تحشعت) ،  
فلو جعل قوله (ولا أنا مَن يزدهيه وعيدكم) جملة اعتراضية لكان «لا» داخلية على معرفة بلا تكرير . ولا يجوز  
ذلك إلا عند المبرد . ولو روي إني بالمشي ، بالكسر ، لارتفع الإشكال ، وكان قوله (ولا أنا مَن يزدهيه :  
مستأنفاً ، و «لا» مكررة .

(١) الكتاب ٢٨٦/١ بولاق .

السابق ، نفيًا كان ، أو إثباتًا ، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب ولكن ، فقولك ، ما قام زيد لكنَّ عمراً قائمٌ ، حَفِظْتَ فيه عدم القيام عما تُوهَّم من دخول عمرو فيه ، وكذا في : قام زيد لكنَّ عمراً لم يَقُمْ .

وأجاز الفراء<sup>(١)</sup> رفع المعطوف على اسم « كَأَنَّ » ، و « لَيْتَ » ، و « لَعَلَّ » أيضاً ، لكونه في الأصل مبتدأ ، وَمَنْعُهُ غَيْرُهُ ، لخروجه عن معنى الابتداء ، بما أوردت فيه الحروف من المعاني ، وهو الحق .

والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد ، كالمنسوق عند الجرّمي<sup>(٢)</sup> ، والزَّجَّاج<sup>(٣)</sup> ، والفراء<sup>(٤)</sup> في جواز الحمل على المحل ، ولم يذكر غيرهم ذلك ، لا مَنْعاً ولا إجازةً ، والأصل الجَوَازُ ، إذ لا فارق .

قال الزَّجَّاجُ : قوله تعالى : « عَلَامُ الْغُيُوبِ » في قوله : « قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَـمُ الْغُيُوبِ<sup>(٥)</sup> » ، صفة<sup>(٦)</sup> ربي ، ويحتمل رفعه وجوهاً أُخَر<sup>(٧)</sup> .

ولم يذكرُوا البَدَلَ<sup>(٨)</sup> ، والقياس<sup>(٩)</sup> كونه كسائر التوابع في جواز الرفع ، تقول : إِنَّ

---

(١) الجمع ١٤٤/٢ .

(٢) الدُّرُ الْمُصُون ، ملحق المجلد الخامس ص ٥٣ . تقدم به د . الخراط ، فنال درجة مشارك .

(٣) ، (٤) الجمع ١٤٤/٢ ، المساعد ٣٣٨/١ .

(٥) سبأ / ٤٨ .

(٦) في ابن عيش ٦٨/٨ : « وقد أجرى الزَّجَّاجُ الصفة مجرى المعطوف » . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨٠/٢ ، ١٨١ ،

(٧) البَدَلَ ، وخبر مبتدأ محذوف . انظر المشكل ٢١٢/٢ .

أو خبر بعد خبر ، أو بدل من الضمير في (يقذف) . . . انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨١/٢ .

(٨) سيبويه ، والمبرد جَوَازاً البَدَلَ . [سيبويه ٢٨٦/١ ، بولاق ، المقتضب ١١٣/٤ ، ١١٤] . هذا ، وتقرأ (علام) بالنصب . [شواذ ابن خالويه ١٢٢] .

(٩) م ، د : والقياس أن يكون مثل سائر التوابع .

الزَيْدَيْنِ استحسنتهما، شمائلهما، بالرفع، كما جاز ذلك في اسم « لا » التبرئة المشبهة  
بِإِنَّ، نحو: لا غلام رجل في الدار إلا زيد.

فلا يُحْمَلُ على المحل، عند البصريين إلا عند<sup>(١)</sup> مُضِيِّ الخبر، فلا يجوز، عندهم  
، إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَاتِمَانِ، وأجازه الكِسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>.

ولإنما منعوا من ذلك لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم: الابتداء، والعامل  
في خبر « إِنَّ »: إِنَّ، فيكون قاتمان خبراً عن زيد وعمرو معاً، فيعمل عاملان مختلفان  
مستقلان في العمل، رفعاً واحداً فيه، وذلك لا يجوز؛ لأن عامل النحو، عندهم  
، كالمؤثر الحقيقي، كما ذكرنا في صدر<sup>(٣)</sup> الكتاب، والأثر الواحد الذي لا يتجزأ: لا  
يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير، كما ذكر في الأصول، لأنه يستغني بكل واحد  
منهما على الآخر، فيلزم من احتياجه إليهما معاً: استغناؤه عنهما معاً.

ولو فرق الخبران بالعطف نحو: إن زيداً وهندٌ: قائم وخارجة لم يأت الفساد  
المذكور، فيجب جوازه، ويكون الكلام من باب اللَّفِّ كقوله تعالى: «وَمِنْ رَحْمَتِهِ  
جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ»<sup>(٤)</sup>.

فإذا قدِّمت الخبر على العطف، فيما أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهراً نحو: إن  
زيداً قائم وعمرو كذلك، أو تحذفه وتقدره، والأكثر الحذف، نحو: إن زيداً قائم  
وعمرو، ولا يجوز أن يكون هذا من باب عطف المفرد؛ لأنَّ « قائم » لا يكون خبراً  
عن الاسمين.

(١) د: بعد مُضِيِّ الجملة. وفي م: بعد مُضِيِّ الخبر.

(٢) الهمع ١٤٤/٢، والمساعد ٣٣٨/١.

(٣) في الكلام على العامل في الشرح الأول.

(٤) القصص / ٧٣؛ ونصها: «وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ  
تَشْكُرُونَ».

ولأنها أجاز الكسائي<sup>(١)</sup> نحو : إنَّ زيدا وعمرو قاتمان ، لأنَّ « إنَّ » وأخواتها ، لا تعمل عند الكوفيين<sup>(٢)</sup> في الخبر ، فالعامل في خبر « إنَّ » اسمها ، لأنَّ المبتدأ والخبر يترافعان عنده ، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثرين .

والفراء ، توسَّط مذهبيَّي سيبويه والكسائي ، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقاً ، بل فصل وقال : إنَّ خَفِيَّ إعراب الاسم بكونه مبنياً ، أو معرباً مقدَّر الإعراب : جاز الحمل على المحل قبل مُضَيِّ الخبر نحو : إنك وزيد قاتمان ، وإنَّ الفتى وعمرو قاعدان ، وإلَّا ، فلا ؛ لأنه لا يُنكر في الظاهر ، كما أنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف ، وذلك لأنَّ خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع ، ولا كذلك إذا خَفِيَ إعراب المتبوع ، ولا يلزمه ، أيضاً ، توارد المستقلَّين على أثر واحد لأنَّ مذهبه في ارتفاع خبر « إنَّ » : مذهب الكسائي .

وأما قوله تعالى : ( ٢٤٩/ب ) « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا . . . مِّنْ أَمْرٍ »<sup>(٣)</sup> . . . ، فعلى أنَّ الواو في « والصابئون » ، اعتراضية لا للعطف ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : والصابئون كذلك ، لِسَدِّ خبر « إنَّ » مَسَدَّهُ ودلالته عليه<sup>(٤)</sup> ، كما في : يا تميم عدتي ، على مذهب المبرد<sup>(٥)</sup> ، ومنه قوله<sup>(٦)</sup> :

(١) الجمع ١٤٤/٢ .

(٢) م ، د : لا تعمل عند الكوفيين إلَّا في المبتدأ دون الخبر .

(٣) المائدة / ٦٩ ، والآية بتمامها : « إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِّينَ وَالصَّارِغِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » .

(٤) انظر دراسات ، القسم الأول ٥٠٥/١ ، مشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١ ، ٢٣٨ .

(٥) المقضب ٢٢٩/٤ ، والأخفش يذهب مذهب المبرد .

[ الأمالي الشجرية ٤٥٣/٢ - ٤٥٥ ] .

(٦) ضايب بن الحارث البرجمي .

الحزانة ٣٢٣/٤ بولاق ، سيبويه ٣٨/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابن السرياني ٣٦٩/١ ، فرحة الأديب ص ٨٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٣ ، ١٤١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، المغني ٦١٨ ، رصف المباني

١٦٧ ، ابن يعيش ٦٨/٨ ، التبصرة ٢١٠/١ .

٨٥٤ فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ \* فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

أي : فَإِنِّي ، وَقْيَارٌ كَذَلِكَ ، بِهَا لَغَرِيبٌ<sup>(١)</sup>.

وسمع سيبويه<sup>(٢)</sup> قبل الخبر : توكيد اسم «إِنَّ» المبني ، وكذا المعطوف غير منوي الخبر ، نحو : إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ، و « ذَاهِبَانِ » خبر عنهما بِلا شَكٍّ ، وسَهَّلَ ذَلِكَ وَجُوزَهُ بَعْضُ التَّجْوِيزِ : بِنَاءِ الْاسْمِ .

وأجاز الكسائي<sup>(٣)</sup> رَفَعَ الْمَعْطُوفَ عَلَى أَوَّلِ مَفْعُولِيهِ : ظَنَ وَأَخَوَاتِهَا ، إِنْ خَفِيَ إِعْرَابُ الثَّانِي ، نَحْوُ : ظَنَنْتُ غَلَامَكَ زَائِرِي وَعَمْرُو ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ « ظَنَ » عَامِلٌ قَوِي ، أَثَرٌ فِي الْأَسْمِينَ اللَّذَيْنِ بَعْدَهُ ، بِأَن صَارَ بِهِ مَضْمُونُهُمَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَإِذَا مَنَعُوا ذَلِكَ فِي لَيْتَ وَلَعَلَّ ، لِمَا فِيهِمَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ فَكَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الصَّرِيحِ ؟

وإنما اشترط خفاء إعراب الثاني ، ليكون المفعولان في الظاهر كاسم «إِنَّ» وخبرها ، فتَقَلَّ الشَّنَاعَةُ .

---

وقيار : اسم فرس الشاعر ، لا اسم جملة كما زعم ابن السيرافي ، وهو الفرس الذي أوطاه ضابئ بعض صبيان أهل المدينة حتى أخذه عثمان رضي الله عنه وجسسه . [ انظر فرحة الأديب ص ٨٧ ] .  
الشاهد في قوله (قيار) فإنه مبتدأ ، حذف خبره ، والجملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها والتقدير : فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا كَذَلِكَ لَغَرِيبٌ .

(١) « فعطفه على الموضع ... ويروى (وقياراً) يعطف على اسم إن ، ويكون (لغريب) خبراً عن أحدهما ، واكتفى به عن خبر الآخر » . [ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٣٧٠ ، وللنحاس ص ٣٣ ] .

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٠ بولاق .

(٣) التسهيل ص ٦٦ .



قوله: «خلافاً للمبرد والكسائي»، الظاهر أنَّ هذا مذهب الفراء والإطلاق<sup>(١)</sup>  
مذهب الكسائي، كما هو مذكور في كتب النحو.

قوله: «ولكن كذلك» أي في أحكام الحمل على المحل.

قوله: «ولذلك دخلت اللام»، أي: ولأجل كون المكسورة، مع جزأها<sup>(٢)</sup> في  
تقدير الجملة.

قوله: «دونها»، أي دون المفتوحة.

---

(١) التسهيل ص ٦٦. «أي في إجازته الرفع قبله مطلقاً، نحو: إنَّ زيداً وعمرو قاتبان. وإنك وزيد ذاهبان.  
ولا يشترط خفاء إعراب الاسم، خلافاً للفراء - فيجوز عنده: إنك وزيد ذاهبان، ويمتنع إنَّ زيداً وعمرو  
قاتباً».

[ المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٦ ].

(٢) ط: مع جزئها.

## [ تفصيلُ أحكامِ لامِ الابتداء ]

اعلم أنَّ هذه اللام : لامِ الابتداء، المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أنْ تدخلَ في أول الكلام، ولكنَّ لما كان معناها هو معنى « إن » سواء<sup>(١)</sup>، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرفُ ابتداء، كرهوا اجتماعهما، فأخروا اللامَ وصدَّروا « إن »، لكونها عاملةً، والعامل حَرِيٌّ بالتقديم على معموله، وخاصةً إذا كان حرفاً، إذ هو ضعيفُ العمل، وراعوا مع تأخير اللام شيئين : أحدهما : أن يقعَ بينهما فصلٌ؛ لأنَّ المكروه هو الاجتماع، والآخر : أنها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدْرُ الكلام، أعني المبتدأ، أو الخبر المقدم، أو معمول الخبر المقدم، كما مضى في جواب القسم، نحو : لزيدَ قائمٌ، ولقائمٌ زيدٌ، ولطعامك زيدٌ آكلٌ، لا تدخل<sup>(٢)</sup> بعد التأخر إلا على أحد الثلاثة، نحو : إنَّ من الشعر لحكمةٌ<sup>(٣)</sup>، وإنَّ زيدا لقائمٌ، وإنَّ زيدا لفي الدار قائمٌ، ولا تدخل على متعلِّق الخبر<sup>(٤)</sup> المتأخر عن الخبر، فلا يقال : إنَّ زيدا قائمٌ لفي الدار، لِئلاَّ يُبخسَ حقُّها كُلُّ البُخسِ، بتأخير ما حقُّه صدْرُ الكلام عن جُزْأَيِ الكلام اللّذين هما العمدتان .

وانما تدخل على الاسم إذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر، نحو : « إنَّ عَلَيْنَا لِلْهُدَى<sup>(٥)</sup> »، أو بظرف متعلق بالخبر نحو : إنَّ في الدار لزيداً قائمٌ، ولا ينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان<sup>(٦)</sup> حقِّه في التصدُّر .

(١) أي : هما سواء .

(٢) مرتبط بقوله : لما سقطت عن مرتبتها .

(٣) ط : لحكما .

(٤) م : على متعلق الخبر إذا تأخر عنه .

(٥) الليل / ١٢ .

(٦) م : لنقصان تصدره بوقوعه في حيز إن .

وقوله تعالى: «وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ»<sup>(١)</sup>، الأولى فيه لام الابتداء، والثانية جواب قسم محذوف، والجملة القسمية صلة<sup>(٢)</sup> مَنْ، أو صفته<sup>(٣)</sup>.

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضياً مجرداً عن «قد»، فلا يجوز: إن زیداً لقام، كما يجوز: إن زیداً ليقوم، بل تقول: إن زیداً لقد قام، كما مضى في شرح جواب القسم، ويجوز في نَعَمْ وَيُسْ، نحو: إن زیداً لَنَعَمْ الرجل، كما مرَّ هناك، وإذا كان الخبر مضارعاً مصدراً بحرف التنفيس، جاز دخول هذه اللام عليه، نحو: إن زیداً لسوف يقوم، خلافاً للكوفيين كما مرَّ في باب المضارع.

ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي، كما مرَّ في جواب القسم، ولا في حرف الشرط، فلا تقول: إن زیداً لئن ضربته يضررك، ولا على اسم فيه معنى الشرط؛ لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر، فتنافرا، ولا تدخل على جواب الشرط، فلا تقول: إن زیداً مَنْ يضره لأضره؛ لأن جواب الشرط وحده، ليس هو الخبر، بل هو مع الشرط، وأجازه ابن الأنباري.

ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: إن كُلاً رجلاً لَوَضِيعَتُهُ؛ لأن أصلها لام الابتداء، فلا تدخل إلّا على ما كانت تدخل عليه، وقد ذكرنا مواضعها، وأجازه الكسائي، نظراً إلى سَدِّها مَسَدَّ الخبر.

---

(١) النساء / ٧٢، والآية بتامها: «وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَبْتُمْ مُصِيبَةً قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَئِنْ كُنْتُ مَعَهُمْ شَهِيدًا».

(٢) «والعائد الضمير المستكن في «لَيُبَطِّئَنَّ» وفي هذه الآية ردُّ على مَنْ زَعَمَ من قدماء النحاة [أحمد بن يحيى، ثعلب، النهر الماد ٢٩٠/٣] أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير، فلا يجوز: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه...».

[البحر ٢٩١/٣].

وانظر البيان ٢٥٩/١.

(٣) فتكون (مَنْ) الواقعة اسماً لـ «إن» نكرة موصوفة.

[انظر التبيان ٣٧١/١].

وإذا وقعت الاسمية خبر «إن» فالوجه دخولها على الجزء الأول، نحو: إن زيدا لأبوه قائم، وقد حكي: إن زيدا وجهه لحسن، وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر، على ما أجازه ابن الأنباري وكلاهما ضعيف؛ لأنَّ حَقَّها، لما سقطت عن التصدير: ألا تتأخَّر<sup>(١)</sup> عن الاسم، وعن أول أجزاء الخبر.

وإذا أردت إدخالها<sup>(٢)</sup> في خبر «إن» الذي في أوله لام القسم، وجَبَ (أ/٢٥٠) الفصل<sup>(٣)</sup> بينهما، لكرهية اجتماع اللامين، قال تعالى: «وإنَّ كَلَّامًا لَيُؤْفِقَنَّهُمْ<sup>(٤)</sup>»، فصل بينهما<sup>(٥)</sup> بما الزائدة<sup>(٦)</sup>، كما قلنا في: زيد صديقي، كما أنَّ عمرًا أخي.

وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن «قد» نحو: إنَّ زيدا لطعامك آكل، وإني لبك واثق، ولا تقول: إنَّ زيدا لفي الدار قام، كما ذكرنا في جواب القسم، وأجازه الأخفش، وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة، وهو<sup>(٧)</sup> الفصل<sup>(٨)</sup> المسمَّى عماداً<sup>(٩)</sup> كقوله تعالى: «إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ

(١) ط: يتأخَّر.

(٢) ط: دخولها.

(٣) د: وجب أن يفصل بينهما.

(٤) هود / ١١١، ونضها: «وإنَّ كَلَّامًا لَيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلُهُمْ إِنَّهٗ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ». [انظر دراسات

ق ١ / ٤٤٣].

(٥) م: بين اللامين.

(٦) قال مكِّي القيرواني: «ولا يحسن أن تكون (ما) زائدة، فتصير اللام داخلية على (لَيُؤْفِقَنَّهُمْ)»، ودخولها على لام القسم لا يجوز.

وقد قيل: إنَّ (ما) زائدة، لكن دخلت ليفصل بين اللامين اللذين يتلقيان القسم [أي بين اللام التي في خبر (إنَّ)، ولام القسم التي في (لَيُؤْفِقَنَّهُمْ)]، وكلاهما مفتوح، ففصل بينهما بـ (ما)....

[مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٥].

(٧) وهو: أي المراد بغير الثلاثة.

(٨) هذا في اصطلاح البصريين. سيويه ١/ ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ... والتسهيل ص ٢٩.

(٩) عند الكوفيين. [مجالس نعلب ١/ ٤٣، والتسهيل ص ٢٩].

الرَّشِيدُ<sup>(١)</sup>»، وذلك لوقوعها موقع الخبر فكأنها دخلت على الخبر، مع أن كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل أن يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده .

وقد تكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه، نحو : إن زيدا لفيك لراغب، وهو قليل ، منع منه المبرد<sup>(٢)</sup>، وأجازه الزجاج<sup>(٣)</sup> قياساً .

وقد شد دخول اللام<sup>(٤)</sup> على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من «إن» نحو قوله<sup>(٥)</sup> :

٨٥٥ أم الحليس لعجوز شهرته

وقدر بعضهم<sup>(٦)</sup> : هي عجوز ، لتكون في التقدير داخله على المبتدأ، كما شد في

---

هذا ، ويطلق الكوفيون مصطلح عماد أيضاً على ضمير الشأن .

انظر معاني الفراء ٢/٢١٢ ، ٣/١٨٥ ، ٢٩٩ .

(١) هود / ٨٧ ، والآية بينهما : «قَالُوا يَسْعَيْنِ أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا فَشَرْتُمْ إِنْ تَكُ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ» .

(٢) الجمع ١/١٣٩ .

(٣) الجمع ١/١٣٩ .

(٤) انظر ضرائر الشعر ص ٥٩ ، والصاحبي ١٤٦ ، وفيه أن اللام ههنا زائدة . وهي زائدة عند المازني ، وليست ضرورة . انظر الأصول ١/٢١١ ، ابن يعيش ٣/١٣٠ ، مجاز القرآن ١/٢٢٣ .

(٥) رؤية (ملحقات ديوانه ١٧٠) ، وهذا رجز ، وقامه :

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

الخزانة ٤ / ٣٢٨ بلاق ، قال البغدادي : «إنه لرؤية أولعنته ابن عروس . . .» ، الإفصاح ٣٠٧ ، مشكل

إعراب القرآن ٢/٧٠ ، وصف المباني ٢٣٦ ، ابن يعيش ٧/٥٧ ، و ٨/٢٣ ، و ٣/١٣٠ ، المغني ٤/٣٠٤ ، شرح

أبياته للبغدادي ٤/٣٤٥ ، الجنى ١٢٨ ، ضرائر الشعر ٥٩ ، شرح جمل الزجاجي ١/٤٤٥ .

و (أم الحليس) : كنية امرأة . و (شهرته) : عجوز كبيرة السن جداً .

الشاهد فيه أنه شد دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من (إن) كما هنا .

(٦) هو الأخفش . [ انظر ضرائر الشعر ص ٥٩ ، وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٤٤ ] .

خبر «أن» المفتوحة ، على قراءة سعيد بن جبير<sup>(١)</sup> : «إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ<sup>(٢)</sup>» ، وكذا قرئ في الشواذ : «وَإِنَّكَ اللَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ» بالفتح كما جاءت في الخبر معمولاً لأضحى ، نحو : أضحى زيداً لمنطلقاً ، ولأمسى .  
قال<sup>(٣)</sup> :

(١) الكوفي ، التابعي ، الجليل ، عرض على عبدالله بن عباس ، وعرض عليه أبو عمرو . قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥ هـ .

[ طبقات القراء ٣٠٥/١ ] .

(٢) الفرقان / ٢٠ ، والآية بتمامها : « وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَشْرَبُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتَصِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا » .

[ انظر الأصول ٢١١/١ ، والصاحبي ١٤٧ ، والقرطبي ١٣/١٣ ] . في البحر ٤٩٠/٦ : « قرئ بالفتح على زيادة اللام ، و(أن) مصدرية ، التقدير : إلا أنهم يأكلون ، أي ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم » . هكذا بدون ذكر الاسم . ولم ترد القراءة في المحتسب ، ولا في شواذ ابن خالويه ، ولا في الإنحاف ، ولكنها في القرطبي ١٣/١٣ لسعيد بن جبير .

هذا ، ونسب ابن جني في الخصائص ٣١٥/١ القراءة إلى سعيد بن جبير ، وكذلك ابن هشام في المغني ٣٠٧ .  
(٣) الأنفال / ٤٢ ، ونصها : « إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصُوفِ وَالرَّكْبِ اسْقَلْ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَا تَخْتَلِفْتُمْ فِي الْوَيْعِدِ وَلَكِنْ لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّكَ اللَّهُ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ » .

هذا ، ولم ترد القراءة الشاذة ؛ قراءة « وأن » بفتح الهمزة ، في المحتسب ، ولا الإنحاف ، ولا شواذ ابن خالويه .  
(٤) أورده ثعلب من غير نسبة (مجالس ثعلب ١/١٢٩) ، والرواية هكذا :

مَرَوْا عَجَالًا وَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ \* قال الذي سألوا : أمسى لمجهودا

هذا ، وكل الذين استشهدوا به ، نقلوه عن ثعلب ، ولم ينسبه أحد منهم .

وهو في : الخزانة ٣٣٠/٤ ، الغني ٣١٠/٢ ، ضرائر الشعر ٥٨ ، ابن يعيش ٦٤/٨ ، الخصائص ٣١٦/١ ، و ٢٨٣/٢ . «يزيد أن المريض نفسه أجابهم على طريق الغيبة ، بقوله : أمسى لمجهودا ، أي أمسى مجهوداً ، وقد زاد اللام في خبر أمسى ، وهو شاذ » .

و (عجلاً) : سراعاً .

[ عن الأستاذ هارون ، مجالس ثعلب ١/١٢٩ هامش ١ ] .

الشاهد فيه أن دخول اللام على خبر (أمسى) شاذ .

٨٥٦ مَرُّوا عَجَالاً<sup>(١)</sup> فقالوا كيف صاحبكم \* فقال مَنْ سئِلُوا أَمْسَى كَجَهْدًا  
ولزال ، قال<sup>(٢)</sup> :

٨٥٧ وما زِلْتُ مِنْ لَيْلٍ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا \* لكاهائم المقصي<sup>(٣)</sup> بِكُلِّ مَكَانٍ  
ولما ، في : ما زيد لقائهما ، وقوله<sup>(٤)</sup> :

٨٥٨ وأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيًّا وَتَرْكًا \* لَلْأُمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ  
شاذ ، لدخولها على حرف النفي ، وَشَذَّ ، أَيْضًا ، دَخُولُهَا عَلَى « كَأَنَّ » ، « وَلَوْلَا »  
قال<sup>(٥)</sup> :

٨٥٩ فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ \* فَالْيَوْمِ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يَبْكُنِي  
وقال<sup>(٦)</sup> :

---

(١) ط : عجالى .

(٢) كَثِيرٌ عَزَّة (شرح ديوان كَثِيرٌ عَزَّة ٢٣٥/١ ، ٢٥١/٢ ، الجزائر سنة ١٩٣٠) ؛ وفيه :

بكل سبيل ، بذل بكل مكان ؛ لأن البيت من قصيدة لامية . الخزانة ٣٣٠/٤ ؛ وفيه بكل مَزَاد ، وهو مكان  
الارتداد ، ومثله المغني ٣٠٨ . وهو في العيني ٢٤٩/٢ ، وضرائر الشعر ٥٨ ؛ وفيه : بكل بلاد بدل بكل مكان .  
الشاهد فيه أَنَّ زيادة اللام في خبر زال شاذة .

(٣) ط : المقصي .

(٤) هو أبو حزام المُكَلِّي .

الخزانة ٣٣١/٤ ، العيني ٢٤٤/٢ ، ضرائر الشعر ٥٨ ، المجمع ٨٨/١ ، معجم الشواهد ٢٠/١ .

الشاهد فيه أَنَّ دخول اللام على حرف النفي شاذ .

(٥) لم أعتد إلى قاتل هذا الرَّجَز .

وهو في : الخزانة ٣٣١/٤ بولاق ، والمحتسب ٢١٦/١ .

وبادَ الشيءُ : هَلَكَ وَتَلَفَ ، وفاعله ضمير الهالك المتقدم في بيتٍ قبله . و (حتى) ههنا : للغاية ، وهي  
إبتدائية :

الشاهد فيه أَنَّ دخول اللام على كان شاذٌ أَيْضًا .

(٦) لم أعتد إلى قاتله .

وهو في : الخزانة ٣٣٢/٤ بولاق ، ورصف المباني ٢٤٨ ؛ وفيه : يدا مسيل بدل ندا بسيل ، سر الصناعة ، =

٨٦٠. لِلَّوَلَا قَاسِمٌ وَنَدَا بِسِيلٍ \* لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ  
واعلم أَنَّ أَصْلَ «شَهِدْتَ» أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ نَحْوُ : شَهِدْتَ بِكَذَا ، وَشَهِدْتَ بِأَنَّ  
زَيْدًا قَائِمٌ ، وَبِجُوزٍ ، مَعَ أَنَّ ، حَذَفُ الْجَارِ ، كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ ، نَحْوُ : شَهِدْتَ أَنَّكَ  
قَائِمٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ <sup>(١)</sup> » ، فَنَشْهَدُ <sup>(٢)</sup> ، مَحْمُولٌ عَلَى نَعْلَمُ ؛ لِأَنَّ  
أَصْلَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَكُونَ عَنْ عِلْمٍ ، وَنَشْهَدُ ، مَعْلُقٌ ، كَعَلِمْتُ ، فِي نَحْوِ : عَلِمْتُ لَزَيْدٍ  
قَائِمٌ ، إِلَّا أَنْ شَهِدْتَ ، لَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولِينَ نَصَبَ عِلْمَتِ ، فَلَا تَقُولُ : شَهِدْتَ زَيْدًا  
قَائِمًا .

وعلمت ، يَجْرِي مَجْرَى الْقِسْمِ عَلَى ضَعْفٍ ، فَتَقُولُ ، إِذَنْ ، عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ  
بِكَسْرِ إِنْ ، وَكَذَا شَهِدْتَ ، تَقُولُ ، فِي الشَّعْرِ ، أَشْهَدُ إِنَّكَ ذَاهِبٌ ، وَالْمَشْهُورُ الْفَتْحُ  
فِيهَا .

وَكَذَا ، قَدْ يَجِيءُ : أَشْهَدُ لَقَدْ رَأَيْتُهُ كَذَا ، كَأَنَّهُ قِيلَ : وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُ ، وَكَذَا : أَشْهَدُ  
لَاخْرَجَنَّ ، قَالَ <sup>(٣)</sup> :

== حرف اللام ق ١١٣ / ب نسخة شهيد علي باشا . هذا ، وَلَا يُعْرَفُ الْمُرَادُ مِنْ قَاسِمٍ وَسِيلٍ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُمَا رَجُلَانِ .  
الشاهد فيه على أن اللام الداخلة على لولا زائدة ، وأما لام لقد فالمشهور أنها لام القسم . [ الخزانة ٤ / ٣٣٢  
بولاق ] .

(١) المنافقون / ١ ، وَنُصِّهَا : « إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ  
الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ » .

(٢) د : فشهدت محمول على علمت .

(٣) لبيد بن ربيعة العامري (ديوانه ١٧١ دار صادر ، بيروت ، بلا تاريخ) ؛ وفيه :

صَادَقَنِي مِنْهَا غُرَّةٌ فَأَصْبَحْتُهَا \* إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْيِشُ سِهَامُهَا

ومثله تماماً في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٢٢٨ .

وهو في : الخزانة ٤ / ١٣ ، ١٤ بولاق ، سيبويه ٤٥٦ / ١ بولاق ، المقتصد ١ / ٦٠٩ .

و (المنايا) جمع المنية وهي الموت . « لَا تَطْيِشُ : لَا تَحْفُفُ ، وَلَا تُحْطِئُ » ، بَلْ تَقْصِدُ ، وَ«المنية» لَا سِهَامَ لَهَا ، إِنَّمَا

هُوَ مَثَلُ ، [التبريزي] .



ولقد علمت لتأتين مني \* [إن المنايا لا تطيش<sup>(١)</sup> سهاهما] ٧١٦  
وقد يقال: ظننت لَتموتن ، لكونه بمعنى علمت ، وإجراؤها مجرى القسم  
ضعيف ، كما أن حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف ، كعلمت: زيد قائم ،  
وشهدت: زيد فاضل ، كقوله<sup>(٢)</sup>:

..... \* إني وجدت ملاك الشيمة الأدب ٧١٣

والدليل على جواز إجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى: « فَشَهِدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهِدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ<sup>(٣)</sup> » ، ففي قولك: شهدت إن زيدا لقائم ، وأشهد: لزيد قائم ، يجوز أن يكون «شهدت» فيه معلقاً كظننت لزيد قائم ، ويجوز أن يكون مجرى مجرى<sup>(٤)</sup> القسم ، واللام ، وإن ، جوابه ، ولا يجوز إجراء شهدت مع الباء مجرى علمت ، نحو: أشهد بأن زيدا لقائم ؛ لأن حرف الجر لا يعلّق ، ولا يجوز: أشهد أنه ذاهب وإنك لقائم ، لعطفك الجملة على المفرد<sup>(٥)</sup> .

واعلم أن من العرب من يقول: هُنْكَ<sup>(٦)</sup> لرجل صديق ، قال<sup>(٧)</sup>:

= « والشاهد فيه إجراء (علم) مجرى القسم ، وجملة لتأتين مني جواب القسم ، كانه قال: والله لتأتين مني .

(١) ليس في د ، ط .

(٢) هو أبو تمام ، وهذا عجز بيت . وصدره: كذاك أدبْتُ حتى صار من خلقي \* ... وقد تقدم تخريج البيت .

والشاهد فيه هنا أن اللام المعلقة محذوفة ، والأصل: وجدت ملاك .

(٣) النور / ٦ ، والآية بتمامها: « وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهِدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهِدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ » .

(٤) ط : ساقطة .

(٥) د ، ط : الجملة .

(٦) الممتع ١ / ٣٩٨ . وانظر منشور الفوائد ص ٦٠ .

(٧) لم يُسم قائله . وقد أورده البغدادي ، رحمه الله ، مروياً عن أبي علي الفارسي . الخزانة ٤ / ٣٣٢ بولاق ، شرح جمل

الزجاجي ١ / ٤٣٣ . و (حُنى) على وزن دُنْيَا ، عَلِمَ امرأة .

الشاهد في قوله (هنا لَمَقْصِي) بلامين ، كقول بعض العرب: هُنْكَ لرجل صديق .

٨٦١ [أبائنة حُبِّي، <sup>(١)</sup> نعم وتُماضِرُ] \* هُنَا لِمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ  
وقال<sup>(٢)</sup> :

٨٦٢ هُنِّي لِأَشَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتَ غَارِماً \* لِدَوْمَةِ بَكَراً ضِيعَتَهُ الْأَرَاقِمُ  
وقد تُحذفُ اللَّامُ وهو قليلٌ ، كقوله<sup>(٣)</sup> :

٨٦٣ أَلَا يَا سَنَّا بَرِّقْ عَلَى قُلُلِ الْحُمَى \* هُنْكَ مِنْ بَرِّقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ  
وفيه ثلاثة<sup>(٤)</sup> مذاهب : أحدها لسيبويه<sup>(٥)</sup> ، وهو أَنَّ الهاءَ بَدَلٌ مِنْ همزة «إِنَّ» ، كإِيَّاكَ  
وهِيَّاكَ<sup>(٦)</sup> ، فلما غَيَّرَتْ صورة «إِنَّ» بقلب همزتها هاء ، جاز مجامعة اللام إياها بعد  
الامتناع .

---

(١) ليس في م ، ط .

(٢) لم يسم قائله . قال البغدادي : إنَّ الشاهدَ مروِّي عن الفارسي في كتابه : نقض الهاذور . [الخزانة ٣٣٧/٤ بولاق].

و(قَوْمَةُ) ، بفتح الدال : امرأة خمار ، و(البَكَر) ، بفتح الباء : الفتى من الإبل ، وهو مفعول لغارم . والأرقام :  
سنة أحياء من تغلب .

الشاهد في قوله (هُنِّي لِأَشَقَى) بلامين ، كقول بعض العرب : هُنْكَ لِرَجُلٍ صِدْقٍ

(٣) لغلام من بني كلاب ، كما في مجالس ثعلب ٩٣/١ ، أولرجل من بني نمير ، كما في الخزانة ٣٣٩/٤ بولاق . وفي  
اللسان [هـن ، قذي] أنه لمحمد بن مسلمة . وفي حاشية شرح المفصل ٦٣/٨ أنه لرجل من بني نمير ، وأن نسبته  
لمحمد بن مسلمة خطأ ، وإنما محمد بن مسلمة هذا أحد الرواة . قلت : ويؤكد هذا قول ابن جني في الخصائص  
٣١٥/١ : «وعليه قوله - فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس : ألا يا سنا . . .» .

وهو في شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١ ، الخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، شرح الملوكي ٣٠٦ ، الممتع ٣٩٨/١ ،  
المغني ص ٣٠٤ ، المسائل العسكرية ١٢٨ .

«وَقُلَّةٌ كُلُّ شَيْءٍ : رَأْسُهُ . وَالْقُلَّةُ : أَعْلَى الْجَبَلِ . . . وَالْجَمْعُ قُلُلٌ» [اللسان : قُلُل].

الشاهد فيه أنه حذف اللام من خبر هُنْكَ ، حيث لم يقل : لعلي كريم والكثير إثباتها .

(٤) ذكرها السيراقي . انظر سيبويه ١٥٠/٣ هارون هاشم ٤ : سيبويه ، والفراء والمفضل بن سلمة .

(٥) الكتاب ٤٧٤/١ بولاق = ١٥٠/٣ هارون .

(٦) الإبدال لابن السكيت ص ٨٩ .

والثاني قولُ الفَرَاء ، وهو أَنَّ أَصْلَهُ : والله إنك ، كما رُوِيَ عن أبي أدهم الكلابي<sup>(١)</sup> : لَهُ رَبِّي لَا أَقُولُ ذَلِكَ ، بقصر اللام ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لِأَفْعَلْنَ ، وحذف لام التعريف ، أيضاً ، كما يقال : لاهِ أبوك ، ثم حذف<sup>(٢)</sup> ألف «فعال<sup>(٣)</sup>» ، كما يحذف من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال<sup>(٤)</sup> :

٨٦٤ أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ \* إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرُّجَالِ

ثم حذفت همزة «إنك» ، وفيما قال : تَكَلَّفَاتُ كَثِيرَةً .

والثالثُ ما حكى الْمُفَضَّلُ<sup>(٥)</sup> بَنُ سَلَمَةَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ أَصْلَهُ لِلَّهِ إِنَّكَ ، واللام للقسَم ، فَعَمِلَ<sup>(٦)</sup> بِهِ مَا عَمِلَ فِي مَذْهَبِ الْفَرَاء ، وقولُ الْفَرَاءِ أَقْرَبُ مِنْ<sup>(٧)</sup> هَذَا ، لَأَنَّهُ يُقَالُ : لِهِنَّكَ لِقَائُكُمْ ، بَلَا تَعْجَبُ<sup>(٨)</sup> .

(١) «من فصحاء العرب المشهورين الذين سمع منهم العلماء» . «الفهرست طبعة لبنان ص ٧٠ بلا تاريخ» .

(٢) ط : حذفت .

(٣) أي الألف في (إله) ؛ لأنه على وزن فعال .

(٤) لم أهد إلى قائله .

الخزانة ٣٤١/٤ بولاق ، الخصائص ١٣٤/٣ ، المحتسب ١٨١/١ ، ٢٩٩ ، ضرائر الشعر ١٣١ ، رصف المباني ٢٦٩ .

الشاهد فيه حَذَفُ الألف من لفظ الجلالة الأول قبل الهاء ، وهذا الحذف لضرورة الشعر ، ذكره ابنُ عُصْفُور .

(٥) أبو طالب النُّحَوي ، اللُّغَوي ، الفاضل ، الكوفي . أخذ عن أبيه ، وعن ابنِ السُّكَيْت ، وثعلب . له : الفاخر ، البارع في اللغة ، الاشتقاق .

[بغية الوعاة ص ٣٩٦ ط . دارالمعرفة ، بيروت] .

(٦) د : فعل به ما علم .

(٧) قال السَّيرافي : «والذي قاله الفراء أَصَحُّ في المعنى» .

[سبويه ١٥٠/٣ هارون هاشم ٤] .

وانظر الخصائص ٣١٧/١ هاشم ١ .

(٨) قد تقدم أَنَّ لفظ الجلالة إذا استعمل في القسم باللام ، فإنما يكون ذلك في الأمور العظام التي يَتَعَجَّبُ منها ، ونحو : لهنك قائم ، لا تعجب فيه ؛ لأنه أمر عادي .

(٢٥٠/ب) وأما قولهم : إنَّ زيدا ليضربَنَّ ، بنون التأكيد ، و : إنَّ زيدا لقام بدون «قد» ، فاللام فيها جوابُ قَسَمٍ مقدَّر ، أي : والله ليضربَنَّ ، و : والله لقام ، وإنما حَذَفُ «قد» في الماضي مع لام جواب القسم ، دون لام «إنَّ» ، وإن كان كلاهما في الأصل لام الابتداء ؛ لأنَّ القسم يحتل الحذف أكثر ، لأنَّ هناك جُمْلَتَيْنِ في حكم جملة واحدة ، ألا ترى إلى تخفيفات : أيمن ، ووجوب حذف الخبر في : لَعَمْرُكَ ، و : أيمن الله ، وجواز حذف الجار في : اللَّهُ لأفعلنَّ .

ولا تحي<sup>(١)</sup> لام الابتداء ، من جملة الحروف الستة ، إلّا بعد «إنَّ المكسورة ، وألحق الكوفيون<sup>(٢)</sup> بها » «لكنَّ» مستدلين بقوله<sup>(٣)</sup> :

٨٦٥ . . . . \* ولكنني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

قالوا : إن ذلك لأنها لا تغيّر معنى الابتداء ، كإنَّ ، ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع .

وأما البصريون فقالوا : كان حق اللام ألاّ تجامع «إنَّ» المكسورة ، أيضاً ، لأنها تسقط بسببها عن مرتبة الصدر ، لكن ، جازت مجامعتها لها ، لشدة تناسبها<sup>(٤)</sup> بكونها بمعنى واحدٍ ، فاغْتَفِرْ لذلك<sup>(٥)</sup> سقوطها عن مرتبتها ، بخلاف «لكنَّ» ، فإنها لا تناسبها

(١) ط : ولا يجيء .

(٢) الفراء . [معاني القرآن ١/٤٦٥] ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٢ ، والإنصاف ، المسألة ٢٥ (١٢٨/١) .

(٣) لم أهد إلى قائله . وهذا عجز بيت ، وصدرة :

يلوموني في حُبِّ ليل عواذلي \* . . . .

الخراتة ٤/٣٤٣ بولاق ، معاني الفراء ١/٤٦٥ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٢ ، العيّني ٢/٢٤٧ ، الجنى الداني ٦٩ ، رصف المباني ٢٣٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧٤ ، الإنصاف ، المسألة ٢٥ (١٢٩/١) ، الفوائد الضيائية ٢/٣٤٤ .

الشاهد فيه أنَّ الكوفيين استدّلوا به على جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ) ، ومَنَعَهُ البصريون .

(٤) د : لشدة مناسبتها لها لكونها .

(٥) م : فاغْتَفِرْ لهذه المناسبة .

معنى ، فلم يُغتفر معها ، سقوطها عن مرتبتها ، وما أنشدوه ، فإِماً أن يكون شاذّاً كما في قوله<sup>(١)</sup> :

### أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزُ شَهْرَةَ ٨٥٥

وإِماً أن يكون في الأصل : لكنّ انني ، فخفف بحذف الهمزة ونون «لكن» ، كما خففت في : «لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي»<sup>(٢)</sup> ، اتّفاقاً منهم ، بحذف الهمزة ، وأصله : لكنّ أنا .  
واعلم أنّ «إنّ» المكسورة ترادف «نعم»<sup>(٣)</sup> ، كما يجيء في حروف التصديق ، فلا تعمل .

وترادف المفتوحة «لعل»<sup>(٤)</sup> ، فتعمل ، والمفتوحة لكونها مع جزأها<sup>(٥)</sup> : اسماً مفرداً تقع اسماً لهذه الأحرف الستة ، لكن يجب فصلها عنها بالخبر ، كراهة اجتماعهما ، نحو : إنّ عندي أنك قائم ، وليت في قلبك أنك تعطيني ، وكذا في البواقي .

(١) رؤية (ديوانه ١٧٠) ، وتقدم تحريج الرجز قبل قليل .

(٢) الكهف / ٣٨ ، ونصّها : «لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أَشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا» .

انظر [الإتحاف ٢٩٠ وإيضاح المفصل ١٧٥/٢] .

(٣) ومنه قول عُبيد الله بن قيس الرُّقَيَات :

«وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا \* كَ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أَيُّ نَعَمْ وَأَجَلٌ ، و (الهاء) للسكوت ، وبيان الحركة ،

[شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣٠٥] .

وانظر المساعد ٣٢٦/١ .

(٤) أجاز ذلك سيبويه ، والفراء ، ومكي القبرواني .

في الكتاب ٤٦٣/١ بولاق : «... هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك ...» .

وفي معاني القرآن ٣٥٠/١ : «... وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا : ما أدري أنك صاحبها ، يريدون : لعلك صاحبها ، ويقولون : ما أدري لو أنك صاحبها ، وهو وجه جيّد أن تجعل (أنّ) في موضع (لعل)» ، وانظر المشكل ٢٨٣/١ .

(٥) د ، ط : مع جزئها .

و «أَنْ» مع ما في حيزها : بدل اشتغال من «إحدى» في قوله تعالى : «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ»<sup>(١)</sup>، ومن «كَمْ»<sup>(٢)</sup>، في قوله : «الْمُرِيرُوا كَمَا أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ»<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله تعالى : «أَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ»<sup>(٤)</sup> فقوله «تُخْرَجُونَ»، خبر لأنكم الأولى، وأنكم الثانية مُعَادَةٌ لتأكيد الأولى، لما تراخى ما بينها وبين الخبر<sup>(٥)</sup>، كما كرر «فلا تحسبنهم» لما تراخى ما بين مفعولي «لا تحسبن» في قوله تعالى : «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازٍ مِنَ الْعَذَابِ»<sup>(٦)</sup>، ومثله قوله تعالى : «وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ»<sup>(٧)</sup>، وهذا قول الجرمي، وهو الحق، وقال المبرد<sup>(٨)</sup> : أنكم مخرجون : مبتدأ، خبره : إذا مِتُّم، والجملة الاسمية : خبر أنكم الأولى، أي أنكم وقت موتكم إخراجكم . ويجوز وقوع «إِنْ» المكسورة خبراً للأحرف الستة، كقوله<sup>(٩)</sup> :

الأنفال / ٧ ، والآية بنهاها : «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَوَدُّوا أَنْ تُغَيَّرَ ذَاتِ الشُّوَكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَيِّقَ الْحَقَّ بِكَلِمَتِهِ وَيَقْطَعَ دَائِرَ الْكَافِرِينَ» .

(٢) رَدُّ هَذَا أَبُو حَيَّانٍ، وَابْنُ هَشَامٍ [ انظر البحر ٣٣٣/٧ ، والمغني ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ] .

(٣) يس / ٣١ .

(٤) المؤمنون / ٣٥ .

(٥) انظر دراسات ، ق ١ - ٤٣٨/١ .

(٦) آل عمران / ١٨٨ ، والآية بنهاها : «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» .

(٧) يوسف / ٣٧ ، وفُصِّلَتْ / ٧ .

«قَالَ لَا يَا نَبِيَّ كَمَا طَعَمْتُ نَزَّ قَائِدُهُ لَا يَتَأَكَّدُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمْ ذَلِكُمْ أَمَّا عَلَّمَنِي رَقِيٍّ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» . [يوسف / ٣٧] .

«الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ» [فُصِّلَتْ / ٧] .

(٨) المقتضب ٣٥٧/٢ - ٣٥٨ .

(٩) جريير في مدح عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه . (ديوانه ٥٢٧ ط . الصاوي سنة ١٣٥٣هـ) .

=

٨٦٦ إِنَّ الخليفةَ، إِنَّ اللهَ سَرَبْلُهُ \* [لباسَ مُلْكٍ به تُرَجَى<sup>(١)</sup> الخواتيمُ] وقوله<sup>(٢)</sup> :

٨٦٧ لقد عَلِمَ الحيُّ اليمانون أَنِّي \* إذا قلتَ أما بعد: إني خطيبُها بكسر «إِنَّ»، وروِي : أَني بالفتح ، على أَن يكون « أَنِّي » تكريراً لأنني الأولى ، كما قُلْنَا في الآية الكريمة<sup>(٣)</sup>

قوله : «وتخفف المكسورة ... إلى آخره»، إذا خُفِّفَت المكسورة، بَطَل اختصاصُها بالأسماء فيغلب الإلغاء، قال تعالى في الأعمال : «وإنَّ كَلَّامًا لِّيُوقِيَنَّهُمْ<sup>(٤)</sup>» بتخفيف<sup>(٥)</sup> «إِنَّ<sup>(٦)</sup>»، ولا يجوز عند الكوفيين إعمالُ المخففة<sup>(٧)</sup>، والآية ردُّ عليهم .

= الخزانة ٣٤٤/٤ بولاق ، مجالس العلماء ٣٩٣ للزجاجي [تحقيق هارون ، الكويت ، سنة ١٩٦٢م].  
والبيت شاهدٌ على أَنَّ (إِنَّ المكسورة) يجوز وقوعها خبراً للأحرف الستة وهنا وقعت جملة إِنَّ الله سَرَبْلُهُ خبراً لقوله : إِنَّ الخليفةَ، والرباط الهاء في سَرَبْلُهُ ، ولا يجوز فتحُ أَنَّ هنا حتى لا يصير التقديرُ (سرباله) لأنه لا يصح الإخبار بالحدث عن اسم العين.

(١) ليس في د ، ط .

(٢) سبحان بن وائل ، خطيب العرب في الجاهلية ، وروي صدره ، هكذا :

وقد علمت قيس بن عيلان أنني \* . . . . .

[ الخزانة ٣٤٦/٤ بولاق ] .

الشاهد فيه أنه روي (إني) بكسر الهمزة وفتحها . أما الكسر فعل أن جملة (إني خطيبها) خبر (أنني) المفتوحة الهمزة . ولا يجوز فتحها لثلاً يؤدي إلى الإخبار بالحدث عن اسم العين كما تقدم في الشاهد السابق . وأما فتحها فعل أنها تكريرٌ للأولى على وجه التأكيد ، و (خطيبها) خبر أن الأولى ولا خبر لأن الثانية ؛ لأنها جاءت مؤكدة للأولى فهي عنها كما قرَّر الرضي .

(٣) المؤمنون / ٣٥ : « أَيْدُكُمُ أَنْتُمْ وَإِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ » .

(٤) هود / ١١١ ، ونصها : «وإنَّ كَلَّامًا لِّيُوقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بَيِّنَاتٍ لِّمَنْ خَيْرٌ» .

(٥) م : في قراءة تخفيف إِنَّ .

(٦) هي قراءة الحَرَمِيِّينَ وأبي بكر وشَدَّذ الباقون . وقرأ عاصِمٌ وحمزة وابنُ عامِرٍ «لَمَّا» بالتشديد ، وخُفِّفَ الباقون .

[ الكشف ١ / ٥٣٦ - ٥٣٧ ، والسبعة ط ٢ ص ٣٣٩ ] .

(٧) «يرى الكوفيون أن (إن) لا تخفف، وتخرجوا جميع ذلك على أن (إن) : نافية، واللام الفارقة بمعنى (إلا)» . [ =

قال المصنف<sup>(١)</sup> : ويلزمها اللام مع التخفيف، سواءً أعملت أو أهملت، أمّا مع الإهمال فللفرق بين المخففة والنافية، وأمّا مع الإعمال فللطرّد، وهو خلاف مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>، وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المَعْمَلَةُ لا يلزمها اللام، لحصول الفرق بالعمل.

وقال ابن مالك<sup>(٣)</sup>، وهو حسن : يلزمها اللام إن خيف التباسها<sup>(٤)</sup> بالنافية، فعلى قوله، تلزم اللام إن كان الاسم مبنياً أو معرباً مقصوراً.

وأما إن دخلت على الأفعال: لزمت اللام، وقولهم : أمّا إن جزاك الله خيراً، لم تدخل فيه اللام؛ لأن الدعاء لا تدخله «إن» النافية.

فإذا دخلت المخففة على الفعل، لزم عند البصرية، كونه من نواسخ الابتداء، حتى لا تخرج «إن» بالتخفيف عن أصلها بالكليّة<sup>(٥)</sup>.

والكوفيون يُعمّمون جواز دخولها على الأفعال كلّها، قياساً، كقوله<sup>(٦)</sup> :

دراسات ق ١ ٤٤٣/١]، وانظر سيبويه ٢٨٣/١ بولاق.

(١) قال في الإيضاح في شرح المفصل ١٩١/٢ : « قال الشيخ [ ابن الحاجب ] : سواءً أعملت أو لم تعمل؛ لأنه لو لم يدخلوا اللام لالتبسَت بالنافية مع الجملتين جميعاً، ألا ترى أنك لو قلت : إن زيد منطلق، وإن قام زيد، جاز أن يكون المعنى : ما زيد منطلق، وما قام زيد، وجاز أن تكون المخففة، فيكون المعنى : زيد منطلق وقام زيد، فإذا جثت باللام تميزت المخففة وسُميت هذه اللام الفارقة لذلك. »

وانظر شرح ابن الحاجب على الكافية ص ١٢٥.

(٢) الكتاب ٢٨٣/١، و ٣١١/٢ بولاق.

(٣) التسهيل ص ٦٥.

(٤) ط : التباس.

(٥) انظر الإنصاف، المسألة ٢٤ (١٢٣/١).

(٦) عاتكة بنت زيد، تَرثِي زوجها الزُّبَيْرَ بنَ العَوَّام، الذي قتله ابن جرموز، وتدعو عليه بالشَّلَل. والرواية المشهورة : شَلَّتْ يَمِينُكَ.

الخزانة ٣٤٨/٤ بولاق، المردفات من قريش ٦٤/١ [ للمدائني، ضمن نوادر المخطوطات ط ٢ هارون، مصر سنة ١٩٧٣ م]؛ وفيه : شَلَّتْ يَمِينُكَ... أسبأ الغتالين ١٥٨/٢ [لحمّد بن حبيب، ضمن نوادر =



٨٦٨ تَالِهَ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ كَسَلًا \* وَجَبَتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وقولهم : إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ ، وَهُوَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ <sup>(١)</sup> شَاذٌ .

وَاخْتَلَفَ فِي هَذِهِ اللَّامِ الْفَارَقَةُ ، فَمَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ <sup>(٢)</sup> وَأَتْبَاعُهُ <sup>(٣)</sup> أَنَّهَا غَيْرُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي تَجَامَعُ الْمَشْدُودَةُ بِهَا هِيَ لَامٌ أُخْرَى لِلْفَرْقِ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ لِلْإِبْتِدَاءِ لَوَجَبَ التَّعْلِيْقُ فِي : إِنْ عَلِمْتَ لَزِيدًا قَائِمًا ، وَلَمَّا دَخَلْتَ فِيهَا لَا تَدْخُلُهُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فِي نَحْوِ : إِنْ قَتَلْتَ كَسَلًا ، وَإِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ .

وَمَذْهَبُ جَمَاعَةٍ إِلَى <sup>(٤)</sup> أَنَّهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ : إِنْ عَلِمْتَ لَزِيدًا قَائِمًا : أَنَّ التَّعْلِيْقَ وَاجِبٌ ، لَوْ دَخَلْتَ عَلَى أَوَّلِ مَفْعُولِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ بَعْدَ الْأَعْمَالِ النَّاسِخَةِ لِلْإِبْتِدَاءِ إِلَّا عَلَى الْجُزْءِ الْآخِرِ وَهُوَ الْخَبَرُ <sup>(٥)</sup> ، وَتَدْخُلُ مَعَ الْمُثْقَلَةِ ، إِمَّا عَلَى الْمُبْتَدَأِ (٢٥١/أ) الْمَوْخَرِ ، أَوِ الْخَبَرِ ، أَوِ الْقَائِمِ مَقَامَهُ ، وَفِي الْأَمْثَلَةِ الْوَارِدَةِ فِي التَّنْزِيلِ : لَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ خَبْرًا فِي الْأَصْلِ ، نَحْوُ : «وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً» <sup>(٦)</sup> ، وَ:

= المخطوطات ط ٢ ، هَارُون ، مصر سنة ١٩٧٣م] ، الْأَحَاجِي النَّحْوِيَّةُ ٧٩ ، الْمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣٢٧/١ ، الْأَزْهَرِيَّةُ ٣٧ ، رَصَفُ الْمُبَانِي ١٠٩ ، ابْنُ يَعِيشَ ٧١/٨ ، الْجَنِّي الدَّانِي ٢٠٨ ، الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ ١٩٠/٢ ، الْبَغْدَادِيَّاتُ ص ١٧٨ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ اسْتَدَلُّوا بِالْبَيْتِ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ (إِنْ) الْمَخْفُفَةِ عَلَى غَيْرِ الْأَعْمَالِ النَّاسِخَةِ وَهَذَا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ شَاذٌ ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُمْ إِذَا خَفَفْتَ إِنْ وَأَهْمَلْتَ لَا يَلِيهَا غَالِبًا إِلَّا فَعْلٌ نَاسِخٌ كَمَا قَالَ الرُّضِّيُّ وَلَمْ يَقْبِدْهُ بِالْمَاضِي كَمَا يَقْبِدُهُ ابْنُ مَالِكٍ لِأَنَّ شُرَاحَهُ قَالُوا لَيْسَ بِصَحِيحٍ . . . [ الْخُرَازَنِيُّ ٣٤٨/٤ بُولَاق ] .

- (١) غَيْرُ الْأَخْفَشِ . [ الْمُسَاعَدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣٢٨/١ ] .
- (٢) الْأَحَاجِي النَّحْوِيَّةُ ص ٧٨ . وَانْظُرِ الْمَغْنِي ٣٠٦ تَرْجُحَةُ أَبِي عَلِيٍّ .
- (٣) ابْنُ جَنِّي [ الْمَغْنِي ص ٣٠٦ ] ، وَالْأَخْفَشُ . [ الْأَحَاجِي النَّحْوِيَّةُ ص ٧٩ ] .
- (٤) سَيَبَوِيهِ وَالْأَكْثَرُونَ . [ الْمَغْنِي ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، اللَّامَاتُ ص ١٠٩ د . عَبْدِ الْمَهَادِي الْفَضْلِيُّ ] ، وَانْظُرِ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٣٨٠/١ ، ٣٨١ سنة ١٩٧٤م .

(٥) م : وَهُوَ الْخَبَرُ ، كَمَا كَانَتْ تَدْخُلُ مَعَ الْمُثْقَلَةِ .

(٦) الْبَقَرَةُ / ١٤٣ ، وَالآيَةُ بِتَهَامِهَا : وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ =

«وَأِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ»<sup>(١)</sup>، و: «وَأِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ»<sup>(٢)</sup> و: «وَأِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ»<sup>(٣)</sup>، ولما نُصِبَ الأولُ لِحُلُولِهِ عن مانع ومعلق، فلا بُدَّ مِنْ نَصْبِ الثاني، وإن دخله لام الابتداء، قال تعالى: «وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِ»<sup>(٤)</sup>، و: «وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ»<sup>(٥)</sup>.

وأما قوله<sup>(٦)</sup>: «إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا»<sup>(٧)</sup>، و: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ»<sup>(٨)</sup>، فشاذ.

وفرق الكسائي بين «إن» مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء: المخففة، وأما في الأفعال فقال: «إن» نافية، واللام بمعنى «إلا»؛ لأن المخففة بالاسم أولى، نظرًا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى؛ لأن معنى النفي راجع إلى الفعل.

كَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَادَهُ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ .

[انظر البحر ١/٤٢٥، والمشكل ١/٧٣، ٧٤].

(١) يوسف / ٣، ونصها: «نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ».

(٢) الأعراف / ١٠٢، والآية بتامها: «وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ» . [انظر سيبويه ٢٨٣/١ بولاق، والمشكل ١/٣٢٤].

(٣) الشعراء / ١٨٦، ونصها: «وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ» . انظر البحر ٧/٣٨.

(٤) القلم / ٥١، والآية بتامها: «وَأِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَنْجُونٌ».

[انظر المشكل ٢/٤٠٠].

(٥) الإسراء / ٧٣، ونصها: «وَأِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَخَذُوكَ خُلَيْلًا» [انظر البحر ٦/٦٥].

(٦) عاتكة بنت زيد.

(٧) جزء من البيت المتقدم قبل قليل، وهو:

تالله ربك إن قتلْتُ مُسْلِمًا \* وَجِئْتُ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(٨) قول بعض العرب، وقد تقدم قبل قليل. [انظر المساعد ١/٣٢٨].

(٩) الإنصاف، المسألة ٢٤ (١/١٢٤).

وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافية مطلقاً، دخلت في الفعل، أو في الاسم، واللام بمعنى «إلا» .

وقال البصريون<sup>(١)</sup>: لو كانت اللام بمعنى «إلا»، لجاز: جاءني القوم لزيداً أي: إلا زيداً، ولا يلزم ما قالوا، إذ رُبَّما اختص بعض الأشياء ببعض المواقع، كاختصاص «لما» بالاستثناء بعد النفي .

ومنع أبو علي<sup>(٢)</sup> في المكسورة المخففة المهملة، من تقدير ضمير الشأن بعدها<sup>(٣)</sup> وجوز ذلك بعضهم قياساً على المفتوحة، وقد مرَّ ذلك في باب الضمائر<sup>(٤)</sup> .

قوله: «وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدّر»، قد مرَّ ذلك في ضمير الشأن، مع الخلاف في ذلك، وحكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمير في السَّعة نحو قولهم: أظن أنك قائم<sup>(٥)</sup>، وأحسب أنه ذاهب، وهذه رواية شاذة غير معروفة، وأما في الضرورة فجاء في المضمير فقط، قال<sup>(٦)</sup>:

---

(١) الإنصاف، المسألة ٢٤ (١٢٤/١) .

(٢) المسائل البغداديات ص ٣٩ مخطوط في مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب، برقم ٤٣ .

(٣) د: ... ضمير الشأن بعدها، وخالفه بعضهم، فأضمر بعدها ضمير الشأن قياساً على المفتوحة، والأول أولى؛ لاختصاص المفتوحة بذلك لما مرَّ في قسم الأسماء في ضمير الشأن .

(٤) في بحث ضمير الشأن، في أول الشرح الثاني .

(٥) ابن يعيش ٧٥/٨ .

(٦) لم أعتد إلى قائله . وأنشده القراء، ولم يُعزَّه إلى قائله (معاني القرآن ٩٠/٢) .

الخزانة ٤٢٦/٥ هارون، شرح الألفية للمرادي ٣٥٤/١، المغني ٤٧، شرح أبيات المغني للبغدادى ١٤٨/١، ١٤٩، ابن يعيش ٧٣/٨، الإيضاح في شرح المفصل ١٨٧/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٠/١ .  
إن قلت: كان الواجب أن يقول: وأنت صديقة . والجواب أن (الصديق) يقال للواحد والاثنتين والجمع، والمذكر والمؤنث .

[انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي ط ١ ص ٢٣٤ مطبعة العاني بغداد] .

«أو تقول: قد جاء شيء من فَعِيل بمعنى فاعل مستوياً فيه المذكر والمؤنث، مملاً على فَعِيل بمعنى مفعول» .

فلو أنك في<sup>(١)</sup> يوم الرخاء سألتني \* طلاقك<sup>(٢)</sup> لم أبخل وأنت صديق ٤٠٨  
وقال<sup>(٣)</sup> :

٨٦٩ بِأَنَّكَ رِبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ \* وَأَنَّكَ<sup>(٤)</sup> هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا  
قوله : «ويلزمها مع الفعل . . . إلى آخره» ، وقد مضى شَرَحُهُ في نواصب<sup>(٥)</sup>  
المضارع .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية ، فقد تكون الجملة مجردة ، كقوله<sup>(٦)</sup> :

[في فِتْيَةٍ كَسِيفٍ<sup>(٧)</sup> الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا] \* أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَعَلَّ ٦٣٩

[الخزانة ٤٢٨/٥ هارون].

الشاهد فيه أَنَّ (أَنَّ) المخففة المفتوحة لا تعمل في الضمير إلا في الشعر .

(١) ط : ساقطة .

(٢) ط : فراقك .

(٣) عمرة بنت عجلان الكاهلية ، تَرثِي أخاها عَمْرًا

الخزانة ٣٥٢/٤ بولاق ، العُيُنِي ٢٨٢/٢ ، ابن يعيش ٧٥/٨ ، المغني ص ٤٧ ، شرح أبياته للبغدادي ١٤٩/١ .

الشاهد فيه لما تقدم قبله مِنْ أَنَّ (أَنَّ) المخففة لا تعمل في الضمير إلا في الشعر .

(٤) ط : وقدما تكون هناك الثمالا

(٥) في هذا الشرح .

(٦) الأعرشي (ديوانه ١٤٥) .

الخزانة ٥٤٧/٣ بولاق ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٢٩ ، سيبويه ٢٨٢/١ ، العُيُنِي ٢٨٧/٢ ،

المنصف ١٢٩/٣ ، الخصائص ٤٤١/٢ ، الأمالي الشجرية ٢/٢ ، ابن يعيش ٧٤/٨ ، الفصل ٢٩٨ ،

الإيضاح في شرح المفصل ١٨٩/٢ ، ١٩٢ .

(٧) (فتية) جمع فتى وهو الشاب ، وَخَفِيَ يَخْفَى من باب عَلِمَ إذا مشى بلا خوف ولا نعل وأراد الفقراء .

\* الشاهد فيه مجيء (أَنَّ) مخففة ونحوها جملة .

(٧) ليس في د ، ط .

وقد تكون مصدرّة بلا<sup>(١)</sup>، نحو: علمت أن لا شيء لك ، أو بأداة الشرط<sup>(٢)</sup>، نحو: علمت أن من يضربك أضربه، أو: برُبّ<sup>(٣)</sup>، نحو: علمت أن ربّ خصم لي، على مذهب الكوفيين، أو: بكم، نحو: علمت أن كم غلام لي .

## [ كَأَنَّ ، لَكِنَّ ، لَيْتَ ، ودخول (ما) عليها ]

قوله: « كأنك<sup>(٤)</sup> »، للتشبيه، وتخفف، فتلغى على الأصح، ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى، وتخفف فتلغى، ويجوز معها الواو، وليت للتمني، وأجاز الفراء: ليت زيدا قائماً<sup>(٥)</sup> ولعلّ، للترجي، وشذّ الجرّ بها .

في «كأنّ» قولان، قال بعضهم<sup>(٦)</sup>: إنها غير مركّبة، لعدم الدليل عليه، ومذهب الخليل<sup>(٧)</sup>: أن أصل كأنّ زيدا أسدّ: إن زيدا كالأسدّ، قدّمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه، فوجب فتح «إنّ» المكسورة، رعايةً للفظ الكاف؛ لأنها لا تدخل إلّا على لفظ المفردات، ففتحت لفظاً، وهي في المعنى باقية على حالها، لم تصرّ بالفتح حرفاً مصدرياً، فصار الكاف مع «إنّ» كلمة واحدة، فلا عمل للكاف، كما كان لها حين كانت في محل خبر «إنّ»، لصيرورتها كجزء الحرف، كما ذكرنا في كاف

(١)، (٢) : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٠ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣١ .

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٥ - ١٢٦ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٥٠ وما بعدها .

(٥) واستشهد بقول العجاج : يا ليت أيام الصبا راجعا (ملحقات ديوانه ٨٢) وانظر المغني ص ٣٧٦ ، وشرح جمل

الزجاجي ١/ ٤٢٥ ، وابن الطراوة النحوي ص ١٧٢ .

(٦) أبو حيان . المجمع ١/ ١٣٣ .

(٧) انظر سيبويه ١/ ٤٧٤ . ومع الخليل جمهور البصريين والفراء . انظر الأصول ١/ ١٧٢ ، والخصائص ١/ ٣١٧ .

، والمجمع ١/ ١٣٣ .

«كذا» و«كأين»<sup>(١)</sup> ولا تقتضي ما تتعلق به ، كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر ، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارة .

فإذا خففت «كأن»<sup>(٢)</sup> فالأصح إلغاؤها ، وقد جاء :

٨٧٠ كأن ورِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبٍ<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup> :

٨٧١ وصدرِ مشرقِ اللونِ<sup>(٥)</sup> \* كأن ثدياه<sup>(٦)</sup> حُفَّان

وإذا لم تعملها لفظاً ، ففيها ضمير شأن مقدّر عندهم ، كما في «أن» المخففة ، ويجوز أن يقال : إن ذلك غير مقدّر بعدها لعدم الداعي إليه ، كما كان في «أن» المخففة ، لكن لما لزم الفعلية التي تليها ، ما لزم «أن» المخففة من حروف العوض<sup>(٧)</sup> ، قَوِي إضمار الشأن بعدها ، إجراء لها مجرى «أن» ، ولزوم حرف العوض بعدها في الفعلية ، يُقَوِّي كونها مركبة من الكاف وأن .

(١) انظر باب الكنايات في هذا الشرح .

(٢) م ، د : ساقطة .

(٣) رجز لرؤية (ملحقات ديوانه ١٦٩) .

الخزانة ٣٥٦/٤ بولاق ، سيبويه ٤٨٠/١ بولاق ، العيني ٢٩٩/٢ ، ابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ .

والوريدان : عرقان يكتنفان جانبي العنق . والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف .

الشاهد فيه أن إعمال (كأن) المخففة فصيح ، والأفصح إلغاؤها . وقد جاء إعمالها في هذا الرجز وأراد بالإلغاء عدم إعمالها لفظاً . [ الخزانة ٣٥٦/٤ بولاق ] .

(٤) لم أهدأ إلى قائله .

سيبويه ٢٨١/١ ؛ وفيه : وَوَجْهُ بَدَلٍ وَصَدْرُ ، الأمايلي الشجرية ٢٣٧/١ ، ٣/٢ ، ٢٤٣ ، العيني ٧٠٥/٢ ،

ابن يعيش ٧٢/٨ ، النصف ١٢٨/٣ ، الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١٢٥/١) .

الشاهد فيه لما تقدم قبله .

(٥) د ، ط : النحر .

(٦) ط : ثدييه .

(٧) الحروف التي تقدم ذكرها في الكلام على أن المفتوحة إذا خففت ، وعملت في ضمير الشأن .

ويجيء بعد المهملة : اسمية ، كقوله<sup>(١)</sup>

٨٧٢ عَبَأْتُ لَهُ رُحْمًا طَوِيلًا وَآلَةً \* كَأَنَّ قَبَسَ يُعْلَىٰ بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وفعلية ، كقوله تعالى : «كَأَنَّ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ<sup>(٢)</sup>» ، وقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة<sup>(٣)</sup> : «كَأَنَّ قَدْ وَرَدَتْ الْأَطْعَانُ» ، وقوله<sup>(٤)</sup> :

أَفَدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا \* لَمَّا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ ٥٢٥

أي : وكأن قد زالت بها ، وإن جاء بعدها مفرد كقوله<sup>(٥)</sup> :

٨٧٣ تُمَشِّي بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا \* كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَىٰ ذَاتِ حَوْلَيْنِ<sup>(٦)</sup> مُتِمِّمِ

(١) مجمع بن هلال . والبيت من أبيات ، أوردها أبو تمام في الحماسة . الخزانة ٤ / ٣٦٠ بولاق ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٧١٨ ، وللتبريزي ١٢٣ / ٢ ، الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١٢٦ / ١) والآلة : البريق واللمعان . (قَبَسٌ) : يجوز فيه النصب ، والرفع ، والجذر ، فإذا رفعت فعل الضمير ، تريد : كأنها قَبَسٌ ، والقَبَسُ : النار . ومن نصب أعمل كأن مخففة إعمالها مثقلة ، يريد : كأن قبساً ومن جر جعل أن زائدة ، وأعمل الكاف ، كما زيد في قوله : والله أن لو جئتني لأكرمتك ، يريد : والله لو جئتني .

[ شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٢٣ / ٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، مصور ، بلا تاريخ ] .

الشاهد فيه أن (كَأَنَّ) المهملة لفظاً يجيء بعدها جملة اسمية خبراً لها ، واسمها المقدّر هنا ضمير الشأن .

(٢) يونس / ٢٤ ، والآية بتامها : «إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا رَبُّ عَلَيْهِمْ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنَّ لَمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» .

(٣) ١٤٧ / ٢ ط . دار المعرفة ، بيروت .

(٤) النابتة الذبياني (ديوانه ٣٠ ط . شكري فيصل ، بيروت سنة ١٩٦٨ م) . وقد تقدم تخريج البيت .

(٥) رجل من بني سعد بن زيد مناة ، كما في الخزانة ٤ / ٣٦٣ بولاق .

وهو في : الإنصاف ، المسألة ٤ (١٢٦ / ١) .

والدَّرَمَاءُ : الأرنب ، وجملة (تَسْحَبُ) : حال من الدرماء ، والقُصْبُ : على وزن فُعْل ، بضم الفاء ، وسكون العين هو المعى .

الشاهد فيه أن (كَأَنَّ) إذا وقع بعدها مفرد ، فاسمها يكون غير ضمير شأن ، والتقدير : كأن بطنها بطن حبلٍ وإنما عدل عن ضمير الشأن لأن خبره لا يكون إلا جملة .

(٦) ط : أوبنين .

فالمحذوف غير ضمير الشأن، أي : كأن بطنها حبل، وقوله<sup>(١)</sup> :

٨٧٤ ويوماً تُوَافِنَا بوجه مقسّم \* كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقٍ<sup>(٢)</sup> السَّلْمُ

برفع ظبية، ويجوز أن يكون «ظبية تعطو» جملة اسمية، وأن يكون «تعطو» صفة ظبية، واسم كأن محذوف، أي : كأنها ظبية.

ويروى : كأن ظبية بالنصب على إعمال «كأن»، ويروى بجرها، على أن «أن» زائدة، أي : كظبية .

قوله : «ولكن» ، هي عند البصريين (٢٥١/ب) مفردة<sup>(٣)</sup>، وقال الكوفيون<sup>(٤)</sup> :

(١) اختلف في نسبته، فهو عند الأصمعي لِعَلْبَاءِ بن أَرْقَم بن عَوْف، وفي الإنصاف لزيد بن أرقم، وفي ضرائر الشعر، والخزانة لباعث بن صريم الشكري (بالعين). انظر أوضح المسالك ٣٧٧/١ هامش ١٥١ ط ٦).

الخزانة ٣٦٤/٤ ، ٤٨٩ بولاق ، سيبويه ٢٨١/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٠ ، ١٩٨ ، العيني ٣٠١/٢ ، كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٣/١ ، الأصمعيات ١٥٧ ، ضرائر الشعر ٥٩ ، الأمالي الشجرية ٣/٢ ، النصف ١٢٨/٣ ، إيضاح المفصل ١٩٨/٢ ، الإنصاف ، المسألة ٢٤ (١٢٦/١) ، الدرر اللوامع ١٢٠/١ .

الشاعر يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه .

تُوَافِنَا : تأتي وتزورنا، ويروى (تلاقينا) . والمقسّم : الجميل كله . وتعطو إليه : تتناول إليه لتتناول منه . والوارق : المورق ؛ وفعله : أورق ، على غير قياس . والسَّلْم : شجر من العضاء ، له زهرة صفراء ، فيها حبة خضراء ، طيبة الريح .

الشاهد فيه إعمال (كأن) المخففة في الاسم الظاهر.

(٢) د ، ط : ناضر .

(٣) ويُقال : بسيطة . [ المغني ص ٣٨٤ ] .

(٤) ما عدا الفراء ؛ لأنه يرى أن «أصلها» لكن أن ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لكن للساكين . . . انظر

المغني ص ٣٨٤ ، وابن يعيش ٧٩/٨ .

وبرجشتراسر يؤيد فكرة التركيب ، ولكنه يرى أنها «مركبة من : (لا) و(كن)» ، المقابلة لـ (Kēn) العبرية ، و (Ken)

(Ken) الآرامية ، التي معناها : هكذا ، فمعنى : (لاكن) : ليس كذا .

[التطور النحوي ص ١٧٩ نشر دار الرفاعي بالرياض] .



هي مركبة من «لا» و «إن» المكسورة، المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله : لا كإن، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فـ «لا» تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفياً وإثباتاً، و «إن» تحقق مضمون ما بعدها .

ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا، وهو نوعٌ من علم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا إنَّ «كَمْ» مركبة من الكاف و «ما»، والأصل عدم التركيب .

قوله : «بين كلامين متغايرين معنى»، أي : في النفي والإثبات، والمقصود : التغاير المعنوي لا اللفظي، فإن اللفظي قد يكون نحو: جاءني زيد ، لكن عمراً لم يجرىء ، وقد لا يكون، كقوله تعالى : «ولو أراكم كثيراً<sup>(١)</sup>» إلى قوله : «ولكن الله سَلَّمَ<sup>(٢)</sup>»، أي : ولكن الله لم يركهم كثيراً، وتقول : زيد حاضر، لكن عمراً مسافر، ولا يلزم التضاد بينهما تضاداً حقيقياً بل يكفي تنافيهما بوجه ما، قال تعالى : «إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَر النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ<sup>(٣)</sup>» ، فإنَّ عَدَمَ الشُّكْرِ غَيْرُ مناسبٍ للإفضال، بل اللاتق به أن يُشْكِرَ الْمُفْضِلُ، ومثله كثير .

فإذا خففت ألغيت، والأخفش ويونس، أجازا إعمالها مخففة<sup>(٤)</sup>، ولا أعرف به شاهداً .

(١) ط : «ولو أراكم كثيراً لفشلتهم» .

(٢) الأنفال / ٤٣ ، والآية بنهماها : «إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَوَازِمَ قَلِيلًا وَلَوِ ارْتَبَكْتُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ» .

(٣) البقرة/ ٢٤٣، ونصها : «الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَر النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ» .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٨/١ ؛ وفيه : «... والمعروف أن مَنْ أجاز إعمالها أجازها قياساً على إنَّ، وأنه لم يُسمع من العرب : ما قام زيد لكن عمراً قائم، بالنصب، والفرق بينها وبين إنَّ زوال الاختصاص مطلقاً» .

وانظر ابن يعيش ٨٠/٨ ، ٨١ .

وأوضح المسالك ٣٨١/١ ط ٦ .

ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة<sup>(١)</sup>، ويجوز كون الواو عاطفة للجمله على الجملة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى .

وجاء في الشعر حَذَفُ نونِ المخففة للساكنين، قال<sup>(٢)</sup> :

٨٧٥ فلست بآتيه ولا مستطيعه \* ولاك<sup>(٣)</sup> اسقني إن كان مأوك ذا فضل

قوله : «وليت للتمني . . . إلى آخره»، قد مضى شرحه في أول هذا الباب .

قوله : «ولعل للترجي، وشذ الجربها» ، فيها إحدى عشرة لغة، أشهرها : لعل ، وعَلَّ<sup>(٤)</sup> ، وجاء : لَعَنَّ<sup>(٥)</sup> بعين غير معجمة، و: لَعَنَّ، بغين معجمة، وآخرهما نون،

---

(١) في البرهان ٤/ ٣٩٠: «وقال الكسائي : المختار عند العرب تشديدُ النون إذا اقترنت بالواو، وتخفيفُها إذا لم تقترن بها، وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز. وعُلِّلَ القراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة، فلا تحتاج إلى واو معها؛ كـ (بل)، فإذا كان قبلها واو لم تشبه (بل)؛ لأن (بل) لا تدخل عليها الواو. وأما إذا كانت مشددة، فإنها تعمل عمل (إن) ولا تكون عاطفة».

وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨٢، ومعاني القرآن للقراء ١/ ٤٦٤ - ٤٦٦ .

(٢) قيس بن عمرو، وشهرته النجاشي، شاعر هجاء من المخضرمين، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان فاسقاً رقيقاً الإسلام. وكانت أمه من الحبشة، فنسب إليها.

الخرزانه ٤/ ٣٦٧ بولاق، سيبويه ٩/ ١ بولاق، ضرائر الشعر ١١٥، الخصائص ١/ ٣١٠، الأماشي الشجرية ١/ ٣٨٥. والبيت زعم على لسان ذئب استضافه النجاشي للطعام والشراب، فقبل الذئب الشراب، واعتذر عن عدم قبوله الطعام.

و(ذا فضل)، أي : فاضلاً عن ربك.

الشاهد فيه أنَّ حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين ضرورة لإقامة الوزن.

(٣) ط : ولسك .

(٤) «حكاها سيبويه وغيره. وقال الكسائي : هي لغة بني تميم الله من ربيعة».

[ المساعد ١/ ٣٣٤ ] .

(٥) «حكاها الفراء. [ المساعد ١/ ٣٣٤ ] .

وجاء : رَعْنٌ ، وَرَعْنٌ ، بجعل الراء مقام اللام ، وَلَأَنَّ<sup>(١)</sup> ، وَأَنَّ<sup>(٢)</sup> ، وَلَعَاءً بالمد ، قال<sup>(٣)</sup> :

٨٧٦ لعاء الله فضلكم علينا \* بشيء أن أمكم شريم  
وقد يقال : لعلت<sup>(٤)</sup> ، كَرَبَّت<sup>(٥)</sup> .

وعقيل : يجرؤون بلعلل ، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها<sup>(٦)</sup> ، وكذا ، بعلل ،  
مكسورة اللام ومفتوحتها ، قال<sup>(٧)</sup> :

٨٧٧ فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهره<sup>(٨)</sup> \* لعل أبي المغوار منك قريب  
وهي مشكلة ؛ لأن جرّها ، عمل مختص بالحروف ، ورفعها ، لمشابهة الأفعال ،

(١) ط : ولانن . وشاهد (لأن) قول امرئ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا \* نبكي الديار كما بكى ابن حذام

[المساعد ٣٣٤/١] .

(٢) حكاها الخليل وهشام . [المساعد ٣٣٥/١] .

(٣) لم أعتد إلى قائله . وهو في :

الجنى ٢٣٦ ، رصف المباني ٣٧٥ ، المقرب ١/١٩٣ ، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٥٩٨ برقم ٢٤٦٨ .

والرواية المشهورة : لعل . والشريم : المرأة المفضاة .

الشاهد فيه أن (لعاء) لغة في (لعل) كما في البيت .

(٤) وذكرها أبو علي في التذكرة [المساعد ٣٣٥/١] .

(٥) لم يذكر الرضي (عن) وقد حكاها الكسائي ، ولا (عن) بالغيث المعجمة والنون ، وقد زادها بعض المغاربة . ونحن

إذا أضفنا هاتين اللغتين إلى ما ذكره الشارح يكون عندنا إحدى عشرة لغة ، ما عدا (لعل) التي هي الأصل .

[انظر المساعد ٣٣٤/١ ، ٣٣٥] .

(٦) الإفصاح ص ١١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٥/١ .

(٧) كعب بن زيد الغنوي ، كما في الأصمعيات ص ٩٦ ؛ وفيه : (أبا) بدل (أبي) .

الخرزانة ٣٧٠/٤ بولاق ، المسائل العسكرية ص ٥٧ ، الإفصاح ص ١١٠ ، الأمالي الشجرية ٣٧/١ ،

رصف المباني ٣٧٥ ، الاقتضاب ٤٥٩ - ٤٦٠ ، المغني ص ٣٧٧ .

والبيت شاهد على أن (لعل) في لغة عقيل جارة .

(٨) ط : رفعة .

وكونُ حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت<sup>(١)</sup>، وأيضاً، الجارُّ لا بُدَّ له من متعلق، ولا متعلق لها هنا، لا ظاهراً ولا مقدراً، فهي مثل «لولا»، الداخلة على المضمر المجرور، عند سيبويه<sup>(٢)</sup>: جارة لا متعلق لها.

وفي البيت الذي أنشدناه، إن رُويَ بفتح اللام الأخيرة، يحتمل أن يقال: اسم لعل، وهو ضمير الشأن، مقدّر، وأبي المغوار مجرور بلام مقدرة، حُذفت لتوالي اللامات، أي: لعله لأبي المغوار منك: جواب قريب، ويجوز أن يقال: ثاني لامي لعل محذوف، واللام المفتوحة جارة للمظهر، كما نقل عن الأخفش<sup>(٣)</sup> أنه سمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونُقل أيضاً، ذلك عن يونس وأبي عبيدة والأحر<sup>(٤)</sup>، وإن رُويَ بكسر اللام، فضمير الشأن، أيضاً مقدّر، مع حذف ثاني لامي لعل، لاجتماع الأمثال ثم أدغمت الأولى، في لام الجر، ويجوز في هذه الرواية أن يقال: الأصل: لَعَا، أي انتعش، دعاء له، فادغم تنوينه في لام الجر.

وهذه الوجوه متعذرة فيما أنشده أبو عبيدة:

٨٧٨ لعلَّ الله يمكنني عليها \* جهاراً من زهيرٍ أو أسيد<sup>(٥)</sup>

(١) زعم بعض النحويين أن (لعل) قد تجر الاسم. وقد نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد، وذكر الرماني أنَّ اختيار أبي زيد في البيت النصب بلعل، وأن الجر بها لغة قوم من العرب، [سِر الصناعة ١٤٩، والخزانة ٣٧٠/٤ بولاق].

(٢) الكتاب ٣٨٨/١ بولاق.

(٣) معاني القرآن ١/١٢٣، ١٢٤، الإفصاح ص ١١١.

(٤) المسائل العسكرية ص ٥٧.

والأحر، هو خلف الأحر. نصَّ على ذلك أبو علي.

(٥) من أبيات قالها خالد بن جعفر العبيسي، من بني عامر، شاعر جاهلي فارس.

الخزانة ٣٧٥/٤ بولاق، أمالي المرتضى ١/٢١٢ [تحقيق أبي الفضل، عيسى الحلبي سنة ١٣٧٣هـ]، الأغاني

١٢/١٠ [ط. التقدم سنة ١٣٢٣هـ]، الإفصاح ص ١١١.

(زهير)، و(أسيد): أخوا الشاعر.

بجر «الله»<sup>(١)</sup> .

واللام الأولى في «لعل»<sup>(٢)</sup> زائدة عند البصرية ، أصلية عند الكوفية ؛ لأن الأصل عَدَمُ التصرف في الحروف بالزيادة ، إذ مبناها على الخِفة ، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتلقب<sup>(٣)</sup> بها ، وجواز زيادة التاء فيها .

فإن سُمِّي بها لم تنصرف عند البصريين ، للتركيب والعلمية ، وكذا عند الكوفيين لشيء العجمة والعلمية ؛ لأنها ليست من أوزان كلامهم .

### [ أحوال الاسم والخبر بعد الأحرف المشبهة بالفعل ]

واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا ، إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ، فيجوز توسطه بين هذه الحروف<sup>(٤)</sup> وأسمائها ، نحو : إن في الدار زيداً ، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة ،

= الشاهد فيه أن (لعل) حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرور به ، ولا يصح غير هذا التخريج تعظيماً لجلاله سبحانه وتعالى .

(١) قال الفارقي : «... وكان أبو علي يحمل هذا على غير ما ذهب إليه من أنه لغة ، ويقول : يكون على تخفيف (لعل) ، وإضمار الحديث فيها كإضماره في (إن) ، وأضمر مبتدئاً على شريطة التفسير ، والظرف في موضع الخبر . و (يمكنني) حال ، وإن شئت جعلت (يمكنني) في موضع الخبر ، وأضمرت الحديث ، كأنه قال : (يمكنني) ، الأمر لله) ، أي لقوة الله . هذا في قول من كسر اللام ؛ لأنه جعلها لام الجر . فأمّا مَنْ فتح وجَرَّ فإنه محمولٌ عنده على لغة مَنْ فتح لام الجر في الظواهر [أي الأساء الظاهرة . ويقابلها : الضائرت] .

قال أبو علي : وأحفظ من كتاب أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش :

تواعدني ربيعة كل يوم \* لأهلكها وأقتني الدجاجا

بفتح اللام ، فعلى هذا توجيه الجر عند أبي علي .

[الإفصاح ١١١ ، ١١٢] ، وانظر سر الصناعة ١٤٩ .

(٢) انظر الإنصاف ، المسألة ٢٦ (١٣٥/١) ، شرح مجمل الزجاجي ٤٤٧/١ .

(٣) ط : والتلقب .

(٤) ط : الأحرف .

وجب تأخيره، نحو: «إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا»<sup>(١)</sup> كما في المبتدأ والخبر، وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات، في خبر «إِنَّ»<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز حذف أسائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر، على قِلَّةٍ وَضَعْفٍ، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٨٧٩ فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي \* ولكن زنجي غليظ المشافر  
فيمن روى برفع «زنجي» أي: ولكنك زنجي، ومن روى بنصبه، فالخبر محذوف، أي: ولكن زنجياً هكذا، لا يعرف قرابتي.

وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً، كقوله<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنَتِ حَسًا \* ن، أله وأعصه في الخطوب ٤٠٧  
وقوله<sup>(٥)</sup>:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا \* يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا<sup>(٦)</sup> وظباء ٧٨

(١) المزمّل / ١٢، ونصّها: «إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحِمَامًا». (٢) في الشرح الأول.

(٣) الفرزدق، يهجو أيوب بن عيسى الضبي.، وصواب البيت:

ولو كنت ضبياً عرفت قرابتي \* ولكن زنجياً غلاظاً مشافراً

لأنه من قصيدة موصولة بالهاء (ديوانه ٤٨١).

الخرزاة ٤/ ٣٧٨ بولاق، سيبويه ١/ ٢٨٢ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٦٠، شرح جمل الزجاجي

١/ ٤٢٦، المنصف ٣/ ١٢٩، المحتسب ٢/ ١٨٢، ابن يعيش ٨/ ٨١، ٨٢، مجالس نعلب ١/ ١٠٥.

الشاهد فيه أن لا يجوز حذف أسماء هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا في الشعر على قِلَّةٍ وَضَعْفٍ كما في هذا البيت، والتقدير: ولكنك زنجي.

(٤) الأعشى (ديوانه ٢٣٥ ط. د. محمد حسين).

والبيت من قصيدة قالها يمدح قيس بن معد يكرب (أبا الأشعث).

الخرزاة ٥/ ٤٢٠ هارون. وقد سبق تخريج البيت.

(٥) ط: النون من (حسان) داخله في الشطر الأول.

(٦) الأخطل (ديوانه ٢٧٦ ط. بيروت). وتقدم تخريج البيت في ضمير الشأن، في أول الشرح الثاني.

(٧) ط: جناذرا.

وذلك لأن أداة الشرط، لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة .  
وأما في غير الشعر ففيه خلاف، والأصح جوازُه قليلاً، (٢٥٢/أ) لكن بشرط ألا يلي الأ حرف فعل صريح؛ لكرهه دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح، فلا تقول إن قام زيد بمعنى إنه قام زيد .

وحكى الخليل<sup>(١)</sup> عن بعض العرب: إن بك زيد مأخوذ، أي: إنه، وتقول: إن في الدار يجلس أخواك، قال<sup>(٢)</sup>:

٨٨٠ كأن على عرنيته<sup>(٣)</sup> وجبينه \* أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف، لبقاء تفسيره، وهو الجملة فهو<sup>(٤)</sup> كالزائد، وجاء في الخبر: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة: المصورون»<sup>(٥)</sup>،

(١) نقله عنه سيويه في ١٨١/١ بولاق .

(٢) أبو نغم (ديوانه ٣٦٩ . شرح محي الدين الخياط . بيروت سنة ١٣٢٣هـ) . الخزائن ٤/٣٨٠ بولاق ، المصون ١٥٨ [تحقيق هارون . الكويت سنة ١٩٦٠م] ، ضرائر الشعر ١٧٨ ؛ وفيه : كأنه بدل كان .

«وعرّنين كل شيء» : أوله، وعرّنين الأنف : تحت مجتمع الحاجين، وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشم . . .  
والعرّنين : الأنف كله . . . [اللسان ، عرّن] .

الشاهد فيه أنه حذف ضمير الشأن في غير الشعر يجوز بقلة إن لم يل هذه الأحرف فعل صريح كما في البيت .

(٣) ط : عرنيته .

(٤) قوله : «فهو كالزائد» ساقط من د ، ط ، والعبارة كما يلي : « . . لبقاء تفسيره، وهو الجملة ولأنه ليس معتمداً للكلام، بل المراد به التفضيم فقط، فهو كالزائد، وجاء في الخبر . . . » .

(٥) هذا حديث صحيح .

أخرجه مسلم في : ٣٧ كتاب اللباس والزينة، حديث ٩٨ (ط . محمد فؤاد عبد الباقي، رجه الله) . ونصه : «إن من أشد أهل النار، يوم القيامة عذاباً المصورون» . والحديث في البخاري بشرح الفتح ٣٢٢/١٠ ، والمسند ٤٢٦/١ من حديث أبي معاوية عن الأعمش بلفظ (المصورين) .

وهو في الجامع الصغير ٤٩/٢ [تأليف الألباني، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق] ؛ ونصه : «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» عن ابن مسعود . وهو في الأحاديث الصحيحة للألباني برقم ٣٦٤ .

[ انظر شواهد التوضيح ١٤٨ ، جامع الأصول ٥/٥٢ ، الكتاب ٢/٣٩٣ ط . هارون ]

وعند الكسائي<sup>(١)</sup> : «من فيه زائدة، وعند ابن كيسان الحروف في مثله، غير عاملة لفظاً، كالمكفوفة»<sup>(٢)</sup>.

وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً، سواء كان الاسم معرفةً أو نكرةً، والكوفيون يشترطون<sup>(٣)</sup> تنكير الاسم، لكثرة ما جاء كذلك، نحو قوله<sup>(٤)</sup> :

٨٨١    إِنَّ    محلاً    وإن    مرتحلاً \*    وإن    في السفرِ    إذ    مضوا    مهلاً  
أي : إن لنا محلاً في الدنيا، ومرتحلاً في الآخرة، وإن في رحيل السفر إذا مضوا إلى الآخرة مهلاً، أي سبقاً، أي : لا يرجع الراحلون إلى الآخرة .

وتقول : إن مالا وإن ولداً، وإن غيرها إبلاً أو شاةً، أي : إن لنا ذلك ، والفراء<sup>(٥)</sup> يشترط في جواز حذف أخبارها : تكرير «إن»، كما قيل ، أن أعرابياً قيل له : إن الزبابة<sup>(٦)</sup> الفأرة، فقال : إن الزبابة ، إن الفأرة، أي : هما مختلفان .

(١) التسهيل ٦٢ .

(٢) هذا «توجيه انفرد به بين النحاة» . [ابن كيسان النحوي ص ١٣١] .

(٣) في د بعد قوله يشترطون : لحذف الخبر .

(٤) الأعشى (ديوانه ١٥٥ ، تحقيق رودلف غاير، فينا سنة ١٩٢٧م) ؛ وفيه : ما مضى بدل إذ مضوا .

الخزانة ٣٨١/٤ بولاق ، الخصائص ٣٧٣/٢ ، ابن يعيش ١٠٣/١ ، ٧٤/٨ ، إيضاح المفصل ٢١٢/١ ،

الأمالي الشجرية ٣٢٢/١ ، سيبويه ٢٨٤/١ بولاق ، رصف المباني ١١٩ ، شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١ ،

المقتضب ١٣٠/٤ الطبعة الأخيرة ؛ وفي الحاشية (٢) : المحل ، والمرتحل : مصدران ميميّان بمعنى الحلول ،

والارتحال . أو اسما زمان ، أي إن لنا في الدنيا حلولاً ، وإن لنا عنها ارتحالاً . والسفر اسم جمع مسافر ، وقيل جمع

سافر . والمهل : السبق ، وقال ابن الحاجب : هو بمعنى الإمهال ، ورده البغدادي ، ويجوز أن يكون بمعنى عبدة .

و(إذ) ظرف عامله ما بعده ، وظاهر كلام ابن الحاجب أنها بدل من السفر ، وقيل للتعليل .

الشاهد فيه أنه إذا علم الخبر جاز حذفه مطلقاً سواء أكان الاسم نكرةً أم معرفةً ، أما الكوفيون فيشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك .

(٥) نقلاً عن السيرافي . الكتاب ١٤١/٢ هارون ، هامش (١) .

(٦) الزبابة ، بالزاي : فأرة صماء ، يضرب العرب بها المثل ، فيقولون : أسرق من زبابة . [المستقصى في أمثال العرب

[١٦٧/١] .



والرد على المذهبيين : ما رُوِيَ أَنَّ المهاجرين قالوا : يا رسولَ الله، إِنَّ الأنصارَ نصرَونا ووصلَونا، قد فَضَّلُونا، وآوونا، وفعلوا بنا، فقال عليه الصلاة والسلام : أَلستمَ تعرفون ذلك، قالوا: بلى يا رسول الله، فقال عليه السلامُ : «إِنَّ ذلك»<sup>(١)</sup>، أي : إن ذلك كذلك، وما رُوِيَ من قول عمر بن عبد العزيز، لمن مت إليه بقرابة : إِنَّ ذلك، أي مصدِّق، ثم ذكر المات حاجته، فقال عمر: لعل ذلك، أي : لعل مطلوبك حاصل .

وقال تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup> ، أي : هلكوا<sup>(٣)</sup>، وقيل : الخبر: يَصُدُّونَ، والواو زائدة<sup>(٤)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٥)</sup> :

٨٨٢ خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا \* عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنْ الْأَكَارِمِ نَهْشَلَا

(١) قال البغدادي : «فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : فَإِنَّ ذَلِكَ، يريد به هذا المعنى، قال أبو عبيد، وهذا اختصارٌ من كلام العرب يُكتفى منه بالضمير؛ لأنه قد علم ما أراد به قائله . . . وقد رُوِيَ هذا الحديث عن أنس . أخرجه عنه أبو داود، والنسائي في يوم وليلة بلفظ قال المهاجرون : يا رسول الله ذهب الأنصار بالأجر كله ما رأينا قوماً أحسن بذلك . . .»

مخطوط ق ٧٤٩ رقم ١١

(٢) الحج / ٢٥ ، والآية بتمامها : «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّجِدِ الْكَرِيمِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَاءُ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِ يُطْلَقُ نَذَقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ» .

(٣) أي الخبر محذوف ، تقديره : هلكوا . [انظر المشكل ٩٥/٢] .

(٤) هذا رأي الكوفيين . [انظر معاني الفراء ٢٢١/٢] .

(٥) الأخطل (ديوانه ٣٩٢ ط . بيروت سنة ١٨٩١م) .

الحزنة ٣٨٥/٤ بولاق، الخصائص ٣٧٤/٢ ، ابن يعيش ١٠٤/١ ، الأمل في الشجرية ٣٢٢/١ ، المتنصّب ١٣١/٤ الطبعة الأخيرة . و(خلا) : أداة استثناء . والحي : القبيلة . تفضّلوا : رجحوا على الناس بالفضل . و(نهشلا) : بدل من الأكارم .

وهذا الشاهد ردٌّ على الكوفيين حين يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم وعلى الفراء خاصة الذي يشترط تكرير (أَنَّ) المفتوحة الهمزة الثانية بدلالة ما قبله، واسمها معرفة، وهي غير مكررة.

قال ابن يعيش<sup>(١)</sup> : لم يأت خبر «إن» المحذوف، إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، قال :  
والجيد أن يقدَّر في : إن ذلك، ولعل ذلك : الظرف، أيضاً، أي إن لك ذلك، ولعل  
لك ذلك<sup>(٢)</sup> .

وأقول : لا ملجئ إلى جعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا، فلم نرتكبه ؟ بل  
نقدِّر ما يستقيم به معنى الكلام<sup>(٣)</sup>، ظرفاً كان، أو، لا .

وقد يسدُّ مسدَّ الخبر : وأو المصاحبة، نحو : إن كلَّ رجلٍ وضيعته، والحال نحو  
: إن ضربي زيدا قائماً .

وأما قولك : ليت شعري، فالشعر بمعنى الفطنة، مصدر من شعرت أشعر  
كنصرت أنصُر، أي فطنت له، قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : أصله : ليت شعري حذفوا الهاء في  
الإضافة كما في قولهم : أبوعذرها<sup>(٥)</sup>، فلعله لم يثبت عنده مصدراً إلا بالهاء، كالنشدة،  
وإلا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة .

والتزم حذف الخبر في : ليت شعري، مردفاً باستفهام، نحو : ليت شعري :  
أتأتيني أم لا، وهذا الاستفهام مفعول «شعري»، كما ذكرنا في أفعال القلوب في نحو  
: علمت أزيد عندك أم عمرو، أي ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل،  
وقال المصنف<sup>(٦)</sup> : هذا الاستفهام قائم مقام الخبر، كالجار والمجرور، في : ليتك في  
الدار، وفيه نظر؛ لأن «شعري» مصدر، معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية

---

(١) شرح المفصل ١٠٣/١ .

(٢) أي في الجمل التي تقدمت في قصة سيدنا عمر بن عبدالعزيز مع من مت إليه بقرابة .

(٣) في م بعد قوله «معنى الكلام» ما يلي : «ويكون المعنى به ظاهراً، ظرفاً كان، أو لا» .

(٤) ذكره في باب المصادر التي تأتي على وزن فعلة، بكسر الفاء، وسكون العين . ٢٢٩/٢ بولاق .

(٥) العذرة : البكارة في المرأة، وبها سُميت عذراء، وأبوعذرتها : فاض بكارتها . ويقال هذا لمن فعل أمراً انفرد به؛  
ولم يفعله غيره .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢١٥/١ .

فهي من حيث المعنى مفعول «شعري» ، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يُخبر به عنه ، لأن علمك بالشيء : غير ذلك الشيء .

وقال ابن يعيش<sup>(١)</sup> : الاستفهام ساءٌ مَسَدٌ الخبر، كسد جواب «لولا» مَسَدٌ خبر المبتدأ<sup>(٢)</sup>، وفيه، أيضاً نَظَرٌ؛ لأنَّ محلَّ خبر «شعري» الذي هو مصدر، بعد جميع ذيلوه، من فاعله ومفعوله، فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر، ومقامه بعده، بل هو خبر وجب حذفه بلا ساءٌ مَسَدٌ، لكثرة الاستعمال .

وقد يُحذف الاستفهام مع العلم، نحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٨٨٣ ليت شعري مسافر بن أبي عمرو \* وليتُ يقولها المحزون  
أي : ليت شعري أنجتمع أم لا ، ومسافر ، منادى<sup>(٤)</sup> .

وقد يخبر ههنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة، لأننا ذكرنا في باب المبتدأ، أنَّ التخصيص غيرُ مشروطٍ في المبتدأ، مع حصول الفائدة، وإنما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر، لِثَلَا يلتبس المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافقٍ إعرابيهما، وأمَّا ههنا فالإعرابان مختلفان، قال<sup>(٥)</sup> :

---

(١) شرح المفصل ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

(٢) في ط : ... خبر المبتدأ الذي بعده .

(٣) هو أبو طالب عمُ سيدنا محمد صَلَّواتُ ربي وَسَلَامُهُ عليه ، كما في نسخة الأستاذ هارون لسيويه ٢٦٠/٣ .

الخزانة ٣٨٦/٤ بولاق ، سيويه ٣٢/٢ بولاق ، شرح أبيات سيويه للنحاس ص ٣١٥ . الإيضاح في شرح المفصل ٢١٥/١ .

ومسافر بن عمرو: قرشي من بني عبد شمس مات غريباً، وكان صديقاً لأبي طالب فراه .

الشاهد فيه أن الاستفهام بعد (ليت شعري) قد يُحذف كما هنا ، وتقديره : ليت شعري أنجتمع أم لا ؟

(٤) مجني على الضم ، ويجوز فتحه لوصفه بابن المضاف إلى ما هو كالعَلَم ؛ لشهرته به .

(٥) امرؤ القيس : وتقام البيت : فهل عند رسم دارس من معول .

وقد تقدم تخريج البيت .

على ما أنشد سيبويه<sup>(١)</sup>.

ويجوز، أيضاً، الإخبار عن النكرة بالمعرفة، نحو: إن كريماً أبوك، قال تعالى: «فَاتَّ حَسْبُكَ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>، كما قلنا في باب<sup>(٣)</sup> كان، في:

..... \* أَطْبِيْ كَانَ أُمُّكَ أَمْ حَارُ<sup>(٤)</sup> ٥٢٤

ويجوز أن يكون «كفافاً» في قوله<sup>(٥)</sup>:

٨٨٤ فليت كفافاً (ب/٢٥٢) كان خيرك كله \* وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي<sup>(٦)</sup>

اسم ليت، والجملة خبره، على أن يُرَوَى «خيرك» بالنصب، فيكون اسم كان، أيضاً نكرة، لكونه ضميراً راجعاً إلى «كفافاً»، وإن رُوِيَ برفعه، فاسم «ليت»، ضمير شأن

(١) أي بتكثير (شفاء). الكتاب ٢٨٤/١ بولاق. ويروى: وإن شفائي . . . كما في شرح القصائد العشر للتبريزي

ص ٤٨.

الشاهد فيه أنه يجوز في باب (إن) الإخبار عن نكرة بنكرة.

(٢) الأنفال/٦٢، ونصها: «وَأِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي يَدْكُ يَتَصَرَّوْهُ وَيَا لَئِيمِينَ».

(٣) في الشرح الثاني.

(٤) هذا عجز بيت، وصدرة: فإنك لا تبالي بعد حَوْل.

والشاهد لخداش بن زهير، أو ثروان بن فزارة العامري، أو زرارمة بن فزوان من بني عامر بن صعصعة. وقد سبق تخريجه.

(٥) يزيد بن الحكم، ونُسب البيت إلى طرفة، وليس في ديوانه.

الخزانة ٣٩/٤، ٢٨٩ بولاق، الإنصاف، المسألة ٢٢ (١١٨/١)، الأغاني ٤٤٦٠/١٢ [طبع دار الشعب،

المسائل العسكرية ص ١٨، معجم الشواهد ٤١٨/١، الإيضاح العُصْدي ١٢٣/١، المقتصد ٤٦٦/١ (مهم جداً).

الشاهد فيه أن (كفافاً) لا يخلو من أحد توجيهين اثنين: إما أن يكون منصوباً بـ (ليت)، وإما أن يكون خبراً

مقدماً على (كان). وأما قوله: (ما ارتوى الماء مرتوي) ففي موضع نصب لأنه ظرف كقولك: لا أفعل ذلك ما

حَتَّ النَّيْب، فالمنى: فليت الأمر كذلك وقت ارتواء الماء مرتو.

(٦) ط: مرتو.

محذوف، وقوله: «خيرك وشرك» اسم كان، وكفافاً، خبره، ولم يُشَنَّ لكونه مصدراً في الأصل، و«عني» متعلق بكفافاً، أي مكفوفين عني، والماء، على هذا الوجه، منصوب، أي: ما ارتوى من الماء مرتو<sup>(١)</sup>.

وقيل: شرك مرتو، بتقدير: مرتوياً: اسم وخبر، معطوف على اسم كان وخبره، أعني خيرك كفافاً، أي: كان خيرك كفافاً وشرك مرتوياً عني، أي كافاً، فحذف النصب ضرورة كما في قوله<sup>(٢)</sup>:

٨٨٥ فلو أن واشٍ باليامة دارُهُ \* [وداري بأعلى حضرموت<sup>(٣)</sup>، اهتدى ليأ] ويكون الماء، على هذا الوجه، مرفوعاً، فاعل «ارتوى»، أي: ما دام الماء رياناً.

## [ حروف العطف: الواو، الفاء، ثم، حتى: معانيها، وأحكامها ]

قوله: «الحروف العاطفة<sup>(٤)</sup>: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإِماً<sup>(٥)</sup>، وأم، ولا،

(١) ط: مرنو.

(٢) قيس بن الملوح، المشهور بمجنون ليل، من قصيدة أسَمُها «المؤنسة»، وهي أشهر قصائده وأطولها.

(ديوانه ٢٩٤، ٣٠١).

الحزنة ٣٩٥/٤ بولاق، شرح شواهد الشافية ١٧٧/١، ١٨٣/٣، ٧١/٤، ٤٠٥، ضرائر الشعر ٩٣، شرح سِفْط الزُّنْد ١٢٥/١، محاضرات الأدباء ١٠٤/٣ [الراغب، بيروت سنة ١٩٦١م].  
الشاهد فيه أنه حذف النصب من (واشٍ) لضرورة الشعر، وكان القياس أن يقول: فلو أن واشياً. وقد حذفت ههنا لالتقائها ساكنة مع سكون نون التنوين.

(٣) ليس في د، م، ط.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٦، والفوائد الضيائية ٣٥٥/٢ - هذا، «وصفة حروف العطف أن تترك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبله».

[الإيضاح العضدي ٢٨٥/١].

(٥) وحروف العطف عند النحويين عشرة، وقد تَسَعَّها أبو علي الفارسي، حيث عزل عنها (إِماً) ... [الأحاجي

[٤٣].

قال ابن عُصفور: «والذي يدل على أنه [إِما] ليس بحرف عطف شيثان:

وبل، ولكن<sup>(١)</sup>، فالأربعة الأولى للجمع؛ فالواو للجمع مطلقاً، لا ترتيب فيها،  
والفاء للترتيب، وثم مثلها بمهلة، وحتى مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوة  
أو ضعفاً.

اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ عَدَّ «أَي» الْمَفْسَرَّةَ مِنْهَا، وَعِنْدَ الْكَثَرِينَ: أَنَّ مَا بَعْدَهَا عَطْفُ بَيَانٍ  
لِمَا قَبْلَهَا، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ «بَلَّ» الَّتِي بَعْدَهَا مَفْرَدٌ، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو،  
أَوْ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، لَيْسَتْ مِنْهَا، لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا بَدَلٌ غَلَطٌ مِمَّا قَبْلَهَا، وَبَدَلُ  
الْغَلَطِ بَدُونَهَا غَيْرُ فَصِيحٍ، وَأَمَّا مَعَهَا فَفَصِيحٌ مَطْرُدٌ فِي كَلَامِهِمْ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِتَدَارِكِ  
مِثْلَ هَذَا الْغَلَطِ.

قوله: «للجمع»، مراد النحاة بالجمع ههنا: ألا تكون لأحد الشيئين أو الأشياء،  
كما كانت «أو» و«إمّا»، وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل، في  
زمان أو في مكان، فقولك جاءني زيد وعمرو، أو: فعمر، أو: ثم عمرو، أي

---

= أحدهما: بجيئه مباشراً للعامل، فتقول: قام إما زيد وإما عمرو، فتلي إمّا قام، وحرف العطف إنها يكون بعد  
المعطوف عليه.

والآخر: أنها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت: وإمّا عمرو، وحرف العطف لا يدخل عليه  
حرف عطف.

[ شرح جمل الزّجاجي ١/٢٢٣ ].

ومثله الرماني في معاني الحروف ص ١٣١.

وانظر رصف المباني ص ١٠٠، فإنّ المألقي يعمدها من أحرف العطف، وكذلك ابن بابشاذ في المقدمة المحسّبة  
٢٦٠/١.

وانظر التبصرة ١/١٣٨، والجنى ٥٢٨، ٥٢٩، والأمالى الشجرية ٢/٣٤٤، وبدائع الفوائد ١/٢٠١، و  
٢٠١/٤.

(١) «اختلف فيها، فمذهب يونس أنها ليست بعاطفة، ومذهب سيويه أنها عاطفة... انظر: [ الإنصاف، المسألة  
٦٨، الكتاب ٢١٦/١ بولاق، شرح جمل الزّجاجي ١/٢٢٤، بدائع الفوائد ١/٢٠١ ].

حصل<sup>(١)</sup> الفعل من كليهما، بخلاف: جاءني زيد أو عمرو، أي حصل الفعل من أحدهما دون الآخر.

قوله: «فالواو للجمع مطلقاً»، معنى المطلق، أنه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، وأن يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها.

هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين، ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب، والرَّبَعي، وابن درستويه<sup>(٢)</sup>، وبه قال بعض الفقهاء<sup>(٣)</sup>: إنها للترتيب<sup>(٤)</sup>، دليل الجمهور: استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، وفيما: الثاني فيه قبل الأول، كقوله<sup>(٥)</sup>:

٨٨٦ [أَعْلَى السَّبَاءِ بِكُلِّ<sup>(٦)</sup> أَدَكْنَ عَاتِقٍ] \* أَوْ جَوْنَةٌ قَدِحَتْ وَفُضَّ خِتَامُهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي<sup>(٧)</sup>»، وقوله تعالى: «نَمُوتُ وَنَحْيَا<sup>(٨)</sup>»، والأصل

(١) د: أي حصل هذا الفعل.

(٢) وكذلك قطرب، وأبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب، وأبو جعفر الدُّينوري، وهشام. [المغني ص ٤٦٤، والجنى ١٥٨ - ١٥٩].

(٣) الشافعي، رحمه الله. [المغني ص ٤٦٤، الجنى ١٥٩ - ١٦٠].

(٤) انظر رصف المباني ٤١١، الجنى ٦١، شرح مجمل الزُّجَاجي ٢٢٧/١، الإحكام ٨٨/١، ٨٩، ٩٠، ٩١.

(٥) لبيد (ديوانه ١٧٥، دار صادر. بلا تاريخ)، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٤٢.

والسَّبَاءُ: شراء الخمر. أدكن: زق أدكن. عاتق: عتيق. الجَوْنَةُ: الحابية السوداء. قَدِحَتْ: غُفِرَ منها ومزجت. فُضَّ: كُسِرَ. خِتَامُهَا: خاتمتها.

والترتيب الطبيعي أن يقول: فُضَّ خِتَامُهَا وَقَدِحَتْ.

الشاهد فيه أن الواو لا تدل على ترتيب، بل قد تدخل على متقدم على ما قبله كما هنا، فإن فُضَّ الختام قبل القَدْحِ.

(٦) ليس في د، ط.

(٧) آل عمران/٤٢، والآية بتمامها: «يَسْمُرِينَ أَقْتَنِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ».

(٨) الحاثية / ٢٤، ونصها: «وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُدْرِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ».

في الاستعمال: الحقيقة؛ ولو كانت للترتيب، لتناقض قوله تعالى: «وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ»<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى في موضع آخر: «وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا»<sup>(٢)</sup>؛ إذ القصة واحدة.

ثم اعلم أن الواو، مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعداً، في فعل واحد، نحو: قام زيد وعمرو، أي حصل منهما القيام، ومرة تجمع الفعلين فصاعداً في اسم واحد نحو: زيد قام وقعد، أي حصل كلا الفعلين من زيد، ومرة تجمع مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول، نحو: قام زيد، وقعد عمرو، ونحو: زيد قائم وعمرو قاعد.

فإن قلت: لو لم يجيء بالواو في عطف الجملة، لعلم، أيضاً، حصول مضموني الجملتين، فما فائدتها؟

قلنا: بلى، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً: أن يكون الكلام الأول غلطاً، ويحتمل حصول أحد الأمرين، فبالواو صار نصاً في حصول الأمرين معاً، ففائدة الواو في مثله، كفائدة «لا» في مثل قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، كما يجيء، فكأنه زائد يفيد النص، وإن لم يعدد النحاة في الزوائد.

واعلم أنك إذا نفيت نحو: جاءني زيد وعمرو، مثلاً، وقلت: ما جاءني زيد وعمرو، بلا قيد، فهو في الظاهر نفي للاحتتمالات الثلاثة، أي: لم يجيئاً، لا في وقت واحد، ولا مع الترتيب.

والأكثر على ألا يعطف على المنفي بالواو، إلا وبعد الواو «لا»، نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو، وذلك لأن الواو، وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت، وعلى الترتيب، إلا أنه، لما كان يستعمل كثيراً للاجتماع في وقت، كما في

(١) البقرة / ٥٨، والآية بتمامها: «وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَيَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ».

(٢) الأعراف / ١٦١، ونصها: «وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَيَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ».



المفعول معه، وواو الصِّرف، ومع العطف أيضاً، نحو: كل رجلٍ وضيعته<sup>(١)</sup>، وكيف أنت وقصعة من ثريد<sup>(٢)</sup>، خيف أن يكون مراد المتكلم: ما جاءني زيد مع عمرو، فيكون قد نفى الاجتماع في وقت، لا ترتب مجيء أحدهما على مجيء الآخر، فجاء بلا، في الأغلب دفعاً لهذا التوهم، ويبان أن المراد نفى الاحتمالات الثلاثة.

وقد تزداد<sup>(٣)</sup> فيها لا يحتمل الترتيب طرداً، كقوله تعالى: «وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ<sup>(٤)</sup>»، وقوله<sup>(٥)</sup>: «(٢٥٣/أ) وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ<sup>(٦)</sup>».

وإن أردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض، فلا بُدَّ من القيد، نحو: ما جاءني زيد وعمرو، أو ما جاءني زيد أولاً وعمرو ثانياً، أو: ما جاءني زيد ثانياً وعمرو أولاً، فيتتفي بعد أن تقيّد بأحد الاحتمالات الاحتمالان الآخران.

وأما لو كرّرت العاملَ فقلت: ما جاءني زيد، وما جاءني عمرو، فهو، عند سيبويه: نفي للمجئيين، المنقطع أحدهما عن الآخر، كأن المخاطب توهم أنه حصل مجيء كل واحد منهما، لكن منقطعاً عن مجيء الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه. وعند المازني<sup>(٧)</sup>: هو أيضاً، نفي للاحتتمالات الثلاثة<sup>(٨)</sup>، كما كان من دون تكرير

(١) انظر سيبويه ١٥٠/١، ١٥٤ بولاق، والتبصرة ٢٥٧/١ هامش (١).

(٢) انظر سيبويه ١٥١/١.

(٣) الرضي ههنا مع الكوفيين في أن واو العطف تأتي زائدة.

[انظر المقتضب ٨١/٢].

(٤) فُصِّلَتْ / ٣٤، والآية بتمامها: «وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ أَدْفَعُ بِالْأُتَى هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ».

(٥) د: ساقطة.

(٦) فاطر / ٢٢، ونصّها: «وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ».

(٧) شرح جمل الزُّجَاجِي ٢٥٨/١.

(٨) ط: الثلاث.

العامل، وهذا القول أقرب، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفي، كفائدة زيادة «لا» بعد الواو، وأكثر.

## [ الفاء ]

قوله: «والفاء للترتيب»، اعلم أن الفاء تفيد الترتيب، سواء كانت حرف عطف أو، لا؛ فإن عطفت مفرداً على مفرد، ففائدتها: أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه: بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مُهَلَّة، فمعنى قام زيد فعمرو: أي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل، ومعنى ضربت زيداً فعمراً، أي وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد.

وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد، فالترتيب ليس في ملابستها لدلول عاملها، كما كان في نحو: جاءني زيد فعمرو، بل في مصادر تلك الصفات، كقولك: جاءني زيد، الأكل فالنائم، أي: الذي يأكل فينام، كقوله<sup>(١)</sup>:

يا لهف زِيَابَةً لِلْحَارِثِ<sup>(٢)</sup> الصا \* بح فالغانم فالأيب (٣٥١)  
أي: الذي يصبح فيغنم فيؤوب.

وإن لم يكن الموصوف واحداً، فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قولهم في صلاة الجماعة: يُقَدَّمُ الْأَقْرَأُ، فالأَفْقَهُ، فالأَقْدَمُ هِجْرَةً، فالأَسَنُ<sup>(٣)</sup>.

وإن عطفت الفاء جملةً على جملة، أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل، نحو: قام زيد فقعد عمرو.

(١) سبق تخريجه ص ١٠٢٠. من القسم الأول.

(٢) ط: قوله «الصايح» داخلة في الشطر الثاني.

(٣) أي الأكبر سناً.

وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل : كون المذكور بعدها ، كلاماً مُرتباً على ما قبلها في الذكر ، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلها في الزمان ، كقوله تعالى : « أَدْخُلُوا أَبْنَاءَ جَهَنَّمَ خَلِيدِينَ فِيهَا فَمَنْ مَتَى الْمَتَكَرِينَ <sup>(١)</sup> » ، وقوله : « وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَبِّؤُا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ <sup>(٢)</sup> » ، فإن ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره .

ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل ، على الجمل ، كقوله تعالى : « وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي <sup>(٣)</sup> » ، الآية ، وتقول : أجبته فقلت لبيك ، وذلك أن موضع ذكر التفصيل ، بعد الإجمال ، ومنه قوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا <sup>(٤)</sup> بِأَسْنَابَيْتَا <sup>(٥)</sup> » ؛ لأن تبين البأس تفصيل للإهلاك ، الجمل .

وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد ، بمعنى « إلى » <sup>(٦)</sup> ، على <sup>(٧)</sup> ما حكى الزَّجَّاجي <sup>(٨)</sup> ، تقول العرب : مُطَرْنَا ما زبالة <sup>(٩)</sup> فالثعلبية <sup>(١٠)</sup> ، بحذف « بين » مع كونه مراداً ، ويُقيم

(١) الزُّمَر / ٧٢ ، والآية بتمامها : « قِيلَ ادْخُلُوا أَبْنَاءَ جَهَنَّمَ خَلِيدِينَ فِيهَا فَمَنْ مَتَى الْمَتَكَرِينَ » .

(٢) الزُّمَر / ٧٤ ، ونصها : « وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ ، وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَبِّؤُا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَمِلِينَ » .

(٣) هود / ٤٥ ، ونصها : « وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ » .

(٤) ط : فجاءت ، وهو تحريف .

(٥) الاعراف / ٤ ، والآية بتمامها : « وَكَمْ مِنْ قَرَبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتَا وَهُمْ قَائِلُونَ » .

(٦) في الجنى ص ٧٧ : « أن تكون [أي الفاء] بمعنى إلى . ذكره بعض الكوفيين .

[ وانظر المغني ص ٢١٥ ] .

(٧) سقطت على من ط .

(٨) عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم ، أخذ عن الزَّجَّاج ونسب إليه ، وعن الطبري ، وابن كيسان . له : الجمل ،

شرح خطبة أدب الكاتب ، الإيضاح في علل النحو ، حروف المعاني والصفات . توفي سنة ٣٤٠ هـ .

[ البلغة ١٢١ ، البُغْيَة ٧٧/٢ ، التزهة ٣٠٦ ] .

(٩) زبالة ، والثعلبية : مكانان في العراق .

(١٠) في ط بعد قوله فالثعلبية ما يلي : « بمعنى ما بين زبالة إلى الثعلبية ، وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية ،

بحذف (بين) مع كونه مراداً . . . » .

المضاف إليه مُقَامَ المضاف ويعربه بإعرابه، وهذا كما تقول: هي أحسن الناس ما بين قرنٍ إلى قدم، وما بين قرنٍ فقدم، وما قرناً فقدماً، ولا يجوز حذف «ما» لكونه موصولاً فلا تقول: مُطَرْنَا زباله فالثعلبية، ولا: هي أحسن الناس قرناً فقدماً، وحُكِيَّ إجازته عن هشام<sup>(١)</sup>.  
ومثْلُ قوله<sup>(٢)</sup>:

٨٨٧ قفا نَبَكٌ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ<sup>(٣)</sup> \* بَسْقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ  
فَتُوضِحْ فَاَلْمِقْرَاءَ لَمْ يَعْفُ رَسْمَهَا \* لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالِ

الفاء فيه بمعنى «إلى»<sup>(٤)</sup>، أي: منازل بين الدخول إلى حومل، إلى توضيح إلى المِقرة .  
فإن قلت: كيف هذا وأنت لا تقول: خرجت إلى زيد إلى عمرو؛ إذ الفعل لا يتعلق به حرفاً جرّاً بمعنى واحدٍ، كما مرَّ بلا عطفٍ.

قلت: يُستعمل في تحديد الأماكن<sup>(٥)</sup>، نحو قولك: اشتريت ما بين الموضع

(١) هشام بن معاوية الضرير، وتقدّم التعريف به. ورأيه في الارتشاف ق/٨٨ ب، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٢٠.

(٢) هو امرؤ القيس، كما في شرح القصائد العشر للبريزي ص ٢٠، ٢١.

سبويه ٢٩٨/٢ بولاق، رصف المباني ٣٥٣، الأزهية ٢٤٤ ط ٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٧/٢، شرح جمل الزّجاجي ٢٥٩/١، و ٥٥٣/٢، المنصف ٢٢٤/١، الجنى ٦٤. والسقط: ما تساقط من الرمل؛ وفيه ثلاث لغات: سَقَطَ، وسَقَطَ، وسَقَطَ. واللوى: حيث يسترق الرمل. والدخول، وحومل وتوضيح، والمقرة: أسماء أمكنة. نسجتها: تعاقبت عليها فمحت آثارها. «بسقط اللوى»: يجوز أن تتعلق بـ «قفا» وبـ «نَبَكٍ»، ويقول: «منزل». [شرح القصائد العشر ص ٢١].

والبيت شاهدٌ على أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى إلى؛ أي: منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضيح إلى المِقرة...

(٣) في ط هذا الشطر فقط، وبعده: البيتان، الفاء...

(٤) قال المرادي: «وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة» [الجنى ٧٧].

وانظر الأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥ ط ٢، والمختار من أبواب النحو ص ٢٦٢ د. حلواني ط ١.

(٥) والمطر خاصة، وهذا رأي الجرمي. [الجنى ٦٣].

الفلاني، إلى دار زيد، إلى دار عمرو، إلى دار خالد، بحذف الواو تخفيفاً، لدلالة الكلام عليه<sup>(١)</sup>، قال النابغة الجعدي<sup>(٢)</sup> :

٨٨٨ أيا دار سلمى بالحرورية اسلمي \* إلى جانب الصَّانِ فالمثلَّم  
أقامت به البردَيْنِ ثم تذكَّرت \* منازلها بين الدَّخول فجرَّتهم  
ومسكنها بين الغروب إلى اللوى \* إلى شُعبٍ ترعى بهنَّ فعَينهم<sup>(٣)</sup>

فإذا كثر ذلك مع حرف الجر، أعني « إلى » فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه: أولى، بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف.

ويجوز أن يكون المعنى: قفا نبك بين منازل الدَّخول فمنازل حوُمْل، فمنازل تُوضَح فمنازل المِقْراة، وكذا في غير هذا الموضع.

---

(١) أي على الواو المنوي.

(٢) ديوانه ص ١٣٧، الأماطي الشجرية ١١٧/١، الخزانة ٤٠٦/٤ بولاق. والدار: مؤنث سماعي. والباء من قوله: «بالحرورية» متعلقة بمحذوف حال من دار. وأراد بالرملة: الحرورية، فإن حروراء بالمد، ويقصر. وقوله: «اسلمي»: دعاء لدار سلمى بالسلامة لها. وقوله: إلى جانب: حال من «دار» أيضاً، أي: ممتدة إلى جانب الصَّانِ. والصَّانِ: اسم جبل، والمثلَّم، بفتح اللام، وروي بالكسر: موضع بالعالية، والعالية: ما فوق نجد إلى تهامة. والبردان: مثنى برد، وأراد به طرفي الشتاء، والبردان أيضاً: الغداة، والعشي. والدَّخول: اسم موضع. وجرَّتهم، بضم الجيم، وسكون الراء: ماء من مياه بني أسد.

والغروب: موضع لم يعينه ياقوت. وفي الخزانة ٤٠٦/٤ بولاق: بين الفرات. وقوله: «إلى اللوى»: متعلق بحال محذوفة، وصاحب الحال: الضمير المستقر في (بين)؛ أي: ممتداً إلى اللوى. واللوى: موضع معروف من أرض بني تميم. والشَّعب: جمع شُعبة، وهو مسيل ماء من إرتفاع إلى بطن الوادي، أصغر من التلعة.

ومفعول (ترعى) محذوف؛ أي: ترعى ماشيتها في الشَّعب لكون نبتة أوفر. وقوله: (فعَينهم): أي فإلى عَينهم، بفتح العين وسكون الياء وفتح الهاء، وهو جبل بين مكة والعراق. الشاهد في البيت الأخير على أنه يستعمل في تحديد الأماكن (إلى) محذوفاً منها العاطف، فإن واو العطف محذوفة من (إلى) الثانية على خلاف القياس.

(٣) ط: فعينهم.

وَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

٨٨٩ يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّندِ \* [أَقْوَتْ وطَالَ عليها<sup>(٢)</sup> سَالِفُ الأَمَدِ]

فالفاءُ فيه لإفادة الترتيب في الذِّكْر؛ لأنه يذكر في تعريف الأمكنة: الأخصَّ بعد الأعمَّ، فكان العلياء موضعٌ وسيع، تشتمل على مواضع (٢٥٣/ب) منها السَّند<sup>(٣)</sup>، فهو<sup>(٤)</sup> كقولك: داري ببغداد فالكَرْخ .

فإذا نفيت، مثلاً، قولك: جاءني زيد فعمره، فقلت: ما جاءني زيد فعمره، فأنت نافٍ لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد، فيمكن أن يحصل المجيئان في حالة، وأن يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد .

هذا الذي ذكرنا كله، حكم فاء العطف .

والتي لغير العطف، أيضاً، لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تُسَمَّى فاء السَّبَب<sup>(٥)</sup> وتختص بالجمال، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشرط نحو: إن لقيته فأكرمه<sup>(٦)</sup>، وَمَنْ جاءك فأعْطه، وبدونها، نحو: زيد فاضل فأكرمه، وتعريفه<sup>(٧)</sup>

(١) النابغة الذبياني (ديوانه ١٤ ط . دار المعارف تحقيق أبي الفضل) . شرح القصائد العشر للبريزي ص ٤٤٦ ، مجالس ثعلب ٤٣٥/٢ ، العيني ٤٩٦/٤ ، رصف المباني ٤٥٢ .

والعلياء: ما ارتفع من الأرض . والسَّندُ: سَنَدُ الجبل . وأَقْوَتْ: خَلَّتْ من الناس . والسالف: الماضي . والأبد: الدهر .

الشاهد فيه أَنَّ الفاءَ في (فالسَّند) لإفادة الترتيب في الذِّكْر، فتكون عاطفةً على معناها ولم يمكن جعلها بمعنى (إلى) كما تقدم في بيت امرئ القيس .

(٢) ليس في د ، ط .

(٣) قال ثعلب: «... من أجل أَنَّ لها دُوراً كثيرةً . وإن كانت واحدةً فخطأ . [المجالس ٤٣٥/٢] .

(٤) د : فهذا كما تقول .

(٥) د ، ط : السببية .

(٦) لم يُطلق الرضي على هذه الفاء: فاء الفصيحة، وهي التي تكون جواباً لشرطٍ مقدَّر مع الأداة . انظر: [دراسات

ق ١ ٢٤٨-٢٤٥/٢] .

(٧) أي الضابط الذي يمكن معرفته به .

بأن يصلح تقدير «إذا الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها»<sup>(١)</sup>، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا، فأكرمه، وهو كثير في القرآن المجيد، وغيره، قال تعالى: «أَمْ لَهُمْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ»<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: «قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ فَأَخْرَجَ مِنْهَا فَايْنَكَ رَجِيمٌ»<sup>(٤)</sup>، أي: إذا كان عندك هذا الكبر فاخْرُجْ، وقال: «رَبِّ فَأَنْظِرْنِي»، أي إذا كنت لعنتني فَأَنْظِرْنِي، وقال: «فإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ»، أي إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين، «قَالَ فَبِعِزَّتِكَ»، أي إذا أعطيتني هذا المراد فبعزتك «لَأُغَوِّيَهُمْ» وكثيراً ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها مسبباً لما قبله، كقوله تعالى: «أَخْرَجَ مِنْهَا فَايْنَكَ رَجِيمٌ»، وتقول: أكرم زيداً فإنه فاضل، فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى، وذلك أنك تقول: زيد فاضل فأكرمه، وتعكس فتقول: أكرمه فإنه فاضل .

ثم اعلم أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو، لكن لا يلزمها العطف نحو إن لقيته فأكرمه .

ثم إنه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع<sup>(٥)</sup> السببية، وليست بها، بل هي زائدة<sup>(٦)</sup>، وفائدة<sup>(٧)</sup> زيادتها: التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، كما تقدم في الظروف المبنية .

(٢) ص / ١٠ .

(١) م : شرطاً ؛ لأن المعنى ...

(٣) ص / هذا وما سيذكره الشارح من ٧٦ إلى ٨٢ ؛ والآيات بنما من : «قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»<sup>(٣)</sup>، قَالَ فَأَخْرَجَ مِنْهَا فَايْنَكَ رَجِيمٌ»<sup>(٤)</sup>، وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ»<sup>(٥)</sup>، قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ»<sup>(٦)</sup>، قَالَ فَايْنَكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ»<sup>(٧)</sup>، إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ»<sup>(٨)</sup>، قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُمْ أَجْمَعِينَ»<sup>(٩)</sup> . . . . .

(٤) ط : موقع الفاء السببية .

(٥) هذا رأي الفارسي في المسائل القصيرة، كما في شرح أبيات المغني للبغدادي ٤ / ٥٢، ورأي الروماني، كما في معاني الحروف ص ٤٦ .

(٦) د : وفائدتها التنبيه على أن ما بعدها لازم لما قبلها .

وقد تجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور، نحو: زَيْدٌ فُوجِدَ، عند الأخفش<sup>(١)</sup>، وقوله<sup>(٢)</sup> :

[ لا تجزعي إن<sup>(٣)</sup> مُنْفساً أهلكته ] \* فإذا<sup>(٤)</sup> هلكت فعند ذلك فاجزعي ٤٦

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ إفادة الفاء للترتيب، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم، كقوله تعالى : «الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ الْمَاءَ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً<sup>(٥)</sup>» ، فإن اخضرار الأرض يبتدىء بعد نزول المطر، لكن يَتِمُّ في مدة ومُهلة، فجيء بالفاء، نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار، ولو قال: ثم تصبح، نظراً إلى تمام الاخضرار، جاز، وكذا قوله تعالى: «ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي قرارٍ مَكِينٍ<sup>(٦)</sup> ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ<sup>(٧)</sup> عِلْقَةً» ، نظراً إلى تمام صيرورتها عِلْقَةً، ثم قال: «فَخَلَقْنَا الْعِلْقَةَ مِضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمِضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا» نظراً إلى ابتداء كُلِّ طَوْرٍ، ثم قال: «ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ» ، إِمَّا نظراً إلى تمام الطَّوْرِ الأخير، وإِمَّا استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية، من الأطوار المتقدمة .

(١) إيضاح الشعرق ٧٤/ب ، المقتصد ١/٣١٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٤٦ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٢٠ من القسم الأول .

(٣) ليس في م ، ط .

(٤) ط : وإذا .

(٥) الحج / ٦٣ ، ونصها: «الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ الْمَاءَ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ» .

(٦) المؤمنون / ١٣، ١٤، ونصها: «ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي قرارٍ مَكِينٍ<sup>(٦)</sup> ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عِلْقَةً فَخَلَقْنَا الْمِضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» .

انظر : [ حاشية الجمل ٣ / ١٨٦ ] .



## [ ثَمَّ ]

قوله : «وَتَمَّ مِثْلُهَا بِمُهْلَةٍ»<sup>(١)</sup> ، أي مثل الفاء في الترتيب، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْمُهْلَةِ والتراخي<sup>(٢)</sup> ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ سَيَبُوه<sup>(٣)</sup> في : مررت بزيد ثم عمرو : إِنَّ المَرُورَ : مروران .

ولا تكون إلا عاطفة، ولا تكون للسببية، إذ لا يترأخى المسبب عن السبب التام، ولا تعطف المفصل على المَجْمَل كالفاء، وقد تحيء في الجمل خاصةً، لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى : «ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ»<sup>(٤)</sup> ، وكقوله تعالى : «خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ»<sup>(٥)</sup> ، فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد، غير مناسب وهذا المعنى : فَرَعَ التراخي ومجازه، وكذا في قوله تعالى : «فَلَا أَقْنَحِمُ الْعَقَبَةَ» ثم قال : «ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا»<sup>(٦)</sup> ، فَإِنَّ الإِيَّانَ بعيد المنزلة من فَكَّ الرِّقَبَةِ، والإطعام، بل لانسبة بينه وبينها، وكذا قوله : «وَأَنْ<sup>(٧)</sup> أَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ

(١) هذا مذهب الجمهور . [ الجنى ٤٢٦ ] ، وفي التسهيل ص ١٧٥ : «وتنفرد (ثم) بالمهلة ... وقد يكون مع (الفاء) مهلة» .

(٢) انظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٢٤٠ .

(٣) الكتاب ٢١٨/١ بولاق . وانظر شرح جمل الزُّجَاجِي ٢٥٨/١ .

(٤) المؤمنون / من ١٤ .

(٥) الأنعام / ١ ، والآية بتامها : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ» .

(٦) البلد / من ١١ إلى ١٧ ؛ والآيات بتامهن : «فَلَا أَقْنَحِمُ الْعَقَبَةَ<sup>(١١)</sup> وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ<sup>(١٢)</sup> فَكَرَقَبَةٌ<sup>(١٣)</sup> أَوْ إِبْطَمٌ<sup>(١٤)</sup> فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ<sup>(١٥)</sup> يَلِيَمُادًا مَقْرَبَةٍ<sup>(١٦)</sup> أَوْ مَشْكِنًا دَامِرَةً<sup>(١٧)</sup> ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَةِ» .

(٧) قوله «وَأَنْ» سقط من ط .

تُؤْتُوا إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>»، فَإِنْ بَيْنَ تَوْبَةِ الْعَبْدِ، وَهِيَ انْقِطَاعُ الْعَبْدِ إِلَيْهِ بِالْكُلِّيَّةِ وَبَيْنَ طَلَبِ الْمَغْفِرَةِ بَوْنًا بَعِيدًا .

وقد تحيي<sup>(٢)</sup> « ثُمَّ » لمجرد الترتيب في الذكر<sup>(٣)</sup>، والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا أَنَّ الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله، كما في قوله<sup>(٤)</sup>:

٨٩٠ إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ \* ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، (٢٥٤/أ) فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جدّه؛ لأنَّ سيادة نفسه أخصُّ ثم سيادة الأب ثم سيادة الجدّ .

وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه، فثُمَّ، ههنا، كالفاء<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: «فَيُثَبِّتُ مَوَاقِفَهُ الْكَثِيرِينَ<sup>(٦)</sup>» كما ذكرنا .

(١) هود / ٣، ونصّها: «وَأَن تَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُؤْبَإِلَيْهِ يُغْفِرْ لَكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ» .

(٢) د، ط: يحيى .

(٣) «وأجاب الأخفش بأن (ثم) هنا بمعنى الواو لطلق الجمع ...» .

[ شرح أبيات المغني للبغدادي ٤٠/٣ ]

وانظر الجنى ٤٢٩، ودراسات ق ١ ج ٢ ص ١١٦ وما بعدها .

(٤) هو أبو نؤاس، الحسن بن هانئ (ديوانه ٤٩٣ تحقيق أحمد عبدالمجيد الغزالي، بيروت، بلا تاريخ)؛ ورواية الديوان ما يلي:

قل لمن ساد ثم ساد أبوهُ \* قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

الحزانة ٤١١/٤ بولاق، الجنى ٤٢٨ - ٤٢٩، المغني ص ١٥٩، شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٩/٣، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٠٥/١. هذا، وليس من البيت الاستشهاد، وإنما هو تمثيل لأمر معنوي، فأبو نؤاس مؤلّد (مات سنة ١٩٥هـ)، وقد تركه السيوطي . و(ثم) في البيت لمجرد الترتيب الذكري .

(٥) انظر شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٩/٣ .

(٦) الزمر/٧٢، والآية بتامها: «قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَيُثَبِّتُ مَوَاقِفَهُ الْكَثِيرِينَ» .

وقد تكون ثم ، والفاء ، أيضاً ، لمجرد التدرج في الارتقاء ، وإن لم يكن الثاني مرتباً في الذكر على الأول ، وذلك أن تكرر الأول بلفظه ، نحو : بالله ، فبالله<sup>(١)</sup> أو : والله ثم والله ، وقوله تعالى : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٨﴾ » ، وقوله : « كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٢٠﴾ » .

وأما قوله تعالى : « فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿٢١﴾ » ، فأقام العلة مقام المعلول<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : « وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ ﴿٢٢﴾ » ، أي بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح ، كما قيل في : « أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٢٣﴾ » ، أي أبقينا<sup>(٣)</sup> عليه ، فاستعمل «ثُمَّ» ، نظراً<sup>(٤)</sup> إلى تمام البقاء ، واستبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ، لأن البقاء عليها أفضل ، فيكون كما قلنا في قوله : « ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴿٢٤﴾ » ، من الوجهين .

## [ دخول همزة الاستفهام على واو العطف ]

وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف ، كقوله تعالى :

- (١) ط : وقاله .
- (٢) الانفطار / ١٧ ، ١٨ .
- (٣) التكاثر / ٣ ، ٤ .
- (٤) يونس / ٤٦ ، والآية بتامها : « وَإِنَّمَا زُرِّيْتِكَ بِعَصِ الْوَيْدِ نَعْدُهُمْ أَنُؤَنِّفُكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ » .
- (٥) لأن التقدير : ثم نَعْدُهُمْ ؛ لأن الله شهيد ...
- (٦) طه / ٨٢ .
- (٧) الفاتحة / ٦ .
- (٨) ط : أبقينا .
- (٩) ط : إما نظراً .
- (١٠) في الآية ١٤ من سورة المؤمنين ، المتقدمة .

﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿١١﴾ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾. (١)، الآية، (٢)

فقوله: «أو كلمنا، عطف» (٣) على «لقد أنزلنا»، والهمزة لإنكار الفعل، وقد يكون الاستفهام للتوبيخ، أو التقرير، إذا دخلت همزته على جملة منفية، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْلَا آوَيْنَا مِثْلَ مَا آوَيْنَا مُوسَىٰ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا﴾ (٤)، ...، عطف (٥) «لَمْ يَكْفُرُوا» على: «قَالُوا لَوْلَا آوَيْنَا».

وكذا تدخل على فاء العطف، للإنكار، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾، (٦). فقوله أنت تُسمع الصُّمَّ عطف على: ومنهم من يستمعون، أي بعضهم يستمع إليك غير سامع في الحقيقة، أفأنت تُسمع هؤلاء الصُّمَّ.

وكذا قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى﴾، (٧) أي ينظر إليك غير مبصر في الحقيقة.

وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي، وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى: ﴿مَنْ إِنَّهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ (٨)، أي إذا

(١) د، ط: ساقطة.

(٢) البقرة/ ٩٩، ١٠٠، ونصها: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿١١﴾ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٣) «الواو من (أو كلما) عند سبويه وأو عطف، دخلت عليها همزة الاستفهام. وقال الأخفش: الواو زائدة. وقال الكسائي: هي (أو) حُرِّكَتِ الواو منها... ونصبت «كلما» على الظرف، والعامل فيه فعل دل عليه «نَبَذَهُ»؛ لأنَّ (كلما) إذا كانت ظرفاً، فيها معنى الشرط، والعامل فيها الجواب».

[المشكل ١/ ٦٣، ٦٤]، وانظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٦١٠.

(٤) القصص / ٤٨، والآية بتامها: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا آوَيْنَا مِثْلَ مَا آوَيْنَا مُوسَىٰ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا آوَيْنَا مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُمْ لِكِرْهٍ﴾.

(٥) في م: ﴿فقوله أو لم يكفروا عطف على قوله لولا آوينا﴾.

(٦) يونس / ٤٢، ونصها: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾.

(٧) يونس / ٤٣، والآية بتامها: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ﴾.

(٨) القصص / ٧١، ونصها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِنَّهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾.

كان كذا فلم لا تسمعون، وكذا قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهُ عِزُّ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ، أو التقرير.  
وكذا تدخل همزة الإنكار على «ثُمَّ»، المفيدة للاستبعاد، كقوله تعالى:  
﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> الْمُجْرِمُونَ<sup>(٣)</sup>﴾ أَمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ؟<sup>(٤)</sup>،  
فَثُمَّ،، مثلها في قوله تعالى:  
﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ<sup>(٥)</sup>﴾؛  
لأن الإيمان بالشيء مستبعد من استعجاله، استهزاءً.

وهذه الحروف، ليست بعاطفية على معطوفٍ عليه مقدر، كما يدّعيه جار الله في الكشف،<sup>(٦)</sup> ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها في أول الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه،<sup>(٧)</sup> ولم<sup>(٨)</sup> تجيء إلا مبنية على كلامٍ متقدمٍ.

(١) القصص ٧٢/، والآية بتمامها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ عِزُّ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.

(٢) د : ساقطة.

(٣) يونس ٥٠/، ٥١، ونصها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ<sup>(٤)</sup>﴾ أَمْ إِذَا مَا وَقَعَ أَمْنُكُمْ بِهِ؟ أَلَمْ تَكُنْ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ؟

(٤) الأنعام/ من الآية ١.

(٥) للزحشري مواقف حول تقدم همزة الاستفهام على حروف العطف، فهو يرى أن

أ - همزة الاستفهام مقدّمة على حرف العطف، والأصل فيها أن تكون بعده.

[الكشاف ٧٨/٢] وانظر البحر ٣٤٩/٤.

ب - ذكر هذا الرأي وجوز رأياً آخر وهو أن يكون العطف على جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف، ولا تقديم ولا تأخير على هذا الرأي.

[الكشاف ١٩٩/١، ٢٢٨].

ج - اقتصر على تقدير جملة محذوفة، ولم يذكر الرأي الأول.

[الكشاف ٨٥/١، ٢٥٢/٣، ٢٢٤].

قال الشيخ محمد عضية، رَحِمَهُ اللَّهُ، في دراسات ق ١ ٦١٢/٢: «... وكان الزحشري في كثير من المواضع يلوذ بالصمت فلا يذكر ولا يشير إلى أحد الرأيين، ففي مواضع (أفلم)، و(أولم) التي تبلغ ٤٧ موضعاً لم يتحدث عنها إلا في موضعين...».

(٦) انظر البحر المحيط ٢٧١/١، ودراسات القسم الأول ج ٦١٠/٢.

(٧) في م: ولم يجيء ذلك مستعملاً، بل لابد أن يكون مبنياً على كلامٍ مقدم.

## [زيادة الواو، والفاء، وثم]

وهذه الحروف الثلاثة<sup>(١)</sup>، تجيء عند الأخفش زائدة، والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل، صيانة للحروف من الزيادة.

أما الواو، فمثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لَلْجَبِينِ ۚ وَنَدَيْتُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، قال البصريون: جواب «لما» محذوف،<sup>(٣)</sup> أي... وتله للجبين وناديتاه، كان هناك ما لا يوصف من أطافه تعالى، وكذا قوله:<sup>(٤)</sup>

٨٩١ فلما أجزنا ساحة الحيّ [وانتحي] بنا بطن<sup>(٥)</sup> حَبَّتْ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلٍ [

(١) الواو، والفاء، وثم.

(٢) الصفات ١٠٣/١٠٤، والآيتان بينهما: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمُوا وَلَهُ لَلْجَبِينِ ۚ وَنَدَيْتُهُ أَنْ يَتَابَعَهُ﴾.

(٣) تقديره: «رُجِمَا أَوْ سَعِدَا، ونحوه [المشكل ٢/٢٤٠]، أو يُقَدَّرُ بعد (وتله للجبين) أي: أجزنا أجزهما. قاله بعض

البصريين. [البحر ٧/٣٧٠]. وقال الكسائي: جواب (لما): ناديتاه، والواو زائدة [معاني القراء ٢/٣٩٠].

وقال بعض الكوفيين: الجواب «تله»، والواو زائدة. [المشكل ٢/٢٤٠]. وانظر دراسات ق ١ ٦٢٨/٢، البيان

٣٠٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ٧٦٣/٢، القطع والائتناف ص ٦٠٦.

(٤) هو امرؤ القيس.

شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٥٤؛ وفيه: قفاف بدل حفاف. الخزانة ٤/٤١٣ بولاق، وصف المباني ٤٢٥،

الأزهية ٢٣٤ ط ٢. وأجزنا وأجزنا بمعنى واحد. انتحي: اعترض. الحَبَّتْ: بطن من الأرض غامض، ويروى

بطن حَقَفٍ. وعقَنْقَلٍ: الرمل الداخلُ بعضه في بعض.

هذا وقد قيل في جواب (لما) ما يلي:

أ - الجواب (هصرت) في البيت التالي:

هصرتُ بِفَوْدِي رَأْسَهَا فَنَمَيْلَتْ \* عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيًّا المَخْلَخِلِ

[شرح القصائد العشر ص ٥٥].

ب - «وقال أبو عبيدة: الواو في قوله: «وانتحي» وأونسق، والجواب في قوله: «هصرت». [الأزهية ٢٣٥ ط ٢].

ج - وذكر بعضهم أن جواب (لما) قوله (انتحي بنا)، والواو مقحمة.

د - ويجوز أن تكون الواو غير مقحمة، ويكون الجواب محذوفاً، ويكون التقدير: فلما أجزنا ساحة الحي أمنا...

[شرح القصائد العشر ص ٥٥].

الشاهد فيه أن الواو في قوله (وانتحي) قيل زائدة، و(انتحي) جواب (لما) وهذا قول الكوفيين. وقال البصريون:

الواو عاطفة، والجواب محذوف تقديره: أمنا أو نلت مأمولي.

(٥) ليس في م، ط.

وَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(١)</sup>:

٨٩٢ وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنَّ لَيْسَ فِيهِمْ رَشِيدٌ، وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ <sup>(٢)</sup> عَنِ الْغَدْرِ  
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبُ ابْنَةَ وَائِلٍ فَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ رَاغِبَةِ الْبَكْرِ

فَالْمَعْنَى: غَضِبَ عَلَيْهِمْ، وَصَبَّ بِحَذْفِ الْمَعْطُوفِ <sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: <sup>(٤)</sup>

٨٩٣ فَإِذَا وَذَلِكَ يَأْكُبِيْشَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخِيَالِ

أَي: فَإِذَا إِلْمَامًا وَذَلِكَ إِلْمَامٌ.

وَأَمَّا الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: <sup>(٥)</sup>

أَرَانِي إِذَا مَا بَتُّ، بَتُّ عَلَى هَوًى فَنُتِمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ، أَصْبَحْتُ غَادِيَا ٦٥٥  
قِيلَ: الْفَاءُ زَائِدَةٌ، وَقِيلَ: بَلِ الزَّائِدُ «نُتِمَّ» لِحَرْمَةِ التَّصَدُّرِ. <sup>(٦)</sup>

---

(١) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٦٧٢ صنعة السُّكْرِي . تحقيق د. قباوة، دار الأصمعي، حلب سنة ١٩٧٠م)،  
ورواية الديوان: أَمَلَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبُ بِنْتُ وَائِلٍ، وَعَلَيْهِ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ. وَابْنُ تَانٍ فِي: الْخَزَانَةِ ٤/ ٤١٨ بُولَاق، وَضَرَّائِرُ  
الشَّعْرِ ص ٧٢.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (صَبَّ) لَيْسَ جَوَابُ (لَمَّا) وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ، بَلِ هِيَ عَاطِفَةٌ عَلَى الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ  
كَأَيَّ قَدْرِهِ الرُّضِي.

(٢) ط: أَخَاهُ.

(٣) وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ إِنَّهُ: «يُرِيدُ صَبَّ عَلَيْهِمْ، فَزَادَ الْوَاوُ فِي جَوَابِ (لَمَّا)».

[ضَرَّائِرُ الشَّعْرِ ص ٧٢].

(٤) تَمِيمُ بْنُ مُقْبِلٍ (دِيَاوَانُهُ ٢٥٩ تَحْقِيقُ عِزَّةِ حَسَنِ . دِمَشْقُ سَنَةِ ١٣٨١هـ). وَهُوَ فِي: الْخَزَانَةِ ٤/ ٤٢٠ بُولَاق، وَاللِّسَانُ  
/لَمَّ/.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ زَائِدَةً كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ، بَلِ هِيَ عَاطِفَةٌ عَلَى مُبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ: فَإِذَا إِلْمَامًا  
وَذَلِكَ إِلْمَامٌ.

(٥) زَهْرَبْنُ أَبِي سَلَمَى (شَعْرُ زَهْرَبْنِ ص ١٦٨ صَنَعَةُ الْأَعْلَمِ، وَص ٢٠٧ صَنَعَةُ ثَعْلَبِ، وَكِلَاهُمَا بِتَحْقِيقِ أَسْتَاذِنَا د.  
قَبَاوَةَ).

وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٦) قَالَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِي: «وَالْوَجْهُ فِي الْبَيْتِ: فَنُتِمَّ: أَي فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّةَ لَا تَحْتَمِلُ الْجَمْعَ بَيْنَ حَرْفَيْ  
عَطْفٍ».

[شَعْرُ زَهْرَبْنِ، صَنَعَةُ ثَعْلَبِ ص ٢٠٧ هَامِش (٥)].

وأجاز الأخفش: <sup>(١)</sup> زيد فَوَجَدَ، وزيد فقائم، قياساً على زيادة الفاء مستدلاً بقول الشاعر: <sup>(٢)</sup>

وقائلة خولانُ فانكِحْ فتاتَهُم وأكرومة الحيينِ خلَوْ كما هيا ٧٧  
والفاء في قوله: <sup>(٣)</sup>

أبا خراشة أَمَا أنتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قومي لم تَأْكُلُهُمُ <sup>(٤)</sup> الضَّبْعُ (٢٤٩)  
زائدة <sup>(٥)</sup> عند البصريين دون الكوفيين، كما مر في بابه.

وأما «ثم» فقال الأخفش: <sup>(٦)</sup> هي زائدة في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ  
الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ إِلَٰهٌ إِلَّا إِلَٰهُهُمُ ثُمَّ تَابَ  
عَلَيْهِمْ﴾ <sup>(٧)</sup>،

ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه، أي: ألهمهم الإنابة، ثم تاب عليهم.  
وكل ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه، فهو أولى، وإلا، فليحكم بزيادة  
الحرف.

وأنشد أبو زيد لزيادة «أم» قول الراجز: <sup>(٨)</sup>

(١) إيضاح الشعر ٧٤/ب، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٤٦/١، المقتصد ٣١٣/١.

(٢) سبق تخريجه ص ٣٠٨. من القسم الأول.

(٣) سبق تخريجه ص ٨٠٦. من القسم الأول.

(٤) ط: يأكلهم.

(٥) الواقع أن همزة (أما) مفتوحة: هذا غريب في القياس. فاصل التركيب في البيت: أبا خراشة إن كنت ذا نفر فإن قومي، والفاء هي الجواب. انظر الإفصاح ص ٢٨٩.

(٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٨٩٣/٣، والمساعد ٤٥١/٢.

(٧) التوبة ١١٨، والآية بتامها: «وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ إِلَٰهٌ إِلَّا إِلَٰهُهُمُ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيُتَوَكَّلُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ».

(٨) لم يعرف، وهو في:

الحزنة ٤٢١/٤ بولاق، الأمالي الشجرية ٣٣٦/٢، النصف ١١٨/٣، معاني القرآن للأخفش ٢٩/١، ٣٠، المقتضب ٢٩٧/٣؛ وفيه: «فاما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم، فيقول: (أم) زائدة... وهذا لا يعرفه المفسرون، ولا النحويون، لا يعرفون (أم) زائدة»، ضائر الشعر ص ٧٤؛ وفيه: «يريد: يادهر ما كان مشي رقصاً»، شرح مجمل الزجاجي ٤٨٨/٢؛ وفيه: «وزاد بعض النحويين في (أم) قسماً ثالثاً، وهو أن تكون زائدة. واستدل على ذلك بقوله: يادهر... قال: فالتقدير: يادهر أكان مشي رقصاً أم كان، فاستفهم على جهة =



٨٩٤ يادهر، أم ما كان مَشِيَّي<sup>(١)</sup> رَقَصَا بل قد تكون مشيتي توقُّصًا قوله: «وحتى مثلها»، يعني: مثل «ثم» في الترتيب والمُهْلة. وقال الجُزُولي: المُهْلة في «حتى»، أقل منها في «ثم»<sup>(٢)</sup> فهي متوسطة بين الفاء، التي لا مُهْلة فيها، وبين «ثم»، المفيدة للمُهْلة.

(٢٥٤/ب) والذي أرى: أنَّ «حتى» لا مُهْلة فيها، بل «حتى» العاطفة، تفيد أن المعطوف هو الجزء الفائت، إمّا في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه، وقد يكون تعلق الفعل في المعطوف عليه والمعطوف، بما<sup>(٣)</sup> بعد «حتى» أسبق من تعلقه بالأجزاء الأخر، كقولك: توفَّى الله كُلَّ أبٍ لي، حتى آدم، وقد يكون تعلقه به في أثناء تعلقه بالأجزاء الأخر، نحو: مات الناس حتى الأنبياء.

فالمقصود: أن الترتيب الخارجي، لا يعتبر فيها، أيضاً، كما لا يُعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها، ذهنًا، من الأضعف، إلى الأقوى، كما في مات الناس حتى الأنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف، كما في: قدم الحُجَّاج<sup>(٤)</sup> حتى المُشاة.

## [ أُو ، وإِمْآ ، وَأَمْ ]

قوله: «أو، وإِمْآ، وأم»، لأحد الأمرين مبهمًا، وأم المتصلة، لازمة لهزمة الاستفهام، يليها أحد المستويين والآخر الهزمة، بعد ثبوت أحدهما، لطلب

الإنكار، وأضمر كان الأولى لدلالة الثانية عليها، وهذا أولى من أن يُجْعَلَ لها قِسْمٌ آخَرُ، أبوزيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة د. إبراهيم السيد ص ١١٨ - ١١٩ والرَّقْص: الخبب، والتوقُّص: تقارب الخطو، وقيل شدة الوطء، إشارة إلى أنه أَسْنُ.

وفي اللسان / أَمْ / أنَّ زيادة (أم) هي لغة أهل اليمن.

الشاهد فيه زيادة أم على رأي أبي زيد الأنصاري.

(١) ط: مشي.

(٢) لم أجد هذا الرأي في شرح المقدمة الجزُولية (عطف النسق) ص ١٣٧ وما بعدها.

(٣) متعلق بقوله: وقد يكون تعلق الفعل.

(٤) ط: الحاج.

التعيين، ومن ثم، لم يجز: أرايت زيداً، أمَ عمراً، ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون: نَعَمْ، أو: لا، والمنقطعة، كَبَلٌ والهمزة، مثل: إنها لإِبِلٌ أمَ شَاءَ، و: إِمَّا، قبل المعطوف عليه لازمة مع إِمَّا، جائزة مع أو.

## [ أو ]

اعْلَمْ أَنَّ الأحرفَ الثلاثةَ لأحد الأمرين، أو أحد الأمور، و«أو»، و«إمّا» العاطفتان في المعنى سواء، إلّا في شيء واحد، وهو أنّ «أو»، تعجىء بمعنى «إلى» أو «إلّا»<sup>(١)</sup>، وتعجىء، أيضاً، للإضراب بمعنى «بل» فلا يكون، إذن، بعدها إلّا الجُمْل، فلا تكون حرف عطف، بل حرف استئناف وإذا كانت حرف<sup>(٢)</sup> عطف، فقد تعطف المفرد على المفرد، نحو: جاءني زيد أو عمرو، وقد تعطف الجملة على الجملة، نحو: ما أبالي: أقمت أو قعدت.

وتقول في الاستئناف: أنا أخرج اليوم، ثم يبدو لك الإقامة فتقول: أو أقيم، أي: بل أقيم على كل حال، وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير متردداً بين الخروج والإقامة.

وأما قوله: (٣)

٨٩٥ بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

(١) أي يَصِحُّ أن يقع في موقعها أحدهما. انظر نواصب الفعل المضارع.

(٢) د: كانت (أو) حرف عطف.

(٣) لم أهد إلى قائله. ونسبه ابن جني في المحتسب ٩٩/١ إلى ذي الرُّمّة، ولم نجده في ديوانه.

الخزانة ٤٢٤/٤ بولاق، الخصائص ٤٥٨/٢، معاني الفراء ٧٢/١، شرح جمل الزجاجي ٢٣٥/١.

وقرن الشمس: أعلاها، وهو أول ما يظهر منها في الشروق.

وقوله: (صورتها)، بالجر: عطف على «قرن».

الشاهد فيه أنّ (أو) في البيت حرف استئناف للإضراب، ولا يحتمل أن تكون عاطفة إذ لا يَصِحُّ قيام الجملة بعدها

مقام قوله (مثل قرن الشمس) كما هو حق المعطوف.

فلا يحتمل العطف<sup>(١)</sup> إذ لا يَصِحُّ قيام الجملة بعدها مقام قوله : قرن الشمس ، كما هو حق المعطوف ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ <sup>(٢)</sup> إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أي : بل يزيدون<sup>(٤)</sup> ، وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى ؛ لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف ، بناءً على ما يُحْزَرُ<sup>(٥)</sup> الناس من غير تعمق ،<sup>(٦)</sup> مع كونه تعالى عالماً بِعَدَدِهِمْ وأنهم يزيدون ، ثم أخذ ، تعالى ، في التحقيق ، فأضرب عما يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر ، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك .

وكذا قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَاجُ الْبَصَرِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، بناءً على ما يقول الناس في التحديد ثم أضرب عما يغلطون فيه ، في هذه القضية إن قالوا ذلك ، وحق وقال : « أو هو أقرب » ، أي بل هو أقرب .

وقالوا : إن لـ : أو ، إذا كان في الخبر ثلاثة معانٍ : الشك ، والإبهام ، والتفصيل ، وإذا كان في الأمر ، فله معنيان : التخيير والإباحة .

فالشك : إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه ، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تبهم الأمر على المخاطب ، فإذا قلت : جاءني زيد أو عمرو ، ولم تعرف الجائي

(١) «قالوا: معناه بل أنت في العين أملح ولا مدخل للشك هنا، ولا لغير ذلك من المعاني. قلت [ابن عصفور]:

والصحيح أن (أو) هنا للشك، ويكون المعنى أبدع، كأنه قال: لإفراط شبهها بقرن الشمس، لا أدري هل هي

مثلها أو أملح، وإذا خرج التشبيه نخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه...» .

[شرح مجمل الزجاجي ١/٢٣٥]، وانظر الخصائص ٤٥٨/٢ .

(٢) ط: فأرسلناه، وهو تحريف .

(٣) الصافات / ١٤٧ .

(٤) رد هذا المبرد في المقتضب ٣/٣٠٤ - ٣٠٥ ، وانظر دراسات ق ١ / ٥٨٢ وما بعدها .

(٥) أي يقدرّون تقديرًا مبنياً على الحدس والتخمين .

(٦) د ، م : تحقيق .

(٧) النحل / ٧٧ ، والآية بتمامها : « وَلَوْ عِيبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ

إِنَّكَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

منهما، فأو، للشك، وإذا عرفته<sup>(١)</sup> وقصدت الإبهام على السامع، فهو للإبهام، كقول لبيد: (٢)

٨٩٦ [تَمَنَّى ابْتِئَاءً (٣) أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا] وهل أنا إِلَّا مِنْ رِبْعَةٍ أَوْ مُمْسِرٍ  
والظاهر: أنه كان يعرف أنه من أيهما، وقال الله تعالى: ﴿أَتَنْهَأُ مَرْئَايَ لَا تَخَافُ  
نَهَارًا﴾. (٤).

والتفصيل: إذا لم تُشكَّ، ولم تُقصدِ الإبهام على السامع، كقولك: هذا إما أن  
يكون جوهرًا أو عَرَضًا، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عَرَض (٥) أو على  
أنه عَرَض لا جوهر، أو على أنه لا هذا ولا ذاك.

وأما في الأمر، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف، في  
الغالب، فهي للإباحة، نحو: تَعَلَّمَ الْفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ، وَجَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ  
سِيرِينَ (٦)، وَإِلَّا فهي للتخيير، نحو: اضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا.

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز (٧) فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على  
أحدهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما، ولا يجوز الجمع.

(١) م: وإذا عرفته ولم تبين للمخاطب وقصدت الإبهام...

(٢) ديوانه (ص ٧٩ دار صادر، بلا تاريخ). والشاعر يخاطب ابنته لما حضرته الوفاة. وهو في الخزانة ٤/٢٤٤ بولاق،  
ابن يعيش ٨/٩٩، الأزهية ص ١١٧ ط ٢.

الشاهد فيه أن (أو) ههنا بمعنى الواو لأنه لا يشك في نسبه، فإنه أراد بربيعة أباه.

(٣) ليس في ط، د.

(٤) يونس ٢٤، والآية بتمامها: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَأَخْلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ  
النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا وَعَلَيْهَا أَتَتْهَا أَمْرٌ نَالِيًا  
أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

[انظر فتح القدير ٢/٤٣٧ - ٤٣٨].

(٥) د: لا عرض لا غير.

(٦) الحسن هو ابن يسار البصري. سبقت ترجمته. وابن سيرين هو محمد بن سيرين البصري العالم المحدث المعروف،  
توفي سنة ١١٠هـ. روى عن أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة: رضي الله عنهم أجمعين.

[غاية النهاية ٢/١٥١، وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٣٢١].

(٧) في م مايلي: «يجوز فيه تأمل الاقتصار على أحد الفعلين، ويجوز الجمع بينهما...».

هذا ما قيل، وينبغي أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: تَعَلَّمَ الْفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ، لم يفهم من «إمّا» و«أو» بل ليستا<sup>(١)</sup> إلا لأحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معاً؛ لأن تعلم العلم خير، وزيادة الخير خير، فدلالة «أو» و«إمّا»، في الإباحة والتخير، والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام، لا من قِبَل «أو»، و«إمّا» بل من قِبَل أشياء أُخر، فالشك من قِبَل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة، من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة (٢٥٥/أ) والتخير من حيث لا يحصل به ذلك.

وأما في سائر أقسام الطلب، فالاستفهام نحو: أريد عندك أو عمرو، لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة، وأما التمني نحو: ليت لي فرساً أو حماراً، فالظاهر فيه جواز الجمع، إذ في الغالب من العادات أن مَنْ يَتَمَنَّى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً، وأما التحضيض، نحو: هَلَّا تَتَعَلَّمُ الْفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ هَلَّا تُضْرَبَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، والعَرَضُ نحو: أَلَّا تَتَعَلَّمَ الْفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ أَلَّا تُضْرَبَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، فكالأمر، في الإباحة والتخير بحسب القرينة، ولما كثر استعمال «أو» في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، قال: (٣)

وكان سيّان أن لا يسرحوا غنماً<sup>(٤)</sup> أو يسرحوه بها واغبرّت السُّوح<sup>(٥)</sup> ٣٥٥

فإنَّ «سيّان» بمعنى: مستويان، وهو بين الشيئين، (٥) وقال: (٦)

(١) د: بل ليست هي.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤٥ من القسم الأول.

(٣) د، ط: نعماً.

(٤) ط: السرح.

(٥) ط: الواو ساقطة.

(٦) هو محمد بن يحيى الزبيدي، من المحدثين، يهجو شخصاً بالبخل، اسمه: أبوالمقاتل. وقبل البيت:

استبق وُدَّ أبي المقصا \* تل حين تدنومن طعامه

الخزانة ٤/٢٥٥ بولاق، الحُجَّةُ للفارسي ١/١٩٩، إيضاح الشرع ٨١/أ.

الشاهد فيه على أن (أو) هنا بمعنى الواو.

٨٩٧ سَيَّان كسر رَغِيفَه أَوْ كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عِظَامِهِ  
وقد تجيء «أو» بمعنى «إلى» أَوْ «إِلَّا» كما تقدم في نواصب<sup>(١)</sup> المضارع، وإذا  
نفيت الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عمراً، فإن أردت نفياً رؤيتهما معاً، قلت: ما  
رأيت واحداً منهما أو: ما رأيت أحدهما، أو: ما رأيت زيداً ولا عمراً، وإن أردت  
نفياً رؤية أحدهما لا رؤيتهما، فإن تعيّن عندك ذلك الواحد، وقصدت تعيينه  
للمخاطب، سمّيته، نحو: ما رأيت زيداً، أو: ما رأيت عمراً، وإن لم يتعيّن  
عندك، أو تعيّن وقصدت الإبهام قلت: ما رأيت زيداً أو عمراً، فيكون المعنى: ما  
رأيت أحدهما ورأيت الآخر.

وكذا إن نفيت الأمر وهو النهي، كما إذا قلت مثلاً في: اضرب زيداً أو عمراً:  
لا تضرب زيداً أو عمراً، فالقياس يقتضي أن يكون المعنى: لا تضرب أحدهما  
واضرب الآخر، كما كان في الأمر معناه: اضرب أحدهما ولا تضرب الآخر.

فإن قلت: فلا يبقى، إذن، فرق بين الأمر والنهي، ولا بين الخبر المثبت  
والمنفي في: رأيت زيداً أو عمراً، وما رأيت زيداً أو عمراً.

قلت: لا يبقى فرق في أصل الوضع، إلّا إذا كان المعدود<sup>(٢)</sup> أكثر من اثنين فإنك  
إذا قلت: اضرب زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى اضرب أحدهم ولا تضرب  
الباقيين<sup>(٣)</sup>، وإذا قلت: لا تضرب زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى: لا تضرب  
أحدهم واضرب الباقيين<sup>(٤)</sup>، وكذا في الخبر، نحو: رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً،  
وما رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً، وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع، ثم بعد  
ذلك، جرّت عادتُهم أنه إذا استعمل لفظ «أحد»، أو ما يؤدي معناه، في الإثبات،  
فمعناه: الواحد فقط، وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه، العموم في الأغلب،  
ويجوز أن يراذ الواحد فقط، أيضاً.

(١) في الشرح الثاني.

(٢) أي: المذكور في الكلام والمقصود منه.

(٣) ط: الباقيين.

(٤) ط: الباقيين.

تفسير ذلك : أنك إذا قلت في الموجب مصرحاً بالواحد : رأيت واحداً من زيد وعمرو، مثلاً، وكذلك فيما يؤدي معنى الواحد، نحو: رأيت رجلاً منهما، أو: رأيت زيدا أو عمراً، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة أفاد أنك رأيت واحداً منهما فقط، وإذا قلت في غير الموجب: ما رأيت واحداً منهما، أو: ما رأيت رجلاً منهما، أو: ما رأيت زيدا أو عمراً، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة، وإن احتمل أن تريد به الواحد فقط فيكون المعنى: ما لقيت واحداً منهما ولقيت الآخر، لكن الأظهر والأغلب في الاستعمال، أن يكون المراد: ما لقيت واحداً منهما فكيف بما فوق الواحد، أي أن المراد نفى رؤيتهما كليهما، وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الرؤية، فإذا قلت: لقيت واحداً منهما أو ما يؤدي معناه نحو: لقيت زيدا أو عمراً فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله، أي عدم الرؤية، فيبقى الآخر على أصله، أي غير مرئي.

وأما إذا قلت: ما لقيت واحداً منهما، أو ما يؤدي معناه، وهو: ما لقيت زيدا أو عمراً، والأصل عدم الرؤية، ولم يُصرح فيه إلا بعدم رؤية واحدٍ منهما، فبقاء الآخر على أصله من عدم الرؤية أولى، فيكون نفياً لمطلق الرؤية.

فإن قلت: فإذا كان الأصل عدم الرؤية، كان عليك ألا تأتي بمفعول لرأيت، لا واحداً ولا أكثر، حين تخشى توهم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله، بل كان يكفيك أن تقول: ما لقيت من جنس الرجال، فما دعاك إلى تقييد نفى الرؤية بواحد؟

قلت قصد المبالغة، وبيان ذلك أن الأصل، أي عدم الرؤية، بقي على حاله، ولم ينتف بتعلقها بأقل ما يكون أي الواحد، فما زاد.

وإذا تقرر هذا ظهر لك علّة قولهم: إن النكرة في غير الواجب تُفيد العموم في الأغلب، وذلك أن النكرة تُفيد الوحدة، والوحدة في غير الموجب تُفيد العموم في الأغلب، كما مضى.

فإن قصدت التنصيص على العموم قلت: ما لقيت من رجلٍ، ومن واحدٍ، وإذا

قلت: ما لقيت رجلين، (٢٥٥/ب) أو رجالاً، فالمعنى: ما لقيت مثني واحداً من هذا الجنس، وما لقيت جماعة واحدةً منه، فمع عَدَم «مِنْ» احتمالان الاستغراق وغيره، ومع «مِنْ» يصير الأول نصاً في استغراقه لجميع مثنيات هذا الجنس، والثاني نصاً في استغراقه لجميع جماعاته.

فظهر أن معنى: مارأيت زيداً أو عمراً: مارأيت زيداً ولا عمراً في الأظهر، وكذا معنى، لا تضرب زيداً أو عمراً، ويحتمل احتمالاً مرجوحاً: لا تضرب أحدهما واضرب الآخر، ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾<sup>(١)</sup>.

إذ لا يجوز أن يريد: لا تطع واحداً منهما وأطع الآخر، لقرينة الإثم<sup>(٢)</sup> والكفر.

فلفظة «أو» في جميع الأمثلة، موجبة كانت، أو<sup>(٣)</sup>، لا، مفيدة لأحد الشيئين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم، فلم تخرج «أو» مع القطع بالجمع في الانتهاء<sup>(٤)</sup> في نحو: «وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا»<sup>(٥)</sup>، عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له، والله أعلم.

## [ إِمَّا ]

وأما «إمّا» فهي بمعنى «أو» في جميع الأحكام المذكورة، إلا أن المعطوف عليه بإمّا، لا بُدَّ أن يكون مصدراً بإمّا أخرى، نحو: جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو، فمبنى الكلام مع «إمّا»، على أحد الشيئين، أو الأشياء، وأما مع «أو» فإن تقدم «إمّا» على المعطوف عليه، نحو: جاءني إمّا زيد أو عمرو، فالكلام مبني على ذلك، وإن لم يتقدم، جاز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول

(١) الدهر / ٢٤، ونصّها: ﴿فَأَصْرَحْ بِحُكْمِكَ وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾.

(٢) م، د: الإثم والكفور.

(٣) د: أو غير موجبة.

(٤) أي: ما يستفاد من صيغة النهي، وهو الامتنال.

(٥) من الآية ٢٤ / الدهر.



مثلاً: قام زيد، قاطعاً بقيامه، ثم يعرض الشك، أو قصد الإبهام فتقول: أو عمرو، ويجوز أن يكون شاكاً أو مُبهماً من أول الأمر، وإن لم يأت بحرفٍ دالٍ عليه، كما تقول مثلاً، جاءني القوم، وأنت عازمٌ من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلّا زيداً.

فإِما الثانية، في كل كلام، لا بُدَّ لها من تقدم «إِما»، أخرى داخلية على المعطوف عليه، بخلاف «أو» فإنه يجوز فيه تقدم «إِما» عليه، وعدم تقدمها، نحو: جاءني إما زيد أو عمرو، : جاءني زيدٌ أو عمرو.

وقد جاءت «إِما» غير مسبوقَةٍ بِإِما أخرى، لكنها تُقدَّر، حملاً على الكثير الشائع من استعمالها، أنشدَ الفراء: (١)

٨٩٨ تَلَمَّ بدارٍ قد تقادَمَ عهدُها وإِما بأمواتٍ أَلَمَّ خيالها (٢)  
أي: إِما بدارٍ، وإِما بأمواتٍ، وقد تخلف (٣) الثانية «إِلّا»، قال: (٤)

(١) معاني القرآن ١/٣٩٠.

(٢) قاتل البيت: الفرزدق في مديح سليمان بن عبد الملك (ديوانه ٦١٨)، وصواب الرواية: تُهاضُ بدارٍ. الخزانة ٤/٤٢٧ بلاق، المقرب ١/٢٣٢، الأملالي الشجرية ٢/٣٤٥، شرح جمل الزجاجة ١/٢٣٣، ضرائر الشعر ١٦٢، البغداديات ٣٣١، العيني ٤/١٥٠، وقد وَهَمَ، فَنسَبَ البيت إلى ذي الرُّمَّة، المُرادِي على الألفية ٣/٢١٧، ابن الناظم ص ٢٠٩. والضمير في (تُهاض) يعود إلى نفسه. و (هاضَ العظم): كسره بعد الجبر. الشاهد فيه أنَّ (إِما) قد تحيىء في الشعر غير مسبوقه بمثلها فتقدر كما في هذا البيت، والتقدير: تلم إِما بدارٍ وإِما بأمواتٍ.

(٣) ط: تختلف.

(٤) المُتَقَبِّ العَبْدِي، كما في المفضليات ص ٢٩٢؛ وفيه: أوسميني بدل من سميني. والبيتان في: الخزانة ط/٤٢٩ بلاق، العيني ٤/١٤٩، شرح جمل الزجاجة ١/٢٣٢، الأملالي الشجرية ٢/٣٤٤، ضرائر الشعر ١٦٣، الأزهية ١٥٠، ابن يعيش ٤/١٥١، رصف المباني ١٠٢، المُرادِي على الألفية ٣/٢١٧.

هذا، ولم يُعرَفِ المخاطَبُ في البيتين.

والغثُّ من اللحم: المهزول، ومن الحديث: الرديء.

الشاهد فيه على أنه قد تخلف (إِما) الثانية (إِلّا) وهي (إِنَّ) الشرطية المدغمة بـ (لا) النافية؛ أي: وإِلّا تكن أخي بِحَقِّ فاطِرِحتي.

٨٩٩ فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصَدَقٍ<sup>(١)</sup> فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي  
وَالْأَ فَاطِرْخَنِي وَأَتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وتلزم الثانية الواو، وربما تَرْدُ بلا واو، نحو خذ إِمَّا هذا، إِمَّا ذاك، قال: (٢)  
٩٠٠ يَالَيْتِمَا أَمْنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، إِمَّا إِلَى نَارٍ

ويروى: إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ... وهي لغةٌ في إِمَّا.  
وقالوا: إِنْ «إِمَّا» لَا تَسْتَعْمَلُ فِي النَّهْيِ، وَحَكَى قُطْرِبُ فَتَحَ هَمْزَةَ «إِمَّا»  
العاطفة. (٣)

وهي عند سيبويه<sup>(٤)</sup>: مَرْكَبَةٌ مِنْ: إِنْ وَمَا، بِدَلِيلِ حَذْفِ «مَا» لِلضَّرُورَةِ قَالَ: (٥)  
٩٠١ سَقَّتَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَْعَدَمَا

(١) د، ط: بحق.

(٢) سعد بن قُوط، ويلقب بالنُّخَيْف. وَنُسِبَ فِي اللِّسَانِ / أَمَا / إِلَى الْأَخْوَص. ابن النَّاظِم ٢٠٩، الخزانة ٤/٤٣١  
بولاقي، المغني ص ٨٥، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٢، رصف المباني ١٠٢؛ وفيه: أَيُّهَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّهَا إِلَى نَارٍ،  
الممع ٢/١٣٥، المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ ٣/٢١٥. «وَالنَّعَامَةُ فِي اللُّغَةِ: بَاطِنُ الْقَدَمِ، وَمَنْ مَاتَ فَقَدْ شَالَتْ  
رَجُلُهُ...».

[شرح أبيات المغني ٦/٢].

والشاعر قال البيت في هجاء أمه، فقد كان شَرِيرًا ضَعِيفًا، وَكَانَ بِهَا عَاقًا.

الشاهد فيه أَنَّ (إِمَّا) الثَّانِيَةَ تَلْزِمُ الْوَائِ، وَرَبْمَا تَرْدُ بِلَا وَائِ كَهَذَا الْبَيْتِ.

(٣) «وَهِيَ لُغَةٌ قَيْسٍ وَأَسَدٌ وَقَمِيمٌ». [المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ ٣/٢٢١].

(٤) الْكِتَابُ ١٣٥/١ بولاقي.

(٥) النَّمْرُ بْنُ تَوَلَّبٍ (شعره ص ١٠٤).

الخزانة ٤/٤٣٤ بولاقي، شرح جَمَلِ الزُّجَّاجِي ١/٢٣٣، ابن النَّاظِم ٢٠٩، البغداديات ٣٢٣، الخصائص  
٢/٤٤١، الْعَيْنِي ٤/١٥١، المغني ص ٨٤، كِتَابُ الْاِخْتِيَارَيْنِ ص ٢٨٢، ضَرَائِرُ الشَّعْرِ ١٦٢، سيبويه  
١/١٣٥، ٤٧١ بولاقي، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤، المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ ٣/٢٢٠.

و (سقته): أَيِ سَقَّتْ عَيْنَ الْمَاءِ الَّتِي كَانَ يَأْلِفُهَا الرَّعْلَ، وَهِيَ فِي جَبَلٍ حَصِينٍ. وَالرُّوَاعِدُ: السَّحَابُ يَصْحَبُهَا  
الرَّعْدُ، وَالصَّيْفُ، بَيَاءٌ مَكْسُورَةٌ مُشَدَّدَةٌ: مَطَرُ الصَّيْفِ.

وقوله: مِنْ خَرِيفٍ: أَيِ مِنْ مَطَرِ خَرِيفٍ.

الشاهد فيه أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَيْتِ: سَقَّتَهُ الرُّوَاعِدُ إِمَّا مِنْ صَيْفٍ وَإِمَّا مِنْ خَرِيفٍ، فَحَذَفَ لِضَّرُورَةِ الشَّعْرِ إِمَّا الْأَوَّلَى  
و (مَا) مِنْ إِمَّا الثَّانِيَةَ وَكَانَ أَصْلُ إِمَّا: إِنْ مَا فَلَمَّا حَذَفَتْ (مَا) رَجَعَتِ النُّونُ الْمُنْقَلِبَةُ مِيمًا لِلإِدْغَامِ إِلَى أَصْلِهَا.

فارتكب الشاعر حذف «إِمْأ» الأولى، وحَذَف «ما» من الثانية.

وقال: (١)

٩٠٢ لقد كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِيبِهَا (٢) فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ

قال : التقدير : إِمَّا تجزِع جزعاً . . . . (٣).

ولا منع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالتركيب، كما مضى من كون : « مِمَّا » بمعنى « ربما ».

وقال غيره : هو مفرد غير مركب، إذ الإفراد أصل في الحروف، وتأول البيتين بيان الشرطية، وشرطها : « كان »، المحذوفة، أي : فإن كان جزعاً (٤).

ومنع أبو علي (٥)، وعبد القاهر (٦) من كونها عاطفة؛ لأنَّ الأولى داخلَةٌ (٧) على ما ليس بمعطوف على شيء، والثانية مقترنة بواو العطف، فلا تصلحان للعطف.

وشبهة مَنْ جعلها حرفَ عطفٍ : كونها بمعنى « أو » العاطفة، ولا يلزم ذلك،

---

(١) دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ (ديوانه ٦٨ ط. محمد خير البقاعي، دار قُتَيْبَة سنة ١٩٨١م) وفيه : فَاكْذِيبِهَا. وهو الصواب؛ لأن الخطاب في البيت لامرأته. فُرحة الأديب ص ١٦٩، شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ١/٢١٠ - ٢١١، سيبويه ١/١٣٤، ٤٧١ و ٦٧/٢ بولاق، المرادي على الألفية ٣/٢١٢، الخزائن ٤/٤٤٥ بولاق، البغداديات ص ٣٢٣، ٣٢٥.

الشاهد فيه أن سيبويه قال : الأصل فإِمْأ جزعاً وإِمْأ إجمال صبر، فحذف (ما) منها وبقي (إِنْ). (٢) ط : فَاكْذِيبِهَا.

(٣) «ويجوز الرفع على أنه [جَزَعٌ، إجمال] خبر ابتداء محذوف، كأنه قال : أمرها جزعٌ، وإما أمرها إجمال صبر». [شرح أبيات سيبويه لابن السَّيرافي ١/٢١١].

(٤) النحاس. [شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٤]؛ وفيه : «يريد فإِمْأ أن يكون الأمر جزعاً أو يكون إجمال صبر، وهذا على غير الجزاء».

(٥) الإيضاح العُضْدي ١/٢٨٥، والأحاجي النخوية ص ٤٣.

(٦) قال في المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٩٤٥ : «وقد استمر النخويون على جعل (إِمْأ) من حروف العطف، ولم يُعْرِفْ تحقيقه غير الشيخ أبي علي، ولهذا قال في أول الباب : إن حروف العطف تسعة، وهم يقولون : إنها عشرة، لَعَدَّهُم (إِمْأ) في جملتها، وذلك سهو ظاهر».

وانظر : الإيضاح في شرح المُفَصَّل ٢/٢١٣.

(٧) د : دخولها على غير معطوف.

فإن معنى « أَنْ » المصدرية هو معنى « ما » المصدرية، والأولى تنصب المضارع، بخلاف الثانية.

وقال الأندلسي : إمّا الأولى مع الثانية حرف عطف، قدّمت تنبيهاً على أن الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لإمّا الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معاً : مابعد الثانية على ما بعد الأولى.

وهذا عذر بارد من وجوه : لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة<sup>(١)</sup> في كلامهم.

فالحق : أن الواو هي العاطفة، و « إمّا » مفيدة لأحد الشئيين، غير عاطفة، والواو في نحو قوله : إمّا إلى جنة إمّا إلى نار : مقدّرة.

قوله : « وأم المتصلة »، لازمة لهمزة الاستفهام ... إلى آخره ».

### [ أم المتصلة وأم المنقطعة ]

اعلم أن « أم » على ضربين : متصلة ومنفصلة، فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء : أحدها تقدّم الهمزة، إمّا للاستفهام نحو: أزيد عندك أم عمرو، أو للتسوية، نحو: « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ<sup>(٢)</sup> » وقد يجيء شرح همزة التسوية، وهذه الهمزة قد تكون مقدّرة قبل « أم » المتصلة في الشعر، قال<sup>(٣)</sup>:

(١) أي هذه الأمور التي ذكرها.

(٢) ط: أو، وهذا تحريف.

(٣) المنافقون / ٦، والآية بتمامها: « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ».

(٤) عُمر بن أبي ربيعة (ديوانه ٢٥٧ - ٢٥٨ ط. محمد محيي الدين، مصر سنة ١٩٥٢م)؛ وفيه:

فوالله ما أدري إني لحاسب \* يسّيع رميث ... الخزانة ٤٤٧/٤

بولاق، سيبويه ٤٨٥/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١٥١/٢، ١٥٢، المقتضب ٢٩٤/٣، شرح =

٩٠٣ لَعَمْرِي مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بَسْبَعٍ (أ/٢٥٦) رَمَيْنَ الْجَمَّةَ

وقال<sup>(١)</sup>:

٩٠٤ لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ<sup>(٢)</sup> بِنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ

وقال<sup>(٣)</sup>:

٩٠٥ كَذَبْتَكَ عَيْنُكَ، أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرِّبَابِ خَيَالًا

وليس بكثير.

جَمَلُ الزُّجَاجِي ٢٣٨/١، الأزهية ١٣٥، الأمالي الشجرية ٢٦٦/١، و٣٣٥/٢، الكامل ٦١١/٢، و٩٠٦/٣، عبث الوليد ص ٥٣، تزيين الأسواق ١٤ (داوود الأنطاكي، مصر سنة ١٣٢٨هـ).  
والجمر: اسم جنس جمعي، واحده: جمرة، والجمار ثلاث وهي معروفة بـ (مئني).  
هذا، ورواية الديوان «أَوْجَهُ بِلَا شَكِّ، فَإِنَّ الْإِخْبَارَ بِذَهْوِهِ عَنْ فِعْلِهِ يَشْغُلُ قَلْبَهُ بِمَا رَأَاهُ أَبْلَغُ مِنَ الْإِخْبَارِ بِذَهْوِهِ عَنْ فِعْلِهِ غَيْرُهُ».

[شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٢٢/١].  
الشاهد فيه أَنَّ الهمزة قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة، فإن التقدير: أَبْسَعَ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشَانٍ، ولم يرد المنقطعة؛ لأن المعنى: على ما أدري أيها كان.

(١) الأسود بن يَعْفَرٍ، كما في سيبويه ٤٨٥/١ بولاق، أو اللعين المنقري التميمي، كما في الكامل ٢٤٧/٥، ٩٥/٧.  
الخزانة ٤٥٠/٤ بولاق، المقتضب ٢٩٤/٣، ضائر الشعر ١٥٩.  
والشاهد فيه: حذف همزة الاستفهام ضرورة، لدلالة (أم) عليها. «وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والمبرد، وجوزها غيرهما في الاختيار».

[حاشية المقتضب ٢٩٥/٣]

«وشُعَيْثُ: حيٌّ من نعيم، ثم من بني منقر، فجعلهم أدياء، وشك في كونهم منهم، أو من بني سَهْمٍ. وسَهْمٌ: حيٌّ من قيس».

[سيبويه ١٧٥/٣ هارون هامش (١)].

(٢) ط: شعيب.

(٣) الأخطل (ديوانه ٤١ ط. أنطون صالحاني، بيروت سنة ١٨٩١م)؛ وفيه: أَنَّ رَأَيْتَ بَدَلَ أَمْ رَأَيْتَ. الخزانة ٤٥٢/٤ بولاق، سيبويه ٤٨٤/١ بولاق، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٠٩، المقتضب ٢٩٥/٣، الكامل ٢٤٨/٥، الأمالي الشجرية ٣٣٥/٢، شرح شواهد الشافية ١٢٥/٤، معجم البلدان ٣٤٨/٥.  
واسط: بلد في العراق، والغلس: ظلمة آخر الليل. والرِّبَاب: اسم امرأة. و«كذبتك عينك»: أخطأتك.  
الشاهد فيه لما تقدّم من أَنَّ الهمزة المعادلة لِأَمْ محذوفة منه للضرورة والتقدير: أكذبتك عينك أَمْ رَأَيْتَ.

وربما تجيء « هل » قبل المتصلة على<sup>(١)</sup> الشذوذ، نحو: هل زيد عندك أم عمرو، وإنما لزمّت الهمزة في الأغلب، دون « هل »، لأن « أم » المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً، وهي أداة الاستفهام التي قبلها، بمعنى: أيّ الشئين، فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضاً عريضة في باب الاستفهام، وعادلتها حتى كانتا معاً بمعنى « أيّ »، وأما « هل » فإنها دخيلة في معنى الاستفهام؛ لأن أصلها « قد »<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأما المنقطعة، فقد لا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بهلّ، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام، إذا كان الاستفهام بأم عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم، وفي حكم المنسوب إليه، لأن أسماء الاستفهام إذا استفهم بها، عمّت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها، فلا تقول: من عندك أم عندك عمرو، لأن معنى قولك: أم عندك عمرو، مستفاد من قولك: من عندك؟.

وإذا لم يكن داخلاً في عموم الاستفهام المتقدم، نحو: من عندك أم عندك حمار، وأين زيد أم عندك عمرو، أو في الحكم المنسوب إليه نحو: من عندك أم ضربت عمراً، ومن تضرب أم من تشتم: جاز وقوعها بعدها.

(١) م، د: وهو قليل شاذ.

(٢) في الجنى ٣٤٤: «ذكر هذا قوم من النحويين، منهم ابن مالك، وقال به الكسائي، والقراء وبعض المفسرين».

وانظر البرهان ٤/٤٣٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/١٥٥.

(٣) الدهر ١/، ونصها: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾.

قال مكّي القيرواني: «قيل: هل بمعنى قد، والأحسن أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث...» [المشكل ٢/٤٣٤].

وانظر: [البحر ٨/٣٩٣، التبيان ٢/٤٨٠، سبويه ١/٥١، ٤٩٢ بولاق، المقتضب ٣/٢٨٩، حروف المعاني والصفات ص ١٨].

وثانيها<sup>(١)</sup>: أنه يجب أن<sup>(٢)</sup> يُستفهم بها عن شيئين أو أشياء، ثابت أحدهما، أو أحدها عند المتكلم، لطلب التعيين، لأنها مع الهمزة بمعنى «أي» ويستفهم بأي، عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد؛ لأنَّ المجموعَ بمعنى «أي» فجوابه بالتعيين

وأما في المنقطعة، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل، ما قبل «أم» وما بعدها على كلامين؛ لأنه إضرابٌ عن الكلام الأول، وشرعٌ في استفهام مستأنف، فهي، إذن، بمعنى «بل» التي تدلُّ على أنَّ الأول وقع غلطاً في نحو قولهم: إنها لإبل، أم شاء، أو بمعنى «بل» التي تكون للانتقال من كلام إلى كلام آخر، لا لتدارك الغلط، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿أَمْ أَرْأَيْتُمْ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup> وفيها مع معنى «بل» معنى الهمزة الاستفهامية في نحو: إنها لإبل، أم شاء، والهمزة الإنكارية في نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ﴾.

وقد تجيء<sup>(٥)</sup> بمعنى «بل» وحدها، كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾<sup>(٦)</sup> إذ لا معنى للاستفهام ههنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام

(١) أي ثاني الأمور التي اختصت بها (أم).

(٢) د: أي.

(٣) السجدة ٣/، والآية بتمامها: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَنتَ لَهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾.

(٤) الزخرف ١٦/، ونصها: ﴿أَمْ أَرْأَيْتُمْ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾.

(٥) ط: يجيء.

(٦) الزخرف ٥٢/، ونصها: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾.

كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَتُ وَالنُّورُ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله: <sup>(٣)</sup>

٩٠٦ أم كيف ينفع ما تُعطي العلوق به رِثْمَانُ أَنْفٍ ، إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

فهي في مثله بمعنى « بل » وحدها، والمقصود أن الكلام معها على كلامين ، دون المتصلة، ولهذا سُمِّيت منقطعةً وسُمِّيت الأولى متصلةً، لكونها مع الهمزة التي قبلها، كأيي .

وجواب المنقطعة : لا ، أو : نَعَمْ ، لأنه استفهام مستأنف .

وثالثها<sup>(٤)</sup> : أنه يليها المفرد والجملة ، بخلاف المنقطعة، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين، نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو، أو مقدراً أحدهما نحو: إنها لإبل أم شاء، أي : أم هي شاء .

(١) الرُّعد / ١٦، والآية بتمامها: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ قُلْ أَتَتَّخِذُهُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَعْيُنِهِمْ فَتَعْمًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظُّلُمَتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ .

(٢) ط : أما ، وهذا تحريف .

(٣) الملك / ٢٠، ونصها: ﴿أَمْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ .

(٤) أفنون التغلبي : صريم بن معشر، كما في الفضليات ص ٢٦٠ ، ٢٦٣ (ط تحقيق شاكر وهارون) .

الخزانة ٤٥٥/٤ بولاق، الممع ١٣٣/٢، معجم الشواهد ٤٠١/١، المغني ص ٦٧، البغداديات ص ٤١٩ .

و (العلوق) : الناقة تعطف على ولدها، ولا تدُّر عليه بلبنها .

والرثمان : مصدر «رثمت الناقة ولدها» إذا عطفت عليه . هذا البيت مثل يضرب لكل مَنْ يَعْدُ بلسانه كل جميل

ولا يفعل منه ؛ لأن قلبه منطوٍ على ضيئه، كأنه قيل : كيف ينفعني قولك الجميل إذا كنت لا تفني به» .

[الفضليات ص ٢٦٣ هامش (٩) ] .

ويروى (رثمان) بالحركات الثلاث، الضم على الإبدال من (ما)، أو خبر مبتدأ محذوف، والنصب مفعول

بـ (تُعطي) أو منصوب بنزع الخافض أو منصوب على الحال كقولنا: جاء ركضاً ، والجور على الإبدال من الهاء

في (به) . [البغداديات ص ٤٢٠] .

الشاهد فيه أن (أم) هنا بمعنى (بل) وحدها بدون همزة الاستفهام .

(٥) أي الأمور التي اختصت بها (أم) .



قال جار الله<sup>(١)</sup> : لا يجوز حذف أحد جزأي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام  
لئلا تلتبس بالمتصلة، ويجوز في الخبر، إذ لا يلتبس.

ثم اعلم أنه إذا ولي المتصلة مفرد، فالأولى أن يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها،  
سواء<sup>(٢)</sup> لتكون « أم » مع الهمزة بتأويل « أي » والمفردان بعدهما بتأويل المضاف  
إليه « أي »، فنحو: أزيد عندك أم عمرو، بمعنى: أيهما عندك، و: أفي السوق  
زيد أم في الدار بمعنى: في أي الموضعين هو؟.

وتجوز المخالفة بين ما وليهما، نحو: أعندك زيد أم عمرو، و: أزيد عندك  
أم في الدار، و: ألقيت زيدا أم عمرا، جوازاً حسناً كما قال سيويه<sup>(٣)</sup>، لكن  
المعادلة أحسن.

وإن ولي<sup>(٤)</sup> « أم » والهمزة، جملتان مشتركتان في أحد الجزأين، فإن كانتا  
فعليتين مشتركتين في الفاعل، نحو: أقمت أم قعدت، و: أنام زيد أم انتبه، فهي  
متصلة، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة، نحو: أقام  
زيد أم تكلم.

وإن كانتا فعليتين متساويتي النظم، مشتركتين في الفعل، نحو: أقام زيد أم  
قام عمرو، أو اسميتين كذلك مشتركتين في جزء، نحو: أزيد قائم أم هوقاعد، و:  
أزيد أخي أم عمرو هو، فالأولى أن « أم » في الصور الثلاث منقطعة؛ لأنك كنت  
قادراً على الاكتفاء<sup>(٥)</sup> بمفرد منها لو قصدت الاتصال؛ والمفرد أدل على كونها  
متصلة، وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد، فلو أردت الاتصال

(١) أي الزخشي. انظر ابن يعيش ٩٨/٨.

(٢) يعني: هما سواء.

(٣) مباحث (أم) مع الهمزة، في سيويه ٤٨٢/١ بولاق وما بعدها.

(٤) د، ط: وليت.

(٥) م: المجيء.

قلت (٢٥٦/أ) في الأولى ، أزيد قام أم عمرو، وفي الأخيرتين أقائم زيد أم قاعد،  
و: أزيد أخي أم عمرو، فَعُدُولُكَ إلى الجملتين مع القدرة على المفردين، دليل  
الانفصال.

وأما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل، فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين  
منهما؛ لأنَّ كُلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعلٍ.

وأما إن جئت بَعْدَهُمَا بجملتين غير مشتركتين في جزء، نحو: أزيد قائم، أم  
عمرو قاعد، و: أقائم زيد أم قاعد عمرو، و: أقام زيد أم قعد عمرو، وكذا:  
أضرب زيدَ عمراً أم قتله خالدٌ؟، لأنَّ المشترك فيه فضلة لا جزء جملة،  
فالمتأخرون على أنها منفصلة، لا غير، والمصنف<sup>(١)</sup> والأندلسي، جَوَّزُوا الأمرين،  
فإن كانت متصلة فالمعنى: أي هذين الأمرين كان.

وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، بلى، إن وقع الاختلاف بين الجملتين: إما بكون  
إحدهما اسمية والأخرى فعلية، نحو: أقام زيد أم عمرو قاعد، أو بتقديم خبر  
إحدى الاسمييتين وتأخير خبر الأخرى نحو أقائم زيد، أم عمرو قاعد، وكذا في  
المشتركتين في جزء إذا لم يتساو نظمهما نحو أزيد عندك أم عندك عمرو؟ و: أبكر  
قائم، أم قائم عمرو، فالظاهر فيها الانفصال.

أما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَنِيتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فجاز  
اختلاف الجملتين مع أنها متصلة لأنهم من الالتباس بالمنقطعة، لأن التسوية لا  
معنى فيها للمنفصلة، فعلى هذا، إن كان بعد «أم» مفرد لفظاً، وتقديراً، فهي  
متصلة قولاً واحداً، وقبلها الهمزة في الأغلب لفظاً أو تقديراً، وإن كان بعدها جملة

(١) الإيضاح في شرح المفضل ٢/٢٠٨.

(٢) ط: عليهم، وهو تحريف.

(٣) الأعراف ١٩٣/، والآية بينهما: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَنِيتُمْ﴾.

فإن لم يكن قبلها همزة لا ظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولاً واحداً، إلا في الشاذ القليل، نحو: هل زيد قائم أم عمرو، وإن كان قبلها همزة مُيزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن.

وقال سيبويه<sup>(١)</sup>: «أم» في قولك: أزيد عندك أم لا: منقطعة، كان عند السائل أن زيداً عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك، الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا، وإنما عدها منقطعة، لأنه لو سكت على قوله: أزيد عندك لَعَلِمَ المخاطب أنه يريد: أهو عندك أم ليس عندك، فلا بُدَّ أن يكون لقوله: أم لا فائدة مجددة، وهي تغيير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب.

### [ شَرَحُ معنى التسوية في الهمزة ، وأم ] :

وأما همزة التسوية وأم التسوية، فهما اللتان تَلِيَانِ قولهم سواء وقولهم لا أبالي، ومتصرفاته، نحو: قولك: سواء عليّ أقمّت أم قعدت<sup>(٢)</sup>، ولا أبالي أقام زيد أم قعد، فعند النحاة: قولهم أقمّت أم قعدت، جملتان في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، أي سواء عليّ قيامك وقعودك، فقيامك مبتدأ، وقعودك عطف عليه، وسواء خبر مقدم.

وقد أجاز أبو علي<sup>(٣)</sup>، أيضاً أن يكون «سواء» مبتدأ، و: أقمّت أم قعدت خبره، لكونهما في الظاهر فعلين، قال أبو علي: إنما جُعِلَ الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين، بينهما واو العطف؛ لأن ما بعد همزة الاستفهام، وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم، لأنك إنما تقول: أقمّت أم قعدت، إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده، فتطلب بهذا السؤال: التعيين، فلمّا كان الكلام استفهاماً

(١) الكتاب ٤٨٤/١ بولاق.

(٢) «ويجوز: سواء عليّ أقمّت أم أنت قاعد». [معاني القرآن للفراء ٤٠١/١].

(٣) الحجة ٢٠٠/١، ٢٠١.

عن المستويين ، أقيمت همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقامَ المستويين ، وهما : قيامك وعودك ، وهذا كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في : أنا أفعل كذا أيها الرجل ، لجامع الاختصاص ، فكل منادى مختص ، ولا ينعكس ، وكل استفهام بأم المتصلة تسوية ، ولا ينعكس .

والذي يظهر لي أنَّ « سواء » في مثله ، خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : الأمران سواء عليّ ، ثم بين الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت ، وهذا كما في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ أي : الأمران سواء .

وسواء ، لا يُثنى ولا يُجمع ، وكأنه في الأصل مصدر ، وحكى أبو حاتم <sup>(٢)</sup> تنثيته وجمعه ، وردّه أبو علي <sup>(٣)</sup> .

وقولك : أقمت أم قعدت بمعنى : إن قمت وإن قعدت ، والجملة الاسمية المتقدمة : أي : الأمران سواء ، دالة على جواب الشرط ، أي : إن قمت ، وإن قعدت فالأمران سواء عليّ ، ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء ، وما أبالي ، معنى الشرط ، ولذلك استهجن <sup>(٤)</sup> الأخفش ، على ما حكى أبو علي عنه في الحجة : <sup>(٥)</sup> أن يقع بعدها الابتدائية ، نحو : سواء عليّ ، أو : ما أبالي : أدرهم مالك أم دينار ، ألا

---

(١) الطور / ١٦ ، والآية بتمامها : ﴿ أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْرُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(٢) أبوحاتم السجستاني : سهل بن محمد ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر .  
قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ، وروى عن أبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي ... اختلف في وفاته ، من سنة ٢٤٨ إلى سنة ٢٥٥ هـ .

[بغية الوعاة ص ٢٦٥ ط . دار المعرفة] .

(٣) الحجة ٢٠٢/١ . هذا ، وقد أجاز أبو زيد الأنصاري تنثية (سواء) فقال : هما سواءان ، سمعها عن بعض العرب .

[البحر ٤٤/١] .

(٤) أي استهجن كون الجملة الاسمية شرطية ؛ لأن الشرطية تكون فعلاً .

(٥) ١/ من ص ٢٠٠ إلى ٢٠٢ .

ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلا لتضمنه معنى الشرط.

وأما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾<sup>(١)</sup> فَلِتَقْدُمِ الْفِعْلِيَّةُ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ.

ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى: ﴿هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾<sup>(٢)</sup>

، أي: فلتستووا،<sup>(٣)</sup> لتقدم الاستفهام الدال عليه، ومن ذلك قوله:<sup>(٤)</sup>

لو بغير الماءِ حلقي<sup>(٥)</sup> شَرِقْ \* (٢٥٧/أ) كُنْتُ كَالْفَصَانِ بِالماءِ اعتصاري ٦٥٩

وكذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما، نحو: سواء علي أتقوم أم تقعد، وما أبالي أتقوم أم تقعد، لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدل على إرادة معنى الشرط فيه.

قال أبو علي<sup>(٦)</sup>: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا قَالَ الْأَخْفَشُ: أَنَّ مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ هَذَا النِّحْوِ، جَاءَ عَلَى مِثَالِ الْمَاضِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا﴾<sup>(٧)</sup> ، و<sup>(٨)</sup>: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَاهُمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

(١) من الآية ١٩٣ / الأعراف.

(٢) الروم / ٢٨، والآية بتمامها: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

(٣) ط: فلتستووا.

(٤) عدي بن زيد العبادي (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعبيد. بغداد سنة ١٩٦٥م)، وقد تقدم البيت ونحوه.

(٥) ط: خلقي.

(٦) الحجة ٢٠٢/١.

(٧) إبراهيم / ٢١، ونفسها: ﴿وَيَرْزُقُوا اللَّهَ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَّيْنَا اللَّهُ لَهْدَيْنَا لَكُمُ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحْصِينٍ﴾.

(٨) وقعت هذه الآية في المطبوع بعد الآية التالية.

نُذِرُهُمْ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، و : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾  
، وقال : ﴿<sup>(٣)</sup>﴾

٩٠٧ سواء عليك اليوم، أنصاعت النوى \* بخرقاء، أم أنحى لك السيف ذابح  
وقال : ﴿<sup>(٤)</sup>﴾

٩٠٨ - ما أبالي أنب بالحزن تيس أم جفاني ﴿<sup>(٥)</sup>﴾ بظهر غيب لثيم  
وأما قوله ﴿<sup>(٦)</sup>﴾ :

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار ٥٢٤  
فقد مر في باب كان ﴿<sup>(٧)</sup>﴾ ، أن تقديره : أكان ظبي كان أمك ، نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ  
الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ﴿<sup>(٨)</sup>﴾ .

(١) البقرة ٦/ ، والآية بتامها : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » .  
(٢) المنافقون ٦/ ، ونصها : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي  
الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » .

(٣) ذو الرمة (ديوانه ٩٩ ط . كمبرج سنة ١٩١٩ م) .

الخزاعة ٤٦١/٤ بولاق ، المقتضب ٢٩٨/٣ الطبعة الأخيرة .

انصاعت النوى : انقضت ، وذهبت بها المنية إلى مكان بعيد ، وأنصاعت ، همزة مفتوحة ؛ لأنها للاستفهام ،  
والنوى : مؤنثة ليس غير ، خرقاء : امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيراً ، وأنحى : قصد نحوك .  
الشاهد فيه أن الفعل بعد همزة التسوية وأم يستهجن ألا يكون ماضياً كما في البيت .

(٤) حسان بن ثابت (ديوانه ٣٠٦ - ٣١٠ ، تحقيق الأستاذ العناني ، مطبعة السعادة ، بلا تاريخ ) .

والبيت من قصيدة قالها يوم أحد ، يفتخر فيها على عبد الله بن الزبير .

الخزاعة ٤٦١/٤ بولاق ، سيبويه ١/٨٨ بولاق حجة الفارسي ١/٢٠٣ ، الأمالي الشجرية ٢/٣٣٤ ، الإيضاح  
في شرح المفصل ٢/٢٠٩ ، المقتضب ٣/٢٩٨ .

و (نَب) : من نبيب التيس ، صوته عند هياجه . و (الحزن) : ما غلظ من الأرض .

الشاهد فيه لما تقدم قبله من أن الفعل بعد همزة التسوية وأم يستهجن ألا يكون ماضياً .

(٥) م ، ط : لحاني .

(٦) خدائش بن زهير ، أو ثروان بن فزارة العامري . وسبق تخريج البيت .

(٧) في الشرح الثاني .

(٨) التوبة ٦ ، والآية بتامها : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلُفْهُ مَأْمَنَهُ  
ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ » .

وإنما أفادت الهمزة فائدة «إن» الشرطية؛ لأن «إن» تستعمل في الأمر المفروض وقوعه، المجهول في الأغلب، فلا يقال: إن غربت الشمس، وكذا حرف الاستفهام، يستعمل فيما لم يُتَيَقَّنْ حصوله، فجاز قيامها مقامها، فُجِرَدَتْ عن معنى الاستفهام، وكذا «أم» جُرِدَتْ عن معنى الاستفهام وجُعِلَتْ بمعنى «أو»، لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء، فمعنى سواء عليّ أقمّت أم قعدت: إن قمت أو قعدت، ويُرشدك<sup>(١)</sup> إلى أن «سواء» سادَّ مَسِدَّ جواب الشرط، لا خبر مقدّم: أن معنى سواء أقمّت أم قعدت ولا أبالي أقمّت أم قعدت، في الحقيقة، واحد، و: لا أبالي، ليس خبراً مبتدأ، بل المعنى: إن قمت، أو قعدت فلا أبالي بهما، وقول ابن سينا<sup>(٢)</sup>: ٩٠٩- سَيَّانٌ عِنْدِي إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا فليس يجري على أمثالهم قَلَمٌ يَقْوِي ذلك<sup>(٣)</sup>، وإن لم يكن الاستشهاد بمثله مَرَضِيّاً<sup>(٤)</sup>.

وأما مجيء الهمزة وأم، أو الهمزة وأو، بعد باب: دَرَيْتْ وعلمت، نحو: ما أدري أزيد عندك أم عمرو، ولا أعلم أزيد عندك أو عمرو، فليس من هذا الباب، إذ<sup>(٥)</sup> لا معنى للشرط فيه، كما في الذي نحن فيه.

وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لَفْظِي سواء وما أبالي، فالغالب

(١) في د: والدليل على أن «سواء» . . .

(٢) الحسين بن عبدالله بن سينا، أبو علي، الفيلسوف، الرئيس الطبيب. ولد سنة ٣٧٠هـ في إحدى قرى بخارى، وتعلم في بخارى، وطاف البلاد، وناظر العلماء. له: أسباب حدوث الحروف، القانون في الطب، الإشارات . . . توفي سنة ٤٢٨ هـ في همدان.

[ وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ ١/١٥٢، الْأَعْلَامُ ٢/٢٦١، ٢٦٢ ]

(٣) الخزانة ٤/٤٦٣ بولاق. والشاهد فيه أن قوله: سَيَّانٌ عِنْدِي دليل جواب الشرط الذي بعده؛ أي: إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا فَيَسَيَّانٌ.

(٤) م: يقوي ذلك لأن القائل ليس عربياً.

(٥) قال البغدادي ٤/٤٦٣: «كَانَ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ لَمْ يَحْضَرْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ فِي قَصِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي مَدْحِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ ابْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهُوَ قَوْلُهُ:

لا ينقص العسر بسطاً من أكفهم سَيَّانٌ ذَلِكَ إِنْ أَثَرُوا وَإِنْ عَدِمُوا  
ولو استحضره لما عدل عنه إلى هذا البيت . . .

(٦) د: إذ ليس فيه معنى الشرط.

التصريح بأو في موضع أم، بلا همزة استفهام قبلها، نحو: لأضربنه قام أو قعد، والمعنى ذلك المعنى، والتقدير ذاك التقدير، إذ المقصود: إن قام أو قعد فلاضربنه، أي قيامه وقعوده مستويان عندي، لا يمتنعني أحدهما من ضربه.

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع «أو» أو مع «أم» لأن المراد: التسوية في الشرط بين شيئين أو أكثر، فلا يجوز: ما أبالي قام، ولا: لأضربنه قام.

وإنما غلب في سواء، وما أبالي: الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههنا، بل المراد الشرط؛ لأن بين لفظي: سواء، ولا أبالي، وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعاً ومناسبةً، وهو التسوية، فهي التي جوّزت الإتيان بهما بعد اللفظين، بتجريد الهمزة وأم عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى: إن، وأو، كما تقدم.

ويجوز، مع هذا، بعد سواء، ولا أبالي<sup>(١)</sup>: أن تأتي بأو، مجرداً عن الهمزة نحو: سواء عليّ قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط، قال<sup>(٢)</sup>

٩١٠- ولست أبالي بعد آلٍ مُطَرَفٍ حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

وقال أبو علي<sup>(٣)</sup>: لا يجوز «أو» بعد سواء، فلا تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت قال: لأنه يكون المعنى: سواء عليّ أحدهما.

ويُردُّ عليه أن معنى «أم»، أيضاً أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء

(١) في م بعد قوله: «ولا أبالي». كسائر الأفعال.

(٢) مَلِج بن عَلاق القُنعيني، يرثي ابنه، كما في شرح أبيات سيويه لابن السّرياني ١٤٩/٢، وفيه: ألا، لا أبالي بدل ولست أبالي والبيت في سيويه ٤٩٠/١ بولاق، بلا نسبة، والخزانة ٤٦٧/٤، بولاق قال البغدادي إنه من الخمسين، وكذلك محقق الإيضاح في شرح المفصل ٢١٠/٢ فإنه لم ينسبه والختوف. جمع خُف، وهو قضاء الموت.

ولا أبالي بتقدير حرف الشرط كما في البيت، فإن (أو) لم تسبق بهمزة، والتقدير: إن أكثرت أو أقلت فلست أبالي.

(٣) الحجة ١٩٨/١ سطر ١٥.



عليّ أقمت أم قعدت : سواء عليّ أيّهما فعلت ، أي الذي فعلت من الأمرين ، لتجرّد «أي» عن معنى الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد .

وإنما لزمه ذلك في أو ، وفي أم ، لأنه جعل «سواء» خبراً مقدماً ، ما بعده مبتدأ ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواء» خبر مبتدأ محذوف سادّ مسدّد جواب الشرط .

وجوّز الخليل<sup>(١)</sup> في غير سواء ، ولا أبالي : أن يجري مجراها فيذكر بعده «أم» والهمزة ، نحو : لأضربنه : أقام أم قعد ، مستدلاً بصحّة قولك : لأضربنه : أي ذلك كان ، وهو بمعنى أقام أم قعد ، وليس ما قال ببعيد ، لأن معنى التسوية مع غيرهما ، أيضاً ظاهراً ، أي قيامه وعوده مستويان عندي ، لا يمتنعني أحدهما من ضربه<sup>(٢)</sup> ، كما تقدم ذكره ، قال<sup>(٣)</sup> :

٩١١ - إذا ما انتهى علمي تناهيت<sup>(٤)</sup> عنده أطال فأملئ أم تناهى فأقصر

رؤي<sup>(٥)</sup> : أو تناهى ، فالهمزة في «أطال» ليست استفهامية ، بل : أطال ، ماضٍ من الإطالة ، ورؤي : أم تناهى ، فالهمزة استفهامية ، وطال ماضٍ من الطول .

ولا تحيى بالهمزة قبل «أو» ، فلا تقل<sup>(٦)</sup> : لا أبالي (٢٥٧/ب) أقمت أو قعدت ، ولا : لأضربنه أقام أو قعد ، لأنك إنما جئت بالهمزة مع «أم» وإن لم يكن فيها معنى

(١) نقله عنه سيبويه في الكتاب ٤٩٠/١ بولاق .

(٢) انظر المقتضب ٣٠٠/٣ .

(٣) زيادة بن زيد العُدري .

الخزانة ٤٦٩/٤ بولاق ، سيبويه ٤٩٠/١ بولاق ، شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١٤٨/٢ ، المقتضب ٣٠٢/٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢١٠/٢ .

و (أملئ) ، امتدّ في الزمان ، والملاوة ، الحين من الدهر (وتناهى) : انقطع . أو : انتهى إلى أمد محدود .  
الشاهد فيه أنه روي - (أو) وب (أم) فعله الأولى قوله (أطال) الهمزة للصيرورة ومصدره الإطالة ، ولا يجوز أن تكون همزة الاستفهام كما قال الرضي . وقال ابن الحاجب أو هنا واجبة .

(٤) م : د ، ط : تناسيت بعده .

(٥) رواه المبرد المقتضب ٣٠٢/٣ ، وابن السّيرافي شرح أبيات سيبويه ١٤٨/٢ .

(٦) ط : فلا تقول .

الاستفهام، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا، وليس في الهمزة مع «أو» معنى التسوية.

وقولك : لأقتلنه كائناً مَنْ كان، ولأفعلننه كائناً ما كان، «كائناً» فيها، حال من المفعول، و«مَنْ» و«ما» في محل نصب على أنها خبران لكائناً<sup>(١)</sup> وهما موصوفان، والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف أي: كانه، وفي «كائناً» و«كان» ضمير راجع إلى ذي الحال، أي: كائناً أي شيء كانه.

قال المصنف<sup>(٢)</sup>: كل موضع قُدِّرَتْ<sup>(٣)</sup> فيه الجملتان، أي المعطوفة إحداهما<sup>(٤)</sup> على الأخرى: بالحال، فأو، نحو: لأضربنه قام أو قعد، إذ المعنى: قائماً كان أو قاعداً، وإن قُدِّرَ الكلام بالتسوية من غير استفهام، فأم، نحو: ما أبالي أقمت أم قعدت، هذا كلامه.

وَلَقَائِلُ أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو، وقد ذَكَّرْنَا أن كُلَّ موضعٍ يجوز فيه «أو» يجوز فيه «أم» وبالعكس.

واعلم أن الفرق بين «أو» و«أم» المتصلة، في الاستفهام: أن معنى قولك: أزيداً رأيت أو عمراً: أحدهما رأيت، وجوابه: لا، أو نعم، ومعنى قولك: أزيداً رأيت أم عمراً: أيهما رأيت، وجوابه بالتعيين، كأن تقول: زيداً، أو تقول: عمراً، فالسؤال بأو، لا يمكن أن يكون بعد بالسؤال بأم، لأنك في «أم» عالم بوجود أحدهما عنده، فكيف تسأل عما تعلم.

وتقول: أزيد أفضل أم عمرو، أي: أيهما أفضل من الآخر، ففيه ذكر المفضل معنى، ولو قلت: أزيد أفضل أو عمرو، لم يجز، إلا إذا كان المفضل معلوماً للمخاطب، إذ المعنى: أحدهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك، مثلاً،

(١) انظر المقتضب ٣/٣٠٣.

(٢) الإيضاح في شرح الفصل ٢/٢٠٩.

(٣) ط: كل موضع قد الجملتان.

(٤) د: إحداهما.

شخصٌ : عندي رجل أفضل من بكر، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول : أزيد، أو عمرو أفضل، أي : أحدهما أفضل من بكر.

وحيث أشكل عليك الأمر في «أو» و «أم» المتصلة، فَقَدَّرَ «أو» ، بـ «أحدهما» و «أم» بأيهما، تقول : الحسن<sup>(١)</sup> أو الحسين أفضل، أم ابن الحنفية<sup>(٢)</sup> ، والمراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما، والمعنى : أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية، والجواب : أحدهما.

قوله : « ومن ثم لم يجز : رأيت زيدا أم عمراً » ، أي لأنه لم يَلِهما المستويان إذ أحدهما فعل والآخر اسمٌ، وقد تقدم أن سيبويه قال : إنَّ مثل هذا جائزٌ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّ نحو: أزيداً رأيت أم عمراً ، أحسنُ وأولى .

قوله : « ومن ثمَّ كان جوابها : التعيين » ، أي لكونها<sup>(٣)</sup> لطلب التعيين .

---

(١) ط : الحسن .

(٢) هو أخو الحسن والحسين : رضي الله عنهم وأمه من بني حنيفة، تزوجها سيدنا علي : رضي الله عنه بعد موت فاطمة الزهراء : رضي الله عنها .

(٣) ط : لكونها .

[ معنى : لا ، وبل ، ولكن ، وشرط العطف بها ] :

قوله : « ولا ، وبل ، ولكن ، لأحدهما معيئاً ، ولكن لازمة للنفي » .

[ لا ]

اعلم أن « لا » لنفي الحكم عن مفرد، بعد إيجابه للمتبوع، فلا تجيء إلا بعد خبر موجب، أو أمر، ولا تجيء بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي<sup>(١)</sup>، تقول: ضربت زيدا لا عمراً، واضرب زيدا لا عمراً، ولا تعطف بها الاسمية، ولا الماضي على الماضي فلا يقال: قام زيد لا قعد، لأنه جملة، ولفظة «لا» موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعاً على مضارع، وهو قليل، نحو أقوم، لا أقعد، والمجوز: مضارعة للاسم، فكأنك قلت: أنا قائم لا قاعد.

ولا يجوز تكريرها، كسائر حروف العطف، لا تقول: قام زيد لا عمرو، لا بكر، كما تقول: قام زيد وعمرو وبكر، ولو قصدت ذلك: أدخلت الواو في المكرر، فقلت: ولا بكر ولا خالد، فتخرج «لا» عن العطف، وتتمحض لتأكيد النفي، لدخول العاطف عليها، وهذه الزائدة لا تدخل على العلم، تقول أنت غير قائم ولا القاعد، وغير القائم ولا القاعد، ولا تقول: أنت غير زيد ولا عمرو، بل تقول: غير زيد وعمرو، وقد مر هذا في قسم الأسماء.

(١) في م بعد قوله بعد النهي: «بل بعد الخبر المحض المثبت والأمر: نحو: ضربت...».

## ومنع الزَّجَاجُ<sup>(١)</sup> من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي، وَرَدَّ عليه بقول امرئ<sup>(٢)</sup> القيس<sup>(٣)</sup>:

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٧/٢. هذا وقد ثبت لديَّ أنَّ الذي منع مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي هو الزَّجَاجُ أيضاً.

قال ابن الناطم ص ٢١٠: «ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معاني الحروف) أن يعطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك صحيحاً؛ لقول العرب: جَدَّكَ لا كَدَّكَ. قيل في تفسيره: نفعلك جَدَّكَ لا كَدَّكَ، ومثله في العطف على معمول فعل ماضٍ قول امرئ القيس:

كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقْتُ بَلْبُونَهُ عُقَابٌ تَنُوقُ لَآ عِقَابُ الْقَوَاعِلِ

وقال المرادي في توضيح المقاصد ٢٢٣/٣:

«ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب (معنى الحروف): أن يعطف بها بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك بصحيح؛ لثبوته في كلام العرب».

وقال ابن عُصْفُور في شرح جمل الزجاجي ٢٤٠/١:

«ومنه من منع ذلك، وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في (معاني الحروف) . . . والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفي بها الماضي قليلاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة/٣١]، يريد: فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ . . . وما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله:

كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقْتُ بَلْبُونَهُ عُقَابٌ تَنُوقُ لَآ عِقَابُ الْقَوَاعِلِ

فعطف بـ «لا» بعد حَلَّقْتُ، وهو ماضٍ.

قال أبو القاسم الزجاجي في كتابه (معاني الحروف والصفات) ص ٤٣: « . . . والعطف بمنزلة (لم) وذلك أن (لم) إنما تقع على الأفعال المضارعة، فكلمها جاز دخول (لم) عليه حَسَنَ دخول (لا) عليه، فتقول: أمرٌ بعيد الله لا بَزِيدٍ. ولو قلت: مررتُ بعبد الله لا بَزِيدٍ، لم يجوز؛ لأنك إنما تنفي بها في المستقبل، لا في الماضي وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان، ولا ينفي وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في الحال . . . فإنها تنفي إذا كان قبلها مضارع، كقولك: أظن عبد الله قائماً لا زيداً جالساً، جيد. ولو قلت: ظننت عبد الله قائماً لا زيداً جالساً، لم يجوز؛ لأنك لا تقول: لا ظننتُ زيداً».

(٢) ط: بقول امرئ!

(٣) (ديوانه ١٧٤، ط. السندوي، المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣م). الخزانة ٤٧١/٤ بولاق، المغني ص ٣١٨، شرح أبيات المغني للبغدادى ٣٨٤/٤، مجالس ثعلب ٣٩٨/٢، الجنى الداني ٢٩٥، الخصائص ١٩١/٣، ابن الناطم ٢١٠، المرادي على الألفية ٢٢٣/٣، شرح جمل الزجاجي ٢٤٠/١، الْمُخَصَّص ١٤٧/٨.

و (دِثَار): اسم راعي إبل امرئ القيس. و (حَلَّقْتُ): من التحليق، وهو ارتفاع الطير في الجو. و (الْبَلْبُون) من الإبل: ذات اللبن.

الشاهد فيه العطف على معمول فعل ماضٍ، وهذا رَدُّ على الزَّجَاجِ والزَّجَاجِي في منعها مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي.

٩١٢- كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بَلْبُونَهُ عُقَابٌ تُتَوَفَّى ، لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ  
تنوفى، ثَنِيَّةٌ، والقواعل : صغار الجبال<sup>(١)</sup>

وقال بعضهم<sup>(٢)</sup> «ليس» أيضاً تكون عاطفة، كَلَّا، قال<sup>(٣)</sup> :  
وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ ٧٤٤  
والظاهر : أنها على أصلها ، والخبر محذوف ، أي : ليس الجمَلُ جازياً.

### [ بل ] :

وَأَمَّا « بل » ، فإِذَا أَنْ يَلِيهَا مَفْرُودٌ ، أَوْ جُمْلَةٌ ، وَفِي الْأَوَّلِ هِيَ لِتَدَارُكِ الْغَلَطِ ، وَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ ، أَوْ بَعْدَ إِيجَابٍ أَوْ أَمْرٍ .

فَإِنْ جَاءَتْ بَعْدَ إِيجَابٍ أَوْ أَمْرٍ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، بَلْ عَمْرُو ، فَهِيَ لِجَعْلِ الْمَتَّبِعِ فِي حَكْمِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ ، مَنْسُوبًا حَكْمَهُ إِلَى التَّابِعِ ، فَيَكُونُ الْإِخْبَارُ عَنْ قِيَامِ زَيْدٍ ، غَلَطًا ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَامَ وَإِنْ لَمْ يَقَمْ ، أَفَدَتْ بِبَلٍّ أَنْ تَلْفُظَكَ بِالْأَسْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، كَانَ غَلَطًا ، عَنْ عَمْدٍ ، أَوْ عَنْ سَبْقِ لِسَانٍ .

وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ عَنْ الْكُوفِيِّينَ : أَنَّهُمْ لَا يُجُوزُونَ الْعَطْفَ بِبَلٍّ ، بَعْدَ الْإِيجَابِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَهَمٌّ مِنَ النَّاظِلِ ، فَإِنَّهُمْ يُجُوزُونَ عَطْفَ الْمَفْرُودِ بَلَكِنْ بَعْدَ الْمَوْجِبِ حَمَلًا عَلَى « بَل » كَمَا نَقَلَ عَنْهُمْ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ<sup>(٤)</sup> وَالْأَنْدَلُسِيُّ ، فَكَيْفَ يَمْنَعُونَ هَذَا ؟ .

وَإِذَا عَطَفْتَ<sup>(٥)</sup> بِبَلٍّ مَفْرُودًا بَعْدَ النَفْيِ أَوْ النَهْيِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لِلْإِضْرَابِ أَيْضًا ، وَمَعْنَى الْإِضْرَابِ : جَعَلَ الْحُكْمَ الْأَوَّلَ ، مُوجِبًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُوجِبٍ : كَالْمَسْكُوتِ عَنْهُ  
(١) أي « الاكام ، جمع قَوْعَلَةٍ ، أَوْ قَيْعَلَةٍ .

[ مجالس ثعلب ٣٩٧/٢ السطر الأخير ] .

(٢) هم « البغداديون » . [ شرح جُمْلِ الزَّجَاجِيِّ ١/٢٢٥ ] .

(٣) لبَّيد بن ربيعة (ديوانه ١٤١) ؛ وفيه : جُوزِيَتْ بَدَلُ أَقْرَضَتْ . وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْرِيجُ الْبَيْتِ .

(٤) الإنصاف ، المسألة ٦٨/ (٢/ ٢٨٤) ، وانظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٥ ، والمساعد ٢/ ٤٦٦ .

(٥) ط : عطف .

بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: (٢٥٨ / أ) ما جاءني زيد، بل عمرو، أفادت «بَلْ» أَنَّ الحكم على زيد بعدم المجيء كالسكوت عنه، يحتمل أن يَصِحَّ هذا الحكم فيكون زيد غيرَ جاءٍ، ويحتمل ألا يَصِحَّ فيكون قد جاءكَ، كما كان الحكم على زيد بالمجيء في: جاءني زيد بل عمرو، احتمال أن يكون صحيحاً وألاً يكون.

وهذا الذي ذكرنا: ظاهرُ كلام الأندلسي، وقال ابنُ مالك<sup>(١)</sup> بل، بعد النفي والنهي، كلكن، بعدهما، وهذا الإطلاق منه يُعطي أن عدم مجيء زيد في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، متحقق بعد مجيء «بل»، أيضاً، كما كان كذلك في: ما جاءني زيد لكن عمرو، بالاتفاق، وبه قال المصنف، لأنه قال في: ما جاءني زيد بل عمرو، يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقيق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أولاً.

وهذا كُلُّهُ حُكْمُ «بَلْ» بالنظر إلى ما قبلها، وأما حُكْمُ ما بعدَ «بل»، الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجمهور أنه مثبت، فعمرو جاءكَ في قولك: ما جاءني زيد بل عمرو، فكأنك قلت: بل جاءني عمرو، فـ «بل»، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء، قالوا: والدليل على أَنَّ الثاني مثبت، حكمهم<sup>(٢)</sup> بامتناع النصب في: ما زيد قائماً بل قاعد، ووجوب الرفع كما مرَّ في بابه.

وعند المبرد<sup>(٣)</sup> أَنَّ الغَلَطَ في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني، فكأنك قلت: بل ما جاءني عمرو، كما كان في الإثبات: الفعل الموجب مسنداً إلى الثاني.

وإذا ضمنت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب أو الأمر نحو: قام زيد، لا بل عمرو، وضرب زيداً، لا بل عمرو، فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدم، لا إلى ما بعد «بل»، ففي قولك: لا بل عمرو، نفيت بلا: القيام عن زيد، وأثبتته لعمرو ببَلْ، ولو لم تجيء بلا، لكان قيام زيد كما ذكرنا، في حكم المسكوت عنه،

(١) في التسهيل ص ١٧٧: «و(لكن) قبل المفرد بعد نهي أو نفي كـ (بل) ...». وانظر المساعد ٤٦٦/٢.

(٢) في م، د: «الحكم بأنه لا يجوز النصب في: ما زيد قائماً بل قاعد، بل يجب الرفع».

(٣) المقتضب ١٢/١، و ٢٩٨/٤. وانظر شرح جمل الزجّاجي ٢٣٩/١.

يحتمل أن يثبت وألاً يثبت، وكذا في الأمر، نحر اضرب زيداً، لا بل عمراً، أي: لا تَضْرِبْ زيداً، بل اضربْ عمراً، ولولا «لا»<sup>(١)</sup> المذكورة، لاحتمل<sup>(٢)</sup> أن يكون أمراً بضرب زيد وألاً يكون مع الأمر بضرب عمرو، وكذا «لا» الداخلة على «بل» بعد النهي والنفي: راجعة إلى معنى ذلك النفي أو النهي، مؤكدة لمعناها، وما بعد «بل» باقٍ على الخلاف المذكور، بين المبرد<sup>(٣)</sup> والجمهور.

ولا تحيء «بل» المفردة<sup>(٤)</sup>، العاطفة للمفرد، بعد الاستفهام، لأنها لتدرك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام، لا بحصول شيء، ولا بتحصيله، حتى يقع الغلط فيتدارك.

وكذا قيل إنها لا تحيء بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض، والأولى أنه يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي، كالتحضيض والعرض.

وأما «بل» التي تليها الجملة، ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى، أهم من الأولى، وقد تحيء للغلط<sup>(٥)</sup>، والأولى تحيء بعد الاستفهام أيضاً كقوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٦)</sup> إلى قوله بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ<sup>(٧)</sup> والتي لتدرك الغلط نحو: ضربت زيداً، بل أكرمته، وخرج زيد، بل دخل خالد، وقد تشترك الجملتان في جزء، وقد لا تشتركان<sup>(٨)</sup>.

(١) ط : ساقطة.

(٢) ط : لاحتمال.

(٣) المبرد أجاز كونَ (بَلْ) ناقلةً حُكْمَ النفي والنهي إلى ما بعدها. وتابعه أبو الحسن بن عبد الوارث، وهو ابن أخت الفارسي. واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه. [انظر ابن الناظم ص ٢١١، المرادي على الألفية ٢٢٤/٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٣/٢، ٤٦٤].

(٤) أي التي ليس معها (لا).

(٥) أي لتدرك الغلط في الكلام الذي قبلها.

(٦) الشعراء/١٦٥، ١٦٦؛ ونصها: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾، وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ.

(٧) هذا أسلوبٌ ضعيفٌ، ويمكن أن يُستبدلَ به: وربما لا تشتركان. فإنَّ الفصل بين (قد) والفعل بـ (لا) لا تَقْرُءُ القواعد.



## [ لکن ] :

وأما لکن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها، نفيًا وإثباتًا، من حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، كما مرَّ في <sup>(١)</sup> المثقَّلة، فإذا عطفت بها المفرد، ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي، لأنَّ حروفَ النفي إنما تدخل الجمل، وجب أن يكون «لكن» بعد النفي، لتغاير ما بعدها لما قبلها، نحو: ما جاءني زيدٌ لکن عمرو، وقد مرَّ معنى الاستدراك في المشدَّدة، فعدم مجيء زيد، باقٍ على حاله، لم <sup>(٢)</sup> يكن الحكم به منك غلطًا، وإنما جئت بلکن، دفعًا لتوهم المخاطب أنَّ عمرًا، أيضًا لم يجيء كزيد، فهي في عطف المفرد نقيضة «لا» لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول، و«لا» للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول.

وأجاز الكوفيون <sup>(٣)</sup> مجيء «لكن» العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضًا، نحو: جاءني زيد لكن عمرو، حملاً على «بَلَّ»، وليس لهم به شاهد، وكون وضع «لكن» لمغايرة ما بعدها لما قبلها يدفع ذلك، إلا أن: لا يُسلَّموا هذا الوضع.

وإذا وليها جملة، وجب، أيضًا: المغايرة <sup>(٤)</sup> المذكورة، كما ذكرنا في المشدَّدة، وتقع بعد جميع أنواع الكلام، إلا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض، على ما قيل.

وذهب يونس <sup>(٥)</sup> إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرفٍ عطفي، وليها مفرد أو جملة، وذلك لجواز دخول الواو عليها، ففي المفرد يقدر العامل بعدها.

ويشكل ذلك عليه، إذا وليها مجرور بلا جارٍ، نحو: ما مررت بزيد لكن عمرو،

(١) م : كما ذكرنا في باب إنَّ.

(٢) د : لم يقع الحكم به منك غلطًا.

(٣) المساعد ٤٦٦/٢، والمرادي على الألفية ٢٢١/٣.

(٤) م ، د : مغايرة ما بعدها لما قبلها، كما ذكرنا في باب إنَّ.

(٥) ابن النظم ص ٢١٠، والجنى الداني ٥٨٨.

فالأولى، كما قال الجزولي<sup>(١)</sup>: إنها في المفرد عاطفة إن تجردت عن الواو، وأمّا مع الواو فالعاطفة هي الواو، و«لكن» لمجرد الاستدراك، واختار فيما بعدها الجمل أن تكون مخففة لا عاطفة، صَحِبَتْهَا الواو أو، لا، لموافقتها الثقيلة في نجيء الجملة بعدها، وهي مع الواو (٢٥٨/ب) ليست بعاطفة اتفاقاً، وأمّا المجردة عنها فإن وَلِيَهَا المفرد فعاطفة، خلافاً لِيُونُسَ، وإن وَلِيَهَا جملة فقليل عاطفة، وهو ظاهر مذهب الزمخشري<sup>(٢)</sup>، فلا يَحْسُنُ الوقْفُ على ما قبلها، وقيل مخففة، كما هو مذهب الجزولي، فيحسن الوقف على ما قبلها، لكونها حرف<sup>(٣)</sup> ابتداءً.

### [ حروف التنبيه : أَلَا ، أَمَّا ، هَا ] :

قوله: «حروف»<sup>(٤)</sup> التنبيه : أَلَا وأَمَّا ، وها.

اعْلَمْ أَنَّ «أَلَا» و«أَمَّا»، حرفا استفتاح يُبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية: توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفى، ونفي النفي إثبات، ركب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إن»، إلاّ أنهما غير عامليْن، يدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمراً أو نهياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، أو غير ذلك.

وتختصان بالجملة بخلاف «ها»، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به، وقد نُسب التنبيه إليهما، كما هو مذهب المصنّف في هذا الكتاب.

### [ أَلَا ]

وتدخل «أَلَا» كثيراً على النداء، و«أَمَّا» كثيراً على القسم، وقد تُبدل همزة «أَمَّا»

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ١٥٣.

(٢) ابن يعيش ١٠٤/٨.

(٣) وهذا ما ذهب إليه أكثر المغاربة أنها حرف ابتداء، لا حرف عطف.

(٤) انظر المرادي على الألفية ٢٢٢/٣.

(٤) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨، والفوائد الضيائية ٣٦٤/٢.

هَاءٌ، وَعَيْنًا، نَحْو: هَمًا، وَعَمًا، وَقَدْ تَحْذِفُ أَلْفُهَا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ، نَحْو: أَمٌّ: وَهَمٌّ، وَعَمَمٌ.

وَقَدْ تَجِيءُ «أَلَا» عِنْدَ الْخَلِيلِ <sup>(١)</sup> حَرْفَ تَحْضِيضٍ، أَيْضًا كَمَا ذَكَرْنَا عَنْهُ فِي قَوْلِهِ:  
أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا <sup>(٢)</sup> \* ... ١٦٣ -

### [ أَمَّا ] :

وَقَدْ جَاءَتْ <sup>(٣)</sup> «أَمَّا» بِمَعْنَى «حَقًّا» <sup>(٤)</sup> فَتَفْتَحُ «أَنَّ» بَعْدَهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ «إِنَّ»، وَأَمَّا «أَمَّا» وَ «أَلَا» لِلْعَرَضِ، فَهِيَ حَرْفَانِ يَخْتَصِمَانِ <sup>(٥)</sup> بِالْفِعْلِ وَلَا شَكَّ <sup>(٦)</sup> فِي كَوْنِهَا، إِذَنْ، مَرْكَبَيْنِ مِنْ هَمْزَةِ الْإِنْكَارِ وَحَرْفِ النْفْيِ، وَلَيْسَتْ كَحَرْفِي الْاسْتِفْتَاحِ، لِأَنَّهُمَا بَعْدَ التَّرْكِيبِ تَدْخُلَانِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ: الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ بِلَا خِلَافٍ، وَالتَّانِ <sup>(٧)</sup> لِلْعَرَضِ تَخْتَصِمَانِ بِالْفِعْلِيَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا قَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ.

وَأَجَازَ الْمُصَنِّفُ <sup>(٨)</sup> دَخَوْلَهُمَا عَلَى الْأَسْمِيَّةِ أَيْضًا، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ «لَا» التَّبَرُّثِ.

### [ هَا ] :

وَأَمَّا «هَا» فَتَدْخُلُ، مِنْ جَمِيعِ الْمَفْرَدَاتِ، عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ كَثِيرًا، لِمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِهَا، وَيَفْصَلُ كَثِيرًا، بَيْنَ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَبَيْنَهَا، إِمَّا بِالْقِسْمِ نَحْو: هَا اللَّهُ ذَا، وَقَوْلِهِ: <sup>(٩)</sup> :

(١) فِي سَبِيحِهِ ٣٥٩/١ بُولَاق، أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ هَلَا، وَلَيْسَ عَلَى التَّمْنِي.

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ ص ٥٥٧ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

(٣) ط : جَاءَ.

(٤) أَوْ «أَحَقًّا». وَهُوَ الصَّوَابُ «الْمَغْنِي» ص ٧٨، ٧٩.

(٥) ط : تَخْتَصِمَانِ.

(٦) د : «وَلَا كَلَامَ فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَرْكَبَةٍ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ الْمَفِيدَةِ لِلْإِنْكَارِ، دَخَلَتْ عَلَى حَرْفِ النْفْيِ ...».

(٧) (أَمَّا)، وَ (أَلَا).

(٨) الْإِبْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَقْصَلِ ٢/٢٢٠.

(٩) ط : سَاقِطَةٌ.

تَعْلَمَنَّ، هَا لَعَمْرُ اللَّهِ، ذَا قَسًا \* فاقصِدْ<sup>(١)</sup> بِذَرْعِكَ وانظُرْ: أَيْنَ تَسْلِكُ<sup>(٢)</sup> ٤١٢  
وإمّا بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: «هَتَأْتَنَّهُ<sup>(٣)</sup> أَوْلَاءٌ» وبغيرهما<sup>(٤)</sup> قليلاً، نحو  
قوله<sup>(٥)</sup>:

هَإِنْ تَا عِدْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ \* فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ ٤١٣  
وقوله<sup>(٦)</sup>:

[ونحن اقتسمنا<sup>(٧)</sup> المَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا] \* فقلت لهم هذا لها ، هَا وَذَا لِيَا ٤١٤  
أي وهذا ليا.

(١) د ، ط : فاقدر.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى ، من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء الضيداي . ( شعر زهير برواية الأعلام ص ٨٨ ) د . قباوة ، وسبق تحريج البيت . على أَنَّ الشاهد فيه ههنا خلاف ما تقدم منه في باب الإشارة ، فالشاهد هنا أنه يفصل كثيراً بين (ها) التنبيه وبين اسم الإشارة بجملته القسم . وقال هناك : ويفصل (ها) التنبيه عن اسم الإشارة بـ (أنا) وأخواته كثيراً ، نحو هَا أَنَا ذَا وبغيرها قليل وذلك إما قسم قوله : تعلمن هَا ... [ الخزانة ٤/٤٧٨ بولاق ] .

(٣) آل عمران/ ١١٩ ، والآية بتمامها : «هَتَأْتَنَّهُمْ أَوْلَاءٌ يُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّونَهُمْ وَتَوَسَّوْنَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِمْ وَإِذَا لَقَوْكُمْ قَالُوا مَآءَنَا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا يَعْنِيَكُمُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ » .

(٤) م ، ط : وهو أكثر ، وبغيرهما قليلاً ...

(٥) النابتة الذُّبْيَانِي (ديوانه ص ٣٧ دار صادر) ؛ وفيه:

هَإِنْ ذِي عِدْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مَشَارِكُ النُّكَدِ

المفصل ٣٠٧ ، الخزانة ٢/٤٧٨ ، ٤/٤٧٨ بولاق ، ابن يعيش ٨/١١٣ ، ١١٤ ، شرح شواهد الشافية ٤/٨٠ ؛ وفيه : قُبِلْتُ بدل نَفَعْتُ .

على أَنَّ عِدْرَةَ - بكسر العين - مصدرٌ للنوع بتقدير صفة معلومة بقرينة الحال : أي عذر بليغ ، والوجه أَنَّ هذا الوصف مفهوم من التووين . والمعنى : إن لم ينفع هذا الاعتذار البليغ عندك ، فصاحبه حليف المهم ، قليل الخير . الشاهد فيه على أَنَّ الفصل بين (ها) وبين (تا) بـ (ان) وهي غير قسم وغير ضمير مرفوع منفصل قليل .

(٦) لبید (ملحقات ديوانه ص ٣٦٠) . وتقدم تحريج البيت .

(٧) ليس في م ، ط .

ومذهب الخليل<sup>(١)</sup> أن «ها» المقدمة في جميع ذلك، كانت متصلة باسم الإشارة، أي كان القياس: الله هذا، ولعمرك هذا قَسَمًا، وأنتم هؤلاء، وإن هاتا عذرة، والدليل على أنه فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ما حكى أبو الخطاب<sup>(٢)</sup> عَمَّنْ يُوَثَّقُ به: هذا أنا أفعل، وأنا هذا أفعل، في موضع: هاأنذا أفعل، وحدث يونس<sup>(٣)</sup>: هذا أنت تقول كذا.

واعلم أنه ليس المراد بقولك: هاأنذا أفعل: أن تعرف المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك، لأنَّ هذا مُحَالٌ، بل المعنى فيه وفي: ها أنت ذا تقول وها هوذا يفعل: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب، كَأَنَّ معنى: ها أنت ذا تقول، وها أنت ذا يضربك زيد: أنت هذا الذي أرى لا مَنْ كُنَّا نتوقع منه ألا يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب، ثم بينت بقولك: تقول، وقولك: يضربك زيد: الذي استغربته ولم تتوقعه، قال الله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوَّلَاءُ يُحِبُّوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة، لِبَيَانِ الحالة المستغربة، ولا محل لها؛ إذ هي مستأنفة.

وقال البصريون هي في محلِّ النصب على الحال، أي: ها أنت ذا قائلاً، قالوا: والحال ههنا لازمة؛ لأنَّ الفائدة معقودة بها، والعامل فيها حرف التنبيه، أو اسم الإشارة.

ولا أرى للحال فيه معنى، إذ ليس المراد: أنت المشار إليه في حال قولك. وجَوَزَ بعضهم أن تكون<sup>(٥)</sup> «ها» المقدَّمة في نحو: ها أنت ذا تفعل: غير منوي

(١) الكتاب ٣٧٩/١ بولاق.

(٢) الأخصش الأكبر، شيخ سيويه. تقدَّم التعريف به.

(٣) نقله عنه سيويه في الكتاب ٣٧٩/١ بولاق.

(٤) من الآية ١١٩/ آل عمران.

(٥) ط: يكون.

دخولها على «ذا» استدلالاً بقوله تعالى: ﴿هَآأَنَٔمُ هَٔؤَلَاءَ﴾<sup>(١)</sup>... ولو كانت هي التي كانت مع اسم<sup>(٢)</sup> الإشارة، لم تُعد بعد «أنتم».

ويجوز أن يُعْتَدَرَ للخليل بأن تلك الإعادة للبعد بينهما، كما أعيد: ﴿فَلَا تُحْسَبَنَّ لَهُمْ﴾ لبعء قوله تعالى: ﴿لَا تُحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وأيضاً قوله تعالى: ﴿هَآأَنَٔمُ هَٔؤَلَاءَ﴾<sup>(٤)</sup>، دليل على أَنَّ المقصود في ﴿هَآأَنَٔمُ أُولَآءَ﴾<sup>(٥)</sup> هو الذي كان مع اسم الإشارة، ولو كان في صدر الجملة من الأصل، لجَازَ من غير اسم الإشارة نحو: ها أنت زيد.

وما حكى الزمخشري<sup>(٦)</sup> من قولهم: ها إن زيداً منطلق، وها، أفعل كذا، عالم أعثر له على شاهد.

فالأولى أن تقول: إن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة، وقد يفصل عنه كما مر، ولم يثبت دخولها في غيره، من الجمل والمفردات.

وقد عدَّ ابن مالك<sup>(٧)</sup> «يا» من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها: منادى أو أمر

(١) آل عمران / ٦٦، ومثلها الآية ١٠٩ / النساء.

﴿هَآأَنَٔمُ هَٔؤَلَاءَ حَجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٦٦/٣].

﴿هَآأَنَٔمُ هَٔؤَلَاءَ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَدِّلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [١٠٩/٤].

(٢) م، د: مع ذالم تُعد بعد أنتم.

(٣) ط: ولا تحسبن الذين ييخلون. وهو تحريف بالآية.

(٤) آل عمران / ١٨٨، والآية بنهاها: ﴿لَا تُحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ فَلَا تُحْسَبَنَّ لَهُمْ بِمَقَآرِفٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ

(٥) من الآية ٦٦ / آل عمران، ومثلها الآية ١٠٩ / النساء.

(٦) من الآية ١١٩ / آل عمران.

(٧) المُفْصَّل ص ٣٠٧ (ط. دار الجليل)، ابن يعيش ١١٣/٨.

(٨) التسهيل ١٧٩، المغني ص ٤٨٩.

نحو: «ألا يا اسجدوا»<sup>(١)</sup> أو تَمَنَّيْ نحو: «يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»<sup>(٢)</sup> أو تقليل نحو: <sup>(٣)</sup>

ماوي<sup>(٤)</sup> يَارَبُّتَمَا غَارَةً ... ٧٦٠

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب.

ومن جعلها حرف نداء فقط، قَدَّرَ في جميع هذه المواضع منادى، بخلاف مَنْ جَعَلَهَا حرف تنبيه.

ولجميع حروف التنبيه صَدْرُ الكلام<sup>(٥)</sup>، كما للاستفهام، (أ/٢٥٩) كما تقدم، إلا «ها» الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون، إمَّا في الأول، أو الوسط، بِحَسَبِ ما يقع اسم الإشارة.

---

(١) النمل / ٢٥ والآية بتامها : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾.

هذا، وقد قرأ الكسائي وأبو جعفر (ألا يسجدوا). النشر ٣٣٧/٢. يرى الفراء والكسائي أن هذه القراءة على حذف المنادى، أي : ياهؤلاء اسجدوا. [معاني الفراء ٢٩٠/٢، المشكل ١٤٧/٢]. ومعها الأنباري. [البيان ٢٢١/٢].

أما ابن جني فيرى أَنَّ (يا) هنا للتنبيه. [الخصائص ١٩٦/٢].

(٢) النساء / ٧٣ ؛ ونصها : ﴿ وَلَئِنْ أَمَنَّاكُمْ فَمَنْ أَقُولُ لَكُمْ أَن لَمْ تَكُنْ يَتَنَبَّأُكُمْ وَيَنْتَدِمُودَةً يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُوزَ قَوْزًا عَظِيمًا ﴾. أبو حيان في البحر ٢٩٢/٣ ، ١٠٣/٤ جَعَلَ (يا) الداخلة على (ليت) حرف تنبيه ، وكذلك سيويه ٣٠٧/٢ بولاق. أما الأنباري في البيان ٢٥٩/١ ، فقد جَعَلَهَا للنداء، والمنادى محذوف.

(٣) صَدْرُ بيت وعجزه : شعواء كاللذعة بالميسم .

وهو للشاعر : صُمرة بن صُمرة النَّهْشَلِيّ. وقد تقدم تخريج البيت. هذا، وقول الرضي : إِنَّ (رُبُّ) في البيت للتقليل فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ رُبَّ في البيت للكثير، لا للتقليل ؛ لأنه في مقام الافتخار والتمدح ... .

[الخرزاة ٤٧٩/٤].

(٤) ط : ساقطة.

(٥) في د بعد قوله : « صدر الكلام » : « لما ذكرنا في باب إنَّ ، إلَّا «ها» ... ».

## [ حروف النداء ]:

قوله: « حروف النداء، يا : أعمها، وأيا ، وهيا ، للبعيد، وأي والهمزة للقريب ».

وقد<sup>(١)</sup> تنوب « وا » مناب « يا » في النداء، والمشهور استعمالها في النُّدْبَة.

وقد جاء<sup>(٢)</sup> « آ » بهمزة بعدها ألف، و : « آي » بهمزة بعدها ألف، بعدها ياء ساكنة، فَيَا : أَعْمُهَا، أي ينادى بها القريب والبعيد، وقال الزخسري<sup>(٣)</sup> : هي للبعيد، قال وأما ياأله، ويارب، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخصٍ من جبل وريده، فلا تستصغار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى.

وما ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ<sup>(٤)</sup> : أولى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل.

وأيا ، وهيا ، وآ ، وآي ، ووا ، في البعيد ، وأي<sup>(٥)</sup> ، والهمزة ، في القريب.

---

(١) م : وقد قام ( وا ) مقام ( يا ) في النُّدْبَة ، وقد تستعمل في النداء أيضاً ، كما مرَّ في المنادى . [ انظر الإيضاح

في شرح المفصل ٢٢٠/٢ . وشرح جمل الزُّجَاجِي ٨٢/٢ ، وشواهد التوضيح ص ٢١٢ ] .

(٢) م : جاءت .

(٣) المُفَصَّل ص ٣٠٩ ( ط ١ دار الجليل ) ، ابن يعيش ١١٨/٨ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ .

(٥) انظر شرح جمل الزُّجَاجِي ٨٢/٢ ، وسيبويه ٣٢٥/١ بولاق .



## [ حُرُوفُ الْإِيجَابِ : أَلْفَاظُهَا ، الْفَرْقُ بَيْنَهَا فِي الِاسْتِعْمَالِ ]

« حُرُوفُ الْإِيجَابِ : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِي ، وَأَجَلْ ، وَجَيْرِ وَإِنْ<sup>(١)</sup> ، فَنَعَمْ<sup>(٢)</sup> مَقْرَّرةٌ لما سبقها، وَبَلَى ، مَخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النِّفْيِ ، وَإِي ، إِثْبَاتٌ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ<sup>(٣)</sup> ، وَيُلْزَمُهَا الْقَسَمُ . وَأَجَلْ ، وَجَيْرِ ، وَإِنْ ، تَصْدِيقٌ لِلْخَبَرِ<sup>(٤)</sup> . »

قَوْلُهُ : « مَقْرَّرةٌ لما سَبَقَهَا » ، أَيُ مُثَبِّتَةٌ لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجِباً نحو: نَعَمْ في جوابِ مَنْ قال قام زيد ، أَيُ : نَعَمْ قام ، أَوْ مُنْفِياً ، نحو: نَعَمْ ، في جوابِ مَنْ قال : ما قام زيد ، أَيُ : نَعَمْ ما قام ، وكذا تَقَرَّرُ<sup>(٥)</sup> ما بعد حرف الاستفهام مُثَبِّتاً كَأَنَّ ، نحو: نَعَمْ في جوابِ مَنْ قال أقام زيد ، أَيُ نَعَمْ قام ، أَوْ مُنْفِياً نحو: نَعَمْ في جوابِ مَنْ قال أَلَمْ يَقُمْ زيدُ ، أَيُ : نَعَمْ ، لَمْ يَقُمْ .

## [ نَعَمْ ]

فَنَعَمْ ، بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ لَيْسَتْ لِلتَّصْدِيقِ ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : هِيَ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ ، لِإِثْبَاتِ ما بَعْدَ أَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ نَفِياً كَانَ أَوْ إِثْبَاتاً ، وَمِنْ

(١) جَعَلَ الْفَرَاءَ وَالنَّضَرَ بِن شَمِيلٍ (كَلَامًا) حَرْفَ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ إِيٍّ وَنَعَمْ .

[انظر المغني ٢٥٠ ، ابن يعيش ١٦/٩] .

وحكى الزُّجَاجُ فِي كِتَابِ الشَّجَرَةِ (جَلَّلَ) حَرْفَ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ نَعَمْ . [الجنى ٤٣٣] .

(٢) «وَفِي (نَعَمْ) لَفْظَانِ : نَعَمْ وَنَعَيْمٌ . وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا جَمِيعاً . وَمَعْنَاهَا الْعِدَّةُ وَالتَّصْدِيقُ . فَالْعِدَّةُ بَعْدَ الْأَمْرِ وَشَبِيهَا ، مِنْ نَحْوِ : أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا ، فَتَقُولُ : نَعَمْ . وَالتَّصْدِيقُ بَعْدَ الْإِخْبَارِ وَغَيْرِهِ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَتَقُولُ : نَعَمْ مُصَدِّقاً لِكَلَامِ الْمَخْبَرِ . وَكَذَلِكَ الْمُسْتَخِيرُ إِذَا كَانَ مَخْرُجُهُ مَخْرَجَ الْمُسْتَعْلِمِ أَوْ الْمَقْرُورِ . [المقدمة المحسبة ١/٢٦٤] . وَفِي التَّسْهِيلِ ص ٢٤٤ : «وَكَسَّرُ عَيْنُهَا لُغَةً كِنَانِيَّةً» . وَكَذَلِكَ لُغَةُ هَذِيلٍ . انظر الإتحاف ص ٢٤٤ .

(٣) «وَهِيَ فَصِيحَةٌ جَدًّا مَا لَمْ تُفْسِدْ بِالزِّيَادَةِ الْعَامِيَّةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ إِيَّوَةٌ . . . » . [المقدمة المحسبة ١/٢٦٥] .

وَمَعْنَاهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : «قُلْ إِيَّيَّ وَرَبِّي إِنَّهُ الْحَقُّ» [من الآية ٥٣/يونس] .

(٤) ط : لِلْمَخْبَرِ .

(٥) ط : يَقْرُرُ .

ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : لَوْ قَالُوا فِي جَوَابِ : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ »<sup>(١)</sup> : نَعَمْ ، لَكَانَ كُفْرًا<sup>(٢)</sup> ، فَيَصِحُّ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ ، أَنْ يُقَالَ لَهَا حَرْفُ إِيجَابٍ<sup>(٣)</sup> ، أَيْ إِثْبَاتٌ مَا بَعْدَ حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ لَكِنْ الْأَظْهَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ أَنْ يُقَالَ : الْإِيجَابُ فِي الْكَلَامِ الْمَثْبُتِ ، لَا الْمُنْفِي ، وَالْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ .

وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ<sup>(٤)</sup> إِيقَاعَ نَعَمْ مَوْقِعَ بَلَى ، إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ دَاخِلَةٍ عَلَى نَفْيٍ لِفَائِدَةِ التَّقْرِيرِ ، أَيْ الْحَمْلِ عَلَى الْإِقْرَارِ وَالطَّلَبِ لَهُ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِ : « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ »<sup>(٥)</sup> وَ : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ »<sup>(٦)</sup> : نَعَمْ ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لِلْإِنْكَارِ دَخَلَتْ عَلَى النَّفْيِ فَأَفَادَتْ الْإِيجَابَ ، وَلِهَذَا عُطِفَ عَلَى : أَلَمْ نَشْرَحْ قَوْلُهُ : « وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ »<sup>(٧)</sup> ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : شَرَحْنَا لَكَ صَدْرَكَ وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ ، فَتَكُونُ « نَعَمْ » فِي الْحَقِيقَةِ ، تَصْدِيقًا لِلْخَبَرِ الْمَثْبُوتِ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الِاسْتِفْهَامُ مَعَ النَّفْيِ ، لَا تَقْرِيرًا لَهَا بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يَكُونُ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ لِأَنَّ جَوَابَ الِاسْتِفْهَامِ يَكُونُ بِمَا بَعْدَ أَدَاتِهِ ، بَلْ هُوَ كَمَا لَوْ قِيلَ قَامَ زَيْدٌ بِالْإِخْبَارِ ، فَتَقُولُ : نَعَمْ ، مُصَدِّقًا لِلْخَبَرِ الْمَثْبُوتِ ، فَالَّذِي قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ « نَعَمْ » تَقْرِيرًا لَهَا بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، وَالَّذِي جَوَّزَهُ هَذَا الْقَائِلُ ، مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهِ تَقْرِيرًا لِمَدْلُولِ الْهَمْزَةِ مَعَ حَرْفِ النَّفْيِ ، فَلَا يَتَنَاقَضُ الْقَوْلَانِ .

(١) الأعراف / ١٧٢ ، والآية بنهماها : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنْيَاءِ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ » .

(٢) انظر البرهان ٢٦٢/٤ ، ذرّة الغواص ٢٦٠ ، ٢٦١ ، المغني ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، المقدمة المحسبة ٢٦٤/١ ، شرح مجمل الزّجاجي ٤٨٥/٢ ، الفوائد الضيائية ٣٦٦/٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ .

(٣) ط : الإيجاب .

(٤) الشّلوبيّن . المغني ٤٥٣ . وفي الجنى ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، قال ابن مالك : وقد توافقها (نَعَمْ) بعد المقرون .

(٥) من الآية ١٧٢ / الأعراف .

(٦) الشّرح / ١ .

(٧) الشّرح / ٢ .

والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل<sup>(١)</sup>، قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٩١٣ أليس الليل يجمع أم عمرو \* وإيانا فذاك لنا<sup>(٣)</sup> تداني  
نعم، وأرى<sup>(٤)</sup> الهلال كما تراه<sup>(٥)</sup> \* ويعلوها النهار كما علاني

أي : أن الليل يجمع أم عمرو وإيانا، نعم، وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل، فلو قيل لك : أليس لي عليك دينار، فقلت : نعم، لزمتم بالدينار بناءً على العرف الطاريء على الوضع .

وفي «نعم» أربع لغات : المشهورة، فتَح النون والعين، والثانية : كَسَر العين<sup>(٦)</sup>،

(١) ابن مالك . التسهيل ص ٢٤٥ . وابن الطراوة ص ٢١٨ [د . عياد الشبيبي] .

(٢) جَحْدَر بن مالك الحنفي، والبيتان من قصيدة قالها في سجن الحجاج الثقفي ؛ ومنها قوله

فإن أهلك قُرب فتى سبيكي \* عليّ تحضّب رخص البنان

الخزانة ٤٨٠/٤ بولاق ، المغني ٤٥٣ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٠٩/٣ ، شرح جمل الزجاجي ٤٨٥/٢

، الشعر والشعراء [ط . ليدن سنة ١٩٠٣م] ص ٢٦٧ ؛ وفيه «بل» مكان «نعم» ولا شاهد فيه حينئذ .

هذا، وللنحويين في هذين البيتين تخريجات ؛ منها : ١ - أن قوله (نعم) ليس جواباً للتقرير، وإنما هو جواب لقوله :

«فذاك بنا ندان» ذهب إلى هذا المألفي في رصف المباني ص ٣٦٥ والسّهيلي في أماليه ص ٤٧ . هذا ، وقد

استعمل سيبويه «نعم» مكان «بلى» في موضعين في أسطر قليلة جـ ٢ ص ١٩ ط . هارون .

الشاهد فيه أن (نعم) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، فكانه قيل : إن الليل يجمع أم

عمرو وإيانا نعم، فإن الهزمة إذا دخلت على النافي تكون لمحض التقرير؛ أي حمل المخاطب على أن يقر بأمر

يعرفه وهي في الحقيقة للإنكار، وإنكار النفي إثبات . وقد ساق الرضي هذا الشاهد ليُرَدّ على ابن الطراوة في زعمه

أن مجيء نعم بعد الاستفهام الداخل على النافي لحن، والواجب مجيء بلى ...

(٣) د ، ط : بنا .

(\*) ذكرها ههنا للتأكيد .

(٤) د ، ط : وترى .

(٥) د ، ط : أراه .

(٦) « وقد جمَعَ الشاعر بين اللَّغَتَيْنِ فقال :

دعاني عبيد الله نفسي فدأؤه \* فيألك من داعٍ دعاني نعم نعيم

وقرأ الكسائي : نعيم بكسر العين . [ شرح جمل الزجاجي ٤٨٦/٢ ] .

وهي كِنَانِيَّةٌ<sup>(١)</sup>، والثالثةُ كَسَرُ التَّوْنِ والعَيْنِ، والرابعةُ : نَحَمٌ<sup>(٢)</sup>، بفتح النون وقلبِ العين المفتوحة حاءً، كما قُلِبَتِ الحاءُ عَيْنًا في «حَتَّى» .

وتقع «نعم» في جواب الأمرِ، نحو : نعم لمن قال : زرني أي : أزورك، وتقول نَعَمْ لِمَنْ قال : لا تضربني، أي : لا أضربك، ولو قلت نعم، في جواب التَّحْضِيضِ نحو : هَلَّا تزورني، كان المعنى : الإيجاب، أي نَعَمْ، أزورك، وكذا في جواب العَرَضِ نحو : أَلَّا تزورنا.

## [ بلى ]

قوله : « وبلى مختصةٌ بإيجاب النفي » ، يعني أن «بلى تنقُضُ النفيَ المتقدمَ، سواء كان ذلك النفي مجرداً، نحو : بلى في جواب مَنْ قال : ما قام زيد، أي : بلى، قد قام، أو كان مقروناً باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى»<sup>(٣)</sup> أي بلى أنت ربُّنا .

وزعم بعضهم أنَّ «بلى» تستعمل بعد الإيجاب<sup>(٤)</sup> مستنداً بقوله<sup>(٥)</sup> :

٩١٤ وقد بُعِدَت بالوصل بيني وبينها \* بلى، إِنَّ مَنْ زار القبور لَيُبْعَدَا

(١) لغة قريش . اللسان (نعم) . وانظر التسهيل ص ٢٤٤ هامش ٨ .

(٢) لغة ناسٍ من العرب، حكاهما النضر بن شميل [ ابن يعيش ١٢٥/٨ ] .

(٣) من الآية ١٧٢ / الأعراف .

(٤) في المغني ص ١٥٤ : «ويشكل عليهم أنَّ (بلى) لا يُجاب بها الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه : «أترضون أن تكونوا رُئِعَ أهل الجنة؟ قالوا : بلى» وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة «أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال : بلى، قال : فلا إذن» وفيه أيضاً أنه قال : «أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له المجيب : بلى»، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك، لأنه قليل، فلا يخرج عليه التنزيل .

(٥) الخزانة ٤٨٤/٤ بولاق ، أمالي المرتضى ١٩٤/٢ ، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٦٠ .

الشاهد فيه أن بَعْضَهُمْ زَعَمَ أنَّ (بلى) تستعمل بعد الإيجاب كما في البيت، وهو شاذٌ وكان القياس نَعَمْ . وإنما قال شاذٌ ولم يَقُلْ ضرورة لأنه جاء مثله في الحديث الصحيح كما سترى .

أي : لَيَّبَعْدَن، بالنون الخفيفة، واستعمال « بَلَى » في البيت لتصديق الإيجاب : شاذ<sup>(١)</sup> .

وزعم الفراء أن أصلها « بَلْ<sup>(٢)</sup> » زيدت عليها الألف للوقف<sup>(٣)</sup>، فلذا كانت للرجوع عن النفي، كما كانت « بَل » للرجوع عن الجحد في : ما قام زيد، بل عمرو، والأولى كونها حرفاً برأسها .

ولا يُجاب بِنَعَمْ وبَلَى، ولا بغيرهما (٢٥٩/ب) من حروف الإيجاب : استفهام إلا إذا كان بالحرف، وهو الهزمة وهل، وأمّا الأسماء الاستفهامية، فإنّ جواب « مَنْ » : ما هو أخصّ منه ، فلو قلت في جواب ، مَنْ جاءك : شخص أو إنسان، لم يجوز، لأن الأول أعمّ، والثاني مساوٍ، فلم تعرّف السائل ما لم يعرفه، بل تقول إمّا : رجل ، أو : زيد ، وكذا « مَنْ » الداخلة على الاسم، كما يقال : مَنْ الرجل، فتقول : زيد، أو : واحد من بني تميم .

وأما جواب « ما » فإنّ كان سؤالاً عن الماهية، فنحو : إنسان، أو فرس، أو بقر، أو غير ذلك من الأنواع .

وإنّ كان سؤالاً عن صفة الماهية، نحو : ما زيد ، فنحو : عالم، أو ظريف، أو فارس ، كما<sup>(٤)</sup> تقدّم في الموصولات<sup>(٥)</sup> .

وجواب « أيّ » المضاف إلى المعارف : معرفة نحو : زيد أو عمرو، أو : أنا، أو :

---

(١) قد وقعت (بَلَى) لتصديق الإيجاب في الحديث الشريف : « . . . ثم قال : أسرك أن يكونوا إليك في البرّ سواء؟ قال : بَلَى ، قال : فلا إذا » . [صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة . ج ١١ / ٦٨ مكتبة المثنى بيروت سنة ١٣٩٢هـ] .

(٢) في الغني ص ١٥٣ : « وقال جماعة : الأصل (بل) والألف زائدة . . . » .

(٣) ط : للوقت .

(٤) م : وقد تقدم ذلك .

(٥) في هذا الشرح .

ذاك، في جواب مَنْ قال : أيُّ الرجال فعل ذلك، أو نكرة مختصة بالوصف، نحو:  
رجل رأيته في مَوْضِعٍ كذا .

وجواب «أيُّ» المضاف إلى النكرة: ما يصلح وصفاً لتلك النكرة نحو: عالم، أو  
كاتب في جواب : أيُّ رجل، أو نكرة مَحْصُصة بالنعته .

وجواب «كيف»، لا يكون<sup>(١)</sup> إلا نكرة، وجواب «كم»، تعيين العدد، معرفة كان  
أو نكرة، وَمَنْعَ ابْنِ السَّرَّاجِ<sup>(٢)</sup> كَوْنُهُ معرفةً .

وجواب «متى» و«أَيَّانَ» : تعيينُ الزمانِ دون المبهمِ منه، وجواب «أين» و«أُنَى»  
: المكان الخاص، وجواب الهمزة مع «أم» الاسم وجواب الهمزة وحدها، أو مع «أو»  
وجواب «هل» : نَعَمْ أو : بَلَى أو : لا .

## [ إِي ]

قوله : «وإِي، إثباتٌ بعد الاستفهام ويلزمها الْقَسْمُ<sup>(٣)</sup>» .

لا شَكَّ في غَلَبَةِ استعمالها مسبوقة بالاستفهام، وذكر بعضُهم أنها تجيء لتصديق  
الخبر، أيضاً، وذكر ابنُ<sup>(٤)</sup> مالكٍ أَنَّ «إِي» بمعنى «نَعَمْ<sup>(٥)</sup>» فإن أراد أنه يقع مواقعَ  
نَعَمْ، فينبغي أن يقع بعد الخبر، مُوجِباً كان أو مَنفياً فيكون لتقرير الكلام السابق  
كَنَعَمْ، سواءً<sup>(٦)</sup>، يقال : لا تضربني فتقول : إِي واللّه لا أضربك، وكذا يقال : ما  
ضرب زيد فتقول : إِي واللّه ما ضرب، وهذا مَخَالِفٌ للشرطين اللذين ذَكَرَهُمَا  
المُصَنِّفُ، أعني لزومَ سَبْقِ الاستفهام وكونها للإثبات .

(١) م : نكرة لا غير .

(٢) الأصول ٣٨٥/١ .

(٣) انظر المقتضب ٣٣٠/٢ الطبعة الأخيرة .

(٤) د : المالكي أَنَّ إِي بمعنى نَعَمْ . وهذا الإطلاق يقتضي أن يقع بعد الخبر . . .

(٥) التسهيل ص ٢٤٥ .

(٦) تقديره : هما سواء .

وإن أراد للتصديق مثل «نعم» ، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق .

ولا يستعمل بعد «إي» فعل القَسَم ، فلا يقال : إي أقسمت برِّي ، ولا يكون المقسم به بعدها، إلّا الربّ، والله ، ولَعَمري ، تقول : إي والله ، وإي الله بحذف حرف القَسَم ونصب «الله» وإي ها الله ذا ، وإي وَرَيَّ وإي لَعَمري .

وإذا جاء بعدها لفظه «الله» ، فإن كان مع «ها» نحو : إي ، هاالله ذا، فقد مرّت الوجوه الجائزة فيه في باب<sup>(١)</sup> القَسَم ، ويجب جر «الله» إذن ، لنيابة حرف التنبيه عن الجار .

وإن تجرّدت عن «ها» ، فالله ، منصوب بفعل القَسَم المقدر، وفي ياء «إي» ثلاثة أوجه، حذفها للساكنين، وفتحها، تبييناً لحرف الإيجاب، وإبقاؤها ساكنةً، والجمع بين ساكنين «بالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخره عن التحريك والحذف وإن كان يلزم ساكنان على غير حدّه؛ لأنهما في كلمتين، إجراء لهما مجرى كلمة واحدة كالضالّين، وتُمَوّد الثوب، كما في : هاالله ، وهذا، أيضاً من خصائص لفظه «الله» .

## [ أَجَلْ ]

قوله : «وَأَجَلْ وَجَيْرٍ وَإِنْ تصديق للخبر»، سواء كان الخبر موجباً أو منفيّاً، ولا تحيء بعد ما فيه معنى الطلب ، كالاستفهام والأمر وغيرهما .

وحكى الجوهري عن الأخفش<sup>(٢)</sup> ، أن «نَعَمْ» أحسن من «أَجَلْ» ، في الاستفهام، وأَجَلْ ، أَحْسَنُ مِنْ نَعَمْ في الخبر، فجوّز على ما ترى، مجيئها في الاستفهام، أيضاً.

(١) في هذا الشرح .

(٢) الجنى ١٤٤ .

## [ جَيْر ]

وَأَمَّا <sup>(١)</sup> «جَيْرٍ» فقد مضى شَرْحُهَا فِي الْقِسْمِ فِي حُرُوفِ <sup>(٢)</sup> الْجَر .

## [ إِنْ ]

وَأَمَّا «إِنْ» فَقَالَ سَيَبُوه <sup>(٣)</sup> : هِيَ فِي قَوْلِ ابْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ <sup>(٤)</sup> :

٩١٥ وَيَقْلُنَ شَيْبٌ <sup>(٥)</sup> قَدْ عَلَا \* كَ ، وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

حرف تصديق للخبر بمنزلة (أَجَل) ، والهَاءُ لِلْسَّكْتِ .

وقيل <sup>(٦)</sup> «إِنْ» «إِن» فيه للتحقيق ، والهَاءُ اسْمُهَا والخبر محذوف ، أي : إنه كذلك .

وقول ابن الزُّبَيْرِ ، لِفَضَالَةَ بْنِ <sup>(٧)</sup> شَرِيكَ حِينَ قَالَ لَهُ : لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةً حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ : إِنْ وَرَاكِبَهَا <sup>(٨)</sup> ، نَصٌّ فِي كَوْنِهَا لِلتَّصْدِيقِ .

(١) ط : وَأَمَّا خَيْرٌ فَقَدْ مَضَى شَرْحُهَا ...

(٢) بِمَعْنَى نَعَمْ [نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٤٩٣] ، وَهُمْ مِنْ قَالَ إِنَّهَا اسْمٌ بِمَعْنَى حَقًّا . [الْجَنَى ٤٣٣] .

وَجَيْرٌ : وَبَكَسَرَ الرَّاءَ وَفَتْحَهَا ، وَالْكَسْرُ أَشْبَهُهُ . [الْجَنَى ٤٣٣] . وَرَبِهَا تَوْنُوهَا . [الصَّاحِبِيُّ ص ٢١٨] . وَهِيَ كَلِمَةٌ تَحْلَفُ بِهَا الْعَرَبُ [الْجُمْلُ ٢٦٣ ط . جَدِيدَةٌ] .

(٣) فِي هَذَا الشَّرْحِ . وَانْظُرِ الْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٢٢٢/٢ .

(٤) الْكِتَابُ ١/٤٧٥ ، وَ ٢٧٩/٢ بُولَاق .

(٥) دِيَوَانُهُ ٦٦ (تَحْقِيقُ د. مُحَمَّدُ يُونُسُفُ نَجْم ، بَيْرُوتُ سَنَةِ ١٩٥٨ م) . الْخَزَانَةُ ٤/٤٨٥ بُولَاق ، سَيَبُوه ١/٤٧٥ ،

٢٧٩/٢ بُولَاق ، شَرْحُ أَبِييَاتِ سَيَبُوهَ لِلنَّحَّاسِ ٣٠٥ ، الْمَغْنِي ٥٧ ، شَرْحُ أَبِييَاتِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ١/١٩٢ ، ٧/٨ ،

، الْأَمَالِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ١/٣٢٢ ، ابْنُ يَعِيشَ ٣/١٣٠ ، رَصَفُ الْمُبَانِي ١/٣٢٢ ، الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٢٢٢/٢ ،

، حُرُوفُ الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ ص ٦١ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ سَيَبُوهَ قَالَ (إِنْ) فِي الْبَيْتِ حَرْفُ تَصْدِيقٍ لِلْخَبَرِ بِمَنْزِلَةِ أَجَلٍ وَهَاءُ لِلْسَّكْتِ .

(٦) ط : شَيْفٌ ، وَالْكَافُ مِنْ (عَلَاكَ) دَاخِلَةٌ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَيْتِ .

(٧) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : «يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «إِنْ» هِيَ النَّاصِبَةُ مُحَذُوفَةٌ الْخَبَرِ ، أَيْ إِنَّهُ كَذَلِكَ» [الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ

٢٢٢/٢] .

(٨) شَاعِرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، شِعْرُهُ حُجَّةٌ عِنْدَ اللَّغَوِيِّينَ . تَوَفَّى ٦٤ هـ . [الْأَعْلَامُ ٥/١٤٦] .

(٩) انْظُرِ الْمَقْدَمَةَ الْمُحْسِبَةَ ١/٢٦٥ هَامِشٌ ٦ ، وَالْمُسَاعَدَةُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١/٣٢٦ ، وَالْجَنَى ٣٩٨ ، وَحُرُوفُ

الْمَعَانِي وَالصِّفَاتِ ص ٦١ ، وَشَرْحُ جُمْلِ الرَّجَّاجِيِّ ١/٤٤٤ ، وَمَنْشُورُ الْفَوَائِدِ ص ٤٤ .



لكنه يدل على أنها نجيء لتقرير مضمون الدعاء، وهو خلاف ما قال المصنف<sup>(١)</sup>  
من أن ثلاثتها، لتصديق الخبر<sup>(٢)</sup>

## [ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ، وَمَوَاضِعُ زِيَادَةِ كُلِّ مِنْهَا ]

قوله : « حُرُوفُ<sup>(٣)</sup> الزيادة : إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، فَإِنْ  
مع ما النافية ، وَقُلْتُ مع المصدرية ، وَلَمَّا ، وَأَنْ ، مع لَمَّا ، وَيَنْ لَوْ ، والقسم وَقُلْتُ  
مع الكاف ، وَمَا مع إِذَا ومتى ، وَأَيُّ وأَيْنَ وَإِنْ شرطاً وبعض حُرُوفِ الجرِّ ، وَقُلْتُ مع  
المضاف ، وَلَا<sup>(٤)</sup> ، مع الواو بعد النفي وبعد أَنْ المصدرية ، وَقُلْتُ قبل القسم<sup>(٥)</sup> ،  
وَشَدَّدْتُ مع المضاف ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا .

قيل ، فائدة الحرف الزائد في كلام العرب : إمَّا معنوية ، وإمَّا لفظية ، فالمعنوية :  
تأكيد المعنى ، كما تقدم في « مِنْ » الاستغراقية<sup>(٦)</sup> والباء في خبر ما ، وليس<sup>(٧)</sup> .

فإن قيل : فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية .

قيل : إنما سُمِّيَتْ زائدة ؛ لأنه لا يتغيَّر بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا  
تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تُفَدَّ شيئاً ، لَمَّا لم تغيِّر فائدتها ( ٢٦٠ / أ )  
العارضة : الفائدة الحاصلة قبلها .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٢/٢ ، شرحه على الكافية ص ١٢٨ . هذا ونجيء (إِنْ) بعد الاستفهام - أيضاً -  
في قول الشاعر :

ليت شعري هل للمُحِبِّ شفاء \* من جوى حُبِّهِنَّ إِنْ اللقاء

أي : نَعَمْ اللقاء شفاء للمحب .

[ الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ٣٦٩/٢ للجامي ] .

(٢) م : المخبر .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٣٧٠/٢ .

(٤) د : ولا ينفع بعد الواو .

(٥) ط : أقسم .

(٦) الفائدة فيها : النص على الاستغراق والشمول ، وهو بدونها محتمل احتمالاً راجحاً .

(٧) الفائدة في زيادة الباء في الخبر المنفي : التوكيد .

ويلزمهم أن يَعُدُّوا ، على هذا ، «إِنَّ» ، ولام الابتداء ، وألفاظ التأكيد ، أسماء كانت ، أو ، لا : زوائد<sup>(١)</sup> ، ولم يقولوا به .

وبعض<sup>(٢)</sup> الزوائد يعمل ، كالباء ، ومن ، الزائدتين ، وبعضها لا يعمل ، نحو<sup>(٣)</sup> : «فِيمَا رَحِمَهُ<sup>(٤)</sup>» .

وأما الفائدة اللفظية ، فهي تزِينُ اللفظ ، وكون<sup>(٥)</sup> زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام ، بسببها ، تَهْيَأُ لاستقامة وزن الشعر أو لِحُسْنِ السَّجْعِ ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية .

ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا ، لَعُدَّتْ عَثْبًا ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيما في كلام الباري تعالى وأنبيائه ، وأئمتهم ، عليهم السلام .

وقد تجتمع الفائدةان في حرف ، وقد تنفرد إحداها عن الأخرى .

وإنما سُمِّيَتْ هذه الحروف زوائد ، لأنها قد تقع زائدة ، لا لأنها لا تقع إلا زائدة<sup>(٦)</sup> ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسُمِّيَتْ ، أيضاً : حروف الصلة لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزنٍ أو سَجْعٍ أو غير ذلك .

(١) متصل بقوله : ويلزم أن يَعُدُّوا .

(٢) م : وأما التأثير اللفظي فيؤثر بعضها بأن يعمل عملاً كالباء . . .

(٣) التمثيل راجع إلى (ما) .

(٤) آل عمران / ١٥٩ ، والآية بتمامها : «فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِمْ لَبِثَ أَجَلٌ مِّنْ يَّوْمٍ فَتَمَثَّلَ لَهَا سَاقِدَةً غَلِيظَةً قَلْبُهَا لَا تَقْضُوا مِنْ حَوْلِهَا فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ » .

(٥) في ط : وكونه بزيادتها أفصح . وفي م : وكونه بسبب الزيادة أفصح .

(٦) «ومعنى كونها زائدة : أنَّ أصل المعنى بدونها لا يختل ، لا أنها لا فائدة لها أصلاً» . [ الفوائد الضيائية ٢ / ٣٧٠ ] .

## [ إِنْ ]

أَمَّا «إِنْ» فتزاد مع « ما » النافية كثيراً لتأكيد النفي ، وتدخل على الاسم والفعل نحو<sup>(١)</sup> :

وما إِنْ طَبْنَا جُبْنَ [ ولكن \* منايانا<sup>(٢)</sup> ودولة آخرينا ] ٢٧٠

ونحو قوله<sup>(٣)</sup> :

٩١٦ ما إِنْ جَزَعْتَ وَلَا هَلَعْتَ \* وَلَا يَرُدُّ بَكَاي<sup>(٤)</sup> زندا

وقلت زيادتها مع «ما» المصدرية نحو : انتظري ما إِنْ جَلَسَ القاضي ، ومع «ما» الاسمية نحو قوله تعالى : «وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ<sup>(٥)</sup> فِيهِ» ، وكذا بعد «أَلَا» الاستفاحية ، نحو : أَلَا إِنْ قَامَ زيد ، وكذا مع «لَمَّا» بل زيادة «أَنْ» المفتوحة بعدها ، هي المشهورة ، تقول : لما إِنْ جَلَسْتَ جَلَسْتُ ، فَتَحَّا وَكَسَرَّا ، والفتح أشهر .

(١) سبق تخريجه ص ٨٥٢ من القسم الأول .

(٢) ليس في م ، ط .

(٣) عمرو بن معد يكرب . والبيت من قصيدة ، أوردها أبو نغم في الحماسة ج ١ / ٩٣ (طبعة مصورة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ) ؛ وقبله :

كَمْ مِنْ أَخٍ لِي صَالِحٍ \* بَوَّأَتْهُ يَدِي لِحْدَا

والهلع : أنحس الجزع ؛ لأنه جَزَعَ مع قِلَّةِ صَبْرٍ ، فكانه قال :

ما جَزَعْتَ عليه حزناً هيناً ولا فظيلاً ، وهذا نفي للحزن رأساً .

وقوله : ( وَلَا يَرُدُّ بَكَاي زندا ) : يستعملون الزند في معنى القِلَّةِ .

الشاهد فيه : لَمَّا تَقَدَّمَ قَبْلَهُ .

(٤) ط : بَكَاي زندا .

(٥) الأحقاف / ٢٦ ، والآية بنهاها : «وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَفُتِحَتْ أَعْيُنُهُمْ

عَنْهُمْ مَتَّعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا آفُتَتْهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا فِي حَذَرٍ بِأَيْبَتِ اللَّهِ وَخَافَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِرَيْدِ يَسْتَهْزِئُونَ» .

## [ أَنْ ]

وَأَمَّا «أَنْ»<sup>(١)</sup> فتكثر زيادتها بعد لَمَّا، نحو: «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ»<sup>(٢)</sup>، وبين «لو» والقَسَمِ<sup>(٣)</sup>، وقد مرَّ في القسم أن مذهب سيويه<sup>(٤)</sup> موطئة للقسم قبل «لو» كما أن اللام موطئة قبل «إِنْ» وسائر كلمات الشرط، كقوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحَكَمَةٍ»<sup>(٥)</sup>.. الآية، ويحيى الكلام فيه.

وقد تُزاد في الإنكار، نحو: أنا أنه<sup>(٦)</sup>، وقلَّت بعد كاف التشبيه نحو<sup>(٧)</sup>:

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَمٍ \* [كَأَنَّ<sup>(٨)</sup> ظبية تعطو] إلى وارق السَّلم ٨٧٤

بالجر<sup>(٩)</sup>، وليست في قوله تعالى: «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ»<sup>(١٠)</sup>، و: «وَأَلْوِ اسْتَقْمُوا»<sup>(١١)</sup> و

(١) انظر سيويه ٤٧٥/١ ، ٣٠٦/٢ بولاق ، والمقتضب ٤٩/١ ، وابن يعيش ١٣٠/٨ ، والإيضاح في شرح الفصل ٢٢٧/٢ .

(٢) يوسف / ٩٦ ؛ ونصها : «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» .

(٣) قوله (وبين لو) ، أي : قبل (لو) وبعد القَسَمِ ، نحو : والله أن لو قمت لَقُمت .

(٤) الكتاب ٤٥٥/١ بولاق .

(٥) آل عمران / ٨١ ؛ والآية بتمامها : «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا ءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحَكَمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ» .

(٦) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، ومجالس نعلب ٣٥٨/٢ .

(٧) قائل البيت مختلف في نسبه ، قيل : علباء بن أرْقَم ، وقيل : زيد بن أرْقَم ، وقيل : باغث بن صُرَيْم البشكري .

وتقدم تحريج البيت . وانظر كتاب الاختيارين ص ٢٠٥ ، والفوائد الضيائية ٣٧١/٢ .

(٨) بين القوسين في المطبوع ، وسائر البيت من الأصل ، د .

(٩) في رواية من جرَّ الطَّيِّبَةِ [ المغني ص ٥١ ] .

(١٠) الاعراف / ١٨٥ ؛ والآية بتمامها : «أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَهُهُمْ فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ» . [انظر البحر ٤٣٢/٤] .

(١١) الجن / ١٦ ، ونصها : «وَأَلْوِ اسْتَقْمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَا تُفَنِّتْهُمْ مَاءَ عَذَابٍ» [انظر التبيان للمكبري ١٢٤٤/٢]

: «وَأَن أَقَرَّ وَجْهَكَ<sup>(١)</sup>» : زائدة، كما توهم بعضهم بل : الأوليان مخففتان، والثالثة مفسرة، كما تقدم في نواصب<sup>(٢)</sup> الفعل .

## [ ما ]

وأما «ما» فتزاد مع الخمس<sup>(٣)</sup> الكلمات المذكورة، إذا أفادت معنى الشرط نحو : إذا ما تكرمني أكرمك بغير الجزم<sup>(٤)</sup>، ومتى ما تكرمني أكرمك بمعنى متى تكرمني، ولا تفيدها «ما» معنى التكرير<sup>(٥)</sup>، ولو أفادته لم تكن زائدة، فمن قال : إن «متى» للتكرير، فمتى ما، مثله، ومن قال ليست للتكرير، فكذا : متى ما، وأياً ما تفعل أفعَل، وأينما تكن أكن، و : «فَإِذَا نَذَّهَبَنَّ بِكَ<sup>(٦)</sup>»، وقد تدخل بعد «أَيَّانَ» أيضاً، قليلاً، ويحيىء حكم «ما» مع أن، في نوني التوكيد .

قوله : «شرطاً»، تقييد لجميع ما ذكر من : إذا، ومتى، وأي، وأين، وإن؛ لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط، وزيادة «ما» فيها مختصة بحال الشرطية .

ولم يعدو «ما» الكافة، وإن لم يكن لها معنى، من الزوائد، لأن لها تأثيراً قوياً، وهو منع العامل من العمل، وتهيته لدخول ما لم يكن له أن يدخله، وعلى مذهب

(١) يونس / ١٠٥، والآية بتمامها : «وَأَن أَقَرَّ وَجْهَكَ لِلَّذِينَ خَنَيْفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ» . [انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٩/٢] .

(٢) في هذا الشرح .

(٣) تعريف الجزأين في العدد مذهب الكوفيين، والرضي يجنب لهذا كثيراً، وقد نقده في باب العدد .

(٤) لأن الجزم بـ (إذا) خاص بالشعر .

في مجالس ثعلب ٧٤/١ : «قال أبو العباس : قولك إذا تَزَرَّي أُرْزَك، يجوز في الشعر. وأنشد : وإذا تطاوع أمر سادتنا \* لا يثينا بخل ولا جبن» .

وانظر سيبويه ٤٣٤/١ بولاق .

(٥) الاستفادة من معنى الشرطية في (متى)، أي كلما .

(٦) ط : وإما، وهذا تحريف .

(٧) الرُخُوف / ٤١، ونصها : «فَإِذَا نَذَّهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْقِمُونَ» .

مَنْ أَعْمَلَ «لَيْتًا» ، وإنما ، وأخواتها<sup>(١)</sup> ، تكون «ما» زائدة ، وليست في : حيثما ، وإذ  
ما ، زائدة ؛ لأنها هي المصححة لكونها جازمتين ، فهي الكافئة لهما ، أيضاً ، عن  
الإضافة .

وَيَنْبَغِي أَلَّا تَعُدَّ فِي نَحْوِ : بَعِينَ<sup>(٢)</sup> مَا أَرَيْتَكَ ، وَ :  
مِنْ عِصَةِ مَا يَنْبَغِي شَكِيرُهَا<sup>(٣)</sup> ٢٥١

زائدة ؛ لأنها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها ، وقد  
مضى الخلاف في مثل :  
«مَثَلًا<sup>(٤)</sup>» في الموصولات<sup>(٥)</sup> .

وقد تزداد بعد بعض حروف الجر ، نحو : «فِيمَا رَحِمَهُ<sup>(٦)</sup>» ، و «عَمَّا<sup>(٧)</sup> قَلِيلٍ<sup>(٨)</sup>» و :  
«مِمَّا خَطَبْتَهُمْ<sup>(٩)</sup>» ، زيد صديقي ، كما عمرو<sup>(١٠)</sup> أخي .

(١) ط : وأخواتها .

(٢) مجمع الأمثال ١٠٠/١ (توزيع دار الباز بمكة المكرمة) ؛ وفيه : «بَعِينَ مَا أَرَيْتَكَ» أي اعمل كاني أنظر إليك .  
يضرب في الحث على ترك البطء . و «ما» صلة دخلت للتأكيد ، ولأجلها دخلت النون في الفعل ، ومثله : \*  
ومن عِصَةِ مَا يَنْبَغِي شَكِيرُهَا \*

والمثل في سيبويه ١٥٣/٢ بولاق . وانظر المستقصى ٣٨٢/٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٨١١ من القسم الأول .

(٤) البقرة / ٢٦ ؛ والآية بتمامها : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ  
ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِذَا مَثَلًا  
يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ» .  
[ انظر معاني القرآن للأخفش ٥٣/١ ، والمثل ٣١/١ ، ٣٢ ] .

(٥) في هذا الشرح .

(٦) من الآية ١٥٩ / آل عمران .

(٧) المؤمنون / ٤٠ ، ونصها : «قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِيَةً» .

(٨) ط : قريب ، وهو تحريف .

(٩) نوح / ٢٥ ، والآية بتمامها «مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرِقُوا فَادْخُلُوا نَارًا فَتَرْجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا» .

(١٠) ط : كما أَنَّ عَمْرَأَ أَخِي .

وقيل<sup>(١)</sup> لأنها بعد حرف الجر : نكرة مجرورة ، والمجرور بعدها بدل منها ، وكذا قيل في : لا سيما زيد ، بالجر ، كما مر في باب الاستثناء<sup>(٢)</sup> ، و «ما» في هذه اللفظة : لازمة .

وقلت زيادتها بعد المضاف ، نحو : من غير ما جُرم ، و : «أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ<sup>(٣)</sup>» ، و : «مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ<sup>(٤)</sup>» ، وقيل فيها أيضاً ، إنها نكرة ، والمجرور بدل منها .

## [ لا ]

وأما «لا» فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي ، وقد مر ذكرها في باب حروف العطف<sup>(٥)</sup> ، نحو : ما جاءني زيد ولا عمرو ، وهي ، وإن عُدَّت زائدة ، لكنها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر ، كما مر في حروف العطف .

والعجب ، أنهم لا يرون تأثير الحروف معنوياً ، كالتأكيد في الباء ، ورفع الاحتمال في «لا» هذه ، وفي<sup>(٦)</sup> «من» الاستغرافية : مانعاً من كون الحروف زائدة ، ويرون تأثيره لفظياً ، ككونها كافة : مانعاً من زيادتها .

وتزاد بعد «أن» المصدرية ، نحو : «مَامَنْعَكَ أَنْ تَسْجُدَ<sup>(٧)</sup>» ، و : «إِنَّمَا<sup>(٨)</sup> يَعْلَمُ

(١) ابن كيسان ، كما في المشكل ١٥٩/٢ .

(٢) في الشرح الأول .

(٣) القصص / ٢٨ ، ونصها : «قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ» . [انظر المشكل ١٥٩/٢] .

(٤) الداريات / ٢٣ ، والآية بنماها : «فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ» .

[انظر المشكل ٣٢٣/٢ ، ٣٢٤] .

(٥) في هذا الشرح .

(٦) د : و (من) في نحو : ما جاءني من رجل مانعاً من كون الحرف زائدة .

(٧) الأعراف / ١٢ ، والآية بنماها : «قَالَ مَامَنْعَكَ أَنْ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ» .

[انظر دراسات ١ ج ٢ ص ٥٧٠ ، ٥٧١ ، معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٩٤ ، ٢٩٥] .

(٨) الحديد / ٢٩ ، ونصها : «إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ =

أَهْلُ الْكِتَابِ<sup>(١)</sup> ، وجاءت قبل المقسم به كثيراً ، للإيدان بأن جواب القسم منفي ، نحو : لا والله لا أفعل ، قال<sup>(٢)</sup> :

٩١٧ لا وأبيك ابنة العامري \* لا يدعي القوم أني أفر  
وجاءت قبل « أقسم » قليلاً ، وعليه حمل قوله تعالى : « لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ<sup>(٣)</sup> » ،  
وشدّت بعد المضاف (٢٦٠/ب) نحو :

في بئر لا حور سرى وما شعر<sup>(٤)</sup> ٢٦٠

والحور : المهلكة<sup>(٥)</sup> .

وأما « من » ، والباء ، واللام ، والكاف ، فقد تقدّم ذكرها في حروف الجرّ .

= يُؤْتِيهِم مِّنْ إِشَاءٍ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ .

[انظر دراسات ق ١/٢٦٩ ، معاني القرآن للأخفش ٢/٤٩٥] .

(١) ط : الكتاب .

(٢) امرؤ القيس . (ديوانه ٩٤) . ويُنسب أيضاً إلى ربيعة بن جشم ، كما في الخزانة ٤/٤٨٩ بولاق .  
المغني ص ٣٢٩ ، المُخصّص ١٧/١٣٥ ، شرح جمل الزّجاجي ٢/٣٤٠ . وابنة العامري : فاطمة بنت عبيد بن  
ثعلبة العامري

و (أفر) : بتشديد الراء وسكونها ، وحُقِّقَت الراء للضرورة .

الشاهد فيه أن (لا) نحيي كثيراً زائدة قبل المقسم به للإعلام بأن جواب القسم منفي .

(٣) القيامة / ١ . [انظر دراسات ق ١/٥٧٧ ، ٥٧٨ ، المشكل ٢/٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ابن يعيش ٨/١٣٦] .

(٤) سبق تخريجه ص ٨٢٦ من القسم الأول .

(٥) م : المهلكة .

(٦) في هذا الشرح .



## [ حَرَفُ التفسير : أَي ، وَأَنْ واختصاصُ كُلِّ منهما ]

قوله : « حَرَفُ التفسير <sup>(١)</sup> : أَي ، وَأَنْ ، فَأَنْ مُخْتَصَّةٌ بِهَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ » .

اعْلَمْ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ «أَيِّ» وَ«أَنْ» : أَنَّ «أَيِّ» ، يُفَسِّرُ بِهَا كُلَّ مُبْهَمٍ ، مِنْ الْمَفْرَدِ ، نَحْوُ جَاءَنِي زَيْدٌ أَيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْجُمْلَةِ نَحْوُ : هُرَيْقٌ دُمُهُ <sup>(٢)</sup> أَي مَاتَ .  
قَالَ <sup>(٣)</sup> :

٩١٨ وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ ، أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ \* وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي  
و«أَنْ» لَا تُفَسِّرُ إِلَّا مَفْعُولًا مَقْدَرًا لِلْفَظِّ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى الْقَوْلِ ، مُؤَدِّ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى : « وَنَدَيْتُهُ أَنْ يَتَابِرَ هَيْمٌ <sup>(٤)</sup> » فَقَوْلُهُ : يَا إِبْرَاهِيمُ تَفْسِيرٌ لِلْمَفْعُولِ نَادِيًا ، الْمَقْدَرُ أَيُّ :  
نَادِيَنَاهُ بِشَيْءٍ ، وَيَلْفِظُ هُوَ قَوْلُنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ ، أَي :  
كَتَبْتُ إِلَيْهِ شَيْئًا هُوَ : قُمْ ، فَأَنْ ، حَرَفٌ دَالٌّ عَلَى أَنَّ «قُمْ» تَفْسِيرٌ لِلْمَفْعُولِ بِهِ الْمَقْدَرِ  
لِكَتَبْتُ .

وَقَدْ يَفْسِّرُ الْمَفْعُولُ بِهِ الظَّاهِرَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « إِذَا وَحْيَنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَى <sup>(٥)</sup> » أَنْ  
أَقْذِفِهِ <sup>(٦)</sup> » ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ <sup>(٧)</sup> » ، فَقَوْلُهُ :

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٧٤ .

(٢) ط . رنفه .

(٣) لم أعتد إلى قائله .

الخزانة ٤/ ٤٩٠ بولاق ، المغني ص ١٠٦ ، شرح أبيات المغني ٥/ ١٨٦ ، ٢٣٢/ ٦ ، ٢٥٨ ، البديع في علوم

العربية ق ٢٦٨ / أ ، معاني الحروف ٨٠ . والرَّمْيُ بِالطَّرْفِ : النَّظَرُ .

الشاهد فيه أَنَّ (أَيُّ) هُنَا حَرَفٌ تَفْسِيرٌ لِلْجُمْلَةِ قَبْلَهُ ، وَهِيَ (تَرْمِينِي بِالطَّرْفِ) .

(٤) الصافات / ١٠٤ .

(٥) طه / ٣٨ ، ٣٩ ، وَنُصِبَها : « إِذَا وَحْيَنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَى <sup>(٦)</sup> » أَنْ أَقْذِفِهِ فِي الْبَرِّ فَلْيَلْقِهِ الْيَمُّ

بِالسَّاحِلِ يَأْخُذُهُ عَدُوِّي وَعَدُوْلُهُمُ وَالْقَيْتُ عَلَيْكَ حَبَّةٌ مِنِّي وَلِئَصْنَعِ عَلَيَّ عَيْتِي » .

(٦) المائدة / ١١٧ ؛ وَالْآيَةُ بِنَاهَا مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا

مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ .

انظر : [ الكشف ١/ ٦٩٤ - ٦٩٦ ، النهر الماد ٤/ ٦٠ ، سيبويه ١/ ٤٧٩ بولاق ] .

اعْبُدُوا اللَّهَ، تفسيرٌ للمضمَر في «به»، وفي أمرت معنى القول، وليس مفسراً لِمَا، في قوله: ما أمرتني؛ لأنه مفعولٌ لصريح القول، وقد جَوَزَ بعضهم ذلك، مستنداً بهذه الآية، ولا استدلال<sup>(١)</sup> بالمحتمل، وأجيب بأن «أن» مصدرية، وذلك على مذهب مَنْ جَوَزَ دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلبية، وعند صاحب المذهب، يجوز أن يكون جميع «أن» المحكوم بكونها مفسرة: مصدرية، إذا دخلت على أمرٍ أو نهيٍ متصرف، لأن له، إذن، مصدرأ.

واستدلَّ سيبويه<sup>(٢)</sup> على جواز كونها مصدريةً بدخول حرف الجرِّ عليها في نحو: أَوْعَزْتُ<sup>(٣)</sup> إليه بأن قُم، ويجوز أن يقال: هي زائدة، لِكراهة دخول الجرِّ على ظاهر الفعل، والمعنى: أوعز إليه بهذا اللفظ.

وقيل إن «أن» في قوله «أَنِ اعْبُدُوا»: زائدة، والأصل عَدَمُ الحُكْمِ بالزيادة، ما كان للحكم بالإضافة محتمل.

وتمسك المجيز<sup>(٤)</sup> لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى: «وَأَنْطَلِقُوا لِمُلْكٍ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا»<sup>(٥)</sup> قال: التقدير: قائلأ بعضهم لبعض أَنْ آمسوا.

وأجيب: إما بأنه زائد، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول، لأن المنطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه، أو بأن: انطلق الملا بمعنى: انطلقوا في القول وشرعوا فيه.

وينبغي أن تعرف أن ما بعد «أن» المفسرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتيم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فقوله تعالى: وَءَاخِرُ دَعْوَانَهُمْ

(١) ط: والاستدلال.

(٢) الكتاب ٤٧٩/١ بولاق، ولفظه: أوعزت إليه بأن افعل.

(٣) ط: أوعز.

(٤) د، ط: المَجُوز.

(٥) ص ٦؛ والآية بشامها: «وَأَنْطَلِقُوا لِمُلْكٍ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا وَأَصِيرُوا عَلَى الْهَيْكَلِ هَذَا الَّذِي يُرَادُ».

أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ<sup>(١)</sup>، ليست «أَنْ» فيه مفسرة، لأن قوله تعالى: «أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» خبر المبتدأ المتقدم<sup>(٢)</sup>.

ولا مَنع، لو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة: زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى<sup>(٣)</sup> أَمَرُهُ أَنْ قُمْ: أي قال له قُمْ، بتأويل أَمَرَ، بقال، أو بتقدير «قال» بعده على الخلاف المذكور في أفعال القلوب<sup>(٤)</sup>، و«أَنْ» زائدة، وهذا يطرُد في جميع الأمثلة.

---

(١) يونس / ١٠؛ ونصها: «دَعَوْهُمْ فِيهَا سَبْحَكَ اللَّهُمَّ وَحَيَّيْهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَهَاجَرُوا دَعْوَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

(٢) م، ط: المقدم.

(٣) د: فمعنى أمرته أن قم، أي: قلت له قُمْ. بتأويل أمرت بقلت أو بتقدير قلت.

(٤) في هذا الشرح.

## [ الحُرُوفُ الْمَصْدَرِيَّةُ ، وما يَقَعُ بعد كُلِّ منها من الجُمْل ]

قوله : « حُرُوفٌ <sup>(١)</sup> المصدر : ما ، وَأَنْ ، وَأَنَّ ، فالأُولَانِ للفعلية وَأَنَّ (للاسمية) » .

### [ م ا ]

أما «ما» فتُوصَلُ بالفعل المتصرف ، إذ الذي لا يتصرف لا مصدرَ له ، حتى <sup>(٢)</sup> يُؤوَلُ الفعل مع الحرف به ، ولا تُوصَلُ <sup>(٣)</sup> بالأمر ، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوَلُ به «ما» ، مع الفعل ، ما أفاده «ما» مع ذلك الفعل ، وإلا فليسا مؤوَلَيْنِ به ، ألا ترى أن معنى : «... يَمَارَحُجَّتْ <sup>(٤)</sup>» ، وبرحِبِها ، شيء واحد ، وكذا معنى علمت أنك قائم ، وعلمت قيامك : شيء واحد ، والمصدر المؤوَلُ به «أن» مع الأمر ، لا يفيد معنى الأمر ، فقولك كتبت إليه أن قم : ليس بمعنى القيام ، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام ، بخلاف قولك : أن قم . ويتبين بهذا أن صلة «أن» لا تكون أمراً ولا نهيّاً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه <sup>(٥)</sup> وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة «أن» المشددة ، و«ما» و«كي» و«لو» ، ولا يجوز ذلك اتفاقاً .

وتختص «ما» المصدرية بنبأيتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوَلُ هي وصلتها ، به ، نحو : لا أفعله ما ذرَّ شارق ، أي مُدَّةَ ما ذرَّ ، أي مُدَّةَ ذُروره <sup>(٦)</sup> ، وصلتها ، إذن ، في الغالب ، فِعْلٌ ماضٍ اللفظ مُثَبَّتٌ ، كما ذكرنا ، أو منفيٌّ بِلَمْ ، نحو

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٩ - ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٧٥ .

(٢) م : حتى يؤوَلُ الحرف مع الفعل به .

(٣) ط : ولا يوصل .

(٤) التوبة / ١١٨ ؛ والآية بتامها : «وَعَلَى الْفَلْسَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَارَحِجَّتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ» .

(٥) الكتاب ١/ ٤٧٩ - ٤٨٠ بولاق .

(٦) انظر معاني الفراء ١/ ٦٥ - ٦٦ ، والتسهيل ص ٣٧ - ٣٨ .

: تَهْدَدُنِي مَا لَمْ تَلْقَنِي وَمَعْنَاهَا الْاِسْتِقْبَالُ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمَاضِي ، وَيَقُلُ كَوْنُهَا فِعْلًا مُضَارِعًا .

وصلة «ما» المصدرية ، لا تكون ، عند سيبويه<sup>(١)</sup> ، إِلَّا فِعْلِيَّةً ، وَجَوَزَ غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup> أَنْ تَكُونَ اِسْمِيَّةً ، أَيْضًا ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا ، كَمَا فِي نَهْجِ<sup>(٣)</sup> الْبَلَاغَةِ «بَقُوا فِي الدُّنْيَا ، مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٤)</sup> :

٩١٩ اَعْلَاقَةٌ أَم الْوُلَيْدِ بَعْدَمَا \* أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْمَخْلَسِ

---

(١) الْكِتَابُ ٤١٠/١ ، ٤٥٣ بُولَاق .

(٢) فِي التَّسْهِيلِ ص ٣٨ : «وَتَوَصَّلَ بِجُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ عَلَى رَأْيِي» .

وَفِي الْبَحْرِ ٦٧/١ : «وَلَا تَوَصَّلُ بِالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ ؛ خِلَافًا لِقَوْمٍ ، مِنْهُمْ أَبُو الْحَجَّاجِ الْأَعْلَمُ» .  
وَفِي الْمُسَاعَدِ ١٧٣/١ : «(وَتَوَصَّلُ بِجُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ عَلَى رَأْيِي) - هُوَ مَذْهَبُ طَائِفَةٍ ، مِنْهُمْ الْأَعْلَمُ الشُّتَمَرِيُّ ، وَاحِدٌ رَأْيِي ابْنُ عُصْفُورٍ . وَجَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ :

أَحْلَامُكُمْ لِإِسْقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ \* كَمَا دُمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلْبِ  
وَمَذْهَبُ سَيْبُوهِ أَنَّهَا لَا تَوَصَّلُ إِلَّا بِمَا سَبَقَ ، وَالْبَيْتُ مَتَأَوَّلٌ عَلَى (مَا) كَافَةً .

(٣) ص ١٧٦ ط . دَارُ الشَّعْبِ . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَاصِلُ خَلِيلِكَ مَا التَّوَاصُلُ عَمَكُنْ \* فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ رَاحِلُ

[دِرَاسَاتُ ق ١ ٤٠/٣] .

(٤) الْمُرَارُ الْأَسَدِيُّ ، كَمَا فِي سَيْبُوهِ ٦٠/١ بُولَاق ، وَالْمُرَارُ الْفُقَعِيُّ ، كَمَا فِي سَيْبُوهِ ٢٨٣/١ أَيْضًا ، وَالْخَزَانَةُ ٤٩٣/٤ بُولَاق .

وَالْبَيْتُ فِي : شَرْحِ أَبِياتِ سَيْبُوهِ لِلنَّحَاسِ ص ٩١ ، وَرَصَفِ الْمَبَانِي ٣١٤ ، وَالْأَزْهِيَّةِ ص ٨٩ ط ٢ ، شَرْحُ كَفَايَةِ الْمُتَحَفِّظِ ص ١٦٥ ، وَالبَغْدَادِيَّاتِ ٢٩٢ . وَ(أَفْنَانُ الرَّأْسِ) : خُصِّلَ الشَّعْرُ ، جَمَعَ قَنَنٌ ، وَأَصْلُ الْفَنَنِ : الْغُصْنُ . وَالثَّغَامُ ، كَسْحَابٌ : نَبَتٌ إِذَا بَيَضَ صَارَ أَبْيَضَ ، أَوْ نَبَتَ لَهُ نَوْرٌ أَبْيَضٌ . وَالْمَخْلَسُ مِنَ النَّبَاتِ : الْمُخْتَلِطُ رَطْبُهُ بِبَابِيهِ .

«وَمَعْنَى الْعِلَاقَةِ : الْحُبُّ اللَّازِمُ لِلْقَلْبِ الَّذِي لَا يَفَارِقُهُ ، كَأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، لَا يَنْفَكُ عَنْهُ» . [شَرْحُ كَفَايَةِ الْمُتَحَفِّظِ ص ١٩٦٥] .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (مَا) فِي قَوْلِهِ (بَعْدَمَا) مُصَدَّرِيَّةٌ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ خِلَافًا لِسَيْبُوهِ فَإِنَّهُ جَعَلَهَا كَافَةً .

وأجاز ابنُ جني<sup>(١)</sup>، كونَ صلتها جاراً ومجروراً، فيجوز على مذهبه: ما خلا زيد وما عدا زيد، بالجر، و«ما» (أ/٢٦١) مصدرية .

## [ أَنْ ]

وأما «أَنْ» المصدرية، فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف، وهو إما ماضٍ، كقوله تعالى: «لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا<sup>(٢)</sup>»، أو مضارعٌ، ولها فيه خاصةٌ، تأثيران آخران: نصبه<sup>(٣)</sup> وتخصيصه بالاستقبال، أو، أمر أو نهي، على مذهب<sup>(٤)</sup> سيبويه، كما مرَّ. وتميم، وأسد، يَقْبَلُونَ هَمَزَتَهَا<sup>(٥)</sup> عَيْنًا، وينشدون:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خرقَاءَ منزلةً \* ماء الصبابة من عينيك مسجوم<sup>(٦)</sup> ٨٥١

## [ أَنَّ ]

وأما «أَنَّ» المشددة، فتوصل بمعمولها إذا كانت عاملة، وإذا كُفَّت، فبالجملة الاسمية أو الفعلية.

## [ كَي ]

ومن الحروف المصدرية «كي»، إذا دخلتها لام التعليل؛ نحو: لكي تخرج، وهي بمعنى «أن» وتختص بالمضارع، وقد ذكرنا الخلاف فيها، في نواصب الفعل.

(١) في اللّمع لابن جني [ تحقيق د. شرف ص ١٥٤ ]، لم يُجَوِّز ذلك. قال: «فإن قلت ما خلا زيداً، نصبت مع «ما» لا غير، قال الشاعر:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ \* وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ .

(٢) القصص / ٨٢؛ والآية بتمامها: «وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَذِّبُ اللَّهُ بِبَسْطِ الرِّزْقِ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ. وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيُكَذِّبُ اللَّهُ لَأَقْلِقُ الْكَافِرُونَ».

(٣) م: نصبه لفظاً، وتخصيص المضارع بالاستقبال معنى ...

(٤) الكتاب ١/ ٤٧٩ - ٤٨٠ بولاق.

(٥) وتسمى عننة تميم. [ الخصائص ١١/ ٢، والصاحبي ٣٥ ].

(٦) قائل البيت: ذو الرُّمَّة (ديوانه ٥٦٧ ط. كمبرج سنة ١٩١٩م). وقد سبق تحريجه.

المضارع، فَمَنْ حَتَمَ كَوْنَهَا حَرْفَ جَرٍّ، لم يَجْعَلْهَا في مِثَالِنَا مصدرية، بل قَدَّرَ «أن» بعدها .

## [لَوْ]

ومنها <sup>(١)</sup> «لَوْ» إذا جاءت بعد فعلٍ يفهم منه معنى التمني <sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى <sup>(٣)</sup>:  
وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ <sup>(٤)</sup>، وقال <sup>(٥)</sup>:

٩٢٠ [تجاوزت أحراساً <sup>(٦)</sup> إليها ومَعْشَرًا] \* عَلَيَّ حِرَاصًا، لو يُسِرُّونَ مَقْتَلِي  
وصلتها كصلة «ما» إلا أنها، لا تنوب عن ظرفِ الزمان .

وقد يُستغنى بِلَوْ، عن فعل التمني، فينصب الفعل بعدها مقروناً بالفاء نحو : لو

(١) أي من الحروف المصدرية .

(٢) في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٢٠ : «ولم يَذْكُرْ (لو) في الحروف المصدرية - فيما أعلم - إلا القراء ، وأبو علي في التذكرة، وذكرها أبو البقاء . وأجاز أبو علي أن يُنْصَبَ الفعل المعطوف على صلتها ، وجَعَلَ من ذلك قراءة بعض القراء «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا» قال أبو علي : كأنه قال : «ودوا أن تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا» . وانظر المغني ٣٥٠ .

(٣) انظر البحر ٣٠٩/٨ .

(٤) د : قوله : «تعالى» : ساقطة .

(٥) القلم / ٩ ؛ ونصها : «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ» .

(٦) امرؤ القيس ، كما في شرح القصائد العشر للبربري ص ٥٠ .

الخزاعة ٤٩٦/٤ بولاق ، المغني ص ٣٥٠ ، ٦٧٧ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٦٣/٥ ، ١٣٣/٧ ، شرح جمل الزَّجَاجي ٤٠٦/٢ ، ٤٤٢ .

و (أحراس) : جمع حَرَسَ . ويجوز أن يكون جمع حارس ، كأصحاب جمع صاحب ، كذا قال الزوزني . [شرح أبيات المغني ٦٤/٥] .

«إليها تتعلق بـ تجاوز . و (علي) بـ حراص ، وهو صفة لمعشر جمع حريص ككram جمع كريم . و (يسرون) : يكتمون ، ويحتمل أن يكون معناه : يُظهرون . وهو من الأضداد . [شرح المعلقات العشر ص ٥١ ، ثلاثة كتب في الأضداد ص ٢١ ، ١٧٦] .

الشاهد فيه أن (لَوْ) ههنا مصدرية، وعلامتها أنْ تَصْلَحَ في موضعها أنْ .

(٧) ليس في د ، ط .

كَانَ لِي مَالٌ فَأَحْجُجُ ، أَيِ أَتَمْنَى وَأَوْدُّ لَوْ كَانَ لِي مَالٌ ، قَالَ تَعَالَى : «لَوْ<sup>(١)</sup> أَتَى لِي كَرَّةٌ  
فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ<sup>(٢)</sup>» .

## [ حُرُوفُ التَّحْضِيضِ ، اخْتِصَاصُهَا بِالْفِعْلِ ]

قَوْلُهُ : «حُرُوفُ التَّحْضِيضِ<sup>(٣)</sup> : هَلَّا ، وَأَلَّا ، وَلَوْلَا ، وَلَوْمَا ، لَهَا صَدْرُ  
الْكَلَامِ وَتِلْزَمُ<sup>(٤)</sup> الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا» .

اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَاهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الْمَاضِي : التَّوْبِيخُ<sup>(٥)</sup> وَاللُّومُ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ ،  
وَمَعْنَاهَا فِي الْمَضَارِعِ : الْحِصْصُ عَلَى الْفِعْلِ وَالطَّلَبُ لَهُ ، فَهِيَ فِي الْمَضَارِعِ بِمَعْنَى  
الْأَمْرِ .

وَلَا يَكُونُ التَّحْضِيضُ فِي الْمَاضِي الَّذِي قَدْ فَاتَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ كَثِيرًا فِي لَوْمِ  
الْمَخَاطَبِ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَ فِي الْمَاضِي شَيْئًا ، يُمْكِنُهُ تَدَارِكُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَكَأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ  
الْمَعْنَى ، لِلتَّحْضِيضِ عَلَى فِعْلٍ مِثْلِ مَا فَاتَ .

وَقَلَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْمَضَارِعِ ، أَيْضًا ، إِلَّا فِي مَوْضِعِ التَّوْبِيخِ وَاللُّومِ عَلَى مَا كَانَ يَجِبُ  
أَنْ يَفْعَلَهُ الْمَخَاطَبُ قَبْلَ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ .

فَإِنْ خَلَا الْكَلَامُ مِنَ التَّوْبِيخِ ، فَهُوَ الْعَرَضُ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْأَحْرَفُ لِلْعَرَضِ .

وَتَسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى : «أَلَّا» مَخْفَفَةً ، أَيْضًا ، وَ«لَوْ» الَّتِي فِيهَا مَعْنَى التَّمَنِّي ،  
نَحْوُ : لَوْ نَزَلْتَ فَأَكَلْتُ ، وَ«أَمَّا» نَحْوُ : أَمَّا تَعَطَّفَ عَلَيَّ .

(١) الزُّمَرُ / ٥٨ ؛ وَالآيَةُ بِنَاهُمَا : «أَوْتَقُولُ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» .  
[ انظر البحر ٤٣٦/٧ ، معاني الفراء ٤٢٢/٢ - ٤٢٣ ] .

(٢) ط : ( الْمُؤْمِنِينَ ) ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٣٧٦/٢ .

(٤) ط : وَيَلْزَمُ ، وَفِي د : وَيَلْزَمُهَا الْفِعْلُ .

(٥) فِي التَّسْهِيلِ ص ٢٤٤ : « قَلَّمَا يَخْلُو مَصْحُوبُهَا مِنْ تَوْبِيخٍ » . انظر [ الأما لي الشجرية ٢/٢١٠ ، وابن يعيش

[ ١٤٤/٨ ] .



قوله: «وتلزم الفعل لفظاً»، نحو: «لَوْلَا أَرْسَلْتَ<sup>(١)</sup>...» و: «لَوْ مَا تَأْتَيْنَا<sup>(٢)</sup>» أو تقديرًا نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ \* بَنِي صَوَّطَرِي، لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقْنَعَا ١٦٤  
ويجوز<sup>(٤)</sup>: هَلَا زِيدًا ضَرَبْتَهُ .

وجاءت<sup>(٥)</sup> الاسمية بعدها في ضرورة الشعر، نحو قوله<sup>(٦)</sup>:

يقولون ليلى<sup>(٧)</sup> أرسلت بشفاعه \* إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلٍ شَفِيعُهَا ١٦٥

وإذا وَلِيَهَا الظرف فهو منتصبٌ بالفعل الذي بعده، لا بمقدر قبله، كما في قوله تعالى: «وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ<sup>(٨)</sup>...»؛ لأنَّ الظرف يُتَّسَعُ فيه<sup>(٩)</sup>، وأما إذا كان الفاصل منصوباً غير الظرف، نحو: هَلَا زِيدًا ضَرَبْتُ فهو على الخِلاف الذي مَضَى، ولزومها صدر الكلام لما مرَّ قَبْلُ<sup>(١٠)</sup>.

(١) طه / ١٣٤، ونصها: «وَلَوْلَا أَنَا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُنَبِّئَكَ بِإِثْنِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نُنْزِلَ وَتُخْرِجَ».

(٢) الحجر / ٧؛ والآية بتمامها: «لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكِيَّةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ».

(٣) سبق تخريجه ص ٥٥٨ من القسم الأول.

(٤) في ط: ونحو هَلَا زِيدًا ضَرَبْتُ.

(٥) ط: وجاء.

(٦) سبق تخريجه ص ٥٥٩ من القسم الأول.

(٧) ط: لعلِّي.

(٨) الكهف / ٣٩؛ ونصها: «وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا».

[انظر دراسات ق ١ / ٨٨/٣].

(٩) في م بعد قوله: «... يُتَّسَعُ فيه» ما يلي: «وأما إذا قلت هَلَا زِيدًا ضَرَبْتُ فهو كقولك إن زِيدًا ضَرَبْتُ على

الخلاف الذي مضى، ولزومها صدر الكلام لما ذكرنا في باب إن».

(١٠) في باب إن.

وقد تحيء الفعلية بعد «لولا» غير التحضيضية، قال<sup>(١)</sup>:

٩٢١ ألا زعمت أساء أن لا أحبها \* فقلت : بلى ، لولا يُنازعني شُغلي  
فتؤول بلو<sup>(٢)</sup> لم، فهي، إذن، «لو» التي هي لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقيل<sup>(٣)</sup>: هي  
«لولا» المختصة بالاسمية، والفعل صلة لأن، المقدرة، كما في قولهم : تسمع  
بالمُعَيدي، لا أن تراه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أبو ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ٣٤/١ ط . دار الكتب بمصر سنة ١٩٤٥ م).

الخزانة ٤٩٨/٤ بولاق، المغني ٣٦٤، شرح أبياته ١٢٧/٥ . الشاهد فيه أنه قد تحيء الجملة الفعلية بعد  
(لولا) غير التحضيضية، وإنما كانت غير تحضيضية؛ لأن الحَضَّ طلبٌ بحثٌ وإزعاج، والشاعر لم يرد أن بحث  
نفسه على منازعة الشغل، وإنما يريد الاعتذار عن القيام بمحبته بهذا المانع، وهو مجاذبته الشغل .

(٢) انظر التسهيل ص ٢٤٤ .

(٣) انظر المغني ص ٣٦٤ .

(٤) كتاب الأمثال لأبي عُبيد القاسم بن سلام ص ٩٧ .

## [ حَرْفُ التَّوَقُّعِ : مَعْنَاهُ ، وَشَرَطُهُ ، وَأَوْجُهُ اسْتِعْمَالِهِ ]

قوله : « حرف<sup>(١)</sup> التوقع : قد ، وهي في الماضي : للتقريب وفي المضارع : للتقليل » .

هذا<sup>(٢)</sup> الحرف ، إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بُدَّ من معنى التحقيق ، ثم إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى ، في الماضي : التقريب من الحال مع التوقع ، أي يكون مصدره متوقِعاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب ، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب ... ، أي : حصل عن<sup>(٣)</sup> قريب ما كنت تتوقعه ، ومنه قول المؤذن : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ .

ففيه ، إذن ، ثلاثة معانٍ مجتمعة : التحقيق ، والتوقع والتقريب ، وقد يكون مع التحقيق : التقريب فقط ، ويجوز أن تقول : قد ركب ، لمن لم يكن يتوقع ركوبه .

ولا تدخل على الماضي غير المتصرف ، كِنِعْمَ وَبِشْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ ، لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال .

وتدخل ، أيضاً ، على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ، فينضاف إلى التحقيق في الأغلب : التقليل ، نحو : إن الكذب قد يصدق ، أي ، بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً ، وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو : « قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ<sup>(٤)</sup> » ، وتستعمل ، أيضاً ، للتكثير في موضع

(١) ط : حروف ، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٠ ، والفوائد الضيائية ٣٧٧/٢ .

(٢) ط : هذه الحرف إذا دخلت ...

(٣) د : حصل قبيل كلامي .

(٤) البقرة / ١٤٤ ونصها : « قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ » .

التمدح ، كما ذكرنا في<sup>(١)</sup> « رَبُّهَا » قال تعالى : « قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ<sup>(٢)</sup> » ، وقال<sup>(٣)</sup> :  
 ٩٢٢ قد أترك القرنَ مُصَفَّرًا أنامله \* [ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ<sup>(٤)</sup> بِفِرْصَادٍ ]  
 ولا تفصل من الفعل ، إلا بالقسم ، نحو : قد والله لَقُوا الله<sup>(٥)</sup> ، وقد ، لعمرى ،  
 قال كذا .

وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها ، قال<sup>(٦)</sup> :  
 [ أَزِفَ التَّرْحُلُ<sup>(٧)</sup> غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا ] \* لما تَزَلَّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ ٥٢٥

- 
- (١) ص / ١١٧٤ .  
 (٢) الأحزاب / ١٨ ، والآية بنهاها : « قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا » .  
 (٣) عبيد بن الأبرص . (ديوانه ١٤٩ تحقيق د. حسين نصار، مصر سنة ١٩٥٧م) ، ونُسب البيت في الكتاب ٣٠٧/٢ بولاق إلى شماس الهدلي ، وليس في ديوان الهدليين .  
 وهو في : الخزنة ٥٠٢/٤ بولاق ، الأزهية ٢٢١ ، المخصص ٥٥/١٤ ، الأمالي الشجرية ٢١٢/١ ، إيضاح الشعر الورقة ٩٦/١ .  
 والقرن ، بكسر القاف : الكفاء . واصفرار الأنامل : كناية عن الموت . ومجَّتْ : رُمِيتْ ، والفِرْصَاد ، بكسر الفاء ، وسكون الراء : التوت ، شبه الدم بحمرة عُصارتِهِ .  
 والشاهد فيه وقوع (قد) بمعنى (رُبَّهَا) . والذي قال هذا هو الزمخشري ، والتبريزي ، وهذا القول غير مشهور للنحاة .  
 [ انظر الدر المنصون ٥٥/٥ د. خرَّاط ، والكشاف ١٤/٢ ، والبحر ١١٠/٤ ] .  
 (٤) ليس في د ، ط .  
 (٥) هذا القول من خطبة لِسَيِّدِنَا عَلِيٍّ ، رضيَ اللهُ عنه ، تحدَّثَ فيها عن شُهَدَاءِ صِفِّينَ .  
 [ نهج البلاغة ص ٢١٢ ط . دار الشعب ] ، وقد مرَّ ذكرها .  
 (٦) النابغة الذبياني . (ديوانه ٣٠ ط . د . شكري فيصل ، بيروت سنة ١٩٦٨م) ؛ وفيه : أَفَدَ بدلَ أَزِفَ . وقد سَبَقَ تخريجُ البيت .  
 (٧) ليس في ط .

## [ حرفا الاستفهام : هل ، والهمزة ، والفرق بينهما ]

قوله : « حرفا الاستفهام : الهمزة ، وهل ، لهما صدرُ الكلام تقول :  
« أزيد قائم ، و : أقام زيد ، وكذا هل ، والهمزة أعمّ تصرّفاً ، تقول : أزيداً  
ضربت ، و : أتضرب زيداً وهو أخوك ، وأزيد (٢٦١/ب) عندك ، و : أثم إذا ما  
وقع ، و : أفمن كان ، و : أو من كان ، دون هل .

قوله : « لهما صدر الكلام » ، لما مرَّ في باب <sup>(١)</sup> « إن » .

قوله : « أزيد قائم ، و : أقام زيد ، وكذلك هل » يعني تدخلان على الجملة  
الاسمية والفعلية ، إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية ، سواء كان الخبر فيها اسماً أو  
فعلًا ، بخلاف « هل » فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعلٌ نحو : هل زيد قام ،  
إلا على شذوذ ، وذلك لأن أصلها : أن تكون بمعنى « قد <sup>(٢)</sup> » ، فقليل : أهل ، قال <sup>(٣)</sup>

### ٩٢٣ أَهْلٌ عَرَفَتِ الدَّارَ بِالْغَرِيِّينَ

وكثر استعمالها كذلك ، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها ، استغناءً بها عنها وإقامة  
لها مقامها ، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ <sup>(٤)</sup> » ، أي  
: قد أتى <sup>(٥)</sup> .

فلما كان أصلها « قد » وهي من لوازم الأفعال ، ثم تطفلت على الهمزة ، فإن رأت

(١) في هذا الشرح .

(٢) انظر الجنى ٣٤٤ ، حروف المعاني والصفات ١٨ ، المشكل ٤٣٤/٢ .

(٣) الراجز : خِطَامُ الْمَجَاشِعِي ، كما في الخزانة ٥٠٥/٤ بولاق . والشاهد فيه على أن (هل) في الأصل بمعنى « قد »  
كما في البيت ، فكون (قد) حرف استفهام إنما تكون بهمزة الاستفهام ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال إقامة لها  
مقامها .

(٤) الدهر / ١ ، ونصّها : « هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا » .

(٥) انظر المشكل ٤٣٤/٢ ، البحر ٣٩٣/٨ ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزُّجَاج ١٥٥/١ .

فعلاً في حيزها، تذكرت عهداً بالحِمي<sup>(١)</sup>، وَحَنَّتْ إِلَى الْإِلْفِ الْمَالُوفِ<sup>(٢)</sup> وعانقته، وإن لم تَرَهُ في حيزها تَسَلَّتْ عنه ذاهلة<sup>(٣)</sup>.

ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسراً أيضاً، للفعل المقدر بعدها، فلا يجوز اختياراً : هل زيدا ضربته ، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير<sup>(٤)</sup>.

قوله : «والهمزة أعم» ، يعني أنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه «هل» ، منها : أنه لا يقال : هل زيد خرج ، لا على كون زيد مبتدأ ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر ، ولا يقال : هل زيدا ضربت على أن زيدا منصوب بما بعده ، ولا بمُقَدَّر ، ولا يقال : هل زيدا ضربته على أن زيدا منصوب بمقدر ، كل ذلك لما تقدم .

ومنها : أن الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار<sup>(٥)</sup> أيضاً ، قال تعالى : « أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ »<sup>(٦)</sup> ، وقال الشاعر<sup>(٧)</sup> :

---

(١) د : بالحي .

(٢) د : الألف .

(٣) قول الرضي : « فإن رأت فعلاً في حيزها إلى قوله ذاهلة » هو أسلوب امتاز به ، وقد ردد هذه العبارة نفسها الجامي في شرحه على الكافية . [ انظر الفوائد الضيائية ٣٧٨/٢ ] .

(٤) في الشرح الأول . هذا ، وقد ذكر البيانون أنه جائز على قبح وأن هل زيد خرج جائز على قبح ، وهل زيدا ضربت فكذا قبيح ، لا تمتنع كما في المفتاح وغيره . [ حاشية الشريف ٣٨٨/٢ ] .

(٥) ط : ولإنكار .

(٦) الأعراف / ٢٨ ، والآية بنهاها : « وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ » .

(٧) العجّاج (ديوانه ٤٨٠/١ بشرح الأصمعي) ، وتتمته : والدُّفْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ .

الخزانة ٥١١/٤ بولاق ، سيبويه ١٧٠/١ ، ٤٨٥ بولاق ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٩ ؛ وفيه : « يريد أَتَطْرِبُ طَرِبًا » ، المغني ص ٢٦ ؛ وفيه : « أي أَتَطْرِبُ وَأَنْتَ شَيْخٌ كَبِيرٌ » ، شرح أبيات المغني للبغدادى ٢٧١/٥ ، الإيضاح في شرح المفصل ٧١١/١ ، الإيضاح الغضدي ٢٩٢/١ ، المقتصد ٩٥٥/٢ .

وَالْقُسْرِيُّ : الْمُسْنُ الْكَبِيرُ الْقَدِيمُ .

الشاهد في قوله (أطرباً) ، فإن الهمزة للاستفهام الإنكاري .

ومن ذلك : أزيدنيه<sup>(١)</sup> ، في الإنكار<sup>(٢)</sup> ، ولا تستعمل «هل» للإنكار، وإذا دخلت الهمزة على النافي ، فلمحض<sup>(٣)</sup> التقرير، أي حل المخاطب على أن يُقرَّ بأمر يعرفه ، نحو : «الَّذِي نَشَرَحَ<sup>(٤)</sup>» و : «أَلَمْ يَحْدِكْ<sup>(٥)</sup>» ، و : «أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ<sup>(٦)</sup>» وهي في الحقيقة للإنكار ، وإنكار النفي إثبات، وأما «هل» فلا تدخل على النافي أصلاً، ومنها : أن الهمزة تستعمل مطرداً مع «أم» التسوية، ولا تستعمل «هل» معها، إِلَّا شاذاً<sup>(٧)</sup>، كما مرَّ.

وتختص «هل»<sup>(٨)</sup> بِحُكْمَيْنِ دون الهمزة، وهما كونها للتقرير في الإثبات، كقوله تعالى : «هَلْ تُؤْتِي السَّمْعُ أَلْفَاظًا<sup>(٩)</sup>»، أي ألم يُثَوِّبْ، وقولهم : هذه بتلك وهل جزيتك يا عمرو وإفادتها إفادة النافي، حتى جاز أن يجيء بعدها «إِلَّا» قصداً للإيجاب، كقوله تعالى : «هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ<sup>(١٠)</sup>» وقال<sup>(١١)</sup> :

(١) ط : أزيدنيه .

(٢) يأتي بحثه في آخر الكتاب .

(٣) د : فهي لمحض التقرير ، أعني إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، نحو . . .

(٤) الشرح / ١ ؛ ونصها : «الَّذِي نَشَرَحَ لَكَ صَدْرَكَ» .

(٥) الضحى / ٦ ، والآية بتمامها : «أَلَمْ يَحْدِكْ يَتِيسَافَقَاوِي» .

(٦) القيامة / ٤٠ ؛ ونصها : «أَلَيْسَ ذَلِكَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُخَيِّقَ الْوَقْنَ» .

(٧) وماذا نقول في بيت عنتره :

هل غادر الشعراء من مَرْدَمٍ \* أم هل عرفت الدارَ بعدَ تَوَهُمٍ

[ شرح القصائد العشر للتبريزي ٢٦٢ ] .

وانظر دراسات ق ١ / ٤٨٩ .

(٨) انظر دراسات ق ١ / ٤٩٠ .

(٩) سورة المطففين / ٣٦ ، ونصها : «هَلْ تُؤْتِي السَّمْعُ أَلْفَاظًا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» .

(١٠) الرحمن ٦٠

(١١) دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ . (ديوانه ص ٤٧ ط . البقاعي) .

الخزاعة ٥١٣/٤ بولاق ، المغني ٨٥٣ ، كتاب الاختيارين ص ٤١٠ . وغزوة : رهط الشاعر ، قبيلة من هوازن

، وهو اسم أحد أجداده «غزية بن جسم» .

وهل أنا إلا من غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ \* غَوِيْتُ ، وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أَرَشِدَ

ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء، والواو، وثم ، كما تقدم في حروف العطف ، ولا تدخل « هل » عليها ؛ لأنها فرْعُ الهمزة فلا تتصرف تصرفها .

وهذه الحروف تدخل على « هل » ولا تدخل على الهمزة ، لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدير ، قال تعالى : « فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ <sup>(١)</sup> » وقال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

٩٢٥ وهل أنا إلا من غَزِيَّةٍ . . . البيت

وتقول : إن أكرمتك فهل تكرمني ، ولا تقول : فأتكرمني كما مر في الجوازم ، وتقول : أسلم عليه ثم هل يلتفت إليّ ، ولا تحيي الهمزة بعد « أم » ويجوز ذلك في « هل » وسائر كَلِم الاستفهام ، لعروض معنى الاستفهام فيها ، كما تبين من مذهب سيبويه ، أعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الأسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام ، قال <sup>(٣)</sup> :

الشاهد فيه أن (هل) هنا استفهام صوري بمعنى النفي ؛ لأن (هل) تنفرد دون الهمزة بأن يراد بالاستفهام بها النفي ؛ نحو : هل يقدر على هذا غيري ؛ أي : ما يقدر .

(١) هود / ١٤ ، ونصها : « فَكَيْلَاسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ » .

(٢) دُرَيْد بن الصَّمَّة ، والبيت بتمامه :

وهل أنا إلا من غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ \* غَوِيْتُ وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أَرَشِدَ

وتقدم تحريجه .

(٣) عَلْقَمَةُ بن عَبْدَةَ ، المعروف بعَلْقَمَةُ الفَحْل . (ديوانه ص ٥٠ تحقيق لطفي الصقال ودُرَيْد الخطيب ومراجعة د .

قباوة ، حلب طبعة ١٩٦٩م) .

الخزانة ٥١٦/٤ بولاق ، المفضليات ٣٩٧ ، سيبويه ٤٨٧/١ بولاق ، كتاب الاختيارين ص ٦٣٠ ، الأمالي الشجرية ٣٣٤/٢ ، ضرائر الشعر ٢٠٨ ، البديع في علوم العربية لابن الأثير [ مخطوط ، وبحققة الأخ صالح العائد ] ورقة ٢٦٦/أ .

وقوله : « أم هل كبير بكى » يعني : نفسه ؛ والكبير : الشيخ . وقوله : « لم يقض غبرته » أي : لم يستنفد دموعه ، يريد اتصال بكائه ، وتتابع دموعه حزناً لفراقهم . وقوله : « إثر الأحبة » أي : بعد خروجهم . منصوب على الظرف . و (المشكوم) : المجازي . تقول : شكمت الرجل إذا أعطيته .

الشاهد فيه أن (أم) في البيت : منقطعة ، بمعنى (نبل) ، وهي للخروج من كلام إلى كلام . [ الديوان وحاشيته ] .



٩٢٦ أم هل كبير<sup>(١)</sup> بكى لم يقضِ عَبرته \* إثرَ الأحيّةِ يومَ البينِ مَشْكُومٌ

وقال الله تعالى: «أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ»<sup>(٢)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

أم كيف ينفع ما تُعطي<sup>(٤)</sup> العَلُوقَ به \* رثمان<sup>(٥)</sup> أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللِّينِ ٩٠٦  
وغير ذلك .

وإذا جاءت «أم» بعد اسم الاستفهام<sup>(٦)</sup>، فلا بُدَّ من إعادة ذلك الاسم بعد «أم»، نحو: من يطعمني، أم مَنْ يسقيني، و: أين آكل أم أين أشرب، إذا قصدوا إشتراك ما بعد أم، فيه، فلا يجوز: مَنْ يطعمني أم يسقيني، وإن لم يقصد إشرাকে فيه، نحو: من يطعمني أم يسقيني زيد، جاز .

وإنما وجب إعادته مع الإشتراك<sup>(٧)</sup> فيه؛ لأنَّ «أم» منقطعة، إذ المتصلة لا بُدَّ لها من تقدُّمِ الهمزة، وأم المنقطعة حرفُ استثنافٍ وهي بمعنى «بَلْ» وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة، فلا تفيد معنى الأسماء الاستفهامية المتقدمة، لأنَّ معناها: أشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فإذا قصدت معناها ولم يُستفد من «أم» لا بالعطف، لأنَّ

---

(١) ط : كثير .

(٢) النمل / ٦٢ ، والآية بتمامها : «أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُم مَخْرَجًا مِّنَ الْأَرْضِ أَوَّلَ أَن تَعْلَمَهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ» .

(٣) أفنون التغلبي، واسمه أبو عمرو، وهو شاعر جاهلي .

والبيت آخر تسعة أبيات في المفضليات من شعره .

المفضليات ص ٢٦٣ ، الخزانة ٤٥٥/٤ بولاق ، المجمع ١٣٣/٢ ، معجم الشواهد ٤٠١/١ .

والمعلوق : الناقة تعطف على ولدها ولا تدُرُّ عليه بلبنها .

الشاهد فيه هنا أنَّ اسم الاستفهام يجوز أن يقع بعد أم المجردة من الاستفهام .

(٤) ط : يعطي .

(٥) ط : رثمان .

(٦) د ، ط : استفهام .

(٧) ط ، م : مع قصد الإشتراك . . . .

المنقطعة حرفُ استثنافٍ، كما ذَكَّرْنَا، ولا بالتضمين، كما تضمنت معنى الهمزة، لم يكن لك بُدٌّ من التصريح بها بعد «أم» .

وأما «هل» فيجوز فيها تَرَكُّ الإعادة، لأنها لساذج الاستفهام كالهمزة، ويجوز الإعادة تشبيهاً (٢٦٢/أ) بأخواتها الاسمية في عَدَمِ العِراقة وقد جَمَعَهَا الشاعرُ<sup>(١)</sup> في قوله :

٩٢٧ هل ما علمت وما استودعت مكتوم؟ \* أم حَبَلُها، إذ<sup>(٢)</sup> نَأَتْكَ، اليومَ مصرومُ  
أم هل كبير<sup>(٣)</sup> بكى لم يَقْضِ عَبرَتَهُ \* إثرَ الأَحِبَّةِ يومَ اليَنِّ مَشْكُومُ  
وربما أبدلت هاء «هل» همزةً .

ومن خواصِّ الهمزة : جوازُ ذكرِ المفرد، بعدها، اعتماداً على ما سبق من ذكر ما يَتِمُّ به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر، نحو قولك منكرأ، أو مستفهماً: أزيد، أو : أزيداً، أو : أبزيد، جواباً لمن قال : جاءني زيدٌ، أو : رأيت زيدا، أو : مررت بزيد .  
ولا تقول : هل زيدٌ ، وهل زيدا ، وهل بزيد .

---

(١) عَلَقَمَةُ الفُحْل (ديوانه ص ٥٠) . وقد تقدم البيت الثاني قبل قليل . ومكتوم : مَصُونٌ ومحفوظ . الحبل هنا : الوصل والعهد . نَأَتْكَ : بعدت عنك . مصروم : مقطوع .

«يقول : هل ما علمت عما كان بينك وبينها، وما استودعت من حبها مكتوم عندها، لم تَبْغِ بك بدلاً، فهي على الوفاء لك، أم قد خانت عهدك وصرمت ما بينك وبينها إذ نَأَتْ عنك» .

[ الديوان بشرح الأعلام الشنتمري ] .

الشاهد فيه أن (أم) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها هل ، ويجوز ألا يعاد ، بخلاف أم إذا جاءت بعد اسم استفهامٍ ، فإنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم كما بيَّنه الرُّضْحي .

وقد اجتمع في البيتين إعادة (هل) وتركها ، فإن (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ، ولم تعد (هل) معها ، وقد أعادها مع (أم) الثانية في البيت الثاني . الخزانة ٥١٩/٤ بولاق .

وكتاب الاختيارين ص ٦٣٠ .

(٢) ط : إذا .

(٣) ط : كثير .

## [ حُرُوفُ الشَّرْطِ : إِنْ ، وَلَوْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ]

قوله : «حروف الشرط : إِنْ ، وَلَوْ ، وَأَمَّا ، لها صدر الكلام ، فَإِنْ : للاستقبال ، ولو للْمُضِيِّ ، ويلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا ، وَمِنْ ثَمَّ قيل : لو أنك بالفتح ، لأنه فاعل ، وانطلقت ، بالفعل ، موضع : منطلق ، ليكون كالْعَوْضِ ، وإن كان جامدًا ، جاز لتَعَذُّرِهِ» .

إنما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب إِنْ .<sup>(١)</sup>

قوله : «فَإِنْ ، للاستقبال ، يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي ، وكذا لو ، للْمُضِيِّ»<sup>(٢)</sup> ، على أيهما دخلت ، قال تعالى : «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ»<sup>(٣)</sup> .

هذا وضعهما ، كما مرَّ في الظروف المبنية ، ومرَّ فيها طَرَفٌ من أحوالهما<sup>(٤)</sup> .

ومذهب الفراء<sup>(٥)</sup> : أنَّ «لو» تستعمل في المستقبل ، كإِنْ ، وذلك مع قِلَّتِهِ ، ثابت لا ينكر ، نحو : اطلبوا العلم ولو بالصَّيْنِ<sup>(٦)</sup> .

ثم إنَّ النُّحَاةَ قالوا : إنَّ «لو»<sup>(٧)</sup> لامتناع الثاني لامتناع الأول ، وقال المصنَّفُ<sup>(٨)</sup> : بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، قال : وذلك لأنَّ الأول سببٌ والثاني مسبَّبٌ ، والمسبَّبُ قد يكون أعَمُّ من السبب ، كالإشراق ، والحاصل من النار ، والشمس ،

(١) من تغييرها معنى الكلام .

(٢) م : ... للْمُضِيِّ ، وإن دخلت على المضارع ، كقوله تعالى : «لَوْ يُطِيعُكُمْ» .

(٣) الحجرات / ٧ ، والآية بينهما : «وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ إِلَّا يَمُنُّ ذَرَّةً فِي قُلُوبِهِمْ وَكَرِهَتْ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ» .

(٤) في هذا الشرح .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ .

(٦) هذا جزء من حديث شريف ، وهو بتمامه : «اطلبوا العلم ولو بالصَّيْنِ ، فَإِنْ طَلَبَ الْعِلْمَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مَسْلَمٍ» . وسبق توثيق الحديث .

(٧) د : إِنْ «لو» لانقضاء الثاني لانقضاء الأول .

(٨) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤١ - ٢٤٢ .

قال<sup>(١)</sup> : فالأولى أن يقال : لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب .

وفيما قالَ نَظَرُ<sup>(٢)</sup> ، لأن الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازم ، سواء كان الشرط سبباً كما في قولك : لو كانت الشمس طالعةً لكان النهارُ موجوداً ، أو شرطاً ، كما في قولك : لو كان لي مَالٌ لحججت ، أو ، لا شرطاً ولا سبباً ، كقولك : لو كان زيد أبي لكنت ابنةً ، ولو كان النهارُ موجوداً لكانتِ الشمسُ طالعةً .

والصحيح أن يقال كما قال المصنف : هي موضوعةٌ لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أي أن امتناع الثاني دَلٌّ على امتناع الأول ، لكن لا لِلْعِلَّةِ التي ذكرها ، بل لأن «لَوْ» موضوعةٌ ليكون جزاؤها مقدَّرَ الوجودِ في الماضي ، والمقدَّرُ وجوده في الماضي يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم ، لأجل امتناع لازمه ، أي الجزء ، لأن الملزوم ينتفي بانتهاء لازمه .

وقد يجيء جواب «لو» قليلاً ، لازم الوجود في جميع الأزمنة في قَصْدِ المتكلم ، وآية ذلك أن يكونَ الشرطُ مِمَّا يستبعد استلزامه لذلك الجزء ، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب ، وألَيَقُ باستلزام ذلك الجزء ، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزء على كل تقدير ، لأنك تحكم في الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزء ، فيكون ذلك الجزء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه ، فيلزم وجوده أبداً ، إذ النقيضان لا يرتفعان .

مثاله : لو أهنتني لأكرمتك ، فإذا<sup>(٣)</sup> استلزمت الإهانة الإكرام ، فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام ، ومنه قوله تعالى : «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ» إلى قوله :

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣١ ، والجنى ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٢) النظر الذي نقد به الرضي كلام ابن الحاجب ، يرجع إلى التعليل الذي قاله ابن الحاجب ، ولكنه يوافقه على ما

قال من معنى (لو) .

(٣) ط : إذا استلزم الإهانة ...

« مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ <sup>(١)</sup> » ، أي : لبقيت ، وقولِ عُمَرَ رضي الله عنه : نِعَم <sup>(٢)</sup> الْعَبْدُ صُهَيْب <sup>(٣)</sup> لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ ، أي : لو أَمِنَ لأطاع ، وقوله تعالى : « وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا <sup>(٤)</sup> » .

ولكون «لو» بمعنى الماضي وضعاً ، لم يُجزم بها إلا اضطراراً <sup>(٥)</sup> ؛ لأنَّ الجزم من خواصَّ العرب والماضي مبني ، قال <sup>(٦)</sup> :

٩٢٨ لو يَشَأْ طار به ذو مَيْعَةٍ \* لاحقُ الأطلالِ نَهْدُ ذو خُصْلٍ  
وزعم بعضهم أنَّ جزمها مطردٌ على بعض اللغات <sup>(٧)</sup> .

(١) لقمان / ٢٧ ، والآية بنهاها : « وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .

(٢) وَهَمَّ ابْنُ الْحَاجِبِ فجعله حديثاً شريفاً في الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٢ . غير أنَّ محقق الكتاب صَوَّبَ ذلك . لكنه جعله قولاً لعمر في شرحه على الكافية ص ١٣١ . انظر الجنى الداني ٢٧٣ ، والأشباه والنظائر ٥٢/٤ .

(٣) صهيب الرومي ، أحد السابقين إلى الإسلام . رضي الله عنه وعن جميع الصحابة والتابعين ...  
(٤) الأنفال / ٢٣ ، ونصّها : « وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ » .  
(٥) في الشعر ، وهو مذهب ابن السجري ، وتبعه ابن مالك في التوضيح ووقع له في التسهيل كلامان أحدهما : يقتضي المنع ، والثاني ظاهره موافقةُ ابن السجري ، ونصُّ قوله في التسهيل : « والأصح امتناعُ حملِ (لو) على (إن) » .

انظر الأشباه ١٣٦/١ ، والتسهيل ٢٣٧ .  
(٦) عُلُقَمَةُ الْفَحْلِ (ديوانه ١٣٤) وقال البغدادي إنه لامرأة من بني الحارث بن كعب ، تصف قتيلاً بالشجاعة وإنه كان يستطيع المَرْبَ [الخزانة ٥٢١/٤ بولاق] . و (يَشَأْ) بالجزم على تشبيه (لو) بـ (إن) . [ شرح أبيات المغني ٦٦٤/٢ ] ، هذا قول ابن هشام . [ المغني ص ٣٥٧ ] .  
(٧) (يَشَأْ) بلا همز - كما في ديوان علقمة - حذفت في مثل هذا لغة [ شرح شواهد الشافية ٣/٣٦ ، ٣٩ ] ، وعليه فلا شاهد فيه .

والمَيْعَةُ : النشاط . وذو مَيْعَةٍ : فرس ذو نشاط . ولاحق : ضامر والأطلال : جمع إطل ، وهو الخاصرة . ونهد : غليظ قوي ، والحُصْلُ : جمع خصلة ، أي : ليفية من الشعر .  
والعنى : لو شاء أنجاه فرس نشيط ، ضامر الجَنَيْنِ غليظ قوي ، له خُصْلٌ من الشعر ، ولكنه اختار الموت على الحياة .

والبيت في : شواهد التوضيح ١٩ ، الموفي ١١٩ ، الأمايلي الشجرية ١/١٨٧ ، الجنى الداني ٢٨٦ .  
الشاهد فيه أن الجزم بـ (لو) ضرورة .

(٧) انظر المغني ص ٣٥٧ .

قوله : «وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديرًا» أمّا في نحو : لو ذات سوارٍ لطمتي<sup>(١)</sup> ، ولو زيداً ضربته ، فلا كلام في تقدير الفعل ، وأمّا في نحو : لو زيداً ضربت ، فينبغي أن يكون على الخلاف الذي ذكرنا في : إن زيداً ضربت .  
وجاء في الضرورة ، شرطها : اسميةً ، قال<sup>(٢)</sup> :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ \* كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي ٦٥٩

وهذا من باب وضع الاسمية موضع الفعلية ، كما في قوله :

..... \* ... فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا<sup>(٣)</sup> ١٦٥

قوله : «وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : لو أَنَّكَ . بالفتح ؛ لأنه فاعل» ، هذا مذهب المبرد<sup>(٤)</sup> ، أعني تقدير الفعل بعد «لو» التي تليها «أَنَّ» ، وقال السيرافي : إن الذي عندي : أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل ، ولكن «أَنَّ» تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد «لو» لأن خبر «أَنَّ» ، إذن ، فعل ، ينوب لفظه عن الفعل بعد «لو» ، فإذا قلت : لو أَنَّ زيداُ جاءني ، فكأنك قلت : لو جاءني زيد .

قوله : «انطلقت موضع منطلق» ، يعني أَنَّ<sup>(٥)</sup> «أَنَّ» إذا وقعت بعد «لو» المحذوف

(١) «الخبر مشهور ، في الفاظه اختلاف : أَنَّ حائماً الطائي لما أقام في عَتْرَةِ بَانَ قد فدى أسيراً لهم بنفسه ، غاب الرجال مرة ، وبقي هو والنساء ، نيط لبعير لهم . فقلن له : قم فافصد هذه الناقة ، وأخذ الشفرة فَنَحَرَهَا ، فلطمته امرأة منهن وسبته ، فقال : «لو غير ذات سوار لطمني» أي لو لطمني رجل ! ... وَحَدَّثَنِي الْمَازَنِي قَالَ : سمعت العرب تقول : «لو غير ذات سوار لطمني» . ويقول النحويون : «لطمتي» . فأخذت «غير» قول النحويين وتركت قول العرب . [ الفاضل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي سنة ١٩٥٥ ص ٤١ - ٤٢ ] .  
وانظر نواذر أبي زيد ص ٢٧٠ ، والجنى ٢٧٩ ، وحاشية الصبان ٣٩/٤ - ٤٠ ، وكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم ابن سلام ص ٢٦٨ .

(٢) عَدِي بن زَيْد العبادي . (ديوانه ٩٣ تحقيق محمد جبار المعيد . بغداد سنة ١٩٦٥ م) . وقد سبق تخريج البيت .

(٣) البيت بتمامه :

يقولون ليل أرسلت بشفاعه \* إِيَّيْ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وهو مُخْتَلَفٌ في نسبته ، وتقدّم قبل قليل .

(٤) المقتضب ٧٧/٣ - ٧٨ ، الكامل ١٤٠/٣ . وانظر سيبويه ٤٧٠/١ بولاق .

(٥) ط : ساقطة .

شرطها، فخيرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً؛ لأن الفعل المقدر، لا بُدَّ له من مفسرٍ، و«أن» لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت: تَدُلُّ على معنى «ثبت»، فلزم أن يكون خبر «أن» فعلاً ماضياً (٢٦٢/ب)، لا اسم فاعل، ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر، وأمّا المعنى فقد ذكرنا أن «أن» دَلَّت عليه .

وإن لم يكن مشتقاً، جاز، للتعذر، كقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ<sup>(١)</sup>...»، وأمّا قوله تعالى: «يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ<sup>(٢)</sup>»، فلأن «لو» بمعنى «أن» المصدرية، وليست بشرطية، لمجيئها بعد فعلٍ دالٍّ على التمني .

ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر «أن» الواقعة بعد «لو» وإن كان مشتقاً<sup>(٣)</sup>، أيضاً، كما ذهب إليه ابن<sup>(٤)</sup> مالك، قال الأسود<sup>(٥)</sup> بن يعفر:

٩٢٩ هما خبائي كل يوم غنيمة \* وأهلكتهم لو أن ذلك نافع<sup>(٦)</sup>  
وقال كعب<sup>(٧)</sup>:

(١) من الآية / ٢٧ سورة لقمان .

(٢) الأحزاب / ٢٠ ، والآية بنسائها : «يَحْسَبُونَ الْأَعْرَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَعْرَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْتَلُوكَ عَنْ أَثْبَانِكُمْ وَلَوْ كُنَّا فِيكُمْ مَأْفَقًا لَأِتَيْنَاكَ» .

(٣) انظر ابن عيش ١١/٩ ، البحر ١٩٠/٧ - ١٩١ .

(٤) التسهيل ص ٢٤٠ ، ونص عبارته : «وإن وليها (أن) لم يلزم كون خبرها فعلاً ، خلافاً لزاعم ذلك» .

(٥) ط : قال أسود .

(٦) البيت للأسود بن يعفر ، كما في الخزانة ٥٢٤/٤ بولاق .

الشاهد فيه على أن (أن) الواقعة بعد (لو) قد يجيء بقلّة وصفاً مشتقاً ولم يشترط أن يكون فعلاً وإنما الفعل على الأكثر .

(٧) أي كعب بن زهير (شرح قصيدة بانت سعاد للإمام التبريزي ، تحقيق ف . كركنو ص ١٥) .

قصيدة البردة بشرح أبي البركات ص ٩٥ ، حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ج أ ص ٦١٩ ، الصاحبي ص ٣٠١ ، الخزانة ٥٢٦/٥ بولاق .

و(أكرم بها) : أي ما أكرمها . والحلّة هنا الصديقة ، وأقول : (هنا) ؛ لأن (الحلّة) في اللغة مصدر بمعنى الصداقة . «والمراد منه هنا الصديقة ، إمّا من باب ذكر المصدر وإرادة الوصف منه كرجلٍ عدلٍ بمعنى عادل ، وإمّا من باب حذف المضاف أي ذات صداقة ، وإمّا من باب المبالغة بجعل سعاد عين الصداقة ، وهذا أجود =

٩٣٠ أَكْرَمَ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ \* مَوْعُودَهَا ، أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولٌ  
ومع هذا ، فلا شَكَّ أَنَّ استعمالَ الفعلِ فِي حَيِّزٍ<sup>(١)</sup> خبر «أَنَّ» الواقعة بعد «لو» أكثر  
وإن لم يكن لازماً<sup>(٢)</sup> .

وإذا حصل الفعل ، فالأكثرُ كونه ماضياً ، لكونه كالِعَوْضِ مِنْ شَرَطِ «لو» ، الذي  
هو الماضي ، وقد جاء مضارعاً ، قَالَ<sup>(٣)</sup> :

٩٣١ تَمَدُّدٌ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلَوِيهَا \* وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّا نُشْكِيهَا

من الأولَيْن ، وعلى كلِّ يكون التمييز نفسَ المنسوب إليه ، إذ المعنى أَكْرَمَ بِصَدِيقَةٍ هِيَ سَعَادُ ، ويجوز أن تبقى  
الخُلَّةُ على مصدريتها بمعنى الصداقة وحينئذ يكون التمييز متعلقَ المنسوب إليه لا نفسه إذ المعنى أَكْرَمَ  
بصداقتها . . .

[ حاشية على شرح بانث سعاد ٦٣٣/١ ] .

والفعل (صدق) يكون لازماً ومتعدياً ، يقال :

صدق في حديثه ، وصدق الحديث ، إذا لم يكذب .

(وموعودها) فيه ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون اسمَ مفعولٍ على ظاهره ، ويكون المراد به الشخص الموعود ،  
وأراد به نفسها . والثاني : أن يكون كذلك ، ويكون المراد به : الشيء الموعود به ، وأراد به وصاها . والثالثُ :  
أن يكون مصدراً كالمعسور والميسور ، أي : الوعد .

الشاهد فيه لَمَّا تَقَدَّمَ قَبْلَهُ فِي بَيْتِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ .

(١) ط : ساقطة .

(٢) في د : ومع هذا ، فلا شكَّ أَنَّ استعمالَ الفعلِ في مثل هذا المقام أغلب وأكثر .

(٣) لم أهتدِ إلى قائله . والبيت أورده ابنُ جني في الخصائص ٧٧/٣ بدون نسبة ، وهو في الخزائن ٥٣٠/٤ بولاق ،  
بلا نسبة أيضاً . وفي اللسان (شكا ٣٥٠/٢ ط . الخياط) ، كما يلي :

وَتَمَدُّدٌ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَنْتِيهَا

وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّا نُشْكِيهَا

مَسَّ حَوَايَا قَلَمًا نُخْفِيهَا

وهو في الأضداد للأصمعي ص ٢٠٨ [ ضمن ثلاثة كتب ، هو أحدها ، والاثنان : السُّجِسْتَانِي ، وابن السَّكَيْتِ

نَشَرَهَا د . أوغست هفتر دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٩١٢ م ] . وفيه : تَلَوِيهَا بدل تَنْتِيهَا .

الشاهد فيه على أنَّ جَمْعَ المضارع خبر (أَنَّ) الواقعة بعد (لو) قليل ، والكثير الماضي . وجوابُ (لو) محذوفٌ دَلَّ  
عليه (تشتكي) ، وبعده : مَسَّ حَوَايَا قَلَمًا نُخْفِيهَا .



وجواب «لو» إما فعل مجزوم بلم، نحو : لو ضربتني لم أضربك، أو ماضٍ في أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللام قليلاً .

وإن وقعت «لو» مع ما في حيزها صلة، فحذف اللام كثير، نحو : جاعني الذي لو ضربته شكرني، وذلك للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيوله، كقوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ » إلى قوله : « مَا نَفَذْتَ <sup>(١)</sup> »، ولا يكون جواب «لو» اسمية <sup>(٢)</sup>، بخلاف جواب «إن» ؛ لأنَّ الاسمِيَّةَ صريحةٌ في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب «لو» مُتَنَفٍّ ممتنع، كما ذكرنا .

وأما قوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقَوْا لِمَثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ <sup>(٣)</sup> »، فلتقدير القسم قبل «لو» وكون الاسمِيَّةِ جواب القسم لا جواب «لو»، كما في قوله تعالى : « وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ <sup>(٤)</sup> »، وقوله تعالى : « كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ <sup>(٥)</sup> »، وجواب القسم سادٌّ مسدّدٌ جواب «لو» .

وذهب جاز الله <sup>(٦)</sup> إلى أنَّ الاسمِيَّةَ في الآية جواب «لو»، قال : وإنما جعل جوابها اسمية ، للدلالة على استقرار مضمون الجزاء .

(١) لقمان / ٢٧ ؛ والآية بتمامها : « وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِذْتَ كَلِمَتُ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .

(٢) مع الرضي : أبو حيان [البحر ١/ ٣٣٥] ، وابن مالك [التسهيل ٢٤١] .

(٣) البقرة / ١٠٣ ، ونفسها : « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقَوْا لِمَثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » .

(٤) الأنعام / ١٢١ ، والآية بتمامها : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالِ الْيَدِكُمْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخِذَ إِلَى أُولِي الْأَرْحَامِ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ » .

(٥) التكاثر / ٦ ، ٥ .

(٦) الزمخشري . وذكر هذا في تفسيره الكشاف ج ١ ص ٨٦ . هذا ، وقد سبق الزمخشري في جواز وقوع جواب (لو) جملة اسمية مكّي بن أبي طالب [المشكل ١/ ٦٦] .

وممن تابع هذين : أبو البقاء [التبيان ١/ ١٠١] ، وكمال الدين الأنباري [البيان ١/ ١١٦] ، وابن هشام في أحد قوليه [المغني ص ٣٥٩] .

## [ اجتماع الشرط والقسم ، وأحكامهما ]

قوله : « وإذا تقدم القسم أول الكلام على الشرط ، لزمه الماضي <sup>(١)</sup> لفظاً أو معنى ، وكان الجواب للقسم لفظاً ، مثل : والله إن أتيتني أو إن لم تأتني : لأكرمَنَّكَ <sup>(٢)</sup> ، وإن توسط بتقدم الشرط أو غيره ، جاز أن يعتبر ، وأن يُلغى ، كقولك : أنا والله إن تأتني آتَكَ وإن أتيتني لآتينك ، وإن أتيتني فوالله لآتينك ، وتقدير القسم كاللفظ به ، مثل : لَئِنْ أَخْرَجُوا <sup>(٣)</sup> «و» : وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ <sup>(٤)</sup> . . . » .

اعلم أن القسم إذا تقدّم على الشرط ، فإما أن يتقدم على القسم ، ما يطلب الخبر ، نحو : زيدٌ والله إن أتيتك يأتِكَ ، وإن زيداً والله إن أكرمتك يُجَازِكَ ، أو لا يتقدم ، والأول قد يجيء الكلام عليه في قوله : وإن توسط يتقدم الشرط . . . وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر ، بدليل قوله : أول الكلام .

فنقول :

إذا تقدم القسم أول الكلام ، ظاهراً أو مقدّراً ، وبعده كلمة الشرط سواء كانت «إن» أو «لو» أو «لولا» ، أو أسماء الشرط ، فالأكثر والأولى : اعتبار القسم دون الشرط ، فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط ، لقيام جواب القسم مقامه أمّا في «إن» فكقوله تعالى : « لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ <sup>(٥)</sup> ، الآية ، وأمّا في «لو» فكقوله تعالى : « وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَآتَقُوا الْمَثُوبَةَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ <sup>(٦)</sup> » ، وقوله تعالى : « لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥٦﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ <sup>(٧)</sup> » ، وتقول :

(١) د ، ط : الماضي .

(٢) ط : لأكرمَنَّكَ .

(٣) الحشر / ١٢ والاية بتمامها : « لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ يُؤْتُواكَ الْآدَبَ بَرُّهُمْ لَا يَنْصُرُونَ » .

(٤) من الآية ١٢١ / الأنعام .

(٥) من الآية ١٢ / الحشر .

(٦) التكاثر / ٥ - ٦ .

(٧) من الآية ١٠٣ / البقرة .

والله أن لوجئتني لجئتك ، واللام جواب القسم ، لا جواب «لو» ولو كانت جواب «لو» ، لَجَأَزَ حَذْفُهَا ، ولا يجوز في مثله ، وكذا تقول : والله لو جئتني ما جئتك ، ولا تقول : لما جئتك ولو كان الجواب لِلَّوْ ، لَجَأَزَ ذَلِكَ ، و (أَنَّ) التي بين «لو» والقسم عند سيبويه<sup>(١)</sup> : مُوطَّئَةٌ كاللام قبل «إِنْ» ، وقبل أسماء الشرط ، وعند غيره زائدة ، وأما في «لولا» فتقول : والله لولا زيد لضربتك ، قال<sup>(٢)</sup> :

٩٣٢ والله لولا شيخنا عَبَادُ \* لَكَمَرُونَا اليومَ أَوْ لَكَادُوا  
واللام جواب القسم ، لا جواب «لولا» ولذا لم يجر حذفها .

وأما في أسماء الشرط فكقوله تعالى : «وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ» ، إلى قوله : «لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ»<sup>(٣)</sup> وقوله : «لَمَنْ يَعْكَ مِنْهُمْ لَآمِلَانَّ جَهَنَّمَ»<sup>(٤)</sup> .

ويجوز قليلاً ، في الشعر : اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدُّره ، كقول الأعشى<sup>(٥)</sup> :

(١) الكتاب ١ / ٤٥٥ بلاق .

(٢) لم أهتم إلى قائله . وهذا رجزٌ ، وحاصل معناه أَنَّ قوماً تبارزوا في عظم الكمر ، جمع كمره ، وهي رأس الذكر ، فيقول هذا الراجز : إِنَّ واحداً من كبارنا اسمه عَبَادُ هو الذي جَعَلْنَا نغلبهم ولولاه لغلِبونا

الخزانة ٤ / ٥٣٠ بلاق ، الاقتضاب ٤١٥ ؛ وفيه : لكمرونا عندها أو كادوا بدل لكمرونا اليوم أو لكادوا .

الشاهد فيه أَنَّ اللامَ في (لكمرونا) في جواب القسم لا في جواب (لولا) عملاً بالقاعدة حينما يجتمع شرط وقسم .  
(٣) آل عمران / ٨١ ، والآية بنهاهما : «وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ» وَلَتَنْصُرُنَّهُ ، قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ .

(٤) الأعراف / ١٨ ، ونصها : «قَالَ أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْمُومًا مَذْمُورًا لَمَنْ يَعْكَ مِنْهُمْ لَآمِلَانَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ» .

(٥) شعر الأعشى ص ٨٢ ، شرح القصائد العشر للبربري ص ٤٤٢ الخزانة ، ٤ / ٥٣٤ ، ٥٤١ ، ٥٤٧ بلاق العيني ٢٨٣ / ٤ و ٤٣٧ / ٣ .

٩٣٣ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ \* لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ<sup>(١)</sup>  
وقال<sup>(٢)</sup>

٩٣٤ لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً  
وقال<sup>(٣)</sup> :

٩٣٥ حلفت<sup>(٤)</sup> له : إن تُدَلِّجَ اللَّيْلُ<sup>(٥)</sup> لَا يَزِلُّ \* أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بِيوتِي سَائِرُ  
وَأَمَّا لَوْ عُكِّسَ<sup>(٦)</sup> الْأَمْرُ ، يعني تَقَدَّمَ الشَّرْطُ عَلَى الْقَسَمِ ، فالواجبُ : اعتبارُ  
الشَّرْطِ ، ولك بعد ذلك إلغاء القَسَمِ نحو : إن جئتني والله أكرمك ، واعتباره مع  
اعتبار الشرط نحو : إن جئتني فوالله لأكرمَنَّكَ .

وتعليلُ هذه الأحكام مبنيٌّ على مقدمة ، وهي أَنَّ أَدَاتِي الْقَسَمِ وَالشَّرْطِ : أَصْلُهُمَا  
التَّصَدُّرُ ، كالاستفهام ، لتأثيرهما في الكلام معنىً ، ثم إِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لِكثرةِ استعمالِهِم  
له ، وَبُعْدَهُمَا (٢٦٣/أ) عَمَّا يُوَثِّرَانِ فِيهِ ، أي جوابهما ، قد يسقط عن درجة تصدُّره على

(١) وَثُنِيَتْ : ابْتُلِيَتْ ، والانتفال : الْجُحُود . أي : لم ننتفل من قَتَلْنَا قَوْمَكَ ، ولم نَجْحَظْ .  
الشاهد فيه أنه يجوز بَقْلَةً في الشَّعْر أن يكون الجوابُ للشَّرْطِ مع تأخره عن القَسَمِ ، فَإِنَّ لَامَ (لَئِنْ) موطئةٌ للقسم  
، وقوله (لا تُلْفِنَا) جواب الشرط دون القسم .

(٢) بعض بني عقيل . الخزانة ٣٥٨/٤ بولاق ، الممع ٤٣/٢ ؛ وفيه : «وَجُوزَ الْفَرَاءِ وَابْنُ مَالِكٍ جَعَلَ الْجَوَابَ  
لِلشَّرْطِ وَإِنْ تَأَخَّرَ ، كَقَوْلِهِ : لَئِنْ كَانَ . . . ، الْعَيْنِي ٢٣٨/٤ ، معجم الشواهد ٤١٩/١ . الشاهد فيه أنه جاء  
(أَصْنَمُ) جواباً مجزوماً لـ (إِنْ) الشرطية بعد تقدم القسمِ المشعر به اللام الموطئة وهو قليلٌ في الشعر .

(٣) أنشدَه القاسم بن معن عن بعض العرب ، هكذا قال البغدادي نقلاً عن الفراء .  
الخزانة ٥٤٠/٤ بولاق ، معاني القرآن للفراء ٦٩/١ ، المقرب ٤٤/١ ، شرح جمل الزجاجي ٥٢٩/١ ،  
١٩٩/٢ .

وأراد بالبيت جماعة من أقاربه أو أهله ، يسيرون أمام المخاطب يحرسونه .  
الشاهد فيه أنه جزم (لا يزل) في ضرورة الشعر بجعله جواب الشرط ، وكان القياس أن يرفع ويجعل جواباً  
للقسم .

(٤) ط : حقلت .

(٥) ط : ليل .

(٦) د ، ط : انعكس .

جوابه، فيلغى باعتباره، أي : لا يكون في الجوابين علامتهما، أمّا الشرط فنحو : أتيتك إن تأتي، وأما القسم فنحو : زيد والله قائم، وزيد قائم والله، فيضعف أمرهما<sup>(١)</sup>، فلا يكون لهما جواب لفظاً، وأمّا من حيث المعنى، فالذي يتقدم على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم، لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط، لأنه أكثر دَوْرَاناً في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية، لتمرّن ألسنتهم عليه، وسماه لغواً فقال تعالى : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ »<sup>(٢)</sup>.

وأيضاً، تأثيره في الأصل، في معنى الجواب : أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ لأن القسم مؤكّد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يَتِمُّ معنى الكلام بدونه، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه، وهو التوقيف<sup>(٣)</sup>، فكانت أداة القسم أَلْيَقَ بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يُلغى، بخلاف الشرط، تقول : أنا والله أكرمك، بالإلغاء، وقد أمكنك أن تعتبره فتقول : لأكرمك، ولا تقول : أنا إن لقيتني أكرمك بالرفع على أن «أكرمك» خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة، بل تقول : أكرمك باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ولهذا حمل قوله<sup>(٤)</sup> :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرِعَ أَخُوكَ تُصْرِعَ ٥٨١

على التقديم والتأخير<sup>(٥)</sup>، لضرورة الشعر.

- (١) م : فيضعف أمرهما، ويصيران بحيث لا جواب لهما.
- (٢) المائدة / ٨٩، والآية بتمامها : « لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ بِهِ، إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَعَنَكُمْ فَقُصِّمُوا إِلَيْهِمْ ذِكْرَ كَفَرْتُمْ أَيْمَانَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ »
- (٣) يقصد أن حصول الجواب متوقف على حصول الشرط.
- (٤) عمرو بن خثّام البجلي أو جرير بن عبد الله البجلي، وهذا الرجز تقدّم غير مرّة.
- (٥) هذا على مذهب سيبويه ٤٣٨/١ بولاق، والتقدير عنده : إنك تُصْرِعُ إن يُصْرِعَ أخوك. والجواب محذوف. وأما على مذهب المبرد، فإنه على إرادة الفاء. [المقتضب ٧٠/٢ الطبعة الأخيرة]. وانظر النحو الكوفي ص ١٢٠، وضرائر الألويسي ص ١٧١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٥.

فإذا تقرّرت هذه المقدمة، قلنا : إذا تقدم القسم على كلمات الشرط، فاعتبار القسم أولى، لتقوّي القسم بالتصدّر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط .

ولا استدلال للكوفيين على أنّ إعمال الأول في باب التنازع أولى، لأنّ الأول، وإن كان بعد من الثاني، إلّا أنّ هذا البعيد تقوّي بالتصدّر الذي هو حقه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه وأصله .

وجاز، قليلاً بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه، كما ذكرنا: أن يرجّح الشرط فيعتبر، لأجل كونه أقرب إلى الجواب، ويلغى القسم، كما مرّ في قوله<sup>(١)</sup>:

لئن مُنيت بنا عن غب معركة . . . البيت ٩٣٣

وإذا تقدم الشرط على القسم، وجب اعتباره، لتقوّيه بالتصدّر مع كونه في الأصل أقوى من القسم، ويجوز لك بعد هذا : اعتبار القسم لإمكانه، نحو: إن أتيتني فوالله لأتيتك، فالقسم وجوابه: جواب الشرط .

ومجوز إلغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا: أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره، فتقول : إن أتيتني والله آتاك، فاتك جواب الشرط، والشرط وجوابه<sup>(٢)</sup> دالٌّ على جواب القسم وسادّ مسدّد .

وأما إذا تقدم «لو» و«لولا» على القسم، فالواجب إلغاء القسم، لأنّ جوابهما لا يكون إلّا جملة فعلية خبرية، ولا يصحّ أن يكون جملة قسمية، تقول: لو جئتني والله لأكرمك، ولولا زيد والله لضربتك .

قوله : «وإن توسّط»، أي القسم، قوله: «بتقدم الشرط»، قد ذكرناه، قوله: «أو

---

(١) الأعشى . والبيت بتمامه :

لئن مُنيت بنا عن غب معركة \* لا تُلفنا عن دماء القوم ننفل

وقد تقدم البيت قبل قليل .

(٢) م : والشرط وجوابه سادّ مسدّد جواب القسم .

غيره» يعني طالب الخبر، كالمبتدأ بلا ناسخٍ أو مع الناسخ، جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى، سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه، فإن تَقَدَّمَ مع الإلغاء<sup>(١)</sup> فنحو : أنا والله إن أتيتني آتِك، ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط، وجواز اعتباره، لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ، والقسم لغو، كما في : زيدُ والله يقوم .

وتقول مع الاعتبار : أنا والله إن تأتي لآتينك، اعتبرته نظراً إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك : زيدُ والله ليقومَنَّ .

وهذا كله بناءً على ما تَقَدَّمَ من أنه، لضعفه، قد يلغى مع إمكان الاعتبار، إذا كان هناك لجوابه طالب آخر .

وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء<sup>(٢)</sup>، فنحو : أنا إن أتيتني والله آتِك، ألغيت لتقدم طالبين للجواب عليه، أعني المبتدأ، والشرط .

وتقول مع الاعتبار : أنا إن أتيتني فوالله لآتينك، جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ .

وإن تَوَسَّطَ القسم بتوسط غير الشرط، أي طالب الخبر عليه، ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه، فإن كان الخبر جملةً، جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو : أنا والله لأقومَنَّ، وأنا والله أقوم .

وإن كان الخبر مفرداً، وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملةً، وذلك نحو : أنا والله قائمٌ .

وعلى هذا، لا يَحْسُنُ إطلاقُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ<sup>(٣)</sup> : وإن توسط بتقدم غير الشرط، جاز اعتباره وإلغاؤه .

(١) د : فإن تقدم فمع الإلغاء ، نحو ...

(٢) د : فمع الإلغاء ، نحو ...

(٣) الإيضاح في شرح الفصل ٢/ ٣٢٥ ، وشرحه على الكافية ص ١٣١ ، والفوائد الضيائية ٢/ ٣٨٥ .

وطريق الحصر أن نقول :

القَسَمُ إمَّا أن يتقدَّم أوَّلُ الكلامِ ، أو يتوسطه ، أو يتأخر عنه ، فإن تقدَّم ، وجب اعتباره ، سواءً وَلِيَهُ الشرطُ نحو : والله (٢٦٣/ب) إن أتيتني لَأَتِيَنَّكَ ، أو ، لا ، نحو : والله إني آتيكَ .

وإن توسط الكلام ، فإمَّا أن يتقدَّم عليه الشرطُ ، أو ، لا ، فإن تقدَّم عليه وَجَبَ اعتبارُ الشرطِ ، وجاز إلغاءُ القَسَمِ واعتباره ، سواءً تقدَّم على ذلك الشرط طالبُ خبرٍ ، نحو : أنا إن أتيتني فوالله لَأَتِيَنَّكَ ، وأنا إن أتيتني والله آتِكَ ، أو لم يتقدَّم عليه ذلك نحو : إن أتيتني فوالله لَأَتِيَنَّكَ وإن أتيتني والله آتِكَ .

وإن لم يتقدَّم الشرطُ على هذا القَسَمِ المتوسط ، فإمَّا أن يتأخَّرَ عنه الشرطُ أو ، لا ، فإن تأخَّرَ ، فإن اعتبرتِ القَسَمَ أُلغِيَ الشرطُ ، نحو : أنا والله إن أتيتني لَأَتِيَنَّكَ ، وإن أُلغِيَتْ اعتبرتِ الشرطُ نحو : أنا والله إن تأتني آتِكَ ، وإن لم يتأخَّرَ عنه الشرطُ ، فإن جاء بعد القَسَمِ جملةٌ جازَ اعتباره وإلغاؤه ، نحو : أنا والله لَأَتِيَنَّكَ ، وأنا والله آتيكَ ، وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه نحو : أنا والله قائمٌ .

وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو : أنا قائمٌ والله ، وإن أتيتني آتِكَ والله .

هذا ، وكل موضع قلنا إن «إن» وما تضمَّن معناها من الأسماء فيه مُلغاة ، أي لا جواب لها ظاهراً ، فالأولى أن لا تعمل ظاهراً<sup>(١)</sup> في الشرط أيضاً ، كما ذكرناه في الجوازم ، فَيَقِلُّ نحو : أَجِيْتُكَ إِنْ تَجِبْنِي ، والله إِنْ تَجِبْنِي لأَكْرِمَنَّكَ .

وقد جاء ذلك في الشعر ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

(١) يعني بأن يكون فعل الشرط ماضياً ، أو مضارعاً منفيّاً بـ (لم) فلا يكون لها أثر ظاهراً فيه .

(٢) الشُّنْفَرِيُّ (لامية العرب ص ٤٥) .

الخرزاة ٥٤١/٤ بولاق ، العيني ٢٦٩/٣ ، المجمع ٣٠/٢ .

والطارق : القادم بالليل . والكاف في (كها) للتشبيه ؛ أي : كهذا .



٩٣٦ فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنَّ لَأَبْرُحُ طَارِقًا \* وَإِنْ يَكُ إِنْسًا، مَاكَهَا<sup>(١)</sup> الْإِنْسُ تَفْعُلُ  
وقوله<sup>(٢)</sup>:

٩٣٧ فَإِنْ تَبْتَشُّ بِالشَّنْفَرَى أُمُّ قَسْطَلٍ \* لَمَّا اغْتَبَطَتْ بِالشَّنْفَرَى قَبْلُ أَطْوَلُ  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

لَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بَيْوتُكُمْ \* لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ ٨١٤  
وقوله<sup>(٤)</sup>:

٩٣٨ إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاءً لَا نِعَالَ لَنَا \* إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

= الشاهد فيه أن أداة الشرط إذا لم يكن لها جواب في الظاهر يجب أن يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى، نحو: أكرمك إن أتيتني، أو معنى فقط؛ نحو: أكرمك إن لم تقطعني، وقد يجيء في الشعر مستقبلاً كهذا البيت مع أنه لا جزء لها في الظاهر وهو خاص بالشعر.

(١) ط: لها بدل: ماكها.

(٢) الشنفرى (لامية العرب ص ٢٦)، الخزاعة ٥٤٤/٤ بولاق. وتبتش: تحزن، والقسطل: الغبار، وأم قسطل: اسم للحرب؛ لأنها تثير الغبار، واغتبطت: فرحت.

الشاهد فيه أن وقوع المضارع شرطاً لـ (إن) التي لا جواب لها في الظاهر ضرورة، والقياس: فإن ابتاست. وجملة (لما اغتبطت) جواب قسم مقدر، ودليل على جواب الشرط المقدر.

(٣) الكميث بن معروف، وهو غير الكميث بن زيد صاحب الهاشميات. وسبق تحريج البيت.

(٤) الأعشى، والبيت من معلقته المشهورة (ديوانه ١٤٧ بيروت، بلا تاريخ)، شرح القصائد العشر للبريزي ص ٤٢٧؛ وفيه: «أي إن ترينا تنبذل مرة، وتننعم أخرى، فكذلك سبيلنا. وقيل: المعنى إن ترينا نستغي مرة، ونفتقر مرة. وقيل: المعنى إن ترينا نميل إلى النساء مرة، وتركهن أخرى. وحذف الفاء لعلم السامع، والتقدير: فإننا كذلك نحفي ونتنعل. و(وما) زائدة للتوكيد».

قال البغدادى في الخزاعة ٥٤٥/٤ بولاق: «ولم يصب البريزي، وشارح جمهرة أشعار العرب في قولها: حذف الفاء لعلم السامع، والتقدير: فإننا كذلك نحفي ونتنعل».

وجعل «إننا كذلك» جواب قسم مقدر، ودليلاً على جواب الشرط المقدر بدليل عدم اقترانها بالفاء.

وانظر الأمالي الشجرية ٢/٢٤٦، ٣٤٥.

الشاهد فيه أن مجيء الشرط (ترينا) مضارعاً ضرورة والقياس: إِمَّا رَأَيْنَا. ولام الموطئة مقدرة قبل إن.

فقول المصنف<sup>(١)</sup>: لزمه الماضي لفظاً أو معنى ليس على الإطلاق، والأولى أن يقول: الأكثر كَوْنُهُ ماضياً لفظاً أو معنى، ويعني بالمعنى، نحو: إن لم تَزُرْنِي لأزورك .

وقد تبين، أيضاً، أن قوله: وكان الجواب للقسم لفظاً، ليس بحتم، بل قد يجيء الجواب للشرط، كقوله<sup>(٢)</sup>:

لئن مُنيت بناعن غِبُّ معركةٍ . . . البيت ٩٣٣

ثم أعلم أنه لو وقع جواب القسم المتقدم على «إن» الشرطية، وما تضمن معناها: فعلاً ماضياً، نحو لفعل، وما فعل، وإن فعل<sup>(٣)</sup>، فالمراد<sup>(٤)</sup> الاستقبال، لكونه ساداً مسدداً جواب الشرط، قال الله تعالى: «وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ<sup>(٥)</sup>»، و: «وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ<sup>(٦)</sup> مِنْ بَعْدِهِ<sup>(٧)</sup>» و: «وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا<sup>(٨)</sup>» إلى قوله: «لَطَلُّوا<sup>(٩)</sup>» .

قوله: «وتقدير القسم كاللفظ به»، أي القسم المُقَدَّر كالملفوظ به، سواء كان

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٨ .

(٢) الأعشى . والبيت بتمامه :

لئن مُنيت بناعن غِبُّ معركةٍ \* لا تُلْفينا عن دماء القوم ننتفل

وقد تقدم هذا الشاهد غير مرة .

(٣) على اعتبار (إن) نافية .

(٤) ط : والمراد .

(٥) البقرة / ١٤٥ ، والآية بتمامها : «وَلَيْنَ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ يَتَّبِعُونَ قِبْلَتَهُمْ بَعْضٌ وَلَيْنَ آتَيْتَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ» .

(٦) قوله : «من أحد من بعده» ليس في ط .

(٧) فاطر / ٤١ ، ونصها : «إِنَّ اللَّهَ يُمَسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا» .

(٨) الروم / ٥١ ، والآية بتمامها : «وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ» .

هناك لام موطئة، كما في قوله: «لَيْنَ أَخْرِجُوا»<sup>(١)</sup>...، أو لم تكن، كما في قوله: «وَلَيْنَ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ»<sup>(٢)</sup>، وقال بعضهم<sup>(٣)</sup> إِنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ» جواب الشرط، والفاء مُقدَّرة<sup>(٤)</sup>، ولم يُقدَّر قسماً.

وهو ضعيف<sup>(٥)</sup>؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر، كقوله<sup>(٦)</sup>:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا \* ..... ٦٩١

(١) الحشر / ١٢، ونصها: «لَيْنَ أَخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَيْنَ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلِّنَنَّ الْأَدْبَرَ ثُمَّ لَا يُصَرُّوكَ».

(٢) الأنعام / ١٢١، والآية بتمامها: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُ يَذْكُرْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفَاسِقٌ إِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْهِ أَزْلَىٰ أَوْ يَهْتَدِي لِحُجَّتِهِ لَوْ كُنتُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ».

(٣) الخوئي. [البحر المحيط ٢١٣/٤].

(٤) ط: مقدر.

(٥) قال أبو حيان: «وهذا الحذف من الضرائر، فلا يكون في القرآن، وإنما الجواب محذوف» (إنكم لمشركون) جواب قسم محذوف، التقدير: والله إن أطعتموهم... [البحر ٢١٣/٤].

(٦) كعب بن مالك الأنصاري (ديوانه ٢٨٨ ط. سامي العاني، بغداد سنة ١٩٦٦م). وقد تقدّم تخريج البيت، وقلنا إن البيت، يُنسب في كتب النحو إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت. وهو بتمامه:

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* والشر بالشر عند الله مثلاً

## [ تَقَدُّمُ هَمْزَةِ الاستفهامِ على أدواتِ الشرطِ ]:

وأما إذا تقدمت<sup>(١)</sup> همزة الاستفهامِ على كلمة الشرط، سواء كانت تلك الكلمة اسماً جازماً، كَمَنْ، وما، وأين، ونحوها، أَوْ حَرْفاً كَإِنْ، ولو، فالجزاء لتلك الكلمة، والاستفهامُ داخلٌ على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما كجملَةٍ واحدة، نحو: أَمَنْ يَضْرِبُكَ تَضْرِبُهُ، بجزم تضربه، وكذا: أَلَوْ ضَرَبَكَ لَضْرَبْتَهُ، وكذا: أَئِنَّ تَأْتِنِي آتِكَ، بالجزم.

ويونس<sup>(٢)</sup> يرفع الجزاء، لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كَلِمِ الاستفهام، بل يقول: مَنْ إِنْ أَضْرَبَهُ يَضْرِبُنِي، بالجزم لا غير، اتِّفَاقاً؛ لأنَّ الهمزة هي الأصلُ في باب الاستفهام.

ويقول في الهمزة: أَئِنَّ أَتَيْتَنِي آتِيكَ، بتقدير: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، وكذا: أَمَنْ تَزُرُهُ يَكْرُمُكَ، بالرفع.

والحقُّ هو الأول، أعني مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ كلمات الشرط، إنما تُلغى إذا تَقَدَّمَ عليها ما يستحق الجواب، على ما مَضَى، وههنا ليس كذلك، فالأولى أن يُجْعَلَ الجوابُ للشرط، ويُجْعَلَ الاستفهامُ داخلاً على الشرط والجزاء معاً، كدخول الموصولِ عليهما معاً، نحو: جاءني الذي إِنْ تَأْتَهُ يَشْكُرُكَ، بِجَزْمٍ يَشْكُرُكَ.

والدليلُ عليه قوله تعالى: « أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ »<sup>(٤)</sup>، والفاء في «فهم»

(١) ط : تقدم .

(٢) الكتاب ١/ ٤٤٣ - ٤٤٤ بلاق . وانظر البحر ٦/ ٣١٠ - ٣١١ .

(٣) الكتاب ١/ ٤٤٣ - ٤٤٤ بلاق .

(٤) الأنبياء / ٣٤، والآية بتمامها: « وَمَا جَعَلْنَا الْبَشَرِ مِنْ قَبْلِكَ الْخَالِدِينَ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ » .

لجواب الشرط، وفي «أفان» للسببية، ولو كان التقدير: أَفَهُمُ الخالدون، لم يقل: **فإن متَّ**، بل كان يقول: **أئن متَّ** فهمُ الخالدون، أي: أَفَهُمُ الخالدون **إنَّ** <sup>(١)</sup> **متَّ**، والأصل **عَدَمُ الحُكْمِ بزيادةِ الفاءِ** <sup>(٢)</sup>.

وأما الهمزة الداخلة على «إذا» فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء، لأنه ليس بجزاء، كما مضى في الظروف المبنية، بل هو <sup>(٣)</sup> «موضوع موضع الجزاء لغرض» <sup>(٤)</sup> ذكرته <sup>(٥)</sup> هناك، فليست «إذا» إذن، مع جملتيها، كأن مع جملتيها، بل مرتبة جزائها التقدُّم، من حيث المعنى، على «إذا» لأنه عاملها، كما تبين في الموضع المذكور، فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه.

فمن ثمَّ لم تأتِ الفاء في قوله تعالى: «... أَءَاذُنَا كُنَّا عَظَمَاءُ وَفُتْنَاءُ نَا لَمَبْعُوثُونَ» <sup>(٦)</sup> خَلْقًا جَدِيدًا <sup>(٧)</sup>؛ لأنَّ التقدير: أثنا لفي (٢٦٤/أ) خَلَقِ جديد إذا متنا.

ولهذا كثيراً ما يُكرَّر الاستفهام في «إنَّا» نحو قوله: «أءَاذُنَا كُنَّا عَظَمَاءُ وَفُتْنَاءُ نَا لَمَبْعُوثُونَ» <sup>(٨)</sup>، لطول الكلام وبعْد العهد بالاستفهام حتى يُعْلَمَ أَنَّ حَقَّ الاستفهام أن يدخل على ما هو في موضع الجواب، كما كرر قوله: «فلا تحسبنهم» بعد قوله: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ... <sup>(٩)</sup> لما طال الكلام، والفاء في «فلا تحسبنهم» زائدة <sup>(١٠)</sup>!

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ٨٤/٢.

(٢) انظر البرهان ٣٦٧/٢، بدائع الفوائد ٤٩/١.

(٣) في هذا الشرح.

(٤) ط : ساقط .

(٥) ط : لعرض .

(٦) د ، ط : ذكرناه .

(٧) ط : «لفي خلق جديد» ، وهو تحريف .

(٨) الإسراء / ٤٩ ، والآية بتمامها: «وَقَالُوا أَءِذَا كُنَّا عَظَمَاءُ وَفُتْنَاءُ نَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا» .

(٩) الصافات / ٥٣ .

(١٠) آل عمران / ١٨٨ ، ونصها: «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» .

(١١) انظر البحر ١٣٨/٣ ، المشكل ١٧٠/١ .

والعامل في «إذا» قوله «لَمَدِيُون» مع أَنَّ في أوله همزة الاستفهام، و«إِنَّ»، ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما، وذلك للغرض المذكور فيما تقدم، فهو مثل قولك: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، «انتصاب» «يوم» بقائمه، على الصحيح، على مايجيء مع كونه خبراً، لِإِنَّ؛ لِغَرَضٍ أَدْرَكُهُ هُنَاكَ<sup>(١)</sup>.

### [دُخُولُ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ]:

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا دَخَلَ عَلَى الشَّرْطِ، فَإِنْ قَصِدْتَ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ الثَّانِي مَعَ جَزَائِهِ، جَزَاءً لِلأَوَّلِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ فِي الْأَدَاةِ الثَّانِيَةِ، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي الْجَوَازِمِ عِنْدَ ذِكْرِ مَوَاقِعِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي الْجَزَاءِ، تَقُولُ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَإِنْ سَلَّمْتَ فَلَكَ كَذَا، وَإِنْ سَأَلْتَ فَإِنْ أَعْطَيْتَكَ فَعَلَيَّ كَذَا؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ بَعْدَ السُّؤَالِ.

وَإِنْ قَصِدْتَ إِلْغَاءَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الثَّانِي، لِتَخْلُلَهَا بَيْنَ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ، الَّذِي هُوَ جَزَاؤُهَا مَعْنًى، أَعْنِي الشَّرْطَ الْأَوَّلَ مَعَ الْجَزَاءِ<sup>(٢)</sup> الْأَخِيرَ فَلَا يَكُونُ فِي أَدَاةِ الشَّرْطِ الثَّانِي فَاءً، كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

٩٣٩ فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا، إِنْ وَأَلَّتْ\* رَجُلِي<sup>(٤)</sup> مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَا لَعَاً  
فهو بمنزلة: والله إن أتيتني لآتينك، فثاني الشرطين لفظاً: أولهما معنى.

(١) يأتي تفصيل ذلك في الحديث عن (أما) بعد قليل.

(٢) ط: الجواب.

(٣) هذا من مقصورة ابن دُرَيْدٍ المشهورة. (شرح مقصورة ابن دريد ص ٣٣، للمصاوي مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٩٥١م).

الخزانة ٥٤٨/٤ بولاق، المغني ص ٨٠١، وفيه: «وَأَلَّتْ: نَجَتْ، لَعَا: كَلِمَةٌ تَقَالُ لِلْعَاثِرِ دُعَاءً لَهُ بِالسَّلَامَةِ مِنْ عَثَرَتِهِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ نَجَوْتَ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ، ثُمَّ إِنْ عَثَرْتَ ثَانِيَةً فَقُولَا لِي: لَا لَعَاً؛ أَيْ: لَا نَجَاةَ». الشاهد فيه أَنَّهُ إِنْ دَخَلَ الشَّرْطُ عَلَى شَرْطٍ مِنْ دُونِ فَاءٍ، كَانَ الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ، وَكَانَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ مَعَ جَوَابِهِ جَوَابَ الشَّرْطِ الثَّانِي، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ وَأَلَّتْ نَفْسِي فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا فَقُولَا: لَا لَعَاً.

(٤) م، ط: نفسي.

ومثله : **إِنْ تُبِتَ<sup>(١)</sup> إِنْ تَذَنْبُ : تُرْحَمُ ، أَيْ : إِنْ أَذْنِبْتَ فَإِنْ تَبِتَ<sup>(٢)</sup> تُرْحَمُ ،** وكذا إِنْ  
كَانَ أَكْثَرُ مِنْ شَرْطَيْنِ ، نَحْوُ : **إِنْ سَأَلْتَ إِنْ لَقَيْتَنِي إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ : أُعْطِيَتْكَ ، أَيْ :**  
**إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَإِنْ لَقَيْتَنِي فَإِنْ سَأَلْتَنِي أُعْطِيَتْكَ ، فَقَوْلُكَ فَإِنْ سَأَلْتَنِي مَعَ الْجَزَاءِ :**  
**جَوَابُ : فَإِنْ لَقَيْتَنِي ، وَقَوْلُكَ : فَإِنْ لَقَيْتَنِي مَعَ جَزَائِهِ جَوَابُ : إِنْ دَخَلْتَ ، . . . وَعَلَى**  
**هَذَا فِقْسُ ، إِنْ كَانَ أَكْثَرَ .**

---

(١) د : إِنْ تُبِتَ .

(٢) د : تَبِتَ .

## [ أَمَّا : معناها ، وأحكامها ]

قوله : «أَمَّا»<sup>(١)</sup> : للتفصيل ، والتَّزَمَ حَذَفُ فِعْلِهَا ، وَعَوَّضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِئِهَا : جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيْزِهَا مطلقاً ، مثل : أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فزِيدٌ منطلق ، وقيل : هو معمول المحذوف مطلقاً .  
وقيل : إن كان جائز التقديم ، فَمِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا فَمِنَ الثَّانِي .

اعْلَمْ أَنَّ «أَمَّا» موضوعةٌ لِمَعْنَيْنِ : لتفصيل مجمل ، نحو قولك هؤلاء فضلاء ، أَمَّا زَيْدٌ فَفَقِيهٌ ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَمُتَكَلِّمٌ ، وَأَمَّا بَشْرٌ فَكُذَّاءٌ ، إلى آخر ما تَقَصَّدُ ، ولا ستلزام<sup>(٢)</sup> شيءٍ ، لشيءٍ ، أي أَنَّ ما بعدها شيءٌ يلزمه حكمٌ من الأحكام ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ إنَّ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، لِأَنَّ مَعْنَى الشَّرْطِ ، أَيْضاً ، هُوَ اسْتِلْزَامُ شَيْءٍ لشيءٍ ، أي استلزام الشرط للجزاء ، كما ذَكَرْنَا فِي الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَّةِ<sup>(٣)</sup> ، والمعنى الثاني ، أي الاستلزام : لازم لها في جميع مواقع استعمالها ، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تنجرد عنه ، وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها ، أَيْضاً في جميع مواقعها ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ » بعد قوله : « فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ »<sup>(٤)</sup> ، على معنى : «وَأَمَّا الراسخون» .

وهذا ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمِلاً فِي هَذَا الْمَقَامِ<sup>(٥)</sup> ، إِلَّا أَنَّ جَوَازَ السَّكُوتِ عَلَى مِثْلِ قَوْلِكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَقَاتِلٌ ، يَدْفَعُ دَعْوَى لَزُومِ التَّفْصِيلِ فِيهَا .

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٢ ، والفوائد الضيائية ٣٨٧/٢ .

(٢) معطوف على قوله : لتفصيل مجمل . (٣) في هذا الشرح .

(٤) آل عمران / ٧ ، والآية بتمامها : « هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ » . [انظر البحر / ٣٨٥/٢]

(٥) أي في الآية المذكورة وما أشبهها . (٦) د : التزام .



وَأَمَّا بَيَانُ معنى الشرط فيها، فَبَيَانُ نَقُولَ: هي حرفٌ بمعنى «إِنْ»، وَجَبَ حذف شرطها لِكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعةً للتفصيل وهو مقتضٍ تكررهما، كما ذكرنا من قولنا: أَمَّا زَيْدٌ فَفَقِيهٌ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَمُتَكَلِّمٌ . . . فيؤدّي إلى الاستثقال، لهذا أيضاً، وأيضاً، حذف ذلك وجوباً لِعَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ماهو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام .

تفسير ذلك: أَنَّ أصل: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ: أَمَّا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ قَائِمٌ يعني: إِنْ يَكُنْ، أي إِنْ يَقَعُ فِي الدُّنْيَا شَيْءٌ، يَقَعُ قِيَامُ زَيْدٍ، فهذا جزمٌ بوقوع وقطع به، لَأَنَّهُ جَعَلَ وَقُوعَ قِيَامِهِ وَحَصُولَهُ لازماً لوقوع شيءٍ في الدنيا، ومادامت الدنيا باقيةً، فلا بُدَّ من حصول شيءٍ فيها، ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء: لزوم القيام لزَيْدٍ، حذف الملزوم هو الشرط، أي: «يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ»، وأقيم ملزوم القيام وهو زَيْدٌ، مُقَامَ ذَلِكَ الملزوم، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر، لأنَّ فاء السببية: ما بعدها لازمٌ لما قبلها، فحصل غرضك الكلي .

فقد تَبَيَّنَ أَنَّهُ حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعه، شيان مقصودان مُهِمَّان: أَحَدُهُمَا تخفيفُ الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، والثاني قيامُ ماهو (٢٦٤/ب) الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم، أعني الشرط، وَحَصَلَ، أيضاً من قيام جزء الجزاء موقع الشرط ماهو المتعارف عندهم من شغل حيز<sup>(١)</sup> واجب الحذف بشيءٍ آخَرَ، أَلَّا تَرَى أَنَّ حَذْفَ خبر المبتدأ بعد «لولا»، وبعد الْقَسَمِ، لم يُحذف وجوباً إِلَّا مع سَدِّ جواب «لولا» وجواب القسم مَسَدَّهُ، وَحَصَلَ أيضاً، بقاء الفاء متوسطةً للكلام كما هو حَقُّها، ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في أول الكلام .

(١) أي حيز الشيء الواجب الحذف .

وكذا ، يتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء : المفعول به ، أو الظرف ، نحو : « فَأَمَّا <sup>(١)</sup> أَلْيَتِيمٌ فَلَا تَقْهَرُ <sup>(٢)</sup> » ، وَأَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَنَا ذَاهِبٌ ، إذا قصدت أنهما ملزومان لحكم ، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم ، وذهابي : لازماً <sup>(٣)</sup> ليوم الجمعة ، وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو : أَمَّا مَجْرُداً فَإِنِّي ضَارِبُكَ ، والمفعول المطلق نحو : أَمَّا ضَرَبَ الْأَمِيرِ فَإِنِّي ضَارِبُكَ ، والمفعول له ، نحو أَمَّا تَأْدِيئاً فَأَنَا ضَارِبُكَ ، فلا يستنكر عمل مابعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممنوعاً في غير هذا المَوْضِعِ ، لأنَّ تقديم معمولات المذكورة ، لأجل الأغراض المهمة المذكورة .

ولا تقول ، مثلاً : إن جئتني ، زيداً فأنا ضارب ، على أن زيداً مفعول ضارب ، إذ لم يحصل بالتقديم شيء من تلك الأغراض .

ثم إنه يجوز التقديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع من التقديم غير الفاء ، نحو : أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْداً سَآثِرٌ وكذا نحو : أَمَّا زَيْداً فَمَا أَضْرَبُ .

ولا تُقَدِّمُ من أجزاء الجملة شيئين فصاعداً ؛ لأنك لا تتجاوز قَدْرَ الضرورة ، فلا تقول : أما زيدٌ ، طعامك فلا يأكل .

وقد تقع كلمة الشرط ، مع الشرط ، من جملة أجزاء <sup>(٤)</sup> الجزاء ، مَقَامَ الشرط ، كقوله تعالى : « فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ <sup>(٥)</sup> » أي : أَمَّا يَكُنْ شيء ، فإن كان من المُقَرَّبِينَ فله رَوْحٌ وَرَيْحَانٌ ، فقوله : رَوْحٌ ، جواب «أَمَّا» <sup>(٦)</sup> ، استغنى به

(١) ط : وأما ، وهذا تحريف .

(٢) الضحى / ٩ . انظر الجنى الداني ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٣) تقديره : وأن يكون ذهابي لازماً .

(٤) م ، د : من جملة جزاء إما مقام شرطها ، كقوله تعالى ...

(٥) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ ، ونصهما : « فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَحَنَّتْ يَتِيمٌ » . انظر الجنى ٥٢٥ - ٥٢٦ .

(٦) انظر دراسات ق ١ / ٣٣٥ - ٣٣٦ ، والمقتضب ٧٠ / ٢ ، والمُشْكِل ٣٥٤ / ٢ - ٣٥٥ .

عن جواب «إن» والدليل على أنها ليست جواب «إن»: عَدَمُ جوازِ أَمَّا إن جِئْتَنِي أَكْرَمُكَ، بِالْجَزْمِ، ووجوبِ أَمَّا إن جِئْتَنِي فَأَكْرَمُكَ، مع أنك تُجَوِّزُ إن ضَرَبْتَنِي أَكْرَمُكَ بِالْجَزْمِ، أكثر من: إن ضَرَبْتَنِي فَأَكْرَمُكَ، قال تعالى: «وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلْنَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ<sup>(١)</sup>»، أي: أَمَّا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ، فإذا ما ابتلاه يقول.

ولأنما وَجَبَتْ<sup>(٢)</sup> الفاءُ في جواب «أَمَّا»، ولم يَجْزِ الْجَزْمُ وإن كان فعلاً<sup>(٣)</sup> مضارعاً، فلم يَجْزِ: أَمَّا زَيْدٌ يَقُمْ: لأنه لَمَّا وَجَبَ حَذْفُ شَرْطِهَا فلم تعمل فيه، قُبِحَ أن تعمل في الجزء الذي هو أَبْعَدُ منها، من الشرط، أَلَّا تَرَى أنه إذا حذف الجزء في نحو: أَتَيْكَ إن أَتَيْتَنِي، فالأصل أَلَّا<sup>(٤)</sup> تعمل الأداة في الشرط<sup>(٥)</sup>، فالجزاء، بعدم الانجزام عند حذف الشرط أولى.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَفْعَلْ وَإِلَّا أَضْرِبُكَ<sup>(٦)</sup>، فإنما انجَزَمَ الجِزَاءُ لِعَدَمِ لزومِ حَذْفِ الشرط ههنا.

و «أَمَّا»: بمعنى «إن»، كما ذَكَرْنَا، وَأَمَّا تَفْسِيرُ سَيُوبِهِ<sup>(٧)</sup> لقولهم: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، بِمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ<sup>(٨)</sup> قائم، فليس لأن «أَمَّا» بمعنى «مهما». وكيف؟ وهذه حرف، و «مهما» اسم، بل قَصْدُهُ إلى المعنى البحت؛ لأن معنى مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ قائم: إن كان شَيْءٌ فزَيْدٌ قائم، أي: هو قائم البتة.

(١) ط: ابتليه.

(٢) الفجر/ ١٦؛ ونصها: «وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنَلْنَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ».

(٣) ط: وجبت.

(٤) يعني: وإن كان جوابها فعلاً مضارعاً.

(٥) ط: فالأصل أن تعمل الأداة...

(٦) لأن الأصل أن يكون شرطها حينئذ ماضياً أو مضارعاً منفيّاً بِ (لَمْ).

(٧) أي بجزم الجواب، مع أن الشرط محذوف.

(٨) قال سيوبه: «وَأَمَّا (أَمَّا) ففيها معنى الجِزَاء، كأنه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره فهو منطلق». [الكتاب

٣١٢/٢ بولاق].

(٩) انظر المقتضب ٣٥٤/٢، و ٢٧/٣، والخصائص ٣١٢/١ - ٣١٣.

ويجوز أن يكون «أما» عند الكوفيين: «إن» الشرطية ضُمَّت إليها «ما» عند حذف شرطها، على ما بيَّنت<sup>(١)</sup> من مذهبهم في: «أما»<sup>(٢)</sup> أنت منطلقاً، انطلقت<sup>(٣)</sup>.

ولا تحذف الفاء في جواب «أما» إلا لضرورة<sup>(٤)</sup> الشَّعر، نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

٩٤٠ فَأَمَّا الصَّدُورُ، لا صدور لجعفر<sup>(٦)</sup> \* ولكن أعجازاً شديداً ضريرها

أومع قول محذوف يدل عليه محكيه، كقوله تعالى: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ<sup>(٧)</sup> تَكُنْ يَا بَنِيَّ<sup>(٨)</sup>»، أي فَيَقَالُ لهم: أَفَلَمْ تَكُنْ.

ولا يقع بين «أما» وفائها، جملة تامَّة مستقلة، نحو: أما زيد قائم، فعمرو كذا؛ لأنَّ الواقع بينهما، كما مَضَى، جُزْءُ الْجَزَاءِ، المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه مابعد الفاء، فلا يكون جملة تامَّة مستقلة.

واعلم أنه<sup>(٩)</sup> يأتي بعد «أما»، ما يتكرر ذكره بعد فائها، وذلك إمَّا مصدر مكرر

(١) في الشرح الأول، باب خبر كان وأخواتها.

(٢) «والتقدير فيه: أن كنت منطلقاً انطلقت معك». [الإنصاف، المسألة ١٠ (٥٢/١)]. وأن ههنا يراها الكوفيون بأنها شرطية أنابت مناب (إن).

(٣) م: أما أنت منطلقاً، انطلقت، كما مرَّ في قسم الأسماء.

(٤) انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦ وما بعدها.

(٥) قائله من قبيلة تسمى الضباب، بكسر الضاد.

الخزانة ٥٥١/٤ بولاق، ابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩؛ وفيه: فاما صدور بدل فاما الصدور.

والأعجاز جمع عجز، وهو من كل شيء مؤخره. وأراد به ههنا النساء؛ لأنهن متأخرات خلف الرجال.

الشاهد فيه أنه لا تحذف الفاء من جواب (أما) إلا في الضرورة، فإنَّ التقدير: فلا صدور لجعفر. وأقول: قد حُوِّلَتْ هذه القاعدة في أحاديث شريفة. [انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦].

(٦) ط: لديكم.

(٧) ط فاما... ألم، وهو تحريف.

(٨) الجاثية/ ٣١، والآية بتمامها: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ يَا بَنِيَّ تَكُنْ عَلَيَّكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا تُجْرِمُونَ».

[انظر معاني الفراء ٤٩/٣].

(٩) ط: أنه قد يأتي...

ضمناً بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: أَمَّا سِمْنَا، فسمين، وأَمَّا علماً فعالم، وأَمَّا صفة تكرر لفظها بعد الفاء، نحو قولك: أَمَّا صديقاً مصافياً فليس بصديق، وأَمَّا عالماً فعالم ونحو ذلك، وإمّا غير ذلك نحو: أَمَّا البصرة فلا بصرة لك، وأَمَّا أبوك فلا أبالك وأما العبيد فذو عبيد<sup>(١)</sup>، وأَمَّا زيد فقد قام زيد.

فالمنكر من المصدر والوصف، يجب عند الحجازيين، نصبهما<sup>(٢)</sup>، ويختار ذلك بنو تميم، لا إلى حدّ الوجوب، والمعرّف من المصدر، يَجِبُ رفعه عند بني تميم، على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه<sup>(٣)</sup>، والأولى أنهم يُجيزون الرفع والنصب فيه، كما يجيء وأما الحجازيون فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرّف من الوصف، مرفوعٌ عند الجميع (٢٦٥ / أ) بلا خلاف.

وأَمَّا غير المصدر والوصف، فمرفوعٌ عند الجميع معرّفاً كان أو منكراً إلا ما سيّجيء.

فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك، على الابتداء عند الفريقين، وأَمَّا النصب، فإن سيبويه<sup>(٤)</sup> ذكر أن ذلك، في المصدر، معرّفاً كان أو منكراً، على أنه مفعول له عند الحجازيين، فقال شراح كلامه: وذلك لأنه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له، فمعنى، أَمَّا سِمْنَا فسمين: مهما يذكر زيد لأجل السّمّن فهو سمين، وكذا المعرّف نحو: أَمَّا العِلْمَ فعالم، أي: مهما يذكر زيد لأجل العِلْم فهو عالم.

قال<sup>(٥)</sup> سيبويه<sup>(٦)</sup>: ونصب المنكر عند بني تميم على الحال، قال: لأنهم لمّا لم

(١) هكذا مثّل سيبويه في الكتاب ١٩٥/١ بولاق.

(٢) التثنية باعتبار أن المنكر قد بين باثنتين، هما: المصدر، والوصف.

(٣) الكتاب ١٩٥/١ وما بعدها. ط. بولاق.

(٤) الكتاب ١٩٥/١ وما بعدها. وانظر المقتضب ٣٥٤/٢، والأمالى الشجرية ٣٤٩/٢، والهَمْع ٦٨/٢.

(٥) م: وحمل سيبويه نصب المصدر المنكر على الحال... (٦) الكتاب ٣٨٤/١ هارون.

يُجِيزُوا فِي مَعْرِفِ الْمَصْدَرِ إِلَّا الرِّفْعَ، عَلِمْنَا أَنَّ نَصْبَ الْمَنْكُرِ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلِ فِيهِ إِمَّا مَحْذُوفٌ قَبْلَهُ، كَمَا تَقُولُ فِي أَمَّا عَلِمًا فَعَالَمٌ: مَهْمَا تَذَكَّرَ زَيْدًا عَالِمًا فَهُوَ عَالِمٌ، أَوْ الْمَذْكُورَ بَعْدَهُ، أَيِ: عَالِمٌ، فِي مِثَالِنَا، فَيَكُونُ حَالًا مُؤَكَّدَةً.

قَالَ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup>: «أَمَّا الرِّفْعُ فِي الْمَصْدَرِ فَعَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْعَائِدُ إِلَيْهِ مَحْذُوفٌ، فَمَعْنَى أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ، أَيِ: فَعَالَمٌ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٢)</sup> أَيِ: لَا تُجْزَى فِيهِ.

أَقُولُ: وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ نَصْبُ مَعْرِفِ الْمَصْدَرِ: أَنَّهُمْ جَوَّزُوا، عَلَى مَا حَكَى سَيَبَوِيهِ<sup>(٣)</sup> عَنْهُمْ، أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالَمٌ بَزِيدٍ، أَيِ فَهُوَ عَالِمٌ بَزِيدٍ الْعِلْمَ، فَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ عَنْدهُمْ: أَمَّا الضَّرْبُ فَضَارِبٌ، أَيِ: فَأَنَا ضَارِبٌ النَّاسَ، فَيَكُونُ نَصْبُ الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفِ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِمَا بَعْدَ الْفَاءِ.

وَأَمَّا نَصْبُ الْوَصْفِ الْمَنْكُرِ، فَعَلَى الْحَالِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ أَحَدُ الشَّيْثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ حَالًا عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ.

وَأَقُولُ: كَوْنُ الْمَصْدَرِ الْمَنْصُوبِ مَفْعُولًا لَهُ عِنْدَ الْحَجَازِيِّينَ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ كَذَا لَجَازَ: أَمَّا لِلْسَّمَنِ فَمَسْمِينِ، وَأَمَّا لِلْعِلْمِ فَعَالَمٍ.

وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: الْمَنْصُوبُ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ وَالْحَجَازِيِّينَ فِي الصِّفَةِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ، وَفِي الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفِ، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِمَا بَعْدَ الْفَاءِ، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَعَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، مَا بَعْدَ الْفَاءِ خَبْرُهُ، بِلَا تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ، كُلُّ ذَلِكَ عِنْدَ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ.

(١) الْكِتَابُ ١/٣٨٦ هَارُونَ.

(٢) الْبَقَرَةُ / ١٢٣، وَالْآيَةُ بِتَمَامِهَا: «وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ».

(٣) ط: أَيِ لَا يَجْزِي فِيهِ شَيْئًا.

(٤) الْكِتَابُ ١/٣٨٥ هَارُونَ.

وَكَشَفُ الْقِنَاعِ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ :

إِنْ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ إِنَّمَا يَقَالُ إِذَا ادَّعَى شَخْصٌ ثُبُوتَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ يُدَّعَى لَهُ ذَلِكَ، فَيُسَلِّمُ السَّامِعُ بَعْضَ تِلْكَ الدَّعَاوَى أَوْ يَدْفَعُ، كَمَا تَقُولُ، مَثَلًا: أَنَا سَمِينٌ وَأَنَا عَالِمٌ، فَيَقُولُ السَّامِعُ: أَمَّا سَمِينًا<sup>(١)</sup> فَلَسْتَ بِسَمِينٍ، وَأَمَّا عَالِمًا<sup>(٢)</sup> فَعَالِمٌ، فَهَذَا حَالٌ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَمَّا إِذَا كُنْتَ سَمِينًا، وَادَّعَيْتَ ذَلِكَ فَلَسْتَ بِسَمِينٍ، وَأَمَّا إِذَا كُنْتَ عَالِمًا، أَيَّ أَبَدَيْتَ مِنْ نَفْسِكَ الْعِلْمَ وَتَزَيَّنْتَ بِهِ وَادَّعَيْتَ ذَلِكَ، فَأَنْتَ فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ، كَمَا يَقَالُ: إِذَا كُنْتَ مُؤْمِنًا فَكُنْ مُؤْمِنًا، وَإِذَا كُنْتَ عَالِمًا فَأَنَا عَالِمٌ مِثْلَكَ، وَإِذَا كُنْتَ فِي أَمْرٍ فَكُنْ فِيهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا﴾<sup>(٣)</sup>، عَلَى أَحْسَنِ التَّأْوِيلَاتِ<sup>(٤)</sup>، أَيَّ: يَا أَيُّهَا الْمَدْعُونَ لِإِلْيَانٍ: آمِنُوا حَقِيقَةً، فَالْحَالُ، عَلَى هَذَا، مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ يَكُنْ شَيْءٌ فَأَنْتَ عَالِمٌ عَالِمًا أَيَّ: أَنْتَ عَالِمٌ حَقِيقَةً، حِينَ كُنْتَ عَالِمًا صَوْرَةً، وَفِي زِيٍّ الْعُلَمَاءِ.

والمصدر المنكّر بمعنى الوصف، حالٌ أيضاً، على هذا الوجه، أو نجعله مفعولاً مطلقاً، على أنَّ معنى، أَمَّا سِمْنًا فسمين: إن يكن شيء فهو سمين سِمْنًا، وكذا في نحو: أَمَّا سِمْنًا فلا سِمْن، أي: أَمَّا يكن شيء فلا سِمْن فيه سِمْنًا.

وَأَمَّا الْمَصْدَرُ الْمَعْرُوفُ، فَمَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، لِأَغْيَرٍ، مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ، فَمَعْنَى، أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ: أَمَّا يَكُنْ شَيْءٌ فَزَيْدٌ عَالِمٌ الْعِلْمِ.

وأما الكلام على أنه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو: أَمَا سِمْنَا فَمَا  
أَنْتَ بِسَمِينٍ، أَوْ فَأَنْتَ<sup>(٥)</sup> سَمِينٌ، فقد مرَّ أنه للغرض المذكور.

(۱) ط : سمیناً .

(۲) ط : عالماً .

(٣) النساء ١٣٦، ونَصُّهَا: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا! آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ. وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا».

(٤) ومن هذه التاويلات أن المعنى: استمروا واثبتوا. (٥) د، ط: فإنك.

وَأَمَّا الرفع نحو: أَمَّا السَّمْنُ فسمينُ وَأَمَّا الْعِلْمُ فعالمٌ، فإنما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لأنَّ التقدير: أَمَّا السَّمْنُ فأنت صاحبه، وسمينُ، وعالمٌ، في مثله، خَبَرُ مبتدأ محذوف، أي: أنتَ سَمِينٌ، وَزَيْدٌ عالمٌ، ومعنى سمين وعالم، ذوسمين وذوعلم، فهو كالظاهر القائم مقام المضمَر، نحو<sup>(١)</sup>:

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ \* [نَعَصَ الموتُ ذا الغنى<sup>(٢)</sup> والفقيرا] ٦٠

وكذا حال الرفع في غير المصدر، نحو: أَمَّا العبيدُ فذو عبيد، أي أنت صاحبهم ولم تقل: فذوهم، لأنَّ «ذو» لا يضاف إلى مضمَر.

وكذا الوصفُ المرفوعُ، نحو: أَمَّا الْعِلْمُ فعالمٌ، أي: فأنت عالمٌ أي: فأنت هو، وَأَمَّا نحو: أَمَّا العلمُ فلا علم، وَأَمَّا العالمُ فلا عالم، فاستغراق، لا علم، ولا عالم، كالضمير الراجع إلى المبتدأ، وقولك: أَمَّا العلمُ، فَلَكَ عِلْمٌ، أي لك شيء منه، وَأَمَّا العالمُ فلست بعالمٍ أي: لست به.

وإنما اكتَفَوْا، مطرداً، في مثل هذا الخبر، السَّادُّ مَسَدُّ المضمَر، وإن لم يَطْرُدْ ذلك في غيره، على الأصَحَّ، كما مضى في باب المبتدأ، نحو: زيد ضرب (٢٦٥/ب) زيد، لأنهم لما غَيَّرُوا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسُّطِ الفاء فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر.

وَأَمَّا غير المصدر والصفة، نحو: أَمَّا العبيدُ فذو عبيد، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، مُعَرِّفاً كان أو، لا.

وَرَوَى يُونُسُ<sup>(٣)</sup> عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ نَضْبَهُ، قال سيويهِ<sup>(٤)</sup>: هي

(١) سبق تخريجه ص ٢٧٣ من القسم الأول.

(٢) ليس في د، ط.

(٣) في سيويهِ ٣٨٩/١ هارون: «وزعم يونسُ أنَّ قومًا من العرب يقولون: أَمَّا العبيدُ فذو عبيد، وَأَمَّا العبدُ فذو

عبيد، يُجرونه مُجرى المصدر سواء». (٤) الكتاب ٣٨٩/١ هارون؛ وفيه: وهو قليلٌ خبيثٌ...».



خبيثة<sup>(١)</sup> قليلة، قال، ومع ذلك، لا يجوز هذا النصب الضعيف في المَعْرِفِ، إِلَّا إذا كان غير مُعَيَّن، لِيَكُونَ في موضع الحال، كما في: الجَمَاءُ الغفير، وَأَمَّا إذا أردت بالعبيد عبيداً مُعَيَّنَةً، فلا يجوز فيه إِلَّا الرفع، كما في قولك: أَمَّا البصرة فلا بَصرة لك، وَأَمَّا أبوك فلا أبا لك.

أَقُولُ: أَمَّا الحمل على الحال في مثله فضعيف، ولا معنى له، بل هو على أنه مفعولٌ به لِمَا بَعْدَ الْفَاءِ، لِأَنَّ معنى ذو عبيد: أي يملكهم، وذلك، كما رَوَى الْكِسَائِيُّ: أَمَّا قَرِيشاً فَأَنَا أَفْضَلُهُمْ، أي أغلبهم في الفضل.

وقولهم: أَمَّا أَنْ يَكُونَ عَالِماً فَهُوَ عَالِمٌ، «أَنْ» فيه مبتدأ، أي: أَمَّا كونه عالماً فحاصل، والخبر مدلول ما بعد الفاء، وكذا قولهم: أَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَالِماً فَهُوَ عَالِمٌ، أي: أَمَّا عَدَمُ كونه عالماً فليس بحاصل.

وقال سيويه<sup>(٢)</sup>: «لا» في: أَنْ لَا يَكُونَ، زائدة، كما في قوله: «لِتَلَايَعَلَّ أَهْلُ آلِ كَتَبٍ»<sup>(٣)</sup>.

وفي الصور التي ذكرتها خَبَطُ كثيرٌ للنحاة، وهذا الذي ذكرته أقرب عندي.

وقد تُحذف<sup>(٤)</sup> «أَمَّا» لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى: «وَرَبِّكَ فَكَّرْ» وَتَبَاكَ

(١) عَلَّقَ السِّيرَافِيُّ على هذه العبارة، فقال:

«وكان المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهاً، وكان سيويه يُجيز النصب على ضعفه، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَبِيدُ بِغَيْرِ أَعْيَانِهِمْ لِيَلْحَقَ بِالْمَصَادِرِ الْمُبْهَمَةِ.

وكان الزَّجَّاجُ يتأول في نصب العبيد تقدير الملك، والملك مصدر، كأنه قال: أَمَّا مَلِكُ الْعَبِيدِ، كما تقول:

أَمَّا ضَرَبَ زَيْدٌ فَأَنَا ضَارِبُهُ». [سيويه ٣٨٩/١ هارون هاشم (١)]

(٢) عبارة سيويه ٣٩٠/١ هارون كماليلي:

«... فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَمَّا أَنْ لَا يَكُونَ يَعْلَمُ فَهُوَ يَعْلَمُ وَأَنْتَ تَرِيدُ يَكُونُ، كما جاءت: «لِتَلَايَعَلَّ أَهْلُ

آلِ كَتَبٍ» في معنى لِأَنَّ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ».

(٣) الحديد / ٢٩، والآية بتمامها: «لِتَلَايَعَلَّ أَهْلُ آلِ كَتَبٍ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ

اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ». (٤) ط: يحذف.

فَطَهَّرُوا<sup>(١)</sup> وَالرُّجُفَ فَاهْجُرْهُ<sup>(٢)</sup>، و: هَذَا فَلْيَذْوَوهُ<sup>(٣)</sup>، و: «فِي ذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا»<sup>(٤)</sup> وإنما يَطْرُدُ ذلك، إذا كان مابعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوب به أو بمفسر به، فلا يقال: زيدا فضربت، ولا زيدا فضربته، بتقدير «أما»، وأما قولك: زيد فوجد، فالفاء فيه زائدة<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانِكْحُ فَنَاتَهُمْ \* ... ٧٧

قد ذكرنا في باب<sup>(٧)</sup> المبتدأ، أن مثله على كلامين<sup>(٨)</sup> عند سيبويه، وعلى زيادة الفاء عند الأخفش<sup>(٩)</sup>

وإنما<sup>(١٠)</sup> جاز تقدير «أما» بالقيد المذكور، لأن الأمر، لإلزام الفعل لفاعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسبا لإلزام الفعل أو تركه للمفعول وذلك بأن يقدر

(١) المُذْثَر / ٣، ٤، ٥.

(٢) ص / ٥٧؛ ونصها: «هَذَا فَلْيَذْوَوهُ حَيْرَوعَاقٍ».

(٣) يونس / ٥٨، والآية بتمامها: «قُلْ يَفْضِلُ اللَّهُ وِرْثَتَهُ فَيُذْكَرُ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ».

(٤) المقتصد ١/٣١٣، إيضاح الشعر ٧٤/ب، المساعد ١/٢٤٦.

(٥) لم يُعْرِفْ. والبيت بتمامه:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانِكْحُ فَنَاتَهُمْ \* وأكرمة الحيين خلوكما هيا

وقد تقدم تخريج البيت.

(٦) في الشرح الأول.

(٧) في الكتاب ١/٧٠ بولاق: ساق سيبويه هذا الشاهد على أن (خَوْلَان) على تقدير مبتدأ، ولا يصح كونه مبتدأ

دخلت الفاء على خبره؛ لأنه لا يجوز زيد فمنطلق.

وفي ١/٧٢ بولاق: أن الشاعر جاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر.

(٨) في معاني القرآن للأخفش ١/٨٠ مابلي:

«... لو قلت: عبد الله فينطلق، لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمر... وهو مثل قوله:

وقائلة: خَوْلَانُ فَانِكْحُ فَنَاتَهُمْ...»

كانه قال: هؤلاء خَوْلَانُ، كما تقول: الهلاك فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلاك فانظر إليه، فأضمر الاسم،

وإذن فإن الأخفش لم يذهب إلى زيادة الفاء كما نسب إليه!

(٩) د: وإنما جاز ذلك في الأمر والنهي خاصة مع المنصوب بهما فحسب؛ لأن الأمر لإلزام الفعل...

«أَمَّا» قبل المنصوب، وتدخل<sup>(١)</sup> فاؤها على الأمر والنهي، فإن ما قبل فاء «أَمَّا» ملزوم لما بعدها، كما ذكرنا.

وأما قوله تعالى: «وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّ قُلُوبَهُمْ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وَإِذْ أَعْرَضْتُمْ عَنْهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْأَى»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا»<sup>(٤)</sup>...  
فلإجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، كما ذكر سيويه في نحو قولهم: زيد حين لقيته فأنا أكرمه، على ما مر في الجواز، وذلك في «إذ» مطرد، على ما مر في الظروف المبنيّة.

ويجوز أن يكون قوله: «وَإِذْ أَعْرَضْتُمْ عَنْهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ»<sup>(٦)</sup>، من باب: «وَالرَّجَزَ فَاهْجُرْ»<sup>(٧)</sup> أي: مما أضمر فيه «أَمَّا».

وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو «فَمَسَّ قُلُوبَهُمْ»<sup>(٨)</sup> و «فَأَوْأَى»<sup>(٩)</sup> و «فَأَقِيمُوا»<sup>(١٠)</sup> في الظروف الماضية التي هي: «وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا»<sup>(١١)</sup> و «وَإِذْ أَعْرَضْتُمْ عَنْهُمْ»<sup>(١٢)</sup>: «فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا»<sup>(١٣)</sup>،

(١) م: ويجيء بالفاء في الأمر والنهي...

(٢) الأحقاف / ١١، والآية بتمامها: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَا كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسَّ قُلُوبُهُمْ هَذَا إِفْكٌ قَدِيرٌ».

(٣) الكهف / ١٦، ونصها: «وَإِذْ أَعْرَضْتُمْ عَنْهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْأَى إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرٍ كَرِيمًا».

(٤) المجادلة / ١٣، ونصها: «مَا أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ حُنُوكُمْ صَدَقَتْ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ».

(٥) من الآية ١٦ / الكهف.

(٦) من الآية ١٣ / المجادلة.

(٧) من الآية ٥ / المدثر.

(٨) من الآية ١١ / الأحقاف.

(٩) من الآية ١٦ / الكهف.

(١٠) من الآية ١٣ / المجادلة.

(١١) من الآية ١١ / الأحقاف.

(١٢) من الآية ١٦ / الكهف.

(١٣) من الآية ١٣ / المجادلة.

وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي مُحالاً لما ذكرنا في نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلَقٌ :، مِنْ الغَرَضِ المعنوي، أي قَصْدُ الملازمة، حتى كَأَنَّ هذه الأفعال المستقبلية، وَقَعَتْ في الأزمنة الماضية، وصارت لازمةً لها، كُلُّ ذلك لِقَصْدِ المبالغة.

قوله : «وهو معمولٌ لما في حَيِّزِها، أي : ما بين «أَمَّا» والفاء : معمول لما في حَيِّزِ الفاء، أي لما بعدها، وليس ذلك بِمُطْلَقٍ عند المَصْنَفِ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المبتدأ في نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، خارجٌ عنه، إذ العاملُ فيه الابتداءُ عنده، وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو قوله: «فَأَمَّا<sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ<sup>(٣)</sup>»، خارجة عنه.

قوله : «مطلقاً» أي سواء كان ما بعد الفاء شيءٌ يجب له صدر الكلام كإِنَّ، وما، النافية في نحو: أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّكَ مُسَافِرٌ، أو لم يكن، وذلك لِلغَرَضِ المذكور. هذا مذهب المبرد<sup>(٤)</sup>، واختاره المصنف<sup>(٥)</sup>.

وقال بعضهم : هو معمولٌ للمحذوف مطلقاً، أي سواء كان بعد الفاء شيءٌ يمنع مِنْ عَمَلِ ما بعده<sup>(٦)</sup> الفاء فيما قبلها، أو، لا.

فنحو أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، عنده، بتقدير: أَمَّا ذَكَرَ زَيْدٌ فَهُوَ قَائِمٌ، وَأَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فزَيْدٌ قَائِمٌ، أي : أَمَّا ذَكَرْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . . .

وليس ذلك بشيءٍ، إذ لو كان كذلك لَجَازَ النصبُ في نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ، على تقدير: أَمَّا ذَكَرْتَ زَيْدًا فَهُوَ قَائِمٌ، ولا يجوز اتفاقاً، ولجاز الرفع في أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فزَيْدٌ قَائِمٌ، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد أي قائم فيه.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، ٢٦٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٢.

(٢) ط : أما ، بلا فاء ، وهذا تحريف.

(٣) الواقعة / ٨٨.

(٤) المقتضب ٢/٧٠.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٢.

(٦) ط : يمنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء . . .

ولإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهب، نظرًا إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو: أما زيد فقامت.

ولم ينتبهوا إلى أن التقديم في مثل هذا المقام الخاص، للأغراض<sup>(١)</sup> المذكورة.

وذهب المازني إلى أنه: إن لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدير، كأن، و«ما»، أو مانع آخر من (٢٦٦/أ) عمل العامل فيما قبله، ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: أما زيداً فأنا رجل ضارب، أو كون المعمول تمييزاً وعامله اسم تام، نحو: أما درهماً فعندي عشرون، أو كون العامل مع نون التأكيد نحو: أما زيداً فلا ضربته، أو صلة<sup>(٢)</sup> نحو: أما القميص فإن تلبس خير لك، فإن لم يكن أحدها، فالعمل لما بعد الفاء، وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع، فالعامل هو المقدر، وهو معنى قوله: وإلا فمِن الثاني.

وليس، أيضاً بشيء، لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد، وهو الفاء، فلا بأس بجوازه مع مانعين أو أكثر، لأن الغرض<sup>(٣)</sup> مهم، فيجوز، لتحصيله، إلغاء ما نعين فصاعداً، والدليل على ذلك: امتناع النصب في نحو: أما زيد، فإنه قائم، ولو كان معمولاً لمقدر لم يمتنع تقدير ناصب، نحو: ذكرت، وغيره.

قال ابن خروف: وقد تبدل<sup>(٤)</sup> الميم الأولى من أما<sup>(٥)</sup> ياء<sup>(٦)</sup>، قال<sup>(٧)</sup>:

٩٤١ رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ \* فَيُضْحَى ، وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيُخْصَرُ

(١) م: للغرض الذي ذكرنا. (٢) د: وإما صلة. (٣) م: لأن الغرض قوي.

(٤) المغني ص ٧٩. (٥) «فقالوا: «أَيُّمَا» هروباً من التضعيف...» [المتع ٣٧٥/١].

(٦) عمر بن أبي ربيعة. (ديوانه ٩٤).

الخزانة ٤٢١/٢، ٥٥٢/٤ بولاق، الأزهية ١٤٨ ط ٢، رصف المباني ٩٩، شرح جمل الزجاجي ٥٧٤/٢،

المغني ص ٧٩، المتع ٣٧٥/١.

و(عارضت): غدت في عرض السماء. (يُضْحَى): يبرز للشمس.

(يُخْصَر): يبرد. والبيت كناية عن مواصلة السفر في النهار، وفي العشي. الشاهد فيه أنه قد تبدل الميم الأولى

من (أما) ياء، فيقال: أَيُّمَا.

## [حَرْفُ الرَّدْعِ ، وَأَوْجُهُ اسْتِعْمَالِهِ]

قوله : «حَرْفُ الرَّدْعِ : كَلَّا ، وقد جاء بمعنى : حقاً<sup>(١)</sup>» .

الرَّدْعُ بمعنى الزَّجْر<sup>(٢)</sup> ، تقول لشخص ، فلان يبغضك ، فيقول : كَلَّا ، رَدْعاً لك ، أي : ليس الأمر كما تقول ، وتكون ، أيضاً ، رَدْعاً للطالب ، كقوله تعالى : «رَبِّ ارْجِعُونِ \* ﴿١١٦﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا<sup>(٣)</sup>» ، وقد يكون «كَلَّا» ، من كلام المتكلم بما قبلها ، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء مُنْكَرٍ ، فيذكر بعده «كَلَّا» بياناً لكونه مُنْكَرًا ، كقوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا<sup>(٤)</sup>» ، وقد يكون «كَلَّا» بمعنى «حقاً» كقوله تعالى : «كَلَّا ، وَالْقَمَرِ<sup>(٥)</sup>» ، و : «كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ<sup>(٦)</sup>» ، فيجوز أن يجاب بجواب القسم ، كما في الآية ، وأن لا يجاب ، كقوله تعالى : «كَلَّا لَنُحِبَّكَ الْوَاعِلَةَ<sup>(٧)</sup>» ، و : «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّاقِيَ<sup>(٨)</sup>» ، وليست للرَّدْعِ ، إذ لا معنى له إلَّا<sup>(٩)</sup> بالنظر إلى ما قبلها .

وقد تحتل<sup>(١٠)</sup> المعنيين ، كما في قوله : «ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّا إِنَّكَ كَانْتَ لَا تَتَذَكَّرُ<sup>(١١)</sup>» .

(١) على رأي الكسائي ، وتلميذه نُصَيْرُ بْنُ يَوْسُفَ ، ومحمد بن أحمد واصل . [الجنى الداني ٥٧٧] . وانظر البرهان ٣١٤ / ٤ ، ٣١٥ .

(٢) وهذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين . [الجنى ٥٧٧] .

(٣) المؤمنون / ٩٩ ، ١٠٠ : «حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١١٦﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ» .

(٤) مريم / ٨١ ، ٨٢ ، ونصها : «وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا» .

(٥) المدثر / ٣٢ .

(٦) العلق / ٦ .

(٧) القيامة / ٢٠ .

(٨) القيامة / ٢٦ .

(٩) د : سقطت الا . (١٠) ط : يحتمل . (١١) المدثر / ١٥ ، ١٦ .

وإن كانت بمعنى «حقاً» لم يَجُزِ الوقفُ عليها، لأنها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك إذا كانت للردع، لأنها ليست من تمام ما بعدها، وكأنَّ الفعل الذي هي من تمامه محذوفٌ لأنَّ الحرفَ لا يستقلُّ، أي: كلاً لا تقل، أو ليس الأمر كذا..

وإذا كانت بمعنى «حقاً» جاز أن يقال إنها اسم، بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تَرَدُّعُ المخاطبَ عما يقوله تحقيقاً لِيُضِدَّهُ، لكنَّ النُحاةَ حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى «حقاً» أيضاً، لَمَّا<sup>(١)</sup> فَهِمُوا مِنْ أَنَّ المقصود به تحقيق الجملة، كالمقصود بِإِنَّ، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية.

---

(١) من هنا إلى آخر العبارة مذكورٌ بَنَصِّهِ وَقَصِّهِ فِي الْفَوَائِدِ الضَّيائية ٣٩١/٢ - ٣٩٢.  
وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَامِي (مُتَوَفَّى سَنَةِ ٨٩٨هـ) قَدْ تَأَثَّرَ بِالرُّضِيِّ تَأَثُّراً كَبِيراً.

## [تاءُ التأنِيثِ : المُرَادُ منها، وأحكامُها]:

قوله: «تاءُ<sup>(١)</sup> التأنِيثِ الساكنة، تلحق الماضي لتأنِيثِ المسند إليه،» «فإن كان ظاهراً غيرَ حقيقيٍّ فمخيرٌ، وأمَّا إلحاق علامة» «التثنية والجمعين فضعيف».

اعْلَمْ أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنِيثِ بالمسند، مع أنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند، للاتصال الذي بين الفعل، وهو الأصل في الإسناد وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون<sup>(٢)</sup> الفاعل كجزءٍ من أجزاء الفعل، حتى سكن اللام من نحو: ضربت، لئلا يتوالى أربع حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة، ألا تَرَى إلى وقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه في نحو يضربان، وتضربون، وتضربين، فتأنِيثِ الفعل لتأنِيثِ فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر، كقول الحجاج: يا حَرْسِي<sup>(٣)</sup>: اضربا عنقه، أي: اضربْ اضربْ، وقوله تعالى: «رَبِّ ارْجِعُونِ<sup>(٤)</sup>»، أي: ارجِعْني، ارجِعْني، ارجِعْني<sup>(٥)</sup>.

وهذه التاء ساكنةٌ بخلاف تاءِ الاسم؛ لأنَّ أصلَ الاسم الإعرابُ وأصلُ الفعل البناء، فنبّه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته لأنها كالحرف الأخير ممّا تلحقه، وبحركة تلك على إعراب ما وليته، ودليل كونها كلام الكلمة: دَوْرَانُ الإعراب عليها في نحو: قائمة.

وتقلب الاسمية في الوقف هاء، بخلاف الفعلية، إذ القلب تصرفٌ وهو بالمعرب أولى.

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٣، والفوائد الضيائية ٣٩٣/٢.

(٢) م: وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو: ضربت حتى سكن اللام...

(٣) الحرس واحد حُرَّاس السلطان.

(٤) المؤمنون/ ٩٩، ونصّها: «حتى إذا جاء أحدَهُم الموتُ قالَ رَبِّ ارْجِعُونِ».

(٥) فتح القدير ٤٩٨/٣؛ وفيه أيضاً: «وإنما قال (ارجعُون) بضمير الجماعة لتعظيم المخاطب».



ولكون أصل التاء الفعلية هو السكون، لم تُرَدِّ اللام المحذوفة للساكين في : رَمَتَا، وَغَزَتَا، لِأَنَّ التاءَ، وإن تحركت لأجل الألف التي بعدها، وهي كجزء الكلمة، فالحركة باعتبارها كاللازمة، إِلَّا أَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السُّكُونُ، فالحركة عليها كَلَّا حركة، بخلاف حركة اللام في : لم يخافا ولم يخافوا، و: خافا، و: خافوا، و: خافي، و: خافين، وبيعنَ وقولنَ، فإن عين الفعل في هذه لم تحذف لأن سكون لام المضارع ليس بأصلٍ حتى إذا تحرك لعارض قلنا: الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية، بل أصله تحرك اللام، وكذا الأمر، أصله المضارع، والأصل في، اضرب: لِتَضْرِبَ، كما يَبَيَّنُ، فأصل لام: لم يخافا، وخافا، ولم يقلوا وقولا: هو الحركة، وهي الآن متحركة (٢٦٦/ب) بحركة كاللازمة، لأنها لأجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة، بخلاف نحو: لم يَخَفِ اللهَ، وَخَفِ اللهَ، ولم يَبِعِ الثوبَ، وبع الثوب، ولم يَقُلِ الْحَقَّ، وَقُلِ الْحَقَّ؛ لِأَنَّ اللامَ وإن كان أصلها الحركة، إِلَّا أَنَّهَا عَارِضَةٌ لَيْسَتْ كَالْلازِمَةِ، لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الثَّانِيَةَ مَنْفَصِلَةٌ.

وكذا لم تُرَدِّ اللام في : اخشونَ، واخشينَ، وإن تَحَرَّكَ الواوُ، والياءُ، لِأَنَّ أَصْلَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ: السُّكُونُ، كالتاء الفعلية.

وجاءت لغة ضعيفة، باعتداد حركة التاء، لِكَوْنِ<sup>(١)</sup> الْأَلْفِ كجزء الكلمة، فقالوا: رَمَاتَا وَغَزَاتَا، ولا تقول: رماتِ المرأة، لأن الحركة لأجل كلمة منفصلة، ليست كجزء ما قبلها، إذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير.

قوله: «وَأَمَّا إِيحَاقُ عَلَامَةِ التَّشْنِيعِ وَالْجَمْعَيْنِ فَضَعِيفٌ»، يعني نحو: قاما أخواك، وقاموا إخوانك، وَقُفِّنَ النِّسَاءُ، فتكون الألف والواو والنون مثل التاء، حروفاً مُنْبَتَةً مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، أَنَّ الْفَاعِلَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعٌ.

(١) م، د: لأن الألف لكونها ضميراً مرفوعاً متصلاً كجزء الكلمة، فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة فيقولون:

رماتا، وغزاتا، ولا يقولون: رماتِ المرأة...

ولا تكون أسماء ضمائر، لِثَلَا يُلْزَمَ ، إذن، تَقَدُّمُ الضمير على مفسِّره من غير فائدة، كما حصلت في : نَعَمْ رجلاً، وَرَبُّهُ عبداً، وفي باب التنازع، ولكونها حروفاً لا ضمائر، جازَ استعمالُ الواوِ في غير العُقلاء، نحو: أَكَلُونِي البراغيثُ، وقيل: إنما فعل ذلك<sup>(١)</sup>، لأن الأكل في الأصل موضوع للعُقلاء، وجاز استعمال النون<sup>(٢)</sup> في الرجال، كقوله<sup>(٣)</sup>:

..... يعصِرْنَ السليطَ أَقاربُهُ ٣٧٦

ويجوز أن يريد بالأقارب : النسوة.

هذا ما قاله<sup>(٤)</sup> النحاة، ولا مَنَعَ مِنْ جَعَلَ هذه الأحرفِ ضمائرَ وإبدالِ الظاهر منها<sup>(٥)</sup>، وأما الفائدةُ في مثل هذا الإبدالِ فما مرَّ في بدلِ الكلِّ من الكلِّ، أو تكون الجملة<sup>(٦)</sup> خبر المبتدأ المؤخر، والغرض كون الخبر مُهِمًّا<sup>(٧)</sup>

(١) أي استعمال الواو في غير العُقلاء.

(٢) أي نون النسوة في قوله (يعصرن).

(٣) الفرزدق ، والبيت بتمامه:

ولكن ديا في أبوه وأمه \* بخوران يعصرن السليطَ أَقاربُهُ

وقد تقدم تخريجه في باب الضمائر.

(٤) ط : هذا ما قالوا، ولا منع . . .

(٥) وهو أن يكون (أقاربه) بدلاً من الضمير في (يعصرن).

(٦) أي أن يكون جملة (يعصرن) خبراً مقدماً، كأنه قال: أَقاربُهُ يَعَصِرْنَ السليطَ، فقدم للضرورة. [انظر التكملة

٨٦/٢ هامش ٢].

(٧) د : مبهماً.

## [التَّنْوِينُ : أنواعه ، حَذْفُه في العَلَمَ:]

قوله: «التنوين نونٌ ساكنةٌ، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل» «وهو للتمكن، والتذكير، والعوض، والمقابلة، والترنم ويحذف من العَلَم موصوفاً بابين، مضافاً إلى عَلم».

(التنوين<sup>(١)</sup> في الأصل، مصدر<sup>(٢)</sup> «نَوْنْتُ» أي أدخلت نوناً)، قوله: «نونٌ ساكنةٌ» يدخل فيه نون «مِنْ»<sup>(٣)</sup>، ولم يكن، قوله: «تتبع حركة الآخر» يخرج أمثالها، لأنَّ آخر هذه الكلمات نونٌ ساكنةٌ، لا<sup>(٤)</sup> أنَّ نونها تتبع حركة أواخرها.

وقد استفيد منه أن التنوين وجودي، بعد الحركة، وإنما أطلق قوله حركة الآخر، ولم يقل آخر الاسم: ليشمل تنوين الترنم<sup>(٥)</sup> في الفعل، كقوله<sup>(٦)</sup>:

... \* وقولي إن أصبت لقد أصابن ٤

قوله: «لا لتأكيد الفعل» يخرج نون التوكيد الخفيفة.

وإنما لم يُجعل للتنوين في الكتابة، في الرفع والجرّ، صورة، لأن الكتابة مبنيّة على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجرّاً، فلذا كتب في حال النصب ألفاً؛ لأنه يقلب ألفاً فيه.

(١) انظر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه في إيضاح الزّجاجي ص ٩٧. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٣، والفوائد الضيائية ٣٩٥/٢.

(٢) العبارة ساقطة من ط.

(٣) ط: يدخل فيه نون (من)، ولذّن، ولم يكن...

(٤) ط: إلّا نونها لا تتبع حركة أواخرها...

(٥) تسمية النّحة لهذا النوع من التنوين ترنم فيها تسامح، فالذي صرّح به سيويه، وحققه ابن هشام، أنه تنوين جيء به لقطع الترنم، وإن الترنم إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها مد الصوت بها، وهو يرد في إنشاد بعض بني تميم فإذا أنشدوا، ولم يترنموا جاؤوا بالنون مكان حرف الإطلاق. [انظر سيويه ٢٩٨/٢ بولاق، والمغني ٤٤٧].

(٦) سبق تخريجه ص ٣٤ من القسم الأول.

وقد ذَكَّرْنَا أَقْسَامَ<sup>(١)</sup> التنوين في أوَّل الكتاب.

قوله: «يُحذف من العَلَم الموصوف بـابن مضافاً إلى عَلم»، نحو: جاءني زيد ابن عمرو، وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين عَلمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه، وَخَطَّأً بحذف أَلِف «ابن»، وكذلك في قولك: هذا فلان بن فلان؛ لأنه كناية عن العَلم، وكذا: طامر بن طامر، وهَيَّ بن بَيَّ، وَضَلَّ ابن ضَلَّ<sup>(٢)</sup>، لأنه قد يُعَبَّرُ به عَمَّن لا يُعرف، على إجرائه مُجرى العَلم، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة.

فإن لم يكن بين عَلمَين، نحو: جاءني كريم ابن كريم، أو: زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألف خَطَّأً، لِقَلَّةِ الاستعمال<sup>(٣)</sup>، وكذا إذا لم يقع صفة نحو: زيد: ابن عمرو، على أنه مبتدأ وخبر، لِقَلَّةِ استعماله أيضاً كذلك، مع أنَّ التنوين حُذِفَ في الموصوف لكونه مع الصفة كاسمٍ واحدٍ، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العِلَّةُ موجودةً في المبتدأ والخبر.

وَحُكِّمُ «ابنة»: حُكِّمُ «ابن»، وفي الوصف بينت<sup>(٤)</sup>، وجهان، كما مرَّ في باب النداء<sup>(٥)</sup>، وحذفه في نحو قوله<sup>(٦)</sup>:

### وحاتمُ الطَّائِي وَهَّابُ المِثِّي ٥٤٤

(١) تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العِوض، وتنوين الترَّسَم، والتنوين العالي، وتنوين المنادى عند الاضطراب، وتنوين مالا ينصرف عند الإضطراب، والتنوين الشاذ، وتنوين الحكاية. [الأشباه

١٠٥/٢]، وانظر تعريف كُلِّ في [الجَنَى ص ١٤٤ وما بعدها، وفي الفوائد الضيائية ٣٩٦/٢].

(٢) هذه الأمثلة الثلاثة تطلق على مَنْ لا يُعرف، ولا يُعرَف له أَب. وَضَلَّ في [اللسان] بِضَمِّ الضَّادِ.

(٣) د : استعماله.

(٤) ط : بينت.

(٥) في الشرح الأول.

(٦) امرأة من بني عُقَيْل، أو امرأة من بني عامر، وسبق تخريج هذا الرجز.

وقوله<sup>(١)</sup>:

٩٤٢ فالفيتة غير مستعجب\* ولا ذاكِرَ الله إلا قليلا

ضرورة، وقُرِئ في الشذوذ<sup>(٢)</sup>: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾».

### [نونا التوكيد : الشديدة ، والخفيفة]:

قوله : «نون التوكيد»<sup>(٣)</sup> : خفيفة ساكنة، ومشددة مفتوحة، تختص «بالفعل المستقبل، في الأمر والنهي والاستفهام والتمني» «والعرض والقسم، وقلت في النفي، ولزمت في قسم مثبت».

«وكثر في مثل : إِمَّا تَفْعَلْنَ، وما قبلها، مع ضمير» «المذكرين، مضموم، ومع المخاطبة مكسور، وفيما» «عداه مفتوح، - وتقول في التثنية وجمع المؤنث: اضربان» «واضربنان»<sup>(٤)</sup> ولا تدخلهما الخفيفة خلافاً لِيُونُسَ<sup>(٥)</sup>، وهما في «غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن.» «فكالم متصل، ومن ثم قيل: هل ترين وترون وترين»، «واغزون واغزون واغزون، والمخففة تحذف للساكين وفي» «الوقف فيرد ما حذف، والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً».

(١) هو أبو الأسود الدؤلي (ديوانه ٢٠٣ تحقيق عبد الكريم الدجيلي، بغداد سنة ١٩٥٤م).

الخزانة ٥٥٤/٤ بلاق، سيبويه ٨٥/١ بلاق، الخصائص ٣١١/١، رصف المباني ٤٩، ضرائر الشعر ١٠٥، الإفصاح ٥٦؛ وفيه: «يريد: ذاكِرَ الله، فحذف لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولولا ذلك لجر، فقال: (ولا ذاكِرَ الله)، وقد روي بالجر». قوله: «رُوي بالجر»، أي بجر (ذاكر) على العطف على «غير»، وجعل (لا) زائدة، كقوله تعالى: «ولا الضالين»... [إيضاح المفصل ٢٧٨/٢].

الشاهد فيه أنّ حذف التثنية من (ذاكر الله) لضرورة الشعر.

(٢) هي قراءة أبي عمرو، وزعم أبو الحسن أن عيسى بن عمَرَ أجاز نحو ذلك. [ابن يعيش ٣٥/٩].

(٣) الإخلاص / ١، ٢.

(٤) ط: التأكيد. وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣٣، والفوائد الضيائية ٤٠٣/٢.

(٥) هذا مذهب الكوفيين. [الإنصاف، المسألة ٩٤].

(٦) الكتاب ٥٢٧/٣ هارون، والخصائص ٩٢/١.

إنما حُرِّكَتِ المَشْدَدَةُ بالفتحة (٢٦٧/أ) لثقلها وخفة الفتحة، وكُسِرَتْ بعد ألف الاثنين وألف الفصل، نحو: اضْرِبْ بَانْ واضْرِبْ بَانْ، تشبيهاً بنون الإعراب التي في المضارع، فإنها تكسر بعد الألف نحو: تضربان، وكذا النون في الاسم المثنى نحو: الزيدان.

قوله: «تختص بالفعل المستقبل»، إنما لم تدخل على الحال والماضي، لما مرَّ في المضارع، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب، كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، وأمَّا في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل إلا بعد أن يدخل على الفعل ما يدل على التأكيد أيضاً، كلام القسم نحو: والله لأضربنَّ، و«ما» المزيدة نحو: إمَّا تفعلنَّ؛ ليكون ذاك الأول توطئةً لدخول نون التأكيد، وإيذاناً به.

ثم الطلب على ضَرَّتَيْنِ: إما طلب وجود الفعل، أو عدمه، كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني، أو السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام، نحو: افْعَلْنَ ولا تَفْعَلْنَ، وهَلَّا تَفْعَلْنَ وَلَا تَفْعَلْنَ وليتكَ تَفْعَلْنَ وهل تَفْعَلْنَ، وكذا جميع أدوات الاستفهام، اسمية كانت أو حرفية، قال: <sup>(١)</sup>

٩٤٣ أفعِد كندة تمدحنَّ قَبِيلاً

(١) الْمُقَنَّنُ الكِنْدِيُّ، كما في سيبويه ١٥١/٢ بولاق، وهذا الشطر الذي نسب سيبويه لم ينسبه الأعلام ولم يكمله.

وقال البغدادي في الخزانة ٥٥٨/٤ بولاق: إنه من الشواهد الخمسين التي لم يُعرف لها قائلٌ.

ونسب في حواشي الخزانة ٢٩/١ بولاق إلى امرئ القيس.

وهو في: الهمع ٧٨/٢، ومعجم الشواهد ٢٧٣/١.

(وكندة): قبيلة من اليمن من كهلان بن سبأ. وأصل القبيل: الجماعة من قوم مختلفين، ولكنه أراد بها ههنا

القبيلة بني الأب الواحد، وذلك لِتَقَارُبِ المعنى فيهما.

والشاهد: توكيد «تمدحن» في سياق الاستفهام.

وتقول: كَمْ تَمْكُنْ، وانظر متى تَفْعَلْنَ، قال<sup>(١)</sup>:

٩٤٤ فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ \* مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

والخبر المصدّر بحرف التأكيد نحو: والله لتضربن، وكذا كل أداة شرط بعدها «ما» الزائدة، سواء جاز حذفها كما في: إِمَّا تَفْعَلْنَ، ومتى ما تَفْعَلْنَ، وأَيُّهُمْ مَا يَفْعَلْنَ، وَأَيَّامًا تَفْعَلْنَ، وأينما تكوننَّ، أو كانت لازمةً للكلمة الشرط، كإِذَا، وحيثما.

وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله<sup>(٢)</sup>

٩٤٥ فَمَهُمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تُعْطِكُمْ \* وَمَهُمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارَةٌ تَمْنَعَا

وقوله<sup>(٣)</sup>:

٩٤٦ نَبْتَمْ نَبَاتَ الْخَيْرِ زَانِيٍّ فِي الْوَعَى<sup>(٤)</sup> \* حديثاً متى<sup>(٥)</sup> مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا<sup>(٦)</sup>

---

(١) لم يُعْرَفَ . وقال البغدادى إنه من الأبيات التي لم يُعْرَفَ لها قائل . الخزانة ٥٥٨/٤ بولاق، سيبويه ١٥١/٢ بولاق، العيني ٣٢٥/٤، الهمع ٧٨/٢ .

والمساعي : المناقب ، والمآثر .

والشاهد فيه : توكيد (نفعن) بالنون الخفيفة المبذلة ألفاً لوقوعها بعد الاستفهام .

(٢) ابن الخرع، كما في سيبويه ١٥٢/٢ بولاق . أو الكُمَيْت بن ثعلبة، وهو جدُّ الكميّ بن معروف، الشاعر الجاهلي، كما في الخزانة ٥٥٩/٤ بولاق .

وهو في : الهمع ٧٩/٢، العيني ٣٣٠/٤، البغداديات ص ٣١٤ .

والشاهد فيه : توكيد جواب الشرط (تمنعن) بالنون الخفيفة، المبذلة ألفاً .

(٣) النجاشي الشاعر، كما في الخزانة ٥٦٣/٤ بولاق .

وهو في : سيبويه ٥١٥/٣ هارون، ضرائر الشعر ٣٠، العيني ٣٤٤/٤، الهمع ٧٨/٢ .

والشاهد فيه : (ينفعا) بنون التوكيد، وهو جواب الشرط، وليس من مواضع النون؛ لأنه خبرٌ يجوز فيه الصّدق والكذب، ولكنه أكد تشبيهاً بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب [سيبويه ٥١٥/٣ هارون هامش (٥)] .

(٤) ط : الثرى .

(٥) ط : متيما .

لكنه أَقْلُ من دخولها في الشرط.

ورُبَّما دخلت في الشرط بلا تَقَدُّمٍ «ما» نحو: إِن تَفْعَلَنَّ أَفْعَلْ، قال<sup>(١)</sup>:

٩٤٧ مَنْ تَثْقِفَنَّ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ<sup>(٣)</sup> فَلَيْسَ بِأَيِّ\* أَبْدَأُ وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ<sup>(٤)</sup> شَافِي<sup>(٥)</sup>

وتجيء النون، أيضاً، بعد الأفعال المستقبلية التي تلحق أوائلها «ما» المزيّدة في غير الشرط، اختياراً، لكن قليلاً، نحو: بِجَهْدٍ ما يِلْغَنُ، وَبِعَيْنٍ ما أَرَيْنَكَ<sup>(٦)</sup>، أي: أتحقق الذي أراه فيك، وبألم ما<sup>(٧)</sup> تُخْتِنَنَّهُ، يُضْرَبُ لِمَنْ يَطْلُبُ أَمراً لا يناله إلاّ بمشقة، و:

وَمِنْ عِضَةٍ ما يَنْبِتَنَ شَكِيرُهَا<sup>(٨)</sup> ٢٥١

يضرب لمن كان له أصل وأمانة تدل على كون شيء آخر، وقلما يقولن، وكثير ما يقولن، وربما يقولن.

---

(١) امرأة يقال لها بنت مرة بن عاهان.

الخزانة ٥٦٥/٤، ٥٦٦ بولاق، سيبويه ١٥٢/٢ بولاق، المقتضب ١٤/٣ [الطبعة الأخيرة]، المقرب

٨٦/١، العيني ٣٣٠/٤، ضرائر الشعر ٣٠.

وثقفته: ظفرت به، وثقفته: أخذته، وثقفت الحديث: فهمته والجميع من باب فرح، وأتب: راجع.

أي من تظفر به من باهلة، لا تدعه يرجع إلى أهله سالماً.

الشاهد فيه أنه ربما دخلت النون في الشرط بلا تقدم (ما) الزائدة وليس من مواضعها.

(٢) ط: يثقفن.

(٣) ط: منكم.

(٤) ط: قتيلة.

(٥) ط: شاف.

(٦) مثّل. مجمع الأمثال ١٠٠/١. وقد تقدّم غير مرّة.

(٧) «أي لا يكون الختان إلاّ بالألم» ومعناه أنه لا يُدْرَك الخير ولا يُفعل المعروف إلاّ باحتمال مشقة... [مجمع

الأمثال ١٠٧/١]، وانظر سيبويه ١٥٣/٢ بولاق.

(٨) علمنا قبل أنه يروى مثلاً. مجمع الأمثال ١٠٧/١.

ويروى صدرأ لبيت، أو عجزأ لبيت.



وإنما كان دخولها مع «ما» التي في الشرط أكثر منها في غيره؛ لأن الشرط يشبه النهي في الحزم وعدم الثبوت، وأمّا قوله<sup>(١)</sup>:

٩٤٨ رُبَّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ \* تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا

فضرورة<sup>(٢)</sup>، وإنما<sup>(٣)</sup> حَسَنَ الزيادة، «ما» في «رُبَّ» وتَرْفَعُنْ، في حَيْزِها<sup>(٤)</sup>

وتَجِيءُ النون بعد المنفي بلا، إذا كانت «لا» متصلةً بالمنفي، قياساً عند ابن جني، لأنها، إذن، تشبه النهي، واستشهد بقوله تعالى: «وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً»<sup>(٥)</sup>، وقيل: إِنَّ «لا» في الآية للنهي<sup>(٦)</sup>.

وقد تَجِيءُ مع «لا» النافية منفصلة، نحو: لا في الدار يضربن زيد، وعند أبي علي، لا تَجِيءُ بعد النفي اختياريًا، لِغُرْبِهِ من معنى الطلب، وتجرّده من «ما» المؤكدة في الأول.

(١) جذيمة الأبرش ملك الحيرة.

الخزانة ٥٦٧/٤ - ٥٦٨ بولاق سيبويه ١٥٣/٢ بولاق، المقتضب ١٥/٣ رصف المباني ٣٣٥ الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ البغداديات ص ٣٠١، ابن يعيش ٤٠/٩، إيضاح الشعر ٩٦/ب، الإيضاح القُصدي ٢٥٣/١.

والعَلَمُ: الجبل، والشَّمَال، بالفتح، ويجوز الكسر بِقِلَّةٍ: الريح التي تهب من ناحية القطب، وفيها لُغَاتٌ. وجملة (تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالًا): حال من تاء أوفيت، أو صفة لَعَلَمٍ، والعائد محذوف؛ أي: فيه. الشاهد فيه على أن توكيد (ترفع) بالنون الخفيفة ضرورة، وإنما حَسَنَ التوكيد زيادة (ما) في (ربما) ووقوع (ترفع) في حَيْزٍ (ربما).

(٢) م: وإنما حَسَنَ لأن (ما) زيدت في (رُبَّ) و (ترفعن) من جملتها.

(٣) يعني أن وجود (ما) متصلة بِ (رُبَّ)، والفعل في حَيْزِها، هو الذي جعل هذه الزيادة مقبولة وإن كان مع ذلك ضرورة. (٤) البحر ٤٨٣/٤.

(٥) الأنفال / ٢٥، ونُصِّها: «وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ».

(٦) إذا جعلنا (لا) نافية، أو ناهية، فجملة (لا تُصِيبَنَّ) صفة لِ (فتنة)، ولا فَرْقٌ بينهما، إلا أنه في حالة كونها ناهية، لا بُدَّ من تقدير القول؛ لأن النعت لا يكون جملة طلبية.

[انظر البحر ٤٨٣/٤، والبيان ٣٨٥/١ - ٣٨٦].

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: تدخل بعد «لم» تشبيهاً لها بلاء<sup>(٢)</sup> النهي من جهة الجزم، قال<sup>(٣)</sup>:

٩٤٩ يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا \* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا

وربما لحقت المضارع خالياً من جميع ماذكرنا، قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: ويجوز في الضرورة: أنت تفعلن، قيل: وتدخل اسم الفاعل اضطراراً، تشبيهاً له بالمضارع، قال<sup>(٥)</sup>:

٩٥٠ أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ<sup>(٦)</sup> بِهِ أُمْلُودَا \* مَرْجُلًا وَيَلْبِسُ الْبِرُودَا  
أَقَاتِلُنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

(١) الكتاب ١٥٢/٢ بولاق. وما بعدها.

(٢) قد تقدّم أن هذا التعبير (لاء) جاء من القصد إلى إعراب (لا) فَصَّغَتْ ثانيه، وهو الألف، فقلبت الثانية همزة.

(٣) العجّاج (ملحقات ديوانه ٨٨، ولیم بن الورد) لیبزغ سنة ١٩٠٣م) هذا، ونُسب في الخزّانة ٥٦٩/٤ - ٥٧٣ بولاق إلى ابن جباية اللص، وإلى مساور العبسي، وإلى أبي حيان الفقعي، وإلى الديري، وإلى عبد بني عبس، وإلى العجّاج.

«والرجز في صفة الشمال، وهي رغو اللبن، وقد أخطأ الشتمري في ظنه أن الراجز وصف جَبَلًا قد عَمَّهُ الخِصْبُ، وَحَفُّه النبات وعلاه، فجعله كشيخٍ مُزْمَلٍ مُعَمَّمٍ». هذا ما قاله الأستاذ عبدالسلام هارون في تعليقه على البيت في مجالس ثعلب ٥٥٢/٢. وهو الحق، ويؤيده مقاله ثعلب في ٥٥٣/٢ سطر.

لكن الأستاذ وقع في خطأ الشتمري نفسه، في أثناء تعليقه على البيت في سيبويه ٥١٦/٣ هامش ٤.

وانظر: النوار ص ١٦٤، ووصف المباني ص ٣٣ سطر ٤ وما بعده فهو مهم جداً.

الشاهد فيه أن نون التوكيد تدخل بعد (لم) تشبيهاً لها بـ (لا) الناهية.

(٤) الكتاب ١٥٣/٢ بولاق.

(٥) رؤية (ملحقات ديوانه ص ١٧٣).

الخزّانة ٥٧٤/٤ بولاق، المغني ص ٤٤٣، الجنى ١٤١، الخصائص ١٣٦/١، ضرائر الشعر ٣١ الأشباه ١٠٦/٢، شرح الملوكي ١٧٩، المسائل العسكرية ٤٨.

والأملود: الأملس الناعم.

الشاهد فيه أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضارع.

(٦) ط: جثت.

وقال آخر<sup>(١)</sup>

٩٥١ ياليت شعري عنكم حنيفا \* أشاهرُنْ بعدنا السيوا  
وهذا كما شبه في دخول نُونِ الوقاية في قوله<sup>(٢)</sup>:

وليس حاملني إلا ابن حمّال

ثم إن النون تلزم<sup>(٣)</sup> من هذه المواضع المذكورة: المقسم عليه مثبتاً نحو: والله  
لا قومنْ، بشرط أن لا يتعلّق به جارٌ سابق، كقوله تعالى: « وَلَكِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى  
اللَّهِ تَحْشُرُونَ<sup>(٤)</sup> » وقوله<sup>(٥)</sup>:

لَئِنْ تَكُ قد ضاقت عليكم بيوتكم \* لَيَعْلَمُ ربي أَنَّ بَيْتِي واسعٌ<sup>(٦)</sup>  
شاذٌ عند البصريين، كما ذكرْتُ<sup>(٧)</sup>.

---

(١) رؤية (ملحقات ديوانه ص ١٧٩)، والرّجَزُ على الشكل التالي:

ياليت شعري عنكم حنيفا \* وقد جدّنا منكم الأنوفا  
أنحملون بعدنا السيوا \* أو تغزلون الخرقع المندوفا...

هذا، وقد نسبَ العيني ١٢٢/١ إلى رؤية، وقال البغدادي في الخزانة ٥٧٧/٤ بولاق إنه ليس في ديوان  
الرؤية.

وهو في ضرائر الشعر ص ٣١ بلا نسبة.

الشاهد فيه لما تقدّم قبله، وأصله: (أشاهرونن) ففعل به مثل ما تقدّم.

(٢) هو أبو محمّد السعدي في مدح طلحة بن حبيب الذبياني. والبيت بتمامه:

ألا فتى من سراة الناس يحملني \* وليس حاملي إلا ابن حمّال

وقد تقدم تخريج البيت، وانظر شرح جمل الرّجاعي ٥٥٩/١.

(٣) ط: تلز.

(٤) آل عمران / ١٥٨.

(٥) الكُميت بن معروف. وقد سبق تخريج البيت.

(٦) ط: أوسع.

(٧) د: ذكرنا.

وأكثر دخولها في الأمر والنهي والاستفهام، ومع «إمّا»، وعند الزّجاج<sup>(١)</sup> هي لازمة مع «إمّا»، خلافاً لغيره، قال<sup>(٢)</sup>:

٩٥٢ فإمّا تريني ولي لِمّة \* فإنّ الحوادث أودى بها

وترك النون معها، جيّد عند غيره، وإن كان الأكثر إثباتها.

قوله: «وما قبلها مع ضمير المذكرين، مضموم»، لأنّ ضمير المذكرين، أعني الواو، إمّا أن ينضمّ ما قبلها، كانصروا واغزوا، أو يفتح، كاخشوا، وارضوا، فالمضموم ما قبلها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكين في كلمتين، وأولاهما مدّة، وإن كانت الثانية<sup>(٣)</sup> لشدّة الاتصال وعدم الاستقلال كالجُزء من الأولى، إلّا أنهما، على كل حال، كلمتان، والثقل حاصل بوجود الواو (٢٦٧/ب) المضموم ما قبلها، وعليها دليل إذا حذفت، وهو ضمة ما قبلها، قال سيبويه<sup>(٤)</sup>: لو قالوا اضربون واضربين، كما قيل: اضربان لم يكن خارجاً عن القياس، كتموّد الثوب، ومديقي<sup>(٥)</sup>.

والمفتوح ما قبلها يُحرّك للساكين بالضم، وإنما لم يحذف لأنه ليس بمدّة، كما يجيء في التصريف<sup>(٦)</sup> في باب التقاء الساكنين.

(١) وكذلك المبرد . [الجنى ١٤٢].

(٢) الأعشى في مدح أساقفة نجران من بني الحارث بن كعب (ديوانه ص ٢٣ ط . بيروت)؛ وروايته:

فإن تعهديني ، ولي لِمّة \* فإنّ الحوادث أَلَوى بها

وهو في : سيبويه ٢٣٩/١ بولاق، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٧٥؛ وفيهما: فلما تَرَيَ لمتي بَدَلْتُ . . . ، معاني الحروف للرّماني ١٣١ .

الشاهد فيه أنّ (إنّ) الشرطيّة المقرونة بـ (ما) الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزّجاج، وترك توكيده جيد عند غيره. وهذا البيت على مذهب غير الزّجاج، فإنه لم يؤكد فعل الشرط فيه.

(٣) أي الكلمة الثانية، وهي نون التوكيد.

(٤) الكتاب ١٥٦/٢، ٣٩٨، ٤٠٧ بولاق.

(٥) تصغير مُدَقِّ، آلة الدق. [انظر سيبويه ١٠٧/٢، ٢١٨، ٣٩٨ بولاق].

(٦) أي: في شرح الشافعية ١٨٧/١. وقد أُلْفَ الشارح بعد هذا الكتاب.

ولإنما ضُمَّ، ولم يكسر، ولم يفتح، إجراءً لما قبل نون التأكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع، مُجرى واحداً، بالتزام الضمة فيه.

قوله: «ومع المخاطبة مكسور»، لأن ضمير المخاطبة<sup>(١)</sup> ياء، فإن كان ما قبلها مكسوراً، كاضربي واغزي وارمي، حذفت الياء للساكنين، كما قلنا في الواو، وإن كان ما قبلها مفتوحاً حُرِّك بالكسر، كاخشين وارضين إجراءً لما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مُجرى واحداً، مع أن الكسر للساكنين هو الأصل.  
وقال ابن مالك<sup>(٢)</sup>: حَذَفَ ياءِ الضميرِ بعدِ الفتحةِ لغةً طائفةً، نحو: اَرْضَنَّ في: اَرْضَنِي.

قوله: «وفيما عداه مفتوح» أي فيما عدا المذكور، وما عداه: الواحد المذكور، نحو: اضربنَّ، واغزونَّ، وارمينَّ، واخشينَّ، والمثنى، نحو: اضربانَّ، وجمع المؤنث نحو: اضربنَّ، وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً، بل هو ألف، بلى قبل الألف فتحة، ولعل هذا مراده.

أما فَتَحَ ما قبلها في الواحدِ المُذَكَّرِ، فتركيب الفعلِ مع النون وبنائه على الفتح، لِكَوْنِ النُّونِ كَجُزْءِ الكلمة.

ولإنما رُدَّتِ اللاماتُ المحذوفة للجزم أو الوقف في نحو: لِيَغْزُونَ واغْزُونَ، وليرمينَّ وارمينَّ، وليخشينَّ؛ لأنَّ حَذْفَها كان للجزم أو للوقف الجاري مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب: لا جَزَمَ ولا وَقَفَ.

وهذا الذي ذكرناه من كَوْنِهِ مَبْنِياً على الفتح مَذْهَبُ سيبويه<sup>(٣)</sup>. والمبرد<sup>(٤)</sup>، وأبي<sup>(٥)</sup>

(١) د: لأن ضمير المخاطبة أعني الياء إن كان ما قبلها مكسوراً...

(٢) التسهيل ص ٢١٦.

(٣) عبارة سيبويه في ٦/١ بولاق: «ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تعقلن».

وفي ١٥٤/٢ بولاق: «وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً، ثم لحقته النون، صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً».

(٤) المقضب ١٩/٣.

(٥) الإيضاح العُصْدِي ٣٢٣/١.

علي، وقال الزُّجَاج والسِّيرافي، بَلِ الحِركَةُ للساكنين، معرباً كان الفعل أَوْ مَبْنِياً، لأنه بِلِحَاقِ النُّونِ، بَعْدَ الفعلِ عَنْ شَبَهِ الأَسْمَاءِ فَعَادَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ البِنَاءِ، وَالْأَصْلُ فِي البِنَاءِ السُّكُونُ فَلَزِمَ تحريكُ للساكنين، فَحَرَّكَ بالفتح صِيَانَةً للفعل من الكسر أَخِي الجَرِّ، بلا ضرورة، كما كانت<sup>(١)</sup> في: اضْرِبَنَّ إِلَّا أَنَّهُ تحريكُ للساكن بحركة كالحركة اللازمة، لِكَوْنِ اللامِ متحركةً فِي الأَصْلِ أَيِ المضارع، وَكَوْنِ النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفسِ الفعلِ، لا بالضميرِ كما في: اخشَوْنُ واخشَيْنِ، بخلاف «الرجل» في: اضرب الرجل.

فلكونها كاللازمة رُدَّتِ العَيْنُ المحذوفةُ في: قَوْمَنْ، ولم تُرَدِّ في: «قُرِ الأَيْلُ»<sup>(٢)</sup>.

هذا كُلُّهُ عَلَى مَذْهَبِ الجُمُهور، الذاهيين إلى بناء ما اتَّصل به النون، وأما على مذهب مَنْ قَالَ: الفِعْلُ باقٍ على ما كان عليه قَبْلَ دخولِ النون من الإعراب أو البناء، فإنه يقول: إنما رُدَّتِ اللامُ، وفتحت في الناقص، نحو: اغزَوْنُ وارمِنُ، إِذْ لو لم تُرَدِّ، لَقِيلَ: اغزُنْ بالضم، وارمِنْ بالكسر، فكان يلتبس بالأول: جمع المذكور، وبالثاني: الواحد المؤنث، ففتحوا ما قبل النون في كُلِّ واحدٍ مذكَّر، صحيحه ومعتله<sup>(٣)</sup>، وأما رَدُّ اللامِ في: ارضَيْنِ واخشَيْنِ، فلطرد الباب فقط، إِذْ لم يكن يلتبس به شيء آخر.

هذا، وَلُغَةً طِيءَ عَلَى ما حكى عَنْهُمْ الفَرَّاءُ<sup>(٤)</sup>: حَذَفُ الياءِ الذي هو لامٌ في الواحد المذكور بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني، نحو: والله ليرمِنَ زيد، وارمِنَ يازيد، وليخشِنَ زيد، واخشِنَ يازيد، وعليه قوله<sup>(٥)</sup>:

(١) أي الضرورة، وهي من اضربن، إبقاء الكسرة لتدل على بقاء المخاطبة.

(٢) المزمِّل / ٢؛ ونصُّها: «قُرِ الأَيْلُ لِأَقْلِيلًا».

(٣) في م تكملة: «صحيحه ومعتله لئلا يلتبس به الجمع والواحد المؤنث إذا وصلوا إليهما، وأما رَدُّ...».

(٤) ط: الفراء.

(٥) حُرِّثَ بنُ عَنَابِ الطائِي. شاعرٌ إسلامي، كان يَدْوِيًا مُقْلًا.

٩٥٣ إذا قَالَ قَدْنِي<sup>(١)</sup> قَالَ بِاللَّهِ حِلْفَةً \* لِتُغْنِيَ<sup>(٢)</sup> عَنِي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

وإنما لم تحذف الألف في : اضربان وإن التقى ساكنان ، كما حذفوا الواو والياء في : اضربن ، واضربن ، خَوْفَ اللَّبْسِ بالواحد ؛ لأن النون إنما كُسِرَتْ لأجل الألف كما ذَكَرْنَا ، فلو حذفَت الألف لانفتحت النون ، مع أَنَّ الألف أَخَفُّ من الواو والياء ، وأيضاً ، المَدُّ فيه أكثر منه في الواو والياء ، والمَدُّ يقوم مقامَ الحركة ، والنون كبعض الكلمة ، فصار : اضربان ، كالضالين<sup>(٣)</sup> .

وأما الألف في : اضربنان ، فلم تحذف لأنها مُجْتَلِبَةٌ للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فُرِّ منه .

وأما حَذْفُ النونِ التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة فلأنَّ الفِعْلَ صار مبنياً عند الجُمهور ، وعند غيرهم لاجتماعِ النونات .

قوله : «ولا تدخلهما الخفيفة» ، أي لا تدخل الخفيفة المشني ، وجمع المؤنث ، لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حَدِّه<sup>(٤)</sup> ، وأما مع المثقلة فلأن النون المدغمة ، وإن

---

(جاء في كتاب تبصير المنتبه بتحريр المشتبه لابن حَجَر العسقلاني ، ص ٩٢٥ ، تحقيق البجاي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٤ م ، صُمِّ عَيْنُ عَنَابِ بَدَلِ فَتَحِ الْعَيْنِ) .

الخزانة ٣/٣٦١ ، و ٤/٥٨٠ بولاق ، مجالس ثعلب ٢/٥٣٨ - ٥٣٩ ، المغني ص ٢٧٨ ، شرح أبيات المغني للبغدادي ٤/٢٧٦ ، معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٤ ، الإيضاح في شرح المُفَصَّل ١/٤١٤ ، شرح جُمَل الرُّجَاجي ١/٥٢٠ .

(وقطني) : حسي ، و (ذا إنائك) : يعني اللبن .

ومعنى البيت : «قات : قد حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك» . [مجالس ثعلب ٢/٥٣٩] .

الشاهد في قوله (لِتُغْنِيَ) فإن الفراء نقل عن طيء أنهم يحذفون الياء الذي هو لام في الواحد المذكور بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني . والمعرب ههنا هو المضارع ، وهو موضع الشاهد ، وهو معرب قبل اتصال النون به ، ويكون ما قبل الياء فيه مكسوراً كما تَلَحَّظُ .

(١) د ، ط : قطني .

(٢) ط : لتعتن .

(٣) [الضالين] : كلمة واحدة حقيقة ، و [اضربان] : بسبب الامتزاج في حُكْمِ كلمة واحدة .

(٤) حَدُّهُ هو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة ، وأولهما مدَّة .

كانت ساكنةً، فهي كالمتحركة، لأنه يرتفع اللسان بها، وبالمتحركة ارتفاعه واحدة، فهما كحرف واحدٍ متحرّكٍ.

ولا يجوز، عند سيبويه<sup>(١)</sup>، أيضاً، إلحاقها في نحو: اضرباني، بنون الوقاية واضربان نعمان، وإن كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالإدغام في نون الوقاية ونون نعمان؛ لأنّ النونين المدغم فيهما ليستا بلازمتين.

وأما يونس<sup>(٢)</sup> والكوفيون، فَجَوَزُوا (أ/٢٦٨) إلحاق الخفيفة بالمشى وجمع المؤنث، فبعد ذلك، إمّا أن تبقى النون عندهم ساكنة، وهو المروئي عن يونس؛ لأنّ الألف قبلها، كالحركة لما فيها من المدة، كقراءة نافع<sup>(٣)</sup>: «وَمَحْيَايَ»<sup>(٤)</sup> أو<sup>(٥)</sup> قراءة أبي عمرو<sup>(٦)</sup>: «واللاي»<sup>(٧)</sup> وقولهم: التقت<sup>(٨)</sup> حَلَقَتَا الْبَطَانِ<sup>(٩)</sup>، ولاشك أن كل واحد<sup>(١٠)</sup> في مقام الشذوذ<sup>(١١)</sup>، فلا يجوزُ القياسُ عليه.

(١) كل ما يتصل بنوني التوكيد في سيبويه ١٤٩/٢ بولاق، وما بعدها. وفيه كثير مما أورده الرضي هنا بلفظه.

(٢) الكتاب ٥٢٧/٣ هارون، والخصائص ٩٢/١، والجنى الداني ص ١٤٣.

(٣) في حُجَّةِ الْقِرَاءَاتِ لأبي زُرْعَةَ ص ٢٧٩: «قرأ نافع، وَمَحْيَايَ: «ساكنة الباء». وكذلك في السبعة ط ٢٧٤. وفي الكشف ٤٥٩/١: «قوله: وَمَحْيَايَ: أسكنها قالون...».

(٤) الانعام/ ١٦٢، والآية بتمامها: «قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ وَكُنْتُ نَائِمًا وَنَائِمًا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا تَعْمَلُونَ».

(٥) ط: وقراءة... (٦) والبري أيضاً. والقراءة سبعة. [الإتحاف ص ٤١٨].

(٧) الطلاق/ ٤، ونصها: «وَالَّتِي يَسِّنَ مِنَ الْمَجِصِّ مَنْ نَسَاكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْصَنَّ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَيْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَنْقِ اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا».

(٨) ط: التقت حلقنا حلقنا البطان.

(٩) هذا مثل. وهو كناية عن ضيق الأمر واشتداده. [كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣٤٣].

هذا، وقد ورد مثله في بيت لأوس بن حجر:

وازدحمَت حَلَقَتَا الْبَطَانِ بِأَقْ \* سَوَامٍ وَطَارَتْ نَفْسُهُمْ جَزَعًا

[ديوانه ص ٥٤، تحقيق د. يوسف نجم، دار صادر].

وانظر الخصائص ٩٣/١.

(١٠) أي كل واحد مما أورده من الأمثلة.

(١١) الرضي لا يتخرج من نقد القراءات، فهو يعدُّ كل ما تقدّم من قبيل الشذوذ مع أننا علمنا أن قراءة «واللاي» المنسوبة إلى أبي عمرو والبري، هي قراءة سبعة متواترة! [سورة الطلاق / الآية ٤: انظر الإتحاف ٤١٨].



وإِذَا أَنْ تُحَرِّكَ بالكسر للساكنين ، وعليه حُمل قوله تعالى : «وَلَا تَتَّبِعَانِ<sup>(١)</sup>» ،  
بتخفيف النون<sup>(٢)</sup> .

وَأَعْلَمَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الثَّقِيلَةِ والخفيفة حَرَفٌ بِرَأْسِهَا ، عند سيبويه<sup>(٣)</sup> ، وعند أكثر  
الكوفيين : المخففة<sup>(٤)</sup> فَرَعِ المثقلة .

قوله : «وهما في غيرهما» ، أي النونان في غير المثني وجمع المؤنث مع  
الضمير البارز وهو الواو والياء .

قوله : «كالمفصل» ، أي : كالكلمة المنفصلة ، يعني يجب<sup>(٥)</sup> أن يعامل آخر  
الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة ، من حذف الواو والياء ، أو  
تحريكهما ضَمًّا وكَسْرًا .

وَعَرَضُهُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ : بَيَانُ الْأَفْعَالِ الْمَعْتَلَّةِ الْآخِرِ عِنْدَ لِحَاقِ النُّونِ بِهَا ، وَقَدْ  
بَيَّنَّا نَحْنُ حُكْمَ جَمِيعِهَا فِي ضَمَنِ الْكَلَامِ السَّابِقِ .

ومعنى كلامه : أَنَّ النُّونَيْنِ حُكْمُهُمَا مَعَ الْمُثْنَى وَجَمْعِ الْمُؤنَّثِ مَازَكِر ، وَمَعَ  
غَيْرِهِمَا ، عَلَى ضَرْبَيْنِ ، إِذَا مَعَ ضَمِيرٍ بَارِزٍ وَهُوَ شَيْئَانِ : جَمْعُ الْمَذْكَرِ نَحْوَ اغْزَوْا  
وَارْمُوا ، وَاخْشَوْا ، وَالوَاحِدِ الْمُؤنَّثِ نَحْوِ : رَيْ ، وَاغْزِي وَارْمِي وَاخْشِي .

(١) يونس / ٨٩ ، ونصها : « قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ » .

(٢) فِي حُجَّةِ الْقُرْآنِ ص ٣٣٦ : « قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ : ( وَلَا تَتَّبِعَانِ ) بِتَخْفِيفِ النُّونِ . . . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ . . . » .

وَفِي الْكَشَفِ ٥٢٢/١ : « قَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ بِتَخْفِيفِ النُّونِ . . . » .

وَانْظُرْ حُجَّةَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ١٨٣ ، وَالتَّيْسِيرَ ص ١٢٣ .

(٣) الْكِتَابُ ١٤٩/٢ بُولَاق .

(٤) د : الْمَثْقَلَةُ أَصْلُ الْمَخْفَفَةِ .

(٥) م : يَجِبُ أَنْ يُعْطَى آخِرُ الْفِعْلِ مِنْ ضَمٍّ أَوْ كَسْرٍ مَا يُعْطَى آخِرُ أَوَّلَى الْكَلِمَتَيْنِ الْمُنْفَصِلَتَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا . وَعَرَضُهُ  
مِنْ هَذَا الْكَلَامِ . . .

وإِما مع ضميرٍ مستترٍ وهو الواحدُ المذكَّرُ، نحو: رَه، واغزُ وارمِ واخشُ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة، فتقول: اغزُنْ وارمُنْ بحذف الواو، كما حذفها مع الكلمة المنفصلة نحو: اغزوا الكفار، وارمو الغرضَ وكذا: اغزِنْ وارمِنْ يا امرأة، بحذف الياء كما حذف في: اغزي الجيش وارمي الغرض، وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو: اخشُونْ، كما ضممتها مع المنفصلة، نحو: اخشُوا الرجل، وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة، تقول: اخشِينْ، كاخشي الرجل.

قوله: «فإن لم يكن بارز»، وهو في الواحد المذكَّر، نحو: اغزُ، وارمِ واخشُ، فالنون كالم متصل، أي كالكلمة المتصلة، ويعني بها أَلِفُ الثنية نحو: اغزُونْ وارمِينْ واخشِينْ، بَرَدُ اللاماتِ وفتحها، كما قلت: اغزُوا وارمِيا واخشِيا.

قال: لما كان النون بعد الضمير البارز، صار كالكلمة المنفصلة، لأن الضمير فاصلٌ، ولما لم يكن ضميرُ بارزٌ، كان النون كالضمير المتصل.

هذا زُبْدَةُ كلامِهِ، ويردُّ عليه أن المتصل ليس هو الألف فقط، بل الواو والياء في: ارضُوا، وارضِي، متصلان، أيضاً،<sup>(١)</sup> وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف، فليس قوله، اذن، فكالم متصل، على إطلاقه، بصحيح، وأيضاً يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل، والمنفصل، وإذا سئل، مثلاً: لم لم تُحذف اللام في: اخشِيا وارمِيا واغزُوا كما حُذِفَتْ في: اخشِ وارمِ واغزُ، ولم ضُمَّتِ الواو في: ارضُوا الرجل وكسرت الياء في: ارضي الرجل، ولم تحذف، كما في: ارمو الرجل وارمي الغرض، وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مُطَرَدَةٌ في المحمول، فما فائدة الحمل، وإنما يُحمَلُ الشيءُ على الشيء، إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العلة في المحمول، كحمل «إن» على الفعل المتعدي وإن لم يكن في «إن» العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي.

(١) في د تكلمة بعد قوله: «أيضاً»: «ومع هذا فإنك تحذف اللام معها ولا تثبتها كما تثبت مع الألف . . .».

قوله: «المخففة تُحذف للساكنين»، وذلك إذا لاقى المخففة ساكنٌ بَعْدَهَا،  
كقوله: (١)

٩٥٤- لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَّ<sup>(١)</sup> كَعَ يَوْمًا وَالدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ  
حَطًّا لها عن التنوين؛ لأنَّ التنوينَ لازمٌ للاسم المتكمن في الوصل إذا تجرد عن  
المانع وهو الإضافة واللام، بخلاف النونِ الخفيفة، فإنها قد تترك بلا مانع، وأيضاً،  
ينبغي أن يكون للنون اللاحقة للاسم، فَضْلٌ على النون اللاحقة للفعل، فالتنوين  
يحذف في الموصوف بابن، وابنة، بالشرط المذكور، قياساً، وفي غيره للضرورة،  
كقوله: (٢)

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثِّي ٥٤٤

والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقاً.

وقال سيبويه، (٣) عن يونس: إنه إذا جاء بعد النون المخففة في: اضربان

(١) الأضبط بن قريع السعدي. من شعراء الدولة الأموية.

وقد عُدَّ مُحَقِّقُ معاني الحروف للرُّمَّانِي من شعراء الجاهلية !!.

الخرزاة ٥٨٨/٤ بولاق، المغني ٢٠٦، معاني الحروف ١٥٠، البغداديات ٤٣٧، المسائل العسكرية ٨٩،  
رصف المباني ٢٤٩، الإفصاح ٢٤٦؛ وفيه: «فإنه يريد: (ولا تهين) وقد حذف النون ضرورة، إلا أن الحذف  
هنا أحسن منه؛ لأنه لالتقاء الساكنين، وهذا موضعُ الشاهد. قال مُحَقِّقُ الإفصاح الأستاذ الأفغاني: «ورواية ابن  
هشام وعدد من النحويين (لا تهين الفقير) وهي المشهورة.

قُلْتُ: وَبَنَّا عَلَى رَوَايَتِهِمُ التَّخْرِيجَ الَّذِي رَأَيْتُ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ إِذْ كَانَ الْبَيْتُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ،  
وقصيدة الأضبط التي منها البيتُ من التَّنْسِجِ، ومطلَعُها:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهَمِّ سَعَةٌ \* وَالْمَسِي وَالصَّيْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

والبيت فيها:

لَا تَحْقِرَنَّ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ \* تَرَكَّعَ يَوْمًا وَالدهْرُ قَدْ رَفَعَهُ..

انظر في قصيدة الأضبط: [الأغاني ١٦/١٥٤ طبعة ساسي بمطبعة التقدم بمصر].

(٢) ط: قوله: تركع في الشطر الثاني.

(٣) هي امرأة من بني عَقِيل، وقيل لا امرأة من بني عامر، وقام الرجز:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطُ وَعَلِي \* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِثِّي

وقد سبق تحريجه.

(٤) الكتاب ١٤٩/٢ وما بعدها. ط. بولاق.

واضربنَّان بساكن، تُبدِّلُها همزةً، نحو: اضرباء الرجل واضربناء الرجل.

قال سيبويه: <sup>(١)</sup> لو جَوَزْنَا إلحاق الخفيفة بالمشي، فالقياسُ حَذْفُها للساكنين كما تحذف اتفاقاً في المفردين: المَذْكُر والمؤنث، وجمع المذكر، فيسقط الألف، أيضاً، في اللفظ، للساكنين.

وإذا وَقَف على فعل في آخره نونٌ خفيفةٌ، فَحُكِّمَها حُكْمُ التثنية، أعني أنه، تقلب المفتوح ما قبلها أَلِفاً، نحو: اضربا، في: اضربن.

قال سيبويه: <sup>(٢)</sup> وقياس مذهب (٢٦٨/ب) يونس <sup>(٣)</sup> في: اضربان، واضربنَّان، أنْ تُقْلَبَ النونُ الخفيفةُ أَلِفاً، فتمدُّ فيها المَدَّة الطَّوْلِي بِقَدْرِ الْفَيْنِ.

وقال الزَّجَّاج <sup>(٤)</sup>: لو مَدَّتِ الألفُ وطالَ مَدُّها، مازادت على الألف، لأنها حَرْفٌ، لا يتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها.

وقال السَّيرافي <sup>(٥)</sup>: ليس هذا الرأي الذي أنكره الزَّجَّاج بمنكر، وذلك أنه يقدر أنْ المَدَّ الذي يزداد بعد النُّطقِ بالألفِ الأولى يُرَامُ به أَلِفٌ آخَرٌ، وإن <sup>(٦)</sup> لم ينفصل عن الأول ولم يتميز.

وتحذف في الوقف: المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها، نحو: اضربن واضربن، وكان يونس يقول: أقلبها وأوا بعد الضمة في نحو: اخشون وياء بعد الكسرة في نحو: اخشين، فأقول: اخشوو، واخشي، قال الخليل: <sup>(٧)</sup> لا أري ذاك <sup>(٨)</sup> إلا على مذهب مَنْ قال من أهل اليمن: هذا زيدو، ومررت بزيدي، وهي غير فصيحة.

(١) د: قال سيبويه: القياس حَذْفُ النونِ الخفيفةِ بعد الألفِ كما يحذف اتفاقاً في المفردين: . . . .

(٢) الكتاب ١٤٩/٢ وما بعدها. ط. بولاق.

(٣) في سيبويه ٥٢٧/٣ هارون: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدا واضربنَّان زيدا، فهذا لم نقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أنْ يُدْعَمَ. وانظر الخصائص ٩٢/١.

(٤) سيبويه ٥٢٧/٣ هارون هامش (٢). (٥) سيبويه ٥٢٧/٣ هارون هامش (٢).

(٦) عبارة السَّيرافي هكذا: . . . وإن لم ينكشف في اللفظ كل الانكشاف. سيبويه ٥٢٧/٣ هارون هامش (٣).

(٧) سيبويه ٥٢٢/٣ هارون. ونص عبارته كما يلي: «فقال الخليل: لا أري ذاك إلا على قول مَنْ قال: هذا عمرو،

ومررت بعمري. وقول العرب على قول الخليل:». (٨) د: ذلك.

وأما في نحو: اضربُنْ واضربُنْ، فيقول يونس: <sup>(١)</sup> اضربوا واضربي وفقاً لغيره في اللفظ، إلا أن الواو والياء، عنده، عَوَضَانِ مِنَ النون، وعند غيره: هما الضميرانِ المردودان بَعْدَ حَذْفِ النُونِ كما يجيء.

ويقول في: هل تضربُنْ، وهل تضربُنْ: هل تضربوا وهل تضربي، بلا نُونٍ، والواو والياء بَدَلَانِ مِنَ النُونِ الخفيفة، وعند غيره: هل تضربُونْ وهل تضربين، والواو والياء ضميرانِ رُدًّا بَعْدَ حَذْفِ نون التأكيد، فتردُّ النون التي سقطت لأجلِ نون التأكيد، كما يجيء.

قوله: «فَرُدُّ ما حذف»، يعني إذا حذفت النون، أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه: ما أُزيل في الوصل بسببها، من الواو، والياء وحدهما، كما تقول في: اضربُنْ واضربُنْ، واخشُونْ واخشِينْ: اضربُوا واضربي، واخشُوا واخشي، أو، من الواو والياء مع النون التي بعدهما، كما تقول في: هل تضربُنْ، وهل تضربُنْ، وهل تخشُونْ وهل تخشينْ: هل تضربُونْ وهل تضربين، وهل تخشُونْ وهل تخشين.

وهذا أيضاً، بناءً على أنهم قَدَرُوا النون المخففة، المحذوفة، للوقف: معدومةً من أصلها لِعَدَمِ لزومها للفعل، بخلاف التنوين، فإن الوقف في: جاءني قاضٍ، <sup>(٢)</sup> بغير رَدِّ الياء على الأفصح، لِكَوْنِ التنوين لازماً، إذ لم يكن مانعاً، فكأنه ثابت أيضاً، مع عروض الحذف.

هذا آخرُ شَرَحِ المقدمة، والحمدُ لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكمالهِ، وصلواتُهُ على محمدٍ وكرامِ آلِهِ.

وقد تَمَّ تمامُهُ، وحُمِّ اختتامُهُ <sup>(٣)</sup> في الحضرة المقدسة الغروية، على مُشْرِفِهَا صَلَوَاتُ رَبِّ الْعِزَّةِ وَسَلَامُهُ.

(١) سيبويه ٥٠٨/٣ بولاق.

(٢) أي قَدَّرَ له أَنْ يُخْتَمَ.

(٣) د: فاض.

## [أحكام مفيدة ذكرها الرضي] [هاء السكت]

وَلْنَذَكُرَ أَحْكَامَ هَاءِ السَّكْتِ، وَإِنْ كَانَ الْمُصَنِّفُ ذَكَرَ بَعْضَهَا فِي التَّصْرِيفِ، وَحَرْفِ التَّذْكِيرِ، وَالْإِنْكَارِ، وَشَيْنِ الْكَشْكَشَةِ وَسَيْنِ الْكَسْكَسَةِ.

أَمَّا هَاءُ السَّكْتِ، فَهِيَ هَاءٌ تُزَادُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِذَا كَانَ آخِرُهَا أَلِفًا، وَالْكَلِمَةُ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ عَرِيقُ الْبِنَاءِ، نَحْوُ: لَا، وَذَا، وَهَنَّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلِفَ حَرْفٌ خَفِيٌّ: إِذَا جِثَّتْ بَعْدَهَا بِحَرْفٍ آخَرَ، وَذَلِكَ فِي الْوَصْلِ، تَبَيَّنَ النُّطْقُ بِهَا، وَإِذَا لَمْ تَأْتِ بَعْدَهَا بِشَيْءٍ، وَذَلِكَ فِي الْوَقْفِ، خَفِيَتْ، حَتَّى ظُنَّ أَنَّ آخِرَ الْكَلِمَةِ مَفْتُوحٌ.

فَلِذَا وَصِلَتْ بِحَرْفٍ، لِيُسَيَّنَ جَوْهَرُهَا، وَاخْتَارُوا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحَرْفُ هَاءً، لِمُنَاسَبَتِهَا بِخَفَائِهَا حَرْفَ اللَّيْنِ، فَإِذَا جَاءَتْ سَاكِنَةً بَعْدَ الْأَلِفِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَكُّنٍ مَدُّ الْأَلِفِ، لِيَقُومَ ذَلِكَ مَقَامَ الْحَرَكَةِ فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، فَتَبَيَّنَ الْأَلِفُ بِذَلِكَ التَّمَكُّنِ وَالْمَدِّ.

وَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ، نَحْوُ: أَفْعَى وَحُبْلَى، أَوْ الْعَارِضَةِ الْبِنَاءِ نَحْوُ: لَا فَتَى، فَلَا تَزِيدُ هَاءُ السَّكْتِ، إِمَّا لَخُوفِ التَّبَاسِ هَاءِ السَّكْتِ بِهَاءِ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْأَسْمَ الْعَرِيقُ الْبِنَاءِ، لَا يُضَافُ مِنْهُ إِلَّا «كَمْ» وَ«لَذَنْ» وَ«لَذَى»، وَإِمَّا لِكَوْنِ الْإِعْرَابِ مَقْدَرًا فِي أَفْعَى، وَشَبْهِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ فِي: لَا فَتَى، وَسَنَذَكُرُ أَنَّهَا لَا تَلْحَقُ الْمُتَحَرِّكَ بِحَرَكَةِ إِعْرَابِيَّةٍ أَوْ شَبْهِ الْإِعْرَابِ.

وَأَمَّا أَلِفٌ نَحْوُ: هَذَا، وَهَؤُلَاءِ، فَلَيْسَ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ فِيهِ مَقْدَرَةٌ بَلْ لَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَلِفِ حَرْفٌ صَحِيحٌ، أَيْضًا، لَكَانَ<sup>(١)</sup> مُحَرَّكًا بِحَرَكَةٍ بِنَائِيَّةٍ نَحْوُ: هَوَ، وَهِيَ، وَهَؤُلَاءِ.

(١) د: لكان لها حركة واحدة، كَهَوَ، وَهِيَ، وَهَؤُلَاءِ.

ولا تلحق<sup>(١)</sup> هذه الهاء ساكناً آخر، غير الألف المذكورة، سواء، كان واواً أو ياءً كهمو، وهذي، أو غيرها، كَكَمْ وَمَنْ، وذلك لأنَّ الألف أَخْفَى، فهي إلى البيان أَخْوَج.

بلى، تلحق الألف والواو والياء في النُّدْبَةِ، نحو: وأَغْلَامَاه، و: واغلامكموه، و: واغلامكيه، وفي الإنكار نحو: آلأميراه، و: آلأميروه، و: آلأميريه، لقصدك إلى زيادة مَدِّ الصوت فيهما.

وثاني<sup>(٢)</sup> المَوْضِعَيْنِ: إذا وقفت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ولا مشبهة بالإعرابية، لبيان تلك الحركة اللازمة، إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف.

ولأنها لم تبيِّن الإعرابية، لعروضها وسُرعة زوالها.

وذلك قولك: هما رَجُلَانِه، وضاربَانِه، وهَنِه، وضربَتَه، وهَلُمُه، وضَرَبَكُه، ويحْكُه، وثُمُه، واضربَنُه، وانطلقَنُه وضَرَبَنُه، وعصايه وغلاميه وقاضيَه وهوه وهيه وأينِه وكيفِه وغير (٢٦٩/أ) ذلك.

ودخولها فيما قبل آخره ساكن، أقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك، حتى لا يجتمع ساكنان، لو أُسْكِن الآخر.

ولم يلحقوها النونات في الأمثلة الخمسة، نحو: يضربَانِه، ويضربونَه، وتضربِينَه<sup>(٣)</sup>...؛ لأنَّ النون علامةُ الرفع فهي كالحركة الإعرابية.

وقد منع بعض البصريين أن يقال: انطلقَنُه، وضربَنُه<sup>(٤)</sup> لالتباس الأول بضمير المصدر، والثاني بالمفعول به.

(١) ط: ولا يلحق ...

(٢) م، د: وتزد الهاء، أيضاً، في آخر كلمة موقوف عليها إذا كانت بحركة الآخر.

(٣) ذكر ثلاثة من الأمثلة الخمسة، والباقيان هما: تفعْلان، وتفعْلون. (٤) ط: وضربته للالتباس بضمير المصدر.

وليس بشيء، لأنَّ الخليل<sup>(١)</sup> حكى : انطلقنَه عن العرب، ولو كان اللَّبْسُ مانعاً لم يقولوا: أعطيتكُه، وإنه، وليتَه ولعلَّه، واعلمنَه.

وقد استعملوا في بعض ذلك: الألفَ مكانَ الهاء، لمشابتها لها وذلك في: أنا، وحيَّهَلا.<sup>(٢)</sup>

ولم يلحقوها آخر نحو: لا رجل، ويازيدُ، ونحو: خمسة عشر؛ لأنَّ حركةَ البناء عارضةً، فتشبهُ، لذلك، الحركة الإعرابية.

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد، لأنه إنما حُرِّك، كما ذكرنا في بابه، لمشابتها العرب، فكان حركته إعرابية، فلم يقولوا: ضَرَبَته.

وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها، جزماً، أو وقفاً، فَإِنْ بَقِيََتْ على حرفٍ واحدٍ فَهَاءُ السَّكْتِ واجبةٌ، نحو: رَهْ، وقَهْ، لاستحالة الوقفِ على المتحركِ والابتداء بالساكن.

وإن كانت على أكثر من حرف نحو: اغزَه، وارمَه، واخشِه، ولم يغزِه، ولم يرمِه، ولم يخشِه، فالهاء في مثلها ليست بواجبةٍ، لكنها ألزِمَ ههنا منها في نحو: ثَمَّه، ومسلمونه؛ لأنك إذا لم تأتِ بها سَكُنْتَ آخرَ الكلمة بعدَ حَذْفِ حرفٍ منها، وهو إجحافٌ.

وهي في نحو: أَعَهْ وأَقَهْ، في قولك إن تَعِ أَعَهْ، وإن تَقِ أَقَهْ، ألزِمَ<sup>(٣)</sup> منها في: اغزَه ولم يرمِه، لأنَّ الإجحافَ ههنا أكثرُ لو سكن العين، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العينِ.

(١) نقله عنه سيويه في الكتاب ٢/٢٧٩ بولاق.

(٢) انظر التَّبيان في تصريف الأسماء لأستاذنا الفاضل الدكتور أحمد كُحَيْل ص ٣٦٧ ط ٦، والوجيز في علم التصريف

للأنباري ص ٥٤.

(٣) أي أشدُّ لزوماً.



وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت، من المتحرك الآخر، إلا ما حُذِفَ من آخره شيء، ولا يقفون على ما لم يُحذَف منه شيء، كأنا، ولعل وليت، وسائر ما ذكرنا، إلا بالإسكان.

وَرَوَى يُونُسُ وَعِيسَى بْنُ (١) عُمَرَ: أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقِفُ (٢) عَلَى الْمَحذُوفِ الْآخِرِ أَيْضاً، نَحْوُ: اغْزِ، وَاِزِمِ، بِالإِسْكَانِ مِنْ غَيْرِ هَاءٍ، قَالَ سِيبَوَيْهٍ: (٣) هَذِهِ أَقْلُ اللَّغَتَيْنِ.

وَالْحَاقُّ الْهَاءِ فِي نَحْوِ: عَلَامَ، وَإِلَامَ، وَحَتَامَ، وَبِمَ، وَفِيمَ وَعَمَ: أَجُودُ مِنْ حَذْفِهَا، لِأَنَّهُ حُذِفَ مِنْهَا الْأَلِفُ، كَمَا حُذِفَ فِي نَحْوِ: اغْزِ، وَاِزِمِ وَاخْشِ: الْحَرْفُ الْآخِرُ، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا وَإِنْ صَارَتْ الْمِيمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّهُا امْتَزَجَتْ بِحَرْفِ الْجَرِّ قَبْلَهَا، فَصَارَتْ مَعاً، كَحُتَّامَ (٤)، لِأَنَّ الْجَارَّ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمَجْرُورِ، وَهَذَا الْمَجْرُورُ لِكَوْنِهِ عَلَى حَرْفٍ، صَارَ كِبَعْضِ حُرُوفِ الْجَارِّ، فَالِاتِّصَالُ حَاصِلٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ.

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى نَحْوِ مَجِيءٍ مَ جِئْتَ فَقُلْتَ مَجِيءٌ مَهْ، فَالْهَاءُ لَازِمَةٌ كَمَا فِي: قَهْ وَرَهْ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ لِكَوْنِهِ اسْمًا، لَا يَمْتَزِجُ بِالْمَجْرُورِ امْتِزَاجَ حَرْفِ الْجَرِّ بِمَجْرُورِهِ.

وَتَحْذِفُ هَاءَ السَّكْتِ عِنْدَ الْوَقْفِ، فِي الدَّرَجِ كَهَمْزَةِ الْوَصْلِ، إِلَّا أَنْ يُجْرَى الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ خَذُوهُ فَعُلُوهُ﴾ (٥) وَصَلًا.

وَحَقُّهَا السُّكُونُ وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْأَلِفِ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ السَّاكِنِينَ مُحْتَمَلٌ فِي الْوَقْفِ، وَيَحْرِكُهَا مِنْ يَثْبِتُهَا وَصَلًا بَعْدَ الْأَلِفِ مُجْرِيًا لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ: إِمَّا بِالضَّمَّةِ، تَشْبِيهًا لَهَا بِهَاءِ الضَّمِيرِ، أَوْ بِالْكَسْرِ لِلْسَّاكِنِينَ.

(١) سِيبَوَيْهٍ: ٢٧٨/٢ بُولَاق.

(٢) د: يحذف الهاء في نحو اغز، وازم، واخش.

(٣) الكتاب ٢٧٨/٢ بُولَاق.

(٤) يعني صارتا كاسم رباعي قبل آخره أَلِفٌ، بقطع النظر عن حركة أوله، وذلك خاصٌّ بـ (ما) الاستفهامية المجرور بكل من: إلى وعلى وحتى. ويمكن أن تُعَلَّلَ بَقِيَّةُ الْأَمْثَلَةِ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْاِمْتِزَاجِ.

(٥) الحاققة/ ٢٩، ٣٠.

وَرُويَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ:

٩٥٥ يامرحباًه بحمار عفراء<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا سَيْنُ الْكَسْكَسَةِ،<sup>(٢)</sup> وهي في لغة بَكْرِ بْنِ واثِل، فهي السَيْن التي تُلْحَقُهَا بِكَافِ المؤنث في الوقف، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف، فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا تَرَكَ السَّيْنِ في الوقف علامة المذكر، فيقولون أكرمتكِس فإذا وصلوا لم يأتوا بها؛ لأنَّ حركة الكاف، إذن، كافية، في الفصل بين الكافين.

وقومٌ من العرب يلحقون كاف المؤنث: السَّيْنِ في الوقف<sup>(٣)</sup>، فإذا وصلوا حَذَفُوا، وَغَرَضَهُمْ: ما مرَّ في إلحاق السَيْن، وناسٌ كثيرٌ من تميمٍ ومن أسَدٍ يجعلون مكانَ كافِ المؤنث في الوقف شِيناً، قال: <sup>(٤)</sup>

٩٥٦- تضحكُ مني أن رأني أحترش ولو حَرَشْتِ لكشفتِ عن حِرْشِ  
وذلك أيضاً، للغرض المذكور، وإنما أبدلوها شِيناً، لأنها مهموسةٌ مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحق؛ لأنها ليست حَلَقِيَّةً.

وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال: إنشِ ذاهبةً، قال: <sup>(٥)</sup>

(١) يُنسب إلى عُرْوَةَ بنِ حزام العُدَري، وهو في النصف ١٤٢/٣، إصلاح المنطق ٩٢، إيضاح الفصل ٢٨٤/٢، الخزانة ٥٩٢/٤، وانظر التبيان في تصريف الأساء ص ٣٦٠، وابن يعيش ٤٦/٩، وقامه: إذا أتى قرينه بها شاء.

الشاهد فيه أن هاء السكت في قوله (يامرحباًه) قد رُوي بالضم وبالكسر.

(٢) انظر الصاحي ٥٤، والمزهر ٢٢١/١، والممتع ٢٠١/١، ٢٢٢.

(٣) وتسمى الكشكشة. [انظر لغات العرب د. دنجني ص ٥٦].

(٤) لا يُعرفُ قائلُ هذا الرَّجَز. الخزانة ٥٩٤/٤ بولاق، وشرح شواهد الشافية ٤١٩.

والشاهد فيه على أن ناساً من تميم ومن أسَدٍ يجعلون مكانَ الكافِ المؤنث شِيناً في الوقف كما في (حِرْش) وأصله (جرك).

(٥) قيس بن الملوّح، مجنون بني عامر. (ديوانه ٢٠٧).

الخزانة ٥٩٥/٤ بولاق، الخصائص ٤٦٠/٢، معجم الشواهد ٢٤٦/١.

الشاهد فيه على أنه كان القياس في هذه الشين المبدلة من كاف الخطاب أن تحذف في الدرج، لكنها أُجريت في حالة الوصل مجرى حالة الوقف.

٩٥٧- فعيناش عيناها وجيدش جيدها ولكن عظم الساق منش دقيق

وأما حَرْفُ الإنكار، فهو زيادةٌ تلحق آخرَ المذكورِ في الاستفهام بالألفِ خاصةً، إذا قصدت إنكارَ اعتقادِ كَوْنِ المذكورِ على ما ذكر، أو إنكارِ كونه على خلاف ما ذكر، كما تقول، مثلاً، جاءني زيد، فيقول مَنْ يَقْصِدُ تكذيبَكَ، وأنَّ زيدا لا يأتيك<sup>(١)</sup>: أزيدُنيه، أي: كيف يجيئك، فهذه العلامةُ بيانٌ أنه لا يعتقد أنه أتاك، ويقول ذلك: مَنْ لا يشك أنَّ زيدا جاءك، وينكر أنه لا يجيئك، فكأنه يقول: مَنْ يشك في ذلك، وكيف لا يجيئك.

قال الأخفش: إنَّ هذه الزيادة<sup>(٢)</sup> موضوعةٌ لإنكارِ كَوْنِ المذكورِ على ما ذكر، فقط، فإن أريد إنكارِ كونه بخلاف ما ذكر، فهو على وجه الهُزءِ<sup>(٣)</sup> والسُّخْريَّةِ، فكأنه يقول: كيف لا يجيئك زيد وأنت الجليلُ العظيمُ، كقوله تعالى: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»<sup>(٤)</sup>، هذا قوله، والأولى<sup>(٥)</sup> أن يقال إنه لإنكارِ كَوْنِهِ على خلافِ ما ذكر، لا على وجهِ السُّخْريَّةِ.

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف، والإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصلٍ بينها، وبين الاسمِ المذكورِ، فإن وُصِلَ الاسمُ بما بعده، أو كان استفهاماً على وَجْهِ الحقيقةِ، لا على وجه الإنكار، لم تلحق، وكذا لا تلحق، إذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو ما يفيد فائدته، نحو: أتقول زيد، أو: أتتكلم زيد، والأغلب، مع حصول الشرائط (٢٦٩/ب) وقصد إلحاق زيادة الإنكار: حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته، إعرابيةً كانت أو بنائيةً، نحو: أذهبته، لمن قال: ذهبْتُ، و: أنا إني، لمن قال: أنا فاعِلٌ.

(١) يقصد أنَّ زيدا لا يأتيك، استبعاداً منه لذلك.

(٢) ط: لزيادة.

(٣) ط: الهمز والسخرية.

(٥) م: والأولى أنه يقال ذلك أيضاً على وجه الإنكار بخلاف ما ذكر.

(٤) الدُّحان ٤٩.

وَرُبَّمَا زِيدَتْ مَدَّةُ الْإِنْكَارِ مِنْ غَيْرِ حِكَايَةِ اللَّفْظِ الْمَذْكُورِ، بَلْ تَلْحَقُ الْعَلَامَةُ بِهَا يَصِحُّ الْمَعْنَى بِلِحَاقِهَا بِهِ <sup>(١)</sup> مِنْ جُمْلَةِ كَلَامِكَ، فَتَقَالَ لِمَنْ قَالَ ذَهَبَتْ: أَذْهَبَتْ.

وَمِنْهُ حِكَايَةُ سَبْيُوهِ: <sup>(٢)</sup> سَمِعْنَا مَنْ قِيلَ لَهُ أُتَخَرَّجُ إِذَا أُخْصِبَتِ الْبَادِيَةُ، فَقَالَ: أَنَا إِنِّي، <sup>(٣)</sup> مَنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَلَوْ حَكِيَ لِقَالَ: أُتَخَرَّجُوهُ.

ثُمَّ تَقُولُ: آخِرُ الْكَلِمَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا، وَالسَّاكِنُ إِمَّا حَرْفٌ عَلِيٌّ أَوْ حَرْفٌ صَحِيحٌ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: جَاءَنِي الْقَاضِي، وَرَأَيْتُ الْمُعَلَّى، وَزَيْدٌ يَغْزُو، وَحُكْمُهُ أَنْ يَزَادَ عَلَى آخِرِهِ مِثْلُ آخِرِهِ، فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ فَتُحَذَفُ أَوَّلُهُمَا فَتَقُولُ: الْقَاضِيَةُ وَ: الْمَعْلَاةُ، وَيَغْزُوهُ.

وَأِنْ كَانَ السَّاكِنُ صَحِيحًا، تَنْوِينًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ بِالْكَسْرِ لِلْسَّاكِنِينَ فَلَا تَكُونُ زِيَادَةُ الْإِنْكَارِ، إِذَنْ، إِلَّا الْيَاءُ، نَحْوُ: أَزِيدْنِيهِ، وَ: أَلَمْ تُضْرِبْنِي.

وَأِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا فَمَدَّةُ الْإِنْكَارِ عَلَى وَفْقِ تِلْكَ الْحَرَكَةِ، بَنَائِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ إِعْرَابِيَّةٌ، فَتَكُونُ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَآوًا، وَبَعْدَ الْفَتْحَةِ أَلْفًا، وَبَعْدَ الْكَسْرِ يَاءً، نَحْوُ: أَزِيدُونَاهُ، وَ: أَزِيدْنِيهِ، وَ: آلَامِيرَاهُ، فَلَيْسَ مَدَّةُ الْإِنْكَارِ، إِذَنْ، كَعَلَامَةِ النُّدْبَةِ، لِأَنَّ تِلْكَ يَجِبُ كَوْنُهَا أَلْفًا: إِلَّا عِنْدَ اللَّبْسِ.

وَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تَلْحَقَ مَدَّةَ الْإِنْكَارِ بِإِنْ، مَزِيدَةً بَعْدَ الْمَذْكُورِ، مَدْخَلًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةً الْإِسْتِفْهَامِ، فَلَا تَكُونُ الْمَدَّةُ، إِذَنْ، إِلَّا يَاءً، <sup>(٤)</sup>، لِأَنَّكَ تَكْسِرُ نَوْنَ «إِنْ» لِلْسَّاكِنِينَ، وَزِيَادَةَ «إِنْ» لِلْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْمَدِّ، وَالْهَاءَ، خَفِيَّانِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ، كَمَا فِي: مَا إِنْ فَعَلَ.

(١) م: بلحاقها فيه من كلامك.

(٢) الكتاب ٤٠٦/١ بولاق.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٢٧/٤.

(٤) م، د: إلا ياء؛ لأجل الساكنين.

قال المصنف: <sup>(١)</sup> الظاهر أنهم لم يزيدوا «إِنْ» إلّا فيما آخره ساكن محافظةً على ذلك الساكن؛ لأنه إِنْ لم تزد «إِنْ» تحرك الساكن إِنْ كان صحيحاً، وسقط إِنْ كان مَدَّةً.

وَرَدَّ قوله بمجيئها بعد المتحرك في: أأنا إنيّه: <sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ نون «أنا» متحركة، وأجاب بأنَّ الزيادة إنما تكون في حال الوقف، والوقف على «أنا» بالألف، فصار، وإن لم يكن فيه أَلِفٌ، لِمَجِيءِ «إِنْ» بعده، في حكم الموقوف عليه بالألف، ولو لم تزد «إِنْ» لقليل: أَنّاه بحذف إحدَى الألفَيْنِ.

وقياس ما قاله أَنْ يُقَالَ: أَلْعَلَّ إنيّه و: أَلْقَاضِي إنيّه، و: أَيْغْزُوإنيّه، أَنْ أريد، وهذا الذي قال، مِنْ تَحْصِيصِ «إِنْ» بالساكن آخره، <sup>(٣)</sup> قياس منه لم يأت في كلام النحاة.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ يجوز لك الإنكارُ والحكايةُ مع تَرْكِ مَدَّةِ الإنكار وإن كان الكلامُ وَقْفًا، وأما إذا أردت الوصلَ فإنه يجب تَرْكِ الزيادةِ نحو: أزيداً يافتي، كما تترك العلامات في «مَنْ» حين تقول: مَنْ يافتي.

ولأنما يجوز إثبات التنوين ههنا في حال الوقف، لِقَصْدِ الحكاية، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه، فلا يُستنكر بقاء التنوين في الوقف.

وَمَدَّةُ الإنكارِ تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف، وغير ذلك، نحو: أزيداً وعمرنيّه، فيمن قال: لقيت زيدا وعمرّاً، و: أزيداً الطويلاه.

وإذا قال: ضربت عُمرَ، قلت أضربت عُمرَاه، فتدخل همزة الإنكار على الجملة والمفرد، وعلى أي قِسْمٍ شئت مِنْ أقسام الكلام بخلاف أَلِفِ النَّدْبَةِ كما مرَّ في المنادى.

(١)، (٢) الايضاح في شرح المفصل ٢٨٦-٢٨٧، ومجالس ثعلب ٢/٣٥٨ حاشية (٢)، والبغداديات ص ٤٢٧.

(٣) د: بالساكن آخره، لم يجيء في كلام النحاة، وإنما هو قياس منه...

وأما حَرْفُ التذكير، فليس في كلامٍ فصيحٍ ، وإنما يكون ذلك إذا نطق مَنْ يتذكر<sup>(١)</sup>، بكلمةٍ ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه، فيصل آخر تلك الكلمة بِمَدَّةٍ تجانس حركتها، إن كان متحركاً، كما تقول في: قال، ويقول، ومن العام: قالاً، فتمدُّ فتحة اللام إلى أن تتذكر ما نسيتَ وتصلُّه به، ويقولو، ومن العامي، وتصله بياءٍ ساكنةٍ إن كان الآخر ساكناً صحيحاً، تنويناً كان أو غيره، نحو: هذا سيفي إذا أردت: سيفٌ من صفته كَيْتَ وكَيْتَ.

وتقول في: قد فعل، وفي الألف واللام في نحو: الحارث مثلاً: قدي... وألي... وإن كان آخره ساكناً حرف مدّ، نحو القاضي، والعصا، ويغزو، مددت ذلك الحرف إلى أن تتذكر، ولا تجتلب مدّة أخرى.

ويجوز أن يُقال: إنك تجتلبها وتُحذف الأولى، كما قيل في مدّة الإنكار، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت، بخلاف زيادة الإنكار، لأن هذه إنما تزداد إذا لم تقصد الوقف. تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللَّهِ، وَعَوْنِهِ، وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ.

تَمَّ الْكِتَابُ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ فِي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ فِي أَوَائِلِ (ذُو الْقَعْدَةِ) سَنَةِ سِتِّ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِ مِائَةً.<sup>(٢)</sup>

(١) يعني من يريد ومحاول أن يتذكر شيئاً. وقوله: «بكلمة»، متعلق بقوله: إذا نطق...

(٢) د: «تم الكتاب بعون الله في اليوم المبارك الخمسة عشر في شهر رمضان في يوم أربع في وقت السحر من شهر

عام أربع ومائة وألف. علق هذه النسخة المباركة بخط الفقير إلى عفوريه الغني علي بن عبد العظيم، مسقط

الرأس بطرة بزون. غفر الله له ولوالديه ولأن طلع في هذا الكتاب ولن قرأه وللكه ولجميع المسلمين.

بأخير مطلوب وأكرم طالب اغفر لصاحبه نعم والكاتب

جزى الله خيراً من تأمل كتابتي وقابل ما فيها من السهو بالعفو

وأصلح ما أخطأت فيه بفضلته واستغفر الله من سهو.

م: هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إفضاله وإنعامه بتوفيق الحالة وصلاته على محمدٍ وكرام آلِه وقد تمّ تمامه،

وتُختم اختتامه في آخر يومٍ من شهر رمضان المعظم قدره وحرّمته من شهر سنة أربع وسبعين وثماني مائة برسم

مولانا العالم العلامة حافظ الدين البارع في العلوم المتعددة، ونحبي علوم الدين محمد... حافظ الدين المشار

إليه. غفر الله لي وله وختم لنا وللمسلمين بخير أجمعين آمين... وصلى الله على محمدٍ وآله وصحبه أجمعين».

## الفهارس الفنية

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الحديث الشريف .
- ٣ - فهرس الشعر .
- ٤ - فهرس الأعلام .
- ٥ - فهرس الكتب الواردة في المتن .
- ٦ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٧ - فهرس الموضوعات .





# فهرس الآیات



| الآية | الصفحة             | الآية    | الصفحة                |
|-------|--------------------|----------|-----------------------|
| ٦     | ٣٣٠                | الفا تحة | ٨٥                    |
| ١٠    | ٧٣٤                | ٩٠       | ٢٢٠                   |
| ١١    | ٤٢٣                | ٩١       | ١١٢٣ ، ١١٢٠           |
| ١٤    | ٤٢٣                | ٩٦       | ٩٠٥ ، ٧٢٨             |
| ١٧    | ٢١٦                | ١٠٠ ، ٩٩ | ١٨٠                   |
| ٢٠    | ٩٧٣                | ١٠٢      | ١٣١٨                  |
| ٢١    | ٩٠٤                | ١٠٣      | ١١٢٢                  |
| ٢٣    | ٩٠٤                | ١١٧      | ١٤٠٤ ، ١٤٠٣           |
| ٢٦    | ٢٥٦                | ١٢٤      | ٩٤٧ ، ٩٠١ ، ٨٨٤ ، ٨٧٣ |
| ٣٥    | ١٤٢ ، ١٣٩ ، ١٢٠    | ١٤٣      | ١١٥                   |
| ٥١    | ٤٤٦ ، ٤٤٣          | ١٤٤      | ١٢٨٣                  |
| ٦٧    | ١٠٨٣               | ١٤٥      | ١٣٨٩                  |
| ٦٨    | ١٩٦                | ١٧١      | ١٤١٢                  |
| ٦٩    | ١٠٨٣               | ١٨٣      | ٣٣٨                   |
| ٧٠    | ١٠٨٣               | ١٨٤      | ٧١١                   |
| ٧١    | ١٠٨٥ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٣ | ١٨٥      | ٨٢٨ ، ٧١٣             |
| ٨٣    | ٧٨٥                | ١٨٧      | ١١٦                   |
|       |                    | ١٩٥      | ١١٤٩                  |
|       |                    | ٢١٤      | ٩٦٨                   |
|       |                    | ٢١٦      | ٨٦٧ ، ٤٣٥             |
|       |                    | ٢١٩      | ١٠٧٣                  |
|       |                    | ٢٢١      | ٢٧٣ ، ٢٧٠             |
|       |                    |          | ١١٢٤                  |

| الآية    | الصفحة             | الآية  | الصفحة                  |
|----------|--------------------|--------|-------------------------|
| ٢٢٣      | ٤٥٠                | ١١٨    | ٩٧١                     |
| ٢٢٦      | ٢١٧                | ١١٩    | ١٣٦٠ ، ١٣٥٨             |
| ٢٢٨      | ٧٠١ ، ٥٧٢          | ١٤٣    | ٤٠٧                     |
| ٢٣٣      | ٩٧٠ ، ٨٣٥          | ١٥٨    | ١٤٤٥ ، ١٢٠٤             |
| ٢٣٤      | ٥٨٥                | ١٥٩    | ١٢٤٢ ، ١١٨٣ ، ٤٩٩ ، ٢٥٦ |
| ٢٣٥      | ٩٧٠                | ١٨٠    | ٩٩٠ ، ١١٥               |
| ٢٤٣      | ١٢٩١ ، ٩٨٥         | ١٨١    | ١٢١٤ ، ١٢٠٢             |
| ٢٤٥      | ٢٧٠ ، ٢٢١          | ١٨٨    | ١٤١٥ ، ١٣٦٠ ، ١٢٨٠      |
| ٢٦٠      | ٥٦٠                | النساء |                         |
| ٢٧١      | ١١٢٠ ، ١١١٩ ، ١١٠٤ | ١      | ٢٦١                     |
| ٢٧٣      | ١١٧٢               | ٣      | ٢٦٠ ، ١٩٦               |
| ٢٧٥      | ٦٢٦                | ١١     | ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٣         |
| آل عمران |                    | ٢٥     | ١٩٦                     |
| ٧        | ١٤١٨               | ٣٩     | ٢٧٣                     |
| ٩        | ١١٧٣               | ٤٧     | ٤٠٧                     |
| ٣٧       | ٤٤٩                | ٥٨     | ١١٢٣ ، ١١٢٠             |
| ٤٣       | ١٣٠٥               | ٦٩     | ١١٢٩                    |
| ٦٦       | ١٣٦٠               | ٧١     | ٦٩١                     |
| ٨٠       | ٤٤٦ ، ٤١٢          | ٧٢     | ١٢٦٩ ، ٢٠٤              |
| ١٠٦      | ٤١٦                | ٧٣     | ١٣٦١                    |
| ١١١      | ٩٥٠                | ٧٧     | ٤٨٥ ، ٤٤٣               |
| ١١٢      | ١٣٦                | ٧٨     | ٩٣٦                     |

| الآية | الصفحة                   | الآية   | الصفحة                 |
|-------|--------------------------|---------|------------------------|
| ١٠٢   | ٨٩٨                      | ١١٧     | ١٣٧٩ ، ٨٣٧ ، ١٧٤ ، ١٦٨ |
| ١٣٤   | ١٠٣٣                     | ١١٨     | ٩٣٥ ، ١٧١ ، ١٦٩        |
| ١٣٦   | ١٤٢٥                     | ١١٩     | ٤١٧ ، ٤١٢              |
| ١٤٠   | ٨٣٨ ، ٨٣١                | الأنعام |                        |
| ١٤٨   | ٧١٦                      | ١       | ١٠٧٩ ، ١٠١٤            |
| ١٦٠   | ١١٦٤                     | ٢٤      | ٤١٢                    |
| ١٦٨   | ٨٧٠                      | ٣٤      | ١١٤٦                   |
| ١٧٦   | ١٠٦٠                     | ٤٠      | ٩٩٩                    |
|       | المائدة                  | ٤٦      | ٩٣٩                    |
| ٢     | ١٢٥٤ ، ٨٣٨               | ٤٧      | ٩٩٩ ، ٩٣٩              |
| ٤     | ٢٧٣                      | ٥٢      | ٨٧٩                    |
| ٦     | ١١٦٥ ، ١١٥٠ ، ١١٣٤ ، ٩٦٨ | ٧٩      | ١١٧٠                   |
| ٨     | ١١٣                      | ٨٠      | ١٦٢                    |
| ٣٨    | ٦٥١                      | ٩١      | ٩٤٨                    |
| ٦١    | ١١٦٣                     | ٩٤      | ٣١٩                    |
| ٦٩    | ١٢٦٥                     | ٩٦      | ٧٢٧                    |
| ٧١    | ٨٩٣ ، ٨٣٣                | ١٠٣     | ٤٩٦                    |
| ٨٩    | ١٤٠٧                     | ١١٧     | ٧٨٧                    |
| ٩٥    | ١٢٥٧ ، ٩٣٨               | ١٢١     | ١٤٠٣ ، ١٢٠٩ ، ٩٣٥      |
| ١٠٩   | ١١٠٨ ، ٢٣١               | ١٢٤     | ٤١١                    |
| ١١٠   | ٩٧٥                      | ١٣٧     | ٧٣٩                    |
| ١١٦   | ٩٤٢ ، ٩٤١ ، ٩٣٦ ، ٤٢٥    | ١٥٠     | ٣١٣                    |

| الآية | الصفحة | الآية | الصفحة      |
|-------|--------|-------|-------------|
| ١٥٤   | ٢٢٥    | ١٨٦   | ٩٤٩ ، ٩٣٥   |
| ١٦٠   | ٥٥٩    | ١٩٣   | ١٣٤٣ ، ١٣٤٠ |
| ١٦٥   | ٩٠٤    |       |             |

### الأنفال

١٢٨٠

٧

١٢٤٩

١٨

١٣٩٩

٢٣

١٤٤٣

٢٥

٤٤٥

٣٠

٨٧٠

٣٣

١٢٧٢

٤٢

١٢٩١

٤٣

١٠٦٢

٥٣

١٣٠٢

٦٢

٩٣٨

٦٦

### التوبة

١٢٦٠

٣

٩١٩

٦

٢٢١

٢٥

٤٥٠

٣٠

١١٤٣

٣٨

٤٤٥

٤٠

٩٧١

٤٧

### الأعراف

١٣٠٩ ، ٣٨٣

٤

٩٧٠

١٦

١٤٠٥

١٨

١٣٩٢

٢٨

٩٥٣

٣١

١١٨٤ ، ٨٠٢

٤٤

٦١٣

٥٦

٨٣٤

٨٢

٤٤٦

٨٩

١٢٨٤

١٠٢

٩٠٦

١٣٢

١٢٢٦

١٣٨

٤١٣

١٤٢

١٣٠٦

١٦١

١٣٦٤

١٧٢

١١٢٨ ، ١١٨

١٧٧

١١٦٩

١٧٩

٨٣١

١٨٥

| الآية | الصفحة     | الآية | الصفحة              |
|-------|------------|-------|---------------------|
| ٩٢    | ٤٢٤        | ٣١    | ٨٢٧                 |
| ١٠٨   | ١١٣٨       | ٤٠    | ٨٦٨                 |
| ١١٧   | ١٠٧٣، ٤٠٧  | ٤٤    | ٩٦٥                 |
| ١١٨   | ١٣٢٢، ٢٢١  | ٤٥    | ١٣٠٩                |
|       |            | ٦٠    | ١٢٥٢                |
|       | يونس       | ٦٣    | ٩٣٩                 |
| ٣     | ١٨٦        | ٦٦    | ٤١٩                 |
| ١٠    | ١٣٨١       | ٧٢    | ١١٣٥                |
| ٢٧    | ١١٦٦       | ٧٨    | ١٧٤                 |
| ٣٧    | ٨٧١        | ٨٧    | ١٢٧١، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٤ |
| ٤٢    | ١٣١٨       | ٩٩    | ١١٢٤                |
| ٤٣    | ١٣١٨       | ١٠٧   | ٨٠٣                 |
| ٤٦    | ١٣١٧       | ١٠٨   | ٨٠٣                 |
| ٥٠    | ١٣١٩       | ١١١   | ١٢٧٠                |
| ٥٨    | ٩٥٥        |       | يوسف                |
| ٦٥    | ١٢٤٥       | ٢     | ٧٢٥                 |
| ٩٠    | ١٢٣٥       | ٣     | ١٢٨٤                |
| ٩٣    | ١١٧١       | ٤     | ٩٨٦، ٦٦٩            |
| ١٠٥   | ١٣٧٥       | ١٣    | ٤٩٤                 |
|       | هود        | ٢٣    | ٣٠٨                 |
| ٨     | ١٠٥٠، ١٠٤٦ | ٢٦    | ٩٤٢، ٩٤١، ٩٣٦، ٤٢٥  |
| ١٢    | ٧٢٢        | ٣٠    | ٥٥٧                 |
| ١٥    | ٩٣٠        |       |                     |

| الآية | الصفحة                 | الآية   | الصفحة    |
|-------|------------------------|---------|-----------|
| ٣٢    | ١٩٢                    | ٢٢      | ٧٢٣       |
| ٣٥    | ١١٠٩ ، ١٠٧٧            | ٣٠      | ١٧٠       |
| ٣٦    | ١٠٠٩                   | ٣٨      | ٤١٣       |
| ٣٧    | ١٢٨٠ ، ١٨٦             | ٤٩      | ١٧٢       |
| ٤٠    | ١١٩                    | ٩٤      | ٢٢٣       |
| ٤٣    | ١١٧٦ ، ٧٣٠ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ | النحل   |           |
| ٤٦    | ٥٥٨                    | ٣٠      | ٢٧٣ ، ٢٧٢ |
| ٦٩    | ١٧٢                    | ٤٠      | ٩١٨       |
| ٨٠    | ١٠٢٩ ، ٨٢٨             | ٤٨      | ٤٨٣       |
| ٨٥    | ١٠٤٢                   | ٥٣      | ٤٢٨       |
| ٩٦    | ١٣٧٤                   | ٥٩      | ١٠٠٥      |
|       | الرعد                  | ٦٢      | ١٢٥٣      |
| ١٦    | ١٣٣٨                   | ٧٧      | ١٣٢٥      |
| ٢٤    | ١١٠٤                   | الاسراء |           |
| ٣١    | ٩٢٩                    | ٣٨      | ١٩٦       |
|       | إبراهيم                | ٤٩      | ١٤١٥      |
| ٩     | ١١٦١                   | ٦٢      | ١٠٠٠      |
| ٢١    | ١٣٤٣                   | ٧٣      | ١٢٨٤      |
| ٣١    | ٩٤٦ ، ٩٠٠              | ٧٥      | ٨٤٣       |
|       | الحجر                  | ٧٦      | ٨٤٨ ، ٨٤٥ |
| ٢     | ١١٨٤                   | ٧٩      | ١٠٧٢      |
| ٢٠    | ٢٥٩                    | ١٠٠     | ٩١١       |



| الآية | الصفحة         | الآية  | الصفحة          |
|-------|----------------|--------|-----------------|
| ١٠٧   | ١١٧٠           | ٦٩     | ٢٦٦، ٢٢٤        |
| ١١٠   | ٤٣١، ٢٦٤، ١٦١  | ٧١     | ١٢١٨            |
|       | <b>الكهف</b>   | ٨٢     | ٦٦٣، ٦٥٤        |
| ٥     | ١١٢٢           |        | <b>طه</b>       |
| ١٢    | ٩٩٥            | ١٧     | ٢٢١             |
| ١٦    | ١٤٢٩           | ٣٩، ٣٨ | ١٣٧٩            |
| ١٨    | ٧٢٨            | ٤٤     | ١٢٣٥            |
| ٢٥    | ٥٧٧            | ٦٣     | ٦٣٥، ١٨٨        |
| ٣٨    | ١٢٧٩           | ٧١     | ١١٦٠            |
| ٣٩    | ١٣٨٧، ١٧٧      | ٧٧     | ٩٤٨             |
| ٤٤    | ١٩٨            | ٨١     | ٩٤٠، ٨٨٠        |
| ٥٠    | ٦٦٣، ٦٥٤       |        | <b>الأنبياء</b> |
| ٩٣    | ٤٢٢            | ٣٤     | ١٤١٤            |
| ٩٦    | ١١٦٤، ٩٧٣، ٤٢٣ | ٧٩     | ٤١٣             |
|       | <b>مريم</b>    |        | <b>الحج</b>     |
| ٦٠٥   | ٩٤٧            | ٢٥     | ١٢٩٩            |
| ١٧    | ١٠٢٥           | ٢٩     | ٨٩٨             |
| ٢٦    | ٩٠٨            | ٢٦     | ١١٧١            |
| ٣٨    | ١٠٩٩، ٩٥٩، ٦٢٥ | ٤٦     | ١٨٢، ١٨١        |
| ٦١    | ٧٢٤            | ٦٠     | ١٢٤٩            |
| ٦٣    | ١٨٦            | ٦٣     | ١٣١٤            |
| ٦٦    | ٤٣٢، ٤٢٩       | ٧٧     | ١٢٣٤            |

| الآية     | الصفحة                |
|-----------|-----------------------|
| ٦٠        | ٢٢٣                   |
| ٦٦        | ١١٢٧                  |
| ٦٩ ، ٦٨   | ٩٣١                   |
| ٧٦        | ١١٢٧                  |
|           | <b>الشعراء</b>        |
| ٤         | ٦٦٩                   |
| ١٨        | ٨٩٨                   |
| ٢٠        | ٨٤٨ ، ٨٤٥ ، ٨٤٣ ، ٤١٥ |
| ٢٣        | ٢٦٠                   |
| ١٦٦ ، ١٦٥ | ١٣٥٤                  |
| ١٨٦       | ١٢٨٤                  |
| ١٩٧       | ٨٣٤                   |
|           | <b>النمل</b>          |
| ٦         | ٤٦٩                   |
| ٨         | ٨٣٦                   |
| ١٨        | ٦٢٢ ، ٦٠٢             |
| ٢٢        | ٣٦٥                   |
| ٢٣        | ٢٦٧                   |
| ٣٠        | ١٢٥٠                  |
| ٤٨        | ٥٧٢ ، ٥٦٠             |
| ٤٩        | ١٠١٨                  |
| ٧٢        | ٩٦٧ ، ٨٩٢ ، ٨٦٣       |
|           | ١١٧٠ ، ٩٦٨            |

| الآية   | الصفحة            |
|---------|-------------------|
|         | <b>المؤمنون</b>   |
| ١٤ ، ١٣ | ١٣١٤              |
| ١٤      | ١٣١٧ ، ١٣١٥       |
| ٣٥      | ١٢٨٠              |
| ٣٦      | ٣١٥               |
| ٤٠      | ١١٨٣              |
| ٥٤      | ١١٥٣              |
| ٩٩      | ١٤٣٤ ، ١٤٣٢ ، ٦٥٥ |
| ١٠٠     | ١٤٣٢              |
|         | <b>النور</b>      |
| ٢       | ٧١١               |
| ٦       | ١٢٧٥              |
| ٤٠      | ١٠٨٤              |
| ٤٥      | ٢٥٩               |
| ٥٨      | ٦٩٥ ، ٥٧٣ ، ٥٥٨   |
| ٦٣      | ٩٧١               |
|         | <b>الفرقان</b>    |
| ٧       | ٨٧١               |
| ٢٠      | ١٢٧٢ ، ١٢٤٦       |
| ٢٤      | ٧٧٤               |
| ٢٨      | ٥٢٠               |
| ٥٩      | ١١٤٣              |

| الآية             | الصفحة  | الآية              | الصفحة |
|-------------------|---------|--------------------|--------|
|                   |         | القصاص             |        |
| الأحزاب           |         |                    |        |
| ٤٣٩               | ١٠      | ١٧٥ ، ١٦٨          | ١٦     |
| ١٤٠١              | ٢٠      | ١٦٩                | ٣٠     |
| ١٣٩٠ ، ١١٧٥ ، ٣١٣ | ١٨      | ٨٧١                | ٤٧     |
| ٢٦٢               | ٣١ ، ٣٠ | ١٣١٨               | ٤٨     |
| ٥٥١               | ٣٢      | ١٣١٩               | ٧٢     |
| ٨٧٠ ، ٨٦٣         | ٣٣      | ١٢٤٦               | ٧٦     |
| سبا               |         | ١٣٨٤ ، ٣٤٧         | ٨٢     |
| ١٢٠٢              | ١٠      | ٦٠٠                | ٨٣     |
| ٣٦٥               | ١٥      | العنكبوت           |        |
| ١٠٠٣              | ٢٤      | ٩٤٥ ، ٨٩٩          | ١٢     |
| ١٢٦٣              | ٤٨      | الروم              |        |
| فاطر              |         | ٤٠١                | ٤      |
| ٩٨٧ ، ٩٠٤         | ٨       | ٤٣٦                | ٢٥     |
| ١٧٣               | ١٠      | ٧٨١                | ٢٧     |
| ٩٣٧               | ١٤      | ١٣٤٣ ، ٨٦٢         | ٢٨     |
| ١٣٠٧              | ٢٢      | ٤٤٤                | ٣٦     |
| ٢٠٦               | ٣٢      | ٤٤٣                | ٤٨     |
| ٨٨٠               | ٣٦      | ١٤١٢               | ٥١     |
| ١٤١٢              | ٤١      | لقمان              |        |
| ١١٦               | ٤٥      | ١٤٠٣ ، ١٤٠١ ، ١٣٩٩ | ٢٧     |
| يس                |         | السجدة             |        |
| ١٢٨٠              | ٣١      | ١٣٣٧               | ٣      |

| الآية    | الصفحة       | الآية      | الصفحة     |
|----------|--------------|------------|------------|
| ٤٠       | ٦٦٩          | ٣٣         | ٢١٦        |
|          | الصَّافَّاتِ | ٥٣         | ١١٤٤       |
| ٣٨       | ٦٧٥          | ٥٨         | ١٣٨٦       |
| ٤٦، ٤٥   | ٦٠٠          | ٦٦         | ٧٠٨، ١٤٧   |
| ٥٣       | ١٤١٥         | ٧٣، ٧١     | ١٣١٦، ٨٠٢  |
| ١٠٢      | ٧١٢          | ٧٢         | ١٣١٦، ١٣٠٩ |
| ١٠٣      | ١٣٢٠، ١١٧٠   | ٧٤         | ١٣٠٩       |
| ١٠٥، ١٠٤ | ٨٣٨          | غَافِر     |            |
| ١٤٧      | ١٣٢٥، ٨٨٦    | ١٦         | ٤٠٦        |
|          | صَ           | ٣٤         | ٤٣٥        |
| ٦        | ١٣٨٠         | ٧١، ٧٠     | ٤٢٣        |
| ١٠       | ١٣١٣         | فُصِّلَتْ  |            |
| ٢١       | ٦٦٢          | ٥          | ١١٣٩       |
| ٣٠       | ١١٠١         | ١١         | ٦٦٨        |
| ٣٢       | ١١٦          | ٣٤         | ١٣٠٧       |
| ٥٠       | ٧٥٧          | ٤٠         | ٩٥٣        |
| ٥٧       | ١٤٢٨         | ٤٨         | ١٢٠١       |
| ٦٠       | ٢٧٤          | الشُّورى   |            |
| ٨١       | ٤١٣          | ١١         | ١٢٢٤، ١٢٢٣ |
| ٨٢       | ١٣١٣         | ١٥         | ٨٧٠، ٨٦٣   |
|          | الزُّمَر     | ١٧         | ١٢٣٥       |
| ١٢       | ١١٧١، ٨٩١    | ٣٥، ٣٤، ٣٣ | ٨٧٤        |

| الآية | الصفحة                   | الآية           | الصفحة |
|-------|--------------------------|-----------------|--------|
| ٣٧    | ٤٣٣                      | محمد ﷺ = القتال |        |
| ٣٩    | ٩٣٥ ، ٤٣٣                | ١٩٢             | ٣      |
| ٥١    | ٨٨٥                      | ٣٠٥             | ٤      |
|       | الزُّخْرُفُ              | ٩٥٠             | ٣٨     |
| ١٦    | ١٣٣٧                     | الفتح           |        |
| ٣٢    | ٤١٣                      | ٨٨٣ ، ٨٧٧       | ١٦     |
| ٤١    | ١٣٧٥                     | الحُجُرَات      |        |
| ٥٢    | ١٣٣٧                     | ١١٥١ ، ٧٨٩      | ٧      |
| ٧٦    | ١٧٧                      | ١٠٧٣            | ١١     |
| ٨٤    | ٢٢٥                      | ق               |        |
|       | الدُّخَانُ               | ١١٢١            | ٢٣     |
| ٢٥    | ٣٨٥                      | ٦٥٥ ، ٣٢٦       | ٢٤     |
| ٤٩    | ١٤٦١                     | الذَّارِيَات    |        |
|       | الجاثية                  | ٤٥٢             | ١٢     |
| ٢٤    | ١٣٠٥                     | ٣٠٦             | ١٣     |
| ٢٥    | ١٠٥٨ ، ٩٣٥               | ٤١٨ ، ٤٠٩       | ٢٣     |
| ٣١    | ١٤٢٢                     | ٦٦٢             | ٢٤     |
|       | الأحقاف                  | ١٠١٩            | ٢٥     |
| ١١    | ١٤٢٩ ، ١١٧٢ ، ١٠١٧ ، ٤٢٣ | ١١٠١ ، ٦٦٩      | ٤٨     |
| ١٧    | ٨١٩ ، ٣٠٨                | الطُّور         |        |
| ٢١    | ٤٤٦                      | ٤١٥             | ١١     |
| ٢٦    | ١٣٧٣                     | النَّجْم        |        |
|       |                          | ٣٨٣             | ٢٦     |

| الآية | الصفحة    | الآية          | الصفحة     |
|-------|-----------|----------------|------------|
| ٣٩-٣٦ | ٨٣١       | الصف           |            |
| ٥٠    | ٧٨٢       | ٩٤٦            | ١٢، ١١، ١٠ |
|       | القمر     | الجمعة         |            |
| ٢٠    | ٦٠٣، ٥٦١  | ١١٢٨، ١١١٨     | ٥          |
|       | الرحمن    | المنافقون      |            |
| ٢٦    | ١١٧       | ١٢٧٤           | ١          |
|       | الواقعة   | ١٣٣٤           | ٦          |
| ٤-١   | ٤٣٦       | ٩٥٠، ٨٦٨، ٧٨٤  | ١٠         |
| ٤٧    | ٤٣٢       | الطلاق         |            |
| ٨٩-٨٨ | ١٤٢٠، ٩٢٧ | ١٤٥٠، ٢١٧      | ٤          |
|       | الحديد    | ٢٦٣            | ١١         |
| ٢٣    | ٨٥٦، ٨٥٤  | التحریم        |            |
| ٢٩    | ١٤٢٧      | ٦٥٠، ٥٦٤، ١٢٢  | ٤          |
|       | المجادلة  | ١٠٦٨           | ٥          |
| ١٣    | ١٤٢٩      | الملك          |            |
|       | الحشر     | ١٢١٦           | ٣          |
| ٣     | ٨٣٥       | ٦٣٨            | ٤          |
| ٦     | ٤٢٨       | ١٠٤٥           | ١٩         |
| ١٢    | ١٤٠٤      | ١٣٣٨           | ٢٠         |
|       | المتحنة   | القلم          |            |
| ٣     | ٣١٩       | ٧١٢            | ٢          |
| ٨     | ١٠٧١      | ١٣٨٥، ٨٣٧، ٨٢٧ | ٩          |

| الآية  | الصفحة   | الآية    | الصفحة             |
|--------|----------|----------|--------------------|
|        |          | الحاقّة  |                    |
| ٧      | ٦٠٣، ٥٦١ | ٥، ٤، ٣  | ١٤٢٨               |
| ٢٠     | ٩٨٥      | ٥        | ١٤٢٩، ٩٤٨          |
| ٣٢     | ١١١٩     | ٩        | ٧١٣                |
|        | المعارج  | ١٦، ١٥   | ١٤٣٢               |
| ١      | ١١٦٥     | ٣٢       | ١٤٣٢               |
| ٦      | ٩٨٥      | القيامّة |                    |
| ٧      | ٩٨٥      | ١٢٠٨     | ٣١                 |
| ١٥، ١٤ | ٦٠٠      | الدهر    |                    |
|        | الجن     | ١        | ١٣٣٦               |
| ١٦-١   | ٨٣٨      | ٢        | ٩٨٧                |
| ١١     | ٣١٩      | ٦        | ١١٦٥               |
| ١٣     | ٩٣٧      | ٢٤       | ١٣٣٠               |
| ١٦     | ٨٣١      | المرسلات |                    |
| ٢٨     | ٨٣٢      | ٣٥       | ٤١١                |
|        |          | ٣٦       | ٩٤٥، ٨٨٢، ٨٨١، ٨٧٦ |
|        | المزمل   | النازعات |                    |
| ٢      | ١٤٤٨     | ٤٢       | ١٠٠٧، ٤٥٢          |
| ٨      | ٧٠٣      | ٤٣       | ٢٥٢                |
| ١٢     | ١٢٩٦     | عَبَسَ   |                    |
| ١٦، ١٥ | ٥٠١      | ٨٧٢      | ٤، ٣               |
| ١٨     | ٦١١      | التكوير  |                    |
| ٢٠     | ٨٣٢      | ١        | ٤٢٤                |

| الآية      | الصفحة           | الآية | الصفحة          |
|------------|------------------|-------|-----------------|
| ١٧، ١٦، ١٥ | ١١٩٩             | ٢٢    | ٦٣٨             |
|            | الانفطار         | ٢٩    | ١١٦٢            |
| ٢، ١       | ٤٠٩              |       | البلد           |
| ٥          | ٥٤٧، ٥١٤         | ١١    | ١٢٠٨            |
| ١٧         | ١٣١٧، ١٠٩٦، ١٠٠٦ | ١٣    | ١٢٠٨            |
| ١٩         | ٤١٨              | ١٧-١١ | ١٣١٥            |
|            | المطففين         |       | الشمس           |
| ٢          | ١٢٣٠             | ١     | ١١٩٦، ٦٠٠       |
| ٢٠         | ٦٧٧              | ٧     | ٥١٤             |
| ٢١         | ٦٧٧              | ٩-١   | ١٢٠٦            |
|            | الانشقاق         |       | الليل           |
| ١          | ٣٥٤، ٤٠٩         | ٢، ١  | ١١٩٨            |
| ١٨         | ٤٣٤              | ١     | ١١٩٦، ٤٣٣       |
|            | البروج           | ٤     | ١١٩٨            |
| ٢          | ٤١٣              | ١٢    | ١٢٦٨            |
| ١٠         | ٤٢٨              |       | الضحى           |
|            | الطارق           | ١     | ١١٩٦            |
| ١٧         | ٣٠٦              | ٥     | ١٢٠٢            |
|            | الفجر            | ٦     | ١٣٩٣            |
| ٢، ١       | ١٢١٢             | ٨     | ٩٨٧             |
| ٦          | ١٢١٢             | ٩     | ١٤٢٠            |
| ٢١         | ٦٣٨              |       | الشرح           |
|            |                  | ١     | ١٣٩٣، ١٣٦٤، ٨٩٨ |



| الآية  | الصفحة     | الآية      | الصفحة          |
|--------|------------|------------|-----------------|
| ٢      | ١٣٦٤       | التكاثُر   |                 |
|        | العلق      | ٦، ٥       | ١٤٠٤، ١٤٠٣      |
| ٦      | ١٤٣٢       | العصر      |                 |
| ١٤، ١٣ | ٩٣٢        | ٣، ٢       | ٥٠٨، ٤٩٥        |
| ١٩-١٤  | ١٠٠٠       | الهُمَزَة  |                 |
| ١٥     | ٨١٦        | ٤          | ١٢١٥            |
|        | القدر      | قريش       |                 |
| ٥      | ١١٥٤، ١١٥٣ | ١          | ١١٧٢            |
|        | البَيِّنَة | النصر      |                 |
| ١      | ١٠٦٢       | ٣، ٢، ١    | ٤٢٨             |
| ٥      | ١١٧١       | الإِخْلَاص |                 |
|        | القارعة    | ١          | ١٤٣٩، ١٠١٤، ٥٥١ |
| ٧      | ٦١١        | ٢          | ١٤٣٩            |
|        |            | ٤          | ١٠٦٣            |



# فهرس الحديث الشريف



## فهرس الحديث الشريف

| الصفحة      | الحديث                                                      |
|-------------|-------------------------------------------------------------|
| ١٢٥٠        | - أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله         |
| ٣١١         | - إذا ذكر الصالحون فحيها ببعمر.                             |
| ١٢٣٧        | - إن قعر جهنم لسبعين خريفاً.                                |
| ١٢٩٧        | - إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوون.               |
| ١١٧٩ - ١١٧٨ | - ألا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة. |
| ٩٢٠         | - أنا سيد ولد آدم ولا فخر.                                  |
| ١٠٤١        | - أين باتت يده.                                             |
| ٣٠٤         | - «بله ما أطلعتم عليه» (حديث قُدسي).                        |
| ٥٦٨         | - صلى ثمان ركعات.                                           |
| ٩١٩         | - اطلبوا العلم ولو بالصين.                                  |
| ١٢٩٩        | - فإن ذلك.                                                  |
| ١١٢٧        | - فيها ونعمت.                                               |
| ١١٦٠        | - في النفس المؤمنة مئة من الإبل.                            |
| ٨٩٥         | - قوموا فلاصل لكم.                                          |
| ١٧١         | - الكرم التقوى، والحسب المال، والدين النصيحة.               |
|             | - كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما               |
| ١٧٧         | - اللذان يهودانه أو ينصرانه.                                |

- ١٢٢٦ - كما تكونون يُؤْتَىٰ عليكم .
- ٤٩٥ - لا تحَرِّمِ الإِمْلَاجَةَ والإِمْلَاجَتَانِ .
- ٩٠٠ - لَتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ .
- ٩٠١ - لتزَرَّهُ ولو بشوكَةٍ .
- ٤٢٦ - لو أن لابن آدمَ واديينِ من ذهبٍ لابتغى إليهما ثالثاً .
- ٦٨٨ - ليس في الخضروات صدقةٌ .
- ٥٠٠ - ليس من اميرِ امصبياءٍ في امسَفر .
- ٧٩٥ - ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحِجَّةِ .
- ٤٩٥ - الماء طاهرٌ، والنوم حَدَثٌ .
- ٦٥٤ - المؤمنون كنفسٍ واحدةٍ .
- مَنْ اشتهى منكم الباءَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لم يَسْتَطِعْ
- ٣٣١ فعليه بالصوم فإنه له وجاء .
- ٥٥٥ - الناسُ كإبلٍ مِئَةٍ (مُخْرَجٌ في ص ٩٨٠ من القسم الأول)
- ١١٢٦ - نِعْمًا بالمالِ الصالحِ للرجلِ الصالحِ .
- ٤٨٤ - نهى عن قيل وقال .
- ٥٤٤ - يتعاقبون عليهم الملائكةُ . (مُخْرَجٌ في ص ٢٥٦ من القسم الأول)
- قول ابن مسعود للنبي ﷺ لما جاء برأس أبي جهل وكان هذا في غزوة بدرٍ: «آله الذي لا إله غيره» .
- ١١٩٥

# فهرس الشعـر





|             |               |                |                  |
|-------------|---------------|----------------|------------------|
| ١٥٤         | عريبا         | الهمزة         |                  |
| ١١٣٢        | أدبا          | ١٢٩٦، ٩٩٣، ١٨٢ | وظباء            |
| ٩٥٠         | جانبا         | ٣٦٩            | جزاء             |
| ١١٦٨        | تصوبا         | ٥٣٥، ٣٤٢، ٣١٢  | عناء             |
| ١١٨٧        | التهابا       | ٥٧٧            | والفتاء          |
| ٧٣١         | الكتائب       | ٩٩١            | الأعداء          |
| ١٢٢٥        | أقربا رجز     | ٤١٠            | النجاء           |
| ١٢٧٩، ١٢٧١  | شَهْرَبَة رجز | ١٠٥٧، ١٠٣٨     | وماء             |
| ١٢٧١        | رَقَبَة       | ١٠٣٧           | بداء             |
| ١٣١         | نجيبُ         | ١٢٢٣، ١١٧٢     | فلا... *... دواء |
| ١٥٣         | نابها         | ١٢٧٣           | سواء             |
| ٤٧٦         | مُغْرِبُ      | ٨٢٠            | في الصحراء       |
| ٦٥٦         | فتنكُّبوا     | ١١٨٣           | نجلاء            |
| ٦٨٥         | فتصوبوا       |                |                  |
| ٨٤٠         | الخُطوبُ      | الباء          |                  |
| ٨٨٧         | أُجيبُ        |                | وأصاب            |
| ٨، ٨٤٤، ٩١٧ | ذِيبُ         | ١١٨٧           | للخِيَاب رجز     |
| ١١٧٦، ٩٢٢   |               | ١٢٨٨           | خُلْبُ           |
| ٩٩٠         | وتحسبُ        | ١٦٩            | المصابا          |
| ١٢٧٥، ٩٩٢   | الأدبُ        | ٣١٠            | ذهبا             |
| ١٢٩٣، ١٠٧٥  | قريبُ         | ٤٣٨            | أقربا            |
| ١٠٨٦        | مرتُعها قريبُ | ٧٣١            | الكرائبا         |
| ٥٤٥، ١٢٥    | أقاربُه       | ٧٥٧            | كَلْبَا رجز      |

|      |                    |               |              |
|------|--------------------|---------------|--------------|
| ١٢٤١ | لِلشَّيْبِ         | ١٤٣٦، ٦٢٨     |              |
| ٦٩٧  | أَبِي              | ١١١٣          | جَانِبُهُ    |
|      | التاء              | ٨٨٤           | أَبُ         |
| ١٢٤  | الْأَسَاءَةُ       | ١١٥١          | أَجْرُبُ     |
| ٢١٩  | طَوَيْتُ           | ٤٣٣           | أَنْكَبُ     |
| ١٤٤٣ | شِمَالَاتُ         | ١٢٥٣          | يَغْضِبُوا   |
| ١٩٨  | حَنْتِ             | ١٢٦٦          | لَغْرِبُ     |
| ٥٢٩  | المصيباتِ          | ٨٨٥، ٧٨٤      | غَرَابُهَا   |
| ٦٦٧  | الطَّلَحَاتِ       | ١٢٨١          | خَطِيئُهَا   |
| ٣١٨  | شَتَّ رَجَزِ       | ٨٥١           | مَكْرُوبُ    |
| ٧٨٥  | مَدَّتِ رَجَزِ     | ١٢٩٦، ١٨٣     | الْخَطُوبِ   |
| ١٣٤٦ | أَقَلَّتِ          | ٢٩٥           | فَاذْهَبِي   |
| ٢٧٦  | لِدَاتِي           | ٥١٢، ٥١١، ٣٧٣ | تَهَبُ       |
| ٦٧٥  | خَلَّتِي           | ٤٦٩، ٤٥٠      | الذَّوَائِبِ |
| ٧٥٥  | سُرَّاتِهَا        | ٤٢٧           | فَنَضَارِبِ  |
| ٩٩٨  | عَقْبَتِي رَجَزِ   | ٨٢٠           | وَلَا أَبِ   |
|      | الثاء              | ١٣٠٨          | الْأَيْبِ    |
| ١٠٧٨ | ثَلَاثِ            | ٩١٥           | تُعْقَبِ     |
|      |                    | ٤٤٨           | يَضْرِبِ     |
|      |                    | ١٠٣٥          | الْعَرَابِ   |
|      | الجيم              | ٦٤٩           | الْوُطْبِ    |
| ١١٦٧ | بِالْفَرْجِ رَجَزِ | ٩٢٨           | الْخُطُوبِ   |
| ٩٤٩  | تَأَجَّجَا         | ١١٦٩          | ذَهَابِ      |

|      |                 |               |                   |
|------|-----------------|---------------|-------------------|
| ٤٣٦  | الشُّرْدَا      | ٤٥١           | نُثِجُ            |
| ٦٤٥  | وَتُضْهَدَا     | ١٥٦           | أُحْجَجُ          |
| ٦٤٧  | اليدَا رَجَز    |               |                   |
| ٦٨٠  | مُرْدَا         |               | الحَاء            |
| ٧٣٠  | غَدَا           | ١٠٨١          | يَمْصَحَا رَجَز   |
| ٨٣٩  | أُجْلَدَا رَجَز | ٨٧٥           | فَاسْتَرْحَا      |
| ١٠٥٥ | عُودَا          | ٨٤٢، ٤٤٧، ٤١٤ | صَحِيحُ           |
| ٨٣٥  | أَحْدَا         | ٣٧٥           | فَأُصَارُحُ رَجَز |
| ٢٥٨  | عُدَا           | ٣٤٦           | القَرَاوُحُ       |
| ١١١٨ | زَادَا          | ١٢١١، ١٠٤٢    | قَادُحُ           |
| ١٣٦٦ | لَيَّيْعُدَا    | ١٠٨٤، ١٠٦٧    | يَبْرُحُ          |
| ١٢١٢ | مَحْسُودَا      | ١٣٢٧          | السُّوْحُ         |
| ١٢٧٣ | لَمَجْهُودَا    | ٦٩٥           | سَبُوحُ           |
| ١٣٧٣ | رَزْنَدَا       | ١٠٧٦          | وَالْجَوَانُحُ    |
| ١٤٤٤ | أَمْلُودَا      | ١٣٢٤          | أَمْلُحُ          |
| ١٤٤٤ | البرُودَا رَجَز | ١٣٤٤          | ذَابُحُ           |
| ١٤٤٤ | الشَّهُودَا     | ٣٤٦           | بِالْقَوَادِحِ    |
| ١١٧٥ | وَفُودُ         | ١١٨٥          | وَذَبَائِحُ       |
| ٥٠٦  | وَالْجَمْدُ     |               |                   |
| ٨٨٦  | وَيَقْصِدُ      |               | الخَاء            |
| ٩٩٣  | الْوَقُودُ      | ٣٤٩           | أَخَا رَجَز       |
| ١٢٠٤ | مَفَائِدُ       |               |                   |
| ٢٧٨  | يَرْقُدُهَا     |               | الدَّال           |
| ٩١٢  | مَزِيدُ         | ٢١٣           | فَاصْطِيدَا رَجَز |

|      |         |          |            |
|------|---------|----------|------------|
| ١١٥٢ | المصمِد | ٢٠٧      | خدودها     |
| ٩٣٠  | الوريد  | ١٢٧٨     | لعميد      |
| ١٢٠٤ | يقصد    | ١٣١٦     | جده        |
| ١٢٤٢ | فقد     | ١٤٠٥     | لكادوا رجز |
| ١١٢٤ | الموقد  | ١٦٦      | الملحد رجز |
| ١٢٨٣ | المتعمد | ٧٣٧، ٢١٦ | خالد       |
| ١٢٩٤ | أسيد    | ٢٥٣      | رماد       |
| ١٣١٢ | الأمِد  | ٣٠٧، ٢٩١ | ولد        |
| ١٣٩٠ | بفرصاد  | ٣٢٨      | حماد       |
| ١٣٩٤ | أرشد    | ٣٣١      | بداد       |
| ١٩٧  | النكد   | ٤٢٧      | تقد        |
| ٣٤٣  | هاد     | ٨٩٧، ٥٠٠ | قد         |

١٣٩٠، ١٢٨٩

|       |           |         |
|-------|-----------|---------|
| الراء | ٥٥٢       | الإحد   |
| ٣٧٩   | وفكر      | مُفرد   |
| ٧٣٦   | فخر       | أوتادي  |
| ١٣٧٨  | أفر       | زياد    |
| ١٠٦٢  | بالسرر    | المتجرد |
| ١٣٧٨  | شعر       | يدي     |
| ١٠١٩  | الغدر     | مُخلدي  |
| ١٢٢٤  | ينجحر رجز | غمِد    |
| ٤٦٨   | ذكر       | فالسند  |
| ٦٥٠   | منجحر     | أرفد    |
| ١٠٢٦  | صائر      | البلد   |

|            |              |           |                |
|------------|--------------|-----------|----------------|
| ٣٣١        | الحُمُرُ     | ٢١٣       | مُشْمَخَرًا    |
| ٤٠٣        | وَلَا سَخَرُ | ٤٠٠       | حَمْرًا        |
| ١١٩٧، ٤٥١  | شَاجِرُ      | ٤٢٤       | أَثَرًا        |
| ١٠٥٩، ٤٩٣  | حَمَارُ      | ٥٨٤       | وَمُتَّجَارًا  |
| ١٣٤٤، ١٣٠٢ |              | ٧٥٣، ٦٤٨  | وَتُسْتَطَارًا |
| ٥٨٢        | وَمُعْصِرُ   | ٦٩٤       | كَوْثَرًا      |
| ٦٤٨        | أَجْدَرُ     | ٧٧٢       | الْحِرَارًا    |
| ٧٣٢        | عَاقِرُ      | ٤١٥، ٣٩٩  | الْجَزَاةَ     |
| ٧٤٢        | فَأَنْظُورُ  | ٧٨٠       | وَأَكْبَرًا    |
| ١٢٠٨، ٨٠٣  | سَقَرُ       | ٨٥١       | أَطِيرًا       |
| ١٠٧٩       | تَصْفَرُ     | ٨٨٥       | فَنُعْذَرًا    |
| ٩١٨        | نَاضِرُ      | ١٠٤٤      | قَفْرًا        |
| ٩٢٣        | تَدَابُرُ    | ١١٦٧      | بَيَقْرًا      |
| ١٠٥٨       | مُتْسَاكِرُ  | ٣٢٧       | زَوْبَرًا      |
| ١٢٩٧       | الْبَدْرُ    | ١٢١٩      | وَاسْتَغَارًا  |
| ١١٨٠       | عَارُ        | ١٣٤٧      | فَأَقْصَرًا    |
| ١١٨٣       | الْمِهَارُ   | ١٤٢٦، ٢٣٥ | وَالْفَقِيرًا  |
| ١١٨٥       | الظَفَرُ     | ٨٣٤       | مِفَاقَرَه     |
| ١٢١٣       | دَعَائِرُهُ  | ١٤٢       | دِيَارُ        |
| ١٢٢٥       | آسَرُ        | ١٥٤       | يَتَغَيَّرُ    |
| ١٤٠٦       | سَائِرُ      | ٢٥١       | وَالْفَخْرُ    |
| ٩٢٢        | يَضِيرُهَا   | ١٢٧٦      | الْتِهَاجُرُ   |
| ١٤٢٢       | ضَرِيرُهَا   | ١١٦٢      | وَنِقَامَرُ    |

|            |               |            |                  |
|------------|---------------|------------|------------------|
| ١٣٢٦       | مُضَرٍ        | ١٤٣١       | فَيَخْصُرُ       |
| ١٣٣٢       | نَارٍ         | ٢٧٥ ، ٢٠٣  | أَزُورُهَا       |
| ١٣٣٣       | صَبْرٍ        | ١١٣٨       | دَهْرٍ           |
| ١٣٣٥       | مِنْقَرٍ      | ١٤٧        | الدَّهَارِيرِ    |
| ٣٩٥        | عُسْرِ        | ٣٢٤        | قِرْقَارٍ رَجَزٍ |
| ٥٠٦        | الْفَاخِرِ    | ٣٢٥        | عِرْعَارٍ        |
| السَّيْنِ  |               | ٥٠٨ ، ٣٢٦  | الدُّعْرِ        |
| ٤٨٢ ، ٤٨٠  | أَمْسَا       | ٣٢٧        | فَجَارٍ          |
|            | رَجَزٍ        | ٣٤٧        | ضُرٍّ            |
| ٧٨٧        | خَمْسَا       | ٣٩٢        | عَشَارِي         |
|            | الْقَوَانِسَا | ٧٣٤        | الْأَقْدَارِ     |
| ٥٢٩        | بَيَّهَسُ     | ٧٧٣        | لِلْكَائِثِ      |
|            | يَلْبَسُ      | ١٣٤٣ ، ٨٦٢ | اعْتَصَارِي      |
| ٩٠٧        | الْمَجْلِسُ   | ٩٤٧        | بِمَقْدَارٍ      |
| ١١٨٦       | الْعَيْسُ     | ٩٢٨        | بِالسُّورِ       |
| ١٢١٠       | وَالْأَسُ     | ١٠٩١       | السَّمَرِ        |
| ١٢٥٢       | السَّرِيسُ    | ١١٦٧       | الْأَجْرِ        |
| ١٠٥٠ ، ١٥٥ | لَيْسِي       | ١٢٤٩       | نَارِي           |
| ٨٥٤        | مُخْتَلَسٍ    | ٨٩٥        | الْجَارِ         |
| ١٠٢٠       | نَفْسِي       | ١٢٩٦       | بِالْجَارِ       |
| ١٢٥٢       | الْمَجَالِسِ  | ١٣٢١       | الْمَشَاغِرِ     |
| ١٣٨٣       | الْمَخْلَسِ   |            | الْغَدْرِ        |
| الشَّيْنِ  |               |            | الْبَكْرِ        |
| ١٤٦٠       | حِرْشٍ رَجَزٍ |            |                  |

|               |                     |               |                |
|---------------|---------------------|---------------|----------------|
| ٨٥٣           | وَتَخَذَعَا         | الصاد         |                |
| ٨٦٨           | ١/٢ بيت نَضْبَعَا * | ١٣٢٣          | تَوْقُصَا      |
| ٨٩٣           | لَأَسْمَعَا         | ٦٥٤           | خَمِصُ         |
| ٩١٢           | مُفَزَّعَا          |               |                |
| ١٠٥٧          | الودَاعَا           | الضاد         |                |
| ١٢٠٠          | فَيَّيَّجَا         | ١٠٣٣          | بَيُوضُهَا     |
| ١٢١٤، ١٢٠٧    | مِذْفَعَا           | ٢١٩           | الْفَرَائِضُ   |
| ٩٨٤           | انْقِشَاعَا         | ١٨١           | يَمِضِي        |
| ١٢٣٧          | رَوَاجِعَا رَجَز    | ٧٦٨           | أَبَاضِ رَجَز  |
| ١٣٨٧          | الْمُقَنَّنَا       |               |                |
| ١٤١٦          | لَالَعَا رَجَز      | الطاء         |                |
| ١٤٤١          | يَنْفَعَا           | ٤٧٦، ٢٦٧، ٢٠٤ | قَطُ رَجَز     |
| ١٤٤١          | تَمْنَعَا           | ١٢٤٠، ١٠٢١    |                |
| ١٤٤٩          | أَجْعَا             | ٣٣١           | قَطَاطِ        |
| ١٣٥٣          | رَفَعَا             | الظاء         |                |
| ١٥٢           | يُسْتَطَاعُ         | ١٩٠           | وَعِظَا        |
| ٦٥٣           | تَرْتَعُ            |               |                |
| ٢٠٩           | الْيَتَقَصُّعُ      | العين         |                |
| ٢٠٩           | الْبُجْدُعُ         | ٢٥٢           | الذَّرَاغُ     |
| ٥٠٢           | مُقَنَّنُ           | ٣٧٦، ٢٥٨      | يُطْعُ         |
| ٢٣١           | فَعَقَعُوا          | ٣٨٣           | وَضَعَا        |
| ٣٠٤           | مَا أَسُعُ          | ١٥٨           | أَجْدَعَا      |
| ٥٨٠، ٤١٧      | وَازُعُ             | ٤٢١           | سَاطِعَا رَجَز |
| ٤٤٥           | سَلَفُعُ            | ٥٣٣           | جَعَا          |
| ٩٢٦، ٩١٦، ٦٧٣ | تُصْرَعُ رَجَز      | ٧١٧           | مَسْمَعَا      |
| ١٤٠٧، ٩٢٩     |                     | ٧٢٠           | الرَّتَاعَا    |

|          |               |               |             |
|----------|---------------|---------------|-------------|
| ٥٠٦، ٤٠٢ | وَفَا رَجَز   | ٧٣٥           | هَجُوعٌ     |
| ١٤٤٥     | السيوفا رَجَز | ٨٥٧           | وَيَنْفَعُ  |
| ٤٣٩      | نُتَصَّفُ     | ٩٤٥، ٨٨٣، ٨٧٦ | فَتَجْزَعُ  |
| ٧٣٧، ٦٧٥ | نُطْفُ        | ٨٩٤، ٤٤٤      | يَجْزَعُ    |
| ٧١٥      | وَكَيْفُ      | ٩٠٨           | أَفْرَعُ    |
| ٣١٢      | المتقاذفُ     | ١٠٤٤          | وَجِيعُ     |
| ٨٨٤      | أَعْرِفُ      | ١١٥٩          | مُجَاشَعُ   |
| ٢٩٦      | القروفُ       | ١١٨٩، ٩٦٩     | الأصابعُ    |
| ١١٥      | خِلَافُ       | ١٤١١، ١٢٠٥    | وَاسِعُ     |
| ٨٩١، ٨٦٠ | الشفوفُ       | ١٤٤٥          |             |
| ١٤٤٢     | شَافِي        | ٩٧٢           | الزِعَازُعُ |
|          |               | ١٣٢٢          | الضَّيْعُ   |
|          |               | ١٣٨٧، ٨٦٢     | شَفِيعُهَا  |

### القاف

|           |                |           |          |
|-----------|----------------|-----------|----------|
| ٨٢١       | الورقُ رَجَز   | ١٤٠٠      | رجوعُها  |
| ١١٨٧      | المخترقُ رَجَز | ٣١٦       | نافعُ    |
| ١١٨٧      | الخفَقُ        | ١٤٠١      | أَنْفَعُ |
| ١٢٢٢      | كالملقُ رَجَز  | ٩٢٦       | البلاقعُ |
| ١٤٩       | سَمَلَقُ       | ٢٠٦، ٣٠١  | نَفَّاعُ |
| ١٧٩       | أَفَارِقُ      | ٣٨٤       | بَلَقَعُ |
| ١٢٨٦، ١٨٣ | صديقُ          | ٨٥٤       | صَنَاعُ  |
| ٣٤٣، ٢٢٠  | طليقُ          | ١٠٥٢      | فاجزعي   |
| ٢٧٤       | عاشقُ          | ١٣١٤، ٩١٣ |          |

### الفاء

|     |              |      |                  |
|-----|--------------|------|------------------|
| ٦٢٧ | دَرَادِقُهُ  | ٢٧٤  | اكفُفُ           |
| ٨٣٣ | لَا أَذوقُها | ١٢٣٧ | مُحَرِّفًا رَجَز |



|            |             |                 |               |
|------------|-------------|-----------------|---------------|
| ٨١٩        | الذكي       | ٨٨٢، ٨٧٦        | سِمْلَقُ      |
|            | ضَنْكُ      | ١١٥٧            | لاحقُ         |
| ٦٣٧        | رجز         | ٤٧٧             | نتفرقُ        |
|            | محكُ        | ١٢٦٢            | أحرقُ         |
|            |             | ١٢٦٢            | أفرقُ         |
|            |             | ١٤٦١            | دقيقُ         |
| ٣٠٩        | بَجَلُ      | ٣٠٣             | تُخْلَقُ      |
| ٣١١        | حَيْهَلُ    | ٧٤٠             | مُخْرَاقُ     |
|            | أَسْلُ      |                 | تَمَلَّقُ     |
| ٥٢٣        | رجز         | ٨٢٢             | رجز           |
|            | الأَجَلُ    |                 | فَطَلَّقُ     |
| ٧١٦        | الأَجَلُ    | ٩١١             | الساقِي       |
| ٩١٢، ٩١١   | تَمَلُّ     | ١٢٦٠            | شَقَاقُ       |
| ١٣٥٢، ١٠٦١ | الجَمَلُ    |                 |               |
|            | يَعْتَمَلُ  |                 |               |
|            |             | الكاف           |               |
| ١٢١٩       | رجز         | ٧٢١، ١٣١        | هواكا         |
|            | يَتَكَلُّ   | ١٥٩             | عساكا رجز     |
| ١٣٩٩       | خُصَلُ      | ١٩٣             | ذلکا          |
| ٧٣٧، ٢١٤   | الأَغْلَا   |                 | دونكا         |
| ٣٠٩        | مُحَجَّلَا  | ٢٩٧             | رجز           |
| ٨٨٧، ٨٨١   | التأَمِيلَا |                 | يُحْمَدُونِكا |
| ١٠١٦       | بِلَالَا    | ١٣٥٨، ١١٩٣، ١٩٧ | تَنَسَّلُكُ   |
| ٩٥٥، ٩٠٠   | تَبَالَا    | ٦٣٧             | والفَكَ       |
| ١١١٥       | خَالَا      |                 | سُكُ          |

|             |                |             |                      |
|-------------|----------------|-------------|----------------------|
| ٧٧٢         | وَأَطْوَلُ     | ١٢٢٠ ، ١١٣٧ | الْفَلَاحُ رَجَزٌ    |
| ٧٨٣         | أَوَّلُ        |             | حَلَاتِلُ            |
| ٨٤٩         | بَلَابِلُهُ    | ١٢٢٥        | رَجَزٌ               |
| ٨٥٢         | لَا أَقِيلُهَا |             | حَاطِلَا             |
| ٨٨٥         | نَزْلُ         | ١٢٨٦        | النَّمَالَا          |
| ٩٦٩         | الْعَوَازِلُ   | ١٢٩٩        | نَهْشَلَا            |
| ٩٩٢         | تَنْوِيلُ      | ٣٨١         | كَمِيلَا             |
| ٩٩٧         | لَأَمِيلُ      | ١١٦١        | وَالْكُلَى           |
| ١٠٣٠        | يَتَكَحَّلُ    | ٦٢٦         | إِبْقَالَهَا         |
| ٤١٢         | يَتَذَلَّلُ    | ١٢٩٨        | مَهَلَا              |
| ١٠٤٣        | جَهْلُ         | ١٣٣٥        | خِيَالَا             |
| ٣١٦         | نَوَاصِلُهُ    | ١٤٣٩        | قَلِيلَا             |
| ٥١٧         | كَاهِلُهُ      | ١٤٤٠        | قَبِيلَا (٢/١ بَيْت) |
| ١٢٢٢ ، ١١٤٦ | وَالْفُتْلُ    | ١٤٤١        | نَفْعَلَا            |
| ١١٥٩        | أَشْكَلُ       | ٣٩٤         | أَطْفَالَهَا         |
| ١١٨٨        | يَتَنَبَّلُ    | ٢٧١         | وَبَاطِلُ            |
| ٢٣١         | نَجْذُلُ       | ٢٢٥         | أَفْضَلُ             |
| ٣٥٥         | تُسَالُ        | ٢٧٨         | الْأَنَامِلُ         |
| ١١٣٢        | تُقْتَلُ       | ٣١٢         | وَحِيَّهْلُهُ        |
| ١٢٨٦ ، ٨٣١  | يَتَنَعَّلُ    | ٣٨٤         | أَحْتَمَلُ           |
| ١٣٣١        | خِيَالُهَا     | ٦٥٨ ، ٦٣١   | مُجْفَلُ             |
| ١٤٠٢        | مَقْبُولُ      | ٦٧٧         | جَيْتَلُ             |
| ١٤٠٨ ، ١٤٠٦ | نَتَنَفَّلُ    | ٧٣٨         | حَلِيلُهَا           |

|           |                  |             |                 |
|-----------|------------------|-------------|-----------------|
| ١٠٨٦      | الثَّغِيلُ       | ١٤١١        | تَفْعُلُ        |
| ١١٢٩      | مُتَأَمِّلِي     | ١٤١١        | أَطْوَلُ        |
| ١١٦٤      | سَوَالِي         | ١٤١١        | وَنَسْتَعِلُ    |
| ١١٧٤      | بِهَيْضِلِ       | ١٦٥         | مَالِي          |
| ١١٧٩      | أَقْيَالِ        | ٢٧٩ ، ٢٠٩   | بِالْأَصَائِلِ  |
| ١٢٠٦      | وَلَا صَالِ      | ٢١٦         | بِالْمَصَاقِيلِ |
| ١٢١٧      | مُطْفِلِ         | ١١٨٥ ، ٢٥٢  | الْعِقَالِ      |
| ١٢٢٠      | مَجْهَلِ         | ١٢١٠ ، ٤٧٥  | وَأَوْصَالِي    |
| ١٢٢٢      | مَأْكُولِ رَجَزِ | ٥٠٠         | الْحِلَالِ      |
| ١٢٣٠      | نَصْلِي          | ١٤٤٥ ، ١٦٧  | حَمَالِ         |
| ١٢٧٧      | الرَّجَالِ       | ٥٧٢         | عِيَالِي        |
| ١٢٩٢      | فَضْلِ           | ٦٤٩ ، ٥٨٢   | حَنْظَلِ        |
| ١٣١٠      | فَحْوَمَلِ       | ٦٩٣         | الْمَفَاصِلِ    |
| ١٣٢٠      | عَقْنَقِلِ       | ٦٩٤         | وَنَائِلِي      |
| ١٣٢١      | بِخِيَالِ        | ٧٣٦         | مُهَبَّلِ       |
| ١٣٥٢      | القَوَاعِلِ      | ٨٢١         | وَإِغْلِ        |
| ١٣٧٩      | لَا أَقْلِي      | ٨٣٩         | تَسَالِي        |
| ١٣٨٥      | مَقْتَلِي        | ٨٨٩         | بِقَوُولِ       |
| ١٣٨٨      | شُفْلِي          | ٨٩٦         | تَوَهْلِ        |
| ٤١٨ ، ٤١٠ | أَوْقَالَ        | ٩١١         | مُزْمَلِ        |
|           |                  |             | وَالْعَمَلِ     |
|           | الميم            | ١٠٢٦        | إِذْلالِ        |
| ٣٤٩       | خِصَمِ           | ١٣٠٢ ، ١٠٥٧ | مُعَوَّلِ       |
| ١٢٣٨      | أَجَمِ           |             |                 |

|             |                   |             |                |
|-------------|-------------------|-------------|----------------|
| ١٢٢٨        | تُظَلِّمُوا رَجَز | ١٣٧٤ ، ١٢٩٠ | السَّلَم       |
| ٨٩٢         | لُؤَامُهَا        | ٢٤٠         | المَزْدَحَم    |
| ١٢٧٥ ، ٩٩٧  | سَهَامُهَا        | ١٢٩         | السَّنَامَا    |
| ١٠٥١ ، ٩٢٠  | وَأَظْلَمُ        | ٢٨٣         | ظَلَامَا       |
| ١٠٩٢        | سَنَام            | ٤٠٨         | الطَّعَامَا    |
| ١١٦٤        | أَقْدَامُهَا      | ٤٠٨         | مُدَامَا       |
| ١٢٠٧        | مَظْلَمُ          | ٥٠١         | عِنْدَمَا      |
| ١٢٢٧        | تُشْتَمُ رَجَز    | ٦٤٦         | الدَّمَا       |
| ١٢٢٩        | يَدُومُ           | ١٠٧٠        | صَائِمَا       |
| ١٣٨٤ ، ١٢٥٥ | مَسْجُومُ         | ١١٥٠        | سَوَاهِمَا     |
| ١٢٧٤        | غَشُومُ           | ٧٠١         | دَمَا          |
| ١٢٧٦        | الْأَرَاقُمُ      | ٧٥٣         | مُصْطَلَاھِمَا |
| ١٢٧٦        | كَرِيمُ           | ١١٨٥        | فَرَبَّيَا     |
| ١٢٨١        | الْخَوَاتِيمُ     | ١٢٠٢        | تَوْهَمَا      |
| ١٢٩٣        | شَرِيمُ           | ١٣٣٢        | يَعْدَمَا      |
| ١٣٠٥        | خَتَامُهَا        | ١٤٤٤        | مُعَمَّمَا     |
| ٧٢٠         | الْمَظْلُومُ      | ٩٧٠         | حَرَامُ        |
| ٩٨٦         | زَعَمُوا          | ١٣١         | عَلَقَمُ       |
| ١٣٤٤        | لَيْثِيمُ         | ٢١٥         | صَمِيمُ        |
| ١٣٤٥        | قَلَمُ            | ٢٦٨         | مَحْرُومُ      |
| ١٣٩٥        | مَشْكُومُ         | ٤٢٢         | قَدَمُهُ       |
| ١٣٩٦        | مَصْرُومُ         | ٤٧٠         | غَلَامُ        |
| ١٣٩٦        | مَشْكُومُ         | ٨٢٩         | عَالَمُ        |
| ١٦٢         | مُصَرَّمُ         | ٨٨٨         | عَظِيمُ        |

|             |              |             |            |
|-------------|--------------|-------------|------------|
| ٣٩٥         | منعم         | ١٠١٥        | والمعصم    |
| ١٠٣٥        | الإسلام      | ١٨٩         | الأيام     |
| ٦٤٤         | رجام         | ٢١٣         | بالتميم    |
| ٣٤١         | سلام         | ٢٥٨         | تُحْرَمُ   |
| ١١٢٢        | حوادث الأيام | ٣١٧         | حاتم       |
| ٨٩٧         | إِنْ لَمْ    | ٣٤٨         | أَقْدِمَ   |
| ١١٦١        | بِتَوَّامٍ   | ٤٢٠         | العمائم    |
| ٩٨٨         | المكرم       | ٤٢١         | قشعم       |
| ١٢٢٠        | وأمامي       | ٥٧٣         | الأهاتم    |
| ٧٧٦         | سهم          | ٥٧٩         | الأسحم     |
| ١٢٢٦        | تميم         | ٥٩٨         | رام        |
| ١٢٢٧        | الفم         | ٦٣٨         | الذام      |
| ١٢٢١        | المنهم رجز   | ٧١٣         | المرَّجَمُ |
| ١٢٦٧ ، ١٢٦١ | اللهازم      | ٧٣٢         | قَرَمَ     |
| ١٢٨٩        | مُتِّمٌ      | ٧٦٩         | الظُّلَمُ  |
| ١٣١١        | فالمثلَّم    | ٧٨١         | أعاطم      |
| ١٣١١        | فجرثم        | ٨٢٣         | المكدم     |
| ٤٠١         | الحميم       | ٩٠٦         | يَنْدَمُ   |
|             |              | ٩٤٢         | خازم       |
|             |              | ١٠٣٧        | كرام       |
|             | النون        |             | بالييسم    |
|             | حَسَنَ       | ١١٧٤ ، ١١٠٧ |            |
| ١١٠٧ ، ٥٩٨  | رجز          | ١٣٦١ ، ١١٨٣ |            |
|             | عَنْ         | ١٢٠٦ ، ١١١١ | مُبْرَمٌ   |

|           |                  |           |                     |
|-----------|------------------|-----------|---------------------|
| ٨٩٨       | اليقينَا         | ٦٥٢       | الترسِين رجز        |
| ١٠٢٢      | متجاهِلِينَا     | ٩٠٣       | وإن رجز             |
| ١٠٤٢      | تكوَنه           | ١٢٢٣      | يؤثفِين             |
| ١١٠٦      | تَلَانَا         | ١٣٩١      | بالغَرِيْن رجز      |
| ١١٢٥      | عفَانَا          | ١٤٣٧      | أصَابِن             |
| ١٣٧٣      | آخِرِينَا        | ١٠١١، ١٤٢ | إِيَانَا            |
| ٣٤١       | جنُونهَا         | ٢٣٩       | أَنَا               |
| ٥٢١       | أَدَانُ          | ٢٥٧       | وكفى . . . إِيَانَا |
|           | وَفَلَانُ        | ٢٧٧       | الذِّينَا           |
| ٥٦٨       | ثَمَانُ رجز      | ٣٧٢       | جُنُونَا            |
| ٦٨١       | بَنِينُ          | ٤٤٩       | مِنَ أَنِي رجز      |
| ١٠٥٩      | جَنُونُ          | ٦٨٢، ٦٠٦  | مقتوِينَا           |
| ١٣٠١      | المَحْزُونُ      | ٦٢٨       | شِيَانَا            |
| ١٣٤       | أَرْقَانِ        |           | العِينَا            |
| ١٥٩       | عَسَانِي         | ٦٣٤       | رجز                 |
| ١٦٣       | فَلَّيْنِي       |           | ظَبِيَانَا          |
| ١٦٦       | مِني             | ٦٧٦       | أُبَيَّكِرِينَا رجز |
| ٢٢٣       | خَوَّانِ         | ٧٧٤       | الذَاخِرِينَا       |
| ٢٧٠       | نَبَّيْنِي       | ٦٧١       | وَأَحْمَرِينَا      |
| ١٢١٧، ٤٨٦ | فَتَخْزُونِي     | ٦٧٩       | الدُّوِينَا         |
| ٥٠٦       | السُّبْحَانِ رجز | ٧٨٥       | فَادْعِينَا         |
| ٥٢٠       | ذَبِيَانِ        | ٨٤٢       | لَانَا              |
|           | بِفُلَانِ        | ٩٥٥، ٩٠٢  | المُسْلِمِينَا      |

|             |                     |                  |                  |
|-------------|---------------------|------------------|------------------|
| ١٣٣٥        | بِشَانِ             | ٣٦٩              | حِينَ            |
| ١٣٩٥ ، ١٣٣٨ | بِاللِّبَنِ         | ٢٠٦              | بِشَنَ           |
| ١٣٦٥        | تَدَانِي            | ٥٢١              | وَهَنَ           |
| ١٥٥         | عَلَانِي            | ٥٣١              | الْمَلَّوَانِ    |
|             | بِلْبَانِهَا        | ٦٤٥              | الْيَقِينِ       |
|             |                     | ٦٥٦              | جَمَالَيْنِ      |
| الهَاءُ     |                     | ٦٦٤              | آخِرِينَ         |
| ١٢٨         | أَنَّهُ             | ٦٨٠              | الْأَرْبَعِينَ   |
| ١٣٧٠        | إِنَّهُ             | ٦٨١              | الْبُرِينَ       |
| ١٣٢         | الرَّمِيَّةُ        | ٧٨٦              | بَلِينِ          |
| ١٣٩         | قَسُورَةٌ           | ١٤١٣ ، ٩٣٦ ، ٩١٧ | مِثْلَانِ        |
| ٣٦٠         | حِجَّتُهُ           | ١١٠٧ ، ٤٩٨ ، ٢١٠ | لَا يَعْغِيْنِي  |
| ٥٢٢         | نَاجِيَةٌ           | ١١٢٢             | تَعْرِفُونِي     |
| ٩٠٦         | سِرْبَالِيَّةُ      | ١٠٧٢             | الْفَرْقَدَانِ   |
| ١٢١٠        | تَكُونُهُ           | ١١٢٥             | وِإِعْلَانِ      |
| ١٢١٤        | إِنَّهُ             | ١١٤٣             | الطَّهْيَانِ     |
|             | عُرَيْنَةٌ          | ١١٧٧             | وَالْحَزَنِ      |
| ٦٣٦ ، ٦٣٥   | شَهْرَيْنَةٌ رَجَزُ | ١٢٥٢             | هَجَانِي         |
|             | جُمَادِيَيْنَةٌ     | ١٢٧٣             | مَكَانِ          |
| ٦٥٨         | سَامِرُهُ           | ٥١٧              | يَمَانِي         |
| ١١٨١ ، ١١٧٨ | دَعَا رَجَزُ        | ١٢٧٣             | يَبْكُنِي رَجَزُ |
| ١١٨٧        | جَلَلُهُ            | ١٢٨٨             | حُقَّانِ         |
| ١٢٠٨        | لَا فَعْلَةٌ        | ١٣٣٢             | سَمِينِي         |
| ١٣٢٨        | عِظَامُهُ           |                  | تَتَقِيْنِي      |





# فهرس الأعلام



١٢٩٤

- الأحمر (خلف)

- الأخفش (أبو الحسن)

١١٨ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ،  
٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،  
٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ ،  
٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ،  
٣٨٢ ، ٤٢٢ ، ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٨٨ ، ٥٢٤ ،  
٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٦٦ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٨٠ ،  
٥٨٤ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٦٥٩ ، ٦٨٥ ، ٧٢٦ ، ٧٣٠ ،  
٧٧٠ ، ٨٥٣ ، ٨٦٥ ، ٨٦٩ ، ٩١٠ ، ٩١٣ ، ٩٥٩ ،  
٩٧٥ ، ١٠٠٨ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٥ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٧ ،  
١٠٩٠ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١١٣٤ ، ١١٤٤ ، ١١٤٦ ،  
١١٦٦ ، ١١٧٥ ، ١١٧٧ ، ١١٨٠ ، ١١٩٠ ، ١١٩٤ ،  
١١٩٥ ، ١٢٢٢ ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٣ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٤ ،

١٣١٤ ، ١٣٢٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٦٩ ، ١٤٢٨

٣١٠ ، ٣٢٢ ، ١٠٢٩ ، ١٣٥٩

- الأخفش الأكبر (أبو الخطاب)

٥٣٢

- الأزهرى

٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٥٢٠ ، ١٠٧٧

- الأصمعي

١٩٥ ، ٢١٣ ، ٢١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٢٤ ، ٣٧٦

- الأندلسي

٣٨٣ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦٧ ، ٥٠٤ ، ٦٣٢ ، ٧١٩

٧٢٧ ، ٨٥١ ، ٨٦٧ ، ٩٨٨ ، ١٠٠٨ ، ١٠٢١

١٠٢٢ ، ١٠٣١ ، ١٠٤٦ ، ١١١٢ ، ١١١٩ ، ١١٢٨

١١٥٥ ، ١١٥٨ ، ١١٩٧ ، ١٣٣٤ ، ١٣٤٠ ، ١٣٥٢

١٣٥٣

|                                            |                  |
|--------------------------------------------|------------------|
| ١٧٢ [لهم مذهبٌ خاصٌ في النُّحو].           | - أهل المدينة    |
| ١٣٥٢ ، ٨٣٤                                 | - ابن الأنباري   |
| ٧٥٢ ، ٧٣٥ ، ٢٩٩ ، ٢٠٤                      | - ابن بابشاذ     |
| ٢١٨                                        | - ابن بازش       |
| ٤٤٢                                        | - ابن برِّي      |
| ١٠٠٩ ، ٩٣٧ ، ٧١٩ ، ١٨٣                     | - ابن جعفر       |
| ١٤٤٣ ، ١٣٨٤ ، ١١٦٥ ، ٨٧٣ ، ٥١٣ ، ٤٥٢       | - ابن جني        |
| ٩٩١ ، ٥٤٩                                  | - ابن الحُشَّاب  |
| ١١٢٨ ، ١٠٩٧ ، ٧٠١ ، ٤٨٥ ، ٢٠٤              | - ابن خروف       |
| ٧٧٩ ، ٢٢٠                                  | - ابن الدَّهَّان |
| ١٣٠٥ ، ١٢٤٢ ، ١٠٩٦ ، ١٠١٥ ، ٩٨٧ ، ٣٦٢      | - ابن درستويه    |
| ١٣٧٠                                       | - ابن الزُّبَيْر |
| ٧٧٩ ، ٥٢٠ ، ٢٦٢ ، ٢٤٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣١ ، ٢٢١    | - ابن السَّرَّاج |
| ١١٣٠ ، ١١٢٤ ، ١٠٤٦ ، ٩٧٩ ، ٩٤٢ ، ٩٢٣ ، ٨٦٩ |                  |
| ١٣٦٨ ، ١١٨٤ ، ١١٨٠ ، ١١٧٤ ، ١١٤٠           |                  |
| ٣٤٩ ، ٣٠٠                                  | - ابن السُّكَيْت |
| ١٣٦٤                                       | - ابن عَبَّاس    |
| ٤٤٣                                        | - ابن قُتَيْبَة  |
| ١٣٤                                        | - ابن كَثِير     |
| ١٠٩٤ ، ١٠٤٨ ، ٦٨٨ ، ٦٧١ ، ٦٦٧ ، ١٣٨ ، ١٣٠  | - ابن كَيْسَان   |
| ١٢٩٨ ، ١١٢٦                                |                  |
| ١٠٤٠ ، ١٠٢٩ ، ١٠٠٨ ، ٧٢٥ ، ٦٣٢ ، ١٩٤       | - ابن مالك       |

١٠٥٧ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١٣٥٣ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦٨

١٤٤٧ ، ١٤٠١

٦٥١

- ابن مسعود

١٨٨ ، ٥١٨ ، ٧٧٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١

- ابن يعيش

١٢٧٧

- أبوأدهم الكلابي

١٥٥

- أبو الأسود الدؤلي

١٠٣٨

- أبو البقاء

٣٩٦

- أبو حنيفة

٣٤٢

- أبو الدقيش

٢٥٩ ، ٤٥١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣

- أبو زيد (الأنصاري)

٦٧٦

- أبو عبيد

٣٨٠ ، ٤٤٣ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٦٨٢ ، ١٠٦٨

- أبو عبيدة

١٢٩٤ ، ١٢١٧

١٧٤ ، ٢١٧ ، ٢٦٩ ، ٦٠٧ ، ٨٣٧ ، ١٠٤٠

- أبو عمرو بن العلاء

١٤٥٠ ، ١١٧٨

١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨

- أبو علي (الفارسي)

٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣١٤ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٨٣

٤٨٤ ، ٥٠٧ ، ٥٣٢ ، ٥٥١ ، ٦٤٣ ، ٦٤٨ ، ٦٩١

٧٢٧ ، ٧٢٩ ، ٧٤٢ ، ٧٥٧ ، ٧٦١ ، ٨٣٧ ، ٨٨٩

٨٩٠ ، ٩٥٩ ، ١٠٣٧ ، ١٠٤٧ ، ١٠٧٠ ، ١٠٩٤

١١٠٥ ، ١١١٨ ، ١١٢٠ ، ١١٢٤ ، ١١٢٦ ، ١١٧٩

١١٨٠ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٩٤ ، ١٢٠٤ ، ١٢٣٣

١٣٤١ ، ١٣٣٣ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٣ ، ١٢٥١ ، ١٢٣٤

١٤٤٨ ، ١٣٨٢ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٢

٣٩٦

- أبي بن كعب

١٣٤٢

- أبوحاتم السَّجَّستاني

٢١٧

- البزِّي

٧٠٠

- التبريزي

١٣٥٢ ، ٧٨٩ ، ٤٥٥ ، ٤١١ ، ٣١٦ ، ٢٣٧

- تقي الدين

(منصور بن فلاح اليميني)

صاحب المغني .

١٣٠٥ ، ٦١٩ ، ٥٩٤ ، ٤٣٧

- ثعلب

١٣٣٣ ، ١٢١٤ ، ١١٥٥ ، ١١٤١ ، ٣٢٥

- الجرُّجاني عبد القاهر

١٢٦٣ ، ١٠٩٤ ، ٨٦١ ، ٧١٩ ، ٢٦٦

- الجرّمي

٢١٥ ، ٢١٣ ، ١٨٣ ، ١٧٢ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٢

- الجرُّولي

١٠٦٥ ، ١٠٥٣ ، ٩٦٢ ، ٨٦٧ ، ٦٣٢ ، ٢٦٧ ، ٢٢٠

١٣٥٦ ، ١٣٢٣ ، ١٢٥٨ ، ١١٩٧ ، ١١٨٢ ، ١١١٧

٩٢١

- الجنزي

٦٧٦ ، ٦٤٥ ، ٦٢٠ ، ٥٦٩ ، ٤٤٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٠

- الجوهري

١٣٦٩ ، ١١٣٢ ، ١٠٦٨ ، ٧٦٦

١٢٨

- حاتم

١١٩٥

- الحجاج بن يوسف الثقفي

١١٩٥

- الحسن البصري

٧٤٤ ، ٣٦٢

- الحسين رضي الله عنه

- حمزة -

- الخليل -

٦٨٧، ٥٧٧، ١٣٥

٣٠٣، ٢٦٨، ٢٦٧، ١٧٦، ١٧٢، ١٧٠، ١٣٧

٤٥٤، ٣٨٢، ٣٧٨، ٣٥٤، ٣٤٧، ٣٤٢، ٣١٣

٨٤٠، ٦١١، ٦٠٩، ٥٣٩، ٥١٠، ٤٩٩، ٤٨٧

٩٤٤، ٩١٠، ٨٥٨، ٨٥٥، ٨٥٠، ٨٤٩، ٨٤١

١٢٥٥، ١٢٥٣، ١١٩٨، ١١٩٤، ١١٨٩، ٩٦٩

١٤٥٤، ١٣٥٩، ١٣٥٧، ١٣٤٧، ١٢٩٧، ١٢٨٧

١٤٥٨

١١٨٩

- رؤبة -

- الربيعي -

- الرُّمَّاني -

- الزَّجَّاج -

١٣٠٥، ١١٨٤، ١١٣١

١١٥٥، ٧٩٢، ٧٢٩، ٢٥٥، ٢٤٠

٤٥٥، ٣٥٥، ٣٢٠، ٣٠٧، ٢٩٦، ١٦٤، ١٣٨

٥٧٨، ٥٤٢، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٢، ٥٢٨، ٤٨٣

١٢٣٢، ١٠٩٨، ١٠٦٩، ٩٠٥، ٦٤٠، ٦٣٨، ٥٧٩

١٤٥٤، ١٤٤٨، ١٣٥١، ١٢٧١، ١٢٦٣

٤٨٣، ٤٥٨، ٤٣٧

- الزَّجَّاجي -

٣٩٦

- زَرَّابْنُ حُبَيْش -

- الزَّخْشَرِي (جارالله) -

٣٠٧، ٢٥٥، ٢١٥، ٢١٢، ٢٠٥، ١٩٤، ١٤٤

٦٠٨، ٥٩٧، ٥١٣، ٥١٠، ٤٨٢، ٣٦٥، ٣١٤

١١٤١، ١٠٩٧، ١٠٥٧، ٩٢١، ٨٢٩، ٧٢٨

١٣٥٦، ١٣٣٩، ١٣١٩، ١١٩٨، ١١٩٣، ١١٤٢

١٤٠٣، ١٣٦٢، ١٣٦٠

- الزِّيادي

- سيبويه

٢٣٥

١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٣٧ ، ١٣٢  
 ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٢ ، ١٥٨  
 ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٥٥ ، ٢٤٩ ، ٢٢٤ ، ١٨٤ ، ١٧٣  
 ٣٢٣ ، ٣٠٥ ، ٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٦٨  
 ٣٩٥ ، ٣٧٤ ، ٣٦٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٤٧ ، ٣٢٤  
 ٤٨٠ ، ٤٧٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٤٧ ، ٤٢٦ ، ٤٠٩  
 ٥١٠ ، ٤٩٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨١  
 ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٢٦ ، ٥١٥ ، ٥١٣ ، ٥١٢  
 ٥٩٤ ، ٥٩١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٠ ، ٥٥٨ ، ٥٤٢ ، ٥٤١  
 ٦١٩ ، ٦١٨ ، ٦١٥ ، ٦١٢ ، ٦٠٩ ، ٥٩٩ ، ٥٩٥  
 ٦٧٩ ، ٦٧٢ ، ٦٦٠ ، ٦٥٢ ، ٦٤٦ ، ٦٢٤ ، ٦٢٠  
 ٧٢٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٠ ، ٦٩٨ ، ٦٩٦ ، ٦٩١ ، ٦٨٤  
 ٧٨٣ ، ٧٦٩ ، ٧٦٦ ، ٧٥٣ ، ٧٥١ ، ٧٤٠ ، ٧٣٣  
 ٨٤٢ ، ٨٤٠ ، ٨٣٦ ، ٨٢٩ ، ٨١٦ ، ٧٩٨ ، ٧٩١  
 ٩٠٧ ، ٨٩٠ ، ٨٨٨ ، ٨٨٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٣ ، ٨٥٠  
 ٩٧٦ ، ٩٧٢ ، ٩٦٩ ، ٩٥٩ ، ٩٣٨ ، ٩٢٣ ، ٩٢٢  
 ١٠٣٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٢١ ، ١٠١٢ ، ٩٩٢ ، ٩٧٩  
 ١٠٦٠ ، ١٠٥٩ ، ١٠٥٧ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٥  
 ١٠٩٠ ، ١٠٨٧ ، ١٠٧٠ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٢  
 ١١٢١ ، ١١١٩ ، ١١٠٣ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٥  
 ١١٩٢ ، ١١٩١ ، ١١٨٨ ، ١١٤٧ ، ١١٤٤ ، ١١٢٨



١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١٢٠٧ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٩  
 ١٢٣٥ ، ١٢٤٣ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٦ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١  
 ١٢٦٢ ، ١٢٦٦ ، ١٢٨٠ ، ١٢٩٤ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠٢  
 ١٣١٥ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨٢  
 ١٣٨٣ ، ١٤١٤ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧  
 ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٤٤ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٣  
 ١٤٦٢ ، ١٤٥٩

١٢٧٢ ، ١٧٤

- سعيد بن جبير

- السيرافي (أبوسعيد)

١٣٨ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٣٢٥  
 ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٤٠٨ ، ٤٦٦ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٥٣٨  
 ٥٩١ ، ٥٩٥ ، ٦٦٨ ، ٦٩٨ ، ٧١٨ ، ٧٢١ ، ٧٢٧  
 ٧٢٨ ، ٩٠٧ ، ٩١٠ ، ٩٦٣ ، ٩٧٩ ، ١٠٣٧ ، ١٤٤٠  
 ١٠٦٢ ، ١٠٩٤ ، ١١٥٤ ، ١١٥٦ ، ١٢٦١ ، ١٤٤٨  
 ١٤٥٤

٣٩٦

- الشافعي

١٠٥٣

- الشلّوبيني

١٣٩٩

- ضُهَيْبُ الرُّومِي

١١٩٥

- عبد الله بن مسعود

٢٥٦ ، ٢٢٦

- علي بن أبي طالب

(رضي الله عنه)

١٣٩٩

- عُمَرُ بن الخطاب

(رضي الله عنه)

١٤٥٩ ، ٨٥٠

- عيسى بن عُمَر

- الفراء

٣١٤ ، ٢٩٩ ، ٢٠٩ ، ١٩٥ ، ١٧٩ ، ١٦٧ ، ١٣٠

٤٨٤ ، ٤٥٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٥

٦٩٨ ، ٦٨٨ ، ٦٦٠ ، ٦٥٣ ، ٦٢٠ ، ٥٨١ ، ٥٢٨

٩٤٩ ، ٨٤٠ ، ٨٣٩ ، ٨٣٢ ، ٨٢٤ ، ٧٩٢ ، ٦٩٩

٩٨٨ ، ٩١٨ ، ٩١٤ ، ٩٠١ ، ٩٠٠ ، ٨٧٢ ، ٨٦١

١٠٩٩ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٤ ، ١٠٤٨ ، ١٠٠١

١٢٣٧ ، ١٢٣٦ ، ١٢٠٥ ، ١١٩٧ ، ١١٢٠ ، ١١١٤

١٢٧٧ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٤٨

١٤٤٨ ، ١٣٩٧ ، ١٣٦٧ ، ١٣٣١ ، ١٣٠٥ ، ١٢٩٨

٧٨٢

- قالون

١٣٣٢ ، ١٢٣٤ ، ١١١٣ ، ٦٩٣

- قُطْرُب

٣٢٢ ، ٢٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢١٨ ، ١٧٤ ، ١٦٠ ، ١١٨

- الكِسائي

٧٢٨ ، ٧٢٦ ، ٧٢٤ ، ٦٤٤ ، ٦٤١ ، ٥٧٧ ، ٤٣٧

٩١٤ ، ٨٧٢ ، ٨٦٠ ، ٨٥١ ، ٨٢٥ ، ٨٠٠ ، ٧٩٢

١١٠٨ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩١ ، ٩٦٩ ، ٩٥٩ ، ٩٥١ ، ٩٤٣

١٢٦٤ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٤ ، ١٢٣٧ ، ١١٥٣ ، ١١٢١

١٣٠٥ ، ١٢٩٨ ، ١٢٨٤ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٥

٧٣٤

- اللاحقي (أبان بن

عبد الحميد بن لاحق)

٢٢٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ١٧٣ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٢٦

- المازني

٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٣

٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٥٠  
٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٨ ، ٧٣٠ ، ٨٤٩ ، ٩١١  
١٠٨٧ ، ١٠٩٤ ، ١٣٠٧

- المبرّد

١١٨ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٥٥  
٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٧٨  
٤٠٦ ، ٤٤٢ ، ٤٧٣ ، ٥١٥ ، ٥٣٢ ، ٥٤٠ ، ٥٤١  
٥٥١ ، ٥٧٢ ، ٥٩١ ، ٦٢٤ ، ٦٤٣ ، ٦٤٦ ، ٦٨٤  
٦٩٣ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٧١٧ ، ٧٢٩ ، ٧٥٣ ، ٧٦٢  
٧٧٠ ، ٨٤٩ ، ٨٨٩ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ، ٩٣٣ ، ٩٣٨  
٩٤٦ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٨ ، ١٠٥٩  
١٠٦٠ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩٤ ، ١١١٨ ، ١١٢٤ ، ١١٣٠  
١١٤١ ، ١١٤٨ ، ١١٥٧ ، ١١٨٨ ، ١٢٠٥ ، ١٢٢٤  
١٢٤٤ ، ١٢٤٦ ، ١٢٦٥ ، ١٢٧١ ، ١٢٨٠ ، ١٣٥٣  
١٣٥٤ ، ١٤٣٠ ، ١٤٤٧

٢٨٩ - مبرّمان

٨٣٥ - مجاهد

١٧٣ - محمد بن مروان

١٢٧٧ - الفضل بن سلمة

٤٣٦ - الميداني

١٤٥٠ - نافع:

(أحد القراء السبعة)

١٣١٠ - هشام بن معاوية الضرير

الصفحة

العلم

٢١٧

- وُرْش

١١٠٤

- يَحْيَى بن وَثَّاب

٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ١٤٦ ، ١٢٤

- يُونُس

١٠٦٢ ، ٨٨٦ ، ٨٥٠ ، ٦٥٣ ، ٤٨٨ ، ٣٧٨ ، ٢٨٦

١٤٥٠ ، ١٤٣٩ ، ١٤٢٦ ، ١٣٥٩ ، ١٣٥٥ ، ١٢٩١

١٤٥٩ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٣

**فهرس**  
**الكتب الواردة في المتن**



| الصفحة   | المؤلف                       | اسم الكتاب                                                       |
|----------|------------------------------|------------------------------------------------------------------|
| ١٤٤      | الزَّخْمَشَرِي               | - الأَحَاجِي النَّحْوِيَّة                                       |
| ٥٣٣، ١٩٤ | الجَوْهَرِي                  | - الصُّحُوح                                                      |
| ٢٤٠      | الْمَازَنِي                  | - عِلَلُ النَّحْوِ                                               |
| ٦٣٢، ٤٣٢ | ابن الْحَاجِبِ               | - الإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ                             |
| ٦٣٢، ٢٠٠ | ابن الْحَاجِبِ               | - شَرْحُ الْكَافِيَةِ                                            |
| ٢٣٧      | ابن فَلَاحِ الْيَمَنِي       | - الْمُغْنِي فِي النَّحْوِ                                       |
| ٥١٣      | ابن جِنِّي                   | - سِرُّ الصَّنَاعَةِ                                             |
| ٧٢٩، ٥٣٢ | أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِي    | - إِيضَاحُ الشُّعْرِ [كِتَابُ الشُّعْرِ]                         |
| ٥٣٣      | السَّيْرَافِي                | - شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ                                     |
| ٧٠٦، ٦٤٣ | ابن الْحَاجِبِ               | - مَقْدَمَةُ التَّصْرِيفِ [رِسَالَةُ الشَّافِيَةِ فِي الصَّرْفِ] |
| ١٣١٩     | جَارُ اللَّهِ الزَّخْمَشَرِي | - الْكُشَافُ                                                     |
| ١٣٤٢     | أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِي    | - الْحُجَّةُ                                                     |





# **فهرس المصادر والمراجع**



## - الهمزة -

- ابن الحاجب النُّحوي - طارق الجنابي ، بغداد ، دار التربية للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .
- الإِتقان في علوم القرآن - السيوطي - مصر سنة ١٩٤١م .
- الأُزْهِيَّة - الهَرَوِي - عبدالمعين المُلُوحِي ، دمشق ، مجمع اللغة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ط ٢ .
- أسرار العربية - الأنباري - محمد بهجة البيطار ، دمشق سنة ١٩٥٧م .
- الأشباه والنظائر - الشُّيُوطِي - طه عبدالرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- إصلاح الخلل الواقع في شرح الجُمَل للزَّجَّاجِي - البَطْلَيْوْسِي - حمزة الشَّرْقِي ، الرياض ، دار المِريخ سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ط ١ .
- إصلاح المنطق - ابن السَّكِّيت - عبدالسلام هارون ، مصر سنة ١٩٤٩م .
- الأصمعيات - الأصمعي - شاكر وهارون ، بيروت سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م ط ٥ .
- الأصول في النحو - ابن السَّرَّاج - د . عبد رب الحُسَيْن الفَتْلِي ، جُزْءان ، بغداد سنة ١٩٧٣م .
- إعراب القرآن - النَّحَّاس - زُهَيْر زَاهِد ، بغداد ، مطبعة العاني ، بلا تاريخ .
- الأغاني - الأصفهاني - مصر ، دار الكتب سنة ١٩٢٧م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - البَطْلَيْوْسِي - عبدالله البستاني ، بيروت ، سنة ١٩٠١م .
- الأمالي الشَّجَرِيَّة - ابن الشَّجَرِي - بيروت ، دار المعرفة ، طبعة مصورة من غير تاريخ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف - الأنباري - محمد مُحَيِّي الدين عبد الحميد، القاهرة، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ط ٦ .
- الإيضاح في شرح المفصل - ابن الحاجب - موسى العَلِيلِي ، العراق ، مطبعة العاني .

## - الباء -

- البحر المحيط - أبو حيان النَّحْوِي - بيروت ، دار الفكر، سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ط ٢ مصورة .
- السُّبُهَان في علوم القرآن - الزُّرْكَشِي - محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .
- بُغْيَةُ الوُعاة - السُّيُوطِي - بَيْرُوت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .

## - التاء -

- التبصرة والتذكرة - الصَّيْمَرِي - فتحي علي الدين ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - ابن مالك - محمد كامل بركات - مصر ، دار الكاتب العربي سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح - الأزهرى - بيروت ، دار الفكر ، بلا تاريخ .
- التَّكْمِلَة - الفارسي - حسن فرهود ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التَّهَام في تفسير أشعار هُذَيْل - ابن جَنِّي - أحمد ناجي القيسي وغيره، بغداد ، سنة ١٩٦٢م .
- تهذيب اللُّغة - الأزهرى - عبد الله درويش ومراجعة محمد علي النجار، مصر ، بلا تاريخ .

## - الحاء -

- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ، مصر ، عيسى البابي الحلبي ، بلا تاريخ ، طبعة مصورة .
- الحُجَّة في علل القراءات السبع - الفارسي - ج ١ - ط . علي النجدي وزميله ، القاهرة سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ، وسائر الكتاب مخطوط في مكتبة البلدية بالإسكندرية برقم ٣٥٧٠ ح .
- حروف المعاني والصفات - الرَّجَّاجي - حسن فرهود ، الرياض ، دار العلوم ، سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

## - الخاء -

- خزانة الأدب - البغدادي - ط . عبدالسلام هارون ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٩م ط ٢ .
- الخصائص - ابن جني - محمد علي النجار - بيروت - دار الهدى ، بلا تاريخ ، ط ٢ .

## - الدال -

- الدرر اللوامع - الشنقيطي - مُصَوَّرَةٌ عن طبعة الجمالية بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - المرحوم أستاذنا الشيخ محمد عَضِيْمَة - الرياض ، جامعة الإمام ، والقاهرة ، مطبعة السعادة ، من غير تاريخ .
- دُرَّة الغَوَاص - الحريري - محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، بلا تاريخ .
- ديوان الأعشى - رودلف غاير - فينا سنة ١٩٢٧م .
- ديوان الأعشى - بيروت ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بلا تاريخ .
- ديوان أمية بن الصَّلْت - بيروت - المطبعة الوطنية سنة ١٣٥٣هـ .

- ديوان أَوْس بن حجر - محمد يوسف نجم - بيروت ، دار صادر سنة ١٩٧٩م .
- ديوان جَرِير - نعمان محمد أمين طه - مصر ، سنة ١٩٦٩ - ١٩٧١م .
- ديوان جَمِيل بن مَعْمَر العُذْرِي - حسين نصار، مصر، بلا تاريخ .
- ديوان الحُطَيْثَة - نعمان أمين طه - مصر ، سنة ١٩٥٨م .
- ديوان الرَّاعِي وأخباره - ناصر الحاني ، دمشق سنة ١٩٦٤م .
- ديوان زُهَيْر بن أَبِي سُلْمَى - دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٤م .
- ديوان الشُّمَّاح - صلاح الدين الهادي ، مصر ، دار المعارف سنة ١٩٦٨م .
- ديوان طَرْفَة بن العبد - علي الجندي - القاهرة ، سنة ١٩٥٨م .
- ديوان عَبِيد بن الأبرص - حسين نصار ، مصر سنة ١٩٥٤م .
- ديوان عَبِيد بن الأبرص - ليال - القاهرة ، دار المعارف ، بلا تاريخ .
- ديوان العَجَّاج - عبد الحفيظ السُّطْلِي - دمشق ، سنة ١٩٧١م .
- ديوان عَدِي بن زيد العبادي - محمد جبار المعيد ، بغداد سنة ١٩٦٥م .
- ديوان عَلْقَمَة الفَحْل - لُطْفِي الصَّقَّال ودُرِّيَّة الخطيب ، حلب ، سنة ١٩٦٩م .
- ديوان عَمْرُو بن معدِيكرب - هاشم الطعان - بغداد سنة ١٩٧٠م .
- ديوان عَنَتْرَة بن شَدَّاد - محمد سعيد مَوْلُوي - دمشق ، المكتب الإسلامي ، بلا تاريخ .
- ديوان الفرزدق - عبدالله الصاوي - مصر ، ١٩٣٦م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري - سامي مكّي العاني - بغداد سنة ١٩٦٦م .
- ديوان الكُمَيْت - داوود سلُوم - بغداد ، مطبعة النعمان سنة ١٩٦٩م .
- ديوان لَبِيد بن ربيعة - بيروت ، دار صادر، بلا تاريخ .
- ديوان المُتَلَمِّس - حسن كامل الصيرفي - الشركة المصرية للطباعة سنة ١٩٧٠م .
- ديوان مَجْنُون لَيْلَى - عبد الستار فراج - مصر ، بلا تاريخ .

## - الذال -

- دَيْلُ أَمَالِي الْقَالِي - مصر ، طبعة دار الكتب ، سنة ١٩٢٦ م .

## - الراء -

- رسالة الملائكة - المَعْرِي - محمد سليم الجندي - دمشق ، مطبعة الترقى سنة ١٩٤٤ م .
- الروض الأنف - السُّهَيْلِي - عبدالرحمن الوكيل - مصر سنة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ م .

## - السين -

- سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَاب - ابن جَنِّي - مصطفى السَّقَّا وغيره ، مصر سنة ١٩٥٤ م .
- سُنَنُ أَبِي دَاوُود - مطبعة السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّة ، مصر سنة ١٩٤٩ م .
- سُنَنُ النَّسَائِي - المطبعة المصرية ، سنة ١٩٣٠ م ، ط ١ .

## - الشين -

- شرح أبيات سيويه - ابن السِّيرَافِي - محمد علي سُلْطَانِي ، دمشق ، دار المأمون سنة ١٩٧٩ م .
- شرح الأَشْمُونِي - الأَشْمُونِي - محمد مُحْيِي الدِّين وزميله ، مصر سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٦ م .
- شرح ابن عَقِيل - ابن عَقِيل - محمد مُحْيِي الدِّين ، مصر سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ م .
- شرح ألفية ابن مالك - ابن الناظم - طبعة مصورة في بيروت ، منشورات ناصر خسرو .
- شرح ديوان الحماسة - التَّبْرِيزِي - محمد مُحْيِي الدِّين ، مصر سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ م .
- شروح سِقْطِ الزَّنْد - المَعْرِي - ط . مصطفى السَّقَّا وزملائه ، القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

- شرح شافية ابن الحاجب - الرُّضَي - محمد نور الحسن ورفيقاه ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شرح سُذُور الذهب - ابن هشام - محمد مُحَي الدين ، مصر سنة ١٩٤٨ م .
- شرح الكافية الشافية - ابن مالك - عبد المنعم هريدي - مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العِلْمِي سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ط ١ .
- شرح المُقَدِّمة المُحَسِّبة - ابن بَاشَاذ - خالد عبد الكريم ، الكويت سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ م .
- الشُّعْر والشُّعْرَاء - ابن قُتَيْبَة - أحمد محمد شاكر ، مصر سنة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ م .

## - الصاد -

- الصّاحبي - ابن فارس - السيّد صقر ، القاهرة ، مطبعة عيسى الحلبي ، بلا تاريخ .
- صحيح البُخاري - دار الفكر ، بيروت ، بلا تاريخ .
- صحيح مُسلم - مصر ، دار إحياء الكتب العربية ، سنة ١٩٥٥ م .

## - الضاد -

- ضرائر الشُّعْر - ابن عُصْفُور - السيّد إبراهيم محمد ، دار الأندلس سنة ١٩٨٠ م ط ١ .

## - الطاء -

- طَبَقَات فُحول الشُّعْرَاء - ابن سَلَام الجُمَحِي - محمود محمد شاكر ، مصر سنة ١٩٥٢ م .

## - العين -

- عَبَث الوليد - المعرِّي - ناديا علي الدولة ، بيروت ، الشركة المتحدة للتوزيع ، بلا تاريخ .



## - الفين -

- غاية النهاية (طبقات القُراء) - ابن الجَزَري - برجستراسر ، مصر  
سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢ م .

## - الفاء -

- الفاخر - المُفَضَّل بن سَلَمَة - عبدالعليم الطحاوي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤ م .
- فهارس سيبويه - صنعة أستاذنا المرحوم الشيخ محمد عُضَيْمَة - القاهرة ، دار السعادة سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .

## - الكاف -

- الكامل - المبرّد - زكي مُبارك ، وأحمد شاكر - مصر سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ م .
- الكتاب - سيبويه - هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧ م ط ٢ ، وطبعة بولاق .
- الكَشَف عن وجوه القراءات السبع - مَكِّي بن أبي طالب - مُحَيِّي الدين رمضان ، دمشق ، مجمع اللغة ، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .

## - اللام -

- لامية العرب - الشَّنْفَرَى - عبدالحليم حفني - مصر ، مكتبة الآداب ، بلا تاريخ .
- لسان العرب - ط . يوسف الحَيَّاط ، بيروت .
- اللّامات - الزَّجَّاجي - مازن المَبَّارَك ، دمشق سنة ١٩٦٩ م .

## - الميم -

- مجالس ثعلب - ثعلب - عبدالسلام هارون ، مصر ، دار المعارف ، ط ٣ .

- مجالس العلماء - الزَّجَّاجي - عبدالسلام هارون ، مصر سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ م .
- مَجْمَعُ الأمثال - المَيْدَانِي - محمد مُحمِّي الدين - مكة المكرمة ، دار الباز للنشر سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م .
- الْمُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وُجُوهِ شَوَاطِئِ الْقِرَاءَاتِ - ابن جَنِّي - عبدالحليم النجار وزميله ، القاهرة ، دار التحرير سنة ١٣٨٦ - ١٣٨٩هـ .
- الْمُخَصَّصُ - ابن سِيَدِهِ - بيروت ، دار الفكر ، سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م .
- الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ - ابن الأنباري - تحقيق المرحوم الشيخ محمد عزيمة - القاهرة سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م ج ١ . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- المسائل العسكرية - الفارسي - حسن هنداوي .
- المُسَاعِدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ - شرح ابن عَقِيلٍ عَلَى كِتَابِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ - محمد كامل بركات ، جامعة الملك عبدالعزيز ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي ، ط . دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م ط ١ .
- الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ - الزمخشري - بيروت ، دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م ط ٢ .
- مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - المطبعة الميمنية سنة ١٣١٢هـ .
- مُشْكِلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ - مَكِّي بن أَبِي طَالِبٍ - ياسين السَّوَّاس ، دمشق ، دار المأمون ، بلا تاريخ .
- معاني الحروف المنسوب للرُّمَّانِي - عبدالفتاح شلبي ، جُدَّة ، دار الشروق ، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م ط ٢ .
- مَعَانِي الْقُرْآنِ - الْقُرَّاءُ - بيروت ، عالم الكتب ، سنة ١٩٨٠ م ط ٢ .
- معاني القرآن - الأخفش - فائز فارس ، الكويت ، سنة ١٩٨١م - ١٤٠١هـ ط ٢ .
- معاني القرآن وإِعْرَابُهُ - الزَّجَّاج - عبدالجليل شلبي ، القاهرة سنة ١٩٧٣م فما بعدها .

- مَعَاهِدُ التَّنْصِيسِ - العَبَّاسِي - مُحَمَّدٌ مُحَيِّي الدِّين ، مصر سنة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ م .
- مُعْجَمُ البُلْدَان - ياقوت الحموي - بيروت سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ م .
- مُعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّة - عبدالسلام هارون ، مصر ، مكتبة الخانجي سنة ١٩٧٢ م .
- مُغْنِي اللَّيْب - ابن هشام - ط . مازن المَبَارَك وزميله ، بيروت ، دار الفكر ، سنة ١٩٧٢ م ط ٣ .
- الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاح - عبدالقاهر الجُرْجَانِي - كاظم المَرْجَان ، بغداد ، دار الرشيد ١٩٨٢ م .
- الْمُقَرَّب - ابن عُصْفُور - أحمد الجَوَّارِي وزميله ، بغداد سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- مَثُورُ الْفَوَائِد - الأنباري كمال الدين - حاتم الضامن - بيروت ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ط ١ .

## - النون -

- نُزْهَةُ الْأَلْبَاء - أبو البركات الأنباري - محمد أبو الفضل إبراهيم - مصر ، مطبعة المدني - بلا تاريخ .
- النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ - ابن الجزري - تصحيح الضُّبَاع - مصر ، بلا تاريخ .
- نَهْجُ الْبَلَاغَةِ - شرح محمد عبَّده - بيروت ، دار المعرفة ، وطبعة دار الشعب بتحقيق عاشور ، والبنا .

## - الهاء -

- هَمْعُ الْهَوَامِع - السيوطي - بيروت ، دار المعرفة ، بلا تاريخ .

## - الواو -

- وَفَيَاتُ الْأَعْيَان - ابن خَلِّكَان - محمد مُحَيِّي الدِّين - مصر سنة ١٩٤٨ م .

## - المخطوطات -

- الشيرازيات - الفارسي - مخطوط بمكتبة راغب بالأستانة ، برقم ١٣٧٩١ ، ومنه صورة على الميكروفيلم في معهد المخطوطات في القاهرة برقم ١٥٣ نحو.
- المسائل البصريّات - الفارسي - مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا ، برقم ٢/٢٥١٦ ، ومنه صورة في معهد المخطوطات .
- المسائل الحليّات - الفارسي - مخطوط في دار الكتب المصرية ، ٥ نحوش .
- المسائل المُشكّلة (البغداديات) - الفارسي - مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا ، برقم ٢٥١٦ .

# فهرس الموضوعات



## فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع                                                  |
|--------|----------------------------------------------------------|
| ٥      | مقدمة .....                                              |
| ٩      | تمهيد .....                                              |
| ١١     | تنبيه .....                                              |
|        | <b>دراسة القسم الثاني .....</b>                          |
| ١٣     | <b>الفصل الأول</b> .....                                 |
| ١٥     | منهج الرضي في شرح الكافية .....                          |
| ٢٠     | أسلوبه .....                                             |
| ٢٩     | مذهبه النحوي .....                                       |
|        | <b>الفصل الثاني :</b>                                    |
| ٣١     | المآخذ .....                                             |
| ٣٣     | الضمائر .....                                            |
| ٣٣     | تميز كم الاستفهامية .....                                |
| ٣٤     | مميز كم نكرة .....                                       |
| ٣٥     | المذكر والمؤنث «علامة التأنيث»، «اسم الجنس الجمعي» ..... |
| ٣٥     | عمل المصدر وما يتعلق به من أحكام .....                   |
| ٣٦     | فعل التعجب .....                                         |
| ٣٦     | كيفية التاريخ .....                                      |
| ٣٧     | دخول الموصول على الموصول .....                           |
| ٣٨     | الاسم المنصوب بعد «كَأَنَّ» .....                        |
| ٣٨     | عطف «مُتَّ» المفرد على المفرد .....                      |

|     |       |                                               |
|-----|-------|-----------------------------------------------|
| ٣٩  | ..... | <b>الفصل الثالث:</b>                          |
| ٤١  | ..... | مصادر الرضي في شرحه                           |
| ٤٩  | ..... | أثر شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشراح |
|     |       | <b>الفصل الرابع:</b>                          |
| ٥٥  | ..... | موقف الرضي من شواهد النحو                     |
| ٥٧  | ..... | القرآن الكريم والقراءات                       |
| ٦٤  | ..... | الحديث النبوي الشريف                          |
| ٦٧  | ..... | كلام أهل البيت                                |
| ٦٨  | ..... | الشعر                                         |
| ٧٥  | ..... | الضرورة عند الرضي                             |
|     |       | <b>الفصل الخامس:</b>                          |
| ٨١  | ..... | موقف الرضي من المذاهب النحوية                 |
| ٨٣  | ..... | المسائل التي تابع الرضي فيها البصريين         |
| ٨٧  | ..... | المسائل التي تابع الرضي فيها الكوفيين         |
| ٨٩  | ..... | الآراء التي انفرد بها                         |
| ٩٣  | ..... | <b>القسم الثاني: التحقيق</b>                  |
| ٩٥  | ..... | وصف النسخ: أ - المخطوطة                       |
| ٩٦  | ..... | ب - النسخ المطبوعة                            |
| ٩٧  | ..... | ج - صور من أنموذجات المخطوطات                 |
| ١٠٥ | ..... | د - عملي في التحقيق                           |
| ١٠٧ | ..... | النص المحقق                                   |



|     |                                                   |
|-----|---------------------------------------------------|
| ١٠٩ | * <b>المبنيات :</b> المبني وتعريفه                |
| ١١١ | * <b>الضمائر :</b> علّة بنائها ، أنواعها          |
| ١١٩ | - المتصل والمنفصل من الضمائر                      |
| ١٢٠ | - تقسيم الضمائر من حيث الإعراب                    |
| ١٢٢ | - التدرُّج في وضع الضمائر                         |
| ١٤٠ | - لا فصل مع إمكان الوصل                           |
| ١٦١ | - نون الوقاية : الغرض منها ، ومواضع دخولها        |
| ١٦٨ | - ضميرُ الفَصْل : مواضعه وإعرابه                  |
| ١٧٨ | - ضمير الشأن والقصة                               |
| ١٨٤ | * <b>اسم الإشارة :</b> ألفاظه المستعملة           |
| ١٩٩ | - الصَّلَة وشروطها والعائد وحكمه                  |
| ٢٢٢ | - حَذْفُ العائد                                   |
| ٢٢٧ | - الإخبار بالذي وبالألف واللام                    |
| ٢٥١ | - استعمالات (ما) الاسمية                          |
| ٢٦٤ | - أي ، وأية                                       |
| ٢٦٩ | - (ماذا) : إعرابها ، وأوجه استعمالها              |
| ٢٧٩ | - الحكاية بـ (مَنْ) ، و (ما) ، و (أي)             |
| ٢٩٠ | - أسماء الأفعال : أنواعها ، علّة بنائها ، تنوينها |
| ٣٢٣ | - فَعَالٍ ، واستعماله                             |
| ٣٣٧ | - الأصوات : أنواعها ، وأحكامها                    |
| ٣٥١ | - المُرَكَّبَات : معنى المُرَكَّب ، وصُور التركيب |

## الصفحة

## الموضوع

|     |                                                                               |   |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------|---|
| ٣٥٩ | ..... المركب العددي ، والمركب المزجي                                          | - |
| ٣٧٣ | ..... الكِنَايَات : معنى الكِنَايَة ، والغَرَض منها ، عِلَّة بناء الكِنَايَات | - |
| ٣٨١ | ..... كَمْ : الاستفهامية ، والخبرية ، والفرق بينهما                           | - |
| ٣٨٧ | ..... مواقع « كَمْ » من الإعراب                                               | - |
| ٣٩٩ | ..... الظُرُوفُ : بيان المقطوع منها عن الإضافة                                | - |
| ٤٠٥ | ..... الظُرُوفُ المضافة إلى الجُمْل                                           | - |
| ٤٢٢ | ..... معنى « إِذْ » ، و « إِذَا » ، واستعمال (إِذَا) للمفاجأة                 | - |
| ٤٣٠ | ..... العامل في « إِذَا »                                                     | - |
| ٤٤٩ | ..... من الظروف المبنية : أين ، وأنى ، وأيان ، ومتى ، وكيف                    | - |
| ٤٥٥ | ..... مُذْ ، ومنذ : معناهما ، واستعمالتهما                                    | - |
| ٤٦٩ | ..... لَدَى ، وَلَدُنْ : استعمالهما ، اللُّغَات في لدن                        | - |
| ٤٧٥ | ..... قَطْ ، وَعَوَظْ : معناهما ، واستعمالتهما                                | - |
| ٤٧٩ | ..... ظروف أُخْرَى لم يذكرها ابنُ الحاجب                                      | - |
| ٤٨٣ | ..... الآن                                                                    | - |
| ٤٨٤ | ..... لَمَّا                                                                  | - |
| ٤٨٦ | ..... مع ، واستعمالتهما                                                       | - |
| ٤٨٩ | ..... الظُرُوفُ المضافة إلى الجُمْل                                           | - |
| ٤٩١ | ..... * معنى المعرفة : وَحَصَرُ المعارف                                       | - |
| ٥٠٣ | ..... تفصيلُ الكلام على المعارف                                               | - |
| ٥١٤ | ..... العلم الاتِّفَاقِي ، ومعنى الغَلَبَة في الأعلام                         | - |
| ٥١٧ | ..... تنكيرُ الأعلام وأثره                                                    | - |
| ٥١٩ | ..... الكِنَايَة عن الأعلام                                                   | - |

## الصفحة

## الموضوع

|     |       |                                                    |   |
|-----|-------|----------------------------------------------------|---|
| ٥٢١ | ..... | الكِنَايَةُ عن غير الأعلام                         | - |
| ٥٢٤ | ..... | النقل والارتجال في الأعلام                         | - |
| ٥٢٧ | ..... | الاسمُ واللقبُ والكُنْيَةُ وحُكْمُهَا عند الاجتماع | - |
| ٥٣١ | ..... | التسميةُ بالمشئى والجمع                            | - |
| ٥٣٥ | ..... | التسميةُ بالحروفِ والأفعالِ وبالمبني من الأسماء    | - |
| ٥٣٧ | ..... | حُرُوفُ الْمُعْجَمِ وإِعْرَابُهَا                  | - |
| ٥٣٩ | ..... | التسمية بحرفٍ واحد                                 | - |
| ٥٤٣ | ..... | صُورٌ أُخْرَى من التسمية                           | - |
| ٥٤٦ | ..... | أَقْوَى المعارف                                    | - |
| ٥٤٦ | ..... | النكرة : تعريفُها ، وإِفَادَتُهَا الاستغراقَ       | - |
| ٥٤٧ | ..... | العددُ وتحديدُ معناه                               | - |
| ٥٤٩ | ..... | أُصُولُ الْعَدَدِ                                  | - |
| ٥٥٠ | ..... | تفصيلُ استعمالِ ألفاظِ العدد : الواحد والاثنتان    | - |
| ٥٥٣ | ..... | استعمالُ الثلاثةِ والعَشْرَةِ وما بينهما           | - |
| ٥٦٢ | ..... | « أَحَدَ عَشَرَ » وأخواته                          | - |
| ٥٦٢ | ..... | اللُّغَاتُ في لفظ « عشرة »                         | - |
| ٥٦٣ | ..... | « عِشْرُونَ » وأخواته                              | - |
| ٥٦٥ | ..... | مِئَةٌ وَأَلْفٌ ، مِئَتَانِ وَأَلْفَانِ            | - |
| ٥٦٧ | ..... | « ثَمَانِي عَشَرَ » وما فيها من اللُّغَاتِ         | - |
| ٥٧١ | ..... | تمييزُ الأعداد                                     | - |
| ٥٨١ | ..... | اعتبارُ اللَّفْظِ والمعنى في العدد                 | - |
| ٥٨٣ | ..... | تعريفُ العدد                                       | - |

## الموضوع

## الصفحة

|     |                                                               |   |
|-----|---------------------------------------------------------------|---|
| ٥٨٤ | التغليب في تمييز العدد                                        | - |
| ٥٨٦ | كيفية التأريخ                                                 | - |
| ٥٨٩ | الاشتقاق من ألفاظ العدد                                       | - |
| ٥٩٦ | تعريف المذكر والمؤنث ، وعلامة التأنيث                         | - |
| ٦٠١ | المعاني التي تحيى لها التاء                                   | - |
| ٦٢٢ | المؤنث الحقيقي ، والمؤنث اللفظي                               | - |
| ٦٣١ | المثنى : تعريفه                                               | - |
| ٦٤٠ | المقصور والمدود : كيفية تشبيتهما                              | - |
| ٦٥٣ | موقع المفرد موقع المثنى والجمع                                | - |
| ٦٥٧ | الجمع : تعريفه ، والفرق ما دل على متعدد كاسم الجمع واسم الجنس | - |
| ٦٦٣ | أنواع الجمع : «جمع المذكر السالم»                             | - |
| ٦٦٦ | شرط جمع المذكر السالم                                         | - |
| ٦٧٤ | حذف نون جمع المذكر ، وما شذ جمع بالواو والنون                 | - |
| ٦٨٦ | جمع المؤنث السالم                                             | - |
| ٦٩٢ | من أحكام المجموع بالألف والتاء                                | - |
| ٦٩٨ | جمع التكسير                                                   | - |
| ٧٠٣ | المصدر : تعريفه                                               | - |
| ٧٠٥ | القياسي والسماعي من المصادر                                   | - |
| ٧٠٦ | عمل المصدر . وما يتعلق به من أحكام                            | - |
| ٧٢١ | * <b>المشتقات : اسم الفاعل</b> : تعريفه ، وصيغته المختلفة ..  | - |
| ٧٢٤ | عمل اسم الفاعل ، وشرطه                                        | - |
| ٧٣١ | صيغ مبالغة اسم الفاعل : أوزانها ، وعملها                      | - |

## الموضوع

## الصفحة

|     |       |                                                                                        |   |
|-----|-------|----------------------------------------------------------------------------------------|---|
| ٧٣٧ | ..... | حَذَفُ النون من اسم الفاعل المجموع                                                     | - |
| ٧٤١ | ..... | <b>اسم المفعول :</b> تعريفه ، وعمله ، وصيغته                                           | * |
| ٧٤٥ | ..... | <b>الصفة المشبهة :</b> تعريفها                                                         | * |
| ٧٤٧ | ..... | صَيَغُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ، وعملها                                               | - |
| ٧٥٠ | ..... | صُور استعمال الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ                                                  | - |
| ٧٦٥ | ..... | أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وأحكامه : تعريفه                                               | - |
| ٧٦٥ | ..... | شُرُوطُ صَوْنِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَحُكْمُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ         | - |
| ٧٧١ | ..... | أَوْجُهُ استعمالِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ومعنى كُلِّ وَجْهِ                             | - |
| ٧٨٦ | ..... | عمل أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، ومسألة الكُحْلِ                                            | - |
| ٧٩٧ | ..... | قِسْمُ الْأَفْعَالِ : الْفِعْلُ ، معناه ، خواصه                                        | - |
| ٨٠١ | ..... | الْفِعْلُ الْمَاضِي : تعريفه ، وبناءؤه                                                 | - |
| ٨٠٧ | ..... | الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ : تعريفه ، وَجْهُ مُشَابَهَتِهِ لِلْأَسْمِ ، شَرْطُ إِعْرَابِهِ | - |
| ٨١٦ | ..... | وَجْهُ الإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ                                          | - |
| ٨٢٤ | ..... | رَفْعُ الْمَضَارِعِ وَعَامِلُهُ ، وما يُخَلِّصُهُ لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ      | - |
| ٨٢٨ | ..... | نَضْبُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ ، الْأَدَوَاتُ النَّاصِبَةُ ، استعمالاتُ أَنْ            | - |
| ٨٤٠ | ..... | لَنْ                                                                                   | - |
| ٨٤١ | ..... | إِذَنْ                                                                                 | - |
| ٨٥٣ | ..... | استعمالاتُ « كَيْ »                                                                    | - |
| ٨٥٨ | ..... | المضارعُ بَعْدَ « حَتَّى »                                                             | - |
| ٨٧٠ | ..... | المضارعُ بَعْدَ اللَّامِ : لامُ كَيْ ، ولامُ الْجُحُودِ                                | - |
| ٨٧١ | ..... | المضارعُ بَعْدَ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، تفصيلُ أحكامِهِ                                    | - |
| ٨٩١ | ..... | إِضْمَارُ (أَنْ) جَوَازاً وَوَجُوباً                                                   | - |

## الصفحة

## الموضوع

|      |                                                                         |
|------|-------------------------------------------------------------------------|
| ٨٩١  | إظهار (أَنْ) جوازاً ووجوباً                                             |
| ٨٩٥  | الجَوَازَم ، ذِكْرُ أَدَوَاتِ الْجَزْمِ                                 |
| ٨٩٥  | جَزْمُ الْفِعْلِ الْوَاحِدِ                                             |
| ٩٠٣  | أَدَوَاتُ الشَّرْطِ ، صُورُ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْدَهُمَا ، وَحُكْمُهُمَا |
| ٩٠٥  | مهما                                                                    |
| ٩٠٧  | إِذْماً                                                                 |
| ٩٠٩  | حيثما                                                                   |
| ٩١٠  | العاملُ في الشرط والجزاء                                                |
| ٩٢٢  | أحكام متفرقة تتعلق بالجملة الشرطية                                      |
| ٩٣٣  | الفاء في جواب الشرط                                                     |
| ٩٤٣  | جَزْمُ المضارع ، في جواب الطلب ، وشرط ذلك                               |
| ٩٥٣  | فِعْلُ الأمر ، وكيفية صَوِّغِهِ ، وَحُكْمُ آخِرِهِ                      |
| ٩٥٩  | الفِعْلُ المبني للمجهول ، والتغيير الذي يَلْحَقُهُ                      |
| ٩٦٦  | المتعدي ، وغير المتعدي ، وأنواع المتعدي                                 |
| ٩٨١  | أفعال القلوب ، وبيان عملها                                              |
|      | خصائص أفعال القلوب ، حكم حذف المفاعيل ،                                 |
| ٩٨٩  | التعليق ، الإلغاء                                                       |
| ٩٨٩  | جواز اتحاد الفاعل والمفعول                                              |
| ١٠١٣ | أفعال أخرى تنصب مفعولين                                                 |
| ١٠٢٣ | الأفعال الناقصة ، معناها ، ألفاظها ، ما يتضمن معناها                    |
| ١٠٢٣ | كان ومعناها                                                             |
| ١٠٤٨ | تقدم خبر كان وأخواتها على أسماؤها                                       |

|      |       |                                                            |   |
|------|-------|------------------------------------------------------------|---|
| ١٠٦٥ | ..... | أفعال المقاربة                                             | - |
| ١٠٨٧ | ..... | فِعْلُ التَّعَجُّبِ: معنى التعجب، وصيغته، وشروط صوغه       | - |
|      |       | أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ: معناها، شرط فاعليها،       | - |
| ١١٠١ | ..... | المخصوص وإعرابه                                            | - |
| ١١٣٣ | ..... | قِسْمُ الْحُرُوفِ: الحَرْفُ، وتعريفه                       | - |
| ١١٣٤ | ....  | أنواع الحروف: حُرُوفُ الْجَرِّ، الغرض منها، معنى مِنْ      | - |
| ١١٤٨ | ..... | إلى                                                        | - |
| ١١٥٢ | ..... | حتى                                                        | - |
| ١١٥٨ | ..... | الْفَرْقُ بَيْنَ (حتى) و (إلى)                             | - |
| ١١٦٠ | ..... | في                                                         | - |
| ١١٦٣ | ..... | الباء                                                      | - |
| ١١٦٨ | ..... | اللام                                                      | - |
| ١١٧٣ | ..... | رُبَّ                                                      | - |
| ١١٩٠ | ..... | واو القسم                                                  | - |
| ١٢١٥ | ..... | عَنْ                                                       | - |
| ١٢٣١ | ..... | الحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ، إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا | - |
| ١٢٣٢ | ..... | كَأَنَّ                                                    | - |
| ١٢٣٣ | ..... | لَكِنَّ                                                    | - |
| ١٢٣٤ | ..... | لَيْتَ                                                     | - |
| ١٢٣٤ | ..... | لَعَلَّ                                                    | - |
| ١٢٤١ | ..... | هل تقع الجملة الطلبية خبراً لـ «إِنَّ»؟                    | - |
| ١٢٤٢ | ..... | ليتما                                                      | - |

## الصفحة

## الموضوع

|      |                                                             |   |
|------|-------------------------------------------------------------|---|
| ١٢٤٣ | ..... تفصيل أحكام «إِنَّ» ، و «أَنَّ»                       | - |
| ١٢٥٨ | ..... العطف على اسم (إِنَّ) وأخواتها                        | - |
| ١٢٦٨ | ..... تفصيل أحكام لام الابتداء                              | - |
| ١٢٨٧ | ..... كَأَنَّ ، لَكِنَّ ، لَيْتَ ، ودخول (ما) عليها         | - |
| ١٢٩٥ | ..... أحوال الاسم والخبر بعد الأحرف المشبهة بالفعل          | - |
| ١٢٠٣ | حروف العطف : الواو ، الفاء ، ثُمَّ ، حتى : معانيها وأحكامها | - |
| ١٣٠٨ | ..... الفاء                                                 | - |
| ١٣١٥ | ..... ثُمَّ                                                 | - |
| ١٣١٧ | ..... دخول همزة الاستفهام على واو العطف                     | - |
| ١٣٢٠ | ..... زيادة الواو ، والفاء ، وَثُمَّ                        | - |
| ١٣٢٣ | ..... أَوْ ، وَأَمَّا ، وَأَمْ                              | - |
| ١٣٢٤ | ..... أَوْ                                                  | - |
| ١٣٣٠ | ..... أَمَّا                                                | - |
| ١٣٣٤ | ..... أم المتصلة ، وأم المنقطعة                             | - |
| ١٣٤١ | ..... شرح معنى التسوية في الهمزة ، وأم                      | - |
| ١٣٥٠ | ..... معنى : ( لا ، وبَلْ ، ولكن ، وشرط العطف بها )         | - |
| ١٣٥٠ | ..... لا                                                    | - |
| ١٣٥٢ | ..... بَلْ                                                  | - |
| ١٣٥٥ | ..... لكن                                                   | - |
| ١٣٥٦ | ..... حروف التنبيه : أَلَا ، وَأَمَّا ، وَهَـ               | - |
| ١٣٥٦ | ..... أَلَا                                                 | - |
| ١٣٥٧ | ..... أَمَّا                                                | - |



## الصفحة

## الموضوع

|      |                                                                                         |   |
|------|-----------------------------------------------------------------------------------------|---|
| ١٣٥٧ | ..... هَا                                                                               | - |
| ١٣٦٢ | ..... حروف النداء                                                                       | - |
| ١٣٦٣ | ..... حروف الإيجاب : أَلْفَاظُهَا ، الْفَرْقُ بَيْنَهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ            | - |
| ١٣٦٣ | ..... نَعَمْ                                                                            | - |
| ١٣٦٦ | ..... بَلَى                                                                             | - |
| ١٣٦٨ | ..... إِي                                                                               | - |
| ١٣٦٩ | ..... أَجَلْ                                                                            | - |
| ١٣٧٠ | ..... جَيْر + إِنَّ                                                                     | - |
| ١٣٧١ | ..... حُرُوفُ الزِّيَادَةِ ، وَمَوَاضِعُ زِيَادَةِ كُلِّ مِنْهَا                        | - |
| ١٣٧٣ | ..... إِنَّ                                                                             | - |
| ١٣٧٤ | ..... أَنَّ                                                                             | - |
| ١٣٧٥ | ..... مَا                                                                               | - |
| ١٣٧٧ | ..... لَا                                                                               | - |
| ١٣٧٩ | ..... حُرُوفُ التَّفْسِيرِ : أَيُّ ، وَأَنْ ، وَإِخْتِصَاصُ كُلِّ مِنْهَا               | - |
| ١٣٨٢ | ..... الْحُرُوفُ الْمَصْدَرِيَّةُ ، وَمَا يَقَعُ بَعْدَ كُلِّ مِنْهَا مِنَ الْجُمْلِ    | - |
| ١٣٨٢ | ..... مَا                                                                               | - |
| ١٣٨٤ | ..... أَنَّ                                                                             | - |
| ١٣٨٤ | ..... أَنْ + كَيْ                                                                       | - |
| ١٣٨٥ | ..... لَوْ                                                                              | - |
| ١٣٨٩ | ..... حُرُوفُ التَّحْضِيضِ : إِخْتِصَاصُهَا بِالْفِعْلِ                                 | - |
| ١٣٨٩ | ..... حُرُوفُ التَّوَقُّعِ (قَدْ) : مَعْنَاهُ ، وَشَرْطُهُ ، وَأَوَّجُهُ اسْتِعْمَالُهُ | - |
| ١٣٩١ | ..... حُرُوفُ الْإِسْتِفْهَامِ : هَلْ ، وَالْهَمْزَةُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا         | - |

|      |       |                                                             |   |
|------|-------|-------------------------------------------------------------|---|
| ١٣٩٧ | ..... | حُرُوفُ الشَّرْطِ : إِنْ ، وَلَوْ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا | - |
| ١٤٠٤ | ..... | اجتماع الشرط والقسم ، وأحكامهما                             | - |
| ١٤١٤ | ..... | تَقْدُّمُ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى أَدْوَاتِ الشَّرْطِ | - |
| ١٤١٦ | ..... | دُخُولُ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ                           | - |
| ١٤١٨ | ..... | أَمَّا : معناها ، وأحكامها                                  | - |
| ١٤٣٢ | ..... | حَرْفُ الرَّدْعِ ، وَأَوْجُهُ اسْتِعْمَالِهِ                | - |
| ١٤٣٤ | ..... | تاء التأنيث : المراد منها ، وأحكامها                        | - |
| ١٤٣٧ | ..... | التَّنْوِينُ : أنواعه ، حَذْفُهُ فِي الْعَلَمِ              | - |
| ١٣٤٩ | ..... | نُونَا التَّوْكِيدِ : الشَّدِيدَةُ وَالْخَفِيفَةُ           | - |
| ١٤٥٦ | ..... | أَحْكَامُ مُفِيدَةٍ ذَكَرَهَا الرَّضِي : هَاءُ السَّكْتِ    | - |
| ١٤٦٥ | ..... | الفهارس الفنية                                              | - |
| ١٤٦٧ | ..... | فهرس الآيات                                                 | - |
| ١٤٨٥ | ..... | فهرس الحديث الشريف                                          | - |
| ١٤٨٩ | ..... | فهرس الشُّعْر                                               | - |
| ١٥٠٧ | ..... | فهرس الأعلام                                                | - |
| ١٥١٩ | ..... | فهرس الكتب الواردة في المتن                                 | - |
| ١٥٢٣ | ..... | فهرس المصادر والمراجع                                       | - |
| ١٥٣٥ | ..... | فهرس الموضوعات                                              | - |